

تعريض وسائل المواصلات للخطر فى القانون الجنائى

مع

دراسة تحليلية لظاهرتى خطف الطائرات والارهاب

على المستويين الوطنى والدولى

مع ذكر الاتفاقيات الدولية فى هذا الشأن

دكتور

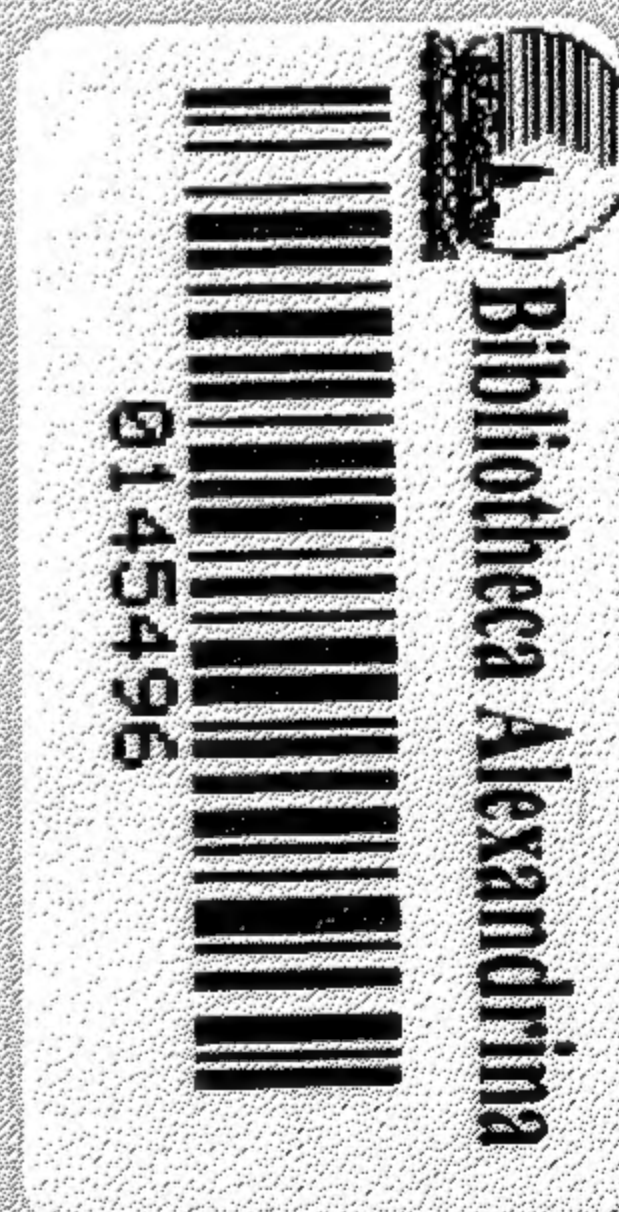
عميد / سلامة اسماعيل محمد

عضو هيئة التدريس بالتعليم الجامعى

مطبعة جامعة القاهرة

والكتاب الجامعى

١٩٩٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى في كتابه الكريم :

« وقل أعمالوا فسيرى الله عملكم ورسولة والمؤمنون »

« وقل رب زدنى علما »

« وكان فضل الله عليك عظيما »

صدق الله العظيم

الإهداء

– ... الى روح أبى وأمى برأ بهما رحمهما الله تعالى ويدخلهما
فسيح جناته .

– ... الى زوجتى ووالديها وكريماتى الثلاث .

– ... الى أساتذتى وقادتى وكل من عاوتى لآخراج هذه الرسالة
الى النور ...

عيد
سلامة اسماعيل محمد

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى دائما على نعمه التي لا تعد ولا تحصى وأشكره على وافر عطائه وأصلى وأسلم على رسوله وخاتم أنبيائه .

ولا يسعني بكل الفخر بعد تقديم كل الشكر والحمد والثناء لله سبحانه وتعالى إلا أن أتقدم بكل الحب والشكر والتقدير الى كل من :

أستاذى الفاضل الدكتور العميد / محمود نجيب حسنى أستاذ القانون الجنائى ورئيس جامعة القاهرة السابق على ما أسداه لى سيادته من علمه الغزير ورعايته التشجيعية لى متعه الله بكل الصحة والعافية والتوفيق .

والى أستاذى الجليل الدكتور / مأمون سلامة أستاذ القانون الجنائى ورئيس جامعة القاهرة . على تفضل سيادته بقبوله الاشراف على هذا البحث وعلى ما أبداه سيادته من توجيه ورعاية وارشاد وتشجيع والله اسأل ان يوفق سيادته دائما .

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى الأستاذ الدكتور / حسنين ابراهيم صالح عبيد نائب رئيس جامعة القاهرة وأستاذ القانون الجنائى بحقوق القاهرة والأستاذ الدكتور / عبد الرؤف محمد المهدي نائب رئيس جامعة المنصورة وأستاذ القانون الجنائى بكلية حقوق المنصورة على تفضلهما وقبولهما مناقشتى هذا البحث .

والى كل من ساهم فى مديد العون لانجاز هذا البحث المتواضع .

تقديم

وقال تعالى « الحمد لله الذي أنزل القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان » • فشرع وفصل الشرائع التي تهدي الى الحق والى صراط مستقيم • صدق الله العظيم •

ويشير المؤمنون الذين يعملون الصالحات بأن لهم أجرا حسنا ما كتبت فيه أبدا ، نحمده وتستعينه ونستغفره ونصلى ونسلم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه أجمعين •

« ربنا آتانا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا »

وبعد :

فانه بعد ان انتهيت من دراستي الثانوية حتى كان مصري كلية الزراعة وأثناء دراستي بها كانت هناك معارك طاحنة لقواتنا باليمن ولم تأخر عن تلبية نداء الوطن حتى تقدمت بكل الحب والحماس الوطنى الى الكلية الحربية وقد تخرجت فيها ضابطا وانضمت الى صفوف القتال والشرف والكفاح الوطنى حتى جاءت اللحظة المناسبة واستكملت دراستي بكلية الزراعة وتخرجت والحمد لله تعالى بتقدير عالى •

ولكن الظروف قد وضعتنى على الطريق المؤدى الى ضالتي التي كنت أنشدتها دائما في سعي وراء اجابات علمية لتساؤلاتي التي ظلت حبيسة الذهن أمدا طويلا في مجال القانون بصفة عامة والقانون الجنائي الذي استهواني بصفة خاصة •

وما ان انتهيت من دراستي المحببة الى النفس بكلية الحقوق فقد وجدت الحماس لدى كبرا فواصلت البحث والدراسات العليا وقد وفقني الله تعالى - والحمد لله دائما - وحصلت على درجة الماجستير في القانون • كل ذلك وأنا في رعايته القوات المسلحة أودى واجبي على مدى قرابة العشرين عاما ونلت شرف الاشتراك في معارك ١٩٦٧ وما تلاها

من معارك وحروب الاستنزاف والتصدى والصمود واختتمت بمعارك الشرف والكرامة عام ١٩٧٣ واستردت الامة العربية شرفها وكرامتها وعزتها .

ووجدت الرغبة قوية في مواصلة البحث العلمى فواصلت الرحلة العلمية لنيل درجة الدكتوراه في القانون الجنائي .

ويرجع الفضل الأول في اختيار الموضوع الى الأستاذ الدكتور / يسر أنور أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية حقوق عين شمس وقتئذ وكان الوقت معاصرا لاختطاف السفينة الايطالية (أكيلي لاورو - بقناة السويس) .

ان هذا البحث مدين لكثير من الجهود المخلصة والتي عاوتتني باخلاص وصدق وأقدم لهم ثمره عملهم الطيب . وآمل مخلصا ان ينال رضى الله سبحانه وتعالى ورسوله الخاتم - صلى الله عليه وسلم - والمؤمنين في كافة رحاب الأرض .

لذلك

فقد رأيت أن أسهم بهذا القدر المتواضع من جهد في بحث أقدمه بعنوان :

تعريض وسائل المواصلات للخطر في القانون الجنائي

وأنتى لأستند من الله تعالى العون والتوفيق في تقديم هذا الجهد بالصورة الصحيحة وأود أن أشير الى أن هذا الموضوع - محل البحث - طريقه صعب وغير مبدع وممتناثر المعلومات وما زال يكرر لم يصب اليه باحث يضى لنا الطريق فيه إلا في بعض جوانبه الضئيلة وكان ليكتاباتهم الآن الذي لا يكرر في القلوب الطريق أمامي والكشف عن دوره ومساهماته .

فاذا حالفتى التوفيق فهذا فضل من الله تعالى وهو ما أصبوا اليه •
واذا كان غير ذلك فانتى قد أجهلت وللجهل أن اخطأ حسنه وان اصاب
حسنتان • (وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب واليه المصير)
صدق الله العظيم •

ولست ادعى اتى قد بلغت الكمال فيما اجهلت وكتبته أو قد تجردت
عن الخطأ فالكمال لله وحده والعصمة لرسوله الكريم • ولذا فانى أعتذر
عما زاغ عنه البصر أو سبق به القلم أو قصر عنه الفهم أو غاب عن خاطر
(ربنا لا تؤاخذنا انى نسينا أو اخطأنا) صدق الله العظيم •

مقدمة

تزداد أهمية دراسة وسائل المواصلات الداخلية والخارجية على السواء في الوقت الحاضر لما لها من تأثير كبير على الجوانب المختلفة للحياة البشرية .

ولم يعرف التاريخ فترة ثارت فيها المشاكل المحلية والدولية مثل هذه الفترة التي نعيشها الآن .

فما يكاد يمر يوم حتى نقرأ أو نسمع عن إثارة مشاكل داخلية أو خارجية خاصة بوسائل المواصلات في مختلف أنحاء العالم .

وكانت مصر وما زالت مثل غيرها من الدول التي تشابكت علاقاتها ومصالحها الدولية وتضاعفت مشاكلها مع العالم الخارجى مما أثر ويؤثر على الأحوال معيشة الناس بالداخل والخارج .

ومما لا شك فيه أن هذا يدعونا إلى الاهتمام بدراسة وسائل المواصلات المختلفة سواء الداخلية والخارجية دراسة متأنية على ضوء أحكام القانون الجنائى والقانون الدولى العام وكل قروع القانون المتصلة بجوانب البحث .

ومن حيث أتى نرى أن الهدف من دراسة القانون هنا هو التعرف على القواعد الأصولية المنظمة لوسائل المواصلات والتعرف على مشاكلها وقضاياها الدولية والمحلية ودراستها دراسة وافية مخرصة لوضع الحلول وتقديم الاقتراحات الكفيلة بتحقيق المصالح الحيوية للوطن وهذا هو هدف العلم في خدمة البلاد .

ولا بد من اتباع المنهج العلمي السليم في هذا الشأن بغرض الوصول الى أفضل النتائج بمشيئة الله تعالى .

فالمجتمع - أى مجتمع - يحتاج بالضرورة الى وسائل مواصلات داخلية وكذا وسائل مواصلات خارجية تربط اطرافه بالمجتمع الدولي وكذلك المجتمع الدولي يحتاج لوسائل المواصلات الدولية التى تربط بعضه ببعض أيضا .

ومتى توافرت وسائل المواصلات بنوعها قامت العلاقات المتنوعة والمتشابكة وبالضرورة يتبع قيام ذلك اثاره المشكلات والمنازعات التى يجب دراستها دراسة واعية مستفيضة وعميقة وصولا الى الحلول والمقترحات التى تؤدي فى النهاية الى استقرار المجتمع داخليا وخارجيا .

وقد شاهدنا فى السنوات الأخيرة التصاعد الخطير والملاحظ فى أعمال العنف - وغالبا ما يكون مسلحا - والتى لجأت اليه تنظيمات ارهابية وافراد بل واحيانا دول - متخذين من وسائل المواصلات بأنواعها المختلفة وسيلة ضغط لفرض فكر معين على المجتمع بقوة السلاح أو لتحقيق منفعة خاصة أو وسيلة للمساومات والمفاوضات تحت تأثير تهديد أو تفجير وسائل المواصلات بمن فيها من أرواح بريئة من أطفال ونساء وشيوخ عزل من كل شيء الا الايمان بالله سبحانه وتعالى ويمرون بأوقات عصيبة تمتلئ فيها الانسانية - ولا يشعر بذلك - الا كل من مر بهذه التجربة القاسية لو فقد أحدا من فويه استشهد خلال اعتداء صارخ على أحد وسائل المواصلات - ولا يفوتنا أن نذكر وترحم على روح الشهيدة - المضيئة (شادية سلامة) . وخير شاهد على ذلك أيضا حادث بل مأساة اختطاف الطائرة الكويتية « الجابرية » فى الفترة خلال شهر أبريل ١٩٨٨ حيث قد اختطفها بعض المختطفين الايرانيين بهدف المساومة على إطلاق سراح بعض المحبوسين فى سجون الكويت نظير ارتكابهم أعمال عنف وتفجيرات خطيرة بقلب العاصمة الكويت وترويع أهلها الآمنين .

ولا يفوتنا فى هذا الشأن الإشارة بموقف الكويت وموقف حكام الكويت الأبطال فى مواجهة الشدائد خاصة وقد كان من بين الرهائن على الطائرة الكويتية ثلاثة من أفراد الأسرة الحاكمة بالكويت وكان ذلك

سلاح خطير لمحاولة الضغط على حكام الكويت لتحقيق مطالب المختطفين ومع ذلك لم تتحقق مطالبهم .

وجريمة اختطاف الطائرات هي المثال الحي والواضح للكافة لجرائم الاعتداء وتعرض وسائل المواصلات للخطر وأيضا اختطاف السفن بعد اختطاف الطائرات ثم اختطاف الوسائل الأخرى مثل القطارات والمركبات الأخرى .

ولا شك أن خامتى وسائل المواصلات المدنية هم أحقر أنواع المجرمين وأكثرهم جبنا ونذالة وخسة - فهم يقامزون بأرواح عشرات بل بأرواح المئات من الأشخاص الأبرياء ويخوضونهم خلال ذلك لأقسى لحظات الخوف والمعاناة والامتهان وتوقع الموت في أية لحظة دون أي ذنب اقترفوه . وبينهم الاطفال والنساء والشيخوخ والمرضى الذين لا يحملون أي أرهاق أو افعال بل يحتاجون الى رعاية صحية مستمرة وتوفير الهدوء .

فهو جرائم خطيرة لما تنطوي عليه من ترويع الأبرياء الآمنين والذي قد ينتمون الى دول لا دخل لها ولا صلة بهدف معين أو مصلحة يريدونها المختطفون .

وهذه الفئة الخطيرة التي تقوم بتعرض وسائل المواصلات للخطر هم عابثون بأرواح البشر والتحكم في مصائرهم ولو كانت لديهم أية عقيقة لعبلوا بقول الله تعالى « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ولكنهم مع الأسف من النوع الذي لا يؤمن بغير الجريمة سيلا الى تحقيق أهداف غير مشروعة في أغلب الأحوال .

وهذا السلوك الاجرامي هو النموذج اجرامي جديد للخروج على المجتمع والشرعية بل هو اهدار للشرعية في أية دولة واسقاط هيئتها على فراش وهمهم من الجنيح .

واهدار الشرعية واسقاط الهبة هدف رئيسي التفت حوله قوى كثيرة بعضها يعمل بنية وقصد وخطط معدة من قبل في الداخل أو الخارج وبعضها يعمل بصدفة ضيائية أو تحت تأثير خداع دقيق ولاجباب ضمنية أو لتحقيق هدف أو مصلحة خاصة .

ولا شك أن تعرض وسائل المواصلات بأنواعها المختلفة لهو عتف وإرهاب قد اتسعت دائرته في الآونة الأخيرة وشهد مسرح الأحداث الدولية العديد من النشاطات الإرهابية التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة لتمتد إلى عدة دول مكتسبة بذلك الطابع الدولي وهو ما يجعل منها جريمة تضر بالنظام العام الدولي وبمصالح الشعوب الحيوية وأمن وسلام العالم وحقوق وحرقات الأفراد الأساسية .

وهذا العنف والإرهاب تدينه الأخلاق الإنسانية والاعراف الدولية قبل الادانة القانونية بكل فروع القانون .

وهناك تساؤل يطرح نفسه مقدما ... ما هو الإرهاب وبماذا يتميز الإرهاب عن الكفاح المسلح المشروع وما هي آفاق التطور مستقبلا .

لقد أصبحت قضية الإرهاب من حيث تعريفه وتحديد مضمونه والمعايير التي تميزه عن غيره من أعمال العنف المشروع من القضايا الملحة في الوقت الحاضر في كافة المحافل الدولية ثقافيا وسياسيا وجنائيا وأصبحت الدعوة تتردد لعقد العديد من المؤتمرات الدولية حول الإرهاب .

فقضية الإرهاب يجب أن تميز عن الكفاح المسلح المشروع وهذه القضية من القضايا التي قد تخط فيها الأوراق عن عمد الادانة حركات التحرر الوطني وأبرزها (النضال المشروع للشعب الفلسطيني في سبيل تقرير مصيره) .

ونظرا لانتشار تعريف وسائل المواصلات في انحاء العالم المختلفة واختلاطها بغيرها من الجرائم انتشرت التسميات والتعريفات وتعددت المصطلحات وكثر تداول الإرهاب والإرهاب الدولي في وسائل الاعلام المحلية والعالمية مما أدى إلى خلط واضح في كثير من الأحيان بين مختلف الجرائم نظرا لتشابهها جميعا مما تتسم به من وحشية وقهر للإرادة الإنسانية والمغالة في سفك الدماء وبما تخلفه من جو يتسم بالخوف والرهبة والفرع ... واستشهد هنا بمقال للأستاذ وجيه أبو ذكري في يومياته لجدار اليوم ١٣/١١/١٩٩٠ تحت عنوان « الإرهاب يا شيخ العرب » لذلك فمن المهم أن نخصص جزءا من البحث لتوضيح الإرهاب

الدولى فى ضوء احكام القانون الدولى وجرائم الارهاب الدولى (من
خطف طائرات وسفن وغيرها من وسائل المواصلات واحتجاز الرهائن ..
الخ) .

فان وظيفة القانون هى ضمان تحقيق الامن فى العلاقة المتبادلة بين
الافراد داخل الدولة وكذلك بين الدول بعضها البعض وذلك للتحيلولة
دون التجاء الاطراف المختلفة الى استخدام القوة فى علاقاتهم المتبادلة
ولما كان تحقيق الامن المطلق أمرا لا يمكن تحقيقه ولا يمكن القضاء
على كافة صور استخدام القوة بين الافراد داخل الدولة - فان على
الدولة ان تلجأ الى استخدام القوة وذلك لتحقيق الامن والحفاظ عليه
وقد اصطلح على تسمية تحقيق الامن عن طريق القوة المركزية داخل
المجتمع (بالامن القانونى) وهو نتيجة لنظام قانونى مستقر داخل الدولة
والمجتمع .

واذا كان من الممكن استخدام القوة لتحقيق الامن القانونى داخل
الدولة فان الأمر يختلف فى المجتمع الدولى الذى يتكون من مجموعة
من الانظمة السياسية المختلفة .

ورغم ذلك الخلاف فان هناك بعض الأوجه والشبه بينهما .

فأمن الأفراد داخل المجتمع الواحد يعتبر أمنا جماعيا .

وامن الدول فى اطار المجتمع الدولى يعتبر امنا جماعيا أيضا .

وكلاهما ناتج عن نظام قانونى معين بغض النظر عن طبيعة الرابطة
القانونية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى - فان تحقيق الأمن فى كل من
المجتمعين لا يتحقق دون وجود القوة اللازمة لمنع المحاولات التى تهدف الى
المساس بهذا الأمن .

ولا شك أن استقرار الأمن والأمان فى المجتمعين المحلى والدولى سوف
يؤثر تأثيرا كبيرا على استقرار العالم اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا
(وسياحيا) ومن الطبيعى أن يصاحب ذلك نمو كبير فى حركة النقل
والتشغيل لجميع وسائل المواصلات بين اجزاء الدولة وبين الدول بعضها
البعض ويتم القضاء على الاخطار التى تتعرض لها وسائل المواصلات

(٢م - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

بمختلف أنواعها وترسيخ الثقة في نفوس البشر تجاه استخدامهم لهذه الوسائل الهامة وتحقيق حرية التنقل بين اجزاء العالم في ثقة واحاطة وتوسيع الحياة الأمنة التي يريد الله تعالى سبحانه وتعالى ان يعطيها لخلقه لذلك وضع الله تعالى في منهجه القواعد لهذه الحياة في الكون فاذا اتبع الإنسان منهج الله ساد السلام والأمن والامان والطبائنة .

واذا خالف الإنسان منهج الله تعالى ضاع كل هذا من حياة البشر جميعا والله سبحانه وتعالى وضع أول درجات الحياة الآمنة في الايمان نفسه وطمان عبده المؤمن على أنه قائم على حقه فقال تعالى : « لا تأخذ سنة ولا نوم » - ثم طمأنه على أن الظالم مهما بلغ من القوة في الدنيا فلا قوة ولا قدرة له عند الله تعالى ولذلك فإن الله تعالى لا يمكن الظالم من ابداء الإنسان المؤمن . وقد عرفنا الله تعالى ان الأمر بيده وحده وان اقداره تقع على الجميع فليس هناك انسان مهما علا شأنه في هذه الدنيا يستطيع أن يدفع قدر الله عنه أو ان يفلت من القضاء والقدر وقال تعالى : « أنا أمره اذا أراد شيئا ان يقول له كن فيكون فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون » صدق الله العظيم .

فلا بد للبشر جميعا ان يعيشوا اللحظات الايمانية مع الخالق سبحانه وتعالى اذا ما مروا بتجربة تعريض احدي وسائل المواصلات للخطر واختطافها وتهديدها أو الاعتداء عليها ويثقوا في الله تعالى وبقدرة وقدرته دائما جل شأنه سبحانه وتعالى .

- لذلك -

فان خطة البحث تبدأ بحق المجتمع الوطني والدولي في أمن المواصلات وتحقيق استقرارها ونموها باطراد لما في ذلك من تقع عظيم للبشرية جمعاء .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعريض وسائل المواصلات للخطر في القانون الجنائي

القسم الأول

حق المجتمع الوطني والمجتمع الدولي في أمن المواصلات

الباب الأول

حق المجتمع الوطني في أمن المواصلات

الفصل الأول

المصادر القانونية لعناصر حق الدولة في أمن المواصلات

المبحث الأول : حق الدولة في الأمن :

ان مع التقدم الحضارى تزداد المشاكل المتعلقة بأمن الدولة في شقيه الداخلى والخارجى . وحيث تظهر الحاجة الى تعديلات تشريعية لملاحقة هذا التقدم وما ينجم عنه من مشاكل وهذه التعديلات ليست في حقيقتها الا انعكاسا لفلسفة الفكر السياسى لنظام الحكم الذى صدرت في ظله هذه التشريعات . او رد فعل لاحداث او وقائع استوجبت التعديل .

وهكذا يحتفظ أمن الدولة بشكل عام بوضع خاص يجعل منه موضوع الساعة في كل عصر وفي كل نظام حيث تستحوذ الجرائم التى ترتكب ضد هذا الامن على مشاعر العامة والخاصة الى الحد الذى يخضع فيها المتهم الى محاكمة قانونية وأخرى شعبية تدور بين أوساط العامة والخاصة .

وإذا نظرنا الى الاهتمام الذى يحيط بأمن الدولة الداخلى والخارجى على السواء (تأمين المواصلات عنصر من عناصر الأمن الداخلى للدولة) فكلنا نلاحظ ان هذا الاهتمام الكبير بأمن الدولة نجد أنه يرجع الى

التاريخ الموعول في القدم والى النشأة الاولى للدولة ابتداء من نظام المدينة السياسية في المصور القديمة - مثال المدن المصرية بالدلتا (بابل واشبور) واثينا وروما (١) .

ويرجع أيضاً الى حقوق الأباطرة والملوك الذين تربعوا على العروش وحكموا دولهم باسم الحق الإلهي المقدس . نتيجة للفهم الخاطئ لرجال الكنيسة الاوائل لتعليمات السيد المسيح حيث قد ترتب على ذلك نوع من القداسة للسلطة الزمنية ممثلة في الحكام (أنظر تفاصيل ذلك د. بطرس غالى - د. محمود نخري عيسى المدخل في علم السياسة طبعة ٥٩ ص ٣٧) حيث اندمج أمن الدولة بأمنهم الشخصي وما ترتب على ذلك من مبالغة وتطرف في التحريم والعقاب (٢) .

ارتباط الأمن بالدولة :

لقد ظل الأمن بعد ارتباطه بالدولة (مجردة عن اشخاص حكامها) مبعث رهبة الأمر الذي شجع بعض الانظمة الدكتاتورية مثل الفاشيستية (نظام هتلر في المانيا موسوليني في ايطاليا - فرانكو في اسبانيا في بداية حكمه - سالزار في البرتغال) (٣) .

وشجع ذلك هذه النظم على التخفى وراء أمن الدولة ومباشرة صور الاستبداد والقهر المختلفة بتدخل الدولة بدون حدود وفي جميع المجالات .

ولم يقتصر ذلك على بعض الانظمة الدكتاتورية بل تعدى ذلك الى بعض أنظمة الحكم المعتدلة حيث يكون أمن الدولة هو السلاح السري الذي تبرزه في وجه خصومها من مواطني الدولة عند الضرورة سواء أمن خارجي أو أمن داخلي .

-
- (١) رسالة دكتوراه حق الدولة في الأمن الخارجى ومدى الحماية الجنائية المقررة له ، د. حسام الدين محمد حمد .
(٢) د. عبد المهيمن بكر - القسم الخاص في قانون العقوبات والجرائم المضرة بالصحة العامة ط ٦٨ ص ١٨ .
(٣) د. منعم كامل ليلة - النظم السياسية - الدولة - الحكومة طبعة ١٩٦٩ .
القانون الدستوري للدكتور عبد الحميد متولى ص ٢٩٦ .

حقوق الدولة وحقوق الأفراد :

لا جدال في التسليم بأن للدولة حقوقا وذلك يتسق مع الفقه التقليدي الذي يقصر بتمتع الدولة بالشخصية القانونية على اعتبار أن ذلك الاقرار هو حجر الزاوية في بناء نظرية الدولة (١) .

وتمارس الدولة حقوقها ويمكنها ذلك من توطيد وتأكيده وجودها وسيادتها في مواجهة غيرها من الدول ومواجهة رعاياها .

وبالنظر الى طبيعة هذا الحقوق فانه يستحيل نسبتها الى فرد بالذات وبالتالي فان نسبتها للدولة من المسلمات المؤكدة (٢) ومن هذه الحقوق حق الدولة في الأمن الداخلي وبالتالي حق المجتمع في أمن المواصلات وهو موضوع بحثنا .

وفي الواقع فان تسليمنا بتمتع الدولة ببعض الحقوق لا يعنى بذلك اطلاقها من كل قيد والا انتهى بنا الأمر الى اصفاء نوع من القداسة على الدولة على النحو الذي نادى به « كانت » حيث كلز أول من حمل لواء عبادة الدولة وعنه أخذ « هيجل » فلسفته التي تقوم على اعتبار الدولة مشيئة الله على الأرض والتي يصف الافراد المكونين لها بأنهم مجرد اشباح غابرة أو مجرد حوادث تمر فوق خشبة مسرحها (٣) .

وبالمقابل لحقوق الدولة فان هناك حقوقا للأفراد في مواجهة الدولة هي محصلة لصراع حاد بين الشعوب وانظمة الحكم حتى أمكن استخلاصها وبعض هذه الحقوق تم إدراجها في صور مختلفة من اعلانات الحقوق والمواثيق مثل الوثيقة الانجليزية الصادرة عام ١٢١٥ والتي يطلق عليها الوثيقة العظمى Magna charta - والتي صدرت بعد الثورة العارمة ضد الملك جان وتزعما الاشراف والكنيسة .

(١) د. طعيمة الجرف - نظرية الدولة والابس العامة للتنظيم السياسي ط ٦٤ ص ١١٦ .
(٢) د. عميد ، محفوظ تجيب خسنى - شرح قانون العقوبات - القسم العام - ط ١٩٨٢ ص ٥ بند ٦ .
(٣) د. محمد نويلم العمري - السياسة والحكم في اللسانين - ط ١١٥ .

وقانون Habeas Corpus — الذي يضمن عام ١٦٨٩ في إنجلترا حيث نص على تحريم الاعتقال غير القانوني ووجوب مسئول المعتقل امام السلطة في وقت محدد .

واخيرا قانون الحقوق — Bill of rights — الصادر عام ١٦٨٩ (١) وفي فرنسا اعلان حقوق الانسان والمواطن الذي أصدرته الجمعية التأسيسية في فرنسا في ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ ابان الثورة الفرنسية .

أما في أمريكا فقد صدرت عدة اعلانات للحقوق تبعا لاستقلال كل مستعمرة من المستعمرات الانجليزية (في أمريكا الشمالية) وتعاقب صدور هذه الاعلانات الى ان صدر الدستور الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٧٨٧ .

وأخيرا الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ .

والمحصلة النهائية انا في مواجهة قوتين من الحقوق حق الدولة وحق الفرد وكلاهما يتطلب ويستوجب الحماية القانونية .

ولا شك في ان هناك اختلافا كبيرا في طبيعة هذه الحقوق وتكييفها القانوني بحسب نسبتها الى الدولة أو الفرد — ويتبع ذلك بالضرورة اختلاف في طبيعة الحماية واشكالها انساقا مع هذا الاختلاف خاصة ان احتمال العدوان على الحق قائم سواء من جانب الدولة على حقوق الأفراد أو من جانب الفرد على حقوق الدولة وان كان هناك تلاقى في الغايات بين الدولة والفرد حيث يسعى كلاهما لتوفير الحدود القصوى من الحماية لحقوقه فانما هو تلاقى ظاهري يحمل بين طياته التناقض والتعارض .

وهكذا نجد ان أمن الدولة بشكل عام له خصائصه الذاتية التي تجعل منه موضوع حيوى وقائم في كل عنصر وفي ظل أي نظام .

(١) د. عبد الغنى بسيونى - عبد الله - اميدا للسلواة امام القضاء وكفالة حق التقاضى - ط ١٩٨٢ ص ٨٠ - ٨٢ .

المبحث الثاني : المصادر القانونية لعناصر حق الدولة في أمن المواصلات ،
ان حق الدولة في الأمن بصفة عامة هو محصلة وتاج لمجموعة - من الحقوق والواجبات المرتبطة بالدولة والتي تشكل عناصر هذا الحق وتوفير الحماية لها يعد المدخل الطبيعي لحماية وجود واستمرار الدولة ذاتها ومخوّر البحث في هذا الصدد انما يستهدف تحديد هذه الحقوق والواجبات في فروع القانون المختلفة وضوابط الاستدلال عليها خاصة تحديد موقف القانون الجنائي حيالها .

وبادىء ذي بدء نشير الى أن هناك بعض الآراء الفقهية تعارض استخدام مصطلح حقوق الدولة وتستبدل به مصطلح اختصاص الدولة وهو اتجاه محدود للشرح .

ولا نسلم بهذا الاتجاه ذلك ان ممارسة الاختصاص متى اتصفت بالاستتار والاستقلال فان هذا الاختصاص يتوافر له بالتالى جميع عناصر الحق وخصائصه وعلى ذلك فانه لا مناص من استخدام مصطلح حقوق الدولة للدلالة على المعنى المقصود (١) .

وبحث المصادر القانونية لعناصر حق الدولة في شأن أمن المواصلات في تقديرنا انما ينبغى ان يتم في اطار دراسة القانون القانون العام الداخلى وايضا في اطار دراسة حق الدفاع الشرعى في الشريعة الاسلامية والفقه الاسلامى .

فالقانون يوجد من أجل الشعب وليس الشعب هو الذى يوجد من أجل القانون فيترتب على ذلك كما يقول اهرنج انه حين تجد الدولة انها أصبحت في مركز تضطرب فيه الى الخيار بين التضحية بالقانون أو التضحية بالشعب فان الدولة لها الحق أن تضحي بالقانون أو بالدستور وان تحتفظ بكيان الشعب وليس في ذلك فحسب حقها بل هو كذلك واجبا (٢) حيث أن القانون Droit ليس في حد ذاته غاية بل هو وسيلة لادراك غاية والغاية العليا هي (كما يقول الفقه الالماني امثال جلينيك Gelinck ، اهرنج Ihering ، وهيغل Hegel ، كوهلزي Kohler

(١) د. محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولى العام - ط ١٩٦٧ ص ٢٢٢ - دكتور على صادق ابو هيف - القانون الدولى العام - ط ١٩٧٢ ص ١٩٦ .

(٢) د. عبد الحميد متولى - الوجيز في النظريات والانتظمة السياسية ص ٣٩٨ .

المحافظة على كيان الشعب والمجتمع ولهم في ذلك نظرية قانونية بمقتضاها
يعدو هنالك حق ضرورة Droit de necessite

وفي واقع الأمر فإن الخلاف والجدل فيما يتصل بالقانون العام
الداخلي لا يتعلق بحقوق الدولة بالدرجة الأولى وإنما بتنظيم ما يتعلق
بالدولة وبشكل عام حيث يرى بعض الفقهاء استبعاد دراسة الدولة من
القانون الدستوري استنادا الى ان نشأتها سابقة على الدستور وليس
هو الذي ينشئها (١) .

وفي مقابل ذلك فإن هناك رأى يخالف (للدكتور ثروت بدوي -
القانون الدستوري ط ١٩٧١ ص ٢٨ - ٢٩) حيث يرى ان
موضوع الدولة من صميم القانون الدستوري وان كانت حجة اخراجها
من نطاقه تستند الى سبق وجود الدولة على الدستور ~~كان~~ الحجة
ذاتها يمكن ان تثار بالنسبة لموضوع الحكومة ودراستها في القانون
الدستوري لانها أي الحكومة اسبق في الوجود من الدستور نفسه
باعتبارها عنصر من عناصر الدولة - وهذا الاتجاه يسانده الاتجاه
الغالب في الفقه الدستوري العربي (الدكتور عادل الحيارى - القانون
الدستوري والنظام الدستوري الاردني ط ٧٢ ص ٤٨) والفقه
الدستوري المقارن (٢) ولكننا نرى تجاوز نطاق هذا الجدل يبحث
تنظيم الحقوق المتعلقة بأمن الدولة في شأن المواصلات في فروع
القانون العام دون التسليم باستثناء فرع من فروعه بذلك الأمر تأسيسا
على ذلك فسوف تتناول هذه الجزئية من البحث في ظل فروع القانون
العام المختلفة في عرض موجز وبما يتصل بشكل مباشر بموضوع
البحث في الفروع التالية :

المطلب الأول : « القانون الجنائي » :

على الرغم من بعض الآراء التي تعتبر هذا القانون من فروع
القانون الخاص فإن استبعادها لا ترقى الى مرتبة القطع واليقين مقابل
الاتجاه المؤيد لاعتبار هذا القانون من فروع القانون العام .

(١) د. طه جوده الجرب - القانون الدستوري - ص ٢٨ .
(٢) Deguit : Trai de Droit Constitutionnel, 1923, P. 429.

وذلك بالنظر الى طبيعة المصالح أو الحقوق المحمية التي يقوم بتنظيمها ابتداء أو تلك التي نص عليها في فروع القانون المختلفة .

وكذلك بالنظر الى الروابط القانونية المترتبة على الافعال الماسة بهذه الحقوق والمصالح ومتى انتهى بنا الرأي ابتداء الى اعتبار هذا القانون من فروع القانون العام فالتا نرى من الاهمية بمكان قبل تحديد موقف هذا القانون من تنظيم حق الدولة في أمن المواصلات الفصل في التحفظ الذي يرى في هذا القانون ان دوره قاصر على التدخل بالعقوبة حماية للحقوق الواردة في القوانين الاخرى وان هذه الحقوق ترد في هذا القانون بذات المدلول والمضمون الذي وردت به في القانون صاحب العلاقة (١) والفصل في هذا التحفظ يجب أن يتم في إطار بحث ذاتية هذا القانون في الفروع التالية :

الفرع الاول : ذاتية القانون الجنائي .

الفرع الثاني : في تنظيم القانون الجنائي لحق أمن الدولة في المواصلات وما يتعلق به من حقوق .

الفرع الاول : ذاتية القانون الجنائي واستقلاله (٢) :

لا جدال في قيام هذا القانون بتقديم الحماية الجنائية للحقوق التي قد تنص عليها بعض الفروع القانونية الاخرى غير أن تدخله بالحماية لا يجعل دوره في البناء أو النظام القانوني للدولة قاصر على هذا النطاق فحسب فهو قد ينشأ بعض الحقوق ابتداء ويشملها بالحماية وحتى الحقوق الواردة في القوانين الاخرى ليس بالضرورة أن تأخذ في القانون الجنائي نفس الاوصاف والاشكال التي تعرف بها في هذه القوانين - فحينما يتحرك القانون الجنائي لكي يضمن مراعاة القواعد الموضوعية في القانون المدني أو التجاري أو غيرهم من فروع القانون فان القانون الجنائي لا يطبق على الدوام مفاهيم هذه

(١) دكتور عميد / محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات اللبناني - القسم العام ط ٦٨ ص ٩ .

(٢) د. حسام الدين محمد احمد (رسالة الدكتوراه حق الدولة في الأمن الخارجى والحماية الجنائية المقررة) المرجع السابق .

القوانين ويتضح من استقلاله بشكل ملفت للنظر (١) - فالقانون الجنائي يضمن صابطا أو مفهوما قد يضيق أو يتسع وفقا لفلسفته وعمليات التشريع وفي هذه الحالة ولاغراض التجريم والعقاب يعتمد هذا المضمون الجديد دون توقف على اتفاقه أو اختلافه مع المصدر القانوني الذي ورد فيه بالأصل .

وقد تزعم الفقهاء الالمان الاتجاه الذي ينكر ذاتية القانون الجنائي واستقلاله وهو اتجاه صادم معارضة فقهية شديدة تناولت بالتمحيص والتدقيق حجج هذا الاتجاه اضافة الى أن الخطة التشريعية العامة في مختلف الدول تؤكد استقلال هذا القانون وذاتيته .

((نماذج لذاتية القانون الجنائي واستقلاله))

هناك نماذج عديدة وتشمل أفرع القانون المختلفة نستعرض فيما يلي بعضها منها :

اولا : القانون التجاري :

لقد حدد القانون التجاري الفرنسي أوصافا معينة للشيك وتأخذ بها احيانا محكمة الجنح في جرائم اعطاء الشيك بدون رصيد غير أن ذلك لم يمنع من انسحاب هذه الاوصاف على السندات TITER وسريان أحكام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد عليها وعلى الرغم من أنها لا تحمل خصائص الشيك الموضحة في القانون التجاري الفرنسي .

ثانيا : القانون الإداري :

لا يتقيد القانون الجنائي على سبيل المثال بتعريف القانون الإداري للموظف العام حيث يدخل في عداد الموظفين بالنسبة لجرائم الرشوة من لم ينسحب عليهم صفة الموظف العام طبقا للقانون الإداري - على النحو الوارد في قانون العقوبات المصري .

(١) الاستاذ ليفاسير

وعلى نفس المنوال في فرنسا فيل يعلق بجريمة الرشوة فقد توسعت
أحكام المحاكم الفرنسية في مفهوم الموظف العام بشكل يتعدى مفهومه
الوارد في القانون الإداري (١) .

وهناك العديد من التشريعات العربية الأخرى (٢) والمقارنة (٣)
تخالف مفهوم القانون الإداري للموظف العام بصفة خاصة من زاوية
العمل المؤقت أو الدائم المسند للموظف وممارسة العمل بصفة إجبارية
أو اختيارية وطريقة اسناد العمل للموظف وطبيعة العلاقة التي تربطه
بالدولة وأخيرا طائفة المكلفين بخدمة عامة من قبل سلطات وهيئات الدولة
المختصة .

ثالثا : القانون المدني :

توسعت على سبيل المثال أحكام المحاكم الفرنسية في مفهوم السرقة
لتشمل حالات يعتبر القانون المدني مرتكب الفعل فيها مالكا وذلك في
حالة الشراء النقدي أو البيع الفوري (٤) وفي حالة الشراء من المحال
التجارية التي تباع بنظام الخدمة الحرة (٥) Libre service .

(١) Crim, 24 Fer, 1893, D. 1893-1-P. 393.

(١)

حيث نرى المحكمة أن مصطلح المنطق العام يجب أن يتضمن معناه ويشمل
أعضاء الهيئة التشريعية .

(٢) على سبيل المثال المواد (٨٢، ٨٣) من المجلة الجنائية التونسية
ط ١٩٦٤ المادة ٧٧٩ من قانون ع المغرب .

(٣) قانون العقوبات الروسي م ١٧٠ فقرة ٢ - د. أسحق إبراهيم
متصور ، ممارسة السلطة واترها في قانون ع رسالة دكتوراه ١٩٧٤ ص ٢٢ .

(٤) Crim-4, juin 1915, D. 1981-1-57.

(٤)

في التزام النقدي فإن التسليم النهائي للشيء المباع لا يسمح به البائع
المشتري إلا لحظة قيام المشتري بدفع الثمن وحتى ذلك الوقت فإن رفع
البدعي (بالشيء المباع) لا يكون إلا مؤقتا ولا يضر من حقوق البائع -
وعلى ذلك فإن المشتري الذي استولى على الشيء بدون دفع الثمن يشكل
فعله ركن الاختلاس المكون لجريمة السرقة وفقا لنص المادة (٢٧٩ ع
فرنسي) رغم الاتفاق بين البائع والمشتري على الشيء المباع والثمن .

(٥) Rev. Sc. Crim, 1968, P. 82, note Bouzat.

(٥)

ومثال آخر من القانون المدني الفرنسي الذي ينص في الفصل السادس منه على الواجبات والحقوق المتبادلة بين الأزواج مثال التزام الزوجين بالمعيشة معا (١) في الوقت الذي يعاقب فيه قانون العقوبات الفرنسي بتهمة القوادة Proxénisme كل من يعيش قصداً مع شخص يمارس البغاء (٢) ودون النظر الى حالة الأزواج الذين يمكن وقوعهم تحت طائلة هذا النص في الوقت الذي يلزمهم القانون المدني بالمعيشة أو السكن المشترك هذا وتؤكد بعض الاحكام القضائية الفرنسية عدم الاستثناء لصالح الزوج المتهم بهذه الجريمة .

رابعاً : القانون الدولي العام :

تتضح ذاتية القانون الجنائي تجاه القانون الدولي العام فيما يتعلق بمفهوم حالة الحرب حيث يعرفها الاخير بأنها نزاع مسلح يقوم بين القوات المسلحة لدولتين أو أكثر اذا توافرت لدى احدهما أو لديهما جميعاً ارادة انهاء ما يقوم بينهما من علاقات سلمية وبغرض الدفاع عن المصالح القومية (٣) .

وبما أن مفهوم هذه الحالة يستلزم أن يكون النزاع أو الاقتتال بين قوات تابعة لدولتين أو أكثر فقد استند البعض في مصر على هذا المفهوم في بعض قضايا الخيانة والتجسس للدفع بانتفاء زمن الحرب وذلك لعدم اعتراف مصر بإسرائيل كدولة .

ومن أشهر القضايا التي دفع فيها بذلك الدفع القضية المعروفة بقضية الجاسوسية الكبرى عام ١٩٥٧ التي صدر فيها الحكم من محكمة الجنايات بالقاهرة (٤) حيث رفضت المحكمة هذا الدفع وبررت رفضها بالاستناد على الذاتية الخاصة بالقانون الجنائي التي تجعله مستقلاً عن غيره من القوانين ومن بينها القانون الدولي وإن الفصل من وجهة النظر للمحكمة

(١) Des de voirs et des droits respectifs des époux, art 215 code civil, D.P. 142 et Rep. droit.

(٢) Code pénal, ord, 1298 du 23 dec 1968. D.

(٣) د. د. يحيى المشيمى تجريم الحروب في العلاقات الدولية ، رسالة دكتوراه ص ٤٠ وما بعدها .

(٤) أنظر التطبيق على هذا الحكم د. أحمد رفعت خفاجي - مجلة ادارة قضايا الحكومة تعليق على الاحكام المصرية ص ٩١ - ٩٤ .

في قيام حالة الحرب من عدمها هو تمتع الفرقين المتحاربين بحقوق المتحاربين ومراعاتها أثناء قيام الصراع المسلح وهو ما يتطبق على النزاع بين مصر وإسرائيل •

وقد ايدت محكمة النقض المصرية ما انتهى اليه حكم محكمة الجنايات وما استندت اليه من مبررات (١) •

هذا ويرى بعض الفقهاء ان ذاتية القانون الجنائي ممكن الاستدلال عليها بالنظر الى كيفية ممارسة كل من القاضى المدنى والقاضى الجنائى للعمل القضائى الاول •

فالاول (المدنى) لا يقيم وزنا لاشخاص أطراف الخصومة القائمة امامه ويقتصر على التحليل الموضوعى لحقوقهم •

والثانى (الجنائى) فهو العكس يقيم وزنا لاشخاص الافراد الذين يدخلون فى نطاق اختصاصه تطبيقا لقاعدة تفريد العقوبة التى أصبحت حجر الزاوية أو الاساس فى القانون الجنائى المعاصر •

على أن استطرادنا فى بحث ذاتية واستقلال هذا القانون لا يعنى انه ثبت مستقلا لا جاور له أو فروع وانما كان ذلك بمعرض التعقيب على بعض الاراء التى تخالف جوهر هذا القانون والغاية المقصودة منه وتطورة التاريخى الثابت بالنظر الى غيره من فروع القانون •

ومما لا شك فيه ان القانون الجنائى باعباريه جزءا من البنيان أو النظام القانونى العام يعمل فى اتساق وتنسيق مع غيره من أفرع القوانين ويحتفظ بذاتيته واستقلاله تجاه المصالح التى يراها تستأهل ذلك ومع ذلك فان التنسيق قائم بين هذا القانون وغيره من القوانين •

(١) د. أحمد فتحي بمرور - الوسيط فى قانون العقوبات - القسم

الأمر الذي يدفع ببعض الفقهاء إلى الربط بينه وبين القانون المدني وذلك من خلال التشابه في الجزاءات المقررة في كل منهما ومن الأمثلة التي تدعم هذا الارتباط دفع مبلغ تقدي على سبيل التعويض عن ضرر ما نظير الاخلال بعقد لا يختلف كثيرا عن دفع الغرامات المقررة للانتهاكات الجنائية - وعلى نفس المنوال حجز فاقدي العقل في المستشفيات النفسية يقارب سجن مرتكبي الجرائم في السجون أو مخال الاعتقال وتستطرد وجهة النظر تلك الى وجود نوع من أنواع التفاعل (Interaction) بين كل من القانون الجنائي والقانون المدني وبوجه خاص في مجال المسؤولية المدنية وقانون العقود .

الفرع الثاني : في تنظيم القانون الجنائي لحق امن الدولة في المواضع (وما تتعلق به من حقوق)

أولا : تطور التشريعات في شأن جرائم امن الدولة واحكامها العامة (١) :
لقد عالج القانون العقوبات المصري الجرائم المضرة بأمن الدولة في الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات تحت عنوان الجرائم المضرة بأمن الحكومة وقسمت الى جرائم مضرة بأمن الحكومة من الخارج وجرائم مضرة بأمن الحكومة من الداخل .

وجدير بالذكر أن الاصطلاح الذي استخدمه المشرع المصري لطائفة الجرائم محل الدراسة يجد جذوره في قانون والعقوبات الفرنسي والتطور الذي لحق التجريم فيها منذ عرفها القانون الروماني .

فالقانون الروماني جمع تلك الجرائم معا وعاقب عليها بعقوبة الاعدام حرقا بالنار وبمصادرة الاموال وحرمان ورثة الجاني من حقوقهم في الارث وفي قبول الهبات والتبرعات (٢) .

(١) د. مامون محمد سلامة - قانون العقوبات الخاص ج ١ -
الجرائم المضرة بالصلحية العامة ط ٨٢/٨٣ ص ٣١ وما بعدها .
(٢) ج ٣ رقم ١١٧٢ .

• ثم جاءت التشريعات من بعد ذلك تقسم هذه الجرائم الى طائفتين جرائم مضرّة بأمن الدولة من جهة الخارج وجرائم الاعتداء على أمن الدولة في الداخل مثل مقاومة السلطات لمرقلة أعمالها أو تفريق وحدة الأمة واث بذور الاضطراب والفتنة فيها والاعتداء على الاموال العامة ونهبها وتخريبها وتهديدها .. الخ (مثل الاعتداء أو تهديد وسائل المواصلات وتعريضها للخطر) .

والواقع أن اختلاف التسمية السابق بيانه أنما يعبر عن اختلاف الخلفيات السياسية للتشريعات الجنائية .

فالتشريعات المستمدة من مبدأ الفردية الذي ساد عصر التنوير والثورة الفرنسية تقصر التدخل التشريعي بالتجريم على الافعال التي تضر أو تهدد بالضرر أمن الدولة باعتبار أن هذا الحد الفاصل بين الجريمة الفردية من ناحية وبين المحافظة على كيان الجماعة ووجودها من ناحية أخرى فهذه المصلحة الأخيرة هي وحدها التي تحرص عليها الدولة دون غيرها ويكون للأفراد بعد ذلك مطلق الحرية ولما كانت الحكومة هي التي تتجسد فيها سلطة الحكم ومن ثم تلتزم المحافظة على أمن الجماعة . فان الجرائم التي تضر أو تهدد الجماعة في وجودها تعتبر جرائم موجهة ضد أمن الحكومة ومنها جرائم تعريض وسائل المواصلات للخطر .

غير أن هناك تشريعات أخرى تؤكد أن أمن الحكومة ليس هو المصلحة الوحيدة الجديرة بالحماية للمحافظة على كيان الجماعة ووجودها .

بل هناك مصالح أخرى تهدف الدولة بواسطتها تأكيد كيانها وشخصيتها سواء في الخارج أو الداخل .

وقد ساعد على ذلك تطور المجتمعات الحديثة وتطور الفكر الديمقراطي ذاته ولذلك فان الافعال التي تهدد أو تضر المجتمع في شكله السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ينبغي أن يشملها التجريم تحت تلك الطائفة من الجرائم .

فهي جرائم موجهة ضد شخصية الدولة وليست فقط ضد أمن الدولة أو الحكومة وهذه هي النظرية الحديثة لتلك الجرائم وهي التي تفسر التدخل التشريعي المتكرر بالتجريم في محيط التشريع المصري وغيره من التشريعات الأخرى المتأثرة بالقانون الفرنسي .

ثانيا : مراحل التطور التشريعي :

من دراسة التطور (التشريعي) التاريخي لجرائم أمن الدولة يمكننا تفريد ثلاثة مراحل رئيسية :

المرحلة الاولى : في القانون الروماني وحتى نهاية العصور الوسطى :

والسمة العامة لجرائم أمن الدولة في بداية هذه المرحلة هي شيوعها لجميع الجرائم ضد الدولة وتحقق اضرارا أو تهديدا بالضرر لاي مصلحة لها .

وهذه النظرة الشمولية تمتد جذورها الى المجتمعات القبلية حيث كانت القبيلة مشثلة في مجلسها تحكم بالابعاد أو الموت على كل من يرتكب عدوانا على مصالحها العامة أو مقدساتها أو دياتها وأصبح بعد ذلك الاعتداء على قدسية الشعب أو قدسية الامبراطور وموظفيه وقناصله بشكل جريمة ضد الدولة ولها عقوبات قاسية مثل الحرمان من الماء والموت حرقا أو الالقاء للوحوش . ومباشرة الدعوى الجنائية حتى بعد وفاة المتهم وعلى ذكراه ومصادرة أمواله وحرمان ورثته من حق الارث أو استحقاق أي هبة أو تبرعات من أي جهة كانت .

وجدير بالذكر أن السمات السابقة لجرائم أمن الدولة قد انتقلت بكاملها الى القانون الفرنسي القديم .

وفي نهاية تلك المرحلة بدأت يوادرنظمة الجريمة السياسية وانقسمت الجرائم لقسمين وهي التفرقة التي عرفت بعد ذلك بين جرائم أمن الدولة من جهة الداخل ومن جهة الخارج .

المرحلة الثانية : مرحلة الثورة الفرنسية والتشريعات الناتجة عنها :

وتتميز المرحلة بانتقال السلطة العقابية من يد الحاكم الى الشعب وظهرت فكرة الجريمة السياسية وتميزت الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج عن الجرائم المضرة بأمن الدولة من الداخل .

وقد كان لهذا التميز أهمية في بادئ الامر حيث كان هناك من يشكك في الصفة السياسية لجرائم أمن الدولة من جهة الخارج وقصر تلك الصفة فقط على جرائم أمن الدولة من جهة الداخل .

غير أن هذه النظرة قد تغيرت بعد ذلك على أساس أن أمن الدولة بشقية لا يمكن الفصل بينهما باعتبار أن أمن الدولة الخارجى يخدم أيضا الأمن الداخلى وهو لازم لقيام الدولة بوظيفتها ولذلك طبقت قواعد الجريمة السياسية على جرائم أمن الدولة الخارجى .

المرحلة الثالثة : النظام المطلق :

يركز هذا النظام على سلطة الدولة وهو بذلك يستبعد النظامين السابقين فسلطة الدولة والتي يجد فيها الأفراد الضمانات اللازمة التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم وإذا كانت الدولة تحمى نفسها فهي في ذات الوقت تحمى أفرادها .

وربما على ذلك فليس هناك أدنى خطر من تزايد سلطان الدولة طالما أن الجريمة لا يمكن أن توجد بدون الحدود المفروضة بمقتضى القانون وطالما أن الشعب هو الذى يصنع القانون لحماية المصالح بالدولة فهي حماية لأفرادها وهذه الحماية هي تعبير عن الارادة الشعبية .

من هنا فالحماية الجنائية يجب أن تتسع لتشمل أكثر من مجرد أمن الدولة فالجرائم المرتكبة ضد الحقوق الدستورية للأفراد تعتبر من وجهة النظر السابقة جرائم أمن دولة على أساس حرمان الفرد من المساهمة في نشاط الدولة السياسى وهو عدوان ضد مصلحة الدولة السياسية ويشكل اعتداء على شخصيتها وكيانها السياسى وأخذ بذلك قانون العقوبات الايطالى - على حين أن تشريعات أخرى تدخل هذه الجرائم في طائفة الجرائم المرتكبة ضد الحرية الفردية .

الطبيعة القانونية لجرائم أمن الدولة (١) :

ان الوضع الراهن في الفقه والتشريعات المقارنة في غالبيتها يعتبر جرائم أمن الدولة من الجرائم السياسية ومن المعلوم أن هناك خلافا في الفقه حول الجريمة السياسية فالبعض يستند في تحديدها الى معيار شخصي والبعض الآخر يرى الاستناد الى معيار موضوعي .

وانتقد المعيار الشخصي على أساس أن الباعث على الجريمة لا قيمة له قانونا الا حيث يعتد به المشرع صراحة والقانون لم يمنح الباعث السياسي أية قيمة في هذا الصدد .

لذلك كان الفقه الراجح يعتبر المعيار الموضوعي في تحديد نطاق الجرائم السياسية ويستند هذا المعيار الى المصلحة محل الحماية الجنائية والتي تضار أو تهدد بالضرر من الجريمة .

المطلب الثاني : الشريعة الاسلامية والفقه الاسلامي

اولا : نظرة الشريعة الاسلامية الى دور افراد المجتمع في منع الانحراف

ووقاية المجتمع (٢) :

لقد عني الاسلام منذ فجره الأول ببناء مجتمع سليم كقاعدة لقيام الدولة التي جاء لاقامتها .

ولما كانت اقامة المجتمع السليم لا تتحقق بدون اعداد اللبنيات الأولى منه وهم الأفراد فقد كان للفرد النصيب الأوفى من مهمة البناء والاعداد على أساس أن الفرد الصالح هو أساس المجتمع الصالح .

وللفرد في التصور الاسلامي شخصيتان شخصية مستقلة يسأل عن نفسه (تكاليف فردية) وشخصية عامة باعتباره جزءا من البناء الاجتماعي يسأل فيها بالتضامن مع الآخرين عن صلاح هذا المجتمع (التكاليف الجماعية) وما لذلك من أثر في إبراز دور الأفراد في منع الانحراف ووقاية المجتمع .

(١) د. مأمون محمد سلامة - المرجع السابق .

(٢) المجلة العربية للدفاع الاجتماعي - العدد الثاني ١٩٨١ - دور الجمهور في الوقاية من الجريمة .

ويسمى الاسلام لايجاد مجتمع متكافل متضامن تتعاون فيه كل القوى الانسانية بحيث تلتقى على المحافظة على مصلحة الفرد أولا ثم يتدرج الأمر بهم الى مرحلة صيانة البناء الاجتماعى والعمل على ارساء قواعده المتراصة التى لا ينفذ الدخن من أجزائها •

ويتحقق ذلك بالالتزام بمصالح الآخرين والقيام بها حيث فى الاخلال بذلك يكمن انهيار المجتمع ويترجم الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) هذه المعانى بقوله :

المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا (، و (مثل المؤمنين فى توادهم وتراحيمهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) •

وهذا هو المجتمع المتكافل المتضامن القوى يؤمن أفرادہ بمسئولية بعضهم تجاه البعض الآخر • وهذه المسئولية هى أول عناصر الحياة الطبيعية للمجتمعات الفاضلة •

وأصبح كل فرد راعيا ومسئولا عن رعيته بالمعنى الذى يشمل الحاكم فى رعيته •

وحينما أسند الاسلام الى جماهير المجتمع الاسلامى واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فانه قد منحهم بذلك حق الدفاع الشرعى عن أنفسهم ومجتمعهم من سيطرة الرذيلة والتعاون فى نصرة الحق وما يتبع ذلك من انحراف النفوس وعبث المفسدين وعلى هذا فان على الجمهور أن يقوم بدور الرقيب على الكيان الاجتماعى فما هى نظرة الشريعة الى مبدأ الرقابة هذا ؟

١ - الرقابة ضرورة :

يرى الاسلام أن الرقابة على المجتمع ضرورة تملئها ضرورة أخرى هى استمرار الحياة الكريمة وتوفير الأمن والطمأنينة فى ربوع هذا المجتمع فان ترك هذا المبدأ يؤدى حتما الى الفناء المادى والمعنوى ولقد عبر الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) عن ضرورة الرقابة بحديث السفينة فبهذا الحديث الموجز للاقناع العقلى عبر الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) عن ضرورة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر •

وهذه الضرورة ناتجة عن النظر الى أن أفراد المجتمع الانساني ليسوا وحدات يمكن أن يستقل بعضها عن بعض وانماهم بطبيعة وجودهم وظروف معيشتهم في هذه الحياة وحدات تتبادل المنافع وتتعاون على قضاء المصالح .

غير أن الاسلام لم يكتف بالنسبة للعلاقات بين أفراد المجتمع الانساني بما تمليه طبيعة الحياة وظروف المعيشة ولكنه شد أزر الطبيعة الاجتماعية بما يقومها من الانحراف ويحميها من الانحلال نتيجة للعوامل النفسية والنزوات الشخصية التي كثيرا ما تخرج بالناس عن حد الاعتدال اللازم لأمنهم واستقرارهم وصلاحهم .

ومن هنا حرص الاسلام على أن يربط بين الأفراد برباط من المبالاة الشديدة والاهتمام الجاد وجعل منهم وحدة قوية متماسكة ان اعترى الفساد بعض أجزائها سرى الى الأجزاء الأخرى . ما لم يقبر الفساد في مهده قبل أن يستفحل ويستشري فأُسند الى الجماعة مهمة الرقابة التي جعل لها عنوانا هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وهذه الضرورة ناتجة أيضا عن التزام الاسلام بتقرير حقوق خمسة لكل مواطن حيث لا تتم كرامة الانسان وسعادته بفقدان واحد منها وهي :-

حفظ الدين - حفظ النفس - حفظ النسل - حفظ المال -
حفظ العقل (شفاء الغليل للامام الغزالي والموافقات للشاطبي) .

وقد أمر الاسلام الجماعة بأن تكون في مواقع العون وأُسند اليها المسؤولية الكاملة في دفع الانحراف أيا كان شكله وحماية المجتمع أيا كان الخطر الذي يهدده وعلى هذا فان الجماعة حين تحارب الجريمة فانها بذلك تمهد الطريق أمام الآخرين للتمتع بحقوقهم كاملة غير منقوصة ولا يمكن ان تتصور مجتمعا سليما ينتفى منه مبدأ الرقابة الجماعية على كافة شئونه .

٢ - مسئولية افراد المجتمع عن الرقابة :

ان الفرد الاسلامى ليس مخيرا فى أداء واجب الرقابة على المجتمع وانما هى مسئولية بفرض الارشاد العام لتقويم المعوج وتشجيع المستقيم وكانت فرضا عليهم طبقا لقول الله تعالى :

(ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) آل عمران ١٠٤ •

فيجب على جماعة المسلمين أن تأخذ على يد الظالم وأن تحارب الجريمة والانحراف قبل أن يستفحل خطرهما ويشتد أمرهما والا كانت مسئلة عن هذا التهاون واعتبرت مسئلة عما ينتاب المجتمع من تدهور وانهيار • ويقول الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) (ان أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند سلطان جائر) صدق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) •

٣ - ترك الرقابة يؤدي الى الهلاك :

ان وقوف الجماعة موقف المتفرج يؤدي بالضرورة الى هلاك المجتمع واذا كان لكل عقوبة جريمة فالعقاب ينزل بأهل المنكر والضرر والفساد على ما اقترفوه وينزل أيضا بغيرهم لأن جريمتهم هو عدم النهي عن المنكر ومن ثم تفريطهم بمسئولية الرقابة على المجتمع •

وقد أخبر الرسول الكريم عن بعض عوامل الانهيار فى الأمم السابقة فكان أهمها هو تقاعس الجمهور عن الرقابة واقامة العدل فيقول (انما هلك من كان قبلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد) صدق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) •

٤ - الرقابة مبدأ التزام وسلوك :

ان واجب الجماعة التى تلتزم بالمبدأ أن تكيف سلوكها بما ينسجم والغاية منه ويظهر أثر ذلك فى طبيعة سلوك الجماعة من المنحرفين حيث طلب الاسلام أن يأخذوهم بالشدة والحزم مع تحديد المواقف منهم فيما يتعلق بالمجالسة والمعاملة •

ثانيا : نظرة الاسلام الى الرقابة بالمجتمع :

١ - الرقابة والمسئولية الجماعية عنها :

ينظر الاسلام الى الرقابة والمسئولية الجماعية عنها نظرة متعددة -
فينظر اليها على أنها جهاد يرضى نزعة العبادة ونداء الرجولة وهي أعلى
مراتب الجهاد اذا ما اقترنت باحتمال الأذى والعذاب .

٢ - ينظر الاسلام الى الرقابة على أنها انتصار لكرامة الجماعة وتلبية
لنداء الفضيلة والرجولة فالتهاون فيها يتنافى والكرامة والفضيلة
والشجاعة والاقدام وقد روى عن أبي سعيد الخدري أنه قال :

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (لا يحقر أحدكم نفسه قالوا
يا رسول الله كيف يحقر أحدنا نفسه ؟ قال يرى أمرا لله عليه فيه مقال ثم
لا يقول فيه) وهكذا فان الموقف السلبي هذا يؤدي الى احتقار النفس
وهو ما لا يرضى به حر كريم .

٣ - ينظر الاسلام الى الرقابة على أنها عنصر من عناصر احترام
المجتمع وتقديسه وعامل من عوامل انتعاش الأمة وتماسكها ومظهر من
مظاهر المجتمع الفاضل الذي يكسب احترام الآخرين عن طريق احترامه
لنفسه .

ثالثا : حقيقة الرقابة في الفقه الاسلامي :

يطلق الفقهاء على مبدأ الرقابة الجماعية على المجتمع اسم
« الحسبة » وهي الحكم بين الناس في النوع الذي لا يتوقف على
الدعوى وأصل الحسبة وقاعدتها هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
وهي صفة ووصف لقول الله تعالى :-

(كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)

صدق الله العظيم آل عمران ١١٠

وهي تتناول كل ما لا يدخل في نطاق القضاء مثال أداء الأمانة والنهي
عن الخيانة والفسق وتهديد المال العام والتخريب ومنع وقوع المظالم .

ويذهب الفقه الى أن الجماعة مسئولة عن البلد اذا تعطلت مصالحه وفي ذلك يقول الماوردي (في الأحكام السلطانية) ص ٢٤٥ (فاذا أعوز بيت المال كان الأمر ببناء سورهم واصلاح شربهم وعمارة مساجدهم وجوامعهم متوجها الى ذوى المكنة منهم ولا يتعين أحدهم في الأمر بهم) •

فاذا تعرضت الأمة لنازلة عامة (مثال مرض كاسح أو فيضان مدمر أو حادث يعم البلاد مثال أحداث يناير ١٩٧٧) •

فالمسئولية لا تقتصر على الحكومة وانما تشملهم والجمهور ومشاركته حينئذ واجب على الكفاية ولو أدى ذلك الى نزع الملكيات ومصادرة الأموال من أجل درء هذا الخطر •

ودور الرقابة يبدأ من الأسفل أى أنه واجب الجمهور ابتداءً ويجب على ولاية الأمر أن يأخذوه بعين الاعتبار •

وهناك دور آخر للرقابة يبدأ من الأعلى وواجب على الدولة أن تتيح لأعضائها فرصة أداء دورهم في منع الجريمة والانحراف ووقاية المجتمع وعلى أفراد المجتمع أن يضطلعوا بهذا الدور كاملاً وهذا النوع من الرقابة يسمى في الشريعة الاسلامية بالشورى •

وشاورهم في الأمر - وشرع الاسلام الشورى في الأمور التي لم ينزل فيها وحى وأصبحت قاعدة من قواعد الاسلام وقد أكد على تطبيقها رسول الله الكريم (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين من بعده تحقيقاً لفوائدها من تقليب وجهات النظر واستعراض الآراء بهدف الوصول الى أحسن النتائج وقال تعالى :-

(والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم)

صدق الله العظيم - الشورى ٣٨.

فجعلها الله ثالث الدعائم بعد الايمان والصلاة فهي لازمة وفريضة اسلامية واجبة على الحاكمين والمحكومين •

فيجب على الحاكم أن يستشير الجمهور في كل أمور الإدارة والحكم والسياسة والتشريع وكل ما يتعلق بالمصلحة الفردية أو المصلحة العامة . وعلى الجمهور أن يشيروا على الحاكم حتى ولو لم يستشرهم هو وهم بذلك يؤدون دورا هاما أوجبه الله تعالى عليهم حاكمين ومحكومين . فالشورى من أصول الشريعة الإسلامية وقواعدها ومن عزائم الأحكام التي لا بد من تفيذها ورتبوا على ذلك أن من ترك الشورى من الحكام فعزله واجب (١) .

رابعاً : حق الدفاع الشرعى العام ودور الجمهور في منع تكرار الجريمة بعد وقوعها :

ان دور الجمهور وأفراد المجتمع في التصور الاسلامى هو دور في محاربة الجريمة قبل وقوعها من أجل منعها من الوقوع كما أن له دورا آخر في محاربة الجريمة بعد وقوعها من أجل قطع الطريق على غيرها من تأديب الجاني وزجره وتنفيذ العقوبة .

أما دور الجمهور والأفراد في محاربة الجريمة قبل وقوعها فهو يدور حول ما سبق ذكره من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

فاذا ما شوهد الجاني وهو يرتكب جريمته أو يهيم بارتكابها كان لأى شخص أن يمنعه بالقوة من ارتكاب جريمته وله أن يستعمل القوة اللازمة لذلك سواء كانت الجريمة اعتداء على حق أفراد أو حق المصلحة العامة وهو ما يسمى بحق الدفاع الشرعى العام (٢) ودور الجمهور في وقاية المجتمع من الجريمة بعد وقوعها فانه يتجلى في الأساليب التالية :-

أ - وجوب أداء الشهادة على الجريمة :

لاخلاء المجتمع من الفساد عن طريق زجر المجرم بالعقوبة المترتبة على تلك الشهادة وقد ذهب أكثر الفقهاء الى وجوب أداء الشهادة على الجريمة اذا كان كتمانها يؤدي الى تشجيع الاجرام والمجرمين بل وقد أوجبوها في حالة الخوف من فوات حق من الحقوق أيضا .

(١) تفسير القرطبي - مفاتيح الغيب للرازي .

(٢) التشريع الجنائي ص ١ - ٦٨ - مجلة الدفاع الاجتماعى المرجع

السابق .

فقد حذر الله تعالى من كتمانها في هذه الحالة فقال تعالى :

(ولا تكتموا الشهادة ومن يكتتمها فانه آثم قلبه)

صدق الله العظيم - البقرة ٢٨٣

وقال الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - مثنيا على أولئك :

الذين يبادرون بالشهادة على الجريمة متطوعين من أجل احقاق الحق وازهاق الباطل فقال :

(ألا أخبركم بخير الشهداء هو الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها)

صدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم (١)

٢ - المشاركة في تنفيذ العقوبة :

إذا كانت القاعدة العامة أن اقامة العقوبة هي من صلاحيات الحاكم أو نائبه . فان الفقهاء ألمحوا الى صلاحية الجمهور المعنوية في ذلك فقالوا لو أن أى واحد من الجمهور قام بتنفيذ العقوبة على المحكوم عليه فانه لا يسأل عن اقامته الا اذا كانت العقوبة متلفة للنفس أو للطرف وأنه يسأل باعتباره مفتتتا على السلطة العامة .

٣ - مقاطعة المجرم :

إذا تعذر استيفاء العقوبة من المجرم لأمر طارئ كمن يرتكب جريمة ثم يلجأ الى الحرم الآمن فان الجمهور حينئذ واجب المشاركة بمحاربة هذه الجريمة عن طريق مقاطعة المجرم مقاطعة كاملة .

فلا يطعم ولا يجالس ولا يعامل حتى يضطر للخروج من الحرم فتقام عليه العقوبة ولقد عاقب الله الثلاثة الذين خلفوا بمقاطعة الجمهور لهم حتى ضافت عليهم الأرض بما رحبت وضاعت عليهم أنفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه (٢) .

(١) ذخائر المواريث - مجلة الدفاع الاجتماعي (المرجع السابق)

(٢) تفسير القرطبي - مجلة الدفاع الاجتماعي - المرجع السابق .

خامسا : الدفاع الشرعى فى الفقه الاسلامى (١) :

تعريف الدفاع الشرعى واقسامه :

يطلق القانون المصرى على رد الاعتداء اصطلاح الدفاع الشرعى (المواد ٢٤٥ - ٢٥١ ع) وهى ترجمة للاصطلاح الفرنسى «Le gitime défence» ويطلق نفس الاصطلاح القانون العراقى واللىبى والسودانى والكويتى أما القانون التونسى فيستعمل تعبير « دفع الصائل » وهو نفس الاصطلاح فى الفقه الاسلامى .

الدفاع الشرعى فى اللغة والاصطلاح :

تستعمل بعض التشريعات اصطلاح الدفاع الشرعى بينما يعبر الفقه الاسلامى والقانون التونسى باصطلاح « دفع الصائل » وكلاهما له مدلول فى اللغة وآخر اصطلح عليه علماء الفقه الاسلامى وشرح القانون الوضعى وقد اكتفى الفقهاء المسلمون بوضع المدلول اللغوى فجاءت تعريفاتهم من المعنى اللغوى مع تخصيص المعنى بما يفيد وجود شروط مخصوصة وجاء فقهاء الاسلام المعاصرون وحاولوا وضع تعريف للدفاع الشرعى أما شرح القانون الوضعى فقد قالوا بتعريفات كثيرة حاولوا فيها الوصول الى تعريف للدفاع الشرعى بجمع خصائصه الذاتية ويمنع من دخول غيره من أسباب الاباحة فى التعريف وقد جاء معظم هذه التعريفات غير محققة لهدفهم فى أن يكون التعريف جامعا مانعا .

ونعرض فيما يلى المعنى اللغوى والمدلول الاصطلاحى فى الفقه الاسلامى ثم معنى الدفاع الشرعى عند شرح القانون الوضعى على النحو التالى :-

(أ) دفع الصائل فى اللغة والفقه الاسلامى .

(ب) الدفاع الشرعى فى الفقه الوضعى .

(ج) تمييز الدفاع الشرعى .

(١) الدفاع الشرعى فى الفقه الاسلامى - د . محمد سيد عبد التواب

(١) «دفع الصائل في اللغة والفقه الاسلامي» :

يعبر الفقهاء المسلمون عن الدفاع الشرعي بعبارة دفع الصائل وحتى تلقى الضوء على مدلول هذا الاصطلاح يجب أن نبين معناه اللغوي أولاً ثم المعنى في الفقه الاسلامي .

المعنى اللغوي لاصطلاح دفع الصائل :

يتكون الاصطلاح من مضاف ومضاف اليه فالمضاف هو كلمة دفع والمضاف اليه هو كلمة الصائل فهو مركب اضافي وكما يقول علماء اللغة أن المضاف اليه يخصص المضاف .

فان بيان المضاف اليه يأتي أولاً ثم بيان المضاف وكلمة الصائل اسم فاعل من الفعل صال ، وصال على قرنه صولا وصيالا وصئولا وصولانا وصالة ومصالة أي سطا : قال الشاعر :

ولم يخشوا مصالته عليهم . . . وتحت الرغبة اللبن الصريح

والصئول من الرجال الذي يضرب الناس ويتناول عليهم فصال عليه اذا استطال وأثب صولا وصولة يقال رب قول أشد من صولة والمصالة الموائبة وكذلك الصيال والصيالة والفحلان يتصاولان أي يتوابعان والصولة الوثبة (١) .

(والصئول من الرجال الذي يضرب الناس ويتناول عليهم فصال عليه) ويقال صال عليه أي سطا عليه ليقهره (٢) .

ويستعمل الفقهاء مصدر الفعل الصيال وان كان للفعل مصدرا آخر هو صول الذي جاء في أشعار العرب كقول الشاعر :

فصالوا صولهم فيمن يليهم . . . وصلنا صولهم فيمن يلينا

(١) لسان العرب - ج ٣ ص ٤١٤ - من هامش الدفاع الشرعي في الفقه الاسلامي د. محمد سيد عبد التواب .

(٢) القاموس المحيط - تأليف محمد بن يعقوب بن محمد ابراهيم مجد الدين الشرازي الفيروز ابادي ج ٣ ص ٤ ط سنة ١٣٠٢ هـ .

من هذا البيان اللغوي يمكن القول أن مفهوم الصيال في اللغة هو الاعتداء بالسطو على الغير بقصد القهر والغلبة أو الإيذاء في أي صورة من صور الأذى والاعتداء والصائل هو المعتدي بالسطو . . الخ .
وأما معنى المضاف وهو الدفع فيقصد به الإزالة بقوة - دفعه يدفعه دفعا ودفاعا ودافعه ودفعه فاندفع وندفع وتدافعوا الشيء أي دفعه كل واحد عن صاحبه وتدافع القوم أي دفع بعضهم بعضا وفي القرآن الكريم :

(ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض . . .)
صدق الله العظيم

ويقال دفعته عني ودفع عني الأذى والشر .

ودافع عنه مدافعة أي حامى عنه واقتصر له ويقال دفعه كذا أي اضطره إليه فهو مدفوع إليه أي مضطر .

ومن المعاني التي للفظ الدفع الرد وهو صادق رد الشيء إلى صاحبه يقال دفعت الوديعة إلى صاحبها رددتها إليه كما يقال دفع القول أي رده بالحجة والقول ويستعمل هذا المعنى في قانون المرافعات فيما يعرف بنظرية الدفع كما يقال بأن المتهم دفع عنه بأنه كان في حالة دفاع شرعي وأنه يستعمل حقه في الدفاع الشرعي .

ولكلمة دفع معاني أخرى مثل قولهم :

هذا الطريق يدفع إلى مكان كذا أي ينتهي إلى كذا .

والدفع بمعنى التنحية والإزالة هو المعنى المقصود في خصوص الصائل لأن المقصود بدفع الصائل تنحيته عن الصيال أو إزالة صياله الذي بدأه .

وكلمة دفاع ترادف كلمة دفع (١) .

(ب) الدفاع الشرعي في الفقه الوضعي :

تناول الفقه الوضعي موضوع الدفاع الشرعي باعتباره أهم أسباب الإباحة وقد تعددت تعريفات الشراح بسواء في فرنسا أو في مصر :

(١) مختار الصحاح - زين الدين محمد بن شمس الدين بن أبي بكر عبد القادر الرازي ص ٢٠٧ .

١ - ففي فرنسا عرفه جارو : R. Garraud

انه استعمال القوة من أجل حماية مصلحة قانونية يريد المعتدى اهدارها أو النيل منها •

٢ - وعرفه دونغريه دي فابر : Donnedieu de Vabres

بقوله : حين يكون الشخص محلاً لاعتداء غير مشروع فله أن يرتكب جريمة للدفاع عن نفسه •

٣ - وعرفه لارجير : Larguier-J

الدفاع الشرعي واقعة مباحة بنص القانون •

٤ - وعرفه بوذات : Bouzat

(ان من الحقوق استعمال القوة لمقاومة اعتداء حال غير مشروع) •

٥ - وعرفه زايبور ونيكوف :

ان الدفاع الاضطراري هو دفاع مشروع ضد اعتداء ذي حطورة اجتماعية على مصالح وممتلكات الدولة أو المصالح والممتلكات العامة أو الشخصية بانزال الضرر بالمعتدى •

ويجب هذا التعريف أنه يكتفى بتعبيره الاضطراري للإشارة الى الحلول ولزوم القوة ويعيبه من وجهة نظرنا أنه يخلط بين الدفاع الشرعي الخاص والدفاع الشرعي عن مصالح الدولة وممتلكاتها (مثال وسائل المواصلات) وهو ما عرفتة القوانين الوضعية حديثاً - وهو أمر متميز عن الدفاع الشرعي الخاص •

ولذلك نجد أن فقهاء الشريعة الإسلامية استخدموا للدفاع الشرعي الخاص اصطلاح دفع الصائل واطلقوا على الدفاع الشرعي عن المصالح والممتلكات العامة والصالح العام (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) •

وأطلق عليه حديثاً المرحوم عبد القادر عودة اصطلاح الدفاع الشرعي العام •

٦- ويعرفه أ. أ. كوفسكى : A. A. Piont kovsky

وتكها كهيكفادير : V. M. Tohhike Vadge

بقولهما : الدفاع الشرعى دفاع مباح صد الاضرار بمصالح الدولة
السوفيتية أو مصالح اجتماعية لشخص أو حقوق يحميها لنفسه أو
لآخر .

ويعيب هذا التعريف عدم الدقة حيث لا يكون الدفاع الشرعى
ضد الأضرار لكن ضد خطر الاعتداء .

أما اذا وقع الاعتداء وتحققت الأضرار فإن ما يصدر من المعتدى
عليه من أفعال تالية يعتبر غير مشروع لأنه لا دفاع بعد انتهاء الاعتداء
كما يعيبه القصور فى بيان عناصر الاعتداء واغفاله لعناصر الدفاع .
وفى مصر عرفه د. محمد مصطفى القللى أنه :

(اباحة درء الجريمة بجريمة) أو دفع القوة بالقوة يعيب هذا
التعريف أنه غير مانع من دخول صورة من صور القوة الدافعة التى
لا تعتبر من قبيل الدفاع الشرعى كما لو كانت هذه القوة تواجه قوة
مستعملة فى نطاقها المشروع - فلا يجوز للزانى أن يدفع الجلاد الذى
يجلده كما أنه لا يمكن وصف فعل الدفاع عند توافر الشروط فى الاعتداء
بأنه جريمة وإن عد كذلك بحسب الأصل - وكلا التعريفين منتقد
لخلوه من بيان أركان الدفاع الشرعى التى تتمثل فى الاعتداء والدفاع
وشروط كل منهما من حيث وجوب أن يكون الاعتداء حالا أو على
وشك الوقوع وأن تكون أفعال الدفاع لازمة لرد خطر العدوان ومتناسبة
مع هذا الخطر .

وقد عرفه أستاذنا الدكتور محمود نجيب حسنى فى شرحه للقانون
المصرى بأنه :

(استعمال القوة اللازمة لصد خطر حال غير مشروع يهدد بالايذاء
حقا يحميه القانون) .

وقد رأى البعض أن هذا التعريف فى القانون المصرى يمتاز بالدقة
وقد عرفه الدكتور محمد سيد عبد التواب فى مؤلفه الدفاع الشرعى
فى الفقه الاسلامى ص ٦٨ بأنه هو :

(رد بقوة لازمة ومناسبة لاعتداء غير مشروع حال أو على وشك الوقوع) •

(ج) تمييز الدفاع الشرعى :

قد تؤدي وحدة الأثر وهو انتفاء عدم مشروعية الفعل الى الخلط بين الدفاع الشرعى وغيره من الحالات التى لها نفس الأثر ونعرض لهذه الحالات على التوالى :

١ - الدفاع الشرعى وسقوط القصاص :

يعتبر البعض الدفاع الشرعى من أسباب سقوط القصاص على أساس أن القتل دفاعا عن النفس هو من قبيل القصاص المتقدم لأنه لو ترك المدافع مهاجمة المعتدى حتى قتله لقتل هذا به قصاصا ولا مشاحة في أن قتل واحد بالمداغة أولى من قتل اثنين أحدهما ظلما والآخر قصاصا (١) • والحقيقة الفلسفية هي ان الدفاع الشرعى لا يصح أن يدرج بين أسباب سقوط القصاص ، لأن أثره أعمق في الواقع من حيث أنه لا تنشأ معه ابتداء فكرة العدوان الموجب للقصاص حتى يصح الحديث عن سقوطه ، فالدفاع هو نقيض للعدوان ، ومن ثم فلا محل هناك لبحث الواقعة من زاوية المسؤولية الجنائية وما تنتهى اليه من وجوب القصاص عند ثبوت كل شروطها المادية والمعنوية •

ورغم ذلك فإن اعتبار البعض الدفاع الشرعى من أسباب سقوط القصاص بعد وجوبه يؤكد ما أدركه الفقه الاسلامى وغاب عن الكثيرين من رجال القانون الجنائى الحديث من أنه في حالة الدفاع الشرعى لا يتخلف شيء - من الناحية النظرية أو الشكلية - من الشروط اللازمة للمسؤولية الجنائية والعقاب ، وبرهان ذلك أن الفقه الجنائى الاسلامى اذ يحتسب هذه الحالة من أسباب سقوط القصاص بعد وجوبه ، فانما يسلم بداهة بتكامل كل شروط هذا الوجوب (٢) •

(١) الدفاع الشرعى في الفقه الاسلامى - د. محمد سيد عبد التواب ص ٦٩ .

(٢) القانون الجنائى الاسلامى - دراسة تحليلية وفلسفية للأحكام والنظم الجنائية في الشريعة الاسلامية الفراء - دروس د. على راشد للدراسة الماجستير في القانون الجنائى جامعة بغداد ٦٨ - ٦٩ ص ٣٧ •

٢ - الدفاع الشرعى وحالة الضرورة :

من الأمور التى تتميز بالدقة البالغة التفرقة بين الدفاع الشرعى وحالة الضرورة وهو ما جعل بعض الفقهاء يذهبون إلى القول بأن الدفاع الشرعى هو نوع من الضرورة ويطلق على الدفاع الشرعى وحالة الضرورة فى ألمانيا تعبير *Notrecht*

وقد ذهب البعض من الفقهاء المسلمين هذه الوجهة من النظر فأعتبروا الدفاع الشرعى تطبيقاً من تطبيقات قاعدة الضرورات تبيح المحظورات^(١) .
وفى الفقه الوضعى يعرفون الضرورة بأنها « الوضع الذى يجد فيه الفاعل نفسه أو غيره مهدداً بخطر حال لا سبيل إلى دفعه إلا بارتكاب جريمة^(٢) » .

ويجمع الضرورة والدفاع الشرعى معنى واحداً فى كلاهما ترتكب واقعة تعتبر إجرامية فى الظروف العادية وذلك لدفع خطر أو تجنب ضرر حال .

وفى الشريعة الإسلامية نجد farkاً أساسياً بين الدفاع الشرعى والضرورة ، فالأول يجيز الدفاع بالقتل أو الجرح أما الضرورة فليس لها أثر على جرائم القتل والجرح والقطع - فليس للمضطر بأى حال أن يقتل غيره أو يقطعه أو يجرحه لينجى نفسه من المهلكة^(٣) .

وإذا كانت التشريعات الحديثة تسوى فى حالة الضرورة بين الاخطار التى تهدد الأموال والتى تهدد الأشخاص^(٤) وبذلك يزول الفرق بين الدفاع الشرعى وحالة الضرورة فى هذه التشريعات .

فإن هذا fark ما زال ملحوظاً فى التشريع المصرى إذ تقتصر الضرورة على جرائم النفس دون المال (م ٦١ عقوبات مصرى) .

(١) الاشباه والنظائر للإمام جلال الدين السيوطى طبعة ٥٩ ص ٥٨٤ - الاشباه والنظائر لابن السبكي مخطوط بجامعة الأزهر رقم ٥٢ ص ١٢ .

(٢) د. عمر السعيد رمضان - مجلة القانون والاقتصاد العدد ٣ سنة ١٩٦٤ ص ٦٦٩ .

(٣) التشريع الجنائى الإسلامى ج ١ - ط أولى ص ٥٧٨ .

(٤) القانون الإيطالياى مادة ٢٥٤ - السورى مادة ٢٢٨ .

وتختلف حالة الضرورة عن الدفاع الشرعى من حيث الخطر ، فالخطر الذى يشترط فى الدفاع الشرعى لا يتطلب الجسامة بينما يشترط فى الخطر الذى تقوم به الضرورة ان يكون جسيما (١) .

ومصدر الخطر فى الدفاع الشرعى فعل غير مشروع يصدر من انسان معتدى بينما الفعل فى حالة الضرورة قد ينشأ عن قوى الطبيعة ، أو عن فعل لم يجرمه القانون (٢) .

ونتيجة لذلك فان الجريمة التى يرتكبها المضطر قد تقع على برىء بينما الدفاع الشرعى يتوجه ضد معتدى بقصد رد الاعتداء .

أى أن المشروعية فى الدفاع تواجه عدم المشروعية فى الاعتداء بينما فى حالة الضرورة فان سلوك المضطر يتجه نحو شخص برىء بعيد كل البعد عن الصراع .

وهناك خلاف بين الدفاع الشرعى وحالة الضرورة من حيث التكيف ففى القانون المصرى تعتبر الضرورة مانعا من موانع المسؤولية فى حين يعتبر الدفاع الشرعى سببا من أسباب الإباحة .

ويؤيد البعض هذا لاختلاف فى التكيف لان من يوجد فى حالة ضرورة ليس له أن يتخلص من الخطر عن طريق وضع غيره فيه ، فان فعل كان مسلكه غير مشروع ولكن يلتمس له العذر فتمتنع مسؤوليته .

ويترتب على ذلك اعتبار الضرورة مانعا من موانع المسؤولية ويطرب على اعتبار الضرورة مانعا من موانع المسؤولية ترتب المسؤولية المدنية

ويرى البعض اعتبار الضرورة سببا من أسباب الإباحة على أساس ان المضطر أمامه مصلحتان متعارضتان لا بئد وأن تختفى احدهما بمراعاة المصلحة الأفضل من الناحية الاجتماعية وهو عمل بعيد عن الانانية .

(١) د. محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - ص ١٩٧ .
القسم العام طبعة ١٩٧٧ .

(٢) د. محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - ص ١٩٨ -
طبعة ١٩٧٧

(م ٤ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

ويرد أصحاب هذا الرأي على القول بأن الفعل يمس مصلحة برىء بأن هذا ليس وليد فعل شخصي من الفاعل وإنما وليد الظروف الخارجية المادية المفاجئة ، بل ويتجه البعض من أصحاب هذا الرأي الى أن اعتبار حالة الضرورة سببا من أسباب الإباحة أقرب من الدفاع الشرعى المقترن بالانتقام وإن فعل الضرورة أكثر من الدفاع الشرعى براءة وإنسانية .

٣ - الدفاع الشرعى والاكره :

الاكره فى الفقه الإسلامى هو فعل يفعله الإنسان بغيره فيزول رضاه أو يفسد اختياره ، أو هو تهديد بالغير على ما هدد بمكروه على أمر بحيث ينتهى به الرضا .

والاكره عند شراح القانون الوضعى مادي ومعنوى (١) أما المادى هو « محو ارادة الفاعل على نحو لا تنسب اليه فيه غير حركة عضوية أو موقف سلبى مجردين من الصفة الارادية ، والمعنوى هو ضغط شخص على ارادة آخر لحمله على توجيهها الى سلوك اجرامى فعلا أو امتناعا .

والمعنى الذى يجمع الدفاع الشرعى والاكره هو الاضطراب الى ارتكاب الفعل وكما ذهب علماء الشريعة الى اعتبار دفع الصائل تطبيقا من تطبيقات قاعدة الضرورات تبيح المحظورات فقد ذهبوا أيضا الى اعتبار الاكره تطبيقا للقاعدة المذكورة .

وفى هذا يقول العلامة الشيخ زين ابن نجيم « الضرورات تبيح المحظورات » ومن ثم جاز أكل الميتة عند المخمصة واساغة اللقمة بالخمر والتلفظ بكلمة الكفر للاكره وكذا اتلاف المال وأخذ مال المستنعم من أداء الدين بغير اذنه ودفع الصائل ولو أدى الى قتله (٢) .

وهذا المعنى الجامع هو ما دفع البعض من شراح القانون الوضعى الى القول بنظرية الاكره كأساس للدفاع الشرعى .

(١) الاستاذ الدكتور / محمود نجيب حسنى - القسم العام - ١٩٧٧
ص ٥٧٩ ، ٥٨٤ .

(٢) الاشباه والنظائر ص ٤٢ .

.. ورغم هذا المعنى الجامع بين الدفاع الشرعى والاكره فان هناك خلافا اذ ان المدافع في الدفاع الشرعى يرتكب فعلا دفعا للخطر حال أو على وشك الوقوع من المعتدى أما المضطر فانه يرتكب الفعل خوفا من وقوع الأمر الذى هدد به المكره والذى يحمله على ان يرتكب للفعل المطلوب منه كي يتفادى الخطر المهدد به (١) .

المطلب الثالث

القانون الدولى العام

الفرع الاول

موقف المدارس الفقهية من حقوق الدولة

اولا : موقف مدرسة القانون الطبيعى :

École de droit naturel

يرى انصار هذه المدرسة من الفقهاء أن هناك حقوقا اساسية لكل الدول
Droit Fondamentaux des etats تنشأ بمجرد وجود الدولة ومصدر تلك الحقوق القانونى الطبيعى

Dabin : Theorie general du droit 1969, P. 330 at 287.

وهى سابقة على القانون الوضعى وتتمتع جميع الدول بتلك الحقوق ولا يجوز المساس بها أو الانتقاص منها .

واذا كانت المساهمة مساهمة الفرد فى المجتمع مشروطة بسمو حقوقه الطبيعية على سلطة الدولة .

فان مساهمة الدولة ومدارسها فى المجتمع لا زلت تتضمن شرط عدم المساس بحقوقها الاساسية وتحديد هذه الحقوق محل خلاف (وقد اتخذت اشكالا عديدة ابتداء من القرن ١٧) وذلك بين فقهاء هذه المدرسة انفسهم .

فالبعض منهم يرى ان هذه الحقوق الاساسية تنحصر فى الحق فى البقاء ، الحق فى الشخصية ، الحق فى الاتجار والبعض الآخر يرى أن

(١) ا.د محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ١٤٥ .

هذه الحقوق تنحصر في الملكية والدفاع عن النفس ورغم هذا الاختلاف فإن مصدرهم جميعا يتحد في مضمون العقد الاجتماعي (عرض وتحليل أفكار الفلاسفة السياسيين توماس هوبر ، جون لوك ، جان جاك روسو)
حيال العقد الاجتماعي (أو السياسي) حسبما يصفه المؤلف (١) وينبني على ذلك التفرقة بين نوعين من الحقوق ، حقوق طبيعية على النحو الذي أشرنا إليه .

وحقوق مكتسبة أو عارضة مصدرها ارادة الدولة ذاتها سواء فيما تعقد من معاهدات أو اتفاقيات أو بناء على التسليم بعرف دولي قائم (٢) .

ثانيا : موقف المدرسة الوضعية (٣) :

ينكر انصار هذه المدرسة فكرة الحقوق الطبيعية للدول واستنادها الى فكرة العقد الاجتماعي والقول بوجود تلك الحقوق من وجهة نظرهم يفتقد الاساس الواقعي وما طرأ على العالم من متغيرات سواء كان ذلك مرجعه الاتفاقات الثنائية أو الجماعية التي تعقدها الدول .

وما قد يترتب عليها من تغير في بنائها أو مركزها القانوني وبينما تعد نتائج الاتفاقات أو المعاهدات وضعاً غير طبيعي في مفهوم انصار المدرسة الطبيعية تعد من وجهة نظر الوضعيين مجرد تغير في المراكز القانونية فحسب .

اما عن العقد الاجتماعي فهو يقوم على مجرد افتراض لم تثبت صحته وبالتالي فلا يصلح أن يكون أساس لحقوق الدول .

(١) د. عبد الرحمن بدوي - فلسفة القانون والسياسة ط ٧٩ ص ٩٨ ، البير بريمو - التيارات الكبرى لفلسفة القانون والدولة ص ٩٥ .
(٢) د. محمد عزيز شكري - القانون العام الدولي العام ط ٧٣ ص ١٣٤ .
(٣) د. عبد الحى حجازي - المدخل للدراسة العلوم القانونية ط ٧٢ ص ١٩٣ وما بعدها .

والصحيح في نظر الوضعيين أن اساس هذه الحقوق هو القانون الدولي الوضعي وينتقد بعض الشراح مسلك الطبيعيين من منطلق استحالة استخلاص أى حقوق للفرد من الطبيعة .

بالإضافة الى مهاجمة هذا الاتجاه من الاساس الذى تقوم عليه الطبيعة ذاتها باعتبارها جماع حقائق مركبة - أضف الى ذلك أن الاعتراف للفرد بحق حتما فرض واجب في مقابلة .

ومتى لم يفرض هذا الواجب فليس هنالضحق .

والخلاصة القول ان الحقوق والواجبات تجد سندها في ظل نظام وضعي قانوني أو تستلزم وجود (١) Normative Order هذا ولا نجد تقسيما بالتالى لحقوق الدولة على النحو الذم انتهى اليه انصار المدرسة الوضعية على اعتبار ان هذه الحقوق هو القانون الوضعي الدولي (٢) .

ثالثا : محاولات تحديد حقوق الدول وواجباتها في التنظيم الدولي :

لقد تطورت افكار المذهب الوضعي بتطور التنظيم الدولي حيث اهتم المعهد الأمريكى للقانون الدولي عام ١٩١٦ ببحث موضوع حقوق الدول وواجباتها (٣) وقد سبق ذلك محاولات عديدة أولية لتجديد تلك الحقوق والواجبات وقد استمرت في بحث هذا الموضوع العديد من حلقات البحث والمؤتمرات الدولية فمنها اجتماع اتحاد القانون الدولي الذى أصدر اعلانا بحقوق الدول وواجباتها واجتماع معهد القانون الدولي في اكتوبر ١٩٢١ ثم الاتفاقية المعقودة بين الدول الأمريكية في مونتيفيديو في ١٩٣٣/٢/٦ وعلى مستوى المنظمات الدولية فقد اعدت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة مشروعا لحقوق الدول وواجباتها قصرت فيه حقوق الدول على الاستقلال ، المساواة ، الدفاع الشرعى ،

(١) Kelsen - tucker : Principles of international law, 2 nd ed. 1966

P. 243-244. Kelsen : op. cit.,

(٢) د. محمد خلف - حق الدفاع الشرعى في القانون الدولي الجنائى ص ١٩٧٧ ص ٣٦ .

(٣) J.G. starke : introduction to international law 7 ed 1972 P: 105.

وولاية القضاء (١) وقد انتقد البعض هذا التحديد لاغفاله بعض الحقوق الأخرى للدولة ثم صدر اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفي نفس الاطار ميثاق الدول وواجباتها الاقتصادية (٢) .

المطلب الرابع القانون الدستوري

يعتبر هذا القانون من أهم فروع القانون العام الداخلى من وجهة نظر العديد من الفقهاء (٣) وهو القانون الذى يبين نظام الحكم كما يبين كيفية تنظيم السلطات العامة واختصاصاتها وكذلك القواعد الخاصة بتنظيم علاقة الدولة بالأفراد الخاضعين لها (٤) .

دور القانون الدستوري في تنظيم الحقوق المتعلقة بالامن الداخلى :

سوف نتناول بحث هذه الجزئية من جانب السيادة ثم من جانب نظرية الحقوق العامة .

اما عن الامر الاول :

فالسيادة طبقا لما يدور حولها من جدل فقهي كبير فاننا نرى تناول بحث السيادة من وجهة النظر التى تصفها بأنها مجموعة من الاختصاصات تنفرد بها السلطة السياسية فى الدولة وتجعل منها سلطة آمرة عليها ومثال ذلك :

اختصاص الدولة أو احتكارها تنظيم القوات المسلحة ومرفق الدفاع وما يترتب على ذلك من حقوق على الاموال وقيودا على الحريات لدواعى

(١) استنادا الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها المنعقدة فى ٣١/١٠/١٩٤٧ وانظر تقرير الامين العام للأمم المتحدة عام ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٣٦ .

(٢) د. محمد يوسف علوان - القانون الدولي العام - وثائق ومعاهدات دولية ط ١٩٧٨ ص ٥٠٦ - ٥٢٠ .

(٣) د. عبد الحى حجازى - مدخل الدراسة للعلوم القانونية ج ١ ط ١٩٧٢ ص ٣٠٩ - د. محمد كامل ليلة - القانون الدستوري ط ٦٢ ص ١٧ .

(٤) د. عبد الفتاح ساير داير - القانون الدستوري - ط ٥٩ ص ١٨٤ .

الدفاع واختصاص الدولة بالعقاب على الجرائم يرتب لها حقا على شخص مرتكب الجريمة ودمته المالية (١) .

والخلاصة أن استخلاص ما يتعلق بحق الدولة في الأمن الداخلى للمواصلات يمكن التوصل اليه من خلال ممارسة الدولة لوظائفها في مرافق الدفاع والبوليس (٢) والقضاء وذلك هو القدر المتفق عليه (٣)

اما عن الامر الثانى :

أما الامر الثانى والخاص بدور القانون الدستورى في تنظيم الحقوق المتعلقة بالأمن الداخلى من زاوية نظرية الحقوق العامة - أى بالنظر الى الحقوق والواجبات العامة وامكان استخلاص ما يتعلق بتنظيم حق الدولة في الأمن الداخلى من بين مضمونها .

فاننا نرى أنه لا مندوحة من الرجوع الى الوثيقة الدستورية التى نعد تقنيا لهذه الحقوق والواجبات (٤) ومثال ذلك دستور مصر الدائم الصادر سنة ١٩٧١ ينص فى الباب الثالث وهو الخاص بتنظيم الحريات والحقوق والواجبات العامة نص على ان الدفاع عن الوطن والارض واجب مقدس والمحافظة على الوحدة الوطنية وصيانة أمن الدولة .

والخلاصة العامة للفصل الاول من بحثنا نجد أن المصادر القانونية لعناصر حق الدولة في أمن المواصلات هى :

الشريعة الاسلامية الفراء والفقه الاسلامى والقانون الوضعى الجنائى والدولى العام والقانون الدستورى وهى مصادر أساسية تعطى الدولة الحق فى الأمن الداخلى والخارجى بوجه عام وأمن المواصلات بالداخل والخارج بوجه خاص .

(١) د. عبد الفتاح الصيفى - حق الدولة فى العقاب ط ٧١ ص ٣٧ .

(٢) د. محمد كامل ليلة - مبادئ القانون الادارى - كتاب اول ط ٦٨ ص ٤٥ .

(٣) د. سليمان محمد الطماوى - الخلاف حول وظائف الدولة الاخرى ، السلطات الثلاث ط ٦٧ ص ١٣ .

(٤) د. رمزى الشاعر ط ٧٢ ص ٨٨ - القانون الدستورى .

الفصل الثاني

تحليل عناصر حق الدولة في امن المواصلات

المبحث الاول

بيان حقوق الدولة الاساسية

بالنظر الى الآراء التي على بساط البحث في حلقات البحوث الدولية والى ما تضمنته الاعلانات والمواثيق الدولية فيما يتعلق بهذه الحقوق فاننا نرى الاختلاف الواضح في تحديد أو حصر هذه الحقوق (١) وكذلك في تقسيمها الى حقوق أصلية وحقوق فرعية .

فالبعض يرى في حق من هذه الحقوق أنه حق أصلي في حين يرى البعض الآخر في نفس هذا الحق أنه حق فرعي أو تبعي لحق أصلي آخر . وبالإضافة الى ذلك فإن بعض الآراء تعارض استخدام مصطلح حقوق الدولة ذاته .

غير انه يمكننا استخلاص قاسم مشترك بين مختلف تلك الاتجاهات الأمر الذي يمكن معه تعداد تلك الحقوق على النحو التالي :

١ - حق الدولة في الوجود أو البقاء .

٢ - حق الدولة في الحرية أو الاستقلال .

٣ - حق الدولة في المساواة .

٤ - حق الدولة في الاحترام المتبادل .

٥ - حق الدولة في الدفاع الشرعي .

وتتناول بالبحث من تلك الحقوق ما يعد من وجهة نظرنا وثيق الصلة بموضوع البحث .

١ - حق الدولة في البقاء :

يعد هذا الحق في تقديرنا أهم حقوق الدولة على الإطلاق ولكن ليس هذا هو الحق الوحيد والرئيسي على النحو الذي وصفه بعض الفقهاء (١) ويتعلق هذا الحق بوجود الدولة ذاتها ويثبت لها متى اكتملت عناصر قيامها المتفق على ضرورة توافرها (٢) وهو حق لا ينسب إلا للدولة ويتسع نطاق ممارسته ليشمل داخل وخارج الدولة ولكفالة المحافظة عليه يسمح بالتجاوزات غير المألوفة في نطاق القانون العام الخارجي والداخلي .

وتتسع صور حمايته وتتنوع ما بين العمل القانوني والعمل أو التصرف المادي - ولم يلق هذا الحق العناية اللازمة من الجانب الفقهي ، واختلط مفهومه لدى البعض بالحق المتفرع عنه أو المقرر للدفاع عن هذا الوجود وتأمين بقاءه واستمراره حتى ان بعض أحكام محكمة العدل الدولية تتحدث في بعض أحكامها عن استمرار الوجود دون أن تشير الى الحق الذي يجسد هذا الاستمرار في الوجود وذلك في محاولتها تعريف الاستقلال .

٢ - حق الدولة في الاستقلال :

لقد تعذر حتى الآن وضع تعريف محدد واضح المعالم لهذا الحق (٣) ومع ذلك فانه يعتبر مظهرا من مظاهر ثبوت السيادة للدولة ومضمون هذا الحق يتضح في تصرف الدولة بكامل حريتها في شئونها الداخلية والخارجية دون تدخل من جانب دولة أو أكثر (٤) ولا تخضع ارادتها في التصرف لارادة أخرى مهما سما مركزها وعلا .

(١) د. محمد عزيز شكري - في المدخل الى القانون الدولي العام وقت السلم ط ١٩٧٣ ص ١٢٥. حيث يعتبره الحق الرئيسي للدولة وعنه تتفرع الحقوق الاخرى .

(٢) Droit de conservation ou d'existence Repertoire de la partique francaise en matiere de droit international public 1966 P. 50.

(٣) د. سمحى فوق العادة - القانون الدولي العام ط ١٩٦٠ ص ٢٢٤ - ٢٢٧ .

(٤) على صادق ابو هيف - المرجع السابق ص ٢٠٤ .

٣ - حق الدولة في الاحترام المتبادل (١) :

كما هو معلوم فإن الدول تستع في مواجهة بعضها البعض بحقوق عديدة لا غنى عنها لممارسة وظائفها في المجتمع الدولي وكفاله استمرار وممارسة هذه الحقوق لا يكفي أن يتقرر وجودها فحسب وإنما يتعين أن يقترن هذا الوجود باحترام متبادل بين الدول التي تقرر لصالحها تلك الحقوق .

فهذا الحق من المقومات الأساسية للكيان - كيان الدولة - وتتمثل في احترام الكيان المادي المتمثل في أقليمها وكافة صور ممارسة السيادة عليه - هذا بالإضافة الى احترام النظام السياسي والاجتماعي القائم في الدولة وكذلك احترام ما يطلق عليه مركز الدولة الأدبي .

٤ - حق الدولة في الدفاع الشرعي :

يتفرع هذا الحق عن حق البقاء ويعتبر من أهم صورته ومظاهرة في رأى بعض الفقهاء (٢) وبناء على هذا الحق تقوم الدولة بالدفاع عن نفسها لرد العدوان أو الخطر الواقع عليها ومن الواضح اتساع نطاق الاحتجاج باستخدام هذا الحق طورا في نطاق مقبول ومنطقي وطورا في تعسف وسوء نية مدبره .

هذا وقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بهذا الحق للدول اما فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم .

المبحث الثاني

عناصر حق الدولة في امن المواصلات

لقد استقر في تصورنا ان عناصر حق الدولة في تحقيق الأمن والأمان لوسائل المواصلات داخليا وخارجيا تشمل العناصر التالية : -

١ - تحقيق وجود الدولة وأركانها وبقاؤها .

٢ - حق التشريع والحماية الجنائية لوسائل المواصلات .

(١) أنظر تعريف محكمة العدل الدولية للاستقلال .

(٢) د. علي صادق أبو هيف المرجع السابق ص ١٦٧ ، د. محمد عزيز شكري المرجع السابق ص ١٣٥ على حين يرى البعض الآخر خلاف ذلك باعتبار هذا الحق نتيجة لحق الاستقلال .

- ٣ - حق الرقابة والسيطرة على مرافق الدولة ومنها وسائل المواصلات
- ٤ - حق التصدي والعقاب ومصدرة « الدفاع الشرعى » .
- ٥ - حتمية تحقيق أمن المواصلات بالمجتمع وانعكاس أثر ذلك على حياة المواطنين بالدولة .

المطلب الأول

تحقيق وجود الدولة واركائها وبقاؤها (١)

ان الخلاف شديد فى الفقه حول تعريف الدولة وتحديد أركانها ومعيارها المميز لها عن غيرها من المجتمعات السياسية التى تختلط بها .

فقد عرفها البعض بأنها مجموعة دائمة ومستقلة من الافراد يملكون اقليما معينا وتضم سلطة منظمة بغرض ان تكفل لافرادها التمتع بحرية الفرد وحقوقه .

وقد عرفها آخرون بانها توجد عندما يستقل اناس فى مملكة تحت حكومة خاصة بها وصاحبة السيادة فيها .

وعرفها فريق ثالث أنها مجموعة كبيرة من الناس تقطن على الدوام اقليما معينا وتتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال (٢) .

وعرفها فريق رابع بانها عبارة عن الشخص المعنوى الذى يمثل قانونا أمة تقطن أرضا معينة والذى بيده السلطة العامة « السيادة » (٣) .

وايا كان الأمر فى هذا الخلاف فالقدر المتيقن منه فى تعريف الدولة باعتبارها منظمة سياسية انها مجموعة من الافراد تعيش حياة دائمة ومستقرة على إقليم معين فى ظل تنظيم سياسى معين يسمح لبعض افراد الدولة بالتصدي لحكم الآخرين .

ومنه يبين أن الدولة فى أساسها هى شكل من أشكال الوجود الاجتماعى فهى فى أصلها البعيد منظمة اجتماعية - أى تجمع بشرى -

(١) د. طعيمة الجرف - نظرية الدولة - ط ١٩٧٨ ص ١٤٠ وما بعدها.

(٢) د. عثمان خليل عثمان - القانون الدستورى - ط ١٩٥٤/٥٣

ص ١٠ .

(٣) د. عبد الحميد متولى - القانون الدستورى والانظمة السياسية

سنة ١٩٦١ ص ١١-١٢ .

من جماعة من الاشخاص الرجال والنساء والاطفال الذين استقروا في حياة دائمة ومتصلة الاجيال على قطعة ارض معلومة الحدود وهي وطنهم وموطن حياتهم ومعيشتهم - فهي اذن لا تبهم بغير شعب واقليم ولكن الشعب والاقليم وحدهما وان كانا مفروضين بطبيعة الأمور فانهما لا يكفيان لاقامة الدولة فهي لا توجد الا منذ اللحظة التي تتخذ فيها هذه المنظمة الاجتماعية (الشعب والاقليم) شكلا نظاميا يكفل لها قدرا من الدوام والاستمرار ويؤكد ويحمي ما بين افرادها من علاقات التضامن والتعاون المتبادل ويقرر في داخلها نوعا من تقسيم العمل يسمح للبعض بأن يتصدى بالأمر والنهي والتنظيم لحكم الآخرين مستخدمين سلطة القهر لفرض ارادتهم ولضمان تنفيذ هذه الارادة في هذه اللحظة وحدها تتحول المنظمة الاجتماعية الى منظمة اجتماعية سياسية تجد طريقها النهائي الى فكرة الدولة وتدور حول محورها الرئيسي وهو ظاهرة السلطة العامة .

فبالخلاصة انه يلزم لقيام الدولة باعتبارها منظمة اجتماعية وسياسية ان تتوافر ثلاثة أركان هامة لقيامها وهي رعايا الدولة يقيموا على قطعه معلومة من الارض يعيش عليها الشعب بالاضافة الى التنظيم السياسي الذي يسمح بانقسام الشعب الى الحكام والمحكومين .

اركان الدولة وعناصرها :

اولا : الشعب ظاهرة اجتماعية طبيعية :

من البديهيات ان الدولة وهي ليست سوى صورة خاصة من المجتمعات البشرية لا يمكن ان تقوم من غير شعب . فالشعب هو المادة الاولى للدولة ووجوده يعتبر واقعة طبيعية وتلقائية تنشأ خارج الدولة وسابقة عليها وانه هو الذي يفرض وجود الدولة .

وليس ضروري أن يكون الشعب من عدد معين فقد يقل حتى يكون بضعة آلاف « امارة موناكو » وقد يتجاوز مئات الملايين (الهند - الصين) على أنه من الواضح أن كثرة عدد السكان يعتبر عاملا في زيادة قوة الدولة ونمو اتاجها وثروتها وبسط سلطانها (١) .

(١) د. عثمان خليل عثمان - د. سليمان محمد الطماوى - القانون الدستوري المرجع السابق ص ١٠ .

ثانيا : الاقليم :

قام خلاف حول ضرورة الاقليم واعتباره ركنا في الدولة - فذهب دوجي الى ان الشرط الوحيد لوجود الدولة هو وجود السلطة السياسية بين أفراد المجتمع الواحد بحيث تصبح فئة حاكمة واخرى محكومة فاذا ما تحقق ذلك قامت الدولة بغض النظر عن وجود الاقليم أو عدم وجوده .

ويذهب غالبية الشراح الى اعتبار الاقليم شرطا لوجود الدولة .

وهو العنصر القاعدي الذي تنشأ وتستقر عليه لسببين هما :

(أ) ان الدولة في تعريفها الصحيح المستقر هي مجموعة من الافراد تعيش معا عيشة مستقرة على الاقليم باعتباره رقعة الارض التي اختارها الاجداد وارتضاها من بعدهم الآباء والأحفاد في اجيالهم المتعاقبة مستقرا لهم ومقاما وكذلك فان الاقليم اذ يوفر عنصر الدوام والاستقرار فانه يساعد تدريجيا على نمو الضمير الجماعي الذي يجتمع الافراد حوله مما يسهم في تطوير الجماعة البشرية ويساعد على الانتقال بها من مرحلة الجماعات البيولوجية الضيقة الى مرحلة المجتمعات المنظمة .

والاقليم اذ يسهم في بلورة الضمير الجماعي فانه يفتح الطريق امام ظاهرة السلطة السياسية التي تعمل في غمرة انصراف الافراد الى صوالهم الخاصة على حماية الضمير الجماعي وتطويره بما يسهم في تأكيد استقرار المجتمع السياسي المنظم واستمراره لانه ثبت باستقراء التاريخ انه مهما يكن عمق احساس الفرد بالضمير الجماعي الا انهم نزاعون بطبيعتهم الى مصارعة الجماعة مما يفرض ضرورة السلطة كشرط لدعم المجتمع السياسي المنظم ولاستمراره .

(ب) ان فكرة الدولة بمفهومها التقليدي المعاصر تعرض بذاتها فكرة الاقليم باعتبارها في المنظور النهائي مؤسسة اقليمية طالما أن الجماعة البشرية لم تدخل بعد في مجال الدولة العالمية .

وانطلاقا من هذا وتأكيدا لما للاقليم من أهمية كبرى في وجود الدولة ذهب البعض الى الحد وبطها كليا بالاقليم - فقرر دايزمان أن الدولة ليست :

سوى الترجمة القانونية لفكرة الوطن اذ تلخص فيها جميع الحقوق والواجبات التي تتصل بالوطن (١) .

وفي داخل هذه الحدود فيكون اقليم الدولة كمساحة من الارض معلومة بكل ما تحت سطحها من طبقات وما تشتمل عليه هذه الطبقات من شتى أنواع مصادر الثروة كالمعادن والبتروول والفحم وما يعلوها من مجالات جوية لارتفاع معين بحيث ما يعلوه يكون جوا حرا لجميع الدول وهو ما أباح مرور الاقمار الصناعية حول العالم دون احتجاج الدول (٢) وكذلك تدخل المياه الاقليمية للدول المطلة على البحار في نطاق الاقليم وكذلك مساحة المياه الاقليمية محددة في القانون الدولي العام منذ القرن ١٨ بثلاثة أميال تبدأ من شاطئ الدولة ولكن بعض الدول رفعت هذه الحدود بسبب التطورات الحديثة في صناعة الاسلحة وهو ما فعله المشرع المصري (المرسوم رقم ١٨٠/١٩٥٨ برفعها الى ١٢ ميلا وللدولة اقليم داخلي يتضمن جميع الانهار والبحيرات داخل حدودها .

(ج) السلطة السياسية :

ان الدولة كما قرر كاري دي ملبرج Carred Malberg هي مجرد مجتمع بشري لكنه يتميز عن غيره من المجتمعات في أنها مجتمع عام collective Publique تعلو كل المجتمعات البشرية الخاصة (شركات نقابات - جمعيات) والعامه (مؤسسات عامة - وحدات ادارية - اقليمية) التي تقوم في داخلها وشرطها باجماع الشراح أن يتوافر بها عنصر التنظيم السياسي بما يعنيه في الاساس من ضرورة

١ . د . حامد سلطان - اصول القانون الدولي - ص ٤٢٧ .

(٢) هناك ثلاث نظريات في هذا الشأن للفقهاء الدولي :

(١) اقرها معهد القانون الدولي سنة ١٩٠٦ بأن الهواء يجب ان يكون حرا وان الدول ليس لها حقوق على الطبقات التي تعلو اقليمها بما تستدعيه المحافظة على نظامها .

(ب) تقيس الهواء على المياه الاقليمية بحيث تمتد السيادة لحد معين

- « ما بعده يكون حرا » .

(ج) نظرية التمسك بسيادة الدولة على طبقات الهواء التي تعلو

اقليمها الى مالا نهاية في الارتفاع ولعل تقدم الطيران قد دعى الى تجنب هذه النظرية وقد عقدت اتفاقيات المرور فوق اقاليم الدول نزولا على ضرورات الملاحة الدولية . د . حامد سلطان اصول القانون الدولي ص ٥٤١ .

وجود سلطة سياسية تؤدي وظائف الدولة الداخلية والخارجية وتكون مسئولة امام الجماعات الاخرى عن كافة الشئون التي تتعلق بالاقاليم وبالشعب ذلك أن الطابع الرئيسى الذى يميز الدولة الحديثة عن الوحدات السياسية التي كانت موجودة في أوروبا العصور الوسطى قبل عصر النهضة هو تجمع السلطات في يد حكومة واحدة تملك من الوسائل المادية والقانونية ما يمكنها من السيطرة التامة على الاقليم دون منازعة من أية سلطة أخرى .

وفكرة الدولة توحى أولاً وقبل كل شيء لفكرة السلطة العامة العاملة والمنظمة التي تقوم أساساً على حماية أمنها وأمن المقيمين عليها .

خصائص السلطة :

(١) السلطة ظاهرة اجتماعية :

استقر تعريف السلطة العامة على أنها قدرة التصرف الحر التي تباشر بحكم سموها ولا يستقيم النظام الاجتماعى والجماعى ولا يستقر بدونها ويؤكد الشراح أن أول سبب في ظهور السلطة هو الحاجة اليها للإرشاد ثم تلعب العادة دورها بعد ذلك حيث تربطنا شهوة الطاعة وغريزتها بالسلطة رغم احساساتنا الفردية بحب الخروج عليها .

ثم تؤكد الغريزة الاجتماعية ظاهرة السلطة — حيث تنمى هذه الغريزة الاحساس بضرورة المحافظة عليها — ومن هنا يتولد التزام أدبى واخلاقى واجتماعى منامة ضرورة الخضوع للسلطة التي تؤكد بدورها هذا الالتزام والسلطة السياسية اذ تجد سندها الاجتماعى في كونها تحيط بالوجود الجماعى بقصد صيائه وتطويره فانها لا تحيط بالوجود الجماعى بصورته الراهنة فحسب ولكنها تحيطه أيضاً في صورته المستقبلية .

فكأنها اطار آمال الافراد وأهدافهم النهائية ولذلك فان السلطة العامة ، أن أخذت في الحياة الواقعية شكل القوة المادية — فانها قبل كل شيء تعتمد في وجودها وفي شرعية تصرفاتها على مدى ارتباطها بالضمير الجماعى واصلق تعبيرها عنه .

وايا كان الامر فلا بد من الملاحظات التالية :

١ - ان السلطة السياسية كثيرا ما تعتمد على اساليب مختلفة بعضها للضغط وبعضها للاقناع لكي تحمل الافراد الخاضعين لها على الرضا بها وتقبلها .

وتتعدد هذه الاساليب بدءا بوسائل القهر والتخويف والارهاب المادى الى محاولة الوصول الى ما يشبه الرضا بفضل الدعاية ووسائل الاعلام المختلفة .

وأول مظاهر الضغط والارهاب والتخويف ما تعتمد عليه الدولة دائما من قوة بوليسية وعسكرية لحماية وجودها وأمنها وفرض السيطرة بالقوة المادية عند الاقتضاء وتلعب السجون والمعتقلات وغيرها من وسائل العقاب والردع دورا كبيرا في هذا المجال .

٢ - وفي الدول المعاصرة فان سيادة القانون لا تزال تغلب على قوة الدول المادية وترسم من اجراءات التحقيق والاثبات وحياد القاضى ما يهذبها وينزع عنها مظنة الاستبداد المادى .

٣ - والسلطة العامة اذ تكفل الوجود الجماعى وتحميه فانها لاتعارض فكرة الحرية ولا تقضى عليها - بل لعل السلطة وهى شرط لازم للنظام الجماعى تعتبر شرطا لازما للحرية كذلك حيث تستحيل الحرية بغير نظام ولكنها تعمل على خلق نوع من التنسيق بين حريات هؤلاء الافراد ومجالات الصالح العام المشترك بينهم .

(ب) السلطة ظاهرة قانونية :

ان السلطة وهى تحيط بالصالح الجماعى المشترك الذى تتجمع حوله الحياة الجماعية لا تستند الى القوة المادية وحدها - ذلك أن الصالح الجماعى المشترك لا يتحقق تلقائيا ولكنه يتطلب من الافراد ان يلتزموا فيما بينهم بأنماط معينة من السلوك تكفل تحقيقه ولا تحول دون تطوره .

وهو ما يوجب أن يتوافر في المجتمع السياسى نظام سلوكى محدد يحيط بالانشطة الفردية ويوجهها وليست قواعد هذا النظام السلوكى فى النهاية غير القانون ومن ثم تأكد أن القانون ظاهرة اجتماعية يرتبط

وجوده بوجود الجماعة ينشأ معها ويتطور بتطورها صيانة للأمن والسلام
اللازمين للجماعة .

وهكذا يتأكد التلازم بين فكرة السلطة وفكرة القانون فالسلطة هي
التي تضع القانون وتحميه ولكنها لا تخلقه من فراغ لأنها طالما بقيت
آمنة لفكرة القانون التي تعيش في ضمير الافراد ووجدانهم معنى العدل
فإنها تجد سندها النفسي دون عناء أو صعوبة ولكنها تبدأ تتعرض
لاحتمالات عدم الرضا بها يوم يتعارض ما تفرضه من قواعد ونظم مع
ما توجبه فكرة القانون من أحكام .

المطلب الثاني

حق الدولة في التشريع والحماية الجنائية لوسائل المواصلات

اهمية المشروعية وسيادة القانون (١) :

لم تعد الدولة المعاصرة هي الدولة الاستبدادية التي يختلط فيها
القانون بآرادة الحاكم ومشيئته وإنما الدولة المعاصرة هي في الاساس
دولة قانونية يسودها الشرعية وسيادة القانون .

ومن مقتضى هذا المبدأ أن الدولة بكل هيئاتها العامة العاملة بأسمها
والمعبرة عن ارادتها تخضع لحكم القانون في كل ما تجريه من تصرفات
وفي كل ما تدخل فيه من علاقات مع الغير وبالتالي فإن أعمال الهيئات
العامة في الدولة وقراراتها النهائية على أى مستوى من مستويات التدرج
للقواعد العامة . لا تكون صحيحة ولا منتجة لآثارها القانونية المقررة في
مواجهة المخاطبين بها الا بمقدار مطابقتها للقاعدة القانونية الأعلى التي
تحكمها أى بمقدار التزامها بما يقضى به القانون بحيث اذا صدرت هذه
الاعمال والتصرفات والقرارات على غير مقتضى القانون واجب التطبيق
فإنها تكون غير مشروعة أى باطلة ويبطل كل ما يترتب عليها من آثار
وعندئذ يكون لذوى الشأن حق طلب الغائها أو منع تطبيقها عليهم فضلاً
عن حقهم في مقاضاة الدولة بشأنها وطلب التعويض عما تسبب لهم من
اضرار أمام المحاكم المختصة ومن هنا كان مبدأ استقلال القضاء ودعم

(١) د. طعيمة الجرف - نظرية الدولة - ط ١٩٧٨ ص ١٤٩ وما بعدها
(م ٥ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

هذا الاستقلال من أهم والزم الضمانات المقررة في التاريخ المحاصر لتأكيد هذا الاستقلال لمبدأ المشروعية وسيادة القانون .

لذلك كان مبدأ سيادة القانون والمشروعية من أهم هذه المبادئ العامة باعتبارها الركيزة الأساسية التي تستقر عليها نظرية حقوق الأفراد وحررياتهم العامة .

وكان ذلك منطقيا وطبيعيا في إطار النزعة الفردية الحرة التي سادت أواخر القرن ١٧ وأصبح الآن أكثر ضرورة والحاحا بعد أن أصبح من المسلمات نزولا على مقتضيات مذاهب التدخل والنزعات الاشتراكية المختلفة ان سلطة الدولة تملك أن تفرض وجودها بصورة أو بأخرى على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفكري وبعد ان أصبح من المسلمات كذلك ان سلطة الدولة تقوم أول ما تقوم على امتياز التنفيذ المباشر لقراراتها وامتياز استخدام القوة الجبرية لفرض هذا التنفيذ بحيث اذا هي لم تخضع في كل ذلك للقانون والشرعية فانها سوف تتحول الى قوة قهرية مادية تعسفية استبدادية لا تعرض حريات الافراد وحقوقهم فحسب للخطر وانما تهدد بالقضاء على الانسان نفسه لما تشيعه في المواطنين من خوف ومن فقدان للأمن والأمان .

وللحق فلقد بدأ التحول في اتجاه الدولة القانونية منذ ثورة الأفكار والأنظمة السياسية في بدايات القرن ١٨ .

وبتأثير هذا التحول الفكري اندفع التطور في اتجاه هدم القاعدة الدستورية القديمة التي قرر على أساسها لويس ١٤ مبدأ المشهورة أنا الدولة l'Etat C'est moi بكل ما تقوم عليه من تأكيد خضوع سلطة الحكم لمبدأ سيادة القانون (١) .

مدى أهمية خضوع الدولة والأفراد للقانون :

ان السلطة العامة تعتبر إطار الوجود الجماعي ليس في صورته المالية فحسب بل وفي صورته المأمولة غدا فهي إطار آمال الأفراد في المستقبل ومن هنا فانها لا تستطيع أن تعتمد على القوة المادية وحدها

لفرض الخضوع - فالخوف مهما تكن أساليب الردع حاسمة وغنيمة لا يمكن ان يضمن هذا الخضوع أو لفرض استمراره ولذلك قيل بأن السلطة لا تنشئ الخضوع ولكنه الهدف الاجتماعي الذي تمثله السلطة ويتقبله الأفراد هو الذي يضمن هذا الخضوع ويؤكدده .

وصحيح ان النظريات والمذاهب قد اختلفت حول الهدف النهائي الذي تمثله السلطة وهل هي في خدمة الفرد ولحسابه لا تشغلها الجماعة الا بالقدر الضروري الكفيل بتوفير الأمن والحماية واداء العدالة لا أكثر .

أم هي في خدمة المجموع ولحسابه لا يشغلها الفرد الا بالقدر الذي ينمي قدراته لكنه اكفاً على خدمة المجموع ويحوّله الى خلية لا حياة لها الا داخل هذا المجموع .

أم هي بين النقيضين لاتحابي أحدهما ولا تفرط في الضغط على الآخر في محاولة دائبة لتحقيق التوازن المقبول بين الفرد والجماعة معا .

واذا كانت السلطة تستند على رضا الافراد بها وتقبلهم لحكمها فانها لا تملك تدير أمورهم بغير القانون الذي ينشأ مع الجماعة ويعيش في ضميرها تجسيدا لمثلها الأعلى في العدل وضبط لحركتها في اتجاه هدفها الاجتماعي العام تحوطه وتحميه كل أنواع الجزاءات اللازمة كلما حاول البعض الخروج عليه أو الزيف من أحكامه .

ومن هنا كان التلازم بين السلطة والقانون فهي لا تأمر ولا تنهى الا بمقتضاه ثمة هي كذلك ضرورة يفرضها وجوده حتى قيل بأن السلطة ليست الا القانون ذاته مطبقاً في أرض الواقع فهي اذ تقوم معنى تنظيم الحياة الجماعية في اتجاه الهدف العام (١) لا تخرج في شيء من القانون ذاته .

كيف ينشأ القانون : - ورغم التسليم بهذه الحقيقة فلا يزال السؤال المطروح هو كيف ينشأ القانون هل السلطة هي التي تنشئه باعتبارها صنع ارادتها وأحد أدواتها في تحقيق سياستها وفرض الخضوع لها أم انه

G. Burdeau - Science Politique T I. op. cit., P. 221. M Duverger (١).

Droit constitutionnel et institutions Politiques cit., P. 40.

يسبقها فينشأ من مصادره الذاتية تلقائيا خارج ارادتها بحيث لا يبقى لها الا ان تكون في خدمته ومن أدوات تفاذه واختلفت وجهات النظر في هذا المجال حتى لقد قيل انه رغم سيادة النزعة الوضعية في القانون في الوقت الحاضر فلا يزال لمدرسة القانون الطبيعي أنصار ولها انعكاسات على الفكر والتشريع والتنظيم السياسي في كثير من الدول .

أما المدارس الوضعية فهي تربط القانون والسلطة برابطة النتيجة بالسبب فهي التي تخلقه وتعلنه وتفرض احترامه وهي فيما تفعل لا يقتصر على مجرد اكتشاف الضمير القانوني وتسجيله فليس قبلها قانون يسبقها تلتزم به بل هي والقانون وجهان لعملة واحدة تقوم بينهما على حد تعبير « هوريو » علاقات وثيقة ومتبادلة فهي التي تخلقه ولا سلطان له الا من خلال سلطاتها (١) ومن ثم فهي لا تخضع له ولا تلتزم به قهرا وانما يكون خضوعها له (اذا ما تصورنا هذا الخضوع) من قبيل المبدأ القائل (احترم القانون الذي وضعته بنفسك) أي على مقتضى التحديد الذاتي لا أكثر ولقد بقيت الافكار زمنا طويلا تعطل كل المحاولات المبذولة لاقرار مسئولية السلطات العامة عن اعمالها التي تسبب ضررا للغير الى أن تراجعت بفضل مجهودات القضاء والفقه وعلى عكس ذلك تماما تنتهي كل مدارس القانون الطبيعي رغم ما بينها من خلافات كثيرة - الى تصور انه - بالطبيعة ينشأ قانون يسبق سلطة الدولة ويعلو عليها وعلى قانونها الوضعي - وان هذا القانون ثابت دائم لدى كل الشعوب وفي كل العصور لا يتبدل ولا يتغير يكتشفه الانسان بالعقل وطالما كان الاساس في السلطة العامة انها لا تقوم على فرض القوة المادية ولكنها تدير أمور الجماعة بالقانون فانها تلتزم بالقانون الطبيعي ولا يستطيع الزينغ على أحكامه والا انفصل قانونها الرسمي عن فكرة القانون ذاتها وما تتضمنه من معنى العدل مما يجرح الشعور العام ويهدد بردود فعل عنيفة قد تصل الى حد الثورة .

وهكذا فان السلطة لا تقف من القانون موقف السبب من النتيجة فهي تنشئه ولكنها تعلن لا أكثر انها ملتزمة به وخاضعة لاحكامه واذا كان « دوجي » لم يقبل أن يكون أساس القانون وموضوعه ثابتا في كل العصور

M. Haurio - Droit constitutionnel - op.cit., P. 252-253. (١)

وعند كل الشعوب سنة واحدة لا تتبدل ولا تتغير حيث ان ذلك يناقض فكرة القانون من أساسها باعتبارها ظاهرة اجتماعية تنبع من واقع الحياة الجماعية ومن متطلبات هذه الحياة في بلد معين في زمن معين فقد انتهى مع كل دعاء المدارس الموضوعية الى أن القانون وهو انعكاس وتصوير للتضامن الاجتماعي لا يرتبط بإرادة الحكام ارتباط النتيجة بالسبب . ولكنه يسبق هذه الإرادة ويعلوها ويلزمها بحيث لا يكون للحكام غير مهمة اعلانه وفرض احترامه فهم لا يخلقونه وبالتالي لا يملكون الفكاه من أحكامه والا تحولوا الى قوة استبدادية غير قانونية (١) .

الدساتير أساس الدولة القانونية المعاصرة :-

ان الدولة المعاصرة ايا كان الأساس المعتمد لاقرار مبدأ الخضوع للقانون هي أولا وقبل كل شيء دولة دستورية تقوم على وجود قانون أعلى لوظيفة الحكم تصدره الهيئة التأسيسية لترتب به الهيئات العامة وطريقة اسناد السلطة اليها واختصاصات كل منها كما يرمى الضمانات الأساسية لحماية المحكومين .

ولذلك كان لوجود الدستور بما يحققه من فصل بين السيادة وسلطة الحكم بمثابة حجر الأساس في بناء الدولة القانونية لان سلطة الحكم التي يحكمها الدستور هي بالضرورة سلطة مقيدة - ذلك أمر مستفاد بداهة من فكرة الدستور ذاتها والا لسلمنا منذ البداية باهدار كل قيمة لهذا الدستور .

ولكن القيد الذي يفرضه الدستور على سلطة الحكم قد يكون واهيا أو نظريا حيث لا يزال ممكنا أن تصدر دساتير تخول للهيئات الحاكمة سلطة واسعة لا محدودة أو بغير قيود جدية ولكن ذلك رغم تصور حدوثه لا يهدم الأصل العام لانه طالما كان الحاكم لا يمارس الا سلطات مخولة له بالدستور وطالما كان لا يمارس هذه السلطات الا طبقا للدستور وعلى مقتضاة وفي حدوده فان الدولة لم تعد تختلط بشخصه - والقانون لم يعد يختلط بإرادته أي انه ما يزال - رغم اتساع سلطانه مجرد سلطة تابعة أو منشأة لا تملك بإرادتها تعديل شروط مارخص به من

اختصاصات والا افتقدت تصرفاتها لعنصر الشرعية .
وتحولت الى مجرد اجراءات قهر مادية غير قانونية . وعندها فانها
سوف تمثل محض انقلاب غير شرعى ضد الدستور ومبدأ الخضوع
للدستور مبدأ عام يجرى حكمه باستمرار فى مواجهة جميع الهيئات العامة
التشريعية والتنفيذية والقضائية دون استثناء وخضوع الهيئة التشريعية
للدستور وان كان لاشك فيه من حيث المبدأ الا أنه فى التطبيق يرتبط
ارتباطا وثيقا بالتقسيم التقليدى للدساتير بين جامدة ومرنة .

تشريعات الدولة فى شأن وسائل المواصلات : -

(١) تشريعات لتحقيق الأمن الداخلى بصفة عامة : -

لقد نص عليها الكتاب الثانى من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة
١٩٣٧ بالباب الثانى .

ويهمنا منها ما يتصل بموضوع البحث وهو :

م ٨٩ مكرر (كل من خرب عمدا بأى طريق احدى وسائل الانتاج
أو أموالا ثابتة أو منقولة لاحدى الجهات المنصوص عليها فى م ١١٩ ع (١)
بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى يعاقب بلاشغال . الشاقة
المؤقتة وتكون العقوبة الاشغال المؤبدة اذا ترتب على الجريمة الحاق
ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها اذا ارتكبت
الجريمة فى زمن الحرب .

ويحكم على الجانى بدفع قيمة الاشياء التى خربها فى جميع الاحوال .

م ٩٠ المعدل بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ثم بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات كل من خرب عمدا
مبان أو املاكا عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو
للمؤسسات العامة أو جمعيات (عامة أو مخصصة لمصالح حكومية)
معتبرة ذات نفع عام) .

(١) م ١١٩ عقوبات ، يقصد بالاموال العامة مايكون كله أو بعضه مملوكا
لاحدى الجهات الاتية لاشراف أو لادارتها ، الدولة - وحدات الادارة المحلية -
الهيئات العامة والمؤسسات العامة - وواحد القطاع العام والمؤسسات
والاتحادات والنقابات والجمعيات ذات النفع العام .

وتكون العقوبة الاشغال المؤبدة أو المؤقتة اذا وقعت الجريمة في زمن هياج أو فتنة بقصد احداث الرعب بين الناس أو اشاعة الفوضى وتكون العقوبة الاعدام اذا نتج عن الجريمة موت شخص كان موجودا في تلك الاماكن ويحكم على الجاني في جميع الاحوال بدفع قيمة الاشياء التي خربها .

م ٩٠ مكرر المعلة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ : (يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من حاول بالقوة احتلال شيء من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو لمرافق عامة أو لمؤسسات ذات نفع عام .

م ١٠٢ ب : (يعاقب بالاعدام كل من استعمل مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في م ٨٧ أو بفرض ارتكاب قتل سياسى أو تخريب مبانى أو منشآت معدة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام وغيرها من المباني او الاماكن المعدة لارتياح الجمهور) .

م ١٠٢ ج : (يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من استعمل أو شرع في استعمال المفرقات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس للخطر فاذا احدث الانفجار موت شخص أو أكثر كان العقاب الاعدام) .

تشريعات لتحقيق امن المواصلات :

نص عليها قانون العقوبات في الباب السابع من الكتاب الثانى :

م ١٣٧ مكرر : (يكون الحد الادنى للعقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ خمسة عشر يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشر جنهات للفرامة اذا كان المجنى عليه فيها موظفا عموميا أو مكلفا بخدمات عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل المواصلات والنقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو وقوفها بالمحطات) .

تشريعات الباب الثالث عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات :

م ١٦٣ معلة بالقانون ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢

(كل من عطل المخابرات التلغرافية أو اتلف شيئا من الاتها سواء باهماله أو عدم احترازه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب

بدفع غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى وفى حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة السجن مع عدم الاخلال فى كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض) •

م ١٦٤ معدلة بالقانون ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ :

(كل من تسبب عمدا فى انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الاسلاك الموصلة أو كسر شيئا من العدد أو عوازل الاسلاك الموصلة أو كسر شيئا من العدد أو عوازل القوائم والاسلاك أو بقوائم الرافعة لها بأى كيفية كانت يعاقب بالسجن مع عدم الاخلال فى كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض عن الخسارة) •

م ١٦٥ : (كل من اتلف فى زمن هياج أو فتنة خطا من الخطوط التلغرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتا غير صالحة للاستعمال بأى كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الاجبارية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات بين ذوى السلطة العمومية أو منع توصيل مخابرات آحاد الناس وكذا من منع قهرا تصليح خط تلغرافى يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن الزامه بجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور) •

م ١٦٦ : (تسرى احكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التلغرافية التى تنشئها الحكومة أو ترخص بانشاءها لمنفعة عمومية) •

م ١٦٦ مكررا (مضافة بالقانون ٩٨ لسنة ١٩٥٥) : (كل من تسبب عمدا فى ازعاج غيره باساءة استعمال اجهزة المواصلات التليفونية يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد عن مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين) •

م ١٦٧ : (كل من عرض للخطر عمدا سلامه وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو عطل سيرها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن) •

م ١٦٨ : (اذا نشأ الفعل المذكور فى المادة السابقة جروح غير المنصوص عليها فى المادة ٢٤٠ ، ٢٤١ تكون العقوبة الاشغال المؤقتة أما اذا نشأ عنه موت شخص يعاقب مرتكبه بالاعدام أو الاشغال المؤبدة) •

م ١٧٠ معدلة بالقانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ والقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ :

(كل من فعل أو شرع في نقل مفرقات أو مواد ملتهبة في قطارات السكك الحديدية أو في مركبات أخرى معدة لنقل الجماعات مخالفاً بذلك لوائح البوليس الخاصة بالقطارات أو المركبات المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهراً أو بغرامة لا تزيد عن ٢٠٠ جنيه مصرى • أو باحدى هاتين العقوبتين) •

ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من فعل أو شرع في نقل مفرقات أو مواد ملتهبة في الرسائل البريدية في غير الحالات المصرح فيها بنقل هذه الاشياء) •

تشريعات الباب الثالث عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات :

م ٣٦١ مكرر (١) :

(كل من عطل عمداً بأية طريقة كانت وسيلة من وسائل خدمات المرافق العامة أو وسيلة من وسائل الانتاج يعاقب بالحبس أو تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة اذا وقعت الجريمة بقصد الاضرار بالانتاج أو الاخلال بسير مرفق عام) •

رأى الباحث ومقترحاته في شأن التشريعات السابقة :

يرى الباحث ان في التشريعات السابقة والخاصة بتأمين وسائل المواصلات الكفاية التشريعية في هذا الصدد •

الا أن ذلك لا يكفي لتحقيق الامان والطمانينة حيث أن هناك عنصر هام جداً الا وهو أن تدخل النصوص التشريعية في حيز ومجال التطبيق والتنفيذ العملى وبلا تراجع أو استثناء فالعدالة دائماً معصوبة الاعين وتطبق على الجميع بلا أى استثناء •

فالعدل اسم من أسماء الله الحسنى وقد أمرنا الله تعالى بالعدل في كثير من محكم آياته البينات •

ويرى الباحث انه من الضروري لامكانية تطبيق النصوص التشريعية المشار اليها لابد من تدبير واستكمال كافة العناصر اللازمة لذلك وانه

من الضروري أيضا في هذا الشأن انشاء القوات المتخصصة والتي يناط بها التنفيذ الفوري حفاظا على الممتلكات العامة وأرواح البشر من مستخدمي وسائل المواصلات وتحقيق الأمن والاستقرار والامان والطمانية وتحقيق التواجد الامنى المستمر واليقظ والمسئول على مدى ٢٤ ساعة في مجال تحقيق أمن وسائل المواصلات التي هي عصب الحياة في كل المجتمعات وعلى مر العصور .

ولذلك يقترح الباحث انشاء شرطة متخصصة ومدربة التدريب الكافي لتحقيق ذلك مع ضرورة انتقاء أفرادها طبقا لمستوى عال من حيث الثقافة والتعليم والتدريب والذكاء واللياقة بكل مقاييسها بدنية وذهنية ووطنية لامكانية تحقيق ذلك .

ولا ننكر ان هناك شرطة خاصة بالنقل والمواصلات ولكن من المتعذر أن نلمس أثرها في التنفيذ الواقعي من كثرة حوادث المواصلات وما نراه في الحياة العملية والواقعة من حوادث مخيفة ومتطورة وخطيرة تهدد الآمنين من مستخدمي وسائل المواصلات لذلك نأمل في تحقيق ذلك خاصة وان الشرطة المصرية تتطور يوما بعد يوم لتصل الى الشرطة المصرية في كل مجال لتحقيق الاستقرار الذي هو في حد ذاته من صنع البشر وان تحقيقه لا بد وان يتم من خلال دولة لها قوانينها ومؤسساتها السياسية والتشريعية والتنفيذية والاجتماعية أى دولة تضع القرار بعد المناقشة والحوار من خلال القنوات الشرعية .

وعندما تصدره يطبق على الجميع دون استثناء وبلا تراجع تحسبا لضغوط مجموعات معينة أو خوفا من تأثيرات مجموعات أخرى لانه في مثل هذه الحالة تنقلب الأمور الى فوضى ... بل تصبح هيبة الحكم نفسها في الميزان .

ولذلك نرى انه من الضروري تطبيق النصوص التشريعية بكل دقة لتحقيق الاستقرار والامن ويسود منهج الله في الارض بتحقيق العدالة والعدل ذلك انه ما من مجتمع متقدم الا وقد قام على العدل والحرية والحق اما اذا ساد الظلم وضاع الحق بدأ التأخر والانحيار ينال من المجتمع .

المطلب الثالث

حق الدولة في الرقابة والسيطرة والاشراف على المرافق العامة ومنها مرافق المواصلات

ان واجب الدولة الرئيسى ينحصر فى الرقابة والسيطرة والاشراف على المرافق العامة لضمان انتظام العمل بها وحسن سيرها بدقة لتحقيق استقرار المجتمع وزيادة الانتاج ورفق الوطن .

ويستلزم بحثنا لهذا الحق دراسة النظرية العامة للمرافق العام ووسائل ادارته والاشراف عليه ومراقبته وواجب الادارة أيضا الاشراف على المشروعات الحرة التى ينشئها الافراد وعليها واجب مراقبتها والاشراف عليها بناء على سلطات البوليس التى تهدف الى حماية النظام العام (L. ordre Public) بمدلولاته الثلاثة وهى (١) :-

١ - الامن العام : La securite Publicque
ويقصد به كل ما يطمئن الانسان على نفسه وماله .

٢ - الصحة العامة : La Sabulrite Publique

ويقصد بها كل ما من شأنه ان يحفظ صحة الجمهور وقيهم اخطار الامراض والابوثة داخل المجتمع وخارجه .

٣ - السكينة العامة : La trauquillite publique

ويقصد بها المحافظة على حالة الهدوء والسكون فى الطرق العامة حتى لا يتعرض افراد الجمهور لمضايقات الغير ووسيلة الادارة الاساسية فى ذلك اصدار لوائح البوليس لتنظيم نشاط الافراد بحيث لا يضر هذا النشاط بتلك الاغراض ولعل هذا الواجب الوقائى (٢) يحسه الافراد

(١) د. سليمان محمد الطماوى - نشاط الادارة ط ١٩٥٢ ص ٣٥ وما بعدها .

(٢) الذى يسمى احيانا بالضبطية الادارية مقارنة بالضبطية القضائية لان مهمة الاولى الحيلولة دون وقوع الجرائم بينما الثانية ضبط الجرائم بعد وقوعها لتوقيع العقوبة .

يراجع فى هذا الموضوع بحث الدكتور محمود سعد الدين الشريف المستشار بمجلس الدولة عن النظرية العامة للبوليس الادارى فى مصر منشورا فى مجلة مجلس الدولة السسنة الثانية - يناير سنة ١٩٥١ ، ص ٢٨٢ .

أكثر من غيره لأن الإدارة في سبيل تحقيق هذه الأغراض تلجأ إلى ما تتمتع به من سلطات عامة كأصدار أوامر ملزمة للأفراد وتنفيذها جبراً عنهم .

وقد لا تكتفى الدولة بهذا الموقف السلبي من النشاط الفردي فتتدخل لتمديد المساعدة إلى المشروعات الخاصة التي تؤدي للجمهور مصلحة هامة إذا ما واجهتها عقبات في مواصلة نشاطها ولكن ذلك باستعمال وسائل القانون لصالح هذه المشروعات ولكن الإدارة إذا ما حدث أن حاجة من الحاجات العامة لا بد من إشباعها وأن الأفراد يعجزون عن ذلك عن طريق نشاطهم الفردي تولت هي المهمة عن طريق المرفق العام الذي يتمثل فيه أهم واجبات الإدارة (١) .

اهمية المرفق العام :

كما يقول العلامة (جيز) أن أساس جميع نظريات القانون الإداري هي فكرة الخدمة العامة والمرفق العام فالاختصاصات والسلطات الممنوحة للموظفين والواجبات والتكاليف المفروضة على الأفراد إنما الغرض منها ضمان سير المرافق العامة والقيام بالخدمات العامة وهو في هذا إنما يتابع فقه العلامى «دوجى» الذي يرجع إليه الفضل في إبراز الكثير من خصائص القانون العام والذي يقرر في هذا الصدد .

(يختلف تصورنا في الوقت الحاضر عما كان عليه في الماضي فلقد كان الاقتصاد الشائع فيما مضى أن الدولة سلطة أمرة تبسط نفوذها وسيادتها على الأفراد أما الآن فهي تظهر لنا كمجموعة مرافق عامة ينظمها ويضبط سيرها الحكام وليس الحكام بوكلاء عن الدولة بصفتها سلطة أمره ولكنهم المديرون لهذه المشروعات والمرافق العامة) .

ويقول هوريو (Hauriou) في تعريف المرفق العام بقوله (المرفق العام خدمة تؤديها السلطات العامة للجمهور بصورة منظمة لأشباع حاجة عامة) .

(١) مثال ذلك فرنسا - الشركات الخاصة التي كانت تستغل مساقط المياه لتوليد الكهرباء فقد حدث قبل سنة ١٩١٩ أن رفض ملاك الأراضي المجاورة لمساقط المياه أن يبيعوا لتلك الشركات مساحات من الأراضي اللازمة لاستغلال المشروعات الكهربائية - فتدخلت الدولة لنزع ملكية الأراضي اللازمة لتلك المشروعات (فاليد مؤلفه في القانون الإداري ص ٤) .

ويعرفه رولان (Rolland) « انه مشروع يعمل تحت اشراف السلطة الحاكمة ومهمته القيام بأداء خدمات عامة للجمهور » واذا كان بعض الفقهاء في فرنسا ومصر يروا ان هذا الرأى فيه الكثير من المغالاة لأن نشاط الدولة لا يقتصر على انشاء المرافق العامة وحدها بل يشمل أعمال أخرى كتنظيم المشروعات الحرة ومراقبتها وتوجيهها .. الخ .

فلا شك ان الاشراف على المرافق العامة في الوقت الحاضر هو أهم واجبات الادارة وليست واجباتها الاخرى الا مكملة لهذا الواجب الرئيسى وتلك النظرية التقليدية لتدخل الدولة التى تتفق مع المذهب الفردى الذى تمخض عن الثورة الفرنسية والذى نادى به الاقتصاديين الاحرار فهم يرون أن المصلحة الشخصية والمتنافس الحر يؤديان الى خير المجتمع وتطوره وهما على أى حال خير من استعمال وسائل القانون العام فى اشباع رغبات الجماعة لانها تتسم بالبطء الشديد والتعقيد فى الاجراءات وعدم التجديد فى وسائلها نظرا لانعدام المصلحة الذاتية لدى الموظفين كما انها فى الغالب تكلف نفقات أكثر مما لو تركت لمشروع حر وساد هذا المذهب وقتا طويلا الى أن اندلعت نيران الحريين العالمين وانتشرت على أثرهما الافكار الاشتراكية .

فالمذهب الحر قد يكون مقبولا فى الاوقات العادية - أوقات الرخاء - اما فى أوقات الازمات يكون التنافس الحر مذبحه للضعفاء ووسيلة أثراء للاقوياء لذلك نادى الاشتراكيون بضرورة تدخل الدولة فى جميع الميادين لعدة اعتبارات أهمها أن تقدم المرافق العامة خدماتها بأسعار مقبولة فتؤثر فى اسعار المشروعات الحرة وان تكون المرافق العامة نموذجا تحتذيها المشروعات الخاصة وتعاون المشروعات العامة والخامسة فى سد حاجات الجمهور ولذا فقد تنوع تدخل الدولة وشمل الميادين التجارية والصناعية وهذا فى معظم الدول على أن هذين المذهبين لا يمكن الأخذ بهما على اطلاقهما بل يجب أن تفحص حالة كل بلد على حده والظروف السائدة فى وقت معين .

فاطلاق تدخل الدولة من غير حاجة ملحة سيلحق ضررا بليغا بالمشروعات الفردية التى ما يزال لها تفعا المؤكد .

كما ان منع تدخل الدولة بصورة شديدة سيسلم الضعفاء فريسة
هينة لذوى النفوس الضعيفة من الجشعين •

لهذا يجب على المشروع أن يتخذ موقفا وسطا بين المذهبين فيترك
المشروعات الخاصة تؤدي عملها طالما انها تشبع رغبات الجماعة بدرجة
مقبولة ويتدخل حينما يجد ان هناك مصلحة جديده في تدخله على ان
يترك له تقرير تلك المصلحة • ولا شك انها تختلف باختلاف الظروف
والأحوال فيما يدعو للتدخل في وقت الحرب يزول وقت السلم كما ان
المصلحة قد تقتضى التدخل في نشاط معين في بلد معين نظرا لظروفه
الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية وعدم التدخل في بلد آخر يختلف
عنه ... الخ •

على أنه من المؤكد ان عدد المرافق العامة قد زاد زيادة كبيرة ما يزال
عدها في اطراد وزيادة •

عناصر المرفق العام :

١ - المرفق العام يقوم اساسا بقصد اشباع رغبة جماعية وأداء
خدمة عامة •

Un service rendu au publique

هذه الخدمة العامة قد تكون عادة على قدر من الأهمية والا تركت
للمشروعات الخاصة وكما يقول دوجي انها (أنواع النشاط والخدمات
التي يرى الرأي العام في وقت من الاوقات وفي دولة معينة أن على
الحكام القيام بها نظرا لاهمية هذه الخدمات للجماعة ولعدم امكان
تأديتها على الوجه الاكمل بدون تدخل الحكام) •

٢ - هذه الخدمة العامة تؤديها بصفة أساسية الدولة أو الهيئات
التابعة لها ذلك ان المشروعات الخاصة يمكن أن تؤدي خدمة من نوع
ما يؤديه المرفق العام ولكن الذي يميز هذه عن تلك تدخل الهيئات
الحاكمة لانها وحدها التي تستطيع استعمال وسائل
القانون العام على أن هذا لا يعنى ان الافراد لا يشتركون اطلاقا في أداء
تلك الخدمة بل على العكس من ذلك فكثيرا ما يعهد الحكام الى أفراد
هاديين ادارة مرفق عام (امتياز المرافق العامة) •

ويظل المرفق محتفظاً بصفته العمومية لأن الهيئات الحاكمة تظل محتفظة بالاشراف التام على تلك المشروعات بحيث يكون لها الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بإدارتها وتنظيمها .

٣ - هذه الخدمة العامة تؤدي عن طريق مشروع (Une entreprise) ذلك ان كل مرفق عام هو منظمة يتكون من مجموعة وسائل Procédés وأشخاص • Personnel - ومواد Matériel مرتبة ترتيباً إدارياً لإداء الخدمة العامة .

٤ - وكل مرفق عام يخضع لقدر معين من القواعد القانونية تحكم سيره .

فالمرافق العامة ليست كلها على نمط واحد كما انها لا تدار بنفس الطريقة ولكن يجمع بينها بعض القواعد القانونية ينطبق عليها جميعاً أيا كان شكلها أو طريقة إدارتها وتلك أهم النتائج التي تترتب على اعتبار مشروع معين مرفقاً عاماً أم لا .

والخلاصة : ان المرفق العام مشروع entreprise يعمل بإطراد وانتظام تحت اشراف رجال الحكومة بقصد اداء خدمة عامة للجمهور مع خضوعه لنظام قانوني معين .

انواع المرافق العامة (١) :

تتنوع المرافق العامة حالياً باختلاف الزاوية التي ينظر اليها منها فهناك مرافق قومية وأخرى محلية ومرافق إجبارية واختيارية ينظر اليها من زاوية السلطة التي تنشئها ومرافق اقتصادية وإدارية من زاوية النشاط .

وإذا تعمقنا من جهة تمتعها بالشخصية المعنوية فهناك مرافق لها شخصية معنوية وأخرى لا تتمتع بها .

وإذا نظرنا اليها من جهة تكوينها وجدنا مرافق من صنع المشرع (بقانون أو بناء على قانون) وأخرى من صنع الإدارة بتصريح من الإدارة مرافق فعلية أو حكومية .

(١) د. منير إبراهيم شلبي - المرفق المثلثي - دراسة مقارنة ط ١٩٧٧ .

أولاً : المرافق القومية والمحلية :

تنقسم المرافق العامة من حيث النطاق الإقليمي أو المكاني الذي يمتد إليها نشاطها إلى مرافق قومية وأخرى محلية .

والمرافق القومية *Les services P. généraux* هي المرافق التي يشمل نشاطها الدولة كلها بحيث يستفيد منها أكبر عدد ممكن من الأفراد كالأمن والدفاع والسكك الحديدية والإذاعة والتلفزيون ... الخ .

أما المرافق المحلية *Les S. Communaux ou municipaux* فهي مرافق يقتصر نشاطها على جزء محدود من إقليم الدولة (محافظة / مدينة) مثل مرافق النظافة - توزيع المياه - الكهرباء - الطرق ... الخ .

ثانياً : المرافق الاختيارية والإجبارية :

تنقسم من زاوية مدى حرية السلطة التي تنشئها إلى مرافق اختيارية وإجبارية .

(١) المرافق الاختيارية : *Les S. P. Facultatifs*

الأصل أن جميع المرافق العامة التي تنشئها الدولة مرافق اختيارية فتملك السلطة المركزية السلطة التقديرية في إنشاء هذه المرافق وإدارتها من عدمه وفي اختيار الوقت والمكان المناسب للمرفق مهتدية في كل ذلك بما يقتضيه الصالح العام في نظرها .

لذا نجد أن المرافق العامة التي تنشئها الدولة هي مرافق اختيارية وعلى ذلك فلا يستطيع الأفراد إجبار الدولة على إنشاء المرفق مهما كان هاما ومفيدا لمجموع الأفراد فليس لهم رفع دعوى تعويض عما يكون قد أصابهم من ضرر من جراء هذا الامتناع .

ولكن من المتصور أن يقوم الأفراد برفع الأمر للقضاء بطلب لزام الدولة بإنشاء مرفق إذا صدر قانون منشئ لمرفق عام ونص فيه على وجوب إنشاء وتنظيم وإدارته بصفة عاجلة أو في مدة محددة ثم أصدرت جهة الإدارة قراراً بتأجيل إنشاء المرفق وإدارته باعتبار أن القرار الإداري الصادر من الإدارة مخالف للقانون أي أن الأصل سلطة تقديرية والاستثناء سلطة مقيدة بصدد المرافق الاختيارية .

Les S. Obligatoires

(ب) المرافق الاجبارية :

وهي على نوعين - وتدخل في نطاق وظيفة الدولة الاساسية مثال (دفاع - أمن - قضاء) فهي مرافق اجبارية بطبيعتها وتسن مرافق تقليدية ومثل هذه المرافق تجبر الدولة على انشائها لاتصالها بأهدافها الاساسية .

واما ان يلزم القانون الهيئات المحلية (محافظة - مدينة - قرية) بانشاء مرافق معينة تسمى مرافق محلية اجبارية (بناء على قانون)

وهنا يكون للأفراد الحق في الزام الهيئة المحلية بانشاء هذا المرفق أو هذه المرافق ويمكن للأفراد اللجوء الى مجلس الدولة لالغاء قرارات الادارة بالرفض أو الامتناع أو تقوم السلطة المركزية بانشاء هذه المرافق المحلية الاجبارية عن طريق الحلول .

ثالثا : المرافق الادارية والاقتصادية :

يقوم هذا التقسيم على أساس النظر الى طبيعة النشاط للمرفق وتقسيم الى ادارية واقتصادية :

Les S. P. administratifs

(١) المرافق الادارية :

وهي التي بنيت على اساسها نظريات القانون الاداري الحديث وتتناول نشاط يختلف عما يزاولة الافراد عامة مثالها (مرافق الدفاع - الشرطة - القضاء - الصحة - التعليم) وتخضع خضوع تام للقانون الاداري ولكنها تستطيع ان تلجأ الى وسائل القانون الخاص على سبيل الاستثناء المحض ويمكن للادارة ابرام عقود عادية يحكمها القانون الخاص امام القضاء العادي .

Les S. P. Industriels au commerciaux : (ب) المرافق الاقتصادية :

فهي التي تقوم على أساس مزاولة نشاط من جنس نشاط الافراد فالمرافق الاقتصادية ذات الصبغة التجارية والصناعية مثل مرافق النقل بالسكك الحديدية والسيارات والطائرات ومرافق البريد والتلغراف والتليفون ... الخ .

(م ب - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

وقد حررت هذه المرافق الاقتصادية من قيود وسائل القانون العام فيما يتعلق بالنواحي المالية وطرق الإدارة •

رابعاً : حق الاشراف والرقابة والمتابعة :

يشمل قطاع النقل والمواصلات عدة مرافق عامة مثال مرفق السكك الحديدية والبريد والتلغراف والنقل البحري والبري والجوى •

وبعض هذه المرافق يمكن رقابتها والاشراف عليها ومتابعتها بالرقابة المحلية فيختص بها المجلس المحلي حيث المواصلات المحلية في داخل كل محافظة - مدينة - قرية يختص بها مجلس المحافظة أو مجلس المدينة أو مجلس القرية باعتبارها جزء من اختصاصه •

أما البعض الآخر فلا يمكن تجزئتها حيث يغلب عليها الطابع القومي نظراً لأنه يتضمن خدمة ذات مفهوم عام تهم جماعة الدولة ككل لا طائفة معينة منها خاصة وان هذه الخدمة لا تقبل التجزئة بطبيعتها فلا يمكن توزيعها على المحليات وعلى ذلك فان هذه المرافق تنتهج فيها الدولة سياسة التكامل على كافة ربوع اقليمها •

ويقتصر دور المحليات بشأن هذه المرافق على تقديم الاقتراحات والتوصيات للوزارة المختصة بما يكفل تحسين مستوى الخدمة وتسييرها للمواطنين •

فهناك مرفق السكك الحديدية ومرفق النقل الجوي والبحري وهي من المرافق الهامة التي تخدم كل الدولة ولا يمكن تجزئتها •

وسائل الإدارة في الاشراف على المرافق العامة (١) :

أولاً - حق اصدار القرارات الادارية •

ثانياً - السلطة التقديرية •

ثالثاً - حق التنفيذ المباشر •

رابعاً - نزع الملكية والاستيلاء المؤقت •

(١) د. سليمان محمد الطماوى - نشاط الإدارة ط اولى ١٩٥٢ •

مقدمة : ان الادارة لها من الوسائل التي تتبعها في الاشراف على المرافق العامة ويرى بعض الفقهاء ان هذه الوسائل او الامتيازات هي حقوق شخصية للادارة تمارسها متى تريد ولكن فريقا آخر من الفقهاء يرى ان في اعتبار هذه الامتيازات حقوقا للادارة خطر كبير على الحريات العامة ولهذا فهم يرفضون التسليم بأنها حقوق وانما يعتبرونها اختصاصات (هنري بارتيلمي - مؤلفة في القانون الاداري - ط الثالثة ص ٤٧ - ٤٨) وربما كان لهذا الخوف ما يبرره لو اخذنا بفكرة الحق الشخصي المطلق وهي فكرة قد غفى عليها الزمان كما رأينا حتى في حدود القانون الخاص - فالحقوق لم تعد سلطات مطلقة وانما اختصاصات تمارس في الحدود التي يضعها المشرع ولهذا لم يعد لهذا الخلاف الفقهي أثر عملي كبير في الوقت الحاضر فسواء اعتبرنا هذه الامتيازات حقوقا للادارة أو اختصاصات فانها لا تمارس الا في الحدود التي يضعها المشرع وان كنا نرى ان اصطلاح اختصاص أقرب الى الدلالة على الغرض من هذه الامتيازات الاستثنائية كما أن تعبير اختصاص قد بدأ يغزو القانون الخاص نفسه .

وتستطيع الادارة وهي تشرف على ادارة المرافق العامة ان تلجأ الى نفس الوسائل التي وضعها القانون تحت تصرف الافراد في معاملاتهم . وهذا ما سارت عليه الدول قديما . وما تزال تتبعه الى حد كبير الدول الانجلوسكسونية (انجلترا - أمريكا) وفي هذه الحالة تنزل الادارة الى السوق مشترية كالأفراد وتخضع في معاملاتها لقواعد القانون الخاص - واذا حدث بشأنها نزاع رفع الى القضاء العادي ليفصل فيه كما يفصل بين الافراد تماما .

غير ان تعقد الحياة الادارية الحديثة وازدياد مجال تدخل الدولة وظهور القواعد الاساسية التي تحكم المرافق العامة واعتمادا كليا في أمور معيشتهم على تلك المرافق ... الخ . كل هذا جعل المشرع في كثير من الدول يشعر بأن قواعد القانون الخاص اذا صلحت لتقييم العدالة بين أفراد متساوين فانها لا تصلح في أحوال كثيرة لتنظيم العلاقات التي تكون الادارة طرفا فيها لا لان هذه العلاقات بطبيعتها لا يمكن ان تنظمها قواعد

القانون الخاص وليس لان الادارة لها ارادة ذاتية تسمو على ارادات الأفراد ولكن لان الادارة تشرف على رعاية المصلحة العامة - والمصلحة العامة عند التعارض مفضلة على المصلحة الخاصة .

وجد هذا الاتجاه طريقة الى التنظيمات الادارية في فرنسا ومنها امتد بعد ان هذبت أصوله الى معظم الدول الأخذ بها ومنها مصر بل لقد بدأت تظهر آثاره في الدول الانجلو سكسونية نفسها ومنها انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .

وهذا الاتجاه يتمثل في اختصاص الادارة ببعض قواعد وأحكام لا نظير لها في علاقات الأفراد ببعضهم ، تلجأ اليها الادارة اذا ما رأت ان المصلحة العامة تقتضى ذلك فالأصل اذن ان وجود هذه القواعد الاستثنائية لا يقتضى بذاته ان تلجأ اليها الادارة في جميع الأحوال على سبيل الالتزام بل ان استعمالها لها انما يكون على سبيل الاختيار بحيث اذا رأت ان من الأسير لها أن تلجأ الى أساليب القانون الخاص فلها مطلق الحرية في ان تستعملها فيسرى على الادارة في هذه الاحوال ما يسرى على الافراد من تطبيق قواعد القانون الخاص .

ولقد لمسنا فيما تقدم أثر ذلك في رجوع الادارة الى قواعد القانون فيما يتعلق بادارة المرافق التجارية الصناعية بعد ان ثبت من التجارب ان قواعد القانون العام لا تمكن تلك المرافق من الصمود لمنافسة المشروعات الخاصة التي تؤدي نفس الخدمات وسرى في حالات أخرى ان القانون يفرض على الادارة ان تلجأ أولاً الى قواعد القانون الخاص فاذا لم تسعفها تلك القواعد فلها ان تلجأ بعد ذلك قواعد القانون العام .

وهذه القواعد الاستثنائية تتضمن كما سنرى خروجاً تاماً على المبادئ القانونية المسلم بها في علاقات الأفراد فيما بينهم بحيث ينال استعمالها الافراد في حرياتهم وفي أموالهم واذا كان لهذا الخروج ما يبرره من حماية المصلحة العامة فان مناط ذلك ان تقتصر الادارة على هذا الهدف دون سواه بحيث لو استعملت امتيازاتها الاستثنائية في تحقيق أغراض أخرى اختل النظام وانعكست الآية وغدت وسائل الاصلاح « معاول تخريب » .

وعندنا أن مقياس رقى الشعوب ودرجة نمو الديمقراطية بين أفرادها يتوقف أولاً وقبل كل شيء على حسن استعمال الادارة لهذه الوسائل

الاستثنائية فقد تنص الدساتير على ضمان الحريات الأساسية وعلى حماية الافراد واملاكهم ولكن هذا لا يخرج عن تقرير مبادئ عامة لاغناء عنها الا بحسن تطبيقها اما استعمال هذه الوسائل الاستثنائية فهو عمل كل يوم ويتجلى فيه مبلغ احترام السلطة التنفيذية للقواعد التي يقرر بها الدستور حماية الحريات. حقا ان المشرع وهو يقرر للادارة امتيازات ما فانه لا يفعل عادة عن تقرير وسيلة دفاع للافراد بحيث يستطيع كل فرد مهما كانت مكائته الاجتماعية ان يدفع العدوان عن نفسه وقد اكملت لنا في مصر منذ سنة ١٩٤٦ أكبر ضمانه ضد عسف الادارة وذلك بانشاء مجلس الدولة يتمتع بسلطة رد الادارة الى جانب الصواب كلما عن لها ان تسخر سلطاتها لتحقيق أهوائها ولكن كل النصوص المقررة للحريات سواء تجلت في صلب الدستور او تمثلت في انشاء مجلس الدولة ... الخ هي هياكل جامدة اذا لم يث فيها الحياة أولئك الذين وضعت تلك النصوص لحمايتهم .

فالظلم من شيم النفوس والسلطة مفسدة ومعاملة الاعداء بنفس الاسلوب الذي يعامل به الاصدقاء ميزة اختصر ميزه اختص الله بها الأنبياء - ولذا فلن يعيب المجتمع ان يوجد به حاكم ظالم ولكن يعيبه كل العيب ان يتقبل افراده الظلم بخضوع واستسلام . ان الذي يؤدي الى بث روح الحرية وسيادة حكم القانون ليس هو مراعاة الحكم لواجباتهم بقدر تمسك المحكومين بحقوقهم ومن يتهاون في الدفاع عن حقه لا يجنى على نفسه فحسب ولكنه يجنى على الجماعة بأثرها لانه يشجع المعتدى على العدوان .

لهذا نعود ونقرر ان وجود هذه القواعد الاستثنائية ليس خطرا في ذاته ولكن خطورتها ترجع الى اساءه استعمالها وسكوت الافراد على هذه الاساءة اما لو حسن استعمالها فانها تساعد الادارة على تحقيق النفع العام في وقت اسرع وعلى وجه أتم . وان هذه القواعد الاستثنائية مثبتة في جميع نواحي القانون الاداري لانها في الحقيقة هي الطابع المميز لهذا القانون ولكننا رأينا ان نجتمع في هذا المجال أهم تلك الامتيازات وان نقدم لها بهذه المقدمة الضرورية التي تضعها في مكانها الطبيعي .

أولاً : حق الإدارة في إصدار قرارات إدارية ملزمة للأفراد

يعرف مجلس الدولة المصري القرار الإداري بأنه :

افصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة) .

وبهذا المعنى يكون القرار أو الأمر الإداري أبرز مظهر يتجسد فيه (١) سلطان الإدارة فهي تستطيع عن طريقة وبارادتها المنفردة ان تصدر أوامر ملزمة للأفراد بعمل شيء أو بالامتناع عن عمل شيء فيلتزمون بالطاعة هذه الأوامر طوعية أو كرها .

ولهذا فإن القرار الإداري هو أهم مظهر لاتصال الإدارة بالأفراد كما انه بعد انشاء مجلس الدولة في مصر قد صار له مكانه المرموق بين موضوعات القانون الإداري — ذلك لانه بينما يقوم اختصاص مجلس الدولة الفرنسي على فكرة المرفق العام اذا بالمشرع المصري يجعل اختصاص مجلس الدولة يقوم أساساً على فكرة القرار الإداري والقرارات أو الأوامر الإدارية نوعان :

أولاً : قرارات إدارية تنظيمية :

وهي التي تسمى عادة باللوائح «Reglements»

وهي تتضمن قواعد عامة ملزمة تطبق على عدد غير محدد من الأفراد فهي في حقيقتها تشريع ثانوي يقوم بجوار التشريع البرلماني ولكنه يصدر من الإدارة وهي على أنواع مختلفة فمنها ما يقتضيه السير العادي للإدارة كاللوائح التنفيذية واللوائح التنظيمية ولوائح البوليس ومنها ما تتطلبه ظروف استثنائية كلوائح الضرورة واللوائح التفويضية وليس المجال هنا دراسة احكام هذه اللوائح والسلطة المختصة بإصدارها ويمكن الاحالة بشأنها الى مراجع معينة (٢) .

(١) القضية رقم ٣٨ لسنة ١ ق ١ بتاريخ ٧ يناير ١٩٤٧ .

(١) مؤلف القانون الدستوري ط ١٩٥١ ص ٥٦٩ وما بعدها للدكتور سليمان محمد الطماوى ومؤلف القرار الإداري ص ٥٧ وما بعدها نفس الدكتور المؤلف .

ثانيا : قرارات ادارية فردية :

وهي القرارات التي تخص فردا أو افرادا معينين بذواتهم ومثالها الامر الصادر بتعيين أحد الأشخاص في وظيفة معينة أو فصله منها أو اعطاء فرد معين رخصة أو سحبها منه ... الخ .

ويصدر النوعان في شكل مراسم أو قرارات من مجلس الوزراء أو من وزير بمفرده أو من المدير أو المحافظ .

اركان القرار (الامر) الادارى :

لقيام القرار الادارى ولصحته - تنظيما كان أو فرديا - لابد من توافر أركان معينة نجعلها فيما يأتى :

اولا : دكن السبب le motif

الامر الادارى هو عمل ارادى لانه افصح وتعبير عن ارادة الادارة الملزمة وكل عمل ارادى لابد ان يتم من اختيار . ولذلك لابد ان ينتج عن فكرة معينة وهذه الفكرة لا تولد من تلقاء نفسها في ذهن الادارة بل لابد ان تكون نتيجة لامر خارجى وهذا الامر الخارجى يسميه العميد دوجى le motif impulsif ويطلق عليه العميد بونار «Le motif» ونحب ان نسميه السبب .

فركن السبب اذن هو حالة واقعية أو قانونية بعيدة عن رجل الادارة ومستقلة عن ارادته تتم فتوحى له بأنه يستطيع ان يتدخل وان يتخذ قرار ما . والى هنا يقف عمل السبب فهو مجرد اشارة تبدو لرجل الادارة فتبين له انه لا مانع لديه من مباشرة سلطاته اذا ما تحققت لديه الشروط الاخرى .

مثال :

اخطأ موظف وكان خطئه يعتبر من الأفعال التي تستوجب المؤاخذة التأديبية - فمجرد تحقق هذه الأعمال يستطيع الرئيس الادارى أن يوقع الجزاء التأديبي ولكنه يستطيع أيضا ألا يتخذ أى اجراء اذا ظهر له ان الاجراء لن يؤدي الغرض المطلوب منه وقد يترتب عليه اضرارا كبيرة .

مثال آخر :

حدثت اضطرابات وقلقل من شأنها ان تهدد الأمن هنا للادارة ان تتدخل وتتخذ الاجراءات اللازمة لتأمين سلامة الناس ولكنها قد ترى ان تدخلها يزيد خطورة الامر فتمتنع عن التدخل .

فعمل السبب هنا يمكن تشبيهه بإشارة المرور لا يمكن السير دون مراعاتها ولكن قيامها لا يستلزم ضرورة المرور وهذا من خصوصيات القانون العام .

فالفرء العادى يستطيع ان يتصرف كما يريد وفقا لهواه فى حدود فكرتى النظام العام وحسن الاداب أما رجل الادارة لانه منوط به تحقيق مصلحة عامة فهو لا يستطيع ان يتدخل الا اذا قام سبب يبرر تدخله ذلك لان تدخله ينطوى فى معظم الاحوال على حد من حرية الافراد واعتداء على أموالهم واشخاصهم اعتداء يبرره الصالح العام حقيقة ولكن اذا ما قامت الادلة عليه .

اذن ففكرة السبب تقوم كضمان وقرينة على ان تدخل الادارة له ما يستوجبه .

ولهذا يرى العميد بونار ان سند هذا الالتزام هو قاعدة منطقية لان تدخل الادارة بلا سبب لا يتصور من رجل عاقل (١) والاصل ان الادارة ليست ملزمة بأن تذكر سبب تدخلها ولكنها اذا ذكرته خضع لرقابة القضاء الادارى (٢) .

ثانيا : الافصاح عن الارادة فى الشكل الذى يتطلبه القانون : Form

الأمر الادارى هو ككل عمل قانونى يجب أن يتجسد فى مظهر خارجى بأن تعلن الادارة عن ارادتها وطالما انها لم تفصح عن الارادة

(١) بونار موجزه فى القانون الادارى ط ١٩٤٤ ص ٢٨ وما بعدها .

(٢) راجع حكم مجلس الدولة المصرى الصادر فى ١٥/٩/١٩٤٨ فى

توصية القضية رقم ١٥٨ لسنة ٢ ق حيث جاء فيه :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على انه وان كانت الادارة غير ملزمة ببيان اسباب قرارها الا حيث يوجب القانون ذلك عليها - فاذا ما ذكرت اسبابا ولو فى غير الحالات التى يوجب القانون ذكرها تكون خاضعة لرقابة القضاء الادارى .

فلا يمكن ان يترتب على ارادتها أثر ما . هذا هو الاصل ولكن المشرع أخيرا في سبيل حماية الافراد من تعنت الادارة افترض في بعض الاجوال ان الادارة قد اعلنت عن ارادتها حتى ولو التزمت الصمت المطبق :

فكثيرا ما يتقدم الأفراد الى الادارة بطلبات فتعتمد الادارة عدم الرد عليها بالقبول أو الرفض ويكون سكوتها تعنتا وتعسفا منها ومع ذلك يتمتع على الافراد الطعن في قراراتها لانعدام هذه القرارات وتلافيا لمثل هذا الموقف قرر المشرع المصري في قانون مجلس الدولة - وهو في هذا يتابع القانون الفرنسي - ان سكوت الادارة مدة معينة يعتبر بمثابة قرار بالرفض فهو في المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة يقول .

(ويعتبر في حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد على أربعة شهور دون أن تجيب السلطات الادارية المختصة عن الطلب المقدم اليها) .

كما انه في الفقرة الاخيرة من المادة ٦ يقرر :

(ويعتبر في حكم القرارات الادارية رفض السلطة الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح) .

هذا الاعلان من جانب الادارة يجب ان يكون مسبوقا أو مصحوبا بقصد احداث أثر قانوني معين ولهذا يتميز الامر الإداري عن العمل المادي الذي لا ينشئ أى مركز قانوني .

وبناء على ذلك فلا يعتبر عملا اداريا تقييد المواليد والوفيات في الدفاتر المخصصة لذلك كما ان الاعمال التحضيرية التي تسبق الامر الاداري كالاراء الفنية وفتاويها لا تعتبر قرارات ادارية كذلك الاوامر والمنشورات المصلحية لا تعتبر اوامر ادارية لان الادارة لا تقصد من ورائها الا تنظيم العمل لا ترتيب آثار قانونية قبل الغير . ولذلك فهي لا تقبل الطعن بالالغاء أمام مجلس الدولة .

وهذا الاعلان من جانب الادارة هو المعول عليه فليس للقاضي أن يبحث عن ارادتها الباطنة بل تتحدد الآثار القانونية بالنطاق الذي رسمه الافصاح عن الارادة .

والأصل أن الإدارة غير مقيدة بشكل معين في الافصاح عن ارادتها ما لم يأمرها المشرع باتباع شكل معين في اصدار قراراتها وفي هذه الحالة تلتزم الإدارة باتباع هذا الشكل كما لو حتم عليها أن تأخذ رأى لجنة فنية مكونة تكويننا معيناً أو تقوم بأجراء تحقيق أو تبيح لذي المصلحة أن يطلع على ملفه أو أن تعلن عن الاسباب التي أدت الى تدخلها أو اتخاذها هذا القرار ... الخ .

والقاعدة ان كل مخالفة لهذه الاجراءات الشكلية تؤدي الى بطلان القرار أو الى انعدامه إذا بلغت حدا كبيرا من الجسامة وذلك بلا حاجة الى نص .

ولكن مجلس الدولة الفرنسي قد وضع بعض القواعد للتخفيف من غلواء الشكليات ومقتضاها أن يهمل الشكلية إذا كانت ثانوية وغير مؤثرة في صحة القرار .

ثالثا : صدور القرار من شخص مختص باصداره : Competance

وفكرة الاختصاص من الافكار الرئيسية في القانون العام بل هي أساسه وهي مشروطة لمصلحة الإدارة نفسها حتى يستطيع رجل الإدارة ان يتفرغ لنوع معين من الاعمال يجيده بمضى الزمن فيتحقق بذلك سرعة انجاز الاعمال الادارية وهي مشروطة أيضا لمصلحة الافراد .

وذلك لتحديد المسئولية وسهولة توجيه الافراد في أقسام الإدارة المتعددة والقانون هو الذي يحدد لكل عضو ادارى اختصاصه وليس لرجل الإدارة أن يؤدي الا ما نيط به من اعمال وفكرة الاختصاص تتحدد بالعناصر الآتية :

عنصر شخصي : وذلك بتحديد الافراد الذين يجوز لهم دون غيرهم ان يباشروا الاعمال الادارية .

وعنصر موضوعي : وذلك بتحديد الاعمال التي لعضو ادارى معين أن لا يقوم بغيرها .

فاذا ما تعداها كان عمله معيبا أو معدوما .

() وعنصر مكاني : وذلك بتحديد الدائرة المكانية التي لرجل الادارة ان يباشر اختصاصه فيها .

وعنصر زماني : وذلك بتحديد فترة يكون لرجل الادارة ان يباشر اختصاصه أثناءها فاذا ما انتهت زال اختصاصه .

وعلى هذا يمكن تعريف الاختصاص بأنه (صلاحية رجل الادارة للقيام بما عهد اليه به في الحدود الموضوعية والمكانية والزمانية التي بينها القانون) .

وخروج رجل الادارة عن الدائرة التي يحددها له اختصاصه بعناصره المتقدمة يبطل عمله بل ويجعله معدوما اذا ما بلغ حدا كبيرا من الجسامة .

رابعا : يجب ان يكون للقرار الاداري محل مشروع : «Objet»

ومحل القرار الاداري هو الأثر القانوني الذي يترتب عليه حالا ومباشرة (Immédiatement et directement)

وبهذا يتميز العمل القانوني عن العمل المادي الذي يكون محله دائما نتيجة واقعية «Resultat de fait» وعلى ذلك فالقرار القاضي بفصل موظف محله هو قطع العلاقة بين الادارة والموظف لان هذا هو الأثر القانوني المباشر لهذا القرار .

ويجب ان يكون الأثر القانوني المتولد عن القرار الاداري متينا وممكنا وجائزا قانونا ... فالأمر الصادر بتسخير شخص أو بمصادرة أمواله باطل لقيامه على محل غير جائز . لان التسخير والسخرة قد الغيت في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ وعقوبة المصادرة محظورة بنص الدستور (م ١٠) فاذا ما كان المحل غير جائز قانونا كان العمل باطلا لمخالفته للقانون ويلاحظ ان « عيب مخالفة القانون بمعناه الفني الدقيق يقصد به ان محل القرار الاداري معيب وذلك لتخصيص العيب الذي ينصب على المحل . مع العلم بأنه يمكن اعتبار العيوب التي تصيب العناصر الاخرى للقرار الاداري مخالفة للقانون بمعناه الواسع لان القانون هو الذي يحدد تلك العناصر .

خامسا : يجب أخيرا ان يكون للقرار الادارى غاية مشروعة : (but) وركن الغاية (أو الغرض أو الباعث) هو النتيجة النهائية التى يسعى رجل الادارة الى تحقيقها ذلك ان سلطان الادارة ليس بغاية فى ذاته ولكنه سبيل الى تحقيق المصلحة العامة .

ولذا فان المشرع حينما يقرر للادارة اختصاصا معيناً فانه يحدد صراحة أو ضمنا الغرض الذى من أجله خلق هذا الاختصاص وتحديد هذا الغرض يتم وفقا لقاعدتين رئيسيتين :

(أ) يخضع رجل الادارة أولا لقاعدة عامة هى الا يهدف فى جميع اعماله الا لتحقيق مصلحة عامة . فاذا ما خرج على هذا المبدأ وسعى الى تحقيق نفع شخصى فانه يفقد صفته كفرد من افراد الادارة ويصبح عمله اعتداء مآدى . (Voie de fait) وهذا القيد مفروض بلا نص يلجأ اليه القاضى اذا لم يمكنه الوصول الى القاعدة الاخرى التى نجملها فى البند التالى :

(ب) لما كانت حدود المصلحة العامة واسعة فضفاضة وليس من صالح حسن الادارة ترك عضو الادارة حرا تمام الحرية فى داخل نطاق فكرة المصلحة العامة فان المشرع كثيرا ما يحدد له داخل نطاق فكرة المصلحة العامة هدفا مخصصا لا يجوز له ان يسعى الى تحقيق غيره حتى ولو كان الهدف الذى يسعى اليه متعلقا بالمصلحة العامة .

وهذه القاعدة تسمى قاعدة تخصيص الاهداف (La spécialité du but) وهذا التخصيص يمكن التعرف عليه بالالتجاء الى النص اذا وجد كما يمكن استخلاصه من قصد المشرع وروح التشريع وقد تفرضه طبيعة السلطة الممنوحة للادارة اذا خالفت الادارة احدى هاتين القاعدتين ارتكبت بما يسمى (اساءة استعمال السلطة) أو (مخالفة روح النص) وهى التعبيرات التى يريد بها الفقهاء أداء المعنى الفرنسى لاصطلاح (Detournement de pouvoir) ولكننا نرى أن نسمى هذا العيب « بالانحراف بالسلطة » لأن هذا الاصطلاح أكثر دلالة على هذا العيب (١) .

(١) د. سيلمان محمد الطماوى (نظرية التصرف فى استعمال السلطة) ط ١٩٥٠ .

ثانيا : السلطة التقديرية (١) : (Le pouvoir discrétionnaire)

إذا كان للادارة كما رأينا ان تصدر أوامر ملزمة للأفراد تحقيقا لاداء رسالتها فان المشرع يمنح الادارة تكملة لهذا الحق حرية كبيرة في التقدير ازاء القاضى والافراد . هذه الحرية هي التى نسميها السلطة أو الاختصاص التقديرى .

فالمشرع حين يمنح الادارة سلطة معينة يسلك عادة أحد طريقين : -
(أ) أما أن يفرض عليها بطريقة آمرة الهدف المعين الذى يجب عليها ان تسعى الى تحقيقه وأن يحدد لها الاوضاع التى عليها ان تتخذها للوصول الى هذا الهدف فتصبح سلطتها في هذه الحالة مقيدة ويصبح عملها كعمل القاضى قاصدا على تطبيق القانون على الحالات التى تستوفى شروط هذا التطبيق كمنح ترخيص لفرد استوفى جميع الشروط اذا كان القانون يحتم منح هذا الترخيص لكل من استوفى هذه الشروط .

(ب) واما ان يترك للادارة شيئا من الحرية لتقرر بمحض اختيارها ما اذا كان من الصالح ان تتدخل أو تمتنع ، واذا تدخلت فأى الوسائل تختار .

وهذا التمييز في سلطات الادارة بين ما كان منها متروكا لتقديرها وما هو مفروض عليها يعد حديثا نسبيا ولكنه أصبح الآن من المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون العام الحديث وهذان النوعان من السلطة لازمان لحسن سير الادارة .

فالسلطة المقيدة يتجسم فيها اكبر ضمان لحرية الأفراد وحمايتهم فهنا يكفى الفرد ان يثبت الشروط المادية التى يتطلبها القانون حتى تلتزم الادارة باجابة طلباته . فاذا هى انحرفت عن هذا السبيل امكن ان يرددها القضاء الى جادة الصواب دون أن يكون لها من حريتها التى يتميز بها النوع الآخر من السلطة - ستار تخفى في ثناياها افتئاتها وتعسفها - لهذا ترى القوانين الحديثة ومن بينها القانون المصرى أن تتوسع شيئا فشيئا في الأخذ بنظام السلطات المحددة حتى ترد غائلة الادارة في بعض

(١) د. سليمان محمد الطماوى - السلطة التقديرية والسلطة المقيدة - منشور - في مجلة الحقوق القاهرة سنة ١٩٥١ ص ١٧ - ١٣٨ .

الاختصاصات التي اكثر من التعسف فيها ولا أدل على ذلك من قوانين الموظفين الأخيرة . غير ان الاسراف في تقييد الادارة يؤدي الى أoxم البواقب .

فهو يشل حركتها ويكبت نشاطها ويعدم روح الابتكار فيها وييث الآلية البغيضة في انحاءها : ذلك لأن السلطة التقديرية لازمة لحسن سير الادارة لزوم السلطة المحددة لحماية حقوق الأفراد : فالقاضي لا يستطيع ان يحدد جميع أوجه مناسبة القرار الإداري مهما وضع أمامه من معلومات : ومهما بلغت معرفته بموضوع النزاع فانه يتحقق في شأنه واحد او أكثر من الامور الآتية :

فهو يكون عادة بعيدا عن المكان الذي تتم فيها الوقائع التي تستلزم تدخل الادارة وهو يصدر حكمه عادة بعد مضي زمن قد يمتد سنين بعد وقوع تلك الحوادث ، مما يتعذر معه ان يتمثل صورة مطابقة تمام المطابقة للحالة وقت تحققها ، ثم انه قد تنقصه الخبرة الكافية لمواجهة الحالات التي تعرض للادارة كما أنه لا يحيط تمام الاحاطة بالوسائل التي تتخذها لدرا هذه الحالات .

غير أن مهما تكن حاجة الادارة لقدر من الحرية في تصرفاتها . فان المتفق عليه في الفقه الإداري الحديث انه لا يوجد قرار إداري مستقل الادارة بتقدير جميع عناصره وان ما كان يسمى قديما في الفقه والقضاء الفرنسيين بالاعمال التقديرية (Les actes discrétionnaires)

قد اختفى : فلا يوجد الآن قرار إداري تقديري في جميع عناصره بل هناك بعض النواحي التقديرية توجد بدرجات مختلفة في كل قرار إداري . تقريبا ولهذا فائنا نعرض لعناصر القرار الإداري التي شرحناها فيما سلف لتبين مدى حرية الادارة في تقدير كل منها .

أولا : الادارة وتقدير اسباب القرار :

عرفنا عنصر السبب بأنه حالة واقعية غالبا — (Situation de fait)

أو قانونية أحيانا — (Situation de Droit) تعرض للادارة

فتتدخل على أساسها وتتخذ قرارها فما موقف الادارة ازاء هذه الحالة

الواقعية أو القانونية قد يثور بصدد هذه الحالة نزاع يتخذ إحدى الصور الثلاث الآتية :

أولاً : التحقق من صحة الوقائع التي تدخلت الإدارة على أساسها :
حين تدخلت الإدارة على أساس سلطة البوليس مثلاً هل كان هناك حقاً اضطرابات من شأنها أن تخل بالنظام العام ؟
وحين قررت الإدارة فصل موظف معين هل ارتكب الموظف حقيقة ما نسب إليه ؟

من المتفق عليه أن هذا البحث في هذه الحالة يخضع لرقابة القضاء الإداري فهو إذن تابع للاختصاص المقيد ، هذا في فرنسا وفي مصر (١)

ثانياً : التكيف القانوني للوقائع بغرض ثبوتها :

إذا صح أن الموظف قد ارتكب الأعمال المنسوبة إليه فعلاً فهل تكون هذه الأفعال الجريمة التأديبية التي تسمح للإدارة بأن توقع عليه العقوبة المناسبة من بين العقوبات التي يقرها القانون ؟

من المتفق عليه أيضاً أن هذا التكيف القانوني يخضع لرقابة المحكمة وقضاء مجلس الدولة الفرنسي وكذلك مجلس الدولة المصري .

ثالثاً : تقدير الخطورة المحتمل تولدها من الوقائع الثابت حدوثها :
إمام الإدارة مثلاً طلب بالاذن بعقد اجتماع عام ، فإذا مارفت الإدارة هذا الاذن مقدرة أن الاجتماع المطلوب عقده قد ينجم عنه إخلال بالنظام وتهديد للامن ، فإنما يقوم حسابها على التقدير الظني .

وكذلك الحال لو طلب أحد الأفراد التصريح له باستعمال جزء من المال العام استعمالاً خاصاً ، فرفضت الإدارة بناء على أن استعماله قد

(١) راجع حكم مجلس الدولة الفرنسي في ١٩٩٢/١/٢٠ في قضية Trepont المنشور في دالوز جزء ثالث ص ٣٦ سنة ١٩٢٤ .
وراجع حكم مجلس الدولة المصري الصادر في ١٩٤٨/٦/١٥ في القضية رقم ١٥٨ لسنة ٢ ق .

يلحق ضررا بالمسال العام أو يحول دون تحقيق الغرض الذى خصص من أجله المال العام .

في هذه الحالات وأمثالها قد تخطئ الإدارة وقد تصيب ، ولكن المسلم به في فرنسا ان الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية ، فهي في وضع يسمح لها أكثر من غيرها بتقدير الأمور تقديرا سليما ، أو على الأقل أقرب الى السلامة من أى تقدير تجر به هيئة أخرى .

ومادام تقديرها يقوم على أساس من الوقائع الثابتة ، فمن الخير ان تترك حرة في تقدير المخاطر التي قد تترتب على هذه الوقائع ، مادامت تهدف الى تحقيق المصلحة العامة .

غير أن مجلس الدولة الفرنسى يضع على هذه الحرية القيد التالى : — يجب على الإدارة ، وهي تقوم بهذا التقدير ان تضع نفسها في أفضل الظروف والأحوال للقيام به ، وعليها ان تجر به بروح موضوعية وبعيدا عن البواعث الشخصية وبشرط ان يكون لديها جميع العناصر اللازمة لاجراء هذا التقدير . وتقتضى هذه الملاحظة ان الفرد اذا ما اراد ان يطعن في تقدير أجرته الإدارة من هذا النوع ، فانه يكفي ان يثبت ان الإدارة ، حين باشرت هذا التقدير ، كانت في حالة لا تمكنها من اتخاذ قرار سليم ، وتكون مهمه القاضى ، لا وزن تقدير الإدارة في ذاته ، ولكن بحث الظروف والأحوال التي اجرت فيها الإدارة هذا التقدير المطعون فيه

ثانيا : الإدارة وتقدير محل القرار الإدارى (فحواه) :

محل القرار الإدارى أو فحواه هو كما سبق الأثر الذى ينتجه القرار فورا أو مباشرة وهو يتلخص في التغييرات التي يحدثها في المراكز القانونية القائمة عند صدوره .

ذلك ان الإدارة بعد ان تتحقق من قيام الحالة الواقعية التي تبرر تدخلها ، وبعد ان تكيفها التكيف القانونى الصحيح ، وتقدر الأخطار التي قد تنجم عنها على التفصيل السابق ، تواجه اتخاذ قرار معين وهنا تتمتع الإدارة عادة باختصاص تقديرى في أن تتدخل أو تمتنع ، واختيار وقت تدخلها ، والوسيلة التي تتخذها لمواجهة حالة معينة .

(أ) وهذا ماقرره حكم مجلس الدولة المصرى الصادر فى ١٠/٥/١٩٥٠ حيث يقول (ان الادارة بما لها من سلطة تقدير مناسبة القرار الادارى تترخص فى تعيين الوقت الملائم لاصداره بلا معقب عليها فى هذا الشأن من هذه المحكمة ملدام خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة بشرط الا يكون القانون قد عين لها مياعدا يحتم اصدار القرار فيه والا كان اصداره بعد الميعاد لذلك مخالفا للقانون) (١) .

غير ان مجلس الدولة الفرنسى يميز فى هذا الصدد بين قضاء التعويض وقضاء الالغاء : ففى قضاء الالغاء يطلق القاعدة السالفة ، اما بالنسبة لقضاء التعويض ، فانه حكم على الادارة بالتعويض اذا تأخرت فى اصدار قرار ما تأخرا يكشف عن اهمال، اذا ترتب على هذا التأخير ضررا للأفراد (٢) وحكم عليها بالتعويض أيضا اذا تعجلت فى اتخاذ القرار بدون داع ، وترتب على ذلك ضرر (٣) .

(ب) كما تستقل الادارة باختيار الوسيلة التى تواجه بها الموقف ما لم يفرض عليها المشرع وسيلة بعينها فاذا ما يخطأ موظف مثلا ، فانها تختار بمحض اختيارها العقوبة التأديبية التى ترى توقيعها من بين العقوبات التى حددها القانون ، ولا يملك القاضى أن يناقشها فى ملائمة العقوبة للخطأ التأديبى الصادر من الموظف وهذه القاعدة استقر عليها القضاء الادارى فى فرنسا ومصر (٤) .

غير ان مجلس الدولة الفرنسى قد فرق هنا أيضا بين قضاء التعويض وقضاء الالغاء : فاذا كان فى قضاء الالغاء لا يملك ان يناقش الادارة فى ملائمة الوسيلة التى تختارها ، فهو يحكم بالتعويض مثلا

(١) الحكم فى القضية ١١٦ لسنة ٣ ق بجلسته ١٠/٥/١٩٥٠ مجموعة السنة الرابعة ص ٧٣٥ .

(٢) راجع حكم مجلس الدولة الفرنسى الصادر فى ٢٦ يوليو ١٩١٨ فى قضية تيزيه المنشور فى مجموعة سبرى ١٩١٨ ج ٣ ص ٤١ وتعليق هوريو .

(٣) راجع حكم مجلس الدولة الفرنسى الصادر فى ٢٢/١١/١٩٢٩ فى قضية شركة محاجر المنشور فى مجموعة سبرى سنة ١٩٣٠ ج ٣ ص ١٧ .

(٤) راجع حكم مجلس الدولة الفرنسى ١٦/٥/١٩٤٦ فى قضية Cawcut المنشور فى مجموعة احكام المجلس سنة ١٩٤٦ ص ٨٩ ، والمصرى ١٩٤٨/١/٢ مجموعة عاصم ج ١ ص ٢٧٣ .
(م ٧ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

إذا وقعت الإدارة جزاءاً قاسياً على أحد الموظفين من أجل خطأ تأديبي غير جسيم (١) .

ثالثاً : الإدارة والغاية من القرار الإداري :

الغاية من القرار الإداري كما رأينا هي النتيجة النهائية التي يسعى رجل الإدارة إلى تحقيقها : وهنا تنعدم حرية الإدارة في التقدير بتاتا : فهذه الغاية يحددها المشرع دائماً أما وفقاً للقيود العام : وهو قيد المصلحة العامة ، وأما وفقاً للقيود المخصص الذي يضعه المشرع لكل سلطة يمنحها للإدارة .

بل إن ركن الغاية هو القيد الخارجي لكل حرية تتمتع بها الإدارة في التقدير وهذا هو المبدأ المستقر في قضاء مجلس الدولة الفرنسي والذي استقر عليه قضاء مجلس الدولة المصري .

بل لقد حرص مجلسنا على إبراز هذا القيد في كل مرة تعرض فيها للسلطة التقديرية .

نذكر من ذلك على سبيل المثال قوله (وحيث أنه مما يجب التنبيه إليه بادية الرأي أنه وإن كانت الإدارة تستقل بتقدير مناسبة إصدار قراراتها أي أن لها الحرية المطلقة في تقدير ملاءمة إصدار القرار الإداري من عدمه ، بمراعاة ظروفه ووزن الملابسات المحيطة به ، إلا أنه يجب أن يكون الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة ، وإلا فإنه عيب إساءة استعمال السلطة) (٢) .

واذن فالسلطة التقديرية التي تتمتع بها الإدارة على خطورتها إبعاد ما تكون عن السلطة التحكيمية (Pouvoir arbitraire) فهي لا تعدو أن تكون نوعاً من الحرية لتمكين الإدارة من تقدير خطورة بعض الحالات الواقعية التي تحدث ، لاختيار وقت تدخلها ولتقدير أصلح الوسائل لمواجهة هذه الحالة .

(١) راجع حكم مجلس الدولة الفرنسي ١٩١٢/٦/٢٠ في قضية Marc مجموعة المجلس ص ٧٩ .

(٢) القضية رقم ١٢٤ لسنة ١ ق بتاريخ ١٣/١/١٩٤٨ مجموعة عاصم ج ١ ص ٢١٠ .

وفي هذا المجال تكون الادارة حرة ولكنها محاطة دائما بفكرة الصالح العام التي تشرف على جميع أعمالها وتهيمن على كل تصرفاتها .

فالحدود الخارجية للسلطة التقديرية هي فكرة الصالح العام ، وعناصرها الداخلية أهمية الوقائع ووقت التدخل ، ووسيلة مواجهة الحالة « حق التنفيذ المباشر » (L'execution d'office) () .

لا يقف حق الادارة عند اصدار أوامر ملزمة للأفراد ، بل انها تملك فوق ذلك ان تنفذ هذه الاوامر جبرا ، اذا لم ينفذها الافراد اختيارا .

فالاصل ان الافراد لا يأخذون حقهم بيدهم اذا ما نازعهم الغير في هذا الحق ، ولكن عليهم ان يلجأوا الى القضاء ليقرر لهم حقوقهم ، ثم الى السلطات العامة لتنفيذ حكم القضاء لهم . اما الادارة فانها تخرج على هذه القاعدة بحديها .

فهى تصدر بنفسها قرارا تنفيذيا ، ثم تنفذ بنفسها على الافراد ومن ثم كان هذا الامتياز للادارة في غاية الخطورة .

وعلى هذا يمكن تعريف حق التنفيذ المباشر بأنه حق الادارة في ان تنفذ أوامرها على الافراد بالقوة الجبرية دون حاجة الى اذن سابق من القضاء .

ونشير لأول وهله الى أن هذه الطريقة الخطرة ليست هي الأصل في معاملة الافراد ، بل الاصل ان تلجأ الادارة كالأفراد الى القضاء لتحصل على حقوقها .

ولكن القانون خولها هذه الرخصة في أحوال استثنائية تبررها المصلحة العامة وهذه الأحوال الاستثنائية لا تخرج عن ثلاث حالات في فرنسا وحالتين في مصر :

الحالة الاولى :- اذا وجد نص صريح في القوانين أو اللوائح يبيح للادارة استعمال هذا الحق ومثال ذلك في مصر :

١ - اذا تأخر الافراد في تسديد ما عليهم من ضرائب أو رسوم فللادارة بعد انذارهم ، ان تلجأ الى حجز الادارى على أموالهم

المنقولة أو العقارية وبيعها . تستوفى من ثمنها مستحققاتها ، ولا يعنى هذا ان الفرد لا يملك وسيلة دفاع ضد الادارة بل انه يستطيع ان يلجأ الى القضاء ليثبت انه غير مدين اطلاقا أو ان المبلغ الذى حصل منه لم يقدر تقديرا سليما .. الخ وفي هذه الحالات تلتزم الادارة بأن ترد له ما سبق تحصيله .

٢ - يملك المدير أن يبطل بالطرق الادارية الموالد والأسواق فى أى جهة من جهات المديرية أو المحافظة لم تجر العادة باقامتها فيها ولم ترخص بها المديرية .

٣ - يجوز للبوليس أن يغلق فورا المحلات التى تباع فيها المشروبات الروحية أو المخمرة والتى تخالف أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ واخلاء المحال العامة التى تعرض فيها مناظر أو اجتماعات منافية للآداب وتغلقها (م ١٦ من القانون السابق) .

٤ - يخول القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ الادارة أن تحجز المصابين بأمراض عقلية واعادتهم الى المستشفى اذا هربوا منها .

وفى جميع هذه الحالات وامثالها على الافراد أن يخضعوا لأوامر الادارة ولكن لهم أن ينازعوا فى شرعيتها امام القضاء .

الحالة الثانية : اذا رفض الأفراد تنفيذ قانون أو لائحة لم ينص فيها على جزاء لمن يخالفها - وهذه الحالة لا وجود لها فى مصر حيث (المادة رقم ٣٩٥ عقوبات قد تكفلت بوضع عقوبة لكل لائحة تغفل الادارة من أن تضمنها جزاء أما فى فرنسا حيث لا يوجد نص عام مقابل ، فهناك احتمال ان تغفل الادارة وضع الجزاء لمخالفة لائحة من اللوائح وفى هذه الحالة اباح القضاء للادارة أن تلجأ الى التنفيذ المباشر لتكفل احترام النصوص القانونية والا تعطل تنفيذ القانون والادارة هى المكلفة بتنفيذه ومثالها المشهور فى فرنسا حكم محكمة تنازع الاختصاص الصادر فى ١٩٠٢/١٢/٢ فى قضية مؤسسة الراهبات .

الحالة الثالثة : حالة الضرورة ، ومقتضاها ان تجد الادارة نفسها امام خطر داهم يقتضى منها ان تتدخل فورا للمحافظة على الأمن أو السكينة أو الصحة العامة .. الخ .

بحيث لو انتظرت حكم القضاء لترتب على ذلك اخطار جسيمة ففى هذه الحالة يجوز للادارة ان تلجأ الى التنفيذ المباشر حتى ولو كان المشرع يمنعها صراحة من الالتجاء اليه اذ القاعدة ان الضرورات تبيح المحظورات .

ونظرية الضرورة ليست قاصرة على القانون الادارى ولكنها نظرية عامة شاملة تمتد الى جميع فروع القانون ، فالقانون الدولى العام يبيح الدولة فى حالة الضرورة ان تقوم بأعمال يحرمها القانون فى الاحوال العادية .

والقانون الدستورى يسمح للدولة والسلطة التنفيذية فى تلك الحالة أن تأتى تصرفات فى طبيعتها غير دستورية وقانون العقوبات يعفى الافراد من العقوبة فى حالة الضرورة (م ٦١ ع) ٥٥ الخ .

على ان المشرع قد يتوقع الضرورة وينص على حق الادارة فى التدخل عند تحققها والمتفق عليه ان المشرع فى هذه الحالات لا ينشئ للادارة حقاً جديداً ولكنه يؤكد لها حقاً ثابتاً من قبل وكل ما يترتب على نص المشرع فى هذه الحالات هو التزام الادارة بسلوك السبيل الذى رسمه لها المشرع فى حالة الضرورة المنصوص عليها كما لو اشترط ان تسبب قرارها أو تنذر الافراد ٥٥٥ الخ .

وامثلة ذلك كثيرة فى القانون المصرى من ذلك :

أعفت المادة ٢٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ (بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية) الادارة من بعض الاجراءات فى حالة الضرورة وذلك اذا أرادت الاستيلاء على أموال الافراد بقولها :

(يجوز للمدير أو المحافظ فى حالة الضرورة وحصول غرق أو قطع جسر أو تخريب قنطرة وفى سائر الاحوال المستعجلة ان يأمر بالاستيلاء

مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية ويحصل هذا الامتلاء فوراً بعد ان يكون قد اجرى بواسطة مهندس المديرية أو غيره من أهل الخبرة اثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة الى اجراءات أخرى .

والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بمنع الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية اجاز للمدير أو المحافظ ان يمنع الاجتماعات العامة اذا رأى ان من شأنها ان يترتب عليها اضطراب في النظام أو الأمن العام بسبب الغاية منها أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملازمة لها أو بأي سبب آخر م ٤ كما اجاز عند الضرورة فض الاجتماع المصرح به .
والمادة ١٦ ق رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ والتي تنص على انه (في الأحوال المستعجلة التي يخشى فيها على سلامة المرور بحيث لا يتسنى المرور الا بازالة المخالفة يجوز لمصلحة الطرق والكبارى أن تقوم بازالة المخالفة بدون انتظار المحاكمة .

أما في غير تلك الأحوال المنصوص عليها صراحة فالاجماع منعقد على ان للادارة ان تلجأ الى التنفيذ المباشر في حالة الضرورة وقد طبق هذا المبدأ مجلس الدولة الفرنسي (١) وطبقت المحاكم المصرية في أحوال عديدة بتبرير أعمال الادارة ، اذا قامت بلطفاء قيمة طوب مولعة بجوار المساكن وانشئت مخالفة للقوانين (٢) أو اطلاق النار أثناء المظاهرات أو فض المراسلات المتبادلة بين اشخاص اشتهر عنهم الاتجار في المخدرات أو القبض على بعض الاشخاص لمنع الاخلال بالأمن العام اذا كان هذا الاجراء هو الوسيلة الوحيدة لمنع الضرر (٣) كما أن مجلس الدولة المصري

(١) حكم مجلس الدولة الفرنسي في ١٨/١/١٩٢٤ في قضية (Société Maggin) مجموعة احكام المجلس سنة ١٩٢٤ ص ٦١ والذي يجيز للعمدة Maire في حالة الضرورة حفظاً للصحة العامة ان يأمر بمصادرة واتلاف مواد غذائية فاسدة معروضة للبيع .

(٢) حكم محكمة مصر الكلية ١٩٣٤/٢/٦ معاماة لسنة ١٥ ص ٥٠٥ .

(٣) حكم تقض ١٩٣٤/٢/٢٤ المجموعة الرسمية سنة ٣٥ حكم رقم

قدسليم أخيرا بحق الإدارة في الالتجاء إلى التنفيذ المباشر في حالة الضرورة إذا ما تحققت شروطها المتفق عليها في مسألة مصادرة الصحف والغائها اداريا (١) •

ولما كان التقيد المباشر في حالة الضرورة يمثل أكبر خطر يهدد الافراد في حرياتهم وفي أموالهم كما انه يتناول جميع الميادين حتى ولو كان المشرع قد نظم طريقة معينة يجب على الإدارة ان تتبعها في حالة تدخلها - فقد عمل الفقه والقضاء على حصر استعمال حق التنفيذ المباشر في حالة الضرورة في دائرة ضيقة بوضع شروط تمنع استعماله في غير ما أعد له والقضاء يحرص على سرد هذه الشروط عادة ليتوصل من ذلك الى تبرير عمل الإدارة أو استنكاره وقد أورد مجلس الدولة المصري هذه الشروط في حكمه الصادر ١٩٥١/٦/٢٦ السابق الاشارة اليه • ويمكن اجمال هذه الشروط فيما يلي :

١ - وجود خطر جسيم يهدد النظام العام «L'ordre public» بمدلولاته الثلاثة (الصحة - الأمن - السكينة) ويتطلب من الإدارة سرعة التدخل لتلافيه وهذه هي الضرورة التي تبيح تدخل الإدارة عن طريق التنفيذ المباشر •

٢ - أن يتعذر دفع هذا الخطر بالطرق القانونية العادية لان الأصل الا تستعمل الإدارة في أداء واجبها الا الوسائل التي وضعها القانون

(١) حكم مجلس الدولة في ١٩٥١/٦/٢٦ (دائرة أولى) في قضية احمد حسين ضد مجلس الوزراء ووزارة الداخلية لالغاء قرار ادارى صادر من مجلس الوزراء بالنسبة رخصة جريدة مصر الفتاة لسان حال الحزب الاشتراكي وجاء بالحكم (١) من حيث ان القضاء المصري - الادارى والعادى - قد جرى على ان الضرورة لا تقوم الا بتوافر اركان أربعة أولا : ان يكون هناك خطر جسيم مفاجيء يهدد النظام الأمن - ثانيا : ان يكون عمل الضرورة الذى صدر من الإدارة هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر - ثالثا : ان يكون هذا العمل لازما حتما فلا تريد على ما تقتضى به الضرورة رابعا : ان يقوم بهذا العمل الموظف المختص وهذه الاركان الأربعة جميعا ترجع الى أصليين معروفين تقضيان بأن الضرورات تبيح المحظورات وأن الضرورة تقدر بقدرها - ومن حيث أن أعمال الضرورة تخضع لرقابة القضاء في جميع الاحوال فاذا لم تتوافر هذه الاركان يكون العمل الصادر من الإدارة موجبا للمسئولية اذا كان عملا ماديا وباطلا اذا كان قرارا فرديا - مجموعة المجلس سنة ٥ ص ١١٢٦ •

بين يديها وليس لها ان تستبدلها بغيرها الا اذا تأكدت ان الوسائل العادية غير مجدية في المحافظة على النظام العام هذا فضلا عن ابداء مساعدة من جانب الأفراد لتنفيذ ارادة الادارة .

٣ - ان يكون رائد الادارة في تدخلها تحقيق المصلحة العامة وحدها فاذا ما اتخذت من التنفيذ المباشر وسيلة لتحقيق مآرب خاصة كان عملها مشوبا بعيب الانحراف .
(Le détournement de pouvoir)

وهذا شرط عام يهيمن على جميع تصرفات الادارة حتى ولو لم ينص عليه المشرع صراحة .

٤ - يجب الا تضحي مصلحة الافراد في سبيل المصلحة العامة الا بمقدار ما تقضى به الضرورة ومقتضى هذا الشرط الا تتعسف الادارة في اجراءاتها وان تراعى التبصر والاحتراش وعلى ذلك اذا كان امام الادارة عدة وسائل لتحقيق نفس الغاية فعليها ان تختار اقلها ضررا للأفراد لان القاعدة العامة ان الضرورة تقدر بقدرها .

وعلى أية حال فان هذا الشرط مرن بقدره القاضي بحسب الاحوال وأثره يتركز في الحكم بته يرض في حالة تعسف الادارة أو عدم تبصرها . وهكذا نرى ان التنفيذ المباشر في مصر هو طريق استثنائي ويلاحظ بصدد غير ما ذكر ما يلي :

أولا : قد ينص المشرع صراحة أو ضمنا على استبعاد هذه الوسيلة ذلك اذا ما رسم طريقا معيناً على الادارة ان تسلكه ففي هذه الحالة اذا لم تتوفر الضرورة بشروطها التي سبقت يمتنع على الادارة ان تلجأ الى التنفيذ المباشر وقد اتيح للقضاء المصري ان يطبق هذا المبدأ في بعض أقضية منها :

١ - حكم محكمة مضر الابتدائية الصادر في ١١/٥/١٩٣٥ في القضية المشهورة بقضية محالج الشناوى .

فالأمر العالى رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمجلات المغلفة للراحة والمضرة بالصحة العامة والخطر يشترط الحصول على ترخيص لفتح محل منها وينص فى لائحته التنفيذية على ان من يخالف احكام الأمر العالى واللائحة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على اسبوع وغرامة لا تتجاوز ١٠٠ قرش أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عما يأمر به القاضى من أفعال، اقلال المحل أو ابطاله بحسب نوع الصناعة على نفقة مرتكب المخالفة .

ومقتضى هذا صراحة ان الادارة لا تملك اغلاق محل من تلك المحال يدار بغير ترخيص الا بعد الحصول على حكم من القضاء. ولكن الذى حدث ان مدير الدقهلية أصدر أمرا بايقاف تشغيل مطبخ الشناوى بحجة ان ادارة المطبخ قد ادخلت عليه تعديلات جعلته فى حكم المدار بغير ترخيص ولكن الحكم السابق لم يوافق الادارة فيما ذهبت اليه وقرر بحق انه ليس لها ان تلجأ الى التنفيذ المباشر فى هذه الحالة . بل كان يتعين عليها اعمالا لحكم الامر العالى ان تثبت المخالفة فى محضر ضد ادارة المطبخ وترفع عليها الدعوى العمومية بناء على هذا المحضر والقاضى وحده هو المختص باصدار الحكم باغلاق المحل هذا كله اذا لم تتحقق حالة الضرورة بشروطها كما سبق .

٢ - حكم مجلس الدولة المصرى الصادر فى ٢٦/٦/١٩٥١ فى قضية جريدة مصر الفتاة لسان حال الحزب الاشتراكى .

تنص المادة ١٥ من دستور ١٩٢٣ على ان الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى واستنادا الى هذا الاستثناء الذى أوردته م ١٥ اصدر مجلس الوزراء قرارا بالغاء رخصة جريدة مصر الفتاة بحجة انها دأبت على نشر مقالات تهدد النظام الاجتماعى ولكن مجلس الدولة فى حكمه السابق لم يأخذ بوجهه النظر هذه وقرر أن هذا الاستثناء انما قصد به المشرع لا الادارة فالدستور بعد أن وضع أسس الحريات العامة منها حرية الصحافة منح المشرع رخصة فى تنظيم انذار الصحف ووقفها والغائها بالطريق الادارى فى حدود ما تقتضيه الضرورة لوقاية النظام الاجتماعى - وان هذه الرخصة هى خطاب من الدستور الى المشرع

لا الى الادارة وما لم يصدر قانون يبيح انذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها اداريا ويبين حدود كل منها فلا يجوز للادارة ان ترخص لنفسها بهذه الاجزاءات كل هذا بطبيعة الحال ما لم توجد حالة الضرورة بشروطها المعروفة .

٣ - يلحق بالمنع الصريح حالة المنع الضمني وهي حالة ما اذا كان المشرع قد قرر جزاء جنائيا لعدم تنفيذ القوانين واللوائح ففي هذه الحالة ما لم تتوافر الضرورة يتعين على الادارة ان تلجأ الى القضاء لتوقيع هذه العقوبة الجنائية وليس لها ان تستعاض عنها بالتنفيذ المباشر لان هذا يعد تعديا على الافراد وعلى السلطة القضائية معا تعديا يرتفع الى درجة الغصب والاعتداء المادى (Voie de fait) وهذا ما يطبقه القضاء الادارى فى فرنسا وفى مصر (قضية محلج الشناوى) ولا تلجأ الى التنفيذ المباشر ما لم تتوفر حالة الضرورة .

ثانيا : - لا يجوز للشخص الادارى أن يلجأ الى التنفيذ المباشر للحصول على تعويض يدعيه لنفسه بناء على خطأ أو تقصير وقع من الغير ولحق الشخص الادارى ضرر من ورائه بل أن لا بد له من الالتجاء الى القضاء شأنه فى ذلك شأن الافراد للحصول على حكم بالمبلغ المدعى به وهذه الحالة واضحة لان التنفيذ المباشر لم يسمح به القانون فى هذه الحالة كما ان شرط الضرورة من العسير تصورة وهذا ما أقره مجلس الدولة المصرى بالنسبة لحق الدولة فى تحصيل ما لها من ديون قبل الافراد بحكمه الصادر فى ١٥/١١/١٩٤٩ .

ثالثا : حينما تلجأ الادارة الى التنفيذ المباشر فانها تفعل ذلك على مسئوليتها ومقتضى ذلك انه يجب على الادارة قبل ان تلجأ الى التنفيذ المباشر ان تتأكد من جقها فيه (اما لان القانون خولها ذلك واما لتوفر حالة الضرورة) وحتى اذا توافرت هاتان الحالتان يجب عليها ان تتأكد من توافر الشروط السابقة بحيث اذا اخطأت تعرضت للمسئولية وهذه المسئولية تأخذ احدى صورتين : -

صورة الحكم بتعويض للافراد اذا ما لجأت الادارة الى التنفيذ المباشر بدون وجه حق ونال الافراد ضرر من جراء ذلك .

وصندور الحكم من مجلس الدولة أو القضاء العادى بحسب الاحوال بايقاف الادارة عن السير فى التنفيذ المباشر الى النهاية اذا كان سترتب على اتمامه نتائج من العسير تداركها .

الافراد جبرا اذا ما كانت فى حاجة دائمة اليها ولها أن تستولى عليها انتظارا للفصل فى موضوع طلب الغاء القرار الادارى المراد تنفيذه واذا كان تصرف الادارة يصل لحد أعمال الغصب والتعدى المسادى (Voie de fait) كما فى الامثلة السابقة فالقضاء العادى يملك الحكم على الادارة بعدم التعرض للافراد ووقف السير فى التنفيذ المباشر (١) .

رابعا : ما أثر قيام حالة الضرورة على القرار الادارى من حيث مشروعيته ومن حيث رقابة المحاكم له ؟

ذهب فقهاء الألمان الى اعتبار نظريه الضرورة نظرية قانونية تجعل الاعمال والاجراءات الصادرة من السلطات العامة بناء عليها مشروعة ولو كان فيها اعتداء على حريات الافراد ومخالفة القوانين واللوائح .

وذهب بعض فقهاء فرنسا الى أن نظرية الضرورة نظرية سياسية لا تجعل أعمال الادارة مشروعة اذا ما خالفت القوانين ولا تعفى الموظفين من المسئولية لكن تصبح تلك التصرفات مشروعة اذا صححتها الدولة بعمل لاحق وهذا هو الرأى السائد فى انجلترا .

وقد ترددت المحاكم المصرية بين الاتجاهين ولكنها فى الوقت الحاضر تسلم بالمذهب الالماني الذى يعتبر نظرية الضرورة نظرية قانونية تجعل تصرفات السلطات العامة مشروعة من جميع نواحيها الا ما تستوجبه القواعد العامة كضرورة مساواة الافراد امام التكاليف العامة وهذا هو المذهب الذى يدافع عنه الفقه الادارى المصرى .

وهناك وسائل أخرى للادارة فى اشرافها على المرافق العامة . بخلاف ما سبق ومنها سلطة نزع الاملاك الخاصة والاستيلاء عليها جبرا حتى لا يعطل سير المرافق العامة فقد أباح المشرع للادارة ان تنزع ملكية عقارات الافراد جبرا اذا ما كانت فى حاجة دائمة اليها ولها أن تستولى عليها مؤقتا رغما عنهم اذا ما كانت حاجتها اليها مؤقتة .

(١) حكم محكمة مصر الوطنية (قاضى الامور المستعجلة) فى ١٩٣٨/١٢/٨ فى القضية المشهورة باسم (قضية مزرعة الجبل الأصفر) .

المطلب الرابع

حق الدولة في التصدي والعقاب لتحقيق أمن المواصلات
(الدفاع الشرعي عن افراد المجتمع)

مقدمة :

ان الدفاع الشرعي قديم قدم التاريخ وجديد جده العصر .

ومن هنا اكتسب الموضوع أهمية بالغة لان الخلاف بين بنى البشر طبيعة قد جبلوا وطبعوا عليها وهو أمر بدأ منذ النزاع بين ولدي آدم عليه السلام .

واستمر وسيبقى الى ان يرث الله الارض ومن عليها لانها سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا .

ولذا كان الدفاع الشرعي موضوعا حيا ومتجددا . بدأ مع البشرية ويتطور بتطورها ومن ثم سوف تتناول في ايجاز تطور نظرية الدفاع الشرعي والدفاع الشرعي في الشريعة الاسلامية لا يقتصر على الدفاع عن اخلاق المجتمع وقيمة ومصالحة ومرافقة العامة وهو ما يسمى بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وتنص القوانين الوضعية على الدفاع الشرعي في كل من التشريعات العربية في السودان وتونس والعراق ولبنان وسوريا والاردن وليبيا أما في مصر فقد اصدر محمد علي مجموعة من القوانين جمعها أخيرا في قانون الانتخابات وفي ٢٤/١/١٨٥٥ أصدر الخديو سعيد قانون الجزاء الهمايوني وظل معمولاً به حتى صدور قانون العقوبات الاهلى سنة ١٨٨٣ وقد تناول الدفاع الشرعي في المواد : (١) ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ عن المواد ٣٢٨ ، ٣٢٩ عقوبات فرنسي وجاءت أحكام هذه المواد مشوبة بالنقض وعدم الدقة والتحديد وعُدل القانون سنة ١٩٠٤ . وعُدل قانون العقوبات المصري سنة ١٩٣٧ وهو الذي مازال ساريا رغم عدة مشروعات لم يقدر لاحدها

(١) د. جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - مطبعة دار الكتب
١٩٣١ ج ١ ص ٥١٦ .

أن يرى النور وتناول الدفاع الشرعى فى المواد ٢٤٥ - ٢٥١ وهى بعينها نصوص المواد من ٢٠٩ - ٢١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ (١) ونص على الدفاع الشرعى فى العديد من التشريعات القانونية فى الكثير من البلدان وذلك بهدف تحقيق الامن والامان فى المجتمعات البشرية •

اقسام الدفاع الشرعى :

قسم البعض الدفاع الشرعى الخاص (دفع الصائل) الى اقسام ثلاثة هى الدفاع الشرعى عن النفس والدفاع الشرعى عن العرض والدفاع الشرعى عن المال وهذا التقسيم فى الواقع ليس تقسيما للدفاع الشرعى ذاته وانما هو تقسيم للحق موضوع الاعتداء - أى تقسيم للحق الذى تحميه الشريعة أو القانون •

أما التقسيم الصحيح للدفاع الشرعى هو دفاع شرعى خاص ، دفاع شرعى عام ، دفاع شرعى دولى •

ويشمل الخاص الدفاع عن النفس والعرض والمال اما الدفاع الشرعى العام فهو الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وبالنسبة للدفاع الشرعى الدولى فيتجلى فى حق الدولة فى التصدى لعدوان دولة أخرى وهو نوع من الدفاع تناوله الفقه الاسلامى فى أبواب السير والمغازى والجهاد وأقره ميثاق الامم المتحدة فى المادة رقم ٥١ وهذه الانواع ليست منفردة العقد وانما تجمع بينها وشائج عدة كالاتفاق فى الشروط والهدف وهو توفير الامن والامان والطمأنينة سواء كان أمانا فرديا أم اجتماعيا بالدفاع عن قيم المجتمع واخلاقياته ومصالحه ومرافقة الحيوية أم كان أمانا دوليا بالحفاظ على كيان الدولة وسلامة أراضيها •

والدفاع الشرعى العام وكما تسميه الشريعة الاسلامية الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو دفاع عرفته الشريعة الغراء واقترته بنصوص صريحة •

(١) د. السعيد مصطفى السعيد - الاحكام العامة فى قانون العقوبات ص ١٨٥ •

والمعروف هو كل قول وفعل وقصد حسنه الشارع مثل التبرع لوجوة الخير (كبناء مستشفيات - مدارس - اصلاح المرافق الحيوية) وكل ما يؤدي الى جلب الخير للامة والمجتمع .

اما المنكر فهو كل قول وفعل وقصد قبحه الشارع ونهى عنه وذلك (كتعاطي المسكرات والفش والتدليس والتطيف) وهو كل ما نقر عنه الشارع ونهى عنه .

والحق ان احتفاء الأولين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو احتفاء بأمر هام عليه يقوم المجتمع الفاضل وبه تسير أمور الناس لانه اذا كان المعروف هو القيام بوجوه الخير (ومنها اصلاح المرافق العامة خاصة قطاع المواصلات بأنواعها وهي عصب حركة المجتمع) فان المسلمين المعاصرين لو اهتموا بهذا الامر ما عسرت حياتهم ولقاموا باصلاح مرافقهم بجهودهم الذاتية ولما رأينا المجتمعات الاسلامية في هذا الحال من التناحر والتأخر والذي ينسبه البعض للاسلام وهو من هذا الحال براء .

ولو اسلموا حقا لولوا جميعا وجوههم نحو الوحدة التي اساسها وحدة المعبود والأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولأصبحوا بحق خير أمة أخرجت للناس ولعمت الفضيلة وانتهت الزديله ولسارت الايجابية بدلا من تفشى السلبية التي أصبحت الطابع العام للمجتمعات الاسلامية .

ولعل هذا ما التفت اليه الباحثون حديثا في مسميات أخرى أهمها (ما يطلقون عليه دور الجمهور في مكافحة الجريمة) (ودور الجمهور في تحقيق أمن المجتمع) .

والدفاع الشرعي الخاص والعام كلاهما يرد باعتداء دفع على حق من الحقوق ففي الخاص يكون الاعتداء موجها ضد النفس أو العرض أو الشرف والاعتبار أو المال اما في الدفاع العام فيكون الاعتداء موجها ضد أوامر الشريعة ونواهيها أي بتعبير العصر حقوق المجتمع ومصالحه ومرافقة الهامة وهناك الامثلة الكثيرة التي توضح ذلك جليا ومنها :

١ - اذا اراد شخص قتل آخر فانه يجب دفعه حفظا على حق المراد قتله في الحياة الذي تحميه الشريعة (دفاع عن النفس) أما لو أراد

شخص ينتحر فهنا تكون محاولته ليس دفعا لاعتداء اذ لا يوجد معتدى وانما نكون بصدد دفع لمنكر .

٢ - كذلك اذا هجم شخص على امرأة يريد اتيانها كرها فان منعه من ارتكاب هذه الفحشاء يكون دفعا لاعتداء على العرض والشرف اما لو كان ارتكاب هذه الفحشاء برضاء المرأة فانه يجب دفعهما معا على أساس أن هذه الفحشاء منكر واجب الازالة حفاظا على حقوق المجتمع وقيمة الاخلاقية .

٣ - اذا أراد شخص ان يقوم بالاعتداء والتدمير والتخريب لاي من المرافق الحيوية فانه يجب دفعه حفاظا على حق المجتمع في تحقيق أمن وأمان ومصالح أفراد وحقوقهم في وجود مرافق حيوية هامة وسليمة وتؤدي لهم الخدمات العامة في يسر وسهولة وفي أمن وأمان وطمأنينة لضمان سير الحياة الطبيعية في المجتمع وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والنفسى .

٤ - اما الدفاع الشرعى الدولى فهو مباح في الاسلام ردا على اعتداءات الدول على بعضها وهو أساس مشروعية القتال في الاسلام وقال تعالى :

(وقاتلوا الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين)

صدق الله العظيم - البقرة ١٩٠

وهناك صلة وثيقة بين الدفاع الشرعى العام (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والدفاع الشرعى الدولى (الجهاد) لان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو نوع من الجهاد وذلك لان الجهاد في ذاته حماية للأمة من أن يتحكم فيها عدوا والأمر بالمعروف فيه تقوية للأمة يجمع وحدتها على الفضيلة الدينية والخلق الكريم والقيم الحميدة .

واذا كانت التشريعات السماوية أو الوضعية قد أقرت الدفاع الشرعى وان اختلفت في رسم معالمه وتعيين حدوده فان الخلاف قد احتدم بين الشراح في أساس الدفاع وهو الموضوع التالى تفصيلا :

مصدر الدفاع الشرعى واسسه (١) :

ذهب البعض الى ان صراحة نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة أدت الى اتفاق الفقهاء فى أساس الدفاع الشرعى على الرغم من اختلافهم فى الكثير من المسائل الفقهية .

وهناك تفرقة بين النص وهو مصدر الدفاع الشرعى وبين الحكمة أو العلة من النص (فلسفة النص) وسوف نبحثها كما يلى :

أولا : مصدر الدفاع الشرعى فى الشريعة والقانون .

ثانيا : أساس الدفاع الشرعى فى الشريعة والقانون .

أولا : المصدر فى الشريعة الإسلامية

« للدفاع الشرعى »

أباح آيات كتاب الله تعالى والسنة النبوية الشريفة لمن يعتدى عليه ان يرد هذا العدوان والدفاع عن الغير أيضا .

أولا : فى القرآن الكريم :

لقد قرر القرآن الكريم للمعتدى عليه ان يرد هذا الاعتداء وهو ما يعد مصدرا للدفاع الشرعى الخاص كما جاءت آيات الله العزيز بالنص على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو الدفاع الشرعى العام وبينت آيات الذكر الحكيم احكام الدفاع الشرعى الدولى والفردى والجماعى ونورد فيما يلى الآيات القرآنية :

١ - قال تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا ان الله مع المتقين) . صدق الله العظيم

سورة البقرة ١٩٤

والآية الكريمة عامة في كل صور العدوان وأشار الى هذا العموم
الامام القرطبي رحمه الله وقال انه عموم متفق عليه اما بالمباشرة ان امكن
واما بالحكام (١) .

واما قوله تعالى - واتقوا الله ان الله مع المتقين - فان الله سبحانه
وتعالى لما اباح الاقتصاص بالمثل وشأن النفس حب المبالغة في الانتقام
من العدو فقد حذرهم من ذلك ويحذر الله تعالى من تجاوز حدود
الدفاع .

٢ - وقال تعالى (والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وجزاء
سيئة بسيئة مثلها فمن عفى واصلح فأجره على الله ان الله لا يحب الظالمين
ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل) . صدق الله العظيم
فالله سبحانه وتعالى يكره التذلل ووصف لهم بالشجاعة .

٣ - وقال تعالى (وانتصروا من بعد ما ظلموا) الشعراء ٢٢٧ .

٤ - وقال تعالى (ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) . صدق الله العظيم .

٥ - وقال تعالى (كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف
وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) صدق الله العظيم آل عمران ١١٠

٧ - وقال تعالى (يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر
واصبر على ما أصابك ان ذلك من عزم الأمور) صدق الله العظيم لقمان ١٧

ثانيا : المصدر في السنة النبوية :

نجد ان هناك الاحاديث النبوية الشريفة التي اكدت وفصلت مشروعية رد
الاعتداء عن الانفس والاعراض والاموال وشرعية الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر والدفاع الشرعي الدولي (الجهاد) وفيما يلي بعض الاحاديث
التي تعتبر مصدرا للدفاع الشرعي في السنة :

(١) هامش الجامع لاحكام القرآن - القرطبي - دار الكتب العربي
١٩٦٧ ج ٢ ص ٣٦٠ .

(م ٨ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

١ - عن الترمذى عن سعيد بن زيد عن النبى صلى الله عليه وسلم (١) :

(من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد) صدق رسول الله

٢ - عن ابى هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) :

(لو ان رجلا أطلع عليك بغير اذن فحذفته بحصاه ففقت عينه ما كان عليك جناح) صدق رسول الله •

ويتبين من الاحاديث الشريفة كيف استوعبت السنة الشريفة موضوعات الحق المعتدى عليه فشملت الدفاع عن النفس والعرض والمال والشرف والاعتبار وأكدت السنة النبوية الشريفة مشروعية الدفاع الشرعى العام •

١ - عن أبى سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه وسلم :

(من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان) (٣) •

٢ - عن الترمذى وابن ماجه من حديث عمرو ابن عمر عن حذيفة ابن اليمان ان النبى صلى الله عليه وسلم :

(والذى نفسى بيده لتأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله ان يبعث عليكم عقاباً من عنده ثم تدعون فلا يستجاب لكم) (٤) •
صدق رسول الله

٣ - عن ابى سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

(١) هامش نيل الاوطار ج ٥ - ص ٣٦٧ •

(٢) هامش نيل الاوطار ج ٧ - ص ٢٩ •

(٣) هامش صحيح مسلم ج ١ •

(٤) هامش رياض الصالحين - من كلام سيد المرسلين - الامام النووى

- طبعة الشمرنلى ١٩٧٩ ص ٦٥ •

(اياكم والجلوس في الطرقات فاذا ايتم الا المجلس فاعطوا الطريق حقه قالوا وما حقه يا رسول الله قال غض البصر وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) متفق عليه (صدق رسول الله) .

وحاصل القول ان السنة النبوية الشريفة جاءت مؤكدة ومفصلة ومبينة ومؤكدة ما جاء به القرآن الكريم من شرعية الدفاع الشرعى الخاص والعام والدولى ووضعت أصوله وضوابطه وهى مسائل سبقت بها الشريعة الفراء التقنيات الوضعية المعاصرة الداخلية والدولية على السواء .

« مصدر الدفاع الشرعى فى القانون الوضعى »

تضع غالبية القوانين الدفاع الشرعى بين نصوص جريمة القتل .
فالقانون المصرى يدرج نصوص الدفاع الشرعى فى الباب الأول من الكتاب الثالث الخاص بجرائم القتل والجرح والضرب وكذلك الفرنسى حيث ان الدفاع الشرعى لا يتصور الا فى الجرائم العمدية .

« اساس الدفاع الشرعى »

١ - فى الفقه الاسلامى :

هناك رأى فقهى يتجه الى ان الاساس فى دفع الصائل « الدفاع الشرعى » هو الاكراه وهو رأى منتقد بأن الاكراه لا يتوافر الا فى حالة الخطر الجسيم على النفس بينما يجوز دفع كل صائل بما يناسبه .

٢ - التعزير اساس الدفاع الشرعى :

وهو معيب حيث المقصود من الدفاع الشرعى ليس توقيع عقوبة على الصائل لذلك يشترط لدفع الصائل وجود الاعتداء ولو اعتبرنا القول بأن دفع الصائل يعد تعزيرا لا جزا الرد على الصائل ولو بعد انتهاء الاعتداء وهو ما لا يجيزه الفقه الاسلامى .

٣ - إزالة الضرر أساس الدفاع الشرعى :

هناك اتجاه فقهي الى ان الاساس الحقيقى لنظرية الدفاع الشرعى هو مبدأ ازالة الضرر وان ذلك مستفاد من الحديث الشريف لا ضرر ولا ضرار .

وهذه النظرية وان كانت تستند الى حديث من جوامع الكلم الا اننا نرى عدم صلاحيتها لان المقصود من الدفاع ليس ازالة الضرر وانما منع الاعتداء أو الحيلولة دون استمراره ولذلك لا يجيز الفقهاء الدفاع الشرعى بعد انتهاء العدوان .

والرأى الحديث فى الفقه الاسلامى الذى أخذ بهذه النظرية حاول اسنادها بنظرية الموازنة بين المصالح والمفاسد كأساس للدفاع الشرعى وهو منتقد أيضا .

٤ - الضرورة أساس الدفاع الشرعى :

ذهب بعض العلماء والذين كتبوا فى القواعد العامة للفقه الاسلامى الى اعتبار الدفاع الشرعى تطبيق من تطبيقات قاعدة « الضرورات تبيح المحظورات » .

والبإدى من الحال ان هذه النظرية لا تصلح كأساس للدفاع الشرعى فالضرورة الشرعية هى الخشية على الحياة أن لم يتناول المحظور أو يخشى ضياع ماله كله أو يكون الشخص فى حالة تهدد مصلحته الضرورية ولا تدفع الا بتناول محظور .

ومع التسليم بأن الدفاع الشرعى والضرورة يتفقان فى الجوهر وهو تحقق الاضطرار فالمصول عليه « المعتدى عليه » يجد نفسه امام خطر حال ان لم يدفع عن نفسه عدوان الصائل « المعتدى » وكذلك المضطر يجد نفسه مهددا بخطر حال أن لم يرتكب فعلا معينا بأن يتناول مثلاً طعاماً أو شرباً محرماً لينقذ به نفسه من الهلاك .

ورغم هذا الاتفاق بين الدفاع الشرعى والضرورة فى تحقيق الاضطرار فان كلا منهما يختلف عن الآخر فى مصدر الخطر .

فالخطر في الدفاع الشرعى يرجع غالبا الى انسان معتدى أثيم بينما يرجع الخطر في حالة الضرورة في الغالب الى الظروف الطبيعية .

• - المصلحة كأساس للدفاع الشرعى :

الواقع ان نظرية المصلحة تحتل مكانا بارزا في الفقه الاسلامى .

والمصلحة كما يعرفها الامام الغزالى (أما المصلحة فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة ولسنا نغنى به ذلك فان جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم لكننا نغنى بالمصلحة المحافظة على مقصود المشرع من الخلق وهو خمسة (حفظ دينهم ، حفظ أنفسهم ، حفظ عقولهم ، حفظ نسلهم ؛ حفظ مالهم) .

فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعه مصلحة .

« اساس الدفاع الشرعى في الفقه الوضعى »

عنى شراح القانون الوضعى بتأصيل الدفاع الشرعى وتعددت النظريات التى قالوا بها كأساس لرد الاعتداء ويمكن أن نرجع جميع هذه النظريات الى اتجاهين أساسيين هما :

- ١ - الاتجاه الموضوعى •
- ٢ - الاتجاه الشخصى •

اولا : الاتجاه الموضوعى :

وأساس الدفاع الشرعى وفقا لهذا الاتجاه يكون بالنظر الى ذات الفعل الذى يرتكب في موقف الدفاع وفي اطار هذا الاتجاه قيل :

- - بنظرية الحق الطبيعى •

- بنظرية ابطال البنى .
- بنظرية البواعث القانونية والاجتماعية .
- بنظرية التحلل من العقد الاجتماعى .
- بنظرية انتفاء حق المجتمع فى العقاب .
- بنظرية التفويض .
- بنظرية حماية أهم المصلحتين .

ثانيا : الاتجاه الشخصى :

ويجد هذا الاتجاه أساس الدفاع الشرعى فى شخص من وقف موقف الدفاع الشرعى باعتبار أن هذا الموقف ظرفا خاصا به يمنع المسؤولية « مسئولته » وفى هذا الاتجاه قيل بنظرية :

- بنظرية الاكراه الادبى .
- بنظرية مقاومة الشر بالشر ونظرية التضحية .
- نظرية التضحية بأهون المصلحتين .

وليس الخلاف بين الاتجاهين خلافا نظريا فحسب وانما يترتب على الأخذ بأحد الاتجاهين خلافا فى تحديد طبيعة الدفاع الشرعى وما يستتبعه ذلك من الآثار (١) .

فعلى الأساس الموضوعى الذى ينظر الى ذات الفعل يعتبر الدفاع الشرعى أحد أسباب الاباحة بينما الأخذ بالاتجاه الشخصى ينتهى بنا الى اعتبار الدفاع الشرعى مانعا من موانع المسؤولية مع ما يترتب على التفرقة بين اسباب الاباحة وموانع المسؤولية من الآثار .

(١) د. على راشد ط ٢ سنة ١٩٥٣ ص ٢٢٣ .

« شروط الدفاع الشرعى »

وَحَقُّ الدِّفَاعِ الشَّرْعِيِّ وَمَفْهُومُهُ فِي الْقَانُونِ الدَّاخِلِيِّ وَالْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ

حَقُّ الدِّفَاعِ الشَّرْعِيِّ (١)

أولاً : مَفْهُومُهُ فِي الْقَانُونِ الدَّاخِلِيِّ :

يمثل الدفاع الشرعى حق دفع اعتداء يقع على النفس أو المال بفعل يعد جريمة ويشترط القانون أن يكون الاعتداء منطوياً على خطر حال غير مشروع أى فعل يهدد بالاعتداء على حق يحميه القانون بشرط أن يكون ذلك وشيك الوقوع وان يكون فعل الدفاع لازماً ومتناسباً مع فعل الاعتداء ويكون لازماً اذا لم يكن هناك وسيلة أخرى امام المدافع لتفادى الخطر الا باللجوء الى الجريمة لكونها حماية أقرها القانون للفرد دفاعاً عن حقه المعتدى عليه في وقت يتعذر معه تدخل الدولة لحماية هذا الحق ويكون متناسباً اذا كان يكافئ قدر الاعتداء ولا يجاوزه والا سئل عن هذا القدر الزائد وهناك قيود على استعمال حق الدفاع الشرعى تتعلق بخطر مقاومة مأمورى الضبط القضائى واللجوء للقتل في حالات معينة (٢) وقد نظم قانون العقوبات المصرى أحكام الدفاع الشرعى فى المواد من ٢٤٥ - ٢٥١ فنصت المادة ٢٤٥ على أنه لا عقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو اصابه بجراح أو ضربه أثناء استعمال حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس الغير أو ماله وقد بينت هذه المواد الظروف التى ينشأ عنها هذا الحق والقيود التى يرتبط بها وأوضحت هذه المواد عناصر الدفاع الشرعى والتى تتمثل فى وقوع خطر الاعتداء على النفس أو المال بفعل يعد جريمة وان يكون موضوع الاعتداء من الجرائم الواردة على سبيل الحصر وأن تكون القوة هى الوسيلة الوحيدة لدفعه وأن يكون الخطر حالاً (٣) .

(١) د. محمد عبد المنعم عبد الخالق - الجرائم الدولية - طبعة أولى

١٩٨٩ ص ١٥٧ .

(٢) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد - الجريمة الدولية ط ١

١٩٧٩ ص ٤٣ .

(٣) د. يسر، انور على شرح قانون العقوبات ص ٨٥ - دكتور

على راشد - القانون الجنائى المدخل واصول النظرية العامة - ط ٢ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٢ ص ٦٥ .

وقد انقسم الفقه الجنائي حول الاساس القانوني للدفاع الشرعى (١) فذهب البعض من الفقهاء الى أن أساس الدفاع الشرعى هو الاكراه والارغام فمن يدافع عن نفسه دفاعا شرعيا يباشر فعله فى حالة اضطراب نفس واكراه معنوى بينما يرى البعض الاخر ان أساس الدفاع الشرعى ان القانون يضحى بمصلحة المعتدى فى سبيل المحافظة على مصلحة المعتدى عليه وهى الأجر بالحماية والعناية .

ويذهب اتجاه آخر فى الفقه الى أن أساس اباحة حق الدفاع الشرعى تكمن فى أن المعتدى عليه يباشر بدفعه الاعتداء وظيفته عامة بتفويض من الدولة التى تعتذر عليها التدخل فى الوقت المناسب واللحظة المناسبة غير انه يؤخذ على هذا الراى الأخير أن التفويض لا يمكن أن يخول المفوض اليه سلطات من تلك التى يتمتع بها من أصدر التفويض ذلك انه من الثابت أن المعتدى عليه يباشر افعالا ليست مخولة له أصلا من السلطة العامة للدولة لان السلطة المقررة للدولة حماية المواطنين بما لها من سلطة العقاب بينما المباح للفرد ليس حق العقاب بل حق الدفاع ومن النتائج الهامة لاعتبار الدفاع الشرعى من أسباب الاباحة أن المساهم مع المدافع يستفيد من نشؤ الحق سواء أكان فاعلا أم شريكا كما أنه لا يجوز المطالبة بالتعويض عن أضرار نشأت من مباشرة هذا الحق وهو ما اكدته المادة ١١٦ مدنى . كما تجيز الشريعة الاسلامية الدفاع الشرعى عن النفس أو المال وهو لا يسقط العقوبة فقط بل يسقط الجريمة وينقل الفعل من حال منع الى حال حل (٢) ومشروعية الدفاع الشرعى فى الشريعة الاسلامية الأصل فيه دفع الصائل - كما سبق فى نفس البحث - المبحث الأول - ويؤكد ذلك قوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » (٣) وقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم : « ولو امرء اطلع بغير اذن فحذفته بعصاه ففقات عينه لم يكن عليك جناح » . صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) د. محمد محمود مصطفى شرح قانون العقوبات - القسم العام - ص ٢٠٦ .

د. أحمد فتحى سرور - أصول قانون العقوبات القسم العام ١٩٧٩ ص ١٠٢ .

(٢) د. محمد أبو زهرة - الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى ص ٥٣٩ .

(٣) سورة البقرة الآية رقم ١٩٤ .

وجمهور الفقهاء يرى ان الدفاع أصبح واجبا لقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم « من مات دون ماله فهو شهيد » .

كما اجمع الفقهاء على وجوب دفعه في حالة الاعتداء على العرض كما اعتبروا دفع الاعتداء عن النفس واجبا وجائزا عند المالكية وبعض الشافعية اما الدفاع عن المال فهو جائزا عند الجمهور مطلقا وواجبه بعضهم (١) .

ثانيا : مفهوم الدفاع الشرعى فى النظام القانونى الدولى :

من المسلم به فقها وقضاء ان حق الدولة فى الدفاع عن نفسها « Right of Self defense » وهو حق طبيعى مستمد من وجودها ويعمل القانون الدولى على تنظيم مباشرته دون المساس بأصله (٢) وهو يختلف عما تدعيه بعض الدول أحيانا من حق المحافظة على الوجود «Right of Self Preservation» الذى يعد مظهرا من مظاهر الفرائز البشرية العاشمة الذى يؤدى بحجة المحافظة على وجود الدولة الى تدخل القوى فى شئون الضعيف وفرض ارادته عليه . فالدفاع الشرعى يشل فى القانون الدولى الجنائى حقا يقرره ذلك القانون لدولة أو مجموعة من الدول باستخدام القوة لصد عدوان مسلح غير مشروع يعد جريمة دولية يشترط فيه أن يكون حال يرتكب ضد سلامة إقليم الدولة أو استقلالها السياسة ويلزم أن يكون استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لدرء العدوان ومتناسبا معه ويجوز الدفاع اذا تجاوز المدافع حدود الدفاع لأن الدفاع فى هذه الحالة يكون ضد عدوان غير مشروع ويتوقف حق الدولة فى استخدام حقها فى الدفاع الشرعى حين يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين (٣) .

(١) د. محمد سلام مذكور - نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء ص ٤٧٩ .

(٢) د. محمد محى الدين عوض - الجرائم الدولية تقنينها والمحاكمة عنها ص ٨ .

(٣) د. أحمد موسى - على هامش من الدفاع الشرعى واستعمال الاسلحة النووية - المجلة المصرية للقانون الدولى عدد ١٨ سنة ١٩٦٢ ص ٢٢١ .

ويتناسب حق الدفاع الشرعى تناسبا عكسيا مع اباحة حق الحرب
فحينما يسود اباحة حق الحرب يختفى حق الدفاع الشرعى ويندثر وحينما
تحرم الحرب وتجرم يحظى الدفاع الشرعى بمكانة مرموقة رغم ان
الشريعة الاسلامية قد حرمت الحرب تحريما قاطعا لكونها صورة من صور
الظلم يحرمه الله تعالى فى كثير من آياته منها قوله تعالى (فان انتهوا
فلا عدوان الا على الظالمين) صدق الله العظيم •

وقد أجاز الاسلام الحرب الدفاعية فى حالتين (١) حالة الدفاع عن
النفس وفى حالة الاغاثة الواجبة لشعب مسلم أو حليف عاجز عن الدفاع
عن نفسه ويشترط فى الحالتين ان يكون العدو فى حالة تآهب للهجوم •
وفى مرحلة عصبة الامم لم يحرم العهد اللجوء الى الحرب بصورة مطلقة
بل وضع لها قيودا على اللجوء الى الحرب واعتبر الحرب عملا غير مشروع
فى حالات محددة نص عليها فى المواد من ١٠ - ١٥ وقد أورد ميثاق
العهد استثناء يتعلق بحق الدفاع الشرعى استنتجه الفقه من المادة
(١/١٦) حيث نصت على ان الدولة التى تلجأ الى الحرب اخلايا
بالتزاماتها فى العهد الخاصة بفض المنازعات بالطرق السلمية تعتبر كأنها
قامت بعمل حربى ضد جميع الدول الاعضاء فى العصبة ، كما نصت
المادة (٣/١٦) على أن كل عضو فى العصبة عليه واجب تقديم
المساعدة المتبادلة من قبل عضو تجاه عضو آخر بقصد مقاومة دولة
قامت بخرق العهد من طرفها كما تتبع نفس القاعدة اذا حدث النزاع بين
دولة عضو وأخرى غير عضو فى العصبة م (١/١٧) وفى المشروعات
التي تلت العصبة فقد اعتبر مشروع المعونة المتبادلة سنة ١٩٢٣ الحرب
جريمة دولية كما نص بروتوكول جنيف ١٩٢٤ فى مادته الثانية على عدم
مشروعية اللجوء الى الحرب الا فى حالة الدفاع الشرعى لمقاومة الافعال
العدوانية كما أجازت المادة الثانية من اتفاقية لوكارنو سنة ١٩٢٥ اللجوء
الى الحرب فى حالة ممارسة الدفاع الشرعى وفى حالة القيام بعمل مشترك
ضد دولة أخلت بالتزاماتها فى العهد (م ١٦) •

(١) د. محمد عبد الله دراز - القانون الدولى والاسلام - المجلة
المصرية للقانون الدولى ١٩٤٩ ص ٦ ، د. محمد حافظ غانم - مبادئ
القانون الدولى العام - ص ٧١٥ ، د. حامد سلطان احكام القانون الدولى
فى الشريعة الاسلامية - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٠ ص ١٦٣ •

وقد بدأت معالم الدفاع الشرعى فى الظهور عندما جاء ميثاق بريان كيلوج سنة ١٩٢٨ الذى منع اللجوء الى الحرب بشكل عام واعتبر الاعتداء على هذا المنع جريمة دولية ومع نشؤ منظمة الامم المتحدة سنة ١٩٤٥ (١) ظهر المنع العام للجؤ للقوة بشكله المطلق فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق كما أصبح الدفاع الشرعى فى ظل الميثاق بوضعه استثناء من المنع العام للجوء للقوة متجسدا فى مادة مستقلة هى المادة ٥١ من الميثاق كما نصت اللوائح الخاصة بالمحاكم العسكرية الدولية (نورمبرج وطوكيو) على المنع العام للجوء للقوة صراحة وان أغفلت النص صراحة على حق الدفاع الشرعى وان كاث من استقراء أحكام هذه المحاكم والمبادئ المستقاة منها يؤكد اقرارها لهذا الحق .

ويقتضى تحديد ما اذا كانت الدولة فى حالة دفاع شرعى من عدمه من عدمه تحديد ماهية العدوان حتى يمكن معرفة الدولة المعتدية أو البادئة بالعدوان والدولة المعتدى عليها والتي يكون لها حق استخدام الدفاع الشرعى أو الاستعانة بالمنظمة الدولية .

ولقد أثار تعريف العدوان جدلا كبيرا بين اتجاهين اتجاه معارض يعارض تعريف العدوان تترعنه الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة واستندوا فى ذلك لحجج قانونية (٢) تتمثل فى أن تعريف العدوان استجابة للنظام اللاتينى الذى يفرغ القواعد القانونية فى نصوص مكتوبة ولا يقيم اعتبارا للنظام الانجلوسكسونى الذى يعتمد على العرف كمصدر أصيل للقواعد وهذا شأن القانون الدولى والقانون الجنائى الدولى فضلا عن ان بعض نصوص ميثاق الأمم المتحدة تعطى بعض الصلاحيات لاجهزة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين ومن شأن هذه النصوص (المواد ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤) ان تغنى عن ايجاد تعريف للعدوان هذا فضلا على عدم وجود سلطة قضائية تتولى الفصل فى المنازعات الدولية وعدم الزامية الاحكام الصادرة من محكمة العدل الدولية وما يعترض مجلس الأمن عند اصدار قراراته من عقبة استعمال حق الفيتو من جانب

(١) د. محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولى العام ص ١٨٩ ،
د. حامد سلطان الحرب فى نطاق القانون الدولى ص ١٦ ، د. محمد محمود
خلف ص ١٧٩ الدفاع الشرعى فى القانون الجنائى الدولى .
(٢) د. حسنين عبيد - الجريمة الدولية ص ١٥٣ .

اعضائه (١) وحجج سياسية (٢) تتمثل في ان الوضع الراهن للمجتمع الدولي لا تسمح بتعريف العدوان بدليل ان الدول اختلفت عليه ما يقرب من ربع قرن فضلا عن كونه سيعيق مجلس الامن عن اداء وظيفته بطصدار قراراته التي ستكون متأخرة بعد ان يكون المعتدى قد حقق غرضه من الاعتداء ويكون المعتدى عليه قد بالغ في رد الاعتداء بتدابير غير متكافئة كما ان تعريف العدوان سيكون قاصرا عن استيعاب الكثير من صور العدوان التي تتزايد بتزايد التقدم العلمى في مجال التسليح كما سيؤدى هذا التعريف للعدوان الى تفنن المعتدى في الباس عدوانه ثوبا لا يطابق ذاك الذى ورد في العدوان وحججا عملية (٣) مؤداها ان العدوان يمثل في حد ذاته فكرة بدائية ترتبط بطبيعة الانسان الجانحة صوب الخطيئة مما يجعلها غير قابلة للتعريف كما ان تاريخ كل من عصبة الأمم والأمم المتحدة لم يتأثر بعدم وجود تعريف للعدوان بينما يستند الاتجاه المناصر للتعريف للعدوان الذى يتزعمه الاتحاد السوفيتى الى حجج قانونية مؤداها ان تعريف العدوان سيؤدى الى اضعاف الوضوح على فكرة الجريمة الدولية مثلما هو الحال في الجريمة الداخلية كما سينير الطريق عند انشاء القضاء الدولى الجنائى نحو ادائه لعمله على شكل منضبط كما أن النص على الجريمة عن طريق تعريف العدوان يعتبر نذيرا بايقاع العقاب عند مخالفته أوامر المشرع الدولى ومن شأن ذلك ما يجعل المعتدى يفكر جيدا قبل أن يقدم على الجريمة وحجج سياسية مؤداها ان من شأن تعريف العدوان تحديد شخص المعتدى تمهيدا لاقرار مسئوليته وتوقيع العقاب المناسب بالاضافة الى تحديد شخص المجنى عليه وتقديم المساعدة اللازمة له في الوقت الذى يستطيع فيه المجنى عليه التمسك بالدفاع الشرعى أو اللجوء الى المنظمة الدولية (٤) ولم يقف اختلاف الدول حول ملاءمة تعريف العدوان أو عدم ملاءمته ولكنهم اختلفوا حول كيفية صياغة هذا التعريف وانقسموا الى ثلاثة اتجاهات :

(١) Aroneau : La definition de L, Agression, Paris, 1958, p. 142 et ss.

د. محمد محمود خلف الدفاع الشرعى في القانون الجنائى ص ٢٦٠ .

(٢)، (٣) د. حسنين ابراهيم صالح عبيد ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، المرجع

السابق .

Aroneau : op. cit., P. 124.

(٤)

د. محمد محمود خلف ، المرجع السابق ص ٢٤٧ .

الاتجاه الأول :

يتمثل هذا الاتجاه في ايراد تعريف عام لفكرة العدوان يساعد كلا من المنظمة الدولية والقضاء الدولي على التحقق من توافر العدوان من عدمه وقد تعددت الصيغ التي قيل بها للدلاء بمثل هذا التعريف من ذلك تعريف الاستاذ بيلا Pella للعدوان بأنه (كل لجوء الى القوة من قبل جماعة دولية فيما عدا حالتى الدفاع الشرعى والمساهمة فى عمل مشترك تعتبره الامم المتحدة مشروعاً) •

وتعريف الاستاذ الفارو (١) Alfaro بأنه كل استخدام للقوة أو التهديد بها من قبل دولة أو مجموعة دول أو حكومة أو عدة حكومات ضد اقاليم شعوب الدول الأخرى أو الحكومات أيا كانت الصورة أو السبب أو الغرض المقصود فيما عدا حالتى الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى ضد عدوان مرتكب من جانب قوات مسلحة أو المساهمة فى أحد أعمال القمع التى تقرها الأمم المتحدة (٢) ويعرفها دوند يودفابر *donnedien de vabres* بأنها (الحرب التى تقع مخالفة للمعاهدات والضمانات والاتفاقيات ذات الصبغة الدولية) •

ويعرفها جورج سل « G. Scelle » بأنه (كل لجوء للقوة مخالف لنصوص ميثاق الأمم المتحدة ويهدف الى تغيير حالة القانون الدولى الوضعى السارى المفعول أو الى احداث خلل فى النظام العام) •

وعرفته لجنة القانون الدولى سنة ١٩٥١ بأله (كل استخدام للقوة أو التهديد بها من قبل دولة أو حكومة ضد دولة أخرى أيا كانت الصورة وأيا كان نوع السلاح المستخدم وأيا كان السبب أو الغرض وذلك فى غير حالات الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى أو تنفيذ قرار أو أعمال توصية صادرة عن أحد الاجهزة المختصة بالأمم المتحدة) •

ويؤخذ على هذه التعريفات ورودها بصيغ عامة وغامضة مما يجعل الفائدة منها ضئيلة مما يجعل المعتدى يستفيد من بط الاجراءات الناشئة عن تفسير التعريف الغامض •

(١) د. حسنين ابراهيم صالح عبيد ، المرجع السابق ص ١٦١ •

Graven : op. cit., P. 519.

(٢)

Aroneau : op. cit., 322.

الاتجاه الثانى :

يأخذ فى تعريفه للعدوان بالتعريف الحصرى حيث يعتمد على مبدأ الشرعية بمعناه الضيق فيورد صوراً عديدة للعدوان من ذلك تعريف «Politis» للعدوان فى تقريره المقدم فى مؤتمر نزع السلاح المنعقد سنة ١٩٣٣ من ٦١ دولة وقد نصت (م ١) من التعريف على اعتبار كل من الافعال الآتية تشكل حرباً عدوانية :

اعلان دولة الحرب على دولة أخرى - غزو دولة لأقليم دولة أخرى بقوات مسلحة ولو لم يكن هناك اعلان بالحرب - مهاجمة الدولة بقواتها المسلحة برية كانت أو بحرية أو جوية اقليم دولة أخرى - حصار الدولة لموانئ دولة أخرى - مساعدة دولة لعصابات مسلحة مشكلة على اقليمها بقصد غزو دولة أخرى أو رفضها الاستجابة لمطالب الدولة الأخرى باتخاذ الاجراءات اللازمة لحرمان هذه القوات من المساعدة أو الحماية ونصت المادة ٢ على أن أية اعتبارات مهما كان نوعها سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو غيرها لا يمكن أن تشكل عذراً أو مبرراً للعداؤون وهناك تعريف للمندوب السوفيتى مشابهة للسابق . ويأخذ هذا الاتجاه الحصرى بالاحترام الكامل لمبدأ الشرعية مع أن مواكبه التطور الهائل فى الاسلحة المستخدمة فى القتال يستوجب أن يأخذ المبدأ بقدر من التخفيف لذا فهو قاصر على استيعاب ما يستجد من صور العدوان مما يهد السبيل لافلات المعتدى من المسئولية والعقاب .

أما الاتجاه الثالث : فأخذ بالاتجاه الارشادى للعدوان حيث يقف انصاره موقفاً وسطاً بين انصار الاتجاهين السابقين فيورد صوراً للعدوان على سبيل المثال دون الحصر حتى يمكن مواجهة ما يمكن أن يستجد من صور للعدوان وقد حظى هذا الاتجاه بتأييد جانب كبير من الفقه الدولى الجنائى فى مقدمتهم جرافن Graven بالإضافة الى عدد كبير من الدول التى تقدمت بمشروعات لتعريف العدوان استناداً اليه .

وحقيقة الأمر وان كان قرار الجمعية العامة الأخير بتعريف العدوان قد حسم الخلاف بشأنه الا انه لم يكن تعريفاً جامعاً ولا مانعاً رغم كونه تعريفاً مختلطاً عام وصفى أخذ بوجه النظر الارشادية (١) .

(١) د. حسنين ابراهيم صالح عبيد المرجع السابق ص ١٧١ .

شروط الدفاع الشرعى (١)

شروط الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى طبقا لنص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة يرتكز على شرطين هما العدوان والدفاع الذى يجب فيه أن يكون استعمال القوة لازما وضروريا لدفع العدوان فليس هناك طريق آخر يمكن اللجوء اليه وتوجيه قوة الرد الى مصدر العدوان دون سواء بشرط أن تكون متناسبة معه وفى حدود القدر الضرورى لرده أو إيقافه (٢) وقد سبق العرف الدولى الذى يعد مصدرا للقانون الدولى الجنائى ميثاق الأمم المتحدة فى بيان شروط الدفاع الشرعى بصدد حادثه الكارولين «Carloin» « وقد استخلص الفقه من هذه الحادثة ان شروط الدفاع الشرعى تتمثل فى المخالفة الدولية السابقة والضرورة الملجئة والسلامة على النحو الذى لا يترك حرية فى اختيار الوسيلة أو التدبر فى الأمر وان يكون هناك تناسب بين خطر الاعتداء والقوة المستخدمة فى رده .

ولا يشترط القانون الجنائى الداخلى فى المدافع أن يكون صاحب المصلحة المحمية المعتدى عليها بل قد يكون من الغير ولو لم يكن له علاقة بالمجنى عليه (٣) كما اجاز القانون الدولى الجنائى (٤) الدفاع الشرعى عن الغير فيجوز لدولة ان تدافع عن دولة أخرى تعرضت لخطر يتوافر فيه كل الشروط التى يتطلبها حق الدفاع الشرعى وقد أكدت ذلك المادة ١٦ من عهد عصبة الأمم حيث اعتبرت الدولة التى تلجأ الى الحرب اخلايا بالتزاماتها فى العهد الخاصة بفض المنازعات بالطرق السلمية كأنها قامت بعمل حربى ضد الدول الأعضاء فى العصبة وعلى جميع الأعضاء تقديم المساعدة لدفع العدوان كما أكدت نفس المعنى المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة حيث نصت على انه (ليس هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعى للدول فرادى أو جماعات فى الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد الأعضاء فى الأمم

(١) د. محمد عبد المنعم عبد الخالق - الجرائم الدولية ط ١٩٨٩

ص ١٨٢ .

(٢) د. محمد محى الدين عوض - الجرائم الدولية - ص ٩ .

(٣) د. محمود نجيب حسنى - دراسات فى القانون الجنائى الدولى

ص ٥٠ .

د. حسنين ابراهيم صالح عبيد - الجريمة الدولية - ص ٧٠ .

Glaser : op. cit. P. 76.

(٤)

المتحدة) والمقصود بالدفاع عن الغير في القانون الدولي الجنائي الدفاع الشرعى الجماعى ويشترط لتوافر الدفاع شرطان هما اللزوم والتناسب .

اولاً : اللزوم :

ويقصد به كيفية الدفاع ويتصل به ثلاثة أمور هى : —

(أ) يكون الدفاع هو الوسيلة الوحيدة لصد العدوان .

(ب) أن توجه أعمال مقاومة العدوان الى مصدر العدوان أو الخطر

(ج) أن يكون للعدوان صفة مؤقتة .

وسوف نتناول ذلك تفصيلاً كما يلى .

(أ) الدفاع هو الوسيلة الوحيدة لصد العدوان :

بمعنى الا توجه وسيلة أخرى غير اللجوء للقوة لصد العدوان ولا تستخدم فيها القوة فلا يكون فعل الدفاع مباحاً ويعتبر الفعل الذى تأتية الدولة فى هذه الحالة عواناً (١) يبيح الدفاع الشرعى ضدها وعليه اذا تمكنت الدولة المعتدى عليها من الاستعانة فى وقت مناسب بمعونه منظمة دولية وكانت هذه المعونة كافية لحمايتها من العدوان المسلح المرتكب ضدها فلا يكون للدفاع الشرعى محل فى هذه الحالة (٢) .

(ب) توجيه الدفاع الى مصدر العدوان المسلح :

لا يجوز أن يكون مصدر العدوان دولة ما ويوجه الرد الى دولة أخرى والا كان الرد عدواناً وعليه لا يجوز أثناء قيام الحرب أن تلجأ احدى الدول المتحاربة الى الدفاع الشرعى عن نفسها أو عن حلفائها عن طريق انتهاك حياد دولة غير مشتركة فى الحرب ويعتبر فعلها فى هذه الحالة جريمة دولية ولا يمكن تبريره على أساس حق الدفاع الشرعى

(١) د. محمد محى الدين عوض ، دراسات فى القانون الدولى الجنائى ص ٦٥٦ .

(٢) د. محمود نجيب حسنى — المرجع السابق ص ٤٩ .
د. جسنين ابراهيم صالح عبيد المرجع السابق ص ٧١ ، د. محمد محمود خلف المرجع السابق ص ٤٤٥ .

لأن أعمال الدفاع يجب أن توجه الى مصدر العدوان المسلح أى الى الدولة المعتدية اما توجيه تلك الأعمال ضد دولة محايدة يعنى تخلف شرط من شروط الدفاع الشرعى (١) مثل الأعمال الحربية التى تقوم بها ايران ضد بعض دول الخليج التى ليست طرفا فى الحرب الدائرة بينها وبين العراق •

(ج) الصفة المؤقتة لفعل الدفاع :

وهذا يعنى أن تتوقف أفعال الدفاع المتخذ من قبل الدولة الضحية طبقا للدفاع الشرعى بمجرد تدخل مجلس الأمن المسئول الرئيسى عن حفظ السلم والأمن واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين (٢) (م ٥١ من الميثاق) وواقع الحال يوضح لنا عدم استطاعة تدخل مجلس الأمن الا بعد انقضاء فترة من الزمن ربما تكون طويلة بعد تدابير الدفاع الشرعى المتخذة من قبل الدولة المعتدى عليها والسبب يعود الى ما يعانى مجلس الأمن من صعوبات فى اتخاذ قراراته واستخدام حق الاعتراض « Vito » « هذا بالإضافة الى أن عليه أن يقرر طبقا للمادة التاسعة والثلاثين من الميثاق عما اذا كان قد وقع عمل عدوانى من عدمه ومن ثم يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقا لأحكام المادتين (٤١ ، ٤٢) من الميثاق لحفظ السلم والأمن الدوليين بينما الأمر على العكس فى نطاق القانون الداخلى حيث تتدخل السلطات المسئولة بعد تدبير الدفاع الشرعى مباشرة تقريبا أو بمعنى آخر بعد أن يقوم المعتدى عليه بمباشرة حقه فى الدفاع الشرعى بفترة وجيزة أو أثناء قيامه بمباشرة حقه فى الدفاع الشرعى •

ثانيا : التناسب :

يقصد بالتناسب ان يكون استخدام القوة فى فعل الدفاع متناسبا مع العدوان بمعنى أنه يجب أن تكون الوسيلة المستخدمة فى الدفاع متناسبة من حيث جسامتها مع وسيلة العدوان ومقياس التناسب هنا معيار موضوعى قوامه مسلك الشخص المعتاد اذا وضع فى نفس الظروف المحيطة بالمدافع وعما اذا كان ما يلجأ اليه من عنف فى سبيل التخلص من الخطر فاذا ثبت

(١) د. محمد محمود خلف المرجع السابق ص ٤٤٥ ، د. حسنين ابراهيم صالح عبيد - المرجع السابق ص ٧١ •

(٢) د. محمد محمود خلف - المرجع السابق ص ٤٤٦ •

(م ٩ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

ان المعتدى عليه لم يستعمل غير هذا المقدار أو استعمل قدرا أقل كان التناسب متحققا وفي غير هذه الحالة يعد التناسب منتفيا ويطبق هذا المعيار في القانون الدولي الجنائي بنفس تطبيقه في المجال الداخلي وهذا الشرط لا يعنى التماثل بين فعل العدوان وفعل الدفاع فاختلف وسيلة الدفاع عن وسيلة الاعتداء لا يعنى بالضرورة عدم توافر هذا الشرط ويؤثر في بعض الاحيان الخطر الظنى على مبدأ التناسب كما لو تعرضت احدى الدول لهجوم محدود في ظروف لا تفصح عن جوهره عما اذا كان نتيجة خطأ من ضابط صغير أو أمر صادر من القيادة العليا للقوات المسلحة أو انه نذير بعدوان مسلح واسع النطاق وفي هذه الحالة يكون رد الفعل بالنسبة لهذا الخطر الظنى معادلا له حتى ولو تجاوز حجم الهجوم الموجه فعلا وذلك تطبيقا لنظرية الغلط في الاباحة .

هذان هما الشرطان اللذان يلزم توافرها في فعل الدفاع الشرعى ونعتقد انه أصبح منه اليسير الآن بحث كل حالة بدقة بعد تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة للعدوان بقرارها رقم ٣٣١ م ٢٢٤ لسنة ١٩٧٤ .

تجاوز حق الدفاع الشرعى :

يقصد به الاخلال بشرط التناسب أى استخدام وسائل أكثر جسامة من تلك التى استخدمت فى العدوان ويتحقق هذا التجاوز فى القانون الدولى الجنائى حال توافر جميع أركان الدفاع الشرعى اللازمة لنشوء الحق ثم استعملت القوة المسادية لدفع الاعتداء بما يتجاوز القدر اللازم لدفعه أو بمعنى آخر ان يتنfy التناسب بين جسامة فعل الدفاع المتخذ من قبل الدولة المدافعة والخطر الذى ينجم عن العدوان المرتكب من قبل الدولة المعتدية وذلك على الرغم من توافر شروط الدفاع الشرعى الواجب توافرها فى مثل العدوان من جهة وفى لزوم الدفاع من جهة أخرى واذا فرض تحقق التناسب فى الدفاع الشرعى وانتفى أى شرط آخر سواة من الشروط الواجب توافرها فى العدوان وفى لزوم الدفاع اعتبر الفعل جريمة سواء اكانت جريمة داخلية أو دولية وفى القانون الجنائى الدولى اذا توافرت جميع أركان الدفاع الشرعى اللازمة لنشوء الحق فيه وانتفى التناسب فائنا نكون بصدد تجاوز حق الدفاع الشرعى (١) . ويسأل

(١) د. محمد محمود خلف المرجع السابق ص ٤٥٧ .

المتجاوز بوصف العمد اذا كان سيء النية ويخفف عليه العقاب اذا كان حسن النية وينتقل المدافع بالتالى من نطاق الاباحة الى نطاق العقاب لكنه قد يستفيد من عذر قانونى اذا كان الفعل جناية طبقا للمادة (٢٥١) من قانون العقوبات المصرى التى تنص على انه (لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله أياه دون أن يكون قاصدا احداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ويجوز للقاضى اذا كان الفعل جناية ان يعده معذورا اذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون فالقانون هنا يفرق بين تجاوز حدود الدفاع الشرعى بسوء نية أى اذا كان مقترنا بالعمد فالقانون يترك حكمه للقواعد العامة والتى تقرر ان يسأل المدافع عن جريمته عمدا (١) أما اذا كان المتجاوز بحسن نية فتحكمه المادة رقم ٢٥١ عقوبات والتى تتطلب لكى يكون هذا المتجاوز عذرا قانونيا أن تتوافر كافة شروط الدفاع الشرعى وان ينتفى شرط التناسب وأن يكون المتجاوز بحسن نية .

وفى القانون الدولى الجنائى فان تجاوز حدود الدفاع الشرعى بسوء نية من جانب الدولة بمعنى أن يتوافر لديها القصد العدوانى فان مثل هذا المتجاوز يعد جريمة دولية أما اذا كان المتجاوز نتيجة اساءة تقدير من جانب الدولة المعتدى عليها أى بحسن نية فانها تسأل عنه مسئولية غير عمدية (٢) .

ويلاحظ أن هناك نقاط تشابه ونقاط اختلاف لمفهوم حق الدفاع الشرعى فى كل من القوانين الجنائية الداخلية والقانون الدولى الجنائى .

اولا : اوجه التشابه بين حق الدفاع الشرعى فى القانون الداخلى والقانون الدولى الجنائى :

١ - طبيعة الدفاع الشرعى موحدة فى كل من القانونين اذ يمثل فى القانون الدولى الجنائى حقا عاما يخول للدولة وفى القانون الداخلى حقا للفرد ويعتبر هذا الحق استثناء من المنع العام للجوء للقوة كما أن

Stefani et Glevasseur - op. cit., P. 147.

(١)

(٢) د. حسنين ابراهيم صالح عبيد - الجريمة الدولية - ص ٨٢ .

أساس هذا الحق في القانونين واحد وهو المصلحة الأجدر بالرعاية ففي القانون الدولي الجنائي يرجح مصلحة الدولة المعتدى عليها على مصلحة الدولة المعتدية كما يفضل القانون الجنائي الداخلي مصلحة الفرد المعتدى عليه على مصلحة الفرد المعتدى .

٢ - يخضع شروط حق الدفاع الشرعى لرقابة لاحقة من مجلس الأمن في القانون الدولي الجنائي والذي يعد فعل الدولة مباحا في ظله بينما يخضع شروط حق الدفاع الشرعى في القانون الداخلى لرقابة السلطة القضائية ويترتب على توافرها تبرئة الفرد ويستفيد من هذه الاباحة كل المساهمين في فعل الدفاع .

٣ - شروط الدفاع الشرعى - كما سلف القول - تتمثل في العدوان والدفاع وينصب التشابه فقط في شروط فعل الدفاع في القانون الداخلى والقانون الدولي الجنائي والتي تتمثل في اللزوم والتناسب حيث يشترط في اللزوم - كما سلف القول - أن يكون فعل الدفاع هو الوسيلة الوحيدة لصد الخطر وان يوجه الدفاع لمصدر الخطر وان يتوقف حال تدخل سلطات الدولة المسئولة في القانون الداخلى أو حال تدخل مجلس الأمن في القانون الدولي الجنائي كما يشترط في التناسب أن يكون هناك تناسب بين فعل الدفاع وجسامة الخطر .

اما اوجه الخلاف فهي :

١ - أن المدافع هو الدولة والمعتدى قد تكون الدولة أو الفرد في القانون الدولي الجنائي بينما في القانون الداخلى هو الفرد دائما .

٢ - شروط العدوان في القانون الدولي الجنائي تتمثل في أن يكون غير مشروع ومسلحا وحالا ومباشرا وعلى درجة كافية من الجسامة فالتهديد بالعدوان والعدوان الوشيك الوقوع لا ينشئ الحق في الدفاع الشرعى في ظل هذا القانون ويرد العدوان على الدولة أو املاكها . نجد في القانون الجنائي الداخلى يرد الاعتداء على الفرد أو أمواله .

٣ - الحقوق الجوهرية التى يحميها القانون الدولي الجنائي تتمثل في حق سلامة الاقليم وحق الاستقلال السياسى وحق تقرير المصير أما في القانون الداخلى فقد أباح اللجوء الى حق الدفاع الشرعى ضد جميع

جرائم الاعتداء على النفس وبعض جرائم الاعتداء على المال كما يجوز في كل من القانونين الدفاع عن هذه الحقوق الجوهرية من قبل الضحية أو الغير وهذا ما يسمى في القانون الدولي الجنائي بحق الدفاع الشرعي الجماعي .

وبتطبيق ما سبق في حالة حدوث اعتداء أو تهديد باستخدام القوة على أى وسيلة من وسائل المواصلات داخلية أم دولية . نجد أن الدولة لها حق الدفاع وتأمين تلك الوسائل داخليا وخارجيا وتحقيق التواجد الأمنى والاستقرار والامان لمستخدمى وسائل المواصلات من الركاب الابرياء .

المطلب الخامس

ضرورة تحقيق الأمن لوسائل المواصلات

مقدمة :

لا شك ان الصراع فى الدنيا ينشأ من أهواء البشر لتصادم تلك الأهواء وتقوم الخلافات والمنازعات والحروب بين أفراد الوطن الواحد على أطماع زائلة ولن تدوم فان الله سبحانه وتعالى قد وضع لنا منهجه فى الأرض لحماية البشر من الصراعات بين الاهواء المختلفة حيث أن كل انسان له هوى يريد أن يحققه وكل انسان يريد أن يأخذ حقه وما هو أكثر من حقه وحق غيره (١) .

لذلك نجد ان العلوم الصماء لا يتدخل فيها منهج السماء حيث ان البحث العلمى فى المعمل قد تركه الله تعالى للبشر - لماذا - لأنه ليس فيه أهواء ولذلك نجد ان دول العالم كله تنقل عن بعضها البعض ما يسمونه بالتكنولوجيا وتتسابق الى ذلك وتجذب العلماء بلا خلاف ولا مشاحنات ولكن اذا ما انتقلنا الى ما يدخل فيه الغرض الشخصى وجدنا الصراع والخلاف .

، ان الله تعالى يريد تحقيق العدل فى الأرض فلذلك وضع الله التشريع للعدل - لذلك نجد حكم الله هو العدل المطلق ولو ان الله سبحانه

(١) مقال للشيخ محمد متولى الشعراوى - صراع الدنيا - منشور بجريدة الاخبار - يوم ١٩٨٧/٦/٢ .

وتعالى لم يضع لنا المنهج البشرى فى الأرض لطالبنا نحن بأن
يضع لنا هذا المنهج رحمة بنا وما دام الله سبحانه وتعالى
هو الذى استدعانا للحياة فهو ولينا فى هذه الدنيا وهو وكيل على حقوق
كل منا ضد أى ظلم أو جور من الآخرين .

ولذلك يقول الله تعالى لنا دائما ان هذه الحياة الدنيا ليست دائمة
وان ما تعطيه الدنيا فهو عرض زائل ولا بد أن يكون التنافس على
الحياة الأخرى التى هى الحياة الحقيقية الخالدة والدائمة (وان الدار
الآخرة لهى الحيوان لو كانوا يعلمون) ورغم ذلك فان صراعات الدنيا
تقتلنا وتملأ حياتنا بالشقاء لماذا ؟ لاننا تركنا منهج الله وانطلقنا نخطط
لائفسنا يحكمنا الطمع البشرى فكانت النتيجة الشقاء الذى يعيش فيه
العالم وليس معنى ذلك أن الله تعالى يريدنا أن نترك الحياة الدنيا
للكافرين - أن هذا خطأ كبير يقع فيه عدد من الناس حيث انهم تركوا
الأخذ بالاسباب الدنيا والعمل على اكتشاف آيات الله فى الأرض وركنوا
الى عدم العمل والى خلافات ومنازعات لا تفيد ولا تجدى وأقصى أمنية
للكافرين أن يترك المؤمنون شئون الدنيا والعمل فيها ويقتصروا على
العبادات فقط وتزول عنهم قوتهم ولا تعطيهام الاسباب ويصبحوا فقراء
ضعفاء اذلاء ولا يقدرؤا ولا يستطيعوا على حماية أنفسهم ولا يحققوا
من القوة والقدرة ما يجعلهم يسودون الأرض واذا فعلنا ذلك فاننا نكون
قد أخطأنا فى فهم الاسلام والشريعة الاسلامية الفراء .

الفرع الاول : كيفية تحقيق الأمن والامان فى المجتمع :

يرى الباحث انه من الضرورى لتحقيق الأمن والامان المنشود فى
المجتمع - أى مجتمع - لابد من التطرق الى دراسة جوانب الشخصية
بصفة عامة . فالانسان مخلوق يجب فك رموز شخصيته وصولا الى
الهدف المرجو تحقيقه .

ولقد اصطلح علماء التربية والنفس على أن للشخصية جوانب ثلاثة
عقلى ووجدانى وحركى فأما الأول وهو العقلى فهو ينمو بالمعارف
والمعلومات ووفقا لطريقة تنظيم هذه المعارف والمعلومات مما يسمى
بالتفكير العلمى المنطقى .

أما الثانى وهو الوجدانى فهو ينمو بالقيم والميول والاتجاهات والعادات والتقاليد وأما الجانب الثالث وهو الحركى فهو ينمو بالمهارات والممارسات العملية •

فمثلا اذا تعلم الصغير ان الانسان يستحيل أن يوجد فى أكثر من مكان فى وقت واحد فائنا نسمى الجانب العقلى فى شخصيته واذا هيأنا لابناءنا من المواقف الحياتية ما يجعلهم يحافظون على المال العام وتعليمهم عدم السرقة وعدم الاتلاف والتخريب وعدم الكذب والحرص على الوقت وان العمل شرف والعمل الجماعى أفضل من العمل الفردى وان المال العام هو مال كل فرد فى المجتمع فان كل ذلك يسمى الجانب الوجدانى فى شخصيتهم •

واذا علمنا اولادنا كيفية اصلاح بعض الآلات البسيطة فى المنزل فائنا بذلك نسمى فى شخصيتهم الجانب الحركى وذلك بالممارسة الفعلية والعملية •

فالجانب الأول وهو العقلى يحتاج الى تذكر والجانب الثانى يحتاج الى بث وتعميق الشعور بالشئ وأما الجانب الثالث فهو يحتاج الى أدوات وحركة وممارسة عملية (١) •

ولقد مس المسئولين عن التعليم فى مصر وترا حساسا عندما أكدوا فى خطابهم التاريخى الهام الذى افتتح به المؤتمر عندما أكدوا ان بناء الانسان المصرى هو المنبع الصحيح لاعادة بناء مصر والواقع ان الانسان المصرى قد تعرض خلال بعض العهود السابقة لعملية تخريب داخلية اسفرت عن الكثير من الظواهر السلبية التى أدى تفاعلها وتضاعفها الى ما نشكو فيه الآن من مظاهر التسيب واللامبالاة وضعف مشاعر الولاء والالتزام بل والانحراف أحيانا عن الطريق القويم والسليم وتدهور الانتاج والامور الأمنية فى كثير من المواقع والمرافق العامة •

ومن ثم فان القاعدة الاساسية لأى اصلاح سواء فى استراتيجيات التعليم أو غيره لتحقيق الأمن والأمان فى المجتمع وأيضا لتحقيق السكينة

(١) من مؤتمر تطوير التعليم فى مصر - خلال الفترة ١٤ - ١٦/٧/١٩٨٧ •

والطمأنينة في الحياة العامة ينبغي ان تبدأ من عملية إعادة بناء الانسان المصرى حتى نغرس فيه من جديد القيم والمبادئ التى كان تمسكنا بها فيما مضى من أهم أسباب كل ما حققه الانسان على امتداد تاريخه العريق والتى أدى ضياعها أو التهاون فيها الى حدوث هزة عنيفة في المجتمع وبالتالي الى بطء تقدمه وعرقلة مسيرته وانطلاقة نحو المستقبل المأمول .

ولا شك أن عملية بناء الانسان يجب أن تبدأ منذ نعومة اظفاره وفي مرحلة ما قبل بدأ التعليم أى منذ فترة الحضانة وسنوات الوعي الأولى لدى الطفل المصرى مع الحرص على أن يحاط في تلك المرحلة بالرعاية الكاملة ويغرس فيه كل ما ينمى في نفسه الاحساس بقيمة العلم والدين والاخلاق وحب الوطن ومصالحه والحفاظ على المال العام من التدمير والتخريب والاتلاف وتعطيل الخدمات العامة ويتعلم كيف يتحمل المسئولية لكي يشب مواطنا صالحا .

وان بناء الانسان المصرى الصالح عملية على أكبر قدر من الاهمية والخطورة اذ سيتوقف عليها مستقبل المجتمع الذى سيتولى أمره هذا الانسان الذى أعيد بناؤه على الأسس الصائبة ومن ثم فانه من الضروري ان تحظى هذه العملية بما هي جديرة به من الاهتمام وان تسند الى من هو في مستوى هذه المسئولية الجسيمة والخطيرة .

فهي قضية - إعادة بناء الشخصية الانسانية المصرية - ليست يسيرة ولكنها هامة وضرورية لتحقيق أمن المجتمع وأمانه ويعيش أفراده في ظل الطمأنينة المنشودة .

فلا شك أن بناء الانسان عملية لا تتم الا عن طريق التعليم وتنمية القدرات على التفكير العلمى العقلى والمنطقى السليم والابتكار لصالح الوطن وتلك أعظم وأصعب مهمة لاستقرار المجتمع وأمانه وتحقيق السكينة والهدوء به .

فمن السهل اذا وجد المال أن يتم بناء ناطحات السحاب والجسور وغيرها ولكن من الصعب جدا مهما وجد المال أن نجعل من الانسان عنصرا سويا منتجا شريفا كريم الخلق والسلوك والتصرفات القويمة والسليمة .

فالنفس التى بداخلنا والعقل يحتاج فى بنائه الى الجهد الكبير والصبر الطويل فيجب العمل على اخراج أجيال جديدة تستطيع أن تفعل أعظم مما فعلناه وتقوم بالابتكار والابداع فى فروع الحياة المختلفة لتحقيق تقدم المجتمع ويكون أكثر رفاهية وليزداد عمرانا ونظاما واستقرارا وأمانا وطمأنينة وتلك أهداف عظيمة ينشدها أى مجتمع انسانى فى العالم .

ويجب على من بيدهم الأمر فى بناء الشخصية الانسانية أن تتضافر جهودهم فى سبيل تمهيد الأرض ليخرج منها الزرع الانسانى ناضرا نابضا بالحياة الجديدة قادرا على أن يعطى خير الثمار ولتكن الخطى حثيثة لاقتحام المشكلات وتحقيق المطلوب وهكذا تكون الصحوة الكبرى وليكن كل منا رقبيا على نفسه قبل مراقبة الآخرين ومحاسبا لنفسه قبل محاسبة الآخرين وهذه هى المهمة الصعبة التى تتمنى جميعا للقائمين عليها كل توفيق وتقدم وازدهار .

وهديا بما سبق نرى أن تحقيق الأمن والامان فى المجتمع وأن يشعر كل فرد بالطمأنينة التامة كل ذلك مفتاحه فى رعاية وبناء النشء الصغير وإعادة بنائه وفهم طبيعة شخصيته وتوجيهها التوجيه السليم من أجل الصالح العام للوطن والحفاظ على الممتلكات والخدمات العامة والمرافق وكل جزء من المال العام بالمجتمع ومعاملته معاملة المال الخاص بل وأكثر من ذلك .

ثم يأتى بعد ذلك دور القوانين الوضعية التى لا يتعدى دورها سوى تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع والحث على المحافظة على ممتلكات الدولة ومرافقها وخدماتها العامة ورسم الحدود لكل التصرفات فى المجتمع فاذا ما تعدى الفرد تلك الحدود وقع تحت طائلة العقاب المحدد بتلك القوانين مسبقا .

فلا يجب أن تنتظر حتى ينشأ أفراد غير مبالين بالقوانين أو الحفاظ على المال العام ثم نعتد على تطبيق القوانين لتحقيق أمن المجتمع وأمانه وتلك معادلة خاسرة وصعبة وفى غير صالح أمن الوطن وأفراده وله انعكاسات خطيرة على كل وسائل الحياة ويزداد الانحراف فى كل مجال ولا يخفى علينا الانحراف الخطير فى شباب الامة وهو نصف الحاضر وكل المستقبل والذى يمثل النسبة العظمى من القوى المنتجة

في المجتمع نتيجة الادمان بالمخدرات خاصة بما يسمى بالهيروين وهي خطة مستهدفة من بعض القوى المعادية للمجتمع المصري من الخارج ويجب أن نكون على يقظة تامة لمحاربة ذلك بإعادة بناء الانسان المصري ورعايته الرعاية التامة وتنشئته على أسس سليمة وقوية متينة لمقاومة كل مظاهر الانحراف بوعى كامل واقتناع ذاتى من داخله •

وكما سبق أن دور القوانين هي ضمان تحقيق الأمن في العلاقة المتبادلة بين الأفراد داخل الدولة الواحدة للحيلولة دون التجاء الافراد الى استخدام القوة في علاقاتهم المتبادلة ولما كان تحقيق الأمن المطلق داخل الدولة أمرا لا يمكن تحقيقه إذ أنه لا يمكن القضاء على كافة صور استخدام القوة بين الأفراد فان الدولة لها أن تلجأ الى استخدام القوة لتحقيق الأمن والحفاظ عليه وأصطلح على تسمية تحقيق الأمن عن طريق القوة المركزية داخل المجتمع بالأمن القانونى تميزا له عن الصورة غير الشرعية لتحقيق الأمن الفردى ويكون الأمن بهذا الوصف، نتيجة لنظام قانونى مستقر داخل المجتمع (١) •

فالدولة قادرة على ذلك نظرا لطبيعة تكوينها - فالمجتمعات الوطنية تتميز بأنها تضم مجتمعات سياسية تتخذ شكل الدولة التى يتولى أمور الحكم فيها سلطات ثلاث تشريعية وهى تتولى وضع القوانين والقواعد القانونية العامة التى تنظم شئون المجتمع والسلطة التنفيذية وهى التى تسهر على تنفيذ تلك القواعد ولو استخدمت القوة فى شأن ذلك والسلطة القضائية وهى التى تقوم بالفصل فيما يعرض عليها من منازعات بين الأفراد أو بينهم وبين السلطة العامة فى الدولة •

مدى احتياج الفرد للأمن فى المجتمع :

ان الأمن أحد الدوافع القوية التى تتحكم فى تصرفات المجتمعات البشرية وعليه تقوم الأمم وتتماسك وترتقى كما يتوقف عليه جانب كبير من اعتراف المجتمع الدولى لوجود الدولة ذاتها •

(١) Kelsen Hanss, Collective Security under international law

ومنذ وجد الانسان على الأرض وهو يعاني من صراعات وتهديدات تمس أمنه واستقراره فكان دائم السعى نحو الوسائل التي تقيه الضرر وتوفر له الاستقرار في أرضه والأمان والطمأنينة في عيشه ومحيط أسرته - فراح يبحث عن الأمن بالانضمام الى جماعات يرتبط معها برباط وروابط مختلفة كرابطة الدم وعلاقات الجوار ليجد لنفسه فيها سندا يوفر له الحماية والطمأنينة ضد هذه المخاطر ومن هنا ظهرت حاجة الانسان الى نقل مسئولية أمنه الخاص الى أمن الجماعة . وقد قامت هذه الجماعات على أساس أن الفرد يجد فيها ما يحقق ويشبع دوافعه وحاجاته الأساسية فلا معنى للحديث عن وجود مجتمع ما لم تتحقق من خلاله رغبات أفرادِهِ .

ولكى تنشأ جماعة ما لا بد من قيام حاجات مشتركة بين أفرادها تتطلب الارضاء - فهي وثيقة الصلة بنشأة الجماعة وبقائها ووجود تلك الحاجات من العوامل الأساسية لانتظام بيئة الجماعة .

فالمجتمعات تدور وجودا وعدما مع مدى ما تحققه لأفرادها من اشباع لحاجاتهم الأساسية وكان لدافع الأمن بالاضافة الى رغبته في تحقيق الاستقرار واشباع الحاجات الأساسية له أثره في ان يندفع الانسان بغريزته الاجتماعية الى اقامة علاقات مع غيره وبقيام الدولة وجدت نفسها أيضا في حاجة الى أن تقيم علاقات مع غيرها من الدول أما بحكم الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو بهدف دفع العدوان وتحقيق الأمن والامان والسلام .وعندما زادت العلاقات بين الدول وضعفتها في شكل علاقات منظمة فنشأت المنظمات الدولية وتنوعت فمنها ما يسعى الى القضاء على ظاهرة الاستعمال للقوة أو تحقيق أغراض اجتماعية أو انسانية أو ثقافية أو اقتصادية ... الخ . وكان دافع الأمن نفسه خلف ضياغة العديد من قواعد القانون الدولي لتحقيق الأمن والسلام الدوليين وتقدم البشرية ورخاءها فالفرد دائما في احتياج مستمر الى الأمن والامان والطمأنينة لكي يعمل ويصبح فرد منتج للمجتمع .

واذا ما نظرنا الى المجتمعات الاسلامية نجد انها تتمتع بقدر كبير الأمن والامان والاستقرار والسلام - فالسلام من الاسلام الذي هو دين الحب والتسامح ويهدف الى استقرار المجتمعات وطمأنينة الأفراد .

ولا شك أن تحقيق هذا الاستقرار والشعور بالأمان يجعل الفرد - كل فرد - في المجتمع يشعر أنه آمن ومطمئن على يومه وغده وأسرته وممتلكاته وهو شعور دافع للإنتاج والاهتمام بالعمل المنوط إليه والنتيجة النهائية هي تحقيق زيادة الدخل القومي للمجتمع والتقدم الاقتصادي ورفاهية المجتمع وهو الهدف المأمول لكل مجتمع في العالم لتحقيق رفاهية أفراده .

الفرع الثاني : ضرورة تحقيق أمن المواصلات والمحافظة على المال العام

يعتبر قطاع المواصلات أحد الدعامات الرئيسية للاقتصاد القومي إذ بواسطته يتم نقل جموع أفراد المجتمع من وإلى مقار أعمالهم ولقضاء مصالحهم وغيرها وكذلك نقل البضائع والمنتجات من أماكن إنتاجها إلى أماكن التسويق والبيع بالإضافة إلى تحقيق برامج السياحة الداخلية لأبناء الوطن - أما على المستوى الدولي فبواسطته يتم نقل المسافرين من وإلى أوطانهم ومقار أعمالهم ونقل البضائع والتجارة الخارجية وتحقيق التبادل التجاري بين الدول برا وبحرا وجوا وكذلك تنفيذ برامج السياحة الدولية وعن طريقه (قطاع المواصلات) يحدث تعارف الشعوب وانتقال الحضارات واللغات والعادات والتقاليد والالتقاء الأخوي بين بني الإنسان من مختلف أوطان العالم وتنشأ بينهم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها .

ولا شك أن هذا القطاع الهام يؤثر تأثيرا مباشرا في زيادة التقدم الإنتاجي ودفع عملية التنمية والتعجيل بالنمو الاقتصادي وتحقيق زيادة الدخل القومي من أجل تحقيق التقدم والرفاهية لأفراد المجتمع .

ومن الطبيعي أن يكون لهذا القطاع العريض مشاكل خاصة به وتعرض وسائله المختلفة والمتعددة للخطر الأمر الذي يتطلب ضرورة حلها خاصة وأن هذا القطاع الكبير يتميز بارتفاع درجة كثافة رأس المال Capital intensive وأهم هذه المشاكل تعريض وسائل المواصلات المتعددة للخطر ومن هنا يستلزم تحقيق الأمن والأمان لهذا القطاع وهو ضرورة ملحة وهامة لكي يشعر كل مستخدم لأي وسيلة من هذه الوسائل المختلفة بالطمأنينة والاستقرار والأمن والأمان والافسوف تكون النتيجة لعدم

توفر هذا الشعور بالأمان هي احجام الكثير عن استخدام هذه المواصلات وبالتالي حدوث الركود الاقتصادي لهذا القطاع الكبير مما يكون له شديد الأثر والانعكاسات السلبية الخطيرة على كل العاملين فيه بل وعلى المستوى القومى لكل المجتمع •

ومن هنا تظهر ضرورة البحث في حرمة المال العام والمحافظة عليه وصولا الى ضرورة تحقيق الأمن والأمان لوسائل المواصلات المختلفة •

حرمة المال العام في الاسلام :

لقد جعل الاسلام للمال العام قداسه وحرمة فلا يجعل لأحد أن يمد يده اليه الا بطريق مشروع - فان انتهك علبت حرمة واعتدى على قداسته كان غالا (أى خائنا لامانة المال العام) واستحق العقاب في الدنيا والآخرة يستوى في ذلك الحاكم والمحكوم والراعى والرعية وقال الله تعالى : « وما كان لنبي أن يغفل ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون » صدق الله العظيم •

فقد نصت الآية وقوع غلول من نبي اصطفاه الله لهداية البشر لأن هذا ليس من خلقه وطبيعته - ويتنافى مع عصمته ورسالته وتوعدت الآية خائن المال العام بعقاب يرديه بعد حساب يخزيه • اذ يكلف باظهار خيائته يوم القيامة ويتعزى أمام الخلائق • وفي تصدير الآية ينفى الغلول عند النبي ثم ذكر حكم الغال اشاره الى أن هذا الحكم عام في كل من يخون أمانة المال العام كائنا من كان •

وقد بين الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) أن موقفه من المال العام كموقف كل واحد من المسلمين ليس له أن يأخذ منه الا ما أحله الله له وحذر من الغلول قليلة وكثيرة - فعن عبادة بن الصامت قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ الوبره من ظهر البعير من المعتم ثم يقول : مالى فيه الا مثل ما لأحدكم ، أياكم والغلول فان الغلول خزى على صاحبه يوم القيامة ، ادوا الخيظ والمخيظ وما فوق ذلك •

ونهى صلى الله عليه وسلم الولاه والعمال عن أن يمسوا المال العام وأمرهم بتسليم ما قل منه أو كثر لبيت المسلمين لينفق في وجوهه - فقال (صلى الله عليه وسلم) : يا أيها الناس من عمل لنا منكم عملا فكتمنا

منه مخيطة فما فوقه فهو غل يأتي به يوم القيامة - من استعملناه على عمل فيلجىء بقليلة وكثيرة فما أوتى منه أخذه وما نهى عنه انتهى •

وكان صلى الله عليه وسلم يوصى عماله بالتزام الحيطة في جانب المال العام قبل أن يبعثهم الى أعمالهم - فعن معاذ بن جبل قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فلما سرت أرسل في أثرى فرددت فقال أتدرى لم بعث اليك ؟

لا تصيبين شيئا بغير أذننى فهو غلول (ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة) لهذا دعوتك ، فأمض لعملك واذا رأى العامل أن ما كلف به شديد عليه وخشى على نفسه منه كان يعتذر لرسول الله صلى الله عليه وسلم عنه فيقبل عذره ولا يكرهه على تحمله فعن أبى مسعود الانصارى قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعيا ثم قال : انطلق ابا مسعود لا الفينك يوم القيامة تجىء على ظهرك بعير من أبل الصدقة له رغاء قد غلته ، قلت اذا لا انطلق قال اذا لا نكرهك ولقد بلغ من شناعة جريمة الغلول وخيانة امانة المال العام ان الرسول (صلى الله عليه وسلم) امتنع عن حضور صلاة الجنازة على الغال عند موته • فقد روى أبو داود بسنده ان رجلا من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد توفى يوم خيبر فذكروا ذلك لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه الناس لذلك فقال : ان صاحبكم غل في سبيل الله ففتشوا متاعه فوجدوا خرزا من خرز اليهود لا يساوى درهمين ووصل الأمر بالرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) ان تفى صفة الشهادة عن الغال الذى قتل في ساحة المعركة فعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لما كان يوم خيبر أقبل نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا فلان شهيد فقال (صلى الله عليه وسلم) كلا كلاً انى رأيته في النار في برده - عباءة - غلها ثم قال صلى الله عليه وسلم اذهب فنادى الناس « انه لا يدخل الجنة الا المؤمنون » •

ولقد وعى المسلمون الأوائل هذه الدروس الخالدة والتزموا بها فحافظوا على المال العام وضربوا من أنفسهم أمثلة حية للنزاهة والامانة وطهارة اليد ووقفوا - وهم الفقراء - أمام كنوز كسرى وخزائن قيصر لم يمدوا لها يدا ولم يمسوها بسوء حتى سلموها لبيت المال للمسلمين

وما أعظم موقف الفاتحين حين حملوا الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه - بعد معركة القادسية وفيها سيف كسرى وتاجه واىوانه وذهبه الذى لا يقوم بثمن فنظر عمر الى اكداى الغنائم الفاتنة والتفت الى جنود الاسلام الشرفاء الذين لم يمسوها وهم أحوج الناس ثم قال فى غبطة أن قوما أدوا هذا لاميرهم لأمناء (١) .

ان التشريع الاسلامى قد حمى المال العام من أيدي العابثين وضعاف النفوس بما حواه من قواعد عظمت أمره وبينت حرمة وأوجبت الحفاظ عليه وحذرت من الخيانة فيه وقررت محاسبة كل المتصلين به والعاملين فيه حرصا على أموال الأمة من الضياع فما أحرانا بالوقوف عند حدود الاسلام والتزام أحكامه لنقى مجتمعنا من جرائم الاعتداء على الأموال العامة والمحافظة عليها وتوجيهها الى مصالح الأمة وما يعود على الشعب بالخير والازدهار والاستقرار والأمن ومن هنا تظهر ضرورة تعميق هذا الاحساس والشعور عند كل فرد فى المجتمع وكما سبق ذكره ان مسئولية ذلك تقع على الاسرة عند تربية النشء الصغير ويصبح بعد ذلك من العادات والتقاليد الهامة أن يحافظ الأفراد على المال العام ومنها وسائل المواصلات التى هى عصب الحياة فى كل مجتمع من المجتمعات .

فاذا ما تحقق هذا الاحساس والشعور بالخوف على المال العام تحقق الأمن والامان لوسائل المواصلات المختلفة وبالتالي تحقق استقرار المجتمع وطمأنينة افراده فى تنقلاتهم وتحقيق الثقة الكبيرة فى وسائل المواصلات الداخلية والخارجية ونقل بضائعهم ومنتجاتهم وقيامهم بالتجارة الداخلية والخارجية ومزاولة انشطتهم المختلفة هذا فضلا عن تنشيط وتنفيذ برامج السياحة بنوعها الداخلية الخارجية فى هدوء وسكينة واستقرار وكل هذا يؤدى الى زيادة الانتاج والتنمية والتقدم والرفاهية نتيجة تحقيق أمن المواصلات .

ومن هنا تظهر ضرورة تحقيق أمن المواصلات والعمل على استقرارها بصفة دائمة ولا شك أن هذا يتطلب المجهود الكبير من المسئولين عن

(١) د. الشحات أبو شتيت - كلية اللغة العربية - جامعة الازهر - مقال منشور بالاخبار - صفحة رمضان عام ١٩٨٨ . أشرف محمود مهدى .

الأمن في كل مجتمع وتحقيق وجودهم الأمنى المسئول والمباشر والمستمر ويشعر به كل مواطن وبذلك تصبح الطمأنينة والثقة في أمن المواصلات سمة من سمات استقرار الوطن وتقدم المجتمع وتحقيق رفاهية وسعادة ابنائه الكرام •

والخلاصة أن ثقة أفراد المجتمع في وجود الأمن والامان في جميع وسائل المواصلات المتعددة يدفعهم الى مزيد من العمل والانتاج وحرية التنقل ومزاولة كافة الانشطة وتدور حركة المجتمع وفي النهاية تكون المحصلة دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع وبالتالي تظهر مدى أهمية وضرورة تحقيق الأمن والامان والحفاظ على وسائل المواصلات باعتبارها من المال العام واستخدامها في هدوء واستقرار وسكينة •

الباب الثاني

حق المجتمع الدولي في أمن المواصلات

مقدمة :

لقد أصبح الشغل الشاغل للمجتمع الدولي خاصة في الفترة الاخيرة هو كيف يمكن السيطرة على العمليات الارهابية والقضاء على الارهاب الدولي .

والسؤال أصبح مطروحا ليس فقط امام الهيئات والمنظمات الدولية أو على مستوى الحكومات وصانعي القرارات السياسية بل وأيضا على مستوى الشعوب والافراد فالارهاب يضرب في كل مكان وفي أي وقت ويمس في ذات الوقت افراد ينتمون الى دول متعددة وشعوب مختلفة .

ولا شك أن الأمن في المجتمعات الدولية يختلف عنه في المجتمعات الوطنية التي تضم مجتمعات سياسية تتخذ شغل الدولة التي تتولى أمور الحكم فيها السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية (١) .

أما المجتمع الدولي فيبدو في صورة مختلفة اذ تغيب فيه ظاهرة السلطة العليا — فليس امامه سلطة مركزية تعلو الدول الاعضاء فيه — بل تقف هذه الدول على قدم المساواة فلا يمكن اجبارها بالقوة على احترام القانون الدولي كما يتعذر اعتبار القضاء أو التحكيم الدولي في منزلة السلطة القضائية في المجتمع الوطني اذ أن اختصاصاته بنظر المنازعات مرهون كقاعدة عامة بمشيئة الأطراف المتنازعة . فهو اختصاص اختياري وليس اجباري قد تتعارض مصلحة الدولة احيانا مع نظام التحكيم الاجباري (٢) .

(١) رسالة دكتوراه الامن القومي والامن الجماعي — مقدمه من الاستاذ مدوح شوقي مصطفى كامل — القاهرة — جامعة القاهرة سنة ١٩٨٦ .

(٢) Fenwick - G. Charl National Security and international Arbitration, 1949.

واذا كان من الممكن لمنظمة الأمم المتحدة ان تقوم بوظيفة التشريع والتنفيذ في المجتمع الدولي من خلال المؤتمرات الدولية أو وكالاتها المتخصصة الا ان الأمر مرهون باجماع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي للذي يتكون من مجموعة من الانظمة السياسية المختلفة والمتباينة .

فالنظام القائم في دولة ما لا يكون بالضرورة ملائماً لغيرها من الدول في حين انه في المجتمعات الوطنية عادة ما تنصهر الخلافات في مجموعة متجانسة وبرغم الخلافات بين الأمن في المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي من حيث طبيعة كل منهما وأهدافه وبناء الاجهزة القائمة على تحقيقه الا أن هناك أوجه شبه بينهما فأمن الافراد داخل المجتمع الواحد يعتبر أمناً جماعياً وأمن الدول في اطار المجتمع الدولي يعتبر أمناً جماعياً أيضاً .

وكلاهما ناتج عن نظام قانوني معين بغض النظر عن طبيعة الرابطة القانونية التي ترتبط بين احكام المخاطبين بكل نظام ومن ناحية أخرى فان تحقيق الأمن في كل من المجتمعين لا يتحقق دون وجود القوة اللازمة لمنع المحاولات التي تهدف الى المساس بهذا الأمن (١) .

خصائص الأمن في المجتمع الدولي :

ان البناء الذي يقوم عليه نظام الأمن في مجتمع ما يختلف باختلاف المذهب السياسي الذي تأخذ به الدولة وهو الذي يحدد بالتالي القيم الواجب الحفاظ عليها وحمايتها من الاخطار .

فالمجتمع الذي يقوم على الرأسمالية يقدس مبدأ الحرية الفردية ويعمل على الحفاظ عليها في حين يختلف الأمر بالنسبة للمجتمع الذي يأخذ بالأفكار الاشتراكية أو الماركسية .

أما في اطار المجتمع الدولي فان نظام الأمن الفردي الذي أقرته الجماعة الدولية يخاطب الدول جميعاً بغض النظر عن ميولها وأفكارها السياسية . أو المذاهب التي تسودها — فهو يسعى لتحقيق أهداف شاملة وعامة وتهدف الى المواءمة بين كافة الدول كبيرها وصغيرها .

(١) Salter Arther Sir : Security can we retrieve-London 1939,

فالأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول ويعتبر حفظ السلم والأمن الدوليين - وليس الداخليين - الهدف الأول من الاساس لمنظمة الأمم المتحدة لذا نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاقها على ان من بين مقاصد الامم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيقا لهذا الغرض تتخذ الهيئة التدابير المشتركة والفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم والأمن ولازالتها وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالأمن الدولي الذي كان الدافع الى صياغة العديد من قواعد القانوني الدولي .

اهمية التجريم الدولي للاعتداء على السلام وامن الانسانية :

على أثر انتهاء محاكمة نورمبرج رفع القاضى الأمريكى بيدل «Biddle» تقرير الى رئيس ترومان في ٩/١١/١٩٤٦ اعرب فيه عن أمله في تجنب الاخطاء التي وقع فيها مجرمو الحرب واثار الى أن أعمال المحكمة الدولية في نورمبرج تصلح مثالا للعالم .

وان المبادئ التي أرستها هذه المحكمة يمكن الاقتداء بها وانه بناء على هذه الخبرة وتحقيقا لهذا الغرض فقد حانت اللحظة التي يبدأ فيها وضع قانون عقوبات دولي ثم أعرب عن أمله في ان تؤكد الأمم المتحدة مبادئ نورمبرج في تقنين عام يتضمن الجرائم ضد السلام وضد أمن الانسانية وقد رد الرئيس ترومان على هذا الخطاب بأن ابدى أمله بأن تقوم الامم المتحدة بتأكيد مبادئ نورمبرج في اطار تقنين عام للجرائم ضد السلام وضد أمن الانسانية ولهذا تقدم وفد الولايات المتحدة في ١٥/١١/١٩٤٦ الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع قرار لتقنين مبادئ نورمبرج وفي ١١/١٢/١٩٤٦ اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة « قرارا تاريخيا » بالنسبة الى تطور القانون الدولي الجنائي (القرار رقم ٩٤ - ١) أكدت فيه مبادئ القانون الدولي التي أقرها نظام محكمة نورمبرج والحكم الصادر من هذه المحكمة ثم طلبت الجمعية العامة من لجنة القانون الدولي وضع مشروع لصياغة مبادئ نورمبرج في اطار تقنين عام للجرائم ضد السلام وضد أمن الانسانية أو في اطار قانون دولي جنائي (القرار رقم ٩٥ - ١) .

وقد عهدت هذه اللجنة الى مقررها سيرو بولوس بهمة وضع هذا المشروع فقام بهذه المهمة معتمدا على السوابق الدولية .

وخاصة لائحة وحكم نورمبرج ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومشروع اعلان حقوق وواجبات الدول الذي أعدته لجنة القانون الدولي واتفاقية تجريم وعقاب جريمة إبادة الجنس واستفاد عند وضع هذا المشروع بما سبقه من جهود في هذا الصدد ومنها مشروع قانون العقوبات الألماني الذي وضعه بلا Bella سنة ١٩٣٥ واعمال الجمعية الدولية لقانون العقوبات وجمعية القانون الدولي والاتحاد البرلماني الدولي وقد وافقت لجنة القانون الدولي على هذا المشروع في دورتها السادسة سنة ١٩٥٤ ولم تبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد في هذا المشروع .

وعلى الرغم من عدم صدور الوثيقة الدولية بشأن مشروع قانون جرائم الاعتداء على السلام وأمن الانسانية فان المبادئ المقررة في هذا المشروع تستمد فاعليتها من العرف الدولي والسوابق القضائية وأهمها المبادئ التي قررتها محكمة نورمبرج والاتفاقيات الدولية وأهم المصالح التي يستهدف القانون حمايتها هي سيادة الدولة ضد العدوان واحترام حقوق الانسان وقد عنيت محكمة نورمبرج والاتفاقيات الدولية بتجريم العدوان على الدول أو الانتهاك الجسيم لحقوق الانسان على نحو أدى الى اعتبار كل منها جريمة دولية .

فالعدوان هو جريمة ضد السلام والانتهاك الجسيم لحقوق الانسان هو جريمة ضد أمن الانسانية وأمن المجتمع الدولي وأمانه .

حق المجتمع الدولي في الدفاع الشرعي

ان الدفاع الشرعي هو حق يقره القانون من أجل حماية الوجود الانساني فهو أمر لازم لحماية الحق في الحياة وغيره من الحقوق (١) ويتوقف استعمال هذا الحق على وقوع جريمة مما يقتضى دفعها باتخاذ الوسائل اللازمة لذلك وقد أقر ميثاق هيئة الأمم المتحدة هذا الحق

Bowell : Selfe - defence in international Law London, 1958, (١)
P. 4-7.

للدول في النطاق الدولي حيث نص في المادة ٥١ على أنه ليس في هذا الميثاق ما يضعف الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن نفسها اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد اعضاء الأمم المتحدة واذا كان من المؤكد ان للدول حق الدفاع الشرعى ضد الجرائم الدولية (١) .

وضع الفرد في الميدان الدولي :

أكد القانون الدولي الجنائي مركز الفرد في هذا القانون على يد محكمة نورمبرج الذى أكدت في مبادئها ان أى فرد يرتكب فعلا يعتبر جريمة وفقا للقانون الدولي يكون مسئولاً عنها ويتحمل العقاب وقالت المحكمة الدولية في حكمها ان القانون الدولي يفرض واجبات ومسئوليات على الأفراد اسوة بالدول وأضافت المحكمة قائلة بأن الجرائم التى تقع ضد القانون الدولي ترتكب بواسطة الأفراد لا بواسطة الهيئات المجردة وانه فقط بمعاينة الافراد الذين يرتكبون هذه الجرائم يمكن تنفيذ نصوص القانون الدولي وقد نص اخيرا على هذا المبدأ فى مشروع الجرائم ضد أمن وسلام الانسانية الذى وضعته لجنة حقوق الانسان ويفترض مبدأ المسئولية الجنائية الفردية أن الأفراد المخاطبون بقواعد القانون الدولي ملتزمون باحترام أوامره فطالما تقرر ان الافراد مخاطبون بقواعد التجريم الواردة فى القانون الدولي اقتضى ذلك بطريق اللزوم مخاطبتهم بقواعد الاباحة أيضا لان التجريم لا يقوم أصلا الا عند عدم توافر الاباحة وهذا الوضع القانونى للأفراد فى المجال الدولى يقتضى تخويلهم حق الدفاع الشرعى ضد الجرائم الدولية (٢) . والواقع من الأمر فانه وفقا للمبدأ القائل بأن القانون الدولى يعتبر جزءا من قانون الدولة فان الافراد يحق لهم استعمال حقهم فى الدفاع الشرعى ضد كافة الجرائم التى تهددهم بالمخالفة للقانون الدولى كما أنهم فى الوقت ذاته مسئولين عن أى جريمة يرتكبونها خلافا لاحكام هذا القانون .

(١) انظر د. عائشة راتب - مشروعية المقاومة المسلحة - محاضرة ألقته فى جمعية القانون الدولى بالقاهرة سنة ١٩٧٠ .

(٢) د. محمد محى الدين عوض - دراسات فى القانون الجنائى - القاهرة ص ٣٢٥ .

الفصل الأول

المصادر الدولية لحق المجتمع الدولي

في أمن المواصلات (١)

يرى الباحث انه لمن الضروري قبل البحث في المصادر الدولية لحق المجتمع في أمن المواصلات ان يتم البحث أولاً في الارهاب كظاهرة تعرضت لها العديد من الدول الديمقراطية وتدرس صور وأنواع الارهاب الدولي وبواعثه وأسبابه وما يتضمنه من اعتداء صارخ على سلامة وأمن واستقرار المجتمع بشأن استخدامه المواصلات الدولية .

- لذلك -

بقسم الباحث هذا الفصل الى ثلاثة مباحث هي : -

المبحث الأول : الارهاب كظاهرة دولية وكيفية مواجهتها .

المبحث الثاني : المصادر الدولية لحق المجتمع الدولي في أمن المواصلات .

المبحث الثالث : تقييم هذه المصادر الدولية .

(١) انظر د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي - الارهاب الدولي مع دراسة للاتفاقيات الدولية - سلسلة دراسات القانون الدولي الجنائي .
انظر د. محمد منصور الصاوي - أحكام القانون الدولي - المطبوعات الجامعية بالاسكندرية طبعة ١٩٨٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الأول

« الإرهاب ومواجهته بالأداة التشريعية »

والقانون الجنائي

مقدمة :

مقدمة : — لا شك أن الدول التي تعاني من الإرهاب تسعى جاهدة إلى البحث عن طريق حق للخلاص وتتطلع لإيجاد حل لتلك المشكلة التي تترك آثار مدمرة على حياة المجتمع واستقراره .

ومن خلال دراسة استعراض الظاهرة الإرهابية في العديد من الدول تبين أن حل المشكلة يمكن أن يتأتى من خلال عدة طرق هي : —

أولاً : أن يتوصل الإرهابيون إلى حل المشكلة بطريقتهم الخاصة من خلال نجاحهم في تحقيق أهدافهم دون استخدام العنف الذي لم يعد ضرورياً .

ولا شك أن هذا الحل يصعب تحقيقه . فالإرهاب لا يستطيع أن ينتصر إلا إذا نجح في التحول إلى ثورة شعبية عامة ومن الصعب عملياً أن تتوافر الظروف اللازمة التي يمكن في ظلها أن يتحول الإرهاب إلى ثورة شعبية وبالتالي فإن حل المشكلة الإرهابية من خلال انتصار الإرهابين يبدو فرضاً بعيد التحقق والمنال .

ثانياً : — أن يهزم الإرهابيون فيتخلوا عن العمل المسلح دون أن يبلغوا أهدافهم وهذا الفرض وإن كان أكثر احتمالاً من الفرض السابق إلا أنه يبدو مثله صعب التحقق على الصعيد العملي إذ يستلزم حل مشكلة الإرهاب على هذا النحو أن يلقي الإرهابيون هزيمة كاملة على الصعيدين العسكري والفكري .

ثالثاً : — أن تتمكن الدولة من مطاردة الإرهابين وحصر الإرهاب في مناطق الحدود للدولة من خلال عمل عسكري مكثف وهناك أمثلة على ذلك فقد اتبع هذا الحل في أمريكا الجنوبية وهو أسلوب ازاحه الإرهاب

من الداخل الى أطراف الدولة وحدودها - بالاضافة الى ان الحل العسكرى لا يعنى نهاية الارهاب اذ ان بعض الارهابيين سوف يلجأ الى البلدان المجاورة ويستمرون من هناك فى القيام بعمليات ارهابية ضد مصالح الدولة الخصم وضد مثليها ومبعوثيها الدبلوماسيين انتظارا للفرصة المناسبة للعودة للقيام بعمليات ارهابية داخل نفس الدولة الخصم وعلى أرضها .

رابعا : - يمكن الخلاص من الارهاب عن طريق التوصل الى حل سياسى يتضمن قبول بعض المطالب الأساسية العادلة لجماعات وطوائف معينة من الشعب وهو ما يؤدى الى ازالة أسباب الخلاف الذى نشأ عنه الارهاب ونزع الفتيل الذى شكل نار الثورة والعصيان .

ولقد اتبع هذا الحل فى ايطاليا حيث وافق البرلمان الايطالى عام ١٩٧١ على منح اقليم « التو أديجى » « Alto Adige » الحكم الذاتى وانهاء الصراع المسلح وأعمال الارهاب التى شهدتها المنطقة .

لكن هذا الحل قد ينجح فى حالات معينة دون حالات أخرى حيث ان الحل السياسى قد يؤيده بعض الارهابيين ويرفضه البعض الآخر ويرفض أى حل وسط ويصر على تحقيق أهدافهم كاملة .

ومع ذلك يبقى الفضل للحل السياسى فى تخفيف حدة العمل الارهابى وتقليص التأيد الشعبى للارهابيين .

خامسا : - تلجأ كثيرا من الدول الديمقراطية الى مواجهة الارهاب من خلال القواعد القانونية وذلك باعتبار أن الأعمال الارهابية تمثل جرائم خطيرة يجب مواجهتها من خلال القانونى الجنائى .

ولقد حققت المواجهة التشريعية للارهاب نجاحا ملحوظا واسهمت بصورة أساسية فى التصدى للارهاب ولعل أوضح مثال على ذلك هو ما حدث فى ايطاليا حيث لعبت الاداة التشريعية دورا حاسما فى التصدى والقضاء على الموجه الارهابية العاتية التى شهدتها ايطاليا منذ أواخر الستينيات .

ولكن الاداة التشريعية لا تقوى بمفردها على ايجاد حل كامل لمشكلة الارهاب حيث يبقى ارهابيون لم تستطع يد العدالة ان تصل اليهم كذا نجد الارهابيون الذين تم التوصل اليهم يصرون على اختيارهم لطريق العمل الارهابي سواء من داخل السجون وذلك من خلال التوجيه والتخطيط للعمليات الارهابية او بعد خروجهم من السجن .

سادسا : - يقدم لنا علم التربية وأصول الدين الاسلامي طريقا آخر للخلاص من الارهاب من خلال تكاتف القوى السياسية الديمقراطية ووسائل الاعلام والنقابات المهنية ورجال الدين والجامعات والمدارس وكل المؤسسات الوطنية على تأكيد الديمقراطية وتعميقها والتمسك بها ورفض العنف وغرس تلك القيم والمفاهيم في نفوس النشء والشباب فانه يمكن تجنب وقوع عدد كبير من الشباب في براثن الارهاب وأيضا تضيق الخناق على الجماعات الارهابية واحساسهم بعدم الجدوى من أعمالهم الارهابية لوقوف الشعب جبهة واحدة في وجه الارهاب .

ولكن هذا الطريق للخلاص من الارهاب طريق طويل جدا ولا يعطى نتائج الا على المدى الطويل وبصورة تدريجية .

ويهمنا الآن البحث في الحلول الثلاثة الأخيرة لحل مشكلة الارهاب مع استبعاد الحلول الثلاثة الاولى حيث انها تمثل حالات خاصة واستثنائية ولظروف معينة في بلاد محددة .

وؤكد مرة أخرى ان أيا من تلك الحلول لا يكفي بمفرده لعلاج مشكلة الارهاب . فلا تقوى وسيلة واحدة على تقديم الحل المرضي لمشكلة بمثل تعقد وتشعب مشكلة الارهاب .

حيث انه من الضروري ان تجتمع عدة وسائل وتتضافر الكثير من الجهود لحل تلك المشكلة ويكون هذا الحل متعدد الجوانب بحيث يشمل الحل السياسي بالاضافة لمواجهة التشريعية والقانونية بجانب الحل القائم على أسس وأصول الدين الاسلامي وفلسفه وأصول علم التربية الحديثة .

ويجب ان تقرر جميعا أن الحديث عن حل مشكلة الارهاب لا يعنى بحال من الأحوال القضاء على الارهاب قضاء مبرما وبصورة كاملة بحيث

لا يبقى له من أثر. إذ ان مثل هذا القول لا يعدو ان يكون فرضا نظريا أو أملا مغرقا في التفاؤل. ولكن حل المشكلة يأتي عن طريق تحجيم وتقليل الخطر الارهابي في حدود دنيا لا يشكل معها تهديد لحياة الجماعة واستقرار المجتمع في أى بلد من العالم. وسوف تتعرض في بحثنا هذا لمعالجة موضوع المواجهة التشريعية لظاهرة الارهاب والخلفيات والظروف التي نشأ في ظلها الارهاب في دول العالم خاصة الدول الديمقراطية المختلفة والعوامل والأسباب التي ساهمت في ظهوره والاسانيد الفكرية والحجج الفلسفية التي استند اليها الارهابيون لتبرير لجوئهم للعنف والارهاب بصورة المختلفة وأنواعه المتباينة وسنلقى الضوء على أخطر المنظمات الارهابية المعروفة في احدى دول العالم الديمقراطية كى نقف على الأبعاد الكاملة لمشكلة الارهاب في الدول الديمقراطية التي تعرضت له ولتكن دولة ايطاليا لعدة أسباب سوف نوجزها تباعا .

ويستطيع الباحثون والمتخصصون في مكافحة الارهاب سواء في المجال القانوني أو السياسى أو الاجتماعى أن يستخلصوا من خبرات وتجارب الدول الأخرى في صراعها مع الارهاب دروسا مستفادة وقواعد قابلة للتطبيق (بعد تكييفها وتنقيحها) في مصر أو غيرها من دول العالم التي تعاني من مشكلة الارهاب التي أصبحت في عالم اليوم ظاهرة دولية تستحق الدراسة والبحث .

وبكل فخر واعتزاز يمكننا ان نذكر اثنا في مصر قد سائرنا هذه السياسة التشريعية والمواجهة بالقانون الجنائي لما لها من كفاءة واضحة وتأثير ملحوظ في التعامل مع الارهاب حيث ان الاعمال الارهابية تمثل جرائم خطيرة يجب مواجهتها من خلال القانون والشرعية وفي اطار الديمقراطية .

فالاداة التشريعية تلعب دورا خطيرا في مواجهة ومكافحة الارهاب ولذلك نقسم هذا البحث كما يلي :

المطلب الاول : تعريف الارهاب ومواجهته بالاداة التشريعية والقانون الجنائي .

المطلب الثانى : بواعث الارهاب وصورة وأنواعه .

المطلب الثالث : اقتراحات الباحث فى شأن الارهاب .

المطلب الاول :

« تعريف الارهاب ومواجهته »

ان المواجهة التشريعية تلعب دورا ملموسا وحاسما فى مواجهة مشكلة الارهاب خاصة عند اتباع السياسة التشريعية المزدوجة التى تقوم على مواجهة الارهاب من خلال الردع والزجر وذلك باستحداث تجريمات جديدة مع تغليظ العقاب على جرائم الارهاب وفى ذات الوقت يتم استخدام اسلوب التشجيع والمكافأة وذلك من خلال تقرير قواعد قانونية تحفز الارهابيين وتشجعهم على التوبة والتعاون مع السلطات العامة بالدولة .

وقد لحق المشرع المصرى بالتطور الملحوظ فى كثير من الدول لمواجهة ومكافحة الارهاب بالسياسة التشريعية المزدوجة ولذلك سوف نبحث تعريف الارهاب ومواجهته فى مصر وكذا ايطاليا كنموذج لدولة أوربية ديمقراطية فى مواجهة الارهاب كما يلى :

الفرع الاول : « الارهاب فى مصر » :

لقد قام المشرع المصرى باصدار القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ فى شأن مكافحة الارهاب مسائرا التطور الدولى فى اسلوب المكافحة والمواجهة باتباعه السياسة التشريعية المزدوجة من خلال تخصيص قواعد قانونية خاصة لمكافحة الارهاب تقوم على تحقيق الردع وذلك باستحداث تجريمات حديثة وجديدة مع تغليظ العقاب مع استخدام اسلوب التشجيع والمكافأة من خلال تقرير قواعد قانونية تحفز الارهابيين وتشجعهم على التوبة والتعاون مع سلطات العدالة وجهاز الأمن بالدولة من أجل المصلحة العامة خاصة تشجيع الشباب صغير السن الذى قد غرر به لقله خبرته فى الحياة العملية أو استغلت ظروفه الاقتصادية .

وقد تم ذلك من خلال تعديل نصوص القوانين التالية :

قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية وقانون انشاء محاكم أمن الدولة وقانون سرية الحسابات بالبنوك وقانون الاسلحة والذخائر وقد تم نشر ذلك بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٩٢ على ان يعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره (نص القانون ضمن ملاحق الرسالة) .

وسوف تتناول النصوص التى يتطلبها البحث أثناء معالجة موضوع الارهاب واسلوب وسياسة المواجهة التشريعية المزدوجة كما سبق .

المادة الثانية من القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ تنص على :

يضاف الى القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات المواد التالية :

م ٨٦ : (يقصد بالارهاب فى تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ اليه الجانى تنفيذا لمشروع اجرامى فردى أو جماعى بهدف الاخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر اذا كان من شأن ذلك اىذاء الاشخاص أو القاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح) .

فقد تناول المشرع المصرى تعريف الارهاب تعريفا شاملا جامعاً ومانعا لتحديد تعريفه بكل دقة حتى لا يفلت أى مجرم ارهابى من العقاب .

وكذلك فقد شدد العقاب وغلظة فى تعديله لقانون العقوبات كما يلى :

م ٨٦ مكرر (١) : تكون العقوبة الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق أو تنفيذ

الاغراض التي تدعو اليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة بالمادة السابقة (٨٦ مكرر) •

م ٨٨ مكرر (ج) : لا يجوز تطبيق أحكام المادة (١٧) من هذا القانون عند الحكم بالادانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم •

فقد تشدد المشرع المصري في العقوبة لمواجهة الارهاب ومكافحته وغلظ العقوبة حتى الاعدام ثم نص في المادة ٨٨ مكرر ج على عدم تطبيق المادة ١٧ الخاصة بتخفيف العقاب عند الحكم بالادانة في جرائم الارهاب •

واجاز المشرع المصري الحكم بالتدابير الى جانب العقوبة كما نص في المادة رقم ٨٨ مكرر (د) كما يلي :

م ٨٨ مكرر (د) : يجوز في الاحوال المنصوص عليها في هذا القسم فضلا عن الحكم بالعقوبة المقررة الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير التالية :

١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة •

٢ - الالتزام بالإقامة في مكان معين •

٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة •

في جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة التدبير عن خمس سنوات ويعاقب كل من يخالف التدبير المحكوم به بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر •

وطبقا لاتباع المشرع المصري لسياسة التشريع المزدوج عن طريق تخصيص قواعد قانونية لتحقيق الردع والزجر باستحداث تجريمات وتغليظ العقاب مع استخدام أسلوب التشجيع على التوبة والتعاون مع السلطات العامة حيث نص على ذلك في المادة رقم ٨٨ مكرر (هـ) :

يعنى من العقاب كل من يادر من الجناه بإبلاغ السلطات الادارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق ويجوز

للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق •

ويجوز لها ذلك اذا مكن الجانى فى التحقيق السلطات من القبض على مرتكبى الجريمة الآخرين أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة فى النوع والخطورة •

ونصت أيضا المادة العاشرة من القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ فى شأن مكافحة الارهاب على اتاحة الفرصة للتوبة والتعاون مع السلطات العامة كما يلى : -

لا تقام الدعوى الجنائية ضد من اتمى بأية صفة كانت إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المنصوص عليها فى المادة ٨٨ مكرر عقوبات اذا بادر خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون بإبلاغ النيابة العامة أو سلطات الأمن باتفصالة عن التنظيم وتوقفه عن ممارسة أى نشاط فيه •

كذلك لا تقام الدعوى الجنائية الناشئة عن حيازة أو احرار أسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو معدات أو وثائق أو أموال مما يرتبط بأنشطة بالتنظيم اذا بادر الحائز أو المحرز من تلقاء نفسه بتسليمها الى النيابة العامة أو سلطات الأمن خلال المدة المشار اليها فى الفقرة السابقة (مدة شهر من العمل بالقانون) •

ولا يسرى ما تقدم على الحالات التى بدأ فيها التحقيق أو رفعت فيها الدعوى الجنائية ولا شك ان ما اتبعه المشرع المصرى من السياسة التشريعية المزدوجة لتحقيق الردع والتوبة التعاون مع السلطات العامة سوف تؤتى ثمارها وفوائدها فى شأن مكافحة ومواجهة الارهاب •

موقف المشرع المصرى من الجريمة الارهابية

لقد تحرى المشرع المصرى أمر الجريمة الارهابية فى التشريع الجنائى المصرى وبصفه أساسية قد تتبعها فى قانون العقوبات والتشريعات المكمله له فى قانون الاجراءات الجنائية والتشريعات الاخرى مثل قانون انشاء محاكم أمن الدولة وقانون الحسابات السرية بالبنوك وقانون الاسلحة

والذخائر وذلك باعتبار أن قانون العقوبات يضم الاحكام الموضوعية التى تتضمن القواعد والنظريات التى تحكم الجرائم والعقوبات أو الاحكام الخاصة التى تبين تفاصيل كل جريمة من الجرائم المختلفة اما قانون الاجراءات الجنائية يتضمن مجموعة القواعد القانونية التى تنظم جهات القضاء الجنائى وتحدد اختصاص كل منها وتبين اجراءات التحقيق والمحاكمة والتنفيذ .

ورغم ان كلا من القانونين (العقوبات والاجراءات) يعتبران من التشريعات الصادرة حديثا نسبيا فالأول قد صدر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والثانى قد صدر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ورغم ان كل منهما قد تناوله المشرع بالاضافة والتعديل الى مواده وفقا للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يمكن معه القول ان القانونين يتصفان بالمرونة ولا يلحقهما الجمود - ورغم ذلك فقد قام المشرع بالتعديلات الأخيرة لتعريف الارهاب ومكافحته لمراعاة الظروف التى تعرضت لها مصر من أعمال ارهابية استثنائية حيث ان مصر هى واحدة الأمن والامان والاستقرار وليس أدل على ذلك من قول الله تعالى فى كتابه الكريم : -

(ادخلوا مصر انشاء الله آمنين)

صدق الله العظيم

فهى لا شك انها أعمال ارهابية طارئة واستثنائية لا تعرفها مصر من قبل ولا يعرفها شعب مصر الطيب المتأخى دائما بكل فئاته وطوائفه والمتحد فى كل المواقف الوطنية الجليلة .

فالارهاب المستحدث فى مصر هو ارهاب طارئ ليس له جذور فى أرضنا ولذلك وبمشيئة الله تعالى سوف تستطيع مصر وبتماسك واتحاد شعبها ووقوفه وقفه رجل واحد فى مواجهة الارهاب وتعاونه مع السلطات العامة سوف تستطيع مصر اجتياز هذه الفترة العصيبة من تاريخها وتعبها سالمة لمواصلة ركب الحضارة والتقدم وتحقيق السلام الاجتماعى لشعبها الطيب والمتعاون ضد الارهابيين فى كل مكان وهناك نماذج مشرفة تدل وبكل المعانى على اصالة المصريين فى التعاون مع أجهزة الأمن والعدالة للضرب بيد من حديد على يد الارهاب وتحقيق الأمن والامان والاستقرار للمجتمع المصرى . فمصر دائما عبر تاريخها الطويل بلد الحضارة والسلام

وسوف تظل بمشيئة الله تعالى موطننا للأمن والأمان وواحة للسلام والاستقرار .

والجدير بالذكر ان جميع المؤسسات الوطنية بمصر والنقابات والجامعات والاحزاب السياسية والشخصيات العامة قد اصدروا وثيقة ونداء الى شعب مصر بان يقف وقفة رجل واحد في وجه الارهاب ويتصدى له بكل حزم والتعاون مع السلطات وجهاز الأمن والشرطة في تضيق الخناق على كل الارهابيين في كل انحاء مصر وبالفعل لعبت المساهمة الشعبية دورا بارزا في تمكين السلطات من القبض على الكثير منهم وحصر دور الباقي منهم تمهيدا للقضاء على الارهاب في مصر ومن المناسب في هذا المقام أن نذكر أن مجلس الشورى المصرى قد عكف في الأونة الأخيرة على التصدى لظاهرة الارهاب بالدراسة والتحليل والمناقشات العلمية المدروسة والمستنبطة من الأعضاء الاجلاء وفي نهاية المناقشات قد اصدر المجلس تقريرا علميا في شأن ظاهرة الارهاب في مصر ونستخلص منه بعض النقاط الهامة والتي تتمثل في أن ما يحدث في مصر الآن يعد استثناء في تاريخها ولا يمثل ذلك قاعدة على الاطلاق لأنه يتنافى مع الطبيعة السمحة لاهلها . وان كانت موجة الارهاب بدأت تعم العديد من دول العالم الا انها ليست ظاهرة تستعصى على المواجهة أو السيطرة فقد تدخلت دراسات علم النفس الاجتماعى ووسائل التكنولوجيا الحديثة لمواجهة هذه الظاهرة ووضع حد لها مما قد أدى الى تحجيمها والقضاء عليها في كثير من الدول .

وان ما يحدث بمصر من أعمال ارهابية فهي عارضة واستثنائية على تاريخ مصر الطويل والضارب في أعماق التاريخ والزمن لآلاف السنين فهي بلد الأمن والأمان وسوف تظل بمشيئة الله تعالى واحة للأمن والاستقرار .

فان هذه الأعمال الارهابية لا تمثل القاعدة ولكنها ظاهرة عارضة سوف تنتهى باذن الله تعالى بتكاتف الايدى وتعاون الشعب مع الحكومة والعدالة .

اما بخصوص أبعاد ظاهرة الارهاب في مصر والتنظيمات الرئيسية للارهاب وعن أفكار هذه التنظيمات التي تقوم على تكفير النظام والمجتمع استنادا الى أفكار واجتهادات فقهية أو دينية خاصة فالتا نجد

أن أسباب ظهور وتصاعد هذه الأعمال الارهابية في مصر أن الجماعات الارهابية قد اتخذت من بعض المحافظات مواقع لها واوكلت مراكز تنطلق منها وهذه المحافظات تعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة نسيا بالقياس الى المحافظات الأخرى بل تتركز الجماعات الارهابية في بعض القرى التي تعاني من نقص في الخدمات بمعناها العام وفي أحياء ومناطق عشوائية تعاني من كافة أنواع المشكلات الاقتصادية الاجتماعية المتصورة .

ويشير التقرير الشامل الى أساليب مواجهة الارهاب فقال عن المواجهة الأمنية أن هناك اتفاقا عاما على أن مواجهة الارهاب ليست مهمة أجهزة الأمن فقط ذلك انها مواجهة سياسية اجتماعية شاملة ولكن هذا لا يقال من مهمة الأمن التي تعد أولى وأهم المهام لمواجهة الارهاب باعتبار أن أعمال العنف الارهابي تمثل خروجاً واضحاً وصريحاً على قواعد القانون والشرعية وقد اشاد التقدير بدور رجال الشرطة وطالب بدعمهم بالامكانيات المتقدمة لتحقيق فعالية أكثر في مواجهة الارهاب .

وبالنسبة للمواجهة الدينية فقد اعتبرها التقرير أحد الأساليب العاجلة والأساسية لمواجهة مشكلة الارهاب لأنه يتخذ من الدين الاسلامي ستاراً له في ممارساته الارهابية .

وقال التقرير انه توجد عادة أساليب واجراءات متصورة لمعالجة جذور الارهاب وأهمها : -

١ - ضرورة الاهتمام بتنمية المحافظات والمناطق والأحياء الفقيرة واصلاح البنية الاقتصادية للمناطق العشوائية .

٢ - تطوير الحياة السياسية المصرية بصورة تضمن زيادة فعالية الاحزاب حيث ان غياب الاحزاب السياسية قد فتح الباب امام الارهاب .

٣ - التوجه بالاهتمام الى الأغلبية الصامتة في المجتمع لتشجيعها على المشاركة في الحياة العامة بحيث يكون لها دوراً ايجابياً في الحوار الوطني من أجل مصر .

وينتهي التقرير التاريخي الشامل لمجلس الشورى والذي ناقشه الأعضاء بكل الجدية والواقعية والصدق والمواجهة الفعالة وبالتالي فقد (م ١١ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

نجحت المواجهة الديمقراطية للارهاب وظاهرة الارهاب فمزقت أوصالها وأطلقت سهما مؤثرا في هذا الغول الأسود الذي يلفظ انقاسه الأخيرة ويتحرك جريحا متوحشا فوق أرض مصر الطيبة .

ولا شك ان كل هذا يدل دلالة عميقة على رغبة الشعب المصرى وبكل فتاته وطوائفه على القضاء على الارهاب الذى ظهر بصفة عارضة في أرض مصر الطيبة الأمنة على مدى التاريخ وسوف تظل مصر كذلك بمشيئة الله تعالى وباتباع مصر السياسة التشريعية الحديثة المزدوجة والقائمة على الردع والمكافأة والتوبة .

وتأكيدا لكل ما سبق فإن الرئيس مبارك قد أكد على ذلك خاصة أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية بعد زيارة المملكة المتحدة والمانيا ويؤكد باستمرار في كل أحاديثه في أى من هذه الزيارات للدول الغربية التى ناشدها بذل المزيد من التعاون للقضاء على الارهاب في كل مكان خاصة بعد ظهور موجات الارهاب العنيف والقاسى بلا رحمة وفي قلب عواصم العالم الغربى « زيارة الرئيس لأمريكا والمانيا وبريطانيا خلال ابريل ١٩٩٣ وغيرها من الزيارات المتعددة من أجل كانت تحقيق الأمان لمصر » .

وقد ذكر الرئيس مبارك في أمريكا أن العمليات الارهابية الأخيرة في مصر كانت تهدف الى اعاقه مصر عن دورها كحصن استراتيجى للعرب والمسلمين وان جماعات الارهاب تخشى أن تكون مصر قوية لتحصى ظهر أشقائها العرب .

وقال ان ظاهرة الارهاب تحت السيطرة الأمنية وان الارهابيين معروفون لنا جميعا واحدا واحدا وبالاسم والعنوان ولا تهاون على الاطلاق مع من يخرجون عن طبائع الشعب المصرى ومع من يخالفون ارادته وان حملة استئصال الارهاب من اروع الحملات الوطنية للشعب المصرى الذى أصبح شريكا متضامنا مع القيادة وجهاز الأمن في التصدى للارهاب .

ويهم الباحث أن يذكر في هذا الصدد بعض الأمثلة البسيطة على مدى تعاون أفراد الشعب المصرى مع سلطات العدالة والأمن في التصدى للارهاب العارض ومواجهة لكل شجاعة فقد قام مواطنا مصريا بسيطا وبكل شجاعة بالقاء القبض على أحد الارهابيين أثناء قيامه بأعمال ارهابية في احدى

محطات مترو الاتفاق وقام بالسيطرة عليه وتسليمه لسلطات الأمن والشرطة وبمعاونة باقى أفراد الشعب لحين وصول أفراد الأمن . اليست هذه شجاعة مواطن مصرى يرفض الارهاب ولم يخشى على حياته التى كان من الممكن أن يفقدها فى لحظة عند التصدى لمثل هذا الارهابى ولكنه قد ابى الا أن يتصدى للارهاب وهو المواطن البسيط ويعمل « فكهانى » ويعيش بلا مأوى أو سكن حيث تقيم أسرته داخل خيمه أسفل احدى الكبارى وقد ضرب الشعب المصرى أروع الأمثلة فى التعاون والتكافل لهذا المواطن الشجاع والبسيط متبرعا له بالآلاف من الجنيهاً وطالب محافظ القاهرة بمنحة شقة سكنية لأسرته تقديرا لبطولته وشجاعته وتصدية للارهاب هذا هو المثل الحى للشعب المصرى الأصيل .

وكذلك نجد فى أحداث امبابه التى عاشت أيام عصيبة لوجود بعض أوكار الارهاب فى المناطق العشوائية بها فقد ظهرت بطولات عدة من أفراد الشعب فى مسانده جهاز الأمن والتى تمثلت فى المعاونة وتقديم المعلومات والارشاد عن هذه الاوكار والاشتراك فى المقاومة ومساعدة الجرحى والمصابين من أفراد الأمن .

وكذلك نجد فى أحداث أسيوط مساندة الشعب المصرى لجهاز الأمن الذى قام فى احدى حملاته أثناء الفجر على بعض الارهابيين للقضاء عليهم وقيام بعض المواطنين بالاشتراك معهم ومساندتهم وتعاونهم وامدادهم بالمعلومات والارشاد عن المخابى السرية للارهابيين وقد استشهد بعض المواطنين الذين تصدوا للارهاب بجانب الشرطة ومنهم الطبيب المجند الذى رافق قوات الأمن أثناء مهاجمة الارهاب .

ومثال الطبيبة المصرية الشابة التى رافقت أحد المصابين بسيارة الاسعاف من اسيوط حتى القاهرة لخطورة حالته وتركت منزلها واسرتها لكى تقوم بواجبها الانسانى فى الحفاظ على حياة أحد الابطال الذين تصدوا للارهاب .

والامثلة عديدة ولكننا أردنا ان ندلل ببعض منها على اصالة الشعب المصرى ورفضه للارهاب الذى يقاوم وبكل شدة من أجل القضاء عليه نهائيا فى مصر وكل ذلك فى اطار الديمقراطية لانها خيار الشعب المصرى الذى يثبت كل حين قدراته ويظهر معجزاته وتساعدنا دائما

العناية الالهية وسوف ندلل على ذلك من التاريخ والوقائع التاريخية التي تدل على ان مصر محروسة دائما بعناية الله تعالى وبفضله عليها فقد كان الالمان يهزمون أوربا وينطلقون في قلب روسيا ووضع الانجليز خططهم لتدمير كل شيء في مصر جسورها وسدودها وقناطرها كي تفرق البلاد ببياء النيل فتوقف بذلك تقدم الالمان . واذا بالجيش الالماني يلقي أول هزيمة له بعد ٣ سنوات من الانتصارات وكانت الهزيمة في معركة العلمين غرب الاسكندرية .

أيضا مصر التي أوقفت زحف الصليبين في المنصورة ونجد أيضا مصر أيام الفراعنة عندما احتل الهكسوس مصر صبر الشعب المصرى مائة وخمسون عاما ثم انطلق كالمارد .

وعندما احتل الفرس مصر وأخذ المصريون يضيقون بحاكم الفرس قمبيز فلما غادر مصر مصحوبا بلعنات الشعب ودعائه ضده أن طلب قمبيز ان يتناول أكلة شعبية مصرية (فته عسل) فأكلها ومات بعدها وقد غنى الشعراء المصريون بقصيدة تقول (ان لله جنودا من عسل) فنجد ان العناية الالهية - دائما في جانب الشعب المصرى لانها ارادة الله تعالى الذى يريد أن تكون مصر واحة الأمن والامان والاستقرار والسلام كما جاء بالقرآن الكريم كما ذكرنا سابقا (ادخلوا مصر انشاء الله آمنين)

(صدق الله العظيم)

والله تعالى غالب على أمره ولو كره المنافقون والارهابيون وكلها وقائع تاريخية ومن ايمان لا يتزعزع بأن مصر تستطيع أن تكرر معجزاتها كل يوم ولا يوقعها زلزال أو ارهاب ولا يعوق مسيرتها نحو المستقبل شيء الا اذا تراخينا ولكن يجب ان نضع الخطط المستقبلية من نتاج العقول المصرى وتنفيذها السواعد المصرية وبايمان الشعب المصرى وهو ايمان حقيقى بالله تعالى وبرسوله الكريم صلى الله عليه وسلم ومن ثم فلا يجب أن تنزلق أجهزة الاعلام للربط بين العناصر الارهابية وأعمالهم الارهابية وبين الاسلام فالاسلام موقفه صريح وهو أساس السلم والسلام والتسامح والتعاون والفضيلة وكل المعانى السامية الراقية والهادفة وقد قال الرئيس مبارك في هذا المقام ردا على سؤال حول الدستور وامكانية قيام أحزاب دينية في مصر فقال ان الدستور في مصر ينص على انها دولة اسلامية

وأن جميع القوانين التي تصدر عن السلطة التشريعية (البرلمان المصرى) تراعى الالتزام بالشريعة الاسلامية فالمجتمع المصرى يعيش فيه المسلم وغير المسلم معا وفى سلام وائمن تحت ظل سماء مصر وان السماح بقيام أحزاب دينية لا يتفق والدستور وان قيامها يعنى صراعا لا حدود له من الفرق الاسلامية والاحزاب الدينية وأن هذا الصراع يعنى الضياع ولا توجد دولة تسمح بأن تقوم أحزابها وتعدديتها على أحزاب دينية حيث يستغل ذلك المتطرفون وهم دائما ضد الدستور والحكومة والقوات المسلحة وسوف يتقاتلون لأن مبادئهم متعارضة ففى مصر جماعات تطلق على نفسها التكفير والهجرة - وجماعة الجهاد - والشوقيون - والاخوان المسلمين - والناجون من النار وكل جماعة لديها مبادئ تتعارض مع الاخرى وهؤلاء لا يريدون الحوار فقد أقمنا معهم الحوار منذ عام ١٩٨١ عقب اغتيال الرئيس السادات وحتى الآن فى التسعينات ولكننا وصلنا الى نقطة تأكدنا عندها أن الحوار ميثوس منه ثم بدأوا يستخدمون الأسلحة الآلية والقنابل ولا يمكن أن نجلس مكتوفى الايدي فلا بد من حماية القانون والنظام وأمن المواطنين والغالبية العظمى من الشعب المصرى بخير وتؤيد الشرعية والنظام وتدين هذا الاجرام والارهاب وتقف مع السلطة لانهاء هذا السلوك الارهابى ومواجهته لأنه يستهدف ترويع الناس وآثاره الذعر بينهم .

فالارهاب فى مصر ظاهرة جديدة غريبة على المجتمع المصرى الذى لا يعرف العنف وهو المعروف بالسماحة والكرم وحسن استقبال الضيوف أى ان هذا الارهاب ليست له أى جذور بعكس الارهاب فى بعض الدول الديمقراطية الغربية مثل ايطاليا وبريطانيا وأمريكا وغيرها من الدول التى تتعرض للارهاب ومنظماتها التى تخطط لعمليات ارهابية بشعة بكل المقاييس وتضيع الارواح البريئة بالمئات والالاف وسوف يلتقى الباحث بعض الضوء على الارهاب فى ايطاليا كمثال ونموذج لذلك .

أما الارهاب المصرى العارض فهو محدود وتحت السيطرة الأمنية وقد تم تحجيمه وتحديدده ويلفظ انقاسه الأخيرة فهى جماعات ارهابية مأجورة تحاول ان تعلن عن وجودها بين الحين والحين وتقوم بأحد الأعمال اليائسة التى تستهدف إثارة الخوف والهلع والترويع بين الناس فهى جماعات قد القت بنفسها فى مستنقع الانحراف والخيانة والعمالة والانحراف

عن الدين الصحيح والخيانة لأمن الوطن والعمالة للقوى الأجنبية التي تحركهم كالدُمى الخائبة ضد أبناء وطنهم وذويهم •

الارهاب في ايطاليا :

لقد قامت كثير من الدول الديمقراطية التي عرفت ظاهرة الارهاب باتباع السياسة التشريعية المزدوجة لتحقيق الردع والزجر مع اتباع اسلوب المكافأة والتشجيع على التوبة للارهابيين ونجد ذلك في بعض البلاد مثال (ايطاليا - اسبانيا - فرنسا - المانيا - المملكة المتحدة) وقد اختار الباحث ايطاليا كنموذج لهذه البلاد والقاء بعض الضوء على الارهاب فيها وكيفية مواجهته وذلك لعدة أسباب هي : -

اولا : ان الموجه الارهابية قد بلغت الذروة في ايطاليا فهي الدولة الديمقراطية التي تعرضت لاشد وأقصى هجبه ارهابية •

ثانيا : ان ايطاليا قد اعتمدت بصورة كبيرة في مواجهة الارهاب على الاداة التشريعية التي أثبتت نجاحا بالغا وساهمت بصورة فعالة في التصدي لظاهرة الارهاب والقضاء عليها •

ثالثا : ان المشرع الايطالي قد اعتمد سياسة تشريعية متكاملة في مواجهة الارهاب شملت قانون العقوبات وقانون الاجراءات وامتدت الى نظام السجون وقد احل سياسة تشريعية مزدوجة تقوم على الردع من ناحية والتشجيع من ناحية أخرى بالمكافأة والتوبة وقد اثبتت هذه السياسة المزدوجة نجاحا ملحوظا •

رابعا : ان ايطاليا تعد أقرب الدول الديمقراطية التي عرفت الارهاب شبها بظروف المنطقة العربية وخاصة مصر •

وسوف نبحث في عجالة عن موضوع الارهاب في ايطاليا والتشريعات المكافحة له فاذا أردنا أن نتخذ من الحوادث الارهابية تاريخا للارهاب الايطالي فان حادث بياتسافوتانا (Piazza Fontana) الذي وقع في مدينة ميلانو في ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٩ يمكن أن يشكل بداية المد الارهابي • وحادث محطة سكك حديد مدينة بولونيا عام ١٩٨٠ يمكن ان يمثل علامة بداية انكسار حدة الموجه الارهابية حيث شهدت فترة السبعينات ذروة

تلك الموجة الارهابية في ايطاليا والتي بدأت في التراجع مع بداية الثمانينات ولعل البيانات الاحصائية تؤكد لنا تلك الحقيقة :

ففى الفترة من عام ١٩٦٩ - ١٩٧٥ قد وقع حوالى ٤٤٠٠ حادث ارهابى وفى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ تضاعف العدد الى ٨٤٠٠ حادث ارهابى .
ثم بدأ التراجع فى الارهاب مع بداية الثمانينات حيث بلغ عدد الاعتداءات الارهابية فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦ حوالى ٢٨٠٠ حادث اعتداء ارهابى .

ويشمل الارهاب فى ايطاليا ارهاب اليمين وارهاب اليسار .

اولا : ارهاب اليمين :

ويعرف هذا الارهاب بالارهاب الاسود (nero terrorismo)

ويرتبط هذا النوع من الارهاب بالفاشية وقد بدأ هذا النوع منذ عام ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عندما بدأت ايطاليا الطريق الصعب لاعادة البناء والتعمير بعد الحرب المدمرة . وتعيد الاحزاب تكوين نفسها لاقامة النظام الديمقراطى وقد كون اليمين عام ١٩٤٦ مجموعة من الفاشيين حزبا أطلق عليه (الحركة الاجتماعية الايطالية) .
وقد تم تكوين ذلك الحزب قبل حوالى عام من سريان الدستور الايطالى الذى يحظر اعادة تكوين الحزب الفاشى تحت أى مسمى أو أى شكل ورغم كل المحاولات التى جرت لحل ذلك الحزب فانه قد تمكن من البقاء وظل يعمل كماوى لفرق اليمين المتطرف .

ولم تحقق عملية التطهير التى قامت بها ايطاليا لتطهير أجهزة الدولة من الفاشيين بعد الحرب العالمية الثانية أى نجاح حيث نجد أن من بين حوالى ٤٠٠٠٠ معتقل فاشى فى أكتوبر ١٩٤٦ لم يبق منهم سوى أربعة الاف معتقل فقط بعد شهور قليلة فى السجون الايطالية طبقا للنفوذ الذى صدر فى ذلك الوقت .

هذا بالإضافة الى أنه في مرحلة البناء وإعادة التعمير بعد الحرب العالمية كانت اجهزة الدولة تفتقر الى وجود القيادات مما أدى الى الاستعانة ببعض الوجوه الفاشية القديمة ويذهب بعض الكتاب الايطاليين الى التأكيد على دور المخابرات الامريكية والانجليزية في معاونة بعض الفاشيين القدامى على التغلغل في أجهزة الدولة والقوات المسلحة .

فالتمهيد لارهاب اليمين بدأ مباشرة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث كانت مخابرات الدول المنتصرة (أمريكا - بريطانيا) في حاجة الى تكوين شبكة عملاء ومقدمى معلومات وكل هذه الظروف اتاحت لمنظمات اليمين المتطرف الوقت اللازم لتجمل وتظهر الى جانب الحزب الديمقراطي المسيحي كدرع وحيد لمواجهة الخطر الشيوعى .

وفي ظل وكنف الحركة الاجتماعية الايطالية خرجت اخطر جماعتين ارهاييتين يمينيتين جماعة النظام الجديد (Ordine nuovo) تكونت عام ١٩٥٠ كشعبة للشباب ضمن اطار الحركة الاجتماعية .

وكذلك جماعة الطليعة الوطنية تأسست عام ١٩٥٩ كمنظمة للشباب في اطار الحركة الاجتماعية أيضا .

ولكن لم تبدأ أى من الجاعتين عمليات القتل بصورة مكثفة الا مع بداية السبعينات أى ان الفترة منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٦٨ كانت فترة صياغة وصناعة الارهاب اليمنى فى ايطاليا .

ولم يكن لدى ارهاب اليمين الوسائل ولا التحويل المالى لبدء الكفاح ضد الدولة الديمقراطية .

ولم يجد رجال الشرطة صعوبة فى أغلب الاعتداءات التى قام بها متطرفو اليمين فى الوصول الى الجناة والقبض عليهم خلال وقت قصير حيث كان معظمهم من الشباب صغير السن والطابة والمشتغلين بالاعمال المتواضعة (عمال بناء - باعة - طباخين .. الخ) وكان هدفهم الوحيد هو بث الخوف بين الشيوعيين واعضاء الحركات الطلابية فى الجامعة فكانت الاعتداءات تتم ليلا وفى الاماكن غير المأهولة بالسكان وباستعمال وسائل بدائية .

ولكن بعد عام ١٩٦٨ شهد ارهاب اليمين قفزة واسعة وتحولا نوعيا ملحوظا ففي ديسمبر ١٩٦٩ تبدأ صفحة مؤسفة في تاريخ الارهاب وفي استراتيجية العمل الارهابي اليميني حيث وقعت مذبحة تسمى مذبحة بياتسا مونتانا (Piazza Fontana) في مدينة ميلانو عندما انفجرت قنبلة مخبأة تحت منضدة في البنك الوطني الزراعي المزدحم مما أسفر عن مصرع ستة عشر شخصا واصابة تسعين آخرين ثم توالى بعد ذلك المذابح التى اثارت الهلع والفرع نظرا لعدم تحديد اشخاص الضحايا وسقوط أعداد كبيرة منهم وتستمر موجة الارهاب اليميني فى ايطاليا خلال السبعينات ويستمر معها ارهاب المذابح لتسجل آخر تلك المذابح التى وقعت فى محطة سكك حديد مدينة بولونيا فى ١٢ من أغسطس ١٩٨٠ حيث لقي ٨٥ شخصا مصرعهم نتيجة انفجار قنبلة فى صالة الانتظار بالمحطة .

ثم بدأ انكسار الموجه الارهابية وتراجع ملحوظ فى الثمانينات .

ثانيا : ارهاب اليسار :

هو الارهاب الاحمر (rosso terrorismo)

لقد شهدت الاعوام الاولى من السبعينات مولد نجم اليسار الجديد الذى انتشر بسرعة فى وقت قصير الى الجامعات فى العالم الغربى وخرجت آلاف الطلاب للشوارع والميادين الرئيسية فى مختلف المدن الايطالية للاحتجاج على تخلف نظام الدراسة ومظاهر الفساد الحزبى التى غزت النظام وكل المظاهر السلبية التى يعانى منها المجتمع الايطالى المنهك .

وحقيقة لقد شهدت كل دول أوروبا الغربية تقريبا تلك الظاهرة الا أنها استخدمت فى ايطاليا أكثر منها فى أى مكان آخر كاداة لبدء ايقاع الارهاب واشتبك شباب الحركات والاتحادات الطلابية فى الشوارع سواء فيما بينهم أو مع قوات الامن وحفظ النظام .

وبدأت بعض الاحزاب فى تنظيم المسيرات وبدأت عمليات اشغال الحرائق ثم تطور الأمر وشهدت المدن الصناعية الكبرى مظاهرات عمالية عنيفة تحمل الاعلام الحمراء وقد حدث اضراب عام للعمال فى ١٨ نوفمبر عام

١٩٦٩ ثم في ١٢ ديسمبر من نفس العام وقعت مذبحة ارهاب اليمين المتطرف
(مذبحة بياتسا فوتانا (Piazza Fontana)) •

وبدا الوضع في التغير وترجح كفة اتجاه اليسار في استخدام السلاح
لتحقيق الثورة الاشتراكية موضع التنفيذ ويقوم في مدينة ميلانو بتأسيس
منظمة الجباب — GAP •

واذا كان الفكر الفاشي والمخابرات الامريكية والانجليزية قد لعبوا
دورا ملموسا في دعم ارهاب اليمين في ايطاليا •

فان الفكر الشيوعي والمخابرات الروسية قد لعبا دورا بالمثل في دعم
ارهاب اليسار والذي أصبح له منظمات ارهابية معروفة مثل منظمة
الاولوية الحمراء ومنظمة الحكم الذاتي العالي •

(السياسة التشريعية الحديثة لمكافحة الارهاب)

اولا : ان كل الدول الديمقراطية التي عرفت الارهاب قد اعتمدت
بصورة أساسية في مواجهة على التشريعات والقواعد القانونية وان
المواجهة التشريعية قد لعبت دورا فعلا في التصدي لظاهرة الارهاب

ثانية : ان تلك الدول في مواجهتها للظاهرة الارهابية قد لجأت الى
استحداث قواعد قانونية خاصة لمكافحة الارهاب وتلائم ذلك النوع
الارهابي •

ثالثا : ان التشريعات الحديثة قد اعتمدت في مواجهة الارهاب
على اتباع سياسة تشريعية مزدوجة تقوم على تحقيق الردع والزجر
من جانب وعلى المكافأة والتشجيع من جانب آخر وان تلك السياسة
المزدوجة قد حققت نجاحا واثبتت فعالية وان قوانين التوبة قد لعبت دورا
بارزا في هذا الخصوص •

واذا كان الردع أمرا مألوفاً لمواجهة الجريمة بصفة عامة فان قوانين
التوبة التي أصبحت تلعب دورا بارزا وتمثل أحد جناحي السياسة
التشريعية في مواجهة الارهاب هي ما تميز تلك السياسة عن نظيرتها المقررة
لغير ذلك من الجرائم مما يستلزم ان نعرض أولا لصور التوبة ثم تقييم
السياسة التشريعية المزدوجة في مكافحة الارهاب ومدى نجاحها •

أولا : « صور التوبة طبقا للسياسة التشريعية المزدوجة » :

الصورة الأولى : (صورة المنفصل عن الارهاب) .

وتتحقق فيها التوبة بمجرد انفصال الجاني عن العمل الارهابي وهو الانفصال الذي يجب ان يتم التعبير عنه من خلال تصرفات حددتها نصوص القانون .

الصورة الثانية : (صورة المنفصل المتعاون) .

وتتحقق فيها التوبة بانفصال الجاني عن الارهاب ومساعدته بقدر معين للسلطات العامة خاصة سلطات العدالة ولكن دون ان يصل في تلك المساعدة الى درجة الكشف عن المساهمين الآخرين وادوارهم .

الصورة الثالثة : (صورة الندم) .

وتتحقق فيها التوبة من خلال انفصال الجاني عن العمل الارهابي وتعاونه الكامل مع سلطات العدالة بما في ذلك الكشف عن المساهمين ادوارهم والشهادة عليهم .

ومما سبق يتضح لنا ان هناك نوعين من التوبة وهما :

أولا : التوبة التي تتحقق من خلال سلوك معاكس للفعل الاجرامي على نفس صعيد الاخلال الناتج ويمكننا ان نطلق على هذا النوع من التوبة اسم التوبة الموضوعية .

ثانيا : التوبة التي تتحقق من خلال سلوك لا تؤثر على المحتوى العدواني للجريمة وانما يتمثل في تعاون اجرائي مع السلطات على نحو يسهل بدرجات متفاوتة بيان الحقيقة والعقاب على الجرائم ونطلق عليها اسم « التوبة الاجرائية » .

أولا : « التوبة الموضوعية » :

هي التوبة التي تؤثر على الجريمة . ويمكننا أن نفرق بين حالات انتوبة الموضوعية وفقا لكون السلوك المحقق لها قد تم قبل تمام الجريمة بحيث يمنع تحقق النتيجة الاجرامية ذاتها أو اذا ما كان السلوك المحقق للتوبة قد تحقق بعد تمام الجريمة ويزيل النتيجة الاجرامية التي وقعت أو يمنع أن تتفاقم الى نتائج ابعد أو يخفف من آثارها .

ولا شك ان السلوك الصادر قبل تمام الجريمة هو الذى يحقق أكبر تأثير مضاد للجريمة ويمثل الصورة المثلى للتوبة الموضوعية .

كذا فان صدور التوبة الموضوعية قبل أو بعد بدء المحاكمة الجنائية (خاصة قبل أو بعد القبض على الارهابى التائب) وان كان لا يؤثر على طبيعة التوبة من الناحية الموضوعية باعتباره سلوكا مضادا للسلوك الاجرامى السابق .

الا أن هذا السلوك يمكن ان تكون له دلالة من الناحية الشخصية فيما يتعلق بتلقائية أو عدم تلقائية التوبة حيث تعكس التلقائية بعد اخلاقيا . ويلاحظ ان السلوك المحقق للتوبة الموضوعية يمكن ان يتحقق كقاعدة عامة فى الجرائم التى يرتكبها شخص واحد أو التى يتعدد فيها الجناة وان كان تأثير التوبة كسلوك مضاد للسلوك الاجرامى يختلف تبعاً لذلك .

ويمكننا ان نورد أمثلة للتوبة الموضوعية فى عدد من الدول الديمقراطية التى تعرضت للارهاب (مصر - ايطاليا - اسبانيا) .

١ - مصر : لقد نص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الصادر فى شأن مكافحة الارهاب بمصر على التوبة الموضوعية فى تعديله لقانون العقوبات المصرى باضافة المادة رقم ٨٨ مكرر (هـ) والتى تنص على :

٨٨ مكرر (هـ) : (يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار اليها فى هذا القسم كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الادارية أو القضائية قبل البدء فى تنفيذ الجريمة وقبل البدء فى التحقيق ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء فى التحقيق .

ويجوز لها ذلك اذا مكن الجانى فى التحقيق السلطات من القبض على مرتكبى الجريمة الآخرين أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة) .

وأيضاً نصت المادة العاشرة من ذات القانون (٩٧ لسنة ١٩٩٢) على الا تقام الدعوى الجنائية ضد من أتمى بأية صفة كانت لاحدى

الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات اذا بادر خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون بإبلاغ النيابة العامة أو سلطات التحقيق بانفصاله عن التنظيم وتوقفه عن ممارسة أى نشاط فيه - وكذا في حالة تسليم الاسلحة والمفرقات •

٢ - في ايطاليا : لقد ورد بالقانون الايطالى رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٢ (حالات قاصرة على جرائم الجمعيات) وسوف نذكر بعض منها كما يلى :

في البند (أ) من الفقرة الأولى من المادة الاولى يزيل الارهابى التائب المحتوى الذى ينطبق على الاخلال القانونى الكامن فى الجمعية الاجرامية من خلال حلها أو التسبب فى الحل •

في الفقرة الثانية من ذات المادة : فانه يمنع تمام تنفيذ الجرائم التى تم تكوين الجمعية أو العصابة لقصد ارتكابها (مع ملاحظة أنه يشترط فى تلك الحالة الا يكون الجانى قد ساهم فى ارتكاب أى جريمة مرتبطة بالاتفاق أو الجمعية أو العصابة باستثناء بعض جرائم على سبيل الحصر) •

٣ - في اسبانيا : يتطلب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٨ كصورة من صور التوبة ان يكون الانفصال للارهابى التائب عن الارتباط الاجرامى قد أدى الى منع حدوث النتيجة الضارة •

ثانيا : « التوبة الاجرائية » :

ان السلوك الذى تتحقق من خلاله التوبة الاجرائية يتمثل فى المساعدة التى تقدمها الارهابى التائب لسلطات التحقيق والمحاكمة لتحقيق الجرائم والتوصل الى الحقيقة ومدى كفاية هذا النوع من أنواع التوبة باعتباره تعبيراً عن السلوك المضاد للسلوك الاجرامى هو أمر منفصل تماماً عن المرحلة التى وصل اليها تنفيذ الجريمة بينما يشكل مقدار ومدى الفائدة التى ينطوى عليها سلوك التعاون مع السلطات العامة والعدالة والتحقيق أهمية خاصة فى هذا الصدد •

ويمكننا ان نميز فى حالات التوبة الاجرائية - بصفة عامة - بين الحالات التى يكون فيها تعاون الارهابى التائب مع سلطات التحقيق

والمحاكمة منصبا على ذات الجريمة التي يحاكم عنها وبين الحالات التي يكون فيها تعاون الارهابي التائب منصبا على وقائع وجرائم خلاف تلك التي تجرى محاكمته عنها بما في ذلك تلك الوقائع والجرائم التي لم يساهم فيها.

من الواضح ان مدى فائدة المساعدة المقدمة تكون أكبر كلما بعدت العلاقة بين المعلومات المقدمة وبين موقف الارهابي التائب .

ويمكننا أن نذكر كمثال لحالة التوبة الاجرائية نص المادة رقم ٣ من القانون الايطالي رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٢ حيث يتدرج مقدار تخفيف العقوبة مع مقدار التعاون المقدم من الناحية الاجرائية .

ويلاحظ أخيرا ان التشريعات قد تكتفى في بعض الحالات لتقرير الاعفاء من العقاب أو تخفيفه بأحد نوعي التوبة وقد تتطلب في حالات أخرى اجتماع التعاون الموضوعي والاجرائي معا .

ثالثا : « تقييم السياسة التشريعية الحديثة لمكافحة الارهاب » :

يستند اعمال السياسة التشريعية المزدوجة في مكافحة الارهاب وهي التي تقوم في جانب منها على تحقيق الردع والزجر باستحداث تجريمات جديدة وتغليظ العقاب واتباع اسلوب المكافأة والتشجيع على التوبة في جانب آخر ويتمثل ذلك في الاعفاء من العقاب أو تخفيفه لمن انفصل عن الارهاب - فان اتباع هذه السياسة التشريعية المزدوجة يستند الى عدة اعتبارات منها الاعتبارات الشرعية والاعتبارات القانونية والسياسية والاعتبارات العملية وسوف نذكرها تفصيلا كما يلي :

اولا : الاعتبارات الشرعية :

وقال تعالى في كتابه الكريم في سورة المائدة الآية ٣٣ : (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو أن ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم) صدق الله العظيم . سورة المائدة (٣٣) .

لقد عرف التشريع الاسلامى السياسة التشريعية المزدوجة القائمة على جانب منها بتشديد العقاب وفى جانب آخر على المكافأة .

بل أكثر من ذلك فإن اعمال تلك السياسة تبدى أوضح ما يكون فى نوعية خاصة من الجرائم التى تقترب خصائصها من خصائص الجريمة الارهابية وهى جريمة (الحراة وقطع الطريق واخافة السيل) - فمن شهر السلاح فى فئة الاسلام واخاف السيل ثم ظفر به وقدر عليه فأقام منه بالخيار ان شاء قتله وان شاء صلبه وان شاء قطع يده ورجله من خلاف .

ويبدو من تلك العقوبات تشدد الشارع الاسلامى وتغليظه للعقوبة فى تلك النوعية من الجرائم - ونستطيع ان نرصد من جانب آخر الاتجاه التشجيمى فى قوله تعالى :

(الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم)
فاذا تاب المحاربون قبل القدرة عليهم فانه يسقط عنهم القتل والصلب وقطع اليد وقطع الرجل وعلى هذا جرى العمل فى عهد الصحابة .

ثانيا : الاعتبارات القانونية :

لا يوجد أى تعارض بين الاتجاه التشديدى والاتجاه لتقرير المكافآت للارهابيين التائبين - فكلا الاتجاهين يتكافلان ويعملان فى تناسق لتدعيم الردع العام وان كانت أداة الردع العام التى تكفلها قوانين التوبة من طبيعة مختلفة لانها تحقق الردع العام من خلال التشجيع وتقديم الحوافز لتحقيق التوبة وليس من خلال التخويف .

فلا يوجد اذن أى تعارض بين تدعيم التخويف (أى التهديد بالعقوبة) ومن تقرير قواعد تشجيمية فكلا الأمرين يشكلان وجهين لعملة واحدة - فبينما تساهم وسائل التخويف فى تحقيق الردع العام حيث انها توجه الى جميع أفراد المجتمع دون تميز فان وسائل التشجيع والتحفيز التى تقدمها قوانين التوبة - تهدف الى الحصول على انماط سلوك مفيدة اجتماعيا من الافراد الذين تورطوا بالفعل فى العمل الاجرامى وبذلك تتكامل الاداتان لتحقيق الردع العام بصفة عامة .

وفي الواقع ان القواعد القانونية الخاصة بالتوبة ورغم انها قد تبدو - للوهلة الاولى - اقرب ما تكون من أدوات الردع الخاص الا ان النظرة المتأنية تكشف عن ان دور تلك القواعد كأداة للردع العام يغلب على دورها في الردع الخاص أو يتميز بصورة واضحة عن الجوائز والمكافآت والتي تشكل أدوات للردع الخاص والتي يعتبر هدف منع أو تخفيف الاخلال الناتج عن الجريمة أو تدعيم وظيفية القمع الجنائي هدفا غريبا عنها حيث يقتصر دورها على تحقيق إعادة ادماج الجاني في المجتمع من خلال نظام التأهيل النفسي التقليدي •

واذا كانت الحاجة لتحقيق الردع العام يمكن ان تتحقق بصورة أفضل بأعمال القواعد المشددة جنبا الى جنب مع القواعد المقررة للجوائز والمكافآت فان الحاجة لتحقيق هذا الهدف في مواجهة جرائم الارهاب بالذات - يعتمد بدرجة كبيرة على اجتماع الاداتين التشديدية والتشجيعية - فهي مواجهة ظاهرة معقدة مثل ظاهرة الارهاب فان كفاءة الردع العام الفعال - ردع عام فعال - لا يتأتى من خلال تدخل ذي جانب واحد وانما تحتاج الى تدخل متعدد الجوانب وعليه فان تقرير المشرع لحالات الاعفاء من العقاب أو تخفيفه بالنسبة للارهابيين التائبين - الى جانب قوانين القمع وتشديد العقاب انما يمثل سياسة جنائية حكيمة في مواجهة جرائم الارهاب •

فاذا كان تشديد العقاب يبدو مفيدا من خلال دورة الاعلامي في طمأنه وتهذئة الرأي العام الذي لا بد وان ينتابه الفزع والترويع من جراء الاعتداءات الارهابية ومن خلال دورة كرمز يشير الى جدية وحزم الدولة في مواجهتها للجرائم الارهابية ويعكس وعيها بمدى خطورة وجسامة تلك الجرائم وعدم أهمية المصالح المعتدى عليها وكذلك من خلال دوره كأداة للردع العام تعمل لحماية الاخلاق وتدعم الوعي لدى أفراد المجتمع وتشكل مانعا يحول دون تورط البعض في العمل الارهابي وهي لا شك اعتبارات لا تستطيع أى سياسة جنائية منطقية أن تتغاضى عنها •

فانه يلاحظ من جانب آخر أن التصاعد والتشديد المستمر للعقوبات لا يسمح بتحقيق كل هذا الردع العام بل وقد يحول دون تحقيقها •

فاذا أخذنا في اعتبارنا أن تأثير تشديد العقاب على الارهابيين وعلى اختبارهم للعمل الارهابي يبدو محدودا حيث أن فئة الارهابيين تتسم بضعف الحساسية تجاه سياسة الزجر من خلال تشديد العقاب فنجد أن اقصى العقوبات وهي عقوبة الاعدام قد لا تخيفهم • فالمرتبة بحولهم من أفراد من عامة الشعب الى ابطال ومن مجرد اشخاص الى رموز - هذا فضلا عن أن تشديد العقاب يدفعهم الى الاستماتة في مقاومة رجال الأمن •

وهكذا نجد أن تأثير تصاعد الارهاب وسياسة الاقتصاد على تشديد العقاب لا يعملان في اتجاهين متضادين دائما وانما ينتهيان في كثير من الحالات ليعملا في نفس الاتجاه ولخلق وضع يضر بأمن واستقرار المجتمع وبالتالي فمن الضروري ادخال قوانين التوبة ضمن تشريعات المواجهة للارهاب لتشكل عنصرا أساسيا لا غنى عنه لضمان فاعلية المكافحة التشريعية لتلك الظاهرة •

ولقد أدركت معظم دول العالم التي تعرضت وتعرض لاعمال الارهاب ضرورة ادخال التشريعات والقوانين للتوبة والعفو • فقد لجأت اليها مصر وايطاليا أيضا التي اعلمتها بتوسع وقد حذت حذوها في ذلك (وأن كان بدرجة أقل) فرنسا وكذلك أسبانيا ولم يقتصر اللجوء الى ذلك النوع من القوانين على الدول التي تتبع النظام القانوني اللاتيني بل عرفته أيضا الدول ذات النظام الانجلو سكسوني فاخذت به المملكة المتحدة وتوسعت في تطبيقه وأعماله بالنسبة للارهابيين التائبين الذين يتعاونون مع السلطات Super glass وفضلا عن كل ما سبق فإن القواعد القانونية الخاصة بالتوبة والتي عرفت العديد من التشريعات في كثير من المجالات بصفة خاصة فيما يتعلق بمكافحة الارهاب - تمثل تحولا ملحوظا في الفكر القانوني المعاصر إذ تشكل انتقالا من المحور الموضوعي القائم على درجة جسامة الجريمة الى المحور الشخصي المؤسس على امكانية أو مدى احتمال ابتعاد الجاني عن ماضية الآثم وقابليته للإصلاح والاندماج في المجتمع •

ثالثا : الاعتبارات السياسية :

تتضمن هذه الاعتبارات في شأن السياسة التشريعية الحديثة المزدوجة والمؤسسة على الردع والمكافأة - لا شك أنها تتضمن مغزى ومعنى جديد وجدير بالتقدير على الصعيد السياسي فهو يعني أن الدولة قد (م ١٢ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

تجاوزت السياسة القصيرة النظر والتي تعتبر العمل العسكري والشرطي والأمني هو الأسلوب الوحيد لمواجهة الإرهاب كما أن قوانين التوبة تباعد في خلق أزمة سياسية داخل الجماعات والمنظمات الإرهابية اذ تعكس صفح الدولة الديمقراطية ورغبتها في المصالحة وحرصها على استعادة من ضل الطريق من مواطنيها وإعادةه إلى نطاق الشرعية والقانون والاندماج من جديد في المجتمع وهو الموقف الذي لا بد وأن يلقى قدرا ولو محدودا من الاستجابة والتجاوب من بعض أعضاء المنظمات الإرهابية مع ما يستتبعه ذلك من انعكاس هذا التجاوب في صورة خلاف سياسي داخل تلك المنظمات .

كذلك فإن انفصال الإرهابيين وتعاونهم مع سلطات العدالة والأمن لا يمثل فقط نجاحا من الناحية القانونية ولكنه يعكس بالمثل نجاحا سياسيا فالتوبة تجد قيمتها من الناحية السياسية في النقد الذاتي من جانب التائب لماضيه الإرهابي .

كما أن انفصال بعض الإرهابيين عن العمل الإرهابي وتعاونهم مع السلطات والعدالة يمكن أن يثير الكثير من الشكوك عند عامة الشعب حول مصداقية الإرهابيين وصحة مزاعمهم وهو ما يعنى على الصعيد السياسي توجيه لكمة قوية وقاسية لمستقبل العمل الإرهابي .

رابعا : الاعتبارات العملية :

إذا كانت الاعتبارات السابقة لها دواعيها التي تتطلب تطبيق السياسة التشريعية المزدوجة التي سبق عرضها فلا شك أن الحاجة العملية أيضا تملئ علينا اتباع تلك السياسة المزدوجة التي لا تقتصر على الردع وإنما تفصح حيزا كبيرا للمكافأة والتشجيع .

فوجود قوانين تفتح أمام الإرهابيين أبواب التوبة يشكل ضغطا نفسيا على أعضاء المنظمات الإرهابية حيث يجدون فيها فرصة للخروج عن العمل المسلح وكذلك فإن تلك القوانين تستغل لحظات الضعف التي يمكن أن تنتاب أى إنسان مهما كانت درجة اعتقاده في مبادئ معينة أو إخلاصه لها فضلا عن أنها تشكل عامل إثراء للأشخاص المترددين ممن تورطوا في العمل الإرهابي اذ تتيح لهم فرصة التراجع .

كذلك فان وجود قوانين التوبة يمكن أن تثير داخل المنظمات الارهابية حالة من الشك وعدم الثقة المتبادل بين اعضائها مما يساهم في زرع بذور الشقاق والخلاف داخلها وبالتالي اضعفها والحد من قدرتها .

كل هذا فضلا عن المعلومات الهامة التي يمكن أن تحصل عليها الشرطة من الارهابيين التائبين والراغبين في الاستفادة من قوانين التوبة .

المطلب الثاني : بواعث الارهاب وصوره وأنواعه :

تعدد وتباين بواعث الارهاب الدولي ودوافعه ويصعب أحيانا تقسيم وتصنيف المذد هذه البواعث بشكل دقيق يستوعب كل البواعث والدوافع التي تكمن خلف حوادث الارهاب .

فالبواعث قد تكون سياسية أو اجتماعية أو تاريخية أو اقتصادية أو شخصية فهناك أشخاص قد اختطفوا طائرات هربا من تنفيذ أحكام قضائية أو فرارا من بعض الملاحقات القضائية أو هربا من الخدمة العسكرية أو أو التمييز العرقي والظلم الاجتماعي أو تبرما بمستوى المعيشة في بلد معين .

وفي حالات عديدة يظل الباعث على ارتكاب الافعال الارهابية لغزا أو سرا لا يوح به مرتكبوا هذه العمليات أو تكشف التحقيقات عنه .

أولا : بواعث الارهاب واسبابه :

يمكن ذكر البواعث التالية للارهاب الدولي :

هناك دوافع سياسية : وهي تنقف خلف الكثير من العمليات الارهابية واعمال العنف في بلدان كثيرة من العالم من بينها الحصول على حق تقرير المصير لشعب أو مقاومة الاحتلال أو تنبيه الرأي العام العالمي الى مشكلة سياسية أو اجتماعية أو الاحتجاج على سياسة يتبعها بلد ما أو الرغبة في ازالة الضرر بمصالح دولة معينة وارباك وسائل نقله الخارجية أو الرغبة في انقاذ حياة بعض المناضلين المعتقلين . وهكذا فقد يقوم فرد أو أكثر باختطاف طائرة والإحتفاظ بركانها وملاحيقها كرهائن بقصد المساومة من أجل تحرير بعض الرفاق في سجون دولة معادية مثال ذلك .

قيام بعض أفراد المقاومة الشيعية اللبنانية بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٥ باختطاف إحدى الطائرات الأمريكية بعد اقلاعها من مطار اثينا بهدف الافراج عن المعتقلين الشيعة في سجون اسرائيل .

ومن أشهر حوادث اختطاف الطائرات التي اثارت ضجة كبيرة على المستوى الدولي نذكر الحوادث التالية :

١ - قيام مجموعة تابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين في أغسطس سنة ١٩٧٠ باختطاف ثلاث طائرات احداها تابعة لشركة الخطوط الجوية العالمية TWA والثانية تابعة لشركة السويسرية والثالثة للشركة البريطانية واجبرت الثلاث على الهبوط في مطار مهجور بالاردن كما نجحت في اختطاف طائرة أمريكية من طراز بوينج ٧٤٧ واكراهاها على التوجه الى مطار القاهرة الدولي وكان الغرض من حوادث الاختطاف الخمسة اطلاق سراح عدد من الفدائيين العرب المحتجزين في السجون الاسرائيلية والالمانية والسويسرية والبريطانية - وبعد مفاوضات دامت حوالى ثلاثة اسابيع قد افرج عن جميع الركاب مقابل موافقة المانيا الاتحادية وسويسرا وبريطانيا على اخلاء سبيل ستة من الفدائيين بينما اطلقت المملكة المتحدة سراح ليلي خالد وهي التي حاولت مع شخص آخر اختطاف طائرة تابعة لشركة العال الاسرائيلية .

أيضا قيام ثلاثة من أعضاء الجهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف طائرة اسرائيلية تابعة لشركة العال في طريقها من روما الى تل ابيب واجبارها على الهبوط في الجزائر ومطالبتهم اطلاق سراح عدد من أعضاء الجهة الشعبية المحتجزين في اسرائيل وقامت السلطات الجزائرية باطلاق سراح الركاب من غير اليهود والأطفال بين ركاب الاسرائيلين اما ركاب الطائرة الخمسة وملاحوها السبعة فلم يفرج عنهم الا بعد ستة أسابيع من هبوط الطائرة اثر تهديد الاتحاد الدولي لجمعيات الخطوط الجوية بمقاطعة الرحلات اليومية من الجزائر واليها .

ويمكن القول بأن العمليات الفدائية التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية خاصة المتطرفة منها تهدف الى تحقيق عدة أهداف سياسية في آن واحد منها الافراج عن بعض المعتقلين في سجون اسرائيل والرد على الهجمات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية واعمال العنف ضد سكان الأراضي

المحتلة وارغام اسرائيل على قبول مبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتنبية الراى العام العالمى الى القضية الفلسطينية والآلام التى يعانىها الشعب الفلسطينى •

الدوافع التاريخية :-

مثال العمليات الارهابية التى يرتكبها جيش التحرير الأرمنى وهو منظمة ثورية أرمنية ضد رعايا تركيا ومبعوثيها الدبلوماسيين بالخارج يتم تبريرها على انها انتقام من المذابح التى اقترفتها تركيا ضد الشعب الأرمنى فى بداية هذا القرن •

دوافع اقتصادية :-

وهى دوافع تهدف للاضرار باقتصاديات دولة معينة مثال قيام المجموعات الفلسطينية بمهاجمة شركة خطوط الطيران الاسرائيلية « العال » بالقول بأنها شركة طيران تمتلكها الدولة وهى التى تؤمن الاتصال الجوى وتحمل السياح والزوار والخبرات والمساعدات لاسرائيل وهى التى تنقل معدات الحرب والدمار الى الكيان الصهيونى ومن ثم فان ضرب طائرات هذه الشركة ينزل ضررا ماديا واقتصاديا باسرائيل ويؤدى الى الحد من حركة السياحة التى تعتبر مصدرا هاما من مصادر الدخل الاسرائيلى وحيث أن الكيان الاسرائيلى مرتبط بالامدادات والمساعدات والتسهيلات الخارجية فان توسيع دائرة الضرب والهجوم سيؤثر بلا ادنى شك على اقتصاديات اسرائيل •

أيضا قيام احدى الجهات المجهولة بتلغيم البحر الأحمر بهدف حرمان مصر من عائدات المرور فى قناة السويس والإضرار باقتصاديات مصر ودول الخليج البترولية •

البواعث الإعلامية :-

يذهب اجد الكتاب الى تأكيد المبرر والباعث الإعلامى من وراء العمليات التى تقوم بها المنظمات الفلسطينية من يقول :

بقيت القضية الفلسطينية حتى عهد قريب قضية مجهولة أو شبه مجهولة من العالم الخارجى ويبدو أن النضال فى الأرض المحتلة وحدها

لا يكفي لاثارة انتباه الرأي العام العالمي وتعميقه بالواقع الفلسطيني وإطلاعهم على مظاهر الظلم والحرمان التي يعانيها المطرودون من أرضهم والمعتدون في أرض غيرهم واحاطته علما بالتوتر والثورة التي فجرها مؤخرا شعب الخيام المشرد (١) والمواطن العربي يعتمد في معرفة كل ما يتصل بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية على ما تنقله اليه وسائل الاعلام في بلاده لضيق الوقت وكثرة مشاغله . فقراءة عناوين الصحف أو الاستماع الى النشرات التليفزيونية - ويظهر ان الاعمال المثيرة والمفاجآت المذهلة هي وحدها القادرة على تأجيح اهتمامه وتحريك مشاعره - ولهذا جاءت عمليات الخطف الجوي لتحقيق هذا الهدف وتثير ضجة كبرى في الغرب وتقرض على وسائل اعلامهم ضرورة التحدث عن القضية الفلسطينية .

الدوافع الشخصية :-

قد تهدف الاعمال الارهابية الى تحقيق مآرب شخصية وهذه الاعمال تدخل عادة في اطار الجرائم المنصوص عليها في التشريعات العقابية للدول المختلفة وتتنوع هذه الدوافع والبواعث الشخصية من هروب من تنفيذ أحكام معينة الى مغادرة دولة معينة أو ابتزاز الاموال من شركات الطيران حيث يقوم بعض الافراد بخطط طائرة ويطلبون فدية بالملايين من الدولارات أو بغرض سرقة الركاب كيمبا حدث مؤخرا في امريكا لاحدى طائرات الخطوط الداخلية .

ثانيا : صور وأنواع الارهاب الدولي :-

لقد تعددت وسائل الارهاب وطرقه وأثبت الارهابيون براعة وذكاء في استخدام وسائل العلم الحديث وتقنياته في سبيل الوصول الى اغراضهم وتحقيق أهدافهم والاعتداء على وسائل المواصلات والجافلات من خطف الطائرات والسفن والافراد واحتجاز الرهائن والقاء القنابل ووضع المتفجرات واستخدام الطرود والسيارات المفخخة والاعتداء على رجال السلطة العامة (جيش وشرطة ورجال السياسة وزعماء الأحزاب وتوابعها البعثات الدبلوماسية والقنصلية وممثلي الهيئات الدولية واغتيال الملوك والرؤساء) وتقسيم الاعتداءات والافعال الارهابية الى عدة تقسيمات وتأخذ

منها ما يهم البحث ومنها الأفعال التي ترتكب ضد وسائل النقل الدولي وضد الأفراد وأيضا ما يرتكب منها ضد الأموال بالإضافة الى بواعث الارهاب الدولي التي أدت صعوبة الوصول الى تعريف شامل له « الارهاب الدولي » يرضى كافة الاتجاهات الدولية الى التركيز على تجريم بعض أفعال الارهاب الدولي التي تتميز بخطورتها على وسائل النقل الدولي من خطف والاعتداء على الطائرات وغيرها .

ويتربى على التجريم الدولي لبعض الأفعال الارهابية أن يسأل مرتكبوها مسؤولية جنائية دولية امام محاكم الدولة التي ارتكب على اقليمها الفعل الارهابي أو امام محكمة الدولة التي ينتمى الضحايا بجنسيتهم اليها أو امام محاكم أية دولة من دول الجماعة الدولية (١) وسوف نبحت في صور وأفعال الارهاب الدولي .

(١) صور الارهاب الدولي :

اولا : افعال ترتكب ضد وسائل النقل الدولي :

وأبرز مثال لذلك قيام الجماعات الارهابية بتغيير مسار الطائرات المدنية بالقوة كما حدث مؤخرا من اختطاف احدى الطائرات المدنية المصرية أثناء رحلتها من مطار اثينا الى مطار القاهرة واجتازها على الهبوط بمطار فاليتا وقتل عدد من ركبها مما دفع قوات الضاعة المصرية للتدخل واقتحام الطائرة لتخليص ركبها وملاحيقها من قضية الارهابيين وقد تربى على عملية الاقتحام مفرق حوالى ٨٠ شخصين من قدامى ٢٥٢ قدامى باندنا مست

وكذلك قيام بعض مجموعات الشيعة باختطاف طائرة ركاب أمريكية وقتل أحد ركبها واحتجاز عدد من ركبها خارج (الطائرة) في مكان شرعى بمدينة بيروت للمطالبة بالإفراج عن بعضى ٧٠٠ لبناني شيعى محتجزون في سجون إسرائيل .

في تنوعا « Le terrorisme fait l'objet d'une incrimination internationale dans lames ou les actes Suivants font L'objet d'une incrimination internationale conventionnelle ou Coutumier les de tournment d'avio les attentats contre des siptomater, les attentats contre les chefs d'Etat. Dans la msure où ces atos sont eriges, en infract internationale leurs auteurs encourrent une reponsabilite pénal individuelle à caractère international, «C.F.E. David, le terrorisme en droit - internatiale» op. cit.

وكذلك طائرة الركاب الكويتية التي اختطفها مجموعة ارهابيين وعلى متنها ركاب بلغ عددهم ٥٣ « ثلاثة وخمسين راكبا رهائن » يتوقعون الموت كل لحظة من بينهم ثمانية من طاقم الطائرة الكويتية « الجابرية » وسبعة من المختطفين وكان من بين الرهائن الركاب ثلاثة من الاسرة الحاكمة الكويتية وكان هدف المختطفين هو الضغط على حاكم الكويت لاطلاق سراح سبعة عشرة معتقلا بالكويت .

وقد توجه المختطفون بالطائرة الى مطار لازناكا بقبرص ثم انتقلت الماساة الى عدة مطارات بالعالم وانتهت بمطار بومدين بالجزائر بعد مرور ١٦ ستة عشر يوما من الاختطاف وهو اطول حادث من نوعه في تاريخ اختطاف الطائرات .

وقد نجحت الجزائر في انتزاع حل من المختطفين بعد مفاوضات دامت اسبوعان من هبوط الطائرة في مطار هواري بومدين بالجزائر . واستسلم المختطفين للسلطات الجزائرية بعد ما فشلوا في اجبار حكومة الكويت على الاستجابة لمطالبهم بالافراج عن زملائهم المسجونين بالكويت في جرائم تخريب وتدمير وكان الاختطاف خلال ابريل ١٩٨٨ « أوائل ابريل ١٩٨٨ » وتشير الاحصاءات (١) عن محاولات خطف الطائرات ونسب نجاحها وفشلها (يذكر الاستاذ عبد العزيز العجيزي في مقاله) أن عدد محاولات الخطف ما بين سنة ١٩٥٠ ونهاية ١٩٦٠ قد بلغت ١٦٤ منها ١٤٤ حالة كللت بالنجاح .

كذلك تذكر وثائق الاتحاد الدولي للطيارين المدنيين ان عدد حوادث خطف الطائرات بلغ ٢٥٢ حادثة ما بين عام ١٩٦٨ - ١٩٧٢ منها ٣٨ حالة في عام ١٩٦٨ ، ٨٢ حالة في عام ١٩٦٩ ، ٧٢ حالة في عام ١٩٧٠ ، ٥٥ حالة في عام ١٩٧١ (٢) .

ويجب الاشارة الى أن العمليات الارهابية الموجهة ضد وسائل النقل الجوي لم تعد تقتصر على عمليات الخطف والاستيلاء على الطائرات بل أصبحت تشمل الاخطار التي تتعرض لها الطائرات وهي رابضة في

(١) الاستاذ عبد العزيز العجيزي - مقال بمجلة السياسة الدولية - عدد اكتوبر سنة ١٩٧٠ ص ١٤٠ - ١٤٦ .

(٢) جريدة اللوموند ص ١٠ ، ١١/٥/١٩٧٢ .

أرض المطار وكذلك المنشآت الأرضية في المطار ومكاتب وشركات الطيران ولهذا تبنت منظمة الطيران المدني الدولية تعريفاً أوسع لمفهوم التدخل غير المشروع في الطيران المدني الدولي بحيث اشمل الاستيلاء غير المشروع على الطائرات وأعمال التخريب أو الهجوم المسلح الموجه ضد الطائرات المستخدمة في النقل الجوي الدولي أو ضد المنشآت أو المصالح الأرضية التي يستعملها هذا النقل لنسف الطائرات وهي رابضة في المطار ومهاجمة الطائرات أثناء هبوطها بسلاح موجود فوق الأرض وكذلك مهاجمتها وهي تستعد للإقلاع بسلاح موجود على الأرض ومهاجمة منشآت المطار ومثال ذلك قيام مجموعتان إرهابيتان بهجومين بالقنابل والرشاشات بمطاري روما وفيينا في ٢٧/١٢/١٩٨٥ على مكاتب تخص التذاكر وامتعة المسافرين التابعة لشركة العال الإسرائيلية وشركتي الطيران الأمريكيين تي ديلو اية وبان امريكان وعلى طوابير المسافرين الذين كانوا مجتمعين امام هذه المكاتب في انتظار انتهاء اجراءات سفرهم وقد أدى الهجومان الى مصرع ١٨ واصابة ١١٧ آخرين .

ولم تقتصر العمليات الارهابية على الاستيلاء على الطائرات في الجو أو مهاجمتها وهي رابضة في أرض المطار أو مهاجمة المنشآت المدنية بل شملت الاستيلاء على السفن في عرض البحر وتوجيهها الوجهة التي يريدها الخاطفون مثال ذلك ما حدث لسفينة الركاب الايطالية « اكيلى لاورو » حيث قامت مجموعة فلسطينية بالاستيلاء على هذه السفينة في عرض البحر المتوسط وقتل أحد ركبها الامريكين ولقد انفرت هذه العملية عن توتر شديد في العلاقات الدولية بين مصر وأمريكا وايطاليا حيث قامت طائرات السلاح الجوي الامريكى باجبار الطائرة المدنية المصرية التي تحمل أفراد هذه المجموعة والمتجهة بهم الى تونس بالهبوط في جزيرة صقلية وتمكين السلطات الايطالية من القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة وقد جرت هذه العملية « خطف السفينة » في اعقاب مهاجمة الطائرات الاسرائيلية لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة التونسية في أكتوبر ١٩٨٥ .

وبذلك استعرض الحوادث الارهابية على أن العمليات الارهابية قد شملت أيضا الحافلات والمقطارات التي تحمل الركاب. ويهم الباحث في هذا المجال التفرقة بين خطف الطائرات واعمال القرصنة الجوية وبصفة عامة التفرقة بين العمليات الارهابية واعمال القرصنة .

يناير ١٩٦٨ وبالتحديد في ١/١/١٩٦٨ وحتى ١٠/٩/١٩٦٩ قد وقعت ٨٦ حالة (جريمة اختطاف) في انحاء متعددة من العالم .

وكذلك خلال الفترة من أول يناير ١٩٦١ - ١٩٢٧ وقع قرابة أربعمئة حادث اختطاف طائرات في العالم (١) . وإما بخصوص أعمال القرصنة - فلقد أصبحت القرصنة البحرية مجرد ذكرى تاريخية نتيجة الازدياد المطرد في حوادث اختطاف الطائرات وأصبح من المألوف إطلاق لفظ (القرصنة) على تلك الجرائم ومن ثم يثور التساؤل لمعرفة ما اذا كان اختطاف الطائرات يعتبر بمثابة (قرصنة) خاصة وأن القواعد التي تحكم أفعال العنف والقوة لارتكاب جرائم على ظهر الطائرة تتشابه مع مثلتها من القواعد المتعلقة بنفس الأعمال التي تقع على ظهر السفن - فالقواعد التي تحكم الطائرات منسوخة أو منقولة من تلك التي تحكم السفن بل أن القواعد القانونية الدولية - والمتعلق بالقرصنة البحرية تشير للقرصنة الجوية .

وحتى نصل للإجابة على التساؤل الذي طرحناه نتعرض لمفهوم القرصنة البحرية ومفهوم اختطاف الطائرات لنرى ما اذا كان المفهومان متطابقين وبالتالي يعتبر اختطاف الطائرات قرصنة أم مفهومان مختلفين وبالتالي نعطي لاختطاف الطائرات الصفة التي تستحقها هذه الجريمة .

المقصود بالقرصنة البحرية :-

القرصنة البحرية جريمة دولية حدد العرف الدولي أركانها وتعتبر اتفاقية جنيف لاعالي البحار والمبرمة في ٢٩/٤/١٩٥٨ أول اتفاقية دولية تناولت القرصنة البحرية وقد عرفت المادة ١٥ - منها المقصود بالقرصنة البحرية وعلى نحو مشابه تعرضت للأفعال التي ترتكب على ظهر الطائرة وذلك على النحو التالي :-

(١) للمزيد في هذا الشأن

A.M.B. Yans : Air-craft hijacking what is being done op cit., P: 642.

E. David op. cit., PP. 247-253.

د. خيرى الحسيني : مكافحة الاستيلاء غير المشروع للطائرات ، مجلة السياسة الدولية المجلد السابع ١٩٧١ ص ٦١٣ .

تعتبر قرصنة أى فعل من الأفعال التالية : -

١ - أى عمل غير مشروع من أعمال العنف أو القبض أو السلب يرتكب لأغراض خاصة بواسطة طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة ويكون موجها :

(أ) فى اعالى البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى أو ضد اشخاص أو أموال على ظهر مثل هذه السفينة أو الطائرة .

(ب) ضد سفينة أو طائرة أو اشخاص أو أموال خارج نطاق الاختصاص لاية دولة .

٢ - أى مساهمة ارادية فى عملية تقوم بها سفينة أو طائرة مع العلم بالوقائع التى تجعلها سفينة أو طائرة قرصان .

٣ - أى تحريض أو تسهيل عمدى لفعل من الأفعال المذكورة فى الفقرتين السابقتين .

ووفقا لمفهوم المادة ١٥ من اتفاقية جنيف سالفة الذكر فإنه حتى يتوافر فى الفعل وصف القرصنة البحرية أو الجوية يجب : -

(أ) أن يكون الفعل غير مشروع : وعلى ما يبدو اراد واضعو اتفاقية جنيف سالفة الذكر منع أى التباس فيما لو اضطرت إحدى السفن أو الطائرات استعمال القوة للدفاع المشروع عن نفسها ضد هجمات سفن أو طائرات أخرى .

أن الدفاع المشروع عن النفس لا يمكن فى هذه الحالة اعتبارة قرصنة .

(ب) أن يكون الفعل عملا من أعمال العنف : - ومن الطبيعى أن يتطلب الفعل الذى ينتج عن الإختطاف أن يكون بمثابة إكراه بالسلاح أو تهديد بذلك .

(ج) أن يستهدف هذا الفعل تحقيق مصلحة شخصية : وليس من الضرورى أن يكون الباعث على الفعل تحقيق مكاسب مادية فقد يكون الباعث أرضاء رغبة الانتقام أو استجابة لنوازع الحقد والضغينة وكل

ذلك بشرط أن يبقى الغرض من الفعل غرضاً شخصياً وبذلك لا يعتبر اختطاف الطائرات قرصنة إذا كان الدافع عليها بواث سياسية .

(د) الفعل يجب أن يرتكب ضد سفينة أو طائرة أخرى أو ضد الأشخاص أو الأموال على متنها .

(هـ) أن يكون هذا الفعل بواسطة أشخاص موجودين على ظهر سفينة أو طائرة خاصة وبذلك لا يعتبر في مفهوم المادة ١٥ من اتفاقية جنيف تغيير مسار طائرة حربية عامة بالقوة بمعرفة أشخاص موجودين فيها .

(و) يجب أن يتم هذا الفعل في البحر العام أو في أى مكان لا يخضع لاختصاص أى دولة .

وبذلك لا تتصف الأفعال التى تقع ضمن الحدود التى تمارس الدولة فيها اختصاصها الإقليمى (كالمجال الجوى للدولة مثلاً) بالقرصنة — فلكى تتعرض طائرة ما للقرصنة ينبغى أن تهاجمها طائرة خاصة خلال تحليقها فوق بحر عام أو فوق مكان لا يخضع لسياسة أى دولة .

وهذا العنصر الأخير والخاص بتعريف الأفعال التى تعتبر قرصنة لا ينطبق على حالات تغيير مسار الطائرات بالقوة — اختطافها — والتى تجرى فى المجال الجوى لدولة ما .

ذلك هو مفهوم القرصنة البحرية والعناصر الواجب توافرها لقيام هذه الجريمة فى إطار م ١٥ من اتفاقية جنيف لا على البحار لسنة ١٩٥٨ (١) .

المقصود باختطاف الطائرات : —

كما حددت المادة ١٥ من اتفاقية جنيف المقصود بالقرصنة والعناصر الواجب توافرها لقيام هذه الجريمة نجد اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ والخاصة بمكافحة الجرائم التى تقع على ظهر الطائرات تحدد المقصود

(١) للمزيد فى ذلك انظر :

(A) E. David, op. cit, PP. 247-253.

(B) A.E. Evans : Air craft hijacking, its cause, op. cit., P. 67.

(C) S. Glaser op. cit., PP 15-16.

باختطاف الطائرات وعناصر هذه الجريمة في المادة ١١ منها وعلى نحو مماثل أخذت الملاحقة من اتفاقية لاهاي ١٩٧٠ لودع اختطاف الطائرات.

--- مفهوم اختطاف الطائرات في ضوء م ١١ اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ :

اختطاف الطائرات يتمثل أساسا في الاستيلاء على الطائرة بالقوة أثناء طيرانها وتحويل مساوئها بالقوة لجهة غير الجهة المقرر وصولها إليها .
وقد تناولت م ١١ / طوكيو تعريف اختطاف الطائرة والعناصر الواجب توافرها لقيام هذه الجريمة وذلك على النحو التالي : -

إذا استخدم شخص ما وهو على متن طائرة في حالة طيران العنف أو هدد باستخدامه بطريقة غير مشروعة لعرقله استغلال الطائرة أو الاستيلاء عليها أو فرض رقابة عليها وإذا كان على وشك القيام بهذا العمل (م ١١ / ١) وعليه وحسبما جاء في النص يعتبر من جرائم الاختطاف ليس الاستيلاء الحقيقي على الطائرة فحسب بل أيضا التدخل في القيادة أو أى ممارسة للسيطرة بصورة غير قانونية - على الطائرة عموما وقد أوردت الفقرة الأولى ما م ١١ من الاتفاقية عددا من الشروط يجب توافرها لاعتبار الفعل اختطاف للطائرة .

الشروط الواجب توافرها لاعتبار الفعل اختطاف للطائرات : -

(١) أن يكون الفعل غير مشروع بمعنى أن يصدر الفعل من غير ذى صفة :

أى من شخص ليس له حق فرض رقابته على الطائرة فإذا أقلم القائد الشرعى بطائرته بالقوة مخالفا بذلك الأوامر فانه لا يرتكب سوى مخالفة قانونية ولا يعتبر ذلك فى حكم الاتفاقية خاطفا للطائرة - لذا اذا صدرت الأوامر من الشركة التى تتبعها الطائرة الى أحد أفراد طاقمها بتولى قيادتها بدلا من قائدها الأصلي وقام القائد الجديد بالاستيلاء عنوة على قيادة الطائرة فانه لا يعتبر خاطفا لها - لكن من يحدد صفة المشروعية أو يضمنى هذه الصفة على العمل الذى يرتكبه الفاعل ؟ ؟ أن التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم الملاحة الجوية هى المرجع فى ذلك .

(ب) استخدام القوة أو التهديد باستخدامها : -

من أجل اللفظ أن النص لا تجلي على استعمال لفظ القوة من « Force » وهو يعني القوة المادية بينما المستعمل النصب للفرضي للقبيل لفظ (Violence) وهو توسع نطاقاً - إذ أنه يشمل القوة المادية كما أنه يشمل وسائل الضغط الأخرى سواء كانت مادية أو معنوية - صحيح أن جميع حوادث اختطاف الطائرات التي وقعت حتى الآن تمت تحت وسائل العنف المادي والتهديد باستخدام السلاح ولكن لا يمكن أن يتصور أن يفرض شخص رقابته على الطائرة عن طريق تقديم شراب مخدر لقلد الطائرة إلا يمكن أن تتصور تهديد القائد بشهر حملة تشهير ضده إذا رفض تغيير مسار الطائرة المقرر لها كذلك من أمثلة الضغط المعنوي تهديد قائد الطائرة بأنه في حالة رفضه تغيير مسار الطائرة فإنه يعرض أفراد أسرته للقتل أو الخطف وكذلك من المتصور حدوث استيلاء غير مشروع على الطائرة عن طريق الغش والتدليس مثال ذلك أن يقنع شخص ما بناء على أوراق وتعليمات مزورة للقائدة الشرعي للطائرة بأنه معين لقيادة الطائرة بدلا منه ولا شك أن كل هذه الوسائل لو تمت تؤدي إلى تحقيق الغرض المقصود منها وهو اختطاف الطائرة .

(ج) ان يقع هذا الفعل على متن الطائرة : -

ويستثنى هذا الشرط من الخضوع لنص الفقرة ١/١١ من اتفاقية طوكيو أي تدخل غير مشروع أو أي ممارسة غير مشروعة لقيادة الطائرة من جهة من خارج الطائرة عن طريق استخدام أجهزة لاسلكية مثلا .

(د) ان يقع هذا الفعل أثناء الطيران : -

قد نصت فقرة ١/٣ م من الاتفاقية على أن الطائرة تعتبر في حالة طيران منذ اللحظة التي يتم فيها تشغيل القوة المتحركة لاقلاع الطائرة حتى اللحظة التي تنتهي فيها من قطع مسر الهبوط .

(هـ) ان يكون الغرض من الفعل المرتكب هو الاستيلاء على الطائرة أو التحكم فيها بآية صورة كانت :

تلك هي الشروط الواجبة توافرها في الفعل حتى يعتبر اختطاف لطائرة في مفهوم م ١١ من اتفاقية طوكيو .

. وهناك تعريف آخر لاختطاف الطائرات على ضوء اتفاقية لاهاي والشروط المطلوب توافرها لاعتبار الفعل اختطاف. وسوف يكون ذلك مبينا تفصيلا في مبحث المصادر الدولية وباختصار شديد وموجز نجد أن المقصود باختطاف الطائرات والعناصر اللازمة لقيام هذه الجريمة في مفهوم اتفاقية لاهاي ١٩٧٠ وبالتأمل في التعريف المقصود باختطاف الطائرات والعناصر الواجب توافرها لقيام هذه الجريمة سواء على ضوء المادة ١١ من اتفاقية طوكيو لسنة ١٩٦٣ أو م ١ من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ نجد أن لا خلاف بين التعريفين وما يتبعهما من عناصر بل تشابه وتكرار .

ويبقى بعد ذلك الإجابة على التساؤل الذي طرحناه منذ البداية وهو هل اختطاف الطائرات يعتبر قرصنة ؟؟؟

أن الإجابة على هذا التساؤل تتوقف كما قلنا على مدى تطابق تعريف وعناصر القرصنة كما حدده م ١٥ من اتفاقية جنيف لاعالي البحار والتعريف والعناصر اللازمة لقيام جريمة اختطاف الطائرات كما حددتها م ١١ من اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ .

وسوف نبين ذلك فيما يلي : -

اختطاف الطائرات ليس من قبيل القرصنة : -

اتهمنا فيما سبق أنه وفقا لنص المادة ١٥ من اتفاقية جنيف لاعالي البحار سنة ١٩٥٨ يقصد بالقرصنة الافعال الآتية : -

١ - أي فعل غير مشروع من أعمال العنف أو القبض أو السلب يرتكب لاغراض خاصة بواسطة طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة ويكون موجها :

(أ) في اعالي البحار ضد سفينة أو طائرة اخرى أو ضد اشخاص أو أموال على ظهر مثل هذه السفينة أو الطائرة .

(ب) ضد سفينة أو طائرة أو اشخاص خارج نطاق اختصاص أي دولة .

٢ - أي مساهمة ارادية في عملية تقوم بها سفينة أو طائرة مع العلم بالوقائع التي تجعلها سفينة أو طائرة قرصان .

٣ - أى تعريض أو تسهيل عمدى لفعل من الافعال المذكورة في الفقرتين السابقتين .

ويجب أن تتوافر شروط أوضاعها لقيام هذه الجريمة تتمثل في أن يكون الفعل المرتكب صادرا عن أحد ملاحى السفن أو أحد المسافرين عليها أو يتضمن هذا الفعل استعمالا غير مشروع للقوة والعنف وأن يكون الهدف من وراء هذا الفعل تحقيق اغراض خاصة .

ويجب أن يقع هذا الفعل في البحار العامة أو في مكان لا يخضع لسلطة أى دولة ضد سفينة أخرى أو طائرة أو ضد اشخاص أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة .

كما أتهينا الى تحديد مفهوم اختطاف الطائرات والعناصر الواجب توافرها لقيام هذه الجريمة على ضوء اتفاقتى طوكيو سنة ١٩٦٣ ولاهاى سنة ١٩٧٠ حيث رأينا أن اختطاف الطائرات يتمثل في : -

قيام شخص على ظهر الطائرة بالتدخل أو الاستيلاء أو أى نوع من أنواع السيطرة بالتدخل والاستيلاء بصورة غير قانونية باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها أثناء تحليق الطائرة أو اذا كان مثل هذا العمل على وشك الوقوع ويلزم توافر شروط معينة لقيام هذه الجريمة نلخصها فيما يلى : -

(أ) أن يكون العمل غير مشروع .

(ب) يتم عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

(ج) أن يقع على متن الطائرة وأثناء الطيران .

(د) أن يهدف الى الاستيلاء أو التحكم فيها بأى صورة كانت .

وبالتأمل في التعريفات والعناصر اللازمة لقيام جريمة القرصنة وجريمة اختطاف الطائرات يتبين لنا أنهما مفهومين مختلفين والشئ المشترك بينهما هو العنف أو القوة في الاعمال المكونة لكل منهما ضد وسيلة من وسائل المواصلات الدولية .

صحيح ان اتفاقية جنيف لاعالى البحار في مادتها ١٥ قد بسطت تعريفها للقرصنة على الاعمال المشابهة ضد الطائرات غير ان العناصر (م ١٣ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

اللازمة لقيام جريمة القرصنة حسبما رسمت م ١٥ تختلف عن تلك العناصر
اللازمة لقيام جريمة الاختطاف للطائرات •

أولاً: جريمة القرصنة وفقاً لنص الفقرة الأولى من م ١٥ جنيف
لأعلى البحار ترتكب لأغراض خاصة لتحقيق مصلحة شخصية لمرتكبها
بغية تحقيق مكاسب شخصية لهم - والغرض الخاص هنا هو كل عمل
الهدف من وراء القيام به أسباب أو مكاسب شخصية لا أغراض عامة
كاستيلاء ملاحى سفينة على قيادة سفينة أخرى لتحقيق منافع شخصية وبدون
اهداف سياسية أو بدون تخويل من الدولة التي ينتمون اليها وعلى العكس
من ذلك ليست هناك قضية من قضايا خطف الطائرات كانت الدوافع فيها
منافع شخصية أو مكاسب شخصية للقائمين بها فالأغلبية الساحقة لاختطاف
الطائرات مرجعها أسباب سياسية بعيدة كل البعد عن الأغراض والاهواء
الشخصية صحيح أنه ليس ما يمنع ان ترتكب القرصنة كرد فعل لشعور
مرتكبى هذه الجريمة بالكراهية أو الرغبة في الانتقام تجاه الدولة التابع
لها السفينة المجنى عليها ولكن اذا وجدت وراء مثل هذه الحالات دوافع
سياسية فانها تفقد طابع القرصنة (١) •

ثانياً: وفقاً لنص م ١٥/١ ب من اتفاقية جنيف لأعلى البحار
يشترط لتوافر جريمة القرصنة ان تتم الاعمال المكونة لها : في أعلى البحار
وخارج نطاق الاختصاص الاقليمى لاية دولة سواء بالنسبة للمجال الجوى
أو البحرى وبالتالي لا يعتبر قرصنة تلك الافعال التي تقع في مجال
الاختصاص الاقليمى أو في مياهها الاقليمية لأنها تفقد صفتها الدولية
لتصبح مخالقات للتشريعات الوطنية لدولة عضو في الجماعة الدولية
وحوادث اختطاف الطائرات تقع اثناء تحليق الطائرة فوق اقاليم الدول
الأمر الذى يبعد عنها مفهوم القرصنة حسبما تطلبت المادة ١٥ جنيف •

ثالثاً: وفقاً لاتفاقية جنيف لأعلى البحار سنة ١٩٥٨ لكي يكون أى
فعل منصوص عليه في الفقرة الأولى ن م ١٥ منها عمل من أعمال القرصنة
فانه يجب ان يكون موجهاً في البحار العامة ضد سفينة أخرى حيث ان المفهوم
التقليدى للقرصنة يتمثل في كونها جريمة ترتكب في البحر العام ضد
سفينة أخرى •

ان هذا الشرط يستثنى بوضوح جرائم اختطاف الطائرات من مفهوم القرصنة تحت نظام اتفاقية جنيف سالفة الذكر لأن الفقرة الأولى من المادة الأولى لاتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ بخصوص ما يقع من جرائم على ظهر الطائرة يتطلب ارتكاب جريمة الاختطاف من قبل شخص على ظهر الطائرة نفسها لا من قبل شخص خارج الطائرة وحتى تحت نظام اتفاقية جنيف لاعالي البحار لا يعتبر من اعمال القرصنة أى عمل من الاعمال المذكورة في الفقرة الأولى من م ١٥ اذا قام بارتكابه بحارة السفينة أو مسافروها ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر السفينة نفسها - بذلك يمكن القول استنادا للأسباب التي ذكرت أن اختطاف الطائرات لا يندرج تحت مفهوم القرصنة كما حددته اتفاقية جنيف لاعالي البحار سنة ١٩٥٨ وذلك للاختلاف في العناصر والاركان الواجب توافرها لقيام الجريمتين (١) .

رأى خاص - اختطاف الطائرات شبه القرصنة :-

ان اختطاف الطائرات - كما انتهينا - لا يندرج تحت مفهوم القرصنة كما عرضه وحددت عناصره م ١٥ من اتفاقية جنيف لاعالي البحار لسنة ١٩٥٨ الا اننا نرى (٢) ان الاختطاف يشبه القرصنة Quasi - Piracy (٣) ويستند في ذلك لفكرة الاختصاص في ردع وعقاب كل من الجريمتين القرصنة واختطاف الطائرات فقد اعتبرت اتفاقية جنيف سالفة الذكر القرصنة جريمة دولية - تمثل عدوانا على المصالح الدولية (وامن المواصلات الدولية من هذه المصالح الدولية) الأمر الذي يضمن اختصاصا أو حقا لكل دولة في عقاب مرتكب هذه الجريمة متى وضعت يدها عليه .

وقد رددت اتفاقية جنيف لاعالي البحار في م ١٤ هذا المفهوم بأن جعلت لكل دولة من الدول الحق (All States) في ردع وعقاب مرتكب هذه الجريمة .

(١) انظر في هذا المعنى : E. David op. cit., P. 253.

S. Glaser, Quelques observation op. cit., P. 16.

دكتور محمد المجدوب ، دكتور سمعان بطرس

AE. Evans, op. cit., P. 696.

(٢) د . محمد منصور الصاوي - احكام القانون الدولي ط ١٩٨٤ -
دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية .

(٣) J.G. Starke, Introduction to international law. op. cit., Note, 1 P. 2.

ويمكن القول أن اختصاصا مشابها لهذا من عدة نواح موجود تحت نظام اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ وإن كان محصورا في علاقات الدول أطراف تلك الاتفاقية والبالغ عددهم حتى لحظة كتابة هذه السطور ثلاثة وثمانين دولة أو وفقا للمادة ٣ ، ٤ من اتفاقية طوكيو سالفة الذكر يوجد اختصاصان قضائيان موجودان في وقت واحد وهما اختصاص الدول المسجلة فيها الطائرة فقرة أولى م ٣ والدولة التي تقع الجريمة في فضاءها الجوي م ٤ حيث اعترفت الاتفاقية صراحة لهاتين الدولتين بالاختصاص في ردع وعقاب الجرائم التي تقع على ظهر الطائرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اعطت الفقرة الأولى م ١١ من ذات الاتفاقية كافة الدول المتعاقدة Contracting states والبالغ عددها أكثر من نصف دول العالم الحق في اتخاذ كافة الاجراءات المناسبة لاستعادة قيادة الطائرات المخطوفة الى قائدتها الشرعى أو لحفظ قيادته لتلك الطائرة .

كذلك عالج م ٤ لاهاي لسنة ١٩٧٠ موضوع الاختصاصات الدولية للدول أطرافها والبالغ عددهم حتى لحظة كتابة هذه السطور خمسة وسبعين دولة حيث نصت تلك المادة بالآتى :

« تأخذ كل دولة متعاقدة للاجراءات التي قد تكون ضرورية لتوطيد سلطاتها على جريمة اختطاف الطائرات وأى عمل من أعمال العنف ضد المسافرين أو طاقم الطائرة يرتكبه المتهم باختطاف الطائرة .

وذلك فى الاحوال الآتية :

(ا) عندما ترتكب جريمة الاختطاف على ظهر طائرة مسجلة فى تلك الدولة .

(ب) عندما تهبط الطائرة التى ارتكبت على ظهرها جريمة الاختطاف فى أراضى تلك الدولة والمتهم باختطافها ما يزال على ظهرها .

(ج) عندما ترتكب جريمة الاختطاف على ظهر طائرة مؤجرة بدون ملاحيتها الى مستأجر مركز عمله الرئيسى فى تلك الدولة وفى حالة انعدام ذلك اذا كان الشخص يقيم بصفة دائمة فى تلك الدولة .

(د) تأخذ كل دولة متعاقدة أيضا تلك الاجراءات التى قد تكون ضرورية لتوطيد سلطاتها على جريمة الاختطاف فى حالة وجود المتهم

بالاختطاف على أراضيها اذا كانت لا تنوى تسليمه لاية دولة من الدول المذكورة في الفقرة الاولى من تلك المادة تمشيا مع م ٣ من ذات الاتفاقية (١) وبناء على نص م ٤ من اتفاقية لاهاي تملك الدول التالية الحق في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوطيد سلطاتهم واختصاصاتهم على جريمة الاختطاف

اختطاف الطائرات :-

- (أ) الدولة التي تحمل الجنسية للطائرة •
- (ب) الدولة التي تهبط فيها الطائرة مع المختطف •
- (ج) الدولة التي يقيم فيها المستأجر للطائرة - بدون ملاحيتها - بشكل دائم وكذلك الدولة التي يقع فيها مركز عمله الرسمي •
- (د) الدولة التي يوجد على أراضيها مختطف الطائرة •

وكما هو واضح على ضوء م ٤ من اتفاقية لاهاي أصبح هناك عددا من الدول لها الصلاحية في ممارسة الاختصاص لردع وعقاب اختطاف الطائرات وهو عدد يفوق عدد الدول التي عدتها اتفاقية طوكيو سائلة الذكر اذا ما عقدت مقارنة بين الاتفاقتين •

والذي نريد الوصول اليه أن الحق الذي خلقته اتفاقتي طوكيو ولاهاي يجعل الاختصاص لعدد من الدول في ردع وعقاب اختطاف الطائرات يتشابه على ذلك الاختصاص الذي خلقته اتفاقية جنيف لاعالي البحار في م ١٤ منها بخصوص ردع وعقاب القرصنة غاية ما في الأمر أن الاختصاص لردع وعقاب هذه الجريمة الأخيرة مكفول لكافة الدول والاختصاص في ردع وعقاب اختطاف الطائرات حق للدول أطراف الاتفاقات المعنية بردع هذه الجريمة •

فاذا كانت اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ (من وجهة نظرنا) وكأنها تخلق نوعا خاصا من القرصنة أو شبه قرصنة في مجال اختطاف الطائرات فإن اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٧٠ قربت كثيرا بين اختطاف الطائرات والقرصنة بتوسيعها حلقة الدول التي لها الحق في ممارسة الاختصاصات اللازمة

(١) تنص م ٢ من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ (تتعهد الدول الاطراف بفعل اختطاف الطائرات جريمة معاقبا عليها بعقوبات صارمة) •

لردع اختطاف الطائرات والعقاب عليها حيث انصرفت ارادة واضعها الى تطبيقها على نطاق واسع •

ثانيا : افعال ترتكب ضد الاشخاص :-

وتشمل عمليات الاعتداء على السلامة الجسدية كاغتial شخصية عامة أو سياسية أو حرية واحتجاز الرهائن كقيام منظمة الجهاد الاسلامية باختطاف واحتجاز بعض الرعايا الفرنسيين والأمريكيين في بيروت وقتل بعضهم •

ويصاحب عادة عمليات الاستيلاء على الطائرات المدنية الاعتداء على السلامة الجسدية للركاب أو طاقم الطائرة واحتجاز البعض كرهائن كما حدث في حادث اختطاف الطائرة الكويتية واجبارها على الهبوط في مطار طهران وقتل ركابها وكذلك بالنسبة لحادثة اختطاف الطائرة المدنية المصرية واجبارها على الهبوط في مطار مالطة وقتل بعض ركابها وقيام المجموعة الفلسطينية التي قامت بالاستيلاء على السفينة اكيلي لاوروبا وقتل أحد ركابها الأمريكيين •

ثالثا : افعال ترتكب ضد الاموال :-

تشمل حرق وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة كالمحلات العامة أو المباني الحكومية وعقار البنوك وتخريب وسائل النقل العام وتدمير مباني ومنشآت السفارات والقنصليات ومكاتب الطيران والشركات السياحية والمراكز الثقافية وغيرها من الاموال العامة والخاصة •

(ب) انواع الارهاب : الارهاب الدولي قد يهدف الى تحقيق مصالح ذاتية أو شخصية أو اجرامية ويسمى ارهاب القانون العام وقد يهدف الى محاربة الايديولوجية السائدة في تجمع ما كالشيوعية أو نظام اقتصادي معين كالرأسمالية أو نشر مبادئ معينة كالمبادئ الفوضوية أو الاشتراكية ويطلق على هذا النوع من الارهاب بالارهاب الاجتماعي «Terrorism social»

مثال ارهاب الالوية الحمراء الايطالية والجيش الاحمر الياباني وقد يكون سياسيا «Terrorism Politiqua» وهو موجة أساسا للدولة أو أحد أجهزتها أو شكلها الدستوري •

المطلب الثالث

« توصيات الباحث في شأن مكافحة »

« الإرهاب »

١ - يناشد الباحث المشرع سرعة التجاوب مع تطور الأحداث فالإرهاب في مصر ظاهرة استثنائية وعارضة لكنها بدأت بوضوح منذ أوائل الثمانينات عقب اغتيال الرئيس الراحل السادات ولم يتصدى المشرع لهذه الظاهرة إلا بصدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الصادر في يوليو ١٩٩٢ أى بعد أكثر من عشر سنوات وهى مدة طويلة نسبيا في شأن مواجهة تطور الأحداث بالمجتمع .

٢ - يجب الاهتمام بالمواجهة الدينية وتوعية الشباب حتى لا يقع في براثن الجماعات الارهابية والتي تتخذ من الدين الاسلامى ستارا لها .

٣ - اتاحة الفرص الكافية لجماهير الشعب بالمشاركة السياسية وزيادة فعالية هذه المشاركة بالمزيد من الديمقراطية لسماع الراى والرأى الآخر وتعبير الاغلبية عن رأيا ومشاكلها من خلال العمل السياسى المفتوح عن طريق الاحزاب السياسية والعمل السياسى الديمقراطى المكشوف واحاطة الشعب بعمليات الاصلاح الاقتصادى وما قد تحقق من نتائج ايجابية ونجاحات في هذا الصدد .

٤ - تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والمرافق والبنية الاساسية لجميع المناطق خاصة المناطق الشعبية والمناطق العشوائية التى ظهرت في غياب رقابة السلطة التنفيذية وسيطرتها بواسطة المحليات حيث أن هذه المناطق تنقصها الكثير من الخدمات والمرافق وتصبح تربة صالحة لعناصر التطرف كما حدث بمناطق امبابة وغيرها .

٥ - العمل على تقليل البطالة وأتباع اساليب غير تقليدية لاقتحام هذه المشكلة والتي ظهرت كأحد الآثار السلبية لعملية الاصلاح الاقتصادى ومراعاة ظروف وابعاد البطالة وانعكاساتها على أفراد المجتمع خاصة عند اصدار أى قرار ادارى من السلطة التنفيذية أو المحليات ومعرفة ابعاد تأثير هذا القرار على الشارع السياسى وجماهير المواطنين ومصالحها وقد تلاحظ ذلك عند قيام محافظ القاهرة باصدار قرار بمنع البناء خلال

مدة عام عقب الزلزال وقد ترتب على ذلك زيادة حجم البطالة وكساد وركود شديد بين بعض الطوائف والمهن والشركات المنتجة لبعض الصناعات المتصلة بالبناء قبل السراميك والقيشاني والأدوات الصحية ... الخ الأمر الذي ناقشه البرلمان المصري مع وزير الإدارة المحلية واضطر أخيراً لإلغاء القرار المتسرع هذا فضلاً عن عدم اتخاذ الإجراءات القانونية الشكلية والاجرائية عند صدور هذا القرار بعدم عرضه على المجلس المحلي لمدينة القاهرة وبالتالي فالقرار باطل . ولكن قد تسبب في تعطيل مصالح الجماهير وزيادة البطالة وركوداً في تصريف منتجات بعض الشركات مما زاد في قضية التعطيل والبطالة . وكلنا يعلم أن البطالة مجال خطير للفساد ووقوع الأفراد فريسة سهلة في أيدي الجماعات الارهابية واستغلال ظروفهم الاقتصادية وهذا ما قد حدث والذي كشفت عنه الأحداث الارهابية الأخيرة عند فقام بعض المتعطلين بالقاء قنابل هنا وهناك في قنا والاسكندرية وميدان التحرير وغيرها مقابل مبالغ نقدية ضئيلة ومحدودة (٣٠ - ٥٠ جنيهاً) وعمل ترويع للشعب وارهاب واثارة الفزع والخوف والذعر بين الناس .

٦ - محاولة تنشيط السياحة بعد ضربها بمعرفة بعض العناصر الارهابية حيث أن السياحة تمثل مورداً أساسياً من موارد الدخل القومي بالإضافة إلى أنها تمثل مصالح وأرزاق العديد من المصريين وهذا يعني غلق العديد من البيوت وحرمانها من لقمة العيش ليس فقط لأصحاب الشركات السياحية والمؤسسات الاستثمارية ولكن للطبقة العريضة الواسعة من محدودى الدخل فعل البائع والصانع والصائغ وعمال المطاعم والصناعات الحرفية القائمة على صناعة السياحة وكذا الادلاء والتراجمة والمرشدين السياحيين وعمال والعاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية .

فيجب اتخاذ خطوات سريعة ونشطة لاعادة الحياة وتنشيط السياحة والتحرك على أكثر من محور خاصة الدعاية المدروسة في الخارج واستغلال مكاتبنا في الخارج والسفارات والقنصليات والمبعوثين والجاليات المصرية بالخارج للحفاظ على السمعة السياحية لمصر وزيادة الموارد السياحية .

٧ - العمل بإيجابية على مواجهة الاعلام الغربى الذى استغل العمليات الارهابية العارضة بمصر واساء الى الحضارة المصرية والسمعة السياحية والمزارات وأماكن الآثار .

فالاعلام الغربى قد صور ان مصر سقطت فى شباك الارهاب وان الدولة قد فقدت سيطرتها على الأمن نتيجة العمليات اليائسة التى يقوم بها الارهابيون المجرمون ضد شعبهم فى مصر وضد زوار مصر وضيوفها من السياح . ويقوم بالتالى الاعلام الغربى بافساح أوسع صفحاته ونشراته المسموعة والمرئية واستغلال ذلك ولبيان مدى الاقتراء الذى يمارسه الاعلام الغربى لضرب المثال التالى .

(لم يقتل من السياح الأجانب سوى سائحة بريطانية واحدة من بين عدد ثلاثة ملايين سائح يزورون مصر سنويا ولكن الاعلام الغربى قد حول هذا الحادث الى معركة حرية تخوضها مصر ضد السياح الأجانب توطئه من هذا الاعلام لتحذير مواطنيه من السفر الى مصر والسياحة بين مزاراتها وآثارها) .

فالاعلام الغربى قد خدع اما عن جهلة بالحقائق أو عن عمد لغرض معين وذلك لخدمة جهات أجنبية معينة تموله لتحقيق أهداف معينة مثلما تفعل ايران والسودان والعراق وغيرهم من اعداء مصر وهى المحروسة بعناية الله وواحة الأمن والامان والاستقرار والسلام .

والباحث يناشد المسئولين عن السياحة سرعة التحرك على عدة محاور لاكتساب الثقة مرة أخرى وتنشيط السياحة والحفاظ على المكاسب القومية التى وصلت أخيرا لا على معدلاتها فى مجال السياحة وتقليل حجم البطالة فى قطاع السياحة ومرافقة ومصالحة ومنشأته .

٨ - مراقبة مصادر التمويل للجماعات الارهابية - وحسنا فعل المشرع عند اصداره القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل قانون سرية الحسابات بالبنوك .

٩ - الاهتمام بالتوعية للمجتمع المصرى وذلك لمواجهة الزيادة نسبة الامية من خلال المنابر الثقافية والتعليمية والاعلامية خاصة وان فى مصر كفاءات علمية عامرة بالمفكرين والكتاب والمثقفين وعليهم ان يتحملوا مسئوليتهم فى توعية الراى العام الى جانب المجهود الكبير الذى يقوم به علماء الأزهر الشريف ووزارة الاوقاف ورجال الدعوة والوعظ ورجال المساجد مع الاهتمام برسالة المساجد الشاملة من صلاة وتحفيظ قرآن ومحو أمية وتشغيل وتعليم حرف معينة وتشغيل الاسر المنتجة وجمع الزكاة

وتوزيعها على مصارفها الشرعية وتعليم العقائد وأخلاق الاسلام وآداب
ويؤكد الباحث هنا على ضرورة ضم كل المساجد الأهلية لوزارة الأوقاف
لتكون تحت اشراف الدولة وحتى لا تكون مستغلة بمعرفة المتطرفين
والارهابيين في تضليل جموع من أفراد الشعب والشباب والتغريب به
وتوريطة والوقوع به في برائن الارهاب من خلال المساجد الأهلية التي تتخذ
ستارا للعمليات الارهابية ونشر مبادئ ضد النظام والدولة وجموع
الشعب .

١٠ - الاهتمام الكبير بالصفار والأحداث ورعايتهم حيث انه قد
اتضح من خلال الأحداث الارهابية الأخيرة كثرة استخدام الأحداث في
هذه العمليات المشبوهة وغيرها من الاعمال الضارة بالمجتمع المصرى مثل
توزيع المخدرات والهروين وتخريب السياحة وضربها واهتزاز الأمن
بمصر .

وقد اكدت قضايا الضبط خلال السنوات الأخيرة أن أطفال الشوارع
من الأحداث قد قاموا بعمليات النقل والتوزيع للمخدرات من التاجر
للمستهلك وكذلك اكدت التقارير الصادرة عن الأمن العام ان جرائم
الأحداث قد ارتفعت خلال الفترة الأخيرة لتصل الى ٢٢ ألف و ٥٧ جنحة
الى جانب ١٦٠ جناية وأربعة آلاف حالة تشرد ثم ضبطهم في الشوارع .

وينشيد الباحث بدور المشرع المصرى عند صدور القانون رقم ٩٧
لسنة ١٩٩٢ (وهو قانون مكافحة الارهاب) عندما قام بخفض سن الرشد
الجنائى الى ١٥ سنة حيث ثبت ان مدبروا الارهاب استطاعوا الإيقاع بهم
في دائرتهم واستخدموهم في جرائم عديدة من ضرب السياحة والعديد
من العمليات الارهابية واستخدام السلاح والقنابل والمفرقات وما يترتب
على ذلك من آثار التخريب والترويع والفرع والخوف بين أفراد الشعب
وهؤلاء الصبية معظمهم متسربون من التعليم ومنتشرون في الشوارع
المصرى بلا دراسة لعدم رغبتهم في ذلك وكذلك بلا عمل والسبب الرئيس
في ذلك هو قانون العمل الذى حدد سن العمل للحدث وتعليم الصنعة
هو سن ١٢ سنة . ولا شك ان هذا في ظاهرة الرحمة وبياطنة العذاب
لوجود الآلاف من هؤلاء الصبية بلا عمل لأن ارباب الأعمال وأصحاب
المنشآت والمصانع لا يرغبون مخالفة القانون ويرفضون تشغيل الصبية
أقل من ١٢ سنة وبالتالي أصبح هؤلاء فريسة سهلة للاصطياد وخامة طيبة

للانحراف وقد سبب ذلك خسارة وفاقد اقتصادى كبير بخروج هذه الايدى من العمل وحرمان المهن والصناعات اليدوية من الأطفال الذين كانوا يتعلمون المهنة فى سن ٧ سنوات ويكبرون ويصبح لديهم الخبرات العالية جدا فى مختلف المهن هذا بالإضافة الى ضياع الأسر التى تنقذ عائلها ويضطر أطفالها للعمل لتدير مصدر للاتفاق عليها كمصدر بديل للعائل المفقود وبالتالي لا تجد مصدرا للاتفاق نتيجة سد الأبواب امام الأطفال وعدم وجود فرص عمل لهم طبقا للقانون (قانون العمل) •

فالباحث يناشد المسئولين كل فى مجال اختصاصه الاهتمام بالنشء الصغير المتسرب من التعليم ورعايته عن طريق نشر التعليم الفنى فى السن المبكرة وأحياء الدور الاجتماعى الرائد لمؤسسات حماية الطفولة ورعايتها من الانحراف وكذا تدعيم الجمعيات وتمكينها من اداء رسالتها على أكمل وجه واثاحة الفرصة للعمل التطوعى وتلقى التبرعات والهبات والهدايا من القادرين وسحبى اعمال الخير وتسهيل اجراءات الروتين الحكومى لسرعة اشهار الجمعيات الجديدة لتغطى جميع انحاء البلاد وتكون مهمتها رعاية الطفولة الصغيرة وانقاذها من التشرد والانحراف والوقوع فى براثن الارهاب •

١١ - يناشد الباحث السلطة التشريعية بتخصيص كل الاموال والسيارات والاجهزة المصادرة من تجار المخدرات والهروين والعمليات الارهابية لدور تربية الاطفال والاصلاحيات والملاجئ والجمعيات ومؤسسات رعاية الطفولة الى جانب تدعيمها من ميزانية الدولة وتمكينها من اداء دورها الرائد فى مجال حماية النشء الصغير خاصة فاقدى الآباء والامهات والمتشردين وتدعيم الرسالة التربوية لها •

١٢ - تشديد الرقابة على مصادر السلاح والمفرقات والمتفجرات حتى لا يتسرب منها ما يستخدمه الارهابيون •

١٣ - تشديد الرقابة على حدود الدولة البرية والساحلية والموانى والمطارات حتى يتم تضيق الخناق على دخول الارهابيين المدربين بالخارج للقيام بالعمليات الارهابية بمصر •

١٤ - يشيد الباحث بالمشروع المصرى عندما قام بسد النقص الملحوظ فى التشريع المصرى بتجريم اختطاف وسائل النقل الجوية والبرية والمائية

وبذلك من خلال المادة رقم ٨٨ عقوبات وتعديلها بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الصادر في شأن مكافحة الارهاب .

وبذلك يكون القانون والمشرع قد قنن الاتفاقيات الدولية والتي عقدتها الأمم المتحدة ووقعت عليها مصر بشأن تأمين سلامة الطيران ووسائل المواصلات الاخرى .

وتنص المادة ٨٨ عقوبات على أن العقوبة تكون بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية معرضا سلامة من بها للخطر وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا استخدم الجاني الارهاب أو نشأ عن الفعل المذكور جروح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ ، ٢٤١ من قانون العقوبات لأي شخص كان بداخل الوسيلة أو خارجها أو اذا قاوم الجاني بالقوة أو العنف السلطات العامة اثناء تأدية وظيفتها لاستعادة الوسيلة من سيطرته فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وتصل العقوبة للاعدام في حالة اذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها .

١٥ - اقتراحات بشأن نظام السجون :

من الضروري بعد اتباع المواجهة التشريعية لمكافحة الارهاب اعادة تنظيم السجون بقواعد خاصة حيث يخصص للارهابيين مؤسسات عقابية خاصة بهم منفصلة عن سواهم ممن يقضون عقوبات سالبة للحرية عن جرائم عادية .

حيث أنه نتيجة اختلاط المذنبين في جرائم الارهاب بالمحكوم عليهم في الجرائم العادية داخل المؤسسات العقابية يؤدي الى دعم الاجرام الارهابي حيث يكتسب المحكوم عليهم في جرائم الارهاب خبرات اجرامية جديدة من المجرمين العاديين كما يجد المجرمون العاديون في مبادئ وشعارات الارهاب غطاءا ايدولوجيا وتبريرا فكريا للجريمة مما قد يدفع ببعضهم الى الانخراط في سلك الارهاب .

كذلك فإن تخصيص مؤسسات أو أقسام خاصة لمذنبى الجرائم الارهابية مما عليه وجوب اختلاف برامج المعاملة العقابية الخاصة بهم وذلك بالنظر الى خطورتهم الاجرامية التى تتبع اساسا من عقيدتهم الارهابية

(دون أن تغفل الاضطرابات الشخصية التي يعاني منها بعضهم) وبالتالي فإن أى برنامج للمعاملة العقابية لن يكتب له النجاح اذا لم تتبادل بصفة اساسية تصحيح وتغيير تلك المعتقدات •

وفضلا عن كل ما سبق فإن المذنبين من الارهابيين يلزم أن يودعوا مؤسسات عقابية ذات مواصفات خاصة وتحت حراسة مشددة تحول بينهم وبين امكانية الهروب •

كما يجب أن تحول هذه المؤسسات العقابية بين المنظمات الارهابية التي ينتمى اليها المذنبين وبين اقتحام المؤسسات العقابية بالقوة وذلك لاخلاء سبيل المحتجزين فيها من اعضائها •

وتحقيق كل ما سبق يستلزم أن ينظمه قانون السجون واللائحة التنفيذية له كذا فإن قواعد التشجيع والمكافآت يجب أن تمتد لتشمل قانون السجون بما يتيح منح الارهابيين التائبين المحكوم عليهم بعقوبات نهائية مكافآت ومزايا تحفزهم على المضي في طريق التوبة والعودة للاندماج في الجماعة والمجتمع من جديد ويصبحوا أفراد اسوياء نافعين للوطن •

وأخيرا يحدونا الامل في الله تعالى أن يوفق القيادة السياسية والنظام والسلطات العامة والمعدالة وجهاز الأمن والشرطة لتحقيق الأمن والامان وتحقيق السلام والاستقرار وكل ذلك في اطار من الشرعية والقانون والديمقراطية (خيار الشعب) ونأمل أيضا أن تكون هذه الاقتراحات محل الاهتمام والبحث والدراسة والتطبيق في حالة صلاحيتها وملائمتها لظروف المجتمع المصرى •

وبالله دائما التوفيق والسداد،،

المبحث الثاني

المصادر الدولية لحق المجتمع الدولي في أمن المواصلات

الفرع الأول : اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ :

لقد سعت الدول والهيئات الدولية خاصة المنظمات الدولية للطيران المدني الى وضع اتفاقيات دولية تستهدف تجريم عمليات الخطف الجوي للطائرات واتخاذ التدابير اللازمة لمعاقبة الخاطفين وتعد اتفاقية طوكيو لسنة ١٩٦٣ أول محاولة في هذا المجال . والحقيقة ان مسألة وضع تشريع دولي لقمع الجرائم المرتكبة على متن الطائرات كانت موضع اهتمام المنظمة الدولية للطيران المدني منذ عام ١٩٥٠ حيث كلفت لجنتها القانونية باعداد مشروع اتفاقية في هذا الصدد - ولقد قامت اللجنة خلال اجتماعها في مدينة ميونخ سنة ١٩٥٩ باعداد مشروع اتفاقية في شأن الجرائم والافعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرة وكان الغرض من هذا المشروع هو تحديد مبادئ الاختصاص القضائي وتعيين القانون الواجب التطبيق على الجرائم التي ترتكب على متن الطائرة في حالة طيران ومنح قائد الطائرة سلطات قانونية على الطائرة وملاحيها وركابها . وقد تم تعديل هذا المشروع في اجتماع مونتريال سنة ١٩٦٢ وأقرت صيغته النهائية في اجتماع روما الذي عقد في صيف نفس العام . ثم قامت المنظمة الدولية للطيران المدني بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي في طوكيو سنة ١٩٦٣ عقد خلال الفترة من ٢٠ أغسطس - ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ وبعد ادخال بعض التعديلات والاضافات وافق المؤتمر في ١٤/٩/١٩٦٣ على اتفاقية طوكيو في شأن الجرائم والافعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات لسنة ١٩٦٣ .

وتتكون الاتفاقية من ستة وعشرين مادة من بينها مادة واحدة فقط تعالج مشكلة اختطاف الطائرات ومع ذلك فقد تضمنت المواد الأخرى على مبادئ تتعلق بالاختصاص القضائي والسيطرة على الطائرة وهي مبادئ تطبق في حالات الاختطاف وعلى سبيل المثال م ٣ نصت في فقرتها الأولى والثانية باختصاص دولة تسجيل الطائرة في ممارسة اختصاصها القضائي فيما يتعلق بالجرائم والافعال التي ترتكب على متن تلك الطائرة كذلك م ٤ تعترف باختصاص اية دولة غير دولة التسجيل في مباشرة اختصاصها

الجنائي وذلك في حالات معينة على سبيل الحصر منها حالة ما اذا كان للجريمة اثر في اقليم تلك الدولة أو ان يكون قد ارتكب الجريمة أحد رعاياها اذا انها ارتكبت ضد أحد رعاياها أو أحد الأشخاص المقيمين فيها اقامة دائمة أو في حالة الجريمة ضد أمن الدولة . والمادة رقم ١١ من الاتفاقية التي عالجت مسألة الاختطاف للطائرات أو الاستيلاء غير القانوني على الطائرات وتنص على أنه :

١ - اذا ارتكب شخص ما على متن طائرة في حالة طيران العنف أو هدد باستخدامه بطريقة غير مشروعة لعرقلة استغلال الطائرة أو الاستيلاء عليها أو لممارسة السيطرة غير المشروعة على الطائرة أو اذا شرع في ارتكاب مثل ذلك الفعل فانه على الدول المتعاقدة ان تتخذ من التدابير المناسبة لاعادة السيطرة على الطائرة الى قائدها الشرعي أو للمحافظة على سيطرته عليها .

٢ - وفي الحالات المشار اليها في الفقرة السابقة على الدول المتعاقدة التي تهبط فيها الطائرة ان تسمح لركابها وملاحيها بمواصلة رحلتهم الى أقرب وقت ممكن وعليها ان تعيد الطائرة وحمولتها الى الأشخاص الذين لهم الحق في تملكها بمقتضى القانون . ويتضح من هذا النص ضرورة توافر خمسة شروط أو عناصر في عملية السيطرة غير المشروعة على الطائرة لكي تصبح الدول المتعاقدة ملتزمة باتخاذ التدابير التي تنص عليها الاتفاقية وهذه العناصر هي :

١ - ان يكون الفعل المرتكب عملا غير مشروع : أي أن يكون الفعل من الشخص الذي ليس له الحق والصفة للتحكم في الطائرة أو فرض رقابته عليها فقائد الطائرة الذي يطير بها مخالفا أوامر رؤسائه لا يعتبر حسب الاتفاقية خاطفا .

ومع ذلك تشور مشكلة تحديد صفة المشروعية أو اصفاء تلك الصفة على العمل الذي يرتكبه الخاطف ويمكن الرجوع هنا الى الاتفاقيات الدولية التي تنظم الملاحة الجوية أو الى التشريعات الوطنية خاصة قانون دولة التسجيل .

٢ - ان يتم الفعل عن طريق استخدام العنف أو التهديد به :

ويلاحظ بمقتضى هذا الشرط ان النص الانجليزى يستخدم لفظ القوة (Force) وهو يعنى القوة المادية فى حين أن النص الفرنسى يستعمل لفظ العنف (Violence) وهو يشمل القوة المادية ووسائل الضغط الأخرى مادية كانت أو معنوية .

وقد يبدو ان هذا الشرط بديهي فمن غير المتصور ان ترتكب جريمة الاستيلاء على الطائرة اذا لم يستعمل الخاطفون القوة أو لم يهددوا باستعمالها لارتكاب هذا العمل .

ومع ذلك يذهب البعض الى أنه ليس من الصعب تصور بعض الحالات التى يستولى فيها الخاطف على الطائرة دون أن يضطر الى استعمال القوة أو العنف ومثال ذلك تقديم شراب مخدر الى القائد الشرعى أو تهديد قائد الطائرة بتعريض أفراد أسرته للقتل أو الخطف أو شن حملة تشهير ضده (١) .

٣ - ان يقع الفعل على متن الطائرة :

وهذا الشرط يعنى ان الاتفاقية قد استبعدت حالات خطف الطائرات من خارج الطائرة ومثالها قيام الطائرات الحربية باجبار طائرة مدنية على تغيير مسارها للهبوط فى دولة ما كما حدث مؤخراً للطائرة المصرية المدنية التى ارغمتها الطائرات الحربية الأمريكية على الهبوط فى جزيرة صقلية .

وقيام الطائرات الحربية الاسرائيلية مؤخراً على ارغام طائرة مدنية ليبية متجهة لدمشق على الهبوط فى اسرائيل .

٤ - ان يقع الفعل اثناء الطيران :

وطبقاً لنص المادة الأولى - فقرة ثالثة - يبدأ الطيران منذ اللحظة التى يتم فيها تشغيل القوة المحركة للطائرة من أجل الاقلاع حتى اللحظة التى ينتهى فيها هبوط الطائرة .

(١) د. محمد الجذوب ص ١٢٤ ، د. سيمان بطرس فرج الله - تغيير مسار الطائرات بالقوة ، المجلة المصرية للقانون الدولى ١٩٦٩ ص ١٧١ .

• - أن يكون الغرض من الفعل عرقلة استعمال الطائرة أو الاستيلاء عليها أو التحكم فيها بآية صورة كانت :

وهكذا إذا توافرت هذه الشروط تحققت عملية السيطرة غير المشروعة على الطائرة وأصبحت الدول المتعاقدة ملتزمة باتخاذ التدابير التي تنص عليها الاتفاقية وتشمل :

إعادة السيطرة والرقابة على الطائرة الى قائدها الشرعي والسماح للركاب وطاقم الطائرة بعد الهبوط بمواصلة السفر في أقرب فرصة ممكنة وإعادة الطائرة بعد هبوطها وإعادة حمولتها الى من لهم حق حيازتها أى السماح للطائرة بالاقلاع والسفر في اسرع وقت •

كذلك تلتزم الدول المتعاقدة باتخاذ عدة تدابير ضد الخاطف فالفقرة الثانية من م ١٣ من الاتفاقية تلزم أى من الدول المتعاقدة ان تقبض على أى شخص مشتبه في ارتكابه أحد الأفعال المشار اليها في م ١١/١ وان تتخذ اية تدابير أخرى لضمان بقاءه في اقليم الدولة التي هبطت فيها الطائرة الى الوقت المعقول واللازم لاتمام الاجراءات الجنائية أو اجراءات التسليم غير ان تنفيذ هذا الالتزام منوط بتقدير الدولة حسب ما تقتضيه الظروف فقد تكتفى الدولة باستجوابه واطلاق سراحه اذا تأكدت من عدم ثبوت التهمة ضده •

وتقضى م ١٣/٤ بأن على كل دولة يجرى تسليم أى شخص اليها وفقا لأحكام المادة ١/٩ أو التي تهبط في اقليمها الطائرة المختطفة ان تقوم فوراً باجراء تحقيق أولي في الوقائع بغية التثبت من وقوع الحادث ويتضح من ذلك ان م ١٣ من الاتفاقية تترك للدولة التي هبطت فيها الطائرة المختطفة سلطة تقديرية بتوقيف المتهم احتياطياً لحين اتمام الاجراءات الجنائية ضده أو تسليمه الى الدولة التي تطلبه ومع ذلك لا تكون هذه الدولة ملزمة بمقاضاة المختطف أو تسليمه فالمادة ١٦ من الاتفاقية لم تفرض أى التزام بتسليم المختطف الى الدولة التي تطلب وتفرض م ١٣/٥ على دولة الهبوط القيام باخطار دولة العلم أى الدولة التي تحمل الطائرة جنسيتها ودولة المتهم بالخطف أى الدولة التي يحمل المتهم جنسيتها وبقية الدول التي يعينها الأمر بالظروف التي أدت الى اجراءات القبض ونتائج التحقيق وعزمها أو عزوفها عن ممارسة اختصاصها في هذا الشأن •

(م ١٤ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

وبذلك فقد أُرست اتفاقية طوكيو بعض الأحكام القانونية في مجال مكافحة اختطاف الطائرات وكل ما يخل بأمن وسلامة الطيران المدني الدولي وهو أهم وسائل المواصلات الدولية في العصر الحالي .

وهكذا فإن الاتفاقية قد مدت فراغا قانونيا لوضع قواعد قانونية دولية من خلال اتفاقية دولية لمكافحة الجرائم التي تقع على ظهر الطائرات أبرمت في ١٤/١/١٩٦٣ وقد دخلت مرحلة النفاذ في ٤/١٢/١٩٦٩ تطبيقا لنص المادة ٢١/١ من الاتفاقية وهو أول عمل يستهدف تحديد الدول صاحبة الاختصاص القضائي في ردع وعقاب ما يقع على ظهر الطائرة من جرائم وكان نطاق الاتفاقية بالنسبة للأفعال التي تعتبر جرائم والأفعال الخطرة على أمن الطائرة وركابها من أشخاص وأموال وحسن النظام بها . حيث تناولت الاتفاقية بصفة عامة كل ما يقع على ظهر الطائرة من جرائم وأفعال أخرى طبقا للمادة الأولى فقرة أولى .

أما بالنسبة للأشخاص فهي تنطبق على الجرائم المرتكبة من أي شخص على ظهر الطائرة (م ١/٢) .

ومن حيث الزمان تنص الاتفاقية على الجرائم والأفعال التي أشارت إليها م ١ بشرط وقوعها والطائرة في حالة طيران أو أثناء وجودها فوق أعالي البحار أو في مكان خارج نطاق اختصاص أي دولة من الدول .

أي أن الجرائم والأفعال التي ترتكب والطائرة رابضة في مطارها أو وقعت والطائرة في حالة طيران ولكنه طيران داخل المجال الجوي لدولة ما أو فوق مياهها الإقليمية فإن الطائرة تعتبر في هذه الحالة كأي شيء موجود على إقليم الدولة وتخضع الأفعال التي تقع على ظهر الطائرة وفقا لهذا التصور - للاختصاص الإقليمي لتلك الدولة - ومن ثم تستبعد أحكام الاتفاقية في هذه الحالة .

وأيضا بالنسبة للطائرات فلا تسري الاتفاقية على الجرائم والأفعال التي تقع على ظهر الطائرات الحربية وطائرات الجمارك والشرطة وإنما تسري على الطائرات المدنية فقط .

وكما هو واضح فالإطار الموضوعي للاتفاقية يشمل الجرائم بصفة عامة كما يشمل التي ليست بجرائم لكنها قد تهدد أو تهدد بالفعل سلامة

الأشخاص أو الأموال على ظهر الطائرة أو سلامة الطائرة نفسها أو تهدد النظام والضيقة على ظهر الطائرة حسبما يفهم من روح المادة الأولى من الاتفاقية.

الفرع الثاني : اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات (١) :

عجزت اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ عن مواجهة حوادث اختطاف الطائرات ولهذا ظهرت الحاجة الى ابرام اتفاقية جديدة لمواجهة هذا الداء الخطير الذي استشرى في المجتمع الدولي .

وقد بحثت الجمعية العامة للمنظمة الدولية للطيران المدني في دورتها السادسة عشر هذه المشكلة واتخذت قرارا اعربت فيه عن قلقها بسبب ازدياد عمليات اختطاف الطائرات ودعت الدول الى تنفيذ المبادئ الواردة في المادة ١١ من اتفاقية طوكيو وطلبت في ختام القرار الى مجلس المنظمة أن يقوم في اقرب وقت ممكن بدراسة موضوع اتخاذ اجراءات للتغلب على مشكلة الاستيلاء غير القانوني على الطائرات .

وبناء على هذا القرار الصادر من الجمعية العامة للمنظمة قرر مجلس المنظمة في دورته الخامسة والستين ٦٥ التي انعقدت في ديسمبر ١٩٦٨ احالة مسألة الاستيلاء غير القانوني على الطائرات الى اللجنة القانونية التابعة للمنظمة لتشكيل لجنة فرعية لاعداد مشروع اتفاقية دولية لتجريم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات « الخطف » وفرض عقوبات مشددة على مرتكبها وفي ديسمبر سنة ١٩٧٠ دعت المنظمة الى مؤتمر دبلوماسي بمدينة لاهاي (٢) في هولندا لمناقشة مشروع الاتفاقية حضر ممثلو ٧٧ دولة وشارك فيه ممثلو ١٢ منظمة دولية وعند عرض المشروع على التصويت وافق عليه ممثلو ٧٤ دولة ومنظمة ووقع عليه ممثلو ٥٠ دولة ولم يصوت أحد ضده ويبدو من ديباجة اتفاقية لاهاي أن الغرض

(١) Convention Pour la repression de la Capture illicite d'aeronef.

(٢) C.F. Fitzgerald. Development of international legal rules of repression of the unlawful seizure of aircraft condiany. book of internationale law, 1969.

C.F. auss. R.H. Mankiewicz «Le de tournement d'avions» A.F.D.I. 393 et. s.

الأساس من عقدها هو ردع الاستيلاء غير الشرعي على الطائرات -
وجاء في الكلمة التي القاها ممثل هولندا في مؤتمر لاهاي (أنه ليس
بمقدور أي طائرة أو بلد أو سائر بطريق الجو أن يشعر اليوم بسلامة
من خطر اختطاف الطائرة فقد استولى المختطفون خلال التسعة أشهر
الاولى من هذه السنة فقط على ست وثمانين طائرة ووقع في خطر تلك
الحوادث ما يزيد عن ٨٠٠٠ ثمانية الاف راكب (١) .

وستتناول بالشرح اهم احكام هذه الاتفاقية كما يلي :

اولا : تعريف جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرة :

عرفت م ١ من الاتفاقية (٢) الجريمة التي التزمت الدول الاطراف
بالمعاهدة لقمعها والتي يمكن أن يصبح فاعلها أن يكون محلا للتسليم
ولقد تركت هذه المادة للمشرع الوطني مهمة اطلاق التسمية المناسبة
لهذه الجريمة ولكنها حددت العناصر المكونة لهذه الجريمة .

وطبقا لهذه المادة يعد مرتكبا لجريمة الاستيلاء غير المشروع على
الطائرة أي شخص على متن طائرة وهي في حالة طيران : -

(أ) أن يقوم بطريقة غير مشروعة وعن طريق العنف أو التهديد به
الاستيلاء على الطائرة أو بالسيطرة عليها أو اذا شرع في ارتكاب أي
من هذه الافعال أو اذا اشترك مع أي شخص آخر قام أو شرع في
ارتكاب أي من هذه الافعال .

(ب) يشترك مع أي شخص يقوم أو يشرع في ارتكاب أي من هذه
الافعال ومن هذا التعريف توضح العناصر اللازمة لتكوين الجريمة وهي :

١ - ان يتم الفعل على متن الطائرة :

فيجب أن يقوم الخاطف بممارسة هذا الفعل على متن الطائرة ترتيبا

(١) انظر مجموعة محاضر مؤتمر لاهاي

Icao Doc. 8979 L.C. 1165-1, P.I.

(٢) G. Villaume : Le terrorisme aérien op. cit., P. 27 - la répression
endroit et internationale op. cit., P. 42 la convention de Haye du 16
décembre 1970 - op. cit., P. 373.

E. du pontavice le détournement d'aéronefs et les autres atteintes à la
sécurité de l'aviation civile «op. cit.-s.

S. Jacob la privation aérienne Revue internationale de droit penal,
1970, P. 1.

على ذلك يخرج عن نطاق تطبيق الاتفاقية أعمال الاستيلاء غير المشروع على الطائرة التي تتم من خارجها سواء كان ذلك باستعمال طائرات حربية أو التهديد باستخدام نوع معين من السلاح كالصواريخ الأرضية التي توجه إلى الطائرات ولقد استبعد واضعو الاتفاقية هذه الحالات للتدخل غير المشروع للاستيلاء على الطائرات نظرا لأنها تدخل في نطاق العلاقات الدولية بين الدول التي قرر مؤتمر لاهاي عدم التعرض لها .

ويبدو الآن أنه قد آن الأوان لتجريم حالات اختطاف الطائرات من خارجها عن طريق الطائرات الحربية نظرا لتكرار حدوث هذه الحوادث في الفترة الأخيرة فإذا كان القانون الدولي ينص على تجريم وعقاب أفعال الاختطاف ذات الطابع الفردي التي يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد اليائسين فإنه ينبغي من باب أولى تجريم الأفعال التي تقوم بها دولة ذات سيادة . فالارهاب هو الارهاب سواء قام به فرد أو دولة وفي كلا الحالتين تتعرض الطائرة المدنية وركابها لخطر شديدة .

٢ - استعمال العنف أو التهديد به :

تنص م ١ وتشترط أن يتم الاستيلاء غير المشروع على الطائرة عن طريق العنف أو التهديد باستعماله . فالاتفاقية تركز على الاستيلاء غير المشروع من خلال وسائل العنف والتي يدخل بمقتضاها الفعل في نطاق جرائم الارهاب الدولي وقد حاولت بعض الدول توسيع نطاق الاتفاقية بحيث تستوعب كل أفعال الاستيلاء والسيطرة على الطائرة أيا كانت الوسائل المستعملة لارتكابها وذلك بهدف تغطية حالات الاستيلاء على الطائرات من خلال الغش أو التدليس أو الخداع أو الرشوة ولكن غالبية الدول اعترضت على الفكرة نظرا لأن اللجوء للغش أو التدليس لا يعرض الطائرة أو الركاب للخطر (١) واشترط العنف أو التهديد به باستخدامه

(١) Enutilisant cte rédeclilises auteurs out entendu limiter le conventionn el de l'infration à certain actes particu lierement dangereux pour l'aviation civile. Ilse sont refusés a inclur parwi ces actes des agisse ments certes réprehensibles, mai ue créant pas untèl danger. Il appartient aux Etats parties, s'ils le jugent souhaitable de compléter acetége la con- vention en répriment en droit national ces agissement maniere appropriée CF. G. Guillaume : letemorisme aérien op. cit., P.

في جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرة كما هو وارد في الاتفاقية. يبرر ما سبق أن قلناه من أن الاستيلاء غير المشروع على الطائرة واختطافها يدخل في عداد الأفعال الإرهابية نظرا لتوافر أركان الجريمة الإرهابية فيه ولا يغير من هذه الحقيقة أن تتطلب جريمة الاستيلاء على الطائرة بعض الشروط الإضافية الأخرى اللصيقة بالطائرة و عملية تشغيلها .

٣ - الاستيلاء على الطائرة أو السيطرة على قيادتها أو الشروع في ارتكاب هذه الأفعال :

فلا يشترط لارتكاب الجريمة أن يتولى الخاطف قيادة الطائرة بل يكفي أي فعل بتحقيق به فعل السيطرة على الطائرة أو على قيادتها لتوجيهها الوجهة التي يريدها ولهذا فإن تدخل أي شخص في أجهزة القيادة بالطائرة دون توافر نية الاستيلاء أو السيطرة لا يعتبر حسب نص الاتفاقية اختطافا ولا يخضع للتجريم . ولم تفرق الاتفاقية بين فعل الاستيلاء أو السيطرة على الطائرة وبين الشروع فيه فيدخل في نطاق التجريم محاولة الاستيلاء على السيطرة على الطائرة ولو كان مضيها الفشل .

٤ - حدوث أعمال الاستيلاء أثناء الطيران

اشتطت المادة ١ فقرة أولى أن ترتكب أعمال الاستيلاء غير المشروع على الطائرة وهي في حالة طيران . وتكون الطائرة في حالة طيران طبقا للمادة ١/٣ منذ اللحظة التي يتم فيها إغلاق أبوابها الخارجية عقب شحنها حتى اللحظة التي يتم فيها فتح أي من هذه الأبواب بغرض تفريغ الطائرة .

وفي حالة الهبوط الاضطراري تعتبر الطائرة في حالة طيران حتى الوقت الذي تتولى فيه السلطات المختصة مباشرة مسئوليتها تجاه الطائرة والأشخاص والممتلكات الموجودة على متنها . ويلاحظ أن الاتفاقية (لاهاي) قد أخذت لتحديد حالة الطيران بمعيار قفل الأبواب بخلاف اتفاقية طوكيو التي أخذت معيار تشغيلها القوة المحركة للطائرة حتى انتهاء الهبوط . فأعمال الاستيلاء والسيطرة لا يمكن أن يعتبر جريمة خطف طالما كانت الأبواب الخارجية غير مغلقة .

ويستثنى من شرط كون الطائرة في حالة طيران حالة الهبوط الاضطراري ففي هذه الحالة يمكن اعتبار الطائرة أيضا في حالة طيران وتجرى الأعمال المذكورة على الرغم من فتح الأبواب الخارجية للطائرة .

هـ - ارتكاب أعمال الاستيلاء أو السيطرة بصورة غير مشروعة :

يشترط لتجريم الأعمال والأفعال سالفة الذكر ان تتم بصورة غير مشروعة وغير قانونية « Illicite » والهدف هو استبعاد الأفعال التي تستند الى مدير قانوني أو حق الدفاع الدفاع الشرعي . فلو قام شخص بالاستيلاء أو السيطرة على الطائرة تنفيذا لأوامر قانونية فلا تعد عملية اختطاف للطائرة . وتساوي الاتفاقية في م ٢/١ بين مرتكب فعل الاستيلاء غير الشرعي على الطائرة وعلى شريكة فيها كما تساوي بين الشخص الذي يحاول ارتكابها وبين شريكة في المحاولة وفي هذه النقطة تتميز اتفاقية لاهاي على اتفاقية طوكيو حيث لم يرد أي حكم في هذه النقطة الأخيرة فيما يتعلق بالشريك .

ولقد ثار التساؤل عما اذا كان من الضروري ان يكون الشريك على متن الطائرة ام ان حكم الاتفاقية يسرى على من يشارك وهو خارج الطائرة .

والرأي الراجح ان نص م ١ يتحدث عن الجرائم التي ترتكب على متن الطائرة فهو يفترض اذن وجود الشريك على متن الطائرة ولهذا لا ينصرف النص الى الشريك خارج الطائرة . غير ان هذا لا يمنع التشريعات الوطنية من معاقبة أعمال المشاركة في الاستيلاء على الطائرة والتي ترتكب خارج الطائرة وتؤدي الأعمال التحضيرية للاتفاقية هذا الرأي (١) .

ثانيا : نطاق تطبيق الاتفاقية :

قصد واضعو الاتفاقية « لاهاي » توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية فلم تحدد الاتفاقية هوية الطائرة التي ينبغي حدوث جريمة خطف فيها فالاتفاقية تحدثت فقط عن الطائرة التي يمكن ان تكون محلا للخطف أو الاستيلاء

(١) G. Ghillaume : le terrorisme aérien : op. cit., P. 30.

د. محمد المجنوب ص ١٤٧ .

غير المشروع وهذا يعنى ان الاتفاقية تطبق على الافعال التى ترتكب على متن أى طائرة دون تمييز بين طائرات الدول المتعاقدة وطائرات الدول الأخرى ولا شك ان الاتجاه الى توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية يؤدى الى تحقيق الأهداف التى أبرمت من أجلها .

ولقد ذهب الى ان هذا الوضع يتعارض المبادئ التى يتضمنها قانون المعاهدات والخاصة بالأثر النسبى للمعاهدة م ٣٤ اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات ينص على ان المعاهدة لا تنشئ التزامات ولا حقوقا لدولة ثالثة دون رضاها وحيث ان الاتفاقية (لاهاي) تسمح بتطبيق أحكامها على أفعال إجرامية جرت داخل طائرات تنتمى الى جنسيات دول ليست أطرافا فى الاتفاقية فانها تنشئ التزامات قانونية لهذه الدول دون موافقتها أو رضاها (١) . ومع ذلك يبدو لنا أن الالتزام بضمان أمن وسلامة الطائرات المدنية والمحافظة على حياة الأبرياء الذين يستغلون ويستعملون هذه الطائرات يرقى الى مرتبة الالتزامات الدولية الآمرة التى تخضع جميع الدول لها دون حاجة الى موافقتها صراحة أو ضمنا أى أن الالتزامات والحقوق التى قررتها الاتفاقية « لاهاي » تسرى على جميع الدول المتعاقدة وغير المتعاقدة .

وحتى لو ذهب البعض بأن مثل هذه الالتزامات لا ترقى الى مرتبة الالتزامات الآمرة فانه يمكن القول بأن اتفاقية لاهاي قد اسفرت عن نشوء قاعدة عرفية مفادها ضرورة القمع لأعمال الارهاب التى ترتكب على متن الطائرات ضد الأبرياء ولقد نشأت هذه القاعدة بفعل تكرار الحوادث الارهابية وسقوط العديد من الضحايا من جراء هذه الأفعال ومطالبة الدول والشعوب بضرورة قمع هذه الجرائم ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم ولا تستبعد الاتفاقية من نطاق تطبيقها سوى الطائرات الخاصة بالدولة أى الطائرات المستعملة لأغراض عسكرية أو لأغراض جمارك أو لأغراض الأمن والشرطة (م ٣/٢) وتطبق الاتفاقية ما عدا ذلك على جميع الطائرات المدنية سواء على خطوط منتظمة أم مؤجرة للغير .

ولقد حددت م ٣/٣ النطاق الجغرافى لتطبيق الاتفاقية فهى لا تطبق اذا كان مكان اقلاع الطائرة التى ارتكب الجرم على متنها أو مكان

(١) د. محمد الجدوب ص ١٤٣ .

د. سامى بشر حول اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ المنشور فى مجلة القانون المقارن عدد ٥٤ بغداد سنة ١٩٧٢ - ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

هبوطها الفعلي واقعا خارج اقليم الدولة دولة التسجيل لهذه الطائرة وذلك بصرف النظر عما اذا كانت الطائرة مستعملة في رحلة دولية أو داخلية .

ففي حالة وقوع الاستيلاء غير المشروع على الطائرة في اقليم دولة التسجيل أى اذا كان مكان اقلاع أو مكان الهبوط يقع داخل اقليمها فانها تطبق تشريعها الوطنى على هذه الأفعال ويفهم هذا من ان الاتفاقية لا تطبق على الطيران الداخلى نظرا لغياب أى عنصر خارجى أو دولى في عملية الاستيلاء غير المشروع على الطائرة .

ومع ذلك تطبق الاتفاقية في حالة الاستيلاء غير المشروع على طائرة . تقوم برحلة داخلية وارغمت على الهبوط في اقليم دولة أخرى أو اذا تمكن الخاطف من اللجوء الى اقليم دولة أخرى خلاف دولة التسجيل ففي هذه الحالة الأخيرة تنص م ٣/٥ على تطبيق المواد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ التى تتعلق باجراءات القبض على المتهم والمحاكمة والتسليم أو اجراءات التسليم والمساعدات المتبادلة في شأن الاجراءات الجنائية وبصرف النظر عن مكان اقلاع أو الهبوط الفعلي للطائرة طالما وجد مرتكب الجريمة أو المتهم فيها داخل اقليم دولة غير دولة التسجيل والغرض من ذلك واضح وهو معالجة حالات هرب الخاطف أو المتهم الى دولة أخرى ومنع الخاطف أو المجرم المتهم من الافلات من المحاكمة .

ولقد عالجت الاتفاقية في نص المادة (٤) حالة اشتراك عدة دول في انشاء شركة مشتركة للنقل الجوى (١) والتى تستعمل طائرات تكون محلا لتسجيل مشترك أو دولى فأوجبت ان تحدد بالنسبة لكل طائرة دولة من بينها يكون عليها مباشرة اختصاصها القضائى والقيام بوظائف دولة التسجيل واطار المنظمة الدولية للطيران المدنى والدول الأطراف في الاتفاقية بذلك .

ثالثا : « التدابير التى تتخذ ضد الخاطف » :

تنظم م ٦ من الاتفاقية (لاهاي) اجراءات الضبط على المرتكب بجرم الاستيلاء غير المشروع على الطائرة . والمختطف أو المتهم بارتكابه الخطف - واجراء التحقيقات الأولية التى تتم عقب عملية القبض .

(١) من امثلة هذا النوع من الشركات شركة الطيران الافريقى Air Afrique وهى شركة انشأتها ١٢ دولة افريقية .

وطبقا لهذه المادة ملتزم الدول المتعاقدة التي توجد على اقليمها مرتكب الجرم اذا رأت أن الظروف تبرر ذلك بتأمين القبض عليه أو اتخاذ كل التدابير الضرورية الاخرى التي تكفل التحفظ عليه ويتم القبض أو اتخاذ الاجراءات الاخرى وفقا لاحكام قوانين هذه الدولة وينبغي الا تستمر أكثر من الوقت للقيام باجراءات الملاحقة الجنائية *Poursuite Pénale* وتقوم الدولة المذكورة باجراء تحقيق (م ٢/٦) أولى للتثبت من الوقائع وينبغي عليها أن تقدم للشخص المقبوض عليه كل التسهيلات التي تتيح له الاتصال السريع بأقرب ممثل للدولة التي يحمل جنسيتها م (٣/٦) . وعند قيام اية دولة بالقبض على الفاعل المتهم بارتكاب الجرم أن تقوم باخطار دولة التسجيل للطائرة عن الدولة التي يحمل المتهم جنسيتها ودولة المستأجر للطائرة (مستغلة الطائرة) واية دولة ذات مصلحة في معرفة حقيقة هذا الاجراء وملاساته وكذلك ارسال نتائج التحقيق الاولى الى هذه الدول مينا به ما اذا كانت تزمع ممارسة اختصاصها القضائي وينبغي على الدولة المتعاقدة في حالة ارتكاب أى فعل من الافعال المنصوص عليها في م ١/١ أو كان على وشك الوقوع اتخاذ كافة التدابير المناسبة لاعادة السيطرة على الطائرة الى قائدتها الشرعى أو المحافظة على سيطرته عليها .

كذلك ينبغي على هذه الدولة في حالة تواجد الطائرة على اقليمها أن تسهل للركاب وافراد الطاقم مواصلة رحلتهم في اقرب فرصة ممكنة وأن تعيد حمولتها دون تأخير الى من لهم الحق في حيازتها قانونا .

رابعا : « العقوبة » :

لقد نصت م ٢ على ضرورة عقاب جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرة بعقوبات مشددة (*Peines Séveres*)

ولقد حاولت عدة دول في مؤتمر لاهاى ادخال بعض الاضافات الى هذا النص لتحديد المقصود بالعقوبة المشددة فقد اقترحت بولندا وروسيا اضافة تعبير العقوبات الجنائية المشددة (*Peines Criminelles Séveres*) ورات رومانيا أن تكون العقوبات سالبة للحرية .

«*Peines Séveres Privatives de Liberte*»

واقترحت النمسا وإيطاليا أن تكون العقوبات المطبقة لا تقل عن تلك التي ينص عليها تشريع الدولة المعنية بشأن الاعتداءات العمدية على حياة الأشخاص غير أن هذه المقترحات قد اصطدمت بعقبة اختلاف الأنظمة القانونية فيما يتعلق بقمع الجرائم ففكرة الجريمة يختلف معناها من دولة لأخرى وتلزم الاتفاقية كل دولة متعاقدة طبقاً لأحكام تشريعها الوطني بإرسال أية معلومات مفيدة تكون في حوزتها وبأقصى سرعة ممكنة إلى مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني بشأن الظروف الخاصة بالجريمة - والتدابير التي تم اتخاذها وفقاً للمادة (٩) والتدابير التي تتخذ ضد مرتكب الجريمة أو المتهم بارتكابها والتدابير المتعلقة بالتسليم أو بأي إجراءات قانونية أخرى (١١ م) .

الفرع الثالث : اتفاقية مونتريال بشأن قمع الاعتداء على سلامة الطيران المدني سنة ١٩٧١ :

تعتبر اتفاقية مونتريال المبرمة في ٢٣ / ٩ / ١٩٧١ والمتعلقة بقمع الأفعال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني بمثابة خطوة جديدة في سلسلة الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من خلال المنظمة الدولية للطيران المدني لمكافحة حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات وحماية سلامة الطيران المدني ضد أعمال العنف والتخريب ولقد تم اعتماد هذه الاتفاقية بواسطة اللجنة القانونية المختصة ووافق عليها المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد تحت إشراف المنظمة في مدينة مونتريال في كندا في سبتمبر سنة ١٩٧١ .

والهدف الأساسي هو تقادي أوجه النقص التي شابت اتفاقية لاهاي بخصوص الأفعال غير المشروعة التي توجه إلى الطائرات أثناء وجودها بأرض المطار وأثناء تحليقها في الجو أو الموجهة ضد المنشآت والخدمات الأرضية في المطارات ويمكن القول أن اتفاقية مونتريال قد نسخت حرفياً المواد الواردة في اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ فيما عدا الفقرة الأولى م ١ والفقرة ب م ٢ ولهذا سيقصر بحثنا لهذه الاتفاقية على أساس الأحكام الجديدة التي تميزت بها وتتنحصر في تحديد الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة وأمن الطيران من جهة وتحديد الفترة التي تكون الطائرة فيها في الخدمة .

اولا : « الاعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المعنى » :

م ١ : يعد مرتكب الجريمة أى شخص يرتكب عمدا وبصورة غير مشروعة الافعال الآتية :

(أ) ارتكاب عمل من أعمال العنف ضد شخص موجود على متن الطائرة في حالة طيران اذا كان من طبيعة هذا العمل ان يخل بسلامة الطائرة .

(ب) ان يدمر طائرة في الخدمة أو يحدث بها تلف يجعلها غير صالحة للطيران أو يحتمل ان يعرض سلامتها وهي في حالة طيران للخطر .

(ج) ان يقوم بأى وسيلة كانت بوضع أو التسبب في وضع جهاز أو مادة في طائرة في الخدمة من شأنها تدمير هذه الطائرات أو التسبب لها بأضرار تجعلها عاجزة عن الطيران أو تعريض سلامتها للخطر أثناء الطيران .

(د) ان يدمر أو يتلف منشآت الملاحة الجوية أو مصالحها أو ائزال الضرر بها أو عرقلة عملها اذا كان من أى من هذه الافعال الاخلال بسلامة الطائرات أثناء الطيران .

(هـ) ان يقوم بابلاغ معلومات يعلم انها كاذبة معرضا بذلك سلامة الطائرات في حالة الطيران للخطر .

ويلاحظ ان الاتفاقية تشترط في كل الافعال الاجرامية التى حددتها ثبوت القصد العمدى والا مشروعية كذلك يشترط في بعض الحالات ان تكون الطائرة في الخدمة ولا تشترط الاتفاقية وجود الفاعل والجاني على متن الطائرة بل يمكن لحدوث الجريمة ارتكاب الافعال المذكورة ويجب ان يتم تدمير الطائرة أو الاضرار بها عندما تكون الطائرة في الخدمة ومع ذلك فمن المتصور ان يرتكب الفعل الاجرامى قبل دخول الطائرة الخدمة .

مثال ذلك : وضع قنابل داخل الطائرة تنفجر عند استعمال الطائرة تنفجر عند استعمال الطائرة ويلاحظ ان البلاغات الكاذبة بوجود قنابل أو متفجرات في الطائرة تقع تحت طائلة العقاب .

« تحديد الفترة التي تكون فيها الطائرة في الخدمة »

لقد نصت المادة الثانية (م ٢ / ب) وحددت الفترة التي تكون فيها الطائرة وتعتبر في الخدمة وهي منذ اللحظة التي يبدأ فيها الموظفون الارضيون أو افراد الطاقم باعدادها للقيام برحلة معينة وحتى انقضاء أربع وعشرون ساعة على أى هبوط للطائرة وعلى أى حال تمتد فترة الخدمة طوال المدة التي تعتبر فيها الطائرة في حالة طيران .

ويلاحظ ان تحديد مفهوم عبارة طائرة في الخدمة قد أخذ في الاعتبار ان الطائرة قد تتوقف خارج اقليم دولة العلم مددا مختلفة . وانه لا بد من حمايتها عندما تكون رابضة في أحد المطارات بالخارج بانتظار بدء رحلة العودة الى الوطن .

وحمايتها تتطلب اعتبارها في الخدمة أثناء توقفها في الخارج ولهذا اعتبرت الفقرة ان الطائرة تعتبر في الخدمة لمدة ٢٤ ساعة بعد هبوطها في أى مطار .

المبحث الثالث : تقييم الاتفاقيات :

اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ :

١ - لا تنص اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ على اعتبار الاستيلاء غير القانوني على الطائرات جريمة تستوجب العقاب وكذلك لم تتضمن الاتفاقية النص على عقوبات معينة .

وفيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب على متن الطائرة تبقى نصوص القوانين الداخلية للدول المعنية سارية المفعول سواء كانت هذه الجرائم استيلاء غير مشروع على الطائرة أو أى جرائم أخرى .

٢ - يؤخذ أيضا على الاتفاقية انها لم تلزم الدولة التي تهبط فيها الطائرة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرة وذلك اما بتسليم المختطف الى دولة تسجيل الطائرة أو الدولة التي وقع فعل الاختطاف في اقليمها واما مقاضاة المختطف امام محاكمها وبعبارة أخرى ان الاتفاقية لا تقمع الجريمة انها فقط تحرص على تأمين اعادة الطائرة والركاب والحمولة وهي لا تلزم الدولة التي تتسلم من قائد الطائرة الشخص المتهم بملاحقة هذا المتهم .

٣ - أغفلت الاتفاقية في مادتها الحادية عشر النص على جريمة الاشتراك في عمليات الخطف الجوي .

٤ - لا تضع الاتفاقية قاعدة للأولوية في الاختصاص فطبقاً لأحكامها هناك عدة دول تعتبر نفسها ذات اختصاص لمعاقبة المجرم المرتكب وترغب في ممارسة اختصاصها القضائي وقد يترتب على ذلك حدوث نزاع أو خلاف بخصوص هذا الاختصاص .

وبالاجمال فإن الاتفاقية قد عجزت عن تقديم معالجة فعالة وشاملة لمشكلة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ومع تفاقم حوادث الاختطاف واتساع نطاقها اهتمت المنظمة الدولية للطيران المدني بإعداد اتفاقية جديدة لقمع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات وهي اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ .

وفي حقيقة الأمر ان اتفاقية طوكيو لم يكن لها الفعالية الكافية لردع مختطفى الطائرات وذلك للأسباب التالية :

اولا - ان اختطاف الطائرات (يدخل في المفهوم الواسع للمادة ١/١) : ويكون لأسباب ودوافع سياسية وهو الأعم والأغلب وراء تلك الجريمة وغربا ان الاتفاقية قد استثنت من تطبيق أحكامها أفعال الاختطاف ذات الطابع السياسى أو تلك المبنية على أسباب عنصرية أو دينية (م / ٢) كل ذلك بالرغم من ان جرائم الاختطاف ذات الطابع السياسى تشكل النسبة العظمى من تلك الجرائم .

ثانيا : تفتقر تلك الاتفاقية الى الحماية الكافية للطائرة من الاختطاف : فهي لا تهتم بردع وعقاب اختطاف الطائرة أو تجريم هذا الفعل وآية ذلك (م ١١) وان تعرضت لموضوع الاختطاف الا انها لم تعالجه .

فهي تنص على (انه اذا استخدم شخص على متن الطائرة القوة أو هدد باستعمالها بطريقة غير مشروعة لعرقلة استقلال الطائرة أو الاستيلاء عليها أو لفرض رقابته عليها أثناء الطيران أو كان مثل هذا العمل على وشك الوقوع) فان الدول أطراف الاتفاقية عند هبوط الطائرة فى إقليم أى منها تلزم بالتعاون من أجل إعادة الطائرة لسيطرة قائدها الشرعى

والسماخ لركاب وطاقم القيادة باستمرار الرحلة في أقرب وقت ممكن وإعادة الطائرة المختطفة الى من يحق لهم ملكيتها وكأن التزامات الدول الاطراف في الاتفاقية تنحصر فقط - حسبما اشارت المادة - في تمكين قائد الطائرة المخطوفة من استعادة سيطرته عليها والعمل على استمرار الرحلة وإعادة الطائرة الى من لهم الحق في ملكيتها وليس عقاب الجاني وحتى التزام الدول اطراف الاتفاقية والذي تقضى بمواصلة السفر في أقرب وقت ممكن - ١١ / ٢ - التزام معيب من وجهة نظرنا (١) أو قد يكون من بين ركاب الطائرة المخطوفة أو طاقمها اشخاصا خطرين على أمن مثل هذه الدولة أو قد يكون من بينهم مجرمين مطلوب القبض عليهم - ومن ثم يكون من العبث السماح لهم بمواصلة السفر في أقرب وقت ممكن عملا بنص المادة (١١ / ٢) .

ثالثا - استهدفت الاتفاقية ضمن ما استهدفته تحديد الدول صاحبة الاختصاص القضائي لردع وعقاب اختطاف الطائرات - صحيح ان الاتفاقية تناولت الدول التي لها هذا الاختصاص غير ان الاتفاقية لم تضع قاعدة لتدرج الأولوية في الاختصاص اذ هناك دول قد تعتبر نفسها ذات اختصاص في معاقبة الجريمة وترغب في ممارسة اختصاصها القضائي ومن ثم يحدث خلاف متنازع حول هذا الاختصاص وهو ما لم تتناوله الاتفاقية بالحل وللتحديد نقول ان الاتفاقية تمنح الاختصاص القضائي فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة على ظهر الطائرة للدولة المسجلة بها الطائرة (م ٣ / ١) - ولكن الاتفاقية لا تستبعد أى اختصاص جنائي تمارسه الدولة - الطرف - طبقا لتشريعاتها الوطنية (م ٣ / ٣) كذا أضفت المادة الرابعة من ذات الاتفاقية اختصاصا للدولة التي وقعت الجريمة في فضاءها الجوي اذا توافرت بعض الشروط - وذلك على النحو السابق بيانه - ولا شك من وجهة نظرنا انه من المتصور حدوث تداخل

(١) د. محمد منصور البصاوي - إحكام القانون الدولي - ص ١٨٤

في الاختصاصات وهو ما لم تحله تلك الاتفاقية كما قلنا الأمر الذي يترتب عليه احتمال انتهاك قاعدة عدم محاكمة الشخص المدان مرتين •

رابعاً - أن الاتفاقية تتسم بالقبوض والعمومية بحيث يمكن التفصل من تطبيق أحكامها أو التحايل عليها بالتهرب من تطبيقها وآية ذلك أن تلك الاتفاقية تطبق على جرائم قانون العقوبات (م ١ / ١ / أ) وهو تحديد يضمن غموضاً على الاتفاقية إذ أن قوانين العقوبات في الدول ليست بالقوانين الموحدة أو المتشابهة على نسق واحد فما يعتبر جريمة في نظر قانون العقوبات في دولة ما لا يعتبر بالضرورة كذلك بالنسبة لنفس القانون في دولة أخرى •

خامساً - يعتبر تسليم المجرمين من أبرز صور التعاون الدولي في مكافحة الجريمة وقد تناولت اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ في المادة رقم ١٦ مبدأ التسليم ولكن بطريقة تتسم بعدم الفاعلية حيث نجد الفقرة ٢ من المادة السابقة تقرر أنه ليس في أحكام تلك الاتفاقية ما يمكن أن يفسر بأنه ينشئ التزاماً بالتسليم (م ١٦ / ٢) فكان التسليم في مفهوم تلك الاتفاقية ليس بالأمر اللازم أو الملزم •

سادساً - تضمنت الفقرة ١ من م ١١ فكرة الشروع في اختطاف الطائرة والغريب أن النص سالف الذكر لم يذكر اصطلاح الشروع والذي له مدلول قانوني محدد ولكن النص يستخدم عبارة « أو إذا كان مثل هذا الفعل على وشك الوقوع » م ١١ / ١ من اتفاقية طوكيو في شأن مكافحة اختطاف الطائرات (When such an act is about to be committed) وهذه العبارة الأخيرة قد تؤدي إلى اختلاف وجهات النظر في تفسيرها - فهل يعتبر مجرد التهديد اللفظي مبرراً كافياً لأعمال النصوص الاتفاقية المتعلقة باختطاف الطائرات •

من المعلوم أن الشروع في الجريمة لا يتوافر إلا إذا بلغ نشاط الجاني مرحلة معينة تعتبر بدءاً في تنفيذ الفعل كذلك من الملاحظ أن نفس الفقرة

اغفلت النص عن جريمة الاشتراك في عملية خطف الطائرة - وقد تنبهت اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ الى هذا القصور .

ولا شك ان اتفاقية طوكيو قد عجزت عن تقديم معالجة (١) فعالة وشاملة لمشكلة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ومع تفاقم حوادث الاختطاف واتساع نطاقها اهتمت المنظمة الدولية للطيران المدني باعداد اتفاقية جديدة لقمع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات وقد اسفرت جهود المنظمة عن عقد اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ .

« تقييم اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ » (٢) في شأن مكافحة اختطاف الطائرات :

تعتبر اتفاقية لاهاي من وجهة نظرنا - خطوة لها أهميتها نحو الحد من اختطاف الطائرات فقد وسعت - كما رأينا - من حلقة الدول التي لها الحق في ممارسة اختصاصها القضائي ضد جرائم الاختطاف حسبما قررت المادة الرابعة منها كما استهدفت تلك الاتفاقية تسهيل تسليم من يدان باختطاف الطائرات في مجال علاقات الدول اطرافها - ولو لم يكن بينها اتفاقات تسليم موسعة في ذلك من نطاق تسليم المجرمين .

ورغم ذلك فالاتفاقية من ناحية التقييم لا تخلو من بعض الملاحظات سوف نناقشها على التوالي :

اولا : بالنسبة لتسليم مختطفى الطائرات :

رأينا كيف تناولت م ٨ من الاتفاقية هذا الموضوع بالتنظيم الصحيح وانها قد وسعت من نطاق تسليم المجرمين المدانين بجرائم اختطاف الطائرات في علاقات اطرافها بطريقة تكفل عدم الافلات من العقاب بحيث لم يكن أمام تلك الدول في حالة وضع يدها على المختطف الا أحد أمرين :

(١) د. عبد العزيز مخير عبد الهادي - المرجع السابق .

(٢) د. محمد منصور الصاوي - المرجع السابق .

(م ١٥ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

أما محاكمته أو تسليمه وحتى ولو كان الدافع على الاختطاف دافعا سياسيا خروجاً على القاعدة العامة المستقرة في القانون الدولي التي تنص بعدم تسليم المجرمين السياسيين إذ تدفع الاتفاقية أطرافها وتحضهم الى تسليم المدان بالاختطاف لمن يطلب اذا لم تتولى هي محاكمته وعقابه ورأينا كيف اعتبرت الدول تلك الاتفاقية بمثابة اتفاقية تسليم بين أطرافها وذلك في حالة عدم وجود اتفاقية تسليم . ورغم ذلك كله فإن ثمة انتقاداً يوجه لنص م ٨ من الاتفاقية والمنظم لتسليم مختطفى الطائرات وآية ذلك اننا لو عقدنا مقارنة بين فقرات تلك المادة (الفقرات الاولى والثانية والثالثة) لتبين لنا ان الفقرة الاولى أقوى وضمن من ناحية التزام الدول بالتسليم اذا انها تلزم الدول أطراف الاتفاقية بمجرد التصديق عليها أو الانضمام لها - في حين ان الفقرتين الثانية والثالثة تتطلبان الرجوع الى الشروط التي تنص عليها القوانين الداخلية الخاصة بالتسليم ولهذا فمن الممكن ان يتضمن القانون الداخلي شروطاً معينة لا تتوافر في حادث اختطاف معين فيتعذر لهذا السبب التسليم واذا أخذنا بعين الاعتبار ان م ٧ تلزم الدول التي ترفض تسليم المختطف بتقديمه الى سلطاتها لمحاكمته فليس من الصعب التصور أن تلك السلطات قد تجد بعض النقص أو القصور في الأدلة أو لا تجد دليلاً يدين المتهم بالاختطاف وفقاً لقوانينها المختصة - فيكون ذلك سبباً في افلات المختطف من العقاب ومثل ذلك لا يدعم الهدف الذي من أجله أبرمت الاتفاقية وهو مكافحة اختطاف الطائرات .

ويتصل بذلك وضع آخر وهو ان الدولة التي يوجد المختطف في أراضيها قد يتسلم طلباً من الدولة المسجلة بها البطائرة لتسليمه اياها - وفي نفس الوقت تتلقى طلباً مماثلاً من الدولة التي يملك فيها المستأجر للطائرة - مقر عمله الرئيسى - وفي هذه الحالة يصعب الأمر على الدولة المطلوب منها التسليم وسبب هذه الصعوبة هو افتقار الاتفاقية لاية اشارة الى أولوية التسليم وربما كان ذلك لان نص الاتفاقية لم ترسئ قاعدة معينة على اساسها ترتب الدول صاحبة الاختصاص في العقاب على هذه الجريمة (١) .

(١) د. محمد المجنوب ص ١٦٩ ، ١٧٠ - المرجع السابق .

ثانيا : بالنسبة للدول صاحبة الاختصاص القضائي في ردع الاختطاف :

قلنا أن الاتفاقية وسعت حلقة الدول التي لها الحق في ممارسة الاختصاص القضائي لردع وعقاب جريمة اختطاف الطائرات حسبما هو وارد في نص المادة رقم ٤ (الدولة المسجلة بها الطائرة - الدولة التي يكون فيها لمستأجر الطائرة مقر دائم - الدولة التي تهبط فيها الطائرة المخطوفة وبها المختطف - الدولة التي يتواجد المختطف على اقليمها) •

ويلاحظ أن الاتفاقية قد ساوت بين تلك الدول ولم ترسي قاعدة من خلالها تتدرج الأولوية في ممارسة هذا الاختصاص اذ كل دولة من الدول التي عدتها المادة السابقة تعتبر صاحبة الاختصاص في عقاب الجريمة الأمر الذي قد يؤدي الى انتهاك قاعدة عدم محاكمة المدان مرتين » •

ثالثا : لم تدفع اتفاقية لاهاي اختطاف الطائرات بطابع الجريمة الدولية :

حسبما بينا - رغم أن مقومات الجريمة الدولية المتمثلة في عالمية حق العقاب متوافرة في جريمة اختطاف الطائرات وأية ذلك أن م ٢ من الاتفاقية رددت مبدأ الاختصاص العالمي لردع وعقاب اختطاف الطائرات (تلزم الدول بجعل اختطاف الطائرات جريمة يعاقب عليها بعقوبة صارمة) - ونفس المبدأ يفهم من نص المادة رقم ٤ من ذات الاتفاقية - كذلك نرى أن المادة رقم ١٠ منها فيها اشارة للصفة الدولية لجريمة الاختطاف وذلك عندما طلبت تلك المادة من الدول اطراف الاتفاقية تبادل المساعدة في مجال الاجراءات الجنائية المتعلقة باختطاف الطائرات والافعال الاخرى المرتبطة بها •

رابعا : لم تشر اتفاقية لاهاي - خلاف لاتفاقية طوكيو - للصلاحيات التي يمارسها قائد الطائرة عند وقوع حادث الاختطاف :

لا شك أن تلك الصلاحيات تعد من الزم الأمور لتمكين القائد من التصرف في ضوء ظروف الحادث وكان الأجدر بوضعي الاتفاقية أن يزودوها كما فعلت اتفاقية طوكيو بسلطة القبض أو التحفظ على الجاني وسلطة تسليمه في الدول المختصة - أو تمكن القائد من طلب المساعدة

من افراد الطاقم أو من الركاب والتعطف على أدوات الجريمة وتسليمها للسلطات المختصة .

وقد يرد على ذلك بأن اتفاقية طوكيو اشارت الى هذه الصلاحيات في الباب الثالث منها (م ٦ ، ١٠) ولكن يلاحظ أن كلا الاتفاقيتان تستقل بأحكامها وبإطرافها فقد توجد دول اطراف في اتفاقية طوكيو وليست كذلك في اتفاقية لاهاي والعكس صحيح وكان الاجدر ايراد مثل هذه الصلاحيات في اتفاقية لاهاي (١) .

وأخيرا فإن اتفاقية لاهاي لم تعالج بعض الجرائم التي لا تدخل ضمن اطار اختطاف الطائرات مثل الجرائم التي ترتكب ضد الطائرات الرابضة في المطارات أو ضد منشآت الارضية في المطارات أيضا وذلك قصور حاولت اتفاقية مونتريال علاجه وكذلك فإن اتفاقية لاهاي لم تنص على جزاءات على الدول التي تنهون في تطبيق أحكامها - فتطبيق الاتفاقية أو عدم تطبيقها - مرهون بإرادة الدول المتعاقدة وقد تعتمد بعض الدول الى عدم تطبيق نصوص الاتفاقية على الخاضعين لسبب خوفها من تعرض مصالحها أو رعاياها للأعمال الارهابية وهذا ما جعل كلا من المملكة المتحدة وهولندا تتصل من مسئولية محاكمة خاطفي الطائرة البريطانية التي نسفت في امستردام في ٣/٣/١٩٧٤ .

وكذلك لم تعالج اتفاقية لاهاي حالات الاستيلاء غير المشروع التي تقع على الطائرات من خارجها ولم تنص على أية حماية قانونية لصالح الركاب بالطائرة المخطوفة والذين يضطرون الى الهبوط في دولة لا يرغبون في الدخول فيها فقد تقوم سلطات هذه الدولة باحتجازهم كرهائن أو تقديمهم للمحاكمة على أفعال ارتكبوها في الماضي .

(١) للمزيد في ذلك انظر . د. محمد الجنوب - المرجع السابق -

**تقييم اتفاقية مونتريال سنة ١٩٧١ في شأن ردع الاعمال غير المشروعة
الموجهة ضد أمن وسلامة الطيران المدني الدولي :**

تعتبر اتفاقية مونتريال ١٩٧١ تمة للجهود الدولية المستهدفة لحماية أمن وسلامة الطيران المدني الدولي والتي كانت بدايتها اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ لردع ما يقع على ظهر الطائرة من جرائم وافعال أخرى على نحو ما بينا عند التعرض لهذه الاتفاقية ومن بعد أبرمت اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ لردع اختطاف الطائرات وأخيرا أبرمت اتفاقية مونتريال سنة ١٩٧١ لتردع بصفة عامة تلك الجرائم الموجهة لسلامة وأمن الطيران المدني الدولي خلاف اختطاف الطائرات التي اختصت بها اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ وسواء تمت هذه الجرائم على ظهر الطائرة أثناء طيرانها متى كانت هذه الجرائم تعرض سلامة الطائرة للخطر (م ١/١) أو تمت هذه الجرائم والطائرة رابضة في مطارها (م ١/ب - هـ) ويلاحظ أن اتفاقية مونتريال وثيقة الصلة باتفاقية لاهاي وتأثرت بها لحد كبير حتى أنها اقتبست معظم نصوصها واحكامها وربما كان مرجع ذلك من وجهة نظرنا الى ان تدمير الطائرة وهو يعد جريمة نصت عليه اتفاقية مونتريال (م ١/ب) أمر يلزم اختطاف الطائرة في حالة عدم الاستجابة لطلبات المختطفين - ومن ثم فانا نرى أن تقييمنا لاتفاقية لاهاي لسنة ١٩٦٠ هو تقييما لاتفاقية مونتريال التي اعتبرت بمثابة تكملة لاتفاقية لاهاي وتعملان معا لردع كل ما من شأنه الاخلال بأمن وسلامة الطيران المدني الدولي .

الفصل الثاني

الاختصاص التشريعي والقضائي لجرائم الاعتداء على المواصلات الدولية

تكتسب دراسة الاختصاص في الجرائم الارهابية أهمية كبيرة - فغاية أى نظام عقابى هو محاكمة مرتكبى الجرائم وعقابهم ومما لا شك فيه انه اذا فشلت القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية فى الوصول الى مرتكبى الجرائم الارهابية ومعاقبتهم . فان ذلك سيشجع على ارتكاب المزيد من الافعال الارهابية كما سيؤدى الى استهتار مرتكبى هذه الجرائم بالقانون والنظام .

كذلك يكتسب الاختصاص القضائى أهمية فى حالة رفض تسليم مرتكبى الجرائم الارهابية من قبل الدولة المطلوب اليها التسليم .

اذ يتعين فى هذه الحالة محاكمة الفاعل عما اقترفه من جرائم والدولة قد ترفض تسليم المتهم بارتكاب احدى الجرائم الارهابية لأسباب عديدة منها .

١ - ان الفعل لا يعد جريمة معاقب عليها فى قوانين الدولة المطلوب التسليم اليها .

٢ - الطبيعة السياسية للجريمة الارهابية أو الباعث السياسى بطلب التسليم .

فالاتفاقية الأوروبية للتسليم تنص على جواز رفض التسليم اذا كانت بواعثه دينية أو عرقية أو جنسية .

٣ - مرتكب الجريمة الارهابية يعد أحد رعايا الدولة المطلوب اليها التسليم فقد جرى العمل على أن الدولة لا تقبل التسليم لرعاياها الى دولة أخرى .

٤ - ارتكاب الجريمة على اقليم للدولة المطالب اليها التسليم فممارسة الاختصاص الاقليمى على الجرائم التى ترتكب فى الاقليم الوطنى يعد أحد مظاهر سيادة الدولة .

فى هذه الحالات قد يتعذر الاجابة الى طلب التسليم ومن ثم يتعين على الدولة الراضية تقديم المتهم الى سلطاتها القضائية لمحاكمته على الجرائم المتهم بارتكابها والقول بغير ذلك يؤدى الى افلات المجرم من العقاب ويعتبر انشاء محكمة دولية تختص بمحاكمة مرتكبى الجرائم الدولية ومن بينها الجرائم الارهابية من أفضل الوسائل لممارسة قمع جرائم الارهاب الدولى ولقد شهدت الجماعة الدولية مثل هذه المحاكم فى أعقاب الحرب الحرب العالمية الثانية عندما تشكلت محكمتى نورمبرج سنة ١٩٤٥ وطوكيو سنة ١٩٤٦ بهدف محاكمة مجرمى الحرب الالمان واليابانيين حيث أصدرت أحكامها باعتبار أفعال معينة تمثل جرائم دولية وقسمت تلك الجرائم الى طوائف ثلاث :

الطائفة الاولى : تتمثل فى الجرائم ضد السلام *les crimes contre la paix* وتتمثل فى أى تدمير أو تحضير أو مباشرة أو اثارة حرب عدوانية أو حرب مخالفة للاتفاقيات أو المعاهدات الدولية أو الاشتراك فى خطة مدبرة أو مؤامرة لارتكاب أحد الافعال لسابقة ولم تتعرض محكمة نورمبرج لتعريف الحرب العدوانية سواء فى لائحتها أو فى أحكامها - بينما أوضحت لجنة القانون الدولى ان المقصود بعبارة التداير أو التحضير لحرب عدوانية يقصد بها كل الخطوات التى تؤدى الى الحرب وذلك استنادا الى ما جاء فى حكم محكمة نورمبرج من ان التداير أو التحضير عنصران اساسيان للحرب كما لم تتعرض المحكمة لتعريف فكرة المؤامرة بوصفها جريمة ضد السلام وان كانت قد أقرتها لجنة القانون الدولى على ضوء ما جاء فى حكم المحكمة بأن المؤامرة يجب ان تصل الى حد العزم أو التصميم على الفعل ويتعين بناء على ذلك التأكد من ان هناك خطة مرسومة من جهة والمساهمين فيها من جهة أخرى لذلك لم تتعرض المحكمة لتعريف العدوان ولم تحدد حقوق ضحايا ، ولم تحاول فى شرعية حرب الحلفاء وهو ما يستتبع منه بقناعة المحكمة بأن دول الحلفاء كانت فى حالة دفاع شرعى وردھا على ما اثارته دول المحور من ادعائها بأن حربها للحلفاء يعتبر دفاعا شرعيا وقد حسم قضاء نورمبرج أمر الحرب ونص على اعتبارها

جريمة ضد السلام وهذا ما أكدته الفقرة الأولى من المادة السادسة من
لائحة لندن (١) .

الطائفة القتالية : جرائم الحرب Le criminels de guerre
وتتمثل في المخالفات المرتكبة ضد قوانين الحرب وعاداتها كالقتل وسوء
معاملة الأسرى والتنكيل بهم والاغتيال والاعتقال وتدمير المدن والقرى
بما لا يبرره ضرورة الحرب والاشغال الشاقة للاهالي المدنيين أو مسجونى
الحرب والنهب وقتل الرهائن .

الطائفة الثالثة : الجرائم ضد الانسانية Contrel humanite
وتشمل أعمال الابادة والاسترقاق والاضطهاد المذهبي والابعاد وكل عمل
غير انساني ارتكب ضد أى شعب من الشعوب قبل الحرب أو اثناءها أو
الاضطهاد لدوافع سياسية أو متعلقة بالجنس أو الدين سواء أكانت هذه
الافعال أو الاضطهادات تمثل انتهاكا لقواعد القانون الداخلى للبلاد التى
ارتكبت فيها أولا تعد كذلك (٢) .

وقد اتبعت محكمة طوكيو العسكرية الدولية سنة ١٩٤٦ نفس
الأسلوب الذى اتبعته محكمة نورمبرج فى تقسيمها للجرائم الدولية فأخذت
بنفس التقسيم الثلاثى لتلك الجرائم وعرفتھا بنفس التعريف وحتى قبل
قيام الحرب العالمية الثانية شهدت منظمة عصبة الأمم ابرام اتفاقية دولية
لانشاء محكمة جنائية دولية تتولى النظر فى جرائم الارهاب الدولى الا
أن هذه الاتفاقية لم تدخل دور النفاذ وبالتالي لم ترى هذه المحكمة
النور ولذلك سوف نستعرض المحاولات التى بذلت لانشاء هذه المحكمة
الدولية ومدى صعوبة انشائها والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة
الارهاب فيما بعد .

وعوضا عن صعوبة انشاء قضاء دولى لمحاكمة جرائم الارهاب سعت
الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الارهاب الى خاق اختصاص قضائى
وطنى ذات طابع عالمى بمعنى تخويل محاكم الدول المعنية اختصاصا شبه
عالمى يتيح للدولة التى يتواجد مرتكبى الجريمة على اقليمها محاكمته
أيا كان مكان ارتكاب الجريمة أو جنسية الفاعلية .

Graven : op. cit. P. 243.

(١)

Pompe : Aggressive war and international crim London 1953,
P. 23.

(٢)

فجميع الاتفاقيات الدولية تأخذ بمبدأ التسليم أو المعاقبة .

«Aut dedere aut punire»

ويقتضى مبدأ المعاقبة — بداهة — تأسيس اختصاص محاكم الدولة بالنظر في الجرائم الارهابية عندما ترفض تسليم مرتكبي هذه الجرائم ويبدو لنا ان للتعاون الدولي دورا هاما يلعبه في مادة الاختصاص القضائي في جرائم الارهاب الدولي من خلال اختيارات متنوعة مثل .

— انشاء محكمة دولية تختص بمحاكمة كل أو بعض جرائم الارهاب الدولي .

— ابرام الاتفاقيات الدولية من شأنها الزام الدول المتعاقدة بحالة مرتكبي الجرائم الارهابية لمحاكمها لمعاقبتهم اذا كانت ترفض تسليمهم الى الدولة التي تطلب ذلك — وهذا يقتضى بطبيعة الحال الى ان تدرج الدولة المعنية مثل هذه الجرائم في تشريعاتها العقابية فلا جريمة ولا عقاب الا بنص ... ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون .

— يمكن من خلال التعاون الدولي الاتفاقي أو من خلال ما تصدره المنظمات الدولية الزام الدول المعنية باللجوء الى المساعدة القضائية المتبادلة لقمع الجرائم الارهابية .

— كذلك يلعب التعاون الدولي دورا في ازالة العقوبات القانونية التي قد توجد دون بعض التشريعات الوطنية والتي تحول دون تسليم أو محاكمة المتهمين بارتكابها .

ويبدو لنا ضرورة معالجة النقاط السابقة تفصيلا كما يلي :

المطلب الاول : التسليم أو المحاكمة .

المطلب الثاني : الاختصاص القضائي الجنائي في القانون الدولي .

المطلب الثالث : فشل انشاء محكمة جنائية دولية لجرائم الارهاب .

المطلب الرابع : موقف الاتفاقيات الدولية من مسألة الاختصاص القضائي في جرائم الارهاب الدولي .

المطلب الاول : مبدأ التسليم أو المحاكمة .

أخذت جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمحاكمة الارهاب الدولي بمبدأ التسليم أو العقاب ويعنى ذلك أن على الدولة التى يتواجد فى اقليمها المجرم أو المتهم أن تقوم أما بتسليمه أو بمحاكمته (١) .

فالمادة السابعة من اتفاقية لاهى سنة ١٩٧٠ تنص على (على الدولة المتعاقدة التى يعثر فى اقليمها على المتهم أن تقوم فى حالة عدم تسليمها اياه دون أى استثناء مهما كان وسواء ارتكب أم لم يرتكب الجريمة فى اقليمها ، بتقديم القضية الى سلطاتها المختصة بغرض المحاكمة الجنائية .. وعلى تلك السلطات أن تتخذ قرارها بنفس الطريقة المتبعة فى حالة أية جريمة عادية ذات طبيعة خطيرة بمقتضى قوانين تلك الدولة .

وفى مؤتمر لاهى اثارت هذه المادة نقاشا طويلا ذلك لان الدول التى تعارض فى تسليم المجرمين السياسيين الى الدول التى تطلب ذلك قد لا ترغب أيضا فى محاكمتهم .

وطبقا لهذا النص تتحمل الدول المتعاقدة بالتزام مفاده احوالة قضية المجرم الذى يعثر عليه فى اقليمها الى سلطاتها المختصة بغرض المحاكمة الجنائية - وينشأ هذا الالتزام عندما تقرر الدولة المتعاقدة عدم تسليم المجرم ولا يخضع هذا الالتزام بمقتضى النص لاي استثناء - فليس للدولة المتعاقدة أن ترفض احوالة القضية للمحاكمة بحجة عدم ارتكاب الجريمة فى اقليمها ويجب أيضا على سلطات الدولة التى احيلت اليها القضية أن تنظر فيها كجريمة عادية ذات طابع خطير طبقا لقوانين تلك الدولة .

ونعتقد أن الفقرة الثانية من المادة السابعة يجب أن تفسر فى ضوء المادة الثانية من نفس الاتفاقية التى نصت على تعهد كل طرف متعاقد بأن يجعل جريمة اختطاف الطائرات معاقبا عليها بعقوبات شديدة .

V. Dimintrijsvic : Nouvelles mesures contre le terrorisme aerien (١)

Rev. de ppolitique internationale, op. cit. pp. 26-281.

M.J. Bigay O. = Extradier ou punir op. cit., P. 116 : AGj Lia - (٢)

Beachesne les prises d'otage. pp cit p. 358.

وتحتوى اتفاقية مونتريال سنة ١٩٧١ على نص مماثل للنص الوارد في اتفاقية لاهاى .

كذلك تنص م ٧ من اتفاقية نيويورك بشأن حماية الشخصيات المتمتعة بحماية دولية بأن الدولة المتعاقدة التى يوجد فى اقليمها المتهم بارتكاب الجريمة ولا تقوم بتسليمه أن تقوم بتقديم القضية بدون استثناء وبدون تأخير الى سلطاتها المختصة لمباشرة الدعوى الجنائية طبقا للاجراءات المعمول بها فى تشريع هذه الدولة .

وتذهب المادة الخامسة من اتفاقية منظمة الدول الامريكية فى شأن منع وقوع أعمال الارهاب سنة ١٩٧١ الى نفس المعنى فطبقا لهذه المادة عندما لا يتم منح التسليم المطلوب بسبب احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة الثانية نظرا لكون الشخص موضوع الطلب أحد رعايا الدولة المطلوب اليها التسليم أو نتيجة لاي مانع آخر دستورى أو قانونى فان الدولة المطلوب اليها تكون ملتزمة بعرض القضية على السلطات الوطنية المختصة بهدف الملاحقة القضائية كما لو كان الفعل قد ارتكب فى اقليمها .

المطلب الثانى : الاختصاص القضائى الجنائى فى القانون الدولى :

يلزم لفهم الاختصاص القضائى لجرائم الارهاب الدولى القاء نظرة حول الاختصاص القضائى الجنائى طبقا لقواعد القانون الدولى العام .

ويعترف القانون الدولى العام للدول المستقلة بحق ممارسة سيادتها فى الداخل والخارج ويتجلى حقوق السيادة الداخلية فى ممارسة كافة الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمارس الدولة هذه الاختصاصات فى المجالين الاقليمى والشخصى ففى المجال الاقليمى تمارس الدولة اختصاصها على جميع الاشخاص الموجودين فى اقليمها وعلى كل ما يوجد فى هذا الاقليم من اشياء وما يقع فيه من أعمال أو حوادث أو جرائم وللدولة اختصاص شخصى تمارسه على مواطنيها اينما كانوا سواء فى اقليم الدولة أو خارجها .

وتميل بعض الدول الى الأخذ بالمبدأ الذى يخضع مايقع على ظهر السفينة أو على متن طائرة من أعمال الاختصاص للدولة التى ترفع علمها بينما تمنح بعض الدول الاولوية لمبدأ الاختصاص الاقليمى وتختلف

الدول في كيفية ومدى تطبيق قواعد الاختصاص الاقليمي والشخصي كما تختلف في الحالات التي يمتد فيها نفاذ القانون الوطني للدولة أو اختصاصها القضائي الى بعض الافعال التي تقع خارج اقليم الدولة ولهذا يصعب استخلاص أية قواعد قانونية دولية مما سارت عليه الدول في هذا الشأن ويترتب على عدم وجود سلطة عليا في المجتمع الدولي أن الدولة هي التي تحدد اختصاصها بنفسها مراعية في ذلك قواعد القانون الدولي العام (١) .

ولقد أيد ذلك القضاء الدولي وعلى وجه الخصوص محكمة العدل الدولية الدائمة في حكمها الصادر في قضية اللوتس في ٨ سبتمبر ١٩٢٧ حيث اكدت المحكمة أن لكل دولة بناء على سيادتها أن تحدد اختصاصها كما تشاء بشرط الخضوع للقيود التي يوردها القانون الدولي العام .

وتباشر الدولة اختصاصها القضائي وحق استعمال وسائل القهر والاجبار في مواجهة كل الاشخاص الموجودين في اقليمها وكذلك في مواجهة كافة الاموال الموجودة فيه وللدولة سلطة التشريع والقضاء في أية جريمة ترتكب ضمن اقليمها وكذلك في الجرائم التي يرتكبها وطنيوها في الخارج ومع ذلك لا يجوز ممارسة هذه الاختصاصات في اقاليم الدول الاخرى الا برضا تلك الدول .

فالاختصاص الاقليمي والاختصاص الشخصي أمران تتفق على الاعتراف بهما للدولة مع بعض الاستثناءات .

وترفض بعض الدول مبدأ اقليمية الاختصاص الجنائي كتركيا وايطاليا وتسير على مبدأ أن الجريمة بصرف النظر عن مكان وقوعها ينبغي مكافحتها والقضاء عليها لأنها آفة اجتماعية ضد مصلحة جميع الدول ويؤدي تطبيق هذا المبدأ الى الاختصاص الشامل أو العالمي في الجرائم بوجه عام .

نخلص من ذلك الى ان الاختصاص الجنائي للدولة يأخذ الصور التالية : اختصاص اقليمي ، اختصاص شخصي ، اختصاص وقائي ، اختصاص شامل أو عالمي .

(١) راجع مسائل الاختصاص والسيادة د. محمد حافظ غانم من مبادئ القانون الدولي القاهرة ١٩٦٤ ص ٣٢٠ وما بعدها .

اولا : الاختصاص الاقليمي :

ويقصد به في الامور الجنائية أن القانون الجنائي هو الذي يسرى على كل ما يقع في اقليم الدولة من جرائم أيا كانت جنسية مرتكب الجريمة سواء كان وطنيا أو أجنبيا (١) . ولبدأ الاختصاص الجنائي شقين - أحدهما ايجابي ويعنى أن جميع الجرائم التي ترتكب داخل اقليم دولة ما يخضع لقانون تلك الدولة ، بصرف النظر عن صفة مرتكب الجريمة أو جنسيته أما الشق السلبي فيعنى أن القانون الجنائي لدولة ما لا يحكم الجرائم التي ترتكب خارج اقليم الدولة أيا كانت صفة مرتكب الجريمة أو جنسيته وهذا وأن كان لهذا الشق الاخير بعض الاستثناءات ويقوم مبدأ الاختصاص الاقليمي الايجابي في المسائل الجنائية على اعتبارات الملائمة التي تقضى بترك معالجة الجرائم للدولة التي تأثر نظامها الاجتماعي بالجريمة وهذه الدولة هي تلك التي ارتكبت في اقليمها الجريمة يضاف الى ذلك أن الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة تكون لها مصلحة ظاهرة في العقاب على تلك الجريمة كما يتوافر لها عادة امكانيات العثور على المجرم والشهود وجمع أدلة الجريمة وتحقيقها (٢) .

ويقوم مبدأ الاختصاص الاقليمي الجنائي السلبي فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها الاجانب خارج اقليم الدولة على اساس أن مرتكبي الجريمة لا يكون في وقت ارتكابها لا للاختصاص الاقليمي ولا الاختصاص الشخصي للدول المعنية - لانه ليس لدولة فرض احترام قوانينها على الاجانب الا اذا كانوا داخل اقليمها ومع ذلك لا يمكن أخذ هذا الرأي على اطلاقه - فمعظم الدول تطبق قانونها الجنائي على الافعال الاجرامية التي ترتكب في الخارج من أجل التحضير أو المشاركة في جرائم ترتكب أو يشرع في ارتكابها في اقليم الدولة أو ضد مصالحها أو رعاياها ولقد جرى العرف الدولي على مد نطاق تطبيق الاختصاص الاقليمي للدولة ليشمل بجانب اقليمها البري بحرها الاقليمي والفضاء الجوي الذي يعلو اقليمها البري وبحرها الاقليمي والسفن والطائرات المسجلة في الدولة .

G. Levasseur op. cit. p. 100.

(١)

Jle Buerly : The law of nations ٤٦th edition oxford, 1963 P. 299-300.

Draft convention on juris diction with roaspect to crime A.J.I.L. (٢)

Vol. 29, 1935, P. 483.

ثانيا : الاختصاص الشخصي :-

ويقوم مبدأ الاختصاص الشخصي على وصف معين يرتبط بالشخص المشمول بوضع قانوني خاص من شأنه قيام دولة أو أكثر بممارسة الاختصاص بالنسبة لذلك الشخص .

وتمارس الدولة اختصاصها الشخصي بالاستناد الى أحد المبدأين التاليين مبدأ الشخصية الفعالة ومبدأ الشخصية السلبية .

(أ) مبدأ الشخصية الفعالة :-

فالقانون الدولي العرفي يقر بحق الدولة في ممارسة اختصاصها بالنسبة لوطنيتها اينما وجدوا بما في ذلك سريان القانون الجنائي وممارسة الاختصاص القضائي الجنائي فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب خارج الاقليم من قبل مواطنيها .

(ب) مبدأ الشخصية السلبية :-

يتعلق مبدأ الشخصية السلبية بالحالة التي يكون فيها المجرم عليه وطنيا وضحية جريمة ارتكبت في الخارج ويعنى هذا المبدأ ادعاء الدولة بحقها في معاقبة الاجانب على الجرائم التي ارتكبوها في الخارج والتي وقعت على مواطنيها .

وتثير مسألة الاختصاص الجنائي القائم على مبدأ الشخصية السلبية خلافا في الفقه - فقد استند البعض في تبرير هذا الاختصاص بما لكل دولة من حق كامل في حماية مواطنيها في الخارج فاذا قصرت الدولة التي وقعت الجريمة في اقليمها في معاقبة المجرمين أو عجزت عن ذلك حق للدولة التي ينتمى اليها المجرم عليه بجنسيته أن تقوم بمعاقبة الاشخاص المسئولين اذا ما وقعوا ضمن سلطاتها وعارض آخرون هذا المبدأ على اساس أنه من النادر أن تمس المصالح العامة للدولة لمجرد أن أحد رعاياها كان ضحية اعتداء وقع عليه في بلد أجنبي .

ثالثا : مبدأ الاختصاص الوقائي :-

يعترف القانون الدولي لكل دولة بحق ممارسة الاختصاص في الجرائم التي يرتكبها الاجانب في الخارج ضد أمن الدولة الخارجي والداخلي

أو ضد سلامة اقليمها أو مصالحها الاقتصادية ويطلق على هذا المبدأ تسمية المبدأ الوقائي أو العيني •

وتتضمن معظم التشريعات العقابية قواعد يظهر فيها مبدأ الاختصاص الوقائي •

ويجد هذا المبدأ تبريرة في حرص الدولة على حماية مصالحها الحيوية ومن ثم فالمبدأ يقتصر على الجرائم ذات الخطورة القصوى بالنسبة للدولة يضاف الى ذلك ان عدم تطبيق مبدأ الاختصاص الوقائي قد يؤدي الى افلات كثير من المجرمين مرتكبي تلك الجرائم من العقاب أما لعدم مخالفتها لقانون العقوبات النافذ في مكان ارتكاب الجريمة وأما لرفض تسليم المجرم بسبب الطبيعة السياسية للجريمة •

رابعاً : مبدأ الاختصاص الشامل (العالمي) :

يقصد بالاختصاص الشامل أو العالمي (١) أو مبدأ عالمية الاختصاص الجنائي المبدأ الذي تمنح بمقتضاه أي دولة حق وربما واجب ممارسة الاختصاص القضائي في جرائم معينة ارتكبت في خارج اقليمها واعتبرتها الجماعة الدولية مخلة ليس فقط بالنسبة لمصالح بلد معين ولكن بالنسبة لمصالح الجماعة الدولية وتعتبر مثل هذه الجرائم جرائم بمقتضى قانون الشعوب ويعتبر من يرتكبها عدواً للجنس البشري وبالتالي يحق لكل دولة ان تلتقي القبض عليه وتعاقبه طبقاً لتشريعاتها بالرغم من ان الجريمة قد ارتكبت خارج اقليم الدولة وبصرف النظر عن جنسية المجرم - ولقد اخذت سويسرا بهذا النظام فيما يتعلق بالجرائم الدولية وتسمح به بعض التشريعات بالنسبة لبعض هذه الجرائم فقط كما هو الحال في التشريع النمساوي والتشريع الألماني والتشريع السويدي •

هذه هي الحالات التي يقر فيها القانون الدولي ممارسة الدولة اختصاصها القضائي الجنائي ومع ذلك ففكرة إنشاء محكمة جنائية دولية تختص بمحاكمة بعض الجرائم ذات الطابع الدولي والتي تمثل عدواناً على

G. : Levasseur op. cit. P. 101 et 108.

(١)

د. محمد محيي الدين عوض : دراسات في القانون الدولي الجنائي

ص ٩٦٩ •

القيم الأساسية للمجتمع الدولي كانت دائما ماثلة في تفكير الكتاب والدول والمنظمات الدولية .

المطلب الثالث : فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية لجرائم الارهاب على امتداد هذا القرن خاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى كانت هناك أفكار ومحاولات لانشاء محكمة دولية تختص بالنظر في الجرائم الدولية خاصة جرائم حرب الاعتداء الا ان هذه الفكرة لم ترى النور الا في اعقاب الحرب العالمية الثانية حيث شكلت محكمتي نورمبرج وطوكيو لمحاكمة مجرمي الحرب من النازيين واليابانيين في عهد عصبة الأمم ونظرا لأن المادة ١٤ من عهد عصبة الأمم تنص على واجب المجلس باعداد مشروع لمحكمة دائمة للعدل الدولي وعرضه على اعضاء العصبة فقد شكل مجلس العصبة لجنة من عشرة فقهاء في القانون الدولي سنة ١٩٢٠ للنظر في اعداد هذا المشروع (١) .

وقد ناقشت اللجنة موضوع إنشاء المحكمة ورأت اختصاصها بالجرائم التي تقع مخالفة لقوانين الحرب والجرائم ضد أمن وسلامة الاوضاع الدولية وقد أقرت اللجنة مشروعا يتضمن انشاء محكمة للعدل الجنائي الدولي تختص بالمحاكمة على الجرائم ضد النظام العام الدولي وقانون الشعوب التي تعال اليها من الجمعية العامة للعصبة أو من مجلس تلك العصبة .

وعرض المشروع الذي اعدته اللجنة على مجلس العصبة ثم على الجمعية العامة للعصبة حيث قررت هذه الاخيرة احالته الى لجنتها القانونية التي رأت أنه من غير المفيد انشاء محكمة للعدل الدولي وأخرى جنائية وقد أيدت الجمعية رأى لجنتها القانونية وقررت أن هذه المسألة سابقة لاوانها وفي اعقاب اغتيال الكسندر ملك يوغوسلافيا بمدينة مرسيليا شكلت عصبة الأمم لجنة لوضع اتفاقية دولية لمنع وقوع اعمال الارهاب واتفاقية أخرى تتضمن انشاء محكمة جنائية دولية لمعالجة الاشخاص الذين يرتكبون

(١) د. محمد محيي الدين عوض ص ٢٤٠ وما بعدها - المرجع السابق .

الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية الأولى (١) وتنص الاتفاقية الخاصة بإنشاء محكمة جنائية دولية على أنها تشكل بصفة دائمة • ومع ذلك لا تجتمع إلا إذا أحيلت إليها قضية وتتكون المحكمة من خمسة قضاة مع مراعاة ألا ينتمى قضاة المحكمة بجنسيتهم إلى الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة أو الدولة التي ينتمى إليها الجاني أو تلك التي ألقت القبض عليه فيها •

وللدولة التي يوجد المتهم بحوزتها الخيار بين إحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية أو محاكمته أمام محاكمها الوطنية أو تسليمه إلى الدولة التي تطلب ذلك ولقد أدى فشل هذه الاتفاقية إلى الأخذ بفكرة إبرام اتفاقيات دولية تسنزم التعاون الدولي لمكافحة جرائم الإرهاب في داخل حدود السيادة الوطنية وذلك عن طريق تسليم المتهم أو محاكمته أمام المحاكم الوطنية •

«الأمم المتحدة والقضاء الدولي الجنائي»

إن المجتمع الدولي قد تعرض عبر التاريخ لكثير من الحروب الضارية والاعتداءات الصارخة التي استباحث الكثير والكثير من الجرائم الدولية وحرمة شريعة الله وشريعة الناس وقذفت الرعب في قلوب أجيال كثيرة متعاقبة وكان لابد من صحوة تتوقف عندها الدول على تلك العواقب الوخيمة أملا في الحيلولة دون تكرارها من بعد وقد تمثل ذلك في إبرام عدة اتفاقيات كان أهمها اتفاقيات جنيف ١٨٦٤ ، ١٩٠٩ ثم لاهاي سنة ١٨٩٩ ، سنة ١٩٠٧ •

(١) Asoltile. Le terrorisme international op. cit. P. 139 A. Galia-

Beauchesne op. cit. P. 355,

= M.G. Jidara : Vers un juridiction Penale international.

op. cit., P. 839, Aroneaou «Naissance et apdela loi internationale reprimant le crime contre humanite : R. ev. D.P.C., 1947-1948).

وقد أمكن الوصول بمقتضى تلك الاتفاقيات جميعها الى تفسير نوع من الجزاءات ضد كل من يرتكب احدى الجرائم أو من يخرج عن الموائيق الدولية ذلك ان عدم وجود قانون دولي يحكم مثل هذه الجرائم لا ينبغي ان يقود الى افلات مرتكبيها من العقاب واذا كانت تلك الجرائم لا تخرج في جوهرها عن ان تكون مماثلة لجرائم القانون الداخلى كالقتل والجرح والنهب - الا ان الجزاءات المقررة لتلك الاخيرة ليست كافية لردع مرتكبيها أثناء الحروب مما يوجب تشديدها .

تحديد الاختصاص التشريعى والقضائى

يعتبر تحديد الاختصاص التشريعى والقضائى من أهم المشاكل التى تواجهنا فى هذا الصدد - خاصة بالنسبة لدول القارة الاوربية التى يتسم نطاقها القانونى بطابع خاص .

ذلك أن مبدأ الاقليمية الذى يقضى بتطبيق قانون المكان الذى ارتكب فيه الفعل - انما يصطدم فى الواقع بمبدأ الشخصية الذى يقول بتطبيق قانون جنسية الجانى وأيام الأمر فان قانون العقوبات يقرر بصفة عامة ان القانون الواجب التطبيق هو قانون محل الفعل بحيث يمثل الجانى امام القضاء الوطنى لهذا البلد ان كان مدنيا اما ان كان عسكريا فان الاختصاص يظل باقيا لقانون جنسية الجانى ولقضائه استثناء من قاعدة الاقليمية بحجة ان الجندى عندما يترك وطنه انما يحمل قانونه الجنائى ضمن محتويات حقيبته .

وقد تلقت الامم المتحدة المبادئ التى استندت اليها محاكمات نيرمبرج وحاوت تقنينها وذلك بمقتضى قرار اصدرة جمعيتها العامة فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ بناء على مشروع تقدمت به اللجنة القانونية وقد تحدت هذه المبادئ فى سبعة :

- ١ - لقرار المسؤولية الدولية للفرد .
- ٢ - سيادة القانون الدولى على الداخلى .
- ٣ - مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية .
- ٤ - سيادة الضمير على مقتضيات النظام .

٥ - المحاكمات العادلة •

٦ - الحديث عن الجرائم الدولية •

٧ - الاشتراك في الجريمة الدولية •

وقد واصلت الأمم المتحدة الجهود السابقة عليها نحو إنشاء القضاء الجنائي الدولي وكانت بداية هذه الجهود بمناسبة تقنين جريمة إبادة الجنس البشري حيث ارتبط الحديث عنها بوجوب إنشاء قضاء دولي جنائي يتكفل بمحاكمة ومعاقبة مرتكبيها وتتابع الجهود بعد ذلك •

الجهود السابقة على عام سنة ١٩٥٢ :

لقد اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يتضمن النص على جريمة إبادة الجنس البشري في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ويحصر هذا القرار جوهر تلك الجريمة في انكار حق البقاء لمجموعات بشرية باجمعها نظرا لما ينطوي عليه من مجافاة للضمير العالمي ومن اصابة الانسانية كلها باضرار باللغة سواء من الناحية الثقافية أو غيرها •

وكان الواقع لهذا القرار ما يعبر عن من امثلة عديدة لتلك الجريمة وأوصى قرار الجمعية في النهاية بتنظيم التعاون الدولي من أجل المعاقبة عليها وبالفعل كلفت الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع مشروع اتفاقية الجريمة إبادة الجنس البشري ووافقت عليه في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وحدد تنفيذها ١٢ يناير سنة ١٩٥١ وقد صدقت عليها مصر بالإضافة الى ٢٦ دولة وحدد للعمل بها في مصر اعتبارا من ٨ مايو سنة ١٩٥٢ (١) •

اهم بنود اتفاقية إبادة الجنس البشري :

م ١ : ان جريمة إبادة الجنس البشري جريمة ضد قانون الشعوب وهي ترتكب في وقت السلم والحرب معا وأوردت المواد ٢ - ٤ تعريضا

(١) د. محمد محيي الدين عوض - دراسات في القانون الدولي الجنائي - القاهرة ١٩٦٥ ص ٧٢ وما بعدها •

لتلك الجريمة وغيرها من الجرائم الدولية على حين تكفل نص الميادة ٩ بالحديث عن أحوال تلك الجريمة وبالنسبة لاحالة ارتكيبها الى المحاكم المختصة وحددت م ٦ ذلك بأن تكون الاحالة أما الى محاكم الدول التي ارتكبت الفعل فيها أو الى محكمة دولية أو الى محكمة دولية جنائية تكون مختصة بذلك اذا ما قبلت اطراف النزاع مثل هذا الاختصاص .

ويستفاد من هذه النصوص أن الدولة التي تقبض على المتهمين فيما تكون بالخيار بين حلول ثلاثة : اما محاكمتهم أمام محاكمها الوطنية واما بتسليمهم الى الدولة التي وقعت الجريمة على أرضها لمحاكمتهم أمام محاكمها واما إحالتهم الى محكمة دولية جنائية تختص بالمحاكمة على هذه الجرائم (١) .

وبالرجوع الى مشروع هذه الاتفاقية نلاحظ انه اعترف بمبدأ القضاء الدولي الجنائي في المادة رقم ٧ وعلى الرغم من انه كان ذا صفة اختيارية الا انها كانت خطوه تقدمية في مجال القانون الدولي الجنائي ومع ذلك فان اللجنة القانونية التي احيل عليها المشروع قد الحقت به مشروعين آخرين بقرار يقضى احدهما باحالة موضوع القضاء الدولي الجنائي للجنة القانون الدولي لمزيد من الدراسة .

وخلاصة ما تقدم هي أن اتفاقية مكافحة ابادة الجنس البشرى قد تحدثت عن فكرة القضاء الدولي الجنائي للمحاكمة عن تلك الجرائم (٢) وان كان ذلك بصفة اختيارية فضلا عن انها لم تتضمن نصوصا عملية لانشاء هذا النوع من القضاء .

جهود اللجان الدولية المتخصصة :

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة القانون الدولي لبحث ما اذا كان مرغوبا وممكنا انشاء هيئة قضائية دولية يناط بها محاكمة الأشخاص المتهمين في جريمة ابادة الجنس البشرى أو غيرها من الجرائم الدولية التي

Graven. vers : op. cit., P. 135 (C) et ss.

(١)

Plawaski : op. cit. n. 30, P. 110 et ss.

(٢)

Lombois : op. cit. n. 67 P. 64 et ss.

Wikborg : la Juridiction criminelle international Revue internationale de droit pentl 1952 P. 445. et ss.

يُنْعَد اختصاصها بنظرها عسى أن يرم مستقبلا في شأنها من اتفاقيات دولية

يبد أن جهود لجنة القانون الدولي لم تخلص الى قرار حاسم في هذا
البصدد بل تبعتها جهود أخرى قامت بها لجنة جنيف (لجنة السبعة عشر)
التي شكلتها اللجنة القانونية لدراسة الموضوع أيضا •

جهود لجنة القانون الدولي :

خلص تقرير اللجنة الى تصور قيام القضاء الدولي الجنائي على
النحو التالي :

من حيث الشكل العام :

تتكفل منظمة الامم المتحدة بانشاء محكمة دولية جنائية مستقلة أو
بالاكتفاء بانشاء دائرة جنائية تتبع محكمة العدل الدولية على أن يكون
لها صفة الدولية •

من حيث الاختصاص :-

يختص بالنظر في الجرائم الدولية وقت السلم أو الحرب وكذا
الجرائم ضد الانسانية وكل ما تقرره الاتفاقيات الدولية الخاصة في هذا
الصدد ويرتبط بهذه الجزئية اعداد قانون عقوبات دولي يتضمن النص
على كافة هذه الجرائم احتراماً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات •

من حيث المتهمين :- يمثل امام هذه الهيئة القضائية الدول أو الأفراد
الذين يتهمون بارتكاب الجرائم السابقة الذكر •

من حيث تشكيل المحكمة :- تكون من عدد من القضاة على قدر
كبير من الخبرة في المسائل الجنائية والدولية ويراعى أن تتوافر فيهم عين
الواجب توافرها في قضاء محكمة العدل الدولية ودن تفرقة بسبب
الجنسية •

من حيث الاجراءات :- يجب الا تتخذ الاجراءات الجنائية الدولية
الا بمعرفة مجلس الأمن أو عن طريق دولة يقوضها هذا الأخير بشرط

أن تكون ذات خبرة عالية في هذه المجال ويجب أن يتمتع المتهمون بكافة الضمانات وفي مقدمتها الدفاع مع التمسك بعلائية المحاكمة .

وهكذا يبدو أن تقرير « الفارو » قد احاط بكل ما يمكن الاطاحة به في صدد انشاء المحكمة الدولية الجنائية واقترح حلولاً مناسبة وتدارك بعض المآخذ التي عيبت على محاكمات نيرمرج وأخصها مبدأ الشرعية .

وكان هناك تقرير آخر تقرير « سان ستروم » اعده الأستاذ Sandstrom واتخذ موقفاً مغايراً لا يسمح بقيام هذا النوع من القضاء بمعنى انه يرى ان الوضع الراهن للمجتمع الدولي لا يسمح بقيام هذا النوع من القضاء بل أن قيامه سيعود بالضرر أكثر مما يحقق النفع ثم يقول انه لا مانع من انشاء دائرة جنائية تتبع محكمة الدولية لان العيوب في هذه الحالة ستكون أقل ظهوراً .

« موقف لجنة القانون الدولي واللجنة القانونية من التقريرين »

انقسم الرأي داخل اللجنة لتعارض التقريرين ومع ذلك رجح رأي الغالبية الذي نادى بوجوب قيام المحكمة الدولية الجنائية وبصفة مستقلة عن محكمة العدل الدولية ذلك انه تخصيص دائرة جنائية بمحكمة العدل الدولية انما يتطلب تعديل ميثاق هيئة الأمم المتحدة وهو أمر يقتضى اتباع أسلوب معين نص عليه الميثاق ورأت اللجنة أن الوسيلة المثلى لاقامة المحكمة المقترحة انما يتمثل في عقد اتفاق دولي يقضى بانشائها ويضع لها نطاقها ولائحتها ويحدد اختصاصها ... الخ .

هذا عن موقف لجنة القانون الدولي .

اما عن موقف اللجنة القانونية التي احيل اليها تقرير اللجنة السابقة رأت غالبيتها وجوب حل المشكلة على ضوء الاعتبارات العملية واصدرت قرار بتأليف لجنة من سبعة عشر دولة تجتمع في جنيف أول أغسطس سنة ١٩٥١ لاعداد مشروع أو أكثر في هذا الخصوص .

جهود لجنة جنيف :

اجتمعت اللجنة وعرض عليها تقريران عن انشاء القضاء الدولي الجنائي تقدم بأحدهما السكرتير العام للأمم المتحدة والثاني الفقيه الروماني (بلا)

« مشروع السكرتير العام »

يؤكد هذا التقرير فكرة انشاء المحكمة الدولية الجنائية وغنى عن البيان عن كيفية هذا الانشاء وتحديد اختصاصها وبيان القانون الواجب التطبيق وكيفية سير العمل بها كما يلي : -

كيفية انشاء المحكمة :-

- ١ - اما كهيئة مساعدة للأمم المتحدة .
 - ٢ - اما بمقتضى معاهدة دولية للدول الراغبة وتعتبر هيئة مستقلة عن هيئة الأمم المتحدة .
 - ٣ - مزيج من الطريقتين السابقتين .
- القانون الواجب التطبيق :- اما بما نص عليه في م ٣٨ من لائحة محكمة العدل الدولية أى بالاتفاقات الدولية والعرف والمبادئ العامة للقانون التى أقرتها الأمم المتمدينة .
- واما بالنص على أن المحكمة تطبق قانون العقوبات الدولى ما لم ينص على وجوب تطبيق القانون الوطنى .
- الاختصاص :- ذو صفة اختيارية ويتحدد بنظر الجرائم الدولية ويقتصر على محاكمة الأشخاص الطبيعيين سواء حكاما أم موظفين أو أشخاص عاديين عما يرتكبونه شخصا من أفعال بشرط ثبوت مسئوليتهم من الناحية الجنائية .

اجراءات المحاكمة والحكم :-

تحال القضايا الى هذه المحكمة من السكرتير العام بناء على قرار من الجمعية العامة ومجلس الأمن كما يمكن أن تحال اليها من حكومات الدول فى الأحوال التى ينص فيها صراحة على ذلك .

وتجرى المحاكمة بصورة علنية كما يصدر الحكم بذات الطريقة متضمنا تبرئة المتهم أو ادائته والحكم نهائى اللهم الا اذا كان قابلا للطعن

فيه بصفة استثنائية امام محكمة العدل الدولية في الأحوال المنصوص عليها (١) .

«مشروع بلا»

تكون المحكمة بقرار من الجمعية العامة من ١٥ قاضيا بشرط الا ينتمى أكثر من قاضى الى جنسية دولة واحدة م ٣ وبشرط أن يكون منتشيا لدولة عضو في الأمم المتحدة .

القانون الواجب التطبيق : - يختلف حسب نوعية الجريمة المرتكبة .

الاختصاص : - محاكمة الأفراد الطبيعيين الذين يرتكبون احدى جرائم الحرب أو ضد الانسانية أو ضد السلام سواء فاعليه أصليين أو شركاء - وأيضا النظر في أحوال تنازع الاختصاص القضائي أو التشريعى التى قد تثور بين الدول وكذا الفصل في حالات الطعن بالتماس المادة النظر في أحكام الادانة الحائزة على قوة الشيء والأمر المقضى ان كانت صادرة في شأن جريمة واحدة بشرط ان تقبل الدول المعنية اخضاع هذا الاختصاص لتلك المحكمة .

الاحالة : من الجمعية العامة باغلبية ٣/٢ الحاضرين شرط أن يكون بينهم ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن ويجوز الاحالة من هذا الاخير وفقا للمادة ٣/٢٧ من الميثاق وأيضا من أى طرف متعاقد في اتفاقية تجريم وعقاب إبادة الجنس البشرى شرط الحصول على موافقة سابقة من الجمعية العامة .

وقد اتخذت اللجنة مشروع السكرتير العام أساسا للمناقشة ووضعت بدورها مشروعا للمحكمة الدولية الجنائية تتكون من خمسة وخمسين مادة تشتمل على ما يلى : -

انشاء المحكمة : بمقتضى اتفاقية دولية تعقد لهذا الغرض بين الدول الراغبة في ذلك على أن تكفل هذه الاتفاقية في نفس الوقت بتحديد الجرائم التى تكون محلا للمحاكمة بالاضافة الى وضع القواعد والاجراءات التى تملوس اختصاصها على هديها .

الإحالة :- تحال الدعوى الجنائية الى هذه المحكمة إما بمعرفة الجمعية العامة أو عن طريق أية منظمة دولية أخرى تخولها الأمم المتحدة هذا الحق أو بواسطة إحدى الدول الموقعة على اتفاق انشائها وفي جميع الأحوال فإن مباشرة الدعوى تكون عن طريق ممثل الاتهام الذى نص المشروع على ضرورة تعيينه بالإضافة الى لجنة التحقيق .

اجراءات المحكمة والحكم : علنية ما لم تقتضى الضرورة بغير ذلك والمداولة سرية دائماً كما ان احكامها بالأغلبية م ٣٩ وضمانات المتهم حضور مختلف مراحل الخصومة مع محامية ويجوز له أن يستعين بكافة القرائن والادلة الشفوية والكتائية وله أن يستجوب من يشاء من الشهود وتلتزم المحكمة بسماع أقواله ومساعدته فى الحصول على المستندات التى تقيده ولا يجب أن يؤخذ سكوته قرينه على الادانة والحكم يصدر فى جلسة علنية ومسببا وموقعا عليه من رئيس المحكمة ويكون الحكم النهائى غير قابل للطعن فى ذلك بالتماس إعادة النظر والعفو عن العقوبة من حق لجنة العفو (Comite de grace) وعلى الرغم من كافة الجهود المنظمة فان هذا المشروع لم يلق نصيبه من التطبيق واقترح المندوب السويدي إحالة الموضوع الى الجمعية العامة لمعاودة النظر ونظرته بالفعل واصدرت قرار بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٥ بإنشاء لجنة جديدة من ممثلى سبع عشر دولة يختارهم رئيس الجمعية العامة بعد أخذ رأى رئيس اللجنة القانونية وتجتمع هذه اللجنة فى مقر المنظمة الدولية فى نيويورك سنة ١٩٥٣ على أن تقدم للجمعية العامة تقارير شاملا فى سبتمبر ١٩٥٤ .

تأييد الجهود السابقة :-

لا شك ان فكرة القضاء الدولى الجنائى قد استوفت حقها من البحث النظرى المتعمق ولا شك فى صدق النوايا للفقهاء الذين عكفوا على دراستها وفى صلاحية ما قدموه من مشروعات بشأنها ونحن نؤيد كل هذه الجهود (١) وتقرير ضرورة الاسراع بإنشاء المحكمة المأمولة لما سوف يحققه هذا الانشاء من فوائد عظيمة .

(١) د. حسين ابراهيم صالح عبيد ١٩٧٧ - القضاء الدولى الجنائى
ص ١٢١ .

وصفوة القول انما يريد فكرة انشاء القضاء الدولي الجنائي ولا نرى في معوقات هذا الانشاء جدية تستوجب ارجاءه ونطالب في النهاية بمحاولة هذا الانشاء على نطاق اقليمي في اطار جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الافريقية أو غيرها من المنظمات الدولية والمحلية كخطوة أولى في هذا الشأن تتبعها خطوات متتالية حتى يتحقق الأمل المنشود وهو إنشاء محكمة دولية جنائية .

رأي الباحث

يرى الباحث ضرورة انشاء محكمة القضاء الدولي الجنائي استجابة لتطورات العصر السريعة في كافة أنحاء العالم وانتشار ارتكاب الجرائم اقليمية وكثرتها في الآونة الأخيرة خاصة جرائم الاعتداء على أمن المواصلات الدولية ومنها اختطاف الطائرات والسفن والقطارات وغيرها من وسائل المواصلات الدولية لما لذلك من انعكاسات خطيرة اجتماعيا وثقافيا وأمنيا وسياحيا تؤثر بالسلب في الشعوب في كافة أنحاء العالم .

فلا بد من تحقيق الحماية الجنائية للمواصلات الدولية لما لها من خصائص مميزة من سرعة الانتقال والاتصال بين شعوب العالم بعضها البعض مما يؤثر بالايجاب في كافة النواحي الاجتماعية والثقافية والحضارية والسياحية والاقتصادية وتقارب الشعوب وزيادة صلات الاتصال بين كافة اجناس بني البشر .

ولا تتحقق هذه الحماية الجنائية للمواصلات الدولية الا عن طريق انشاء المحكمة الدولية الجنائية لمحاكمة وعقاب مرتكبي جرائم الاعتداء على المواصلات الدولية وغيرها من الجرائم الدولية لتحقيق الأمن والامان للبشر في كافة أنحاء العالم .

وتؤكد الشريعة الاسلامية على توقيع العقاب على كل من يقاوم المجتمع وتنص على أن يقتلوا ويصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من

خلاف أو ينفوا من الأرض حتى الموت لبشاعة الجريمة ولا يلتمس لهم الرحمة أو الرأفة أو الرفق بهم • فهم يفزعون المجتمع ويلقون في قلوب أبناءه الرعب والخوف بارتكابهم الجرائم البشعة والمركبة •

فالذين يعتدون على أمن المواصلات ويجعلون فيها مصدر قلق وخوف ورعب وفزع وترويع أفراد المجتمع الدولي وأحجامهم عن استخدام هذه المواصلات الدولية وتعطيل المصالح الدولية سواء للدول أو الأفراد فهم يقطعون الطريق أمام المجتمع الدولي وتطبق عليهم عقوبة حد الحراية كما جاءت بالشرعة الإسلامية الفراء •

ولابد للشارع من تطبيق حد الحراية على أولئك المذنبين حيث ان احترام مصالح المجتمع لها الأهمية والأولوية وتوفير الأمن والأمان والاستقرار بتوقيع وتطبيق هذا الحد على أولئك المعربدون في لأمة الدولية فهي جريمة دولية وتقوم بها عصابات دولية ولا مفر من مواجهتها بشدة ومن الضروري أن يواجه الشارع ذلك ويكون له موقف حاسم فيكون له عقوبة التعزير ويرتفع بها لحد القتل لمواجهة الذين يحاربون الله ورسوله الكريم والمجتمع الدولي •

ويؤكد الباحث من ضرورة الضرب وبكل شدة على الفساد والافساد في كل مكان وقد آن الأوان لكي تتكاتف كل الدول لضرب ذلك الفساد والافساد ضربة رجل واحد وحشد قوى من أجل الوقوف أمام مرتكبي هذه الجرائم فلا بد للمجتمع الدولي من ان نبهض للقضاء على كل بؤره فساد في كل مكان وتطبيق شرع الله تعالى وكل ذلك يستوجب انشاء المحكمة الدولية الجنائية لمحاكمة ودعائية مرتكبي هذه الجرائم النكرار لكي يستقر المجتمع الدولي على أسس سليمة فيها استقرار للنظام وسيادة للقانون وأمن وأمان للمواطنين في كل بقاع العالم •

المطلب الرابع

موقف الاتفاقيات الدولية من الاختصاص

القضائي في جرائم الإرهاب الدولي

أولاً :- الاختصاص القضائي في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بجمع
أفعال الإرهاب الموجهة الى وسائل النقل الجوي :-

(١) في اطار اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ :

لم يكن الغرض من هذه الاتفاقية معالجة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات فالاتفاقية لم تجعل من اختطاف الطائرات جريمة خاصة أو بمقتضى القانون الدولي ولم تخول الدولة المتعاقدة سلطة محاكمة مختطفى الطائرات ومعاقبتهم ومع ذلك عالجت المادتين ٣ ، ٤ من الاتفاقية مسألة الاختصاص القضائي فيما يتعلق بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات .

ولما كانت المادة الأولى تحدد نطاق تطبيق الاتفاقية في الجرائم الخاضعة لأحكام قانون العقوبات أو الأفعال التي تعد جرائم أو لا تعد كذلك والتي من شأنها أن تجعل عرضه للخطر سلامة الطائرة أو الأشخاص أو الأموال الموجودة فيها أو حسن النظام والضبط على قننها ولما كان اختطاف الطائرات تبضمن أفعالاً قد يتوافر فيها تعريف إحدى الجرائم الخاضعة لقانون العقوبات الوطنى كأستعمال العنف ضد قائد الطائرة أو أحد أفراد طاقمها أو القتل أو القتل أو الخطف أو يتضمن أفعالاً تعد جرائم أولاً تعد كذلك وتجعل عرضه للخطر سلامه الطائرة ومن على متنها من أشخاص فانه من المتصور امكانية تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الجنائي التي وردت في المادتين ٣ ، ٤ من اتفاقية طوكيو على أفعال اختطاف الطائرات « الاستيلاء غير المشروع » .

١ - الاختصاص القضائي لدولة تسجيل الطائرة :-

(١) تهدف م ٣ الى توحيد قواعد الاختصاص بالنسبة للجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرة نظرا لموقف التشريعات الوطنية

المتضارب من هذه المسألة (١) حيث تختلف التشريعات العقابية في شأن تجديد الاختصاص بالنسبة للجرائم التي ترتكب على متن الطائرات فالاختصاص بهذه الجرائم قد يتقرر لقانون دولة جنسية الطائرة أو لقانون الدولة التي يتم فيها القبض على المتهم أو لقانون الدولة التي ينتمى إليها الجاني بجنسية أو قانون الدولة التي تحققت فيها نتيجة الجريمة (٢) .

وتمنح الفقرة الأولى من المادة ٣ دولة تسجيل الطائرة حق مباشرة اختصاصها الجنائي بالنسبة للجرائم أو الأفعال التي ترتكب على متن طائرة مسجلة فيما حيثما ارتكبت تلك الجرائم والأفعال سواء ارتكبت فوق البحار العالية أو فوق إقليم غير تابع لسيادة أية دولة أو في الإقليم الجوي لدولة أخرى (٣) ويرى البعض أن اختصاص دولة التسجيل في هذا الشأن هو اختصاص مانع يجب اختصاص جميع الدول الأخرى باستثناء تلك التي يكون لها في نفس الوقت اختصاص قائم على مبدأ اقليمية الاختصاص الجنائي .

(ب) وتشير الفقرة الثانية من المادة الثالثة على التزام كل دولة متعاقدة باعتبارها دولة التسجيل - أن تقوم باتخاذ الاجراءات التي قد تكون ضرورية ولازمة المتأسس اختصاصها بالنسبة للجرائم التي ترتكب على متن الطائرات المسجلة فيها .

ولقد أثار هذا النص جدلا في مؤتمر طوكيو في شأن معرفة واذا كانت دولة التسجيل حرة في أن تبشر اختصاصها طبقا لذلك النص أم لا ؟

(١) أنظر في هذا المعنى وثيقة اللجنة القانونية التابعة للمنظمة الدولية للطيران .

ICAO, Lc / Working draft n. 579, 22/1/59 Ap.

C.F.P.J. Mounzika - Ntsika : La Lutte internationale contre la (٢) piraterie aérienne. Op. cit. P. 179.

(٣) راجع د. سامي بشير (اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ حول اختطاف الطائرات (ح) مجلة القانون المقارنة عدد ٤ ، ١٩٧٢ ص ٢٩٠ .

ولقد وافق المؤتمر على حل وسط تقدم به الممثل البريطاني مقتضاه انه يجب على كل دولة متعاقدة أن تؤسس اختصاصها في شأن الجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرة المسجلة فيها على أن يكون لكل السلطة في أن تعين بدقة الجرائم المحدودة التي يسرى عليها اختصاص تلك الدولة وأن يترك لها أمر مباشرة أو عدم مباشرة اختصاصها بالنسبة للجرائم المرتكبة على متن طائرة مسجلة فيها .

وقد لاحظ مندوب إيطاليا في مؤتمر طوكيو أن الهدف من النص موضوع البحث هو اقامة اختصاصات معينة وليس بضع قانونى موضوعى كذلك فإن مؤتمر طوكيو لا يسعى لوضع تقنين جنائى واما فيما يتعلق بتقرير الجرائم التي قد تعاقب عليها كل دولة مستقلة فمسألة قد تدخل ضمن السلطة التقديرية المطلقة لتلك الدولة .

(ح) تنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة على انه لا تستثنى هذه الاتفاقية أى اختصاص جنائى يمارس طبقا للقانون الوطنى ولم تحدد هذه الفقرة الدولة التي لا تستثنى الاتفاقية فيها بممارسة الاختصاص الجنائى طبقا لقانونها الوطنى في دولة التسجيل أم الدولة التي هبطت فيها الطائرة أم الدولة التي وقعت الجريمة في اقليمها الجزى أم الدولة التي ينتمى اليها بجنسيته المجرى عليه أو الجانى ؟؟

ومع ذلك يذهب البعض الى أن هذه الفقرة ينبغي أن تفسر في ضوء الاطار العام للمادة الثالثة وبالتالي يجب فهم المقصود بالقانون الوطنى على انه يعنى القانون الوطنى لدولة التسجيل .

١ - اختصاصات القضاء للدول : لاخرى غير دولة التسجيل : -

عددت المادة الرابعة الحالات التي يجوز فيها للدول المتعاقدة غير دولة التسجيل ان تتعرض فيها لاية طائرة في حالة طيران بهدف مباشرة اختصاصها الجنائى بالنسبة للجريمة التي ارتكبت على متن هذه الطائرة وهذه الحالات هي : -

أ أن يكون للجريمة أثر في إقليم هذه الدولة ويقصد بالأثر .

١ - أن يكون للجريمة أثر في إقليم هذه الدولة ويقصد بالأثر هنا الأثر المادى المباشر الذى يشكل بذاته الجريمة أو أحد عناصرها .

٢ - أن تكون الجريمة قد ارتكبتها أو ارتكب ضد أحد رعايا هذه الدولة أو أحد الأشخاص ذوي الإقامة الدائمة فيها وتتفق هذه الفقرة مع أحكام الاختصاص الشخصى للدولة وبالنسبة للجرائم التي يرتكبها أحد مواطنيها على متن طائرة أجنبية في الخارج ومن ثم يجوز لها مباشرة اختصاصها الجنائي عليه داخل اقليمها .

٣ - اذا ارتكب الجريمة ضد أمن الدولة .

٤ - اذا كانت الجريمة تمثل انتهاجا للقواعد والتطم النافذة في هذه الدولة والمتعلقة بالطيران أو تحركات الطائرات .

الاختصاص طبقا لاتفاقيات لاهاي سنة ١٩٧٠ :

عاجت المادة ٤ من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ مسألة الاختصاص القضائي في جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات وتنص هذه المادة على : -

١ - على كل دولة متعاقدة أن تتخذ ما يلزم من اجراءات قد تكون ضرورية لتأسيس اختصاصها القضائي في الجريمة أو أى فعل آخر من أفعال العنف الاخرى التي تكون قد ارتكبت ضد المسافرين أو الملاحين من جانب المتهم بمناسبة ارتكاب الجريمة وذلك في الحالات الآتية : -

(أ) عندما ترتكب الجريمة على متن طائرة مسجلة في تلك الدولة .

(ب) عندما تهبط الطائرة المرتكب على متنها الجريمة في إقليم تلك الدولة والمتهم مازال على متنها .

(ج) اذا ارتكبت الجريمة على متن طائرة مؤجرة بدون ملاحين الى مستأجر يقع مركز عمله الرئيسى في تلك الدولة أو يكون له عند انتهاء ذلك اقامة دائمة فيها .

٢ - تتخذ كذلك كل دولة متعاقدة الاجراءات التي تكون ضرورية لتأسيس اختصاصها القضائي في الجريمة في حالة ما اذا تواجد المتهم في اقليمها ولا تقوم بتسليمه بموجب المادة ٨ لاي من الدول المشار اليها في الفقرة الأولى من هذه الاتفاقية .

٣ - لا تمتع هذه الاتفاقية أى اختصاص جنائى يمارس وفقا للقانون الوطنى .

وسنبن تحديد المقصود بتأسيس الاختصاص وبيان الدول صاحبة الاختصاص فى جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات .

١ - تأسيس الاختصاص : - تقضى الفقرة الأولى من المادة الرابعة من اتفاقية لاهالى بواجب الدول المتعاقدة فى أن تتخذ الاجراءات التى قد تكون ضرورية لتأسيس اختصاصها القضائى بجريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات وكذلك فى أى آخر من أفعال العنف الأخرى التى قد تكون قد ارتكبت ضد الركاب عن متن الطائرة أو ضد الملاحين من جانب المتهم - ولقد ثار الخلاف حول تحديد المقصود لعبارة تأسيس الاختصاص وقد فسرها البعض بأنها تعنى أن تتخذ الدولة الاجراءات التى تكون لمنح محاكمها اختصاصا بمحاكمة المتهم بارتكاب الجريمة فى الحالات المنصوص عليها فى المادة الرابعة ولكن هذه المادة لا تتطلب أن تقوم الدولة مباشرة الاختصاص ويترتب على ذلك أن الدولة المتعاقدة التى تسن تشريعا بتحريم اختطاف الطائرات وترفض وضعه موضع التنفيذ تكون قد اوفت بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقية .

ونعتقد مع آخرين أن الدولة المتعاقدة لا تلتزم فحسب باتخاذ الاجراءات الضرورية لتأسيس اختصاص سلطاتها وانما تلتزم كذلك بممارسة فهذا هو المعنى الذى يتفق وحكمه النص والغرض من الاتفاقية .

فالاتفاقية تهدف الى قمع الأفعال الارهابية التى ترتكب على متن الطائرة واجراء القمع يعنى محاكمة المتهم وانزال العقاب به ردغاله ولغيره ولا نعتقد ان هذه الغاية تتحقق بمجرد تأسيس الاختصاص دون ممارسته . خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار ان المادة ٢ من الاتفاقية تلزم الدولة بالعقاب على هذه الجريمة بعقوبات مشددة وكذلك نص المادة ٧ التى تلتزم الدولة فى حالة عدم تسليم المتهم باحالتة الى سلطاتها القضائية لمحاكمته - يضاف الى ذلك أن دياجة الاتفاقية تشير الى الحاجة الملحة لاتخاذ اجراءات مناسبة لعقاب فاعليها .

وربما قدر واضعوا الاتفاقية أن الدولة لا تملك إلا التدخل لسن التشريع لتجريم أفعال الاختطاف للطائرات ومنح محاكمها سلطة النظر في هذه الجرائم أما ممارسة الاختصاص من عدمه فتقدرة السلطة القضائية المختصة التي لا تملك الدولة سلطة التدخل في أعمالها — فقد ترى هذه السلطة أن أركان الجريمة غير متحققه أو أن هناك سببا يمنع ممارسة الاختصاص أو الاستمرار فيه — وفي مثل هذه الحالات لا تملك الدولة اجبار أو الزام محاكمها بالتجاوز عن هذه الاعتبارات القانونية أو الواسية ومحاكمة المتهم وانزال العقاب به خاصة إذا اخذنا في الاعتبار مبدأ فصل السلطات واستقلال السلطة القضائية •

٢ - اختصاص دولة تسجيل الطائرة : -

المادة الأولى من المادة رقم ٤ من اتفاقية لاهاي كل دولة متعاقدة بأن تتخذ ما يلزم لتأسيس اختصاصها في جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات وأي فعل آخر من أفعال العنف يرتكب ضد ركاب الطائرة أو طاقمها وينعقد الاختصاص بمقتضى هذا النص للدولة التي سجدت بها الطائرة أي المرحلة التي تحمل جنسيتها الطائرة وذلك على أساس أن دولة التسجيل تعد أكثر الدول اهتماما بمعاقبة المختطفين •

٣ - اختصاص دولة هبوط الطائرة :

منحت الاتفاقية نفس الاختصاصات للدولة المتعاقدة التي تهبط في اقليمها الطائرة المختطفة والمتهم مازال على متنها •

ونعتقد أنه لا تثار أية مشكلة في حالة ارتكاب الجريمة في الفضاء الجوي لدولة الهبوط فبدأ الاختصاص الاقليمي يمنح هذه الدولة الحق في ممارسة هذه الاختصاصات •

ويلاحظ أن اختصاص دولة هبوط الطائرة قد يقوم دون وجود أية رابطة اقليمية أو شخصية بين الجريمة وبين الدولة التي هبطت فيها الطائرة وعلى متنها المتهم وذلك في حالة ما إذا ارتكبت الجريمة خارج اقليم تلك الدولة وانتفت رابطة الجنسية بينها وبين المتهم أو المجنى عليه •

والحقيقة أن قمع الأعمال الاجرامية التي تتم على متن الطائرة يهدف الى المحافظة على سلامة الركاب وتأمين استمرار الملاحة الجوية الدولية فلا يمكن تحقيق هذا الغرض الا باتخاذ التدابير اللازمة والفعالة لقمع

أعمال الارهاب في الجو وملاحقة الخاطفين من قبل أية دولة وسد الطريق أمام هروبهم من العقاب ويمكن اعتبار اختصاص دولة الهبوط بمحاكمة خاطف الطائرة بأنه يعد تطبيقاً لمبدأ الاختصاص العالمي .

٤ - اختصاص الدولة التي يقع فيها مركز العمل الرئيسي أو المحل الدائم لمستأجر الطائرة :

اختصاص الدولة التي يقع فيها مركز العمل الرئيسي أو محل الإقامة الدائمة لمستأجر الطائرة وفي هذه الحالة أيضاً تمنح اتفاقية لاهاي صلاحيات دولية لدولة لا يربطها بالجريمة سوى كون المستأجر للطائرة يقيم فيها بشكل دائم أو التي يكون فيها مركز عمله الرئيسي دون أن يحمل جنسيتها .

ويلاحظ أن اتفاقية لاهاي تقيم الاختصاص الجنائي على مبدأ جديد وهو اتخاذ مستأجر الطائرة مركز عمله الرئيسي أو محل إقامته الدائمة في تلك المرحلة ولعل الرغبة في ملاحقة الخاطفين وغلق ابواب التهرب والتحايل في وجوههم هي التي أملت على واضعي اتفاقية لاهاي فكرة ضم تلك الدولة الى مجموعة الدول التي يحق لها النظر في جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرة أو ممارسة أعمال العنف على متنها خاصة مع تكرار حالات استثمار الطائرات في السنوات الأخيرة .

٥ - اختصاص الدولة التي يكون المنتم موجوداً فيها وترفض تسليمه :

نصت على هذه الحالة من حالات الاختصاص والفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاقية لاهاي وتفرض هذه الحالة هبوط الطائرة في إحدى الدول وتمكن الخاطف من الفرار الى دولة أخرى طرف في اتفاقية لاهاي والفرار الى دولة أخرى قد تم بعد هبوط الطائرة التي تحمل الخاطف أو قبل الهبوط أي أثناء تحليق الطائرة المخطوفة في إقليم دولة أخرى ثم دولة الهبوط فقد تمكن الخاطف من الهبوط بالمظلة .

ويعتبر ممارسة الاختصاص في مواجهة الخاطف ملزماً بالنسبة للدولة المتعاقدة إذا تحقق شرطين هما : -

وجود المتهم أو الجاني في إقليم تلك الدولة وعدم تسليمها إليه لاى من الدول الثلاث المذكورة في الفقرة الاولى من المادة الرابعة .

« ممارسة الاختصاص الجنائي طبقا للقانون الوطنى »

نصت الفقرة ٣ من المادة الرابعة من اتفاقية لاهى على أن الاتفاقية لا تستثنى أى اختصاص جنائى يمارس طبقا للقانون الوطنى ولقد جاء هذا النص مطابقا لما ورد فى المادة ٣/٣ من اتفاقية طوكيو فاحكام الاتفاقية لا تمنع دولة من أن تؤسس اختصاصها فى حالات أخرى غير واردة فى الاتفاقية - فقد ترى الدولة مثلا اختصاصها بالجرائم الموجهة الى سلامة النقل الجوى فى أى مكان من العالم والتي ترتكب قبل مواظنيها ومثل هذه الاختصاصات الاضافية تدعم ولا شك اتفاقية لاهى فى تحقيق أهدافها فى قمع جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات .

الاختصاص الجنائى فى حوادث الملاحة البحرية سنة ١٩٥٢ :

لقد نصت الاتفاقية الدولية المعقودة فى بروكسل فى ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ على بعض القواعد المتعلقة بالاختصاص الجنائى فى حوادث التصادم وحوادث الملاحة الاخرى .

مادة ١ - اذا وقع تصادم أو أى حادث ملاحى آخر للسفينة البحرية وكان من شأنه يرتب مسؤولية جنائية أو تأديبية على كاهل الربان أو أى شخص آخر فى خدمة السفينة فلا يجوز اتخاذ أى اجراء فى ذلك الا امام السلطات القضائية أو الادارية للدولة التى كانت السفينة تحمل علمها وقت وقوع التصادم أو الحادث الملاحى .

مادة ٢ - لا يجوز فى الحالة المنصوص عليها فى المادة السابقة لغير السلطات التى تحمل السفينة علمها أن يؤمر بحجز السفينة أو بمنعها من السفر ولو كان الأمر متعلقا باجراءات التحقيق .

مادة ٣ - لا تحول نصوص الاتفاقية دون اعتراف أية دولة لسلطاتها الخاصة فى حالة وقوع تصادم بحرى أو أى حادث ملاحى آخر بالحق فى اتخاذ التدابير الخاصة بشهادات الاختصاص والتراخيص التى تمنعها أو فى محاكمة رعاياها عن الجرائم التى ارتكبوها وهم على متن سفينة تحمل علم دولة أخرى .

الاختصاص القضائي في الاتفاقيات المتعلقة بأعمال الارهاب الاخرى :

كما سبق وأن ذكرنا تأخذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة أعمال الارهاب الدولي الاخرى غير الاستيلاء غير المشروع على الطائرات بمبدأ التسليم أو المحاكمة ولقد حددت هذه الاتفاقية الدول المتعاقدة التي يحق لها ممارسة اختصاصها القضائي قبل هذه الجرائم (١) .

فالمادة ٣ من الاتفاقية نيويورك تلزم الدول المتعاقدة باتخاذ الاجراءات الضرورية لاقامة اختصاصها بالجرائم التي ترتكب والمنصوص عليها في الاتفاقية في حالات ثلاث :-

١ - عندما ترتكب الجريمة فوق اقليم الدولة أو على متن سفينة أو طائرة مسجلة لديها .

٢ - عندما يكون المتهم بارتكاب الجريمة منتبهاً بجنسيته اليها .

٣ - عندما ترتكب الجريمة ضد شخص يتمتع بحماية دولية طبقاً للمادة رقم ١ من الاتفاقية والذي يتمتع أيضاً بهذا المركز بسبب الوظائف التي يمارسها لحساب الدولة المشار اليها في هذه المادة ولا تستبعد اتفاقية نيويورك شأنها في ذلك شأن اتفاقية لاهاي أي اختصاص آخر يمكن أن تمارسه الدولة المتعاقدة طبقاً لتشريعاتها الوطنية .

ولا تحتوي نصوص اتفاقية واشنطن سنة ١٩٧١ المبرمة في إطار منظمة الدول الامريكية نصوصاً متشابهة لتلك الواردة في اتفاقية نيويورك ومع ذلك يبدو أن نص المادة الخامسة تؤسس اختصاص قريب من الاختصاص العالمي حينما ألزمت الدولة المتعاقدة التي لا تسلم المتهم لمحاكمته كما لو كان الفعل قد ارتكب فوق اقليمها الوطني وربما كانت الاتفاقية الاوربية بقمع الارهاب سنة ١٩٧٧ أكثر وضوحاً وتحديداً ليس فقط في تأسيس الاختصاص بل أيضاً في ممارسة الدعوى الجنائية فطبقاً للمادة السابقة فإن الدولة التي ترفض التسليم يتعين عليها احالة القضية لسلطاتها المختصة لمباشرة الدعوى الجنائية .

ويبدو أن الاتفاقية الاوربية تأخذ بنوع من الاختصاص قريب من الاختصاص العالمي كالدولة التي لا تسلم المتهم ينبغي عليها محاكمته هذا

وأن كانت الاتفاقية تشترط لممارسة الدولة المتعاقدة لاختصاصها الجنائي أن تكون قد تلقت طلبا بتسليم المتهم طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة السادسة.

وأخيرا توجب المادة ٨ من اتفاقية مناهضة احتجاز الرهائن على الدولة المتعاقدة التي لا تقوم بتسليم المتهم بارتكاب الجريمة الى الدولة التي تطلب ذلك أن تحيل القضية الى سلطاتها المختصة بهدف محاكمته طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون الوطني وينبغي على هذه السلطات أن تعامل الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية معاملة الجريمة العادية ذات الطابع الخطير وذلك طبقا لقانونها وفي ضوء العرض السابق لمسألة الاختصاص القضائي الجنائي بشأن جرائم الارهاب الدولي يبدو لنا أن واضعي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع قد حرصوا بصفة عامة على التوسع في منح الاختصاص بهدف قمع هذه الجرائم وردع مرتكبيها وعدم تمكنهم من الإفلات من العقاب . هذا وأن كان يعيب هذا التوسع عدم تحديد الأولوية في ممارسة الاختصاص بين الدول المعنية وتطالب أكثر من دولة بمحاكمة المتهمين مما قد يؤدي الى التنازع في الاختصاصات ولقد بذلت الدول الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مؤتمر لاهاي محاولات لاقامة نظام أولوية في الاختصاص وكانت هذه الدول تتمنى أن تمنح الأولوية للدولة تسجيل الطائرة .

اتمى بمشيئة الله تعالى القسم الاول

من البحث

القسم الثانى

تجريم الاعتداء او التهديد بالخطر لامن المواصلات :

الباب الاول

تجريم الاعتداء على امن المواصلات :

الفصل الاول : النظرية العامة للركن المادى لجرائم الاعتداء على
امن المواصلات (١) .

الفصل الثانى : الاتفاق الجنائى والمساهمة الجنائية فى الاعتداء على
امن المواصلات .

الفصل الثالث : النظرية العامة للركن المعنوى لجرائم الاعتداء على
امن المواصلات .

يرى الباحث قبل البدء فى دراسة وبحث النظرية العامة للركن المادى
انه ينبغى معرفة دراسة النظرية العامة للجريمة الدولية بصفة عامة لاتصالها
المباشر بجرائم الاعتداء على امن المواصلات الدولية .

النظرية العامة للجريمة الدولية :

من الضرورى قبل البدء فى دراسة النظرية العامة للجريمة الدولية
يجب معرفة فكرة الجريمة الدولية وذاتيتها .

فكرة الجريمة الدولية :

تعرف الجريمة بصفة عامة بأنها عدوان على مصلحة يحميها القانون
ويختص القانون الجنائى بالنص عليها وبيان أركانها والعقوبة المقررة
لفاعلها - ولا يختلف الأمر - فى جوهره - بالنسبة للجريمة الدولية

(١) د. حسين ابراهيم صالح عبيد - الجريمة الدولية ط ١٩٧٩ .

فهي بدورها عنوان على مصلحة يحميها القانون - القانون الدولي الجنائي - ذلك الفرع من القانون الدولي الذي يتكفل بأسباب الحماية الجنائية على مصلحة يرى جدارتها بتلك الحماية لكونها من الأعمدة التي ينهض عليها بناء المجتمع الدولي (١) .

وبقدر يسير من التحليل تقرر أن المجتمع الدولي يستلزم لشيوع الأمن والطمأنينة في ربوعه - ضرورة الحفاظ على عدد من المصالح ذات الأهمية الملحوظة لكفاله استمرار الحياة فيه على نحو مستقر ويعتبر السلام من أهم المصالح اللازمة لاستمرار تلك الحياة وافساح المجال للعقل البشري بغيره الانتاج والابداع في ظل التطور العلمي الهائل الذي تشهده البشرية في العصر الحديث ومن هنا كانت تلك المصلحة جديرة بالحماية الجنائية بحيث يعتبر المساس بها جريمة تنال من أحد الأعمدة الرئيسية التي ينهض عليها بناء المجتمع الدولي أيا كانت الصورة التي يتخذها هذا المساس .

وإذا فرض واعتدى على السلام بحيث دارت رحى الحرب بين دولتين أو أكثر فإن ثمة مصلحة تبرز في ذلك الحين تتمثل في الالتزام ببعض قوانين وعادات الحروب وهي تفرض على المتحاربين جملة التزامات تتحصل في عدم اتيان بعض أفعال معينة تجاوز مقتضيات النصر بحيث يعد الاخلال بتلك الالتزامات جريمة من جرائم الحرب ويعتبر الحفاظ على الجنس البشري من أهم المصالح الجديرة بالحماية الجنائية في المجتمع الدولي أيضا . فهو يمثل عنصر الشعب ويعد من أهم الأركان التي ينهض عليها المجتمع الدولي وبنائه ومن هنا كان المساس بأي جنس من الأجناس ومحاولة إبادة جريمة دولية .

ويتكفل المشرع الدولي عن طريق العرف أو الاتفاقات والمعاهدات الدولية بتحديد النموذج القانوني للجريمة الدولية بالقدر الذي تسمح

(١) د. حسنين ابراهيم صالح عبيد - المرجع السابق .

له طبيعة القانون الدولي . تلك الطبيعة التي تفرض قدرا من الاختلاف عما هو مستقر في شأن الجريمة الداخلية ومع ذلك فكلتاها يتفقان في أغلب الأمور مع اختلاف في التفاصيل .

فكلتاها تتطلب سلوكا ماديا يصدر عن ارادة حرة وهذا هو جوهر الركنين المادي والمعنوي كما تفترضان كون السلوك المرتكب محل تأثيم في نظر المشرع مع خلاف تقتضية طبيعة القانون الدولي الجنائي وهذا هو الأساس القانوني للجريمة أو ما يطلق عليه البعض تعبير الركن الشرعي وتتميز الجريمة الدولية بعد ذلك عن الجريمة الداخلية بكونها ترتكب بناء على طلب دولة أو تشجيعها أو على الأقل رضائها بقصد المساس بمصلحة دولية معتبرة قانونا لدولة أخرى وهذا هو جوهر الركن الدولي وعلى ضوء ما سبق من تحليل نستطيع أن نتعرف على عناصر الجريمة الدولية ونضع لها تعريفا كالآتي :

تعريف الجريمة الدولية وأركانها (١) :

الجريمة الدولية هي سلوك ارادي غير مشروع يصدر عن فرد باسم الدولة أو بتشجيع أو رضاء منها ويكون منظويا على مساس بمصلحة دولية محمية قانونا ومن هذا التعريف نستخلص الأركان العامة التي تنهض عليها الجريمة الدولية . وهي : -

(١) راجع في تعريف الجريمة الدولية :

Vespasien pella : La criminalite collective des Etats et : le droit pénal de l'avenir 2e edition Bucarest 1926, n. 109. p. 175, Jean Graven : Cours de droit pénal international le Caire 1955 p. 271 et ss, stefan Glaser : L'Infraction international : Paris 1957, p. 10. Ibid : Droit international pénal conventionnel, Bruxelles, 1970 n. 32. p. 49.

Claude Jourbois : Droit pénal international, Paris 1971 n. 33 et ss, p. 35 et ss, stanislar plawsk, Etudes des principes fondamentaux du Droit international pénal Paris 1972.

والدكتور محمود نجيب حسني - دروس في القانون الجنائي الدولي - دروس للدكتوراه - القاهرة ١٩٥٩ رقم ٢٦ ص ٣٤ د. محمد محبي الدين هوض دراسات في القانون الجنائي الدولي مجلة الاقتصاد والقانون سنة ١٩٦٤ - ص ٢٩٤ وما بعدها د. حمدي السعيد : مقدمة في دراسة القانون الدولي الجنائي - ط الأولى بغداد سنة ١٩٧١ ص ١٣٣ وما بعدها .

١ - ركن مادي يتمثل في سلوك تترتب عليه نتيجة إجرامية .

٢ - ركن معنوي يستلزم أن يكون السلوك المتقدم صادرا عن ارادة حرة بمعنى أن تتوافر لدى الجاني عناصر المسؤولية الجنائية .

٣ - ركن دولي يتطلب أن يكون الفعل المرتكب صادرا بناء على طلب الدولة أو تشجيعها أو رضائها ومنطويا على مساس بالمجتمع الدولي .
وغنى عن البيان أن توافر هذه الأركان إنما يكون على ضوء ما يقرره القانون الدولي الجنائي في هذا الصدد . ونحن لذلك نستبعد نص القانون « ركننا » في الجريمة الدولية اسوة بما أخذنا في شأن الجريمة الداخلية وسوف تفصل الحديث عن هذه الأركان الثلاثة .

ذاتية الجريمة الدولية :

هناك فروق بين الجريمة الدولية والجريمة الداخلية من الوضوح بمكان - فهذه الأخيرة ينص عليها القانون الداخلي والقوانين المكملة له وتنطوي على المساس بمصلحة داخلية يحميها القانون وترتكب باسم المتهم ولحسابه ويوقع عليه العقاب عند ثبوت مسئوليته عنها باسم المجتمع الوطني وقد يحتج لسبب من أسباب الإباحة لا يكون له ظير في القانون الدولي الجنائي ولا يقبل منه الدفع بالجهل للقانون الذي يؤثم الفعل الذي أتاه وإن جاز له الدفع بالغلط في الوقائع .

أما الجريمة الدولية فإن النص على صفتها الغير مشروع يكون من صنع العرف الدولي الذي قد يحظى بالتسجيل في معاهدة مكتوبة وقد لا يحظى ويستوى بعد ذلك أن يكون متفقا مع القانون أو مختلفا عنه وتختلف أغلب الأسباب المبيحة للجريمة الدولية عن نظيرتها بالنسبة للجريمة الداخلية ولكنهما تتفقان في استلزامهما ركننا معنويا لانعقاد مسئولية الجاني وإن اختلفت بعض أحكام هذه المسئولية - ففي الجريمة الدولية يقبل الدفع بالجهل بالقانون المؤثم للفعل وذلك نتيجة الطبيعة العرفية للقانون الدولي الجنائي - في أغلبه - وعدم وضوح فكرة الجريمة الدولية على نحو كاف .

وهناك تفرقة بين الجريمة الدولية والجريمة العالمية وهي تلك التي ينظمها ما يمكن أن يسمى بقانون العقوبات العالمي .

«Droit Pénal Universals»

وتتمثل في التصرفات المنافية للاخلاق المنطوية على عدوان على القيم البشرية الأساسية في العالم المتمدين كالحياة وسلامة الجسم ... الخ وتشترك في النص عليها كافة القوانين الجنائية المعاصرة وتتميز الجريمة العالمية عن الجريمة الوطنية في أن مرتكبوها قد يزاولون نشاطهم في عدة دول كما تختلف عن الجريمة الدولية في أن تلك الأخيرة تنطوي على عنصر دولي وتعتبر ماسة بالنظام العام العالمي .

ويترتب على الأخذ بمبدأ العالمية «Universalité» في نطاق القانون الداخلي لكل دولة وجوب السعي نحو توحيد هذه القواعد الداخلية لأن الجريمة العالمية لا تعدو أن تكون مجرد جريمة داخلية تضمن القانون الداخلي النص عليها وتتعاون الدول عن طريق الاتفاقات الدولية في مكافحتها وغالبا ما تنص هذه الاتفاقيات على قواعد خاصة بتلك الجرائم والعقاب عليها حتى يكون التعاون في مكافحتها مجديا (١) ولذلك يجب دراسة النظرية العامة للجريمة الدولية .

«النظرية العامة للجريمة الدولية»

سلف القول أن الجريمة الدولية تنهض على أركان ثلاثة هي : الركن المادي والركن المعنوي والركن الدولي .

ولكن استخلاص هذه الأركان لا يكون الا بالنظر الى نظام قانوني دولي يحددها ويعتبر الأساس القانوني الذي تستند اليه ومن ناحية أخرى فثمة اسباب تبيح الجريمة الدولية وأن كانت مختلفة بعض الشيء عن نظيرتها في الجريمة الداخلية ويجب البدء بدراسة هذين الموضوعين.

(١) من أمثلة الاتفاقيات الدولية المتضمنة النص على جرائم عالمية - اتفاقيات ١٨ مايو سنة ١٩٠٤ ، ٤ مايو سنة ١٩١٠ الخاصة بمكافحة الرقيق الأبيض واتفاقية ١٩٤٢/٩/١٢ الخاصة بتداول المطبوعات الشائنة Publications obscenes واتفاقية ١٩٢٩/٤/٢٠ الخاصة بتزييف النقود واتفاقيات سنة ١٩٢٥ ، سنة ١٩٣١ ، سنة ١٩٣٦ . الخاصة بمكافحة المخدرات .

وهما الأساس القانوني للجريمة الدولية وأسباب إباحتها قبل دراسة الأركان .

«الفرع الأول : الأساس القانوني للجريمة الدولية»

يقصد بالأساس القانوني للجريمة الدولية أن يكون الفعل المرتكب مؤثما ولكن مصدر التأثيم هنا يختلف عما عليه الحال في القانون الداخلي . اذ ينبغي في هذا الأخير أن يكون متضمنا في نص مكتوب بينما لا وجود لمثل هذا الشرط في مجال القانون الدولي الجنائي نظرا لطبيعته العرفية الغالبة ومن هنا يكتفى الشراح بمجرد خضوع الفعل لقاعدة تجرime دولية (١) .

ويقصد بالقاعدة التجريمية الدولية - تلك التي يقرها العرف الدولي بصفة أصلية أو تتضمنها الاتفاقات الدولية - ومن هنا يبرز فارق جوهري بين القانونين الداخلي والدولي .

اذ يشترط لاعتبار الفعل جريمة داخلية أن يكون مطابقا لنص مكتوب من نصوص التجريم بينما يكتفى في الجريمة الدولية أن يكون الفعل المكون لها خاضعا لقاعدة تجريمية دولية لا تكون بالضرورة بل وغالبا ما لا تكون مكتوبة وبعبارة أخرى فان مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات في مجال القانون الدولي الجنائي انما يختلف تماما عن نظيره في مجال القانون الداخلي .

مبدأ الشرعية في القانون الداخلي :

تتناول فيما يلي بإيجاز تحديد مدلول هذا المبدأ ونتائجه ثم نستقرئ بعض محاولات التخفيف من غلوائه .

أولا : مدلول المبدأ ونتائجه :

يعبر عن هذا المبدأ بالعبارة المعروفة لاجريمة ولا عقوبة الا بنص أو بقانون (Nullum Crimen, Nulla Poen, Sine Lage) ومؤدى هذا انه لا يجوز أن يحاكم شخص عن فعل لا يعتبره القانون

Lcmob : op. cit, n. 48, p. 51, 52.

(١)

والدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق - ص ٣٦ .

النافذ وقت ارتكابه جريمة بنص صريح يحدد أركانها وشروطها وكل ما يرتبط بها من مشاكل قانونية وعلى فرض مطابقة سلوك الجاني لنص من نصوص التجريم فإن القاضي لا يجوز له أن ينزل به عقابا يغير المنصوص عليه أيضا استعمالا لسلطته التقديرية في شتى مناحيها سواء من حيث الحكم أو النوع ويجد هذا المبدأ تبريره في كفالة الحماية اللازمة للحريات الفردية . من أجل ذلك حظى هذا المبدأ بالتسجيل في أغلب دساتير الدول المعاصرة وقوانينها العقابية منذ لحظة ميلاده عقب اندلاع الثورة الفرنسية .

وقد ترتب على هذا المبدأ النتائج الآتية :

١ - أن القانون المكتوب وحده هو مصدر التجريم فلا يعد العرف مصدر له وإن ساغ اعتباره من مصادر الإباحة .

٢ - أن نص التجريم يكون غير ذي أثر رجعي فلا يرجع إلى الماضي ليحكم وقائع سابقة على العمل به لما ينطوى عليه ذلك من مساس بالحريات الفردية .

٣ - أنه يجب اتباع أسلوب معين في تفسير النص الجنائي بحيث لا ينطوى على توسع في مضمونه أو القياس عليه .

ثانيا : محاولات التخفيف من غلواء مبدأ الشرعية :

تعرض المبدأ لبعض المحاولات الساعية إلى التخفيف من حدته وعدم التمسك بمضمونه الحرفي الضيق وذلك بإشراك القضاء في تطويع مضمونه من ناحية وبإدلاء الفقه والتشريع بتفسير موسع لبعض الشيء لنصوص التجريم القائمة من ناحية أخرى وتفصيل ذلك على النحو التالي : -

١ - منح القاضي الجنائي سلطة تقديرية واسعة في تفريد العقاب وفقا لجسامة الجريمة وشخصية الجاني واختيار الجزاء الجنائي عقوبة أم تديرا وذلك مع مراعاة حدى العقوبة الأدنى والأقصى وتزويده بالعديد من الأنظمة الحديثة مثل : إيقاف التنفيذ والظروف القضائية المخففة والمشددة والعقوبات التمييزية ويدخل في هذا أيضا ما يمكن أن نسميه بالتفويض التشريعي للقاضي الجنائي في تحديد المفهوم الاجتماعي لبعض

التعيرات القانونية مثل الأفعال المنافية للحياء العام والآداب العامة والدفاع الشرعى والخطر الجسيم ... الخ .

كما يدخل فى هذا أخيراً ما تنص عليه قوانين الاجراءات الجنائية من اعطاء القاضى الحق فى تغيير وصف التهمة المسندة الى المتهم « بعد تنبيه الدفاع » ومحاكمته على أساس الوصف الجديد مثل تغيير الوصف من جناية اختلاس أموال الى سرقة أو شروع فى قتل أو ضرب أو جرح مفضى الى عاهة مستديمة وهكذا .

٢ - اتجاه الفقه والقضاء - فى كل من مصر وفرنسا - الى التوسع فى تفسير بعض النصوص التجريبية القائمة مثل مكان وقوع السرقة على التيار الكهربائى مع ان السرقة تقتضى اختلاس المال الذى يفترض بدوره فكرة القبض أو الحيازة المادية وهو أمر يغاير المفهوم السائد عن النظرية التقليدية بالاختلاس وقد تبلور هذا الاتجاه التوسعى فى فرنسا بشكل أكثر وضوحاً - أثناء الحرب العالمية الأولى حين تضدى الفقهاء الفرنسيون لبحث امكانية محاكمة الألمان وحلفائهم عما ارتكبوه من جرائم على الرعايا الفرنسيين خارج الحدود الفرنسية وأمام القضاء الفرنسى وذلك بصفة غياية أو بصفة حضورية بعد القبض عليهم بمعرفة السلطات الفرنسية وكان مدار البحث هو نص المادة ٧ اجراءات جنائية السائد فى ذلك الحين والذي كان لا يجوز المحاكمة عن الجرائم المرتكبة فى الخارج الا اذا كانت تنطوى على مساس بأمن الدولة أو ائتمانها وفى شرح هذا النص أعلن الفقيه كلوتيه Glunet أمام الجمعية العامة للسجون فى ١٩ يناير سنة ١٩١٦ ان ما اتاه الألمان من أفعال جسيمة تنطوى على تنكيل بالأسرى الفرنسيين انما يعد مساساً بالنظام العام الفرنسى يبرر اختصاص القضاء الفرنسى بنظر تلك الجرائم استناداً الى النص المتقدم كما أكد الفقيه ميريناك «Merignac» عند التفسير بقوله أن ما اتاه الألمان من اكرأة وتعذيب وتقتيل للأسرى الفرنسيين انما ينطوى بدورة على مساس بالشعب الفرنسى فى مجموعة فاذا قبل بأن هذا محض ضرر فردى بأفراد هذا الشعب فالرد على ذلك انه من الجسامة والفظاعة بحيث يجب أن يرقى الى مرتبة الضرر الماس بالمصالح القومية وهو ما يدخل فى راية - ضمن مدلول أمن الدولة «Sûreté de L'Etat» -

الوارد في المادة السابعة من قانون الاجراءات الجنائية محل البحث لكونه تعبيراً فضفاضاً ينبغي تطويره تبعاً للظروف .

أما عن مبدأ الشرعية في القانون الدولي الجنائي فسوف نبحث المدلول الخاص بالمبدأ والصفة العرفية له والنتائج المترتبة على ذلك .

مبدأ الشرعية في القانون الدولي الجنائي :

ليست لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات عين الأهمية التي يحظى بها في القانون الداخلي وسوف تفصل ذلك فيما يلي : -

اولاً : مدلول المبدأ : - من المقرر أن القانون الدولي الجنائي هو فرع من القانون الدولي العام ومن ثم يجب أن تكون له خصائص هذا الأخير وفي مقدمتها الصفة العرفية لقواعد .

بناء عليه كان مبدأ الشرعية ذو صفة عرفية بحسب الأصل أي أنه لا وجود لفكرة الجريمة الدولية في نصوص مكتوبة دائماً يمكن الاهتداء اليها عن طريق استقرار ما تواتر عليه العرف الدولي وإذا فرض وكانت متضمنة في نصوص دولية كالمعاهدات الشارعة أو الاتفاقات الدولية فإنها لا تكون منشئة لجرائم وإنما هي كاشفة ومؤكدة لعرف دولي في هذا الشأن والأمثلة عديدة في تاريخ القانون الدولي الجنائي - في القرن العشرين على الأقل - من ذلك جريمة الإرهاب المنصوص عليها في اتفاقية سنة ١٩٣٧ وجريمة حرب الاعتداء وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المنصوص عليها في لائحة نيرمبرج الملحقة باتفاقية لندن سنة ١٩٤٥ وجريمة إبادة الجنس البشري المنصوص عليها في اتفاقية سنة ١٩٤٨ وجرائم إساءة معاملة : - الحرب المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الإنسانية سنة ١٩٤٩ وجريمة الاسترقاق المنصوص عليها في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٦٦ .

وقد ترتب على هذه الصفة العرفية الدولية نتيجتان :

النتيجة الأولى : - صعوبة التعرف على الجريمة الدولية ذلك أن مثل هذا التعرف إنما يتطلب الاستقراء الدقيق للعرف الدولي وهو أمر تكتنفه صعوبات عديدة ومع ذلك فإنه يجب الاحتكام إلى الأفكار التي

ينهض عليها العرف وهي العدالة والاخلاق والصالح الدولي العام وهذه الأفكار هي التي اسبغت صفة الجريمة على حرب الاعتداء وعلى الجرائم ضد الانسانية وغيرها .

النتيجة الثانية : - غموض فكرة الجريمة الدولية ويرجع هذا الغموض الى كونها غير مكتوبة مما يجعل من العسير على الفقيه أو القاضي الدولي أن يتحقق من مطابقة الفعل المرتكب للنموذج العرفي لتلك الجريمة (١) . وحتى على فرض النص المكتوب ضمن نصوص معاهدة أو اتفاقية دولية فانه مثل هذا النص لا يفعل أكثر من الكشف عن الصفة غير المشروعة للفعل دون تحديد ما ينهض عليه من أركان وعناصر وشروط ولعل تعريف « العدوان » كما سيجيء - وما احاط به من غموض وما اثاره من خلافات خير شاهد على ذلك .

ثانيا : نتائج المبدأ :

يترتب على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات جملة نتائج في القانون الداخلي سوف نستوضح مدى اقرارها في القانون الدولي الجنائي ولكن نريد أن نلفت النظر الى أن المنطق القانوني يؤدي الى عدم تطبيقها نتيجة لعدم اقرار هذا المبدأ الذي يستلزم تضمينه في قانون مكتوب وهو ما لا يتوافر بالنسبة للقانون الدولي الجنائي ذي الطبيعة العرفية الأصلية ومع ذلك فإن الأمر يستدعي شيء ما من التفصيل كالآتي :

١ - احترام الشرعية : قلنا ان مبدأ الشرعية ينهض على أساس حماية الحقوق الفردية تحقيقا للعدالة - وكما قلنا ان العرف يتكون تحقيقا لذات الغاية ويترتب على ذلك منطقيا وجوب احترام مبدأ الشرعية مع مراعاة الطبيعة العرفية للقانون الدولي الجنائي وبعبارة أخرى فانه لا يجوز أن يحاكم شخص على فعل لا يعتبره هذا الأخير جريمة في الوقت الذي ارتكب فيه ويستوى بعد ذلك أن يكون الفعل مؤثما بواسطة العرف مباشرة أو عن طريق النص على صفته الآثمة في معاهدة أو اتفاقية دولية .

أى ان هذا المبدأ واجب الاحترام على الأقل من حيث روحه في مجال القانون الدولي الجنائي (١) الى أن يتم تدوينه على نحو يكفل تجريم الأفعال بنصوص صريحة (٢) فيتحقق الاحترام الكامل للمبدأ مثل القانون الداخلى وبناء على رأى هذا الفقيه في وجوب التمسك الحرفى بمبدأ الشرعية نراه يرفض المشروع الذى تقدم به البارون ديكامب Paron Decamps الى لجنة الشراح فى ١٣ يوليو سنة ١٩٢٠ والذى يعطى بمقتضى نص المادة ٤ للمحكمة الدولية سلطة تقدير الصفة الاجرامية للفعل وتحديد العقوبة المناسبة وكيفية تنفيذها ومن انصار هذا الرأى أيضا السيناتور الأمريكى بورا (Borah) حيث يقرر أن تدوين قانون الشعوب يجب أن يسبق انشاء المحكمة الدولية .

٢ - قاعدة عدم الرجعية :

تعتبر هذه القاعدة نتيجة منطقية للأخذ بمبدأ الشرعية نصا أو روحا وبناء على ذلك فانه لا يجوز أن تكون القاعدة التجريمية الدولية ذات أثر رجعى بحيث تحكم وقائع سابقة على العمل بها ويستوى بعد ذلك أن تكون تابعة من العرف مباشرة أو منصوفا عليها فى معاهدة شارة أو اتفاقية دولية لأن مثل هذا النص لا يعدو - كما سلف القول - أن أن يكون كشفًا عن عرف سابق يقضى بأسباب صفة الجريمة وليس منشأ لتلك الأخيرة - فاذا فرض أن معاهدة أو اتفاقا دوليا نص على تجريم فعل معين سبق ارتكابه فانه يكون واجب التطبيق على هذا الفعل لأن مثل هذا النص كان مسبقا بعرف دولى يؤثمه واستنادا الى هذا التفسير قيل بأن اسباب صفة الجريمة على حرب الاعتداء أو على الأفعال الموصوفة بأنها جرائم ضد الانسانية والتي ورد النص عليها ضمن لائحتى المحكمتين العسكريتين الدوليتين الملحقه أولاهما باتفاق لندن فى ٨/٨/١٩٤٥ والأخرى باعلان القائد الأعلى للقوات المسلحة لدول الحلفاء فى ١٩/١/١٩٤٦ وان كان يبدو مخالفا لقاعدة عدم الرجعية -

(١) Stefan Gleaser : le principe de la legalite des délits et des

peines et les procès de criminel.

de guerre Revue pénale Belge 1947, p. 235 et ss.

Pella : la criminalite, op. cit. p. 208 et ss.

: (٢)

محل البحث - الا ان الحقيقة غير ذلك لأن مثل هذه النصوص كانت كاشفة عن عرف دولي سابق يسبق هذا الوصف على تلك الأفعال .

٣ - التفسير الواسع والقياس :

سلف القول بأن هذا النوع من التفسير مرفوض في القانون الداخلي لما ينطوي عليه من خلق الجرائم تقصر مهمته التحقيق والقاضي عند النهوض بها ومن اهدار لمبدأ الفصل بين السلطات ومع ذلك فهو مأخوذ به في القانون الدولي الجنائي نتيجة لطبيعته العرفية أيضا . وتخصيل ذلك أن هذا الأخير حيثما يسبق الصفة الاجرامية على فعل معين - عرفا أو نصا - انما يفعل ذلك دون تحديد دقيق لاركان الجريمة أو صورها وحتى لو استطاع ذلك فان الواقع العملي قد يأتي بصور أخرى أشد ضراوة من تلك التي تؤثر عليها العرف أو جاء بها النص والدليل على ذلك أن مجرمي الحرب العالمية الثانية قد استحدثوا الكثير من وسائل التعذيب النفسي والبدني وسخروا التقدم العلمي في التشكيل بالانسانية الى درجة بالغة القسوة بحيث ما كان يمكن أن ينص عليها تشريع وقد ظهر هذا الاتجاه صوب التفسير الواسع والقياس في بعض المواثيق الدولية . من ذلك ما ورد في الديباجة الشهيرة لاتفاقية لاهاي الرابعة سنة ١٩٠٧ بشأن جرائم الحرب حيث اجازت ذلك صراحة وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية اشارت لائحة محكمة نورمبرج وطوكيو الى الجرائم التي يمكن أن يحاكم عنها المتهمون على سبيل المثال لا الحصر مما يوحي بإمكان القياس عليها عند اتحاد العله .

تطبيق القانون من حيث المكان : تتميز الجريمة الدولية بانها ترتكب في أكثر من دولة وعلى ذلك فان المبدأ الأساسي الذي يحكمها هو مبدأ العالمية ~~المعتمدة~~ وليس مبدأ الإقليمية Territorialite الذي يحكم تطبيق القانون الجنائي الداخلي من حيث المكان (١) .

(١) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ص ٤٢ .
(م . ١٨ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

الفصل الأول

النظرية العامة للركن المادى لجرائم الاعتداء على أمن المواصلات

يشترط لقيام الجريمة - بصفة عامة - ان تتمثل في مظهر مادي ملموس في العالم الخارجى - أو بغير هذا المظهر لا ينال المجتمع اضطراب أو ضرر ولا يصيب الحقوق الجديرة بالحماية أى عدوان وتترتب على هذا القول نتيجتان •

أما النتيجة الأولى : هى ان القانون الجنائى - داخليا كان أم دوليا - لا يحفل بالإرادة وحدها اذا لم تقضى الى سلوك خارجى ملموس يعتبر انعكاسا لها فى الواقع وبعبدا عن نفسية الجانى •

أما النتيجة الثانية : هى ان الإنسان وحده هو الذى يتصور أن يكون فاعلا للجريمة لأنها لا تعدو أن تكون سلوكا اراديا يعتبر به القانون وتثور بصدد دراسة الركن المادى للجريمة مشكلتان تتعلقان أولاهما ببيان عناصره وتتصل الثانية بتحديد الصور التى يتخذها وسوف نبين ذلك •

أولا : عناصر الركن المادى :

يتمثل الركن المادى للجريمة فى سلوك ايجابى أو سلبى - يفضى الى نتيجة يؤثما القانون ويبين من هذا التعريف انه ينهض على عناصر ثلاثة هى السلوك - النتيجة - العلاقة السببية بينهما وسوف نتعرض تباعا لدراسة تلك العناصر بايجاز شديد فى القانون الداخلى والقانون الدولى الجنائى •

(أ) السلوك :

يعرف السلوك بأنه حركة عضوية ارادية وهو بذلك يتحلل الى عنصرين تتمثل أولاهما فى كونه يستلزم استخدام أحد أعضاء جسم الجانى ويتطلب الثانى أن يكون ذلك بإرادته فإن لم تحصل هذه الحركة أو حدثت نتيجة لقوة ضاغطة على جسم الجانى دفعت مثلا الى الاصطدام بغيره

قاصبه فالجريمة لا تعد قائمة لاتعدام المقومات الرئيسية لركنها المادى
ويتخذ القول بهذا المفهوم صورا ثلاثة هي : -

السلوك الايجابى ، السلبى ، والسلوك الايجابى بطريق الامتناع
ونوضح ذلك فى القانون الداخلى بايجاز قسم فى القانون الدولى
الجنائى .

١ - السلوك الايجابى :

يكون السلوك ايجابيا اذ تمثل فى حركات عضوية فى جسم الانسان
بان استخدمت بعض أعضاء الجسم فى اتيانة ويتطلب أغلب الجرائم
المنصوص عليها فى القانون الداخلى هذا النوع من السلوك لأن نصوص
هذا القانون انما تقررت فى غايتها لمنع من ارتكاب أفعال معينة أكثر
من طلبها اتيان هذه الأفعال بمعنى ان القانون الداخلى يحد من نشاط
الأفراد فى أغلب الأحيان وقد يدفعهم الى اتيان بعض صورته فى احيان
أخرى وفى الحالة الأولى تكون بصدد سلوك ايجابى وهو القاعدة -
بينما تكون بصدد سلوك سلبى فى الحالة الثانية وهو الاستثناء كما
سيوضح (١) ومن أمثلة السلوك الايجابى - فى القانون الداخلى - القتل
بالرصاص أو بالسلاح الأبيض أو بالتسمم وكذلك جريمة السرقة والاعتداء
على العرض والشرف والاعتبار والمصلحة العامة ... الخ .

ولا يختلف الوضع - فى هذه الجزئية - فى القانون الدولى عنه فى
القانون الداخلى اذ يتطلب عدد كبير من الجرائم الدولية سلوكا ايجابيا
لاتيانها وهو يمثل فى قيام لدولة باستخدام القوة لتحقيق نتيجة يحظر
القانون حدوثها (٢) .

٢ - السلوك السلبى :

يمثل السلوك السلبى فى القانون الداخلى فى الاحجام عن اتيان عمل
معين يفرض القانون اتيانه مما يترتب عليه عدم تحقق نتيجة يستلزم القانون

(١) Glaser, l'infraction, op. cit. p. 15.

ود. محمود نجيب حسنى المرجع السابق - رقم ٦٩ ص ٦٨ ، ٦٩
د. محمد محي الدين عوض المرجع السابق ص ٣٥٧ .

(٢) يرى « بلا » فى مؤلفه عن الاجرام الجماعى - ان الاحكام الخاصة
بالجريمة الدولية لا تظهر الا اذا كانت الدولة هى مرتكب الجريمة اما الجريمة
الدولية التى يرتكبها الفرد فان أغلب القواعد المطبقة فى القانون الدولى
تكاد تكون واجبة التطبيق .

تحققها وهو بذلك يختلف عن السلوك الايجابي لأن الجاني في هذا الفرض الأخير يأتي نشاطه مخالفاً بذلك أمراً بالخطر يقضى الى منع حصول نتيجة يرغب القانون في تحقيقها بينما ينحصر قصد مرتكب السلوك الايجابي في لحدث نتيجة لا يرغب القانون في احدثها ومن أمثلة الجرائم الداخلية التي ترتكب بسلوك سلبي امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى المطروحة امامه وامتناع الشاهد عن اداء الشهادة وامتناع الأم عن ارضاع وليدها والامتناع عن تسليم الصغير الى من له حق حضنته شرعاً ويلاحظ أن هذا الامتناع لا يكفي لقيام الركن المادي للجريمة الا اذا كان مخالفاً لواجب قانوني أو اجتماعي بفرض القيام به وسوف تفصل ذلك في الصورة الثالثة - السلوك الايجابي بالامتناع - لوحدة الموضوع ولا يختلف جوهر السلوك السلبي في القانون الدولي عن نظيره في القانون الداخلي فهو يمثل في أحجام الدولة أو الفرد في بعض الفروض - عن القيام بعمل يستوجب القانون اتيانه مما يقضى الى عدم تحقق نتيجة يوجب القانون تحقيقها وهو مبدأ معترف به في القانون الدولي الجنائي منذ وقت ليس بقصير ولكن لم يحرك سوى المسؤولية المدنية ثم ما لبثت أن اتضحت أهميته وأصبح معادلاً للسلوك الايجابي من حيث الأهمية القانونية ونسوق بعض الأمثلة على ذلك (١) حيث تعتبر الأمثلة التقليدية للسلوك السلبي في الجريمة الدولية وهي تمثل في كل قصص شوب تنظيم أو مباشرة وظيفته القضاء تنطوي على تقصر من جانب الدولة في واجبتها الدولي بالحماية القضائية بالنسبة للمقيمين على أرضها وخاصة الأجانب وهي تتخذ إحدى ثلاث صور :

الاولى : حرمان الاجنبي من اللجوء الى القضاء الوطني وهي تنطوي على انكار العدالة بالمعنى الفني ولكنها نادرة الحدوث وتكاد أن تكون غير موجودة في الوضع الراهن للقانون الدولي .

الثانية : تتمثل في قيام الكثير من العراقيل التي لا يستطيع معها الاجنبي اقتضاء حقه من القضاء الوطني .

الثالثة : تتمثل في صورة صدور حكم منطو على مجافاة صريحة

Glaser : L'infraction, op. cit. p. 18 et ss.

(١)

د. محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٠ ، ومحمد محيي الدين عوض المرجع السابق ص ٢٥١ وما بعدها .
د. جيمس السعدى المرجع السابق ص ٢٤١ وما بعدها .

وجسيمة للعدالة ولا يكفي الحالة الأخيرة أن يكون الحكم منظوريا على مجرد اختلاف في وجهات النظر حول تفسير القانون أو تأويله وبناء عليه يعتبر مبدأ انكار العدالة صورة من صور الجريمة السلبية وقد أصبح مسلما به في شتى بقاع العالم المتمددين ونصت عليه اللائحة الخاصة بالاتفاقية الرابعة من اتفاقيات لاهاي سنة ١٩٧٠ م ٢٣/ج - مقررته التزام المحتل بالسماح لمواطني العدو باللجوء الى القضاء الوطني والا كان مرتكب لهذه الجريمة التي تتعلق بانكار العدالة «Déni de justice» وهناك مثال آخر غير جريمة انكار العدالة والتي سبق شرحها ويتصل بضرورة تحقيق الاتساق بين التشريع الوطني والدولي وذلك تطبيقا لمبدأ سمو القانون الاخير على الأول ويفترض المثال وجود معاهدة أو اتفاقية دولية تفرض على اطرافها التزاما معينا يستوجب إعادة النظر في قوانينها الداخلية بحيث يتحقق اتساق بينها وبين هذه المعاهدة أو الاتفاقية فان امتنعت عن كفالة هذا الاتساق كان هذا الامتناع جريمة دولية والامثلة على ذلك غير قليلة في القانون الدولي الاتفاقي مثال م ٢٩ من اتفاقية الصليب الاحمر المعقودة في جنيف سنة ١٩٢١ من التزام الدول الموقعة عليها بأن تضمن تشريعاتها الداخلية النصوص الجنائية اللازمة للعقاب على الاخلال بما ورد فيها من أحكام وما نصت عليه اتفاقيات جنيف الانسانية سنة ١٩٤٩ من حكم مماثل .

وهناك مثل ثالث ينصرف الى نص المادة الثالثة من مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية حيث اعتبر من صور الركن المادي للعدوان بطريقة سلبية سماح سلطات الدولة لعصابات مسلحة باستخدام اقليمها كقاعدة لعملياتها أو قاعدة انطلاق للاغارة منها على اقليم دولة أخرى وسماح سلطات الدولة بنشاط منظم يستهدف اثاره حرب مدنية أو تنفيذ أعمال ارهابية في دولة أخرى .

٢ - السلوك الايجابي بالامتناع :

يتمثل هذا النوع من السلوك في القانون الداخلي في الاحكام عن اتيان سلوك معين يفضي الى تحقيق نتيجة يحظر القانون تحقيقها وهو بذلك يختلف عن الصورة السابقة لاختلافا كبيرا ويعتبر تحقيق النتيجة هو المقياس الفاصل بينهما ففي الجريمة السلبية البعثة يتخذ الركن المادي صورة الامتناع للمجرد دون حاجة الى أن تعقبه نتيجة اجرامية من نوع معين أي أن نص التجريم يقتصر على الإشارة الى الامتناع وتقرير العقاب

من أجله وحده واعتبار الجريمة تامة به - ولا يشير الى أية نتيجة على الإطلاق بحيث يكون حدوثها أو عدمه واقعة خارجة عن كيان الركن المادى أما في الجريمة الايجابية بالامتناع فالنتيجة عنصر جوهري في ركنها المادى - لأن المنهى عنه هو عدم تحقق النتيجة فيخالف الجانى هذا الحظر ويتخذ سلوكا سلبيا يفضى الى تحققها مثال ذلك امتناع حارس السجن عمدا وبنية القتل عن تقديم الغذاء للسجين طبقا للقانون فيسوت .

ولا يختلف الأمر في القانون الدولى الجنائى عنه في الداخلى ونجد أمثلة للجريمة الدولية التى يتخذ ركنها المادى صورة السلوك الايجابى بطرق الامتناع مثل القتل عن طريق الحرمان من تقديم الطعام للاسير وعدم تقديم الادوية أو المعونة الطبية لآبناء الاقليم المحتل وهو ما فعله الالمان في الحرب العالمية الثانية .

وبذلك تكون قد اكتملت الصورة باستعراض الصور الثلاث التى يتخذها السلوك الاجرامى في الجريمة الدولية .

(ب) النتيجة :

ينصرف مدلول النتيجة في القانون الجنائى الداخلى الى كل تغير يحدث في العالم الخارجى كآثر لأرتكاب السلوك الاجرامى ذلك أن الاوضاع الخارجية كانت على نحو معين قبل ارتكاب هذا السلوك ثم صارت على نحو آخر بعد اتيانه .

وهذا التغير هو النتيجة بمفهومها المادى وثمة مفهوم آخر حيث يعتبر القانون النتيجة متماثلة في ذلك التغير المتقدم في الاوضاع الخارجية قد يحدث وفق أن ينطوى على جريمة أى على عدوان على مصلحة يحميها القانون كما لو كان استعمالاً لسبب من اسباب الاباحة وهنا تكون النتيجة قد تحققت بمفهومها المادى دون تحققها بمفهومها القانونى وقد تظهر النتيجة منفصلة عن السلوك الذى افضى اليها وهو شأن الجريمة المادية (delit materiel) كما هو الحال في الوفاة فهي منفصلة عن السلوك الذى افضى الى تحققها وقد تظهر متجسدة في هذا السلوك وغير منفصلة عنه وهو شأن الجريمة الشكلية (delit formel) كما هو الحال بالنسبة للحرق حيث يعزم الشارع مجرد صنع النار

ولا يحصل بما يعقبه من تخريب أو اتلاف (١) يتطلب القانون الدخلى فيه تحقق نتيجة ضارة بل يعاقب على مجرد الخطر الذى يهدد بتحقيق الضرر - أى المساس بالمصلحة القانونية ولو لم يتحقق هذا الأخير بالفعل مثال ذلك جريمة التزوير التى يعاقب المشرع عليها بحسبانها تنطوى على خطر يهدد باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله وجريمة حمل السلاح بغير ترخيص ولو لم ترتكب جريمة بالفعل وجريمة دخول بيت الغير بقصد ارتكاب جريمة وأخيراً فإن النتيجة قد يتراخى تحققها فتحدث فى مكان أو زمان مختلفين عن مكان أو زمان السلوك والمعلق على هذه الصورة هى الجريمة المتراخية «*Delite distances*» ومثالها حصول الوسائل الاحتيالية فى جريمة النصب فى بلد وقيام المجنى عليه بتسليم المال فى بلد آخر وحصول الوفاة متراخية عن الضرب أو الجرح الذى أفضى إليها - وقد أثارت هذه الصورة الأخيرة جدلاً عنيفاً فى الفقه والقضاء اختلفت بشأن الحلول .

فمن قائل بالتحويل على القانون السارى فى مكان أو زمن السلوك الى قائل بالتحويل على ذلك السارى فى مكان أو زمن النتيجة الى قائل بإمكان الأخذ بالقانون النافذ فى مكان أو زمن كل من السلوك والنتيجة .

هذا عن مفهوم النتيجة وما يرتبط من مشاكل فى القانون الداخلى ولا يختلف ذلك المفهوم عن نظيرة فى القانون الدولى الجنائى ويجد فى هذا الأخير أمثلة لكل من الجريمة المادية والشكلية وتعتبر جريمة العدوان وجريمة استعمال الطوربيد «*Torpilages*» فى غير الحالات المسموح باستعماله فيها - أمثلة للأولى بينما تعتبر جريمة وضع الألغام الآلية تحت سطح الماء والتى تنفجر تلقائياً - من أمثلة الثانية - التى لا يتطلب القانون لتحقيقها حصول ضرر معين بل يكتفى بمجرد وضع اللغم .

وتلعب فكرة الخطر دوراً هاماً فى مجال القانون الدولى الجنائى ذلك أن الخطر ذاته نتيجة من نتائج السلوك الإجرامى بحسبانه حالة نظراً على العالم الخارجى لم يكن لها ثمة وجود قبل اتيانه فهى نتيجة مترتبة عليه ولكنها لا تثير اهتمام الشارع لكونها مرتبطة بنتيجة أخرى

Glaser : L'infraction, op. cit, p. 12.

(١)

د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - رقم ٧١ ص ٧٢ .

لم تحدث ولكن يعلما القاعل وروجر القانون الدولي الجنائي بالعديد من الامثلة على فكرة الخطر من ذلك ما تضمنته اتفاقية ٤ مايو ١٩١٠ ، ١٩٢٣/٩/٢٩ الخاصتان بتداول المطبوعات المخلة بالحياة وما تضمنته اتفاقية ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧ الخاصة بمكافحة وعقاب الارهاب وما نصت عليه الفقرتان الثانية والثالثة من م ٢ من مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية حيث اعتبرت اولاهما من قبيل الجرائم الدولية « كل تهديد باللجوء الى العدوان تقوم به سلطات دولة ضد دولة أخرى كما اسبغت نفس الصفة الاجرامية على الفعل الذي يتمثل في قيام سلطة الدولة بالتحضير لاستخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى بغیر اغراض الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى أو تنفيذ توصية من هيئة مختصة من هيئات الامم المتحدة وما تضمنته اتفاقية ١٤/١٢/١٩٦٤ الخاصة بتجريم تداول المخدرات وأخيرا فان فكرة الجريمة المتراخية نجد لها أمثلة في مجال القانون الدولي الجنائي مثل اطلاق صواريخ من دولة أو من قارة الى أخرى تحقق فيها النتيجة الاجرامية من قتل وتخريب واتلاف ويبدو أن الجدل الذي ثار في فقه القانون الداخلى لا محل له في فقه القانون الدولي الجنائي فهو ذو صفة عالمية شأنه في ذلك شأن القانون الدولي المتفرع عنه وفضلا عن هذا فان فكرة الجريمة الدولية على الرغم من قدمها لا تجد قضاءا دوليا جنائيا يتكفل بالمعاقبة عنها - ولذا فهي تخضع لنظام الاختصاص القضائي العالمى الذى يقضى بمحاكمة ومعاقبة فاعليها في أى اقليم بغض النظر عن اقليم الدولة التى وقعت فيه الجريمة(١) وقد ظهر هذا المبدأ مبدأ عالمية الجريمة الدولية باقرار المعهد القانونى الدولي المنعقد في كمبردج سنة ١٩٣١ والمؤتمر الدولي للقانون المقارن المنعقد في لاهاى سنة ١٩٣٢ .

(ج) علاقة السببية :

ويقصد بها تلك الصلة التى تربط بين السلوك والنتيجة فهى بذلك أحد عناصر الركن المادى ومن هنا كانت أهميتها القانونية فهى تسند النتيجة الى الفعل فتقرر بذلك توافر شرط اساسى من شروط المسئولية الجنائية ومعنى ذلك أنها تقتصر على الجرائم ذات النتيجة أى الجرائم المادية - دون تلك الجرائم التى لا يتطلب القانون فيها تحقق النتيجة أى الجرائم الشكلية.

(١) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٧٥ .

وقد كان تحديد معيار لتلك العلاقة من أهم المشاكل القانونية التي حظيت بجدل فقهي خصيب اثر نظريات عديدة أهمها نظرية تعادل الاسباب التي تسوى بين جميع العوامل المساهمة في احداث النتيجة .

ونظرية السبب الأقوى التي تتخير من بين هذه الاسباب أقواها ونظرية السبب الملائم التي ترتكن الى أحد العوامل المساهمة في احداث النتيجة وتعمل عليه بحسبانه ذا قوة فعالة وفقا للمجرى العادى للامور .

وليس هناك من جديد تضيفه في هذا الشأن بصدد الجريمة الدولية ولا مانع من التعويل على هذه النظرية الاخيرة للقول بقيام الركن المادى وبمسئولية الجاني .

ثانيا : صور الركن المادى

١ - الشروع : من المقرر في القانون الداخلى أن الجريمة تمر بمراحل ثلاث أولاها التفكير في الجريمة والتصميم عليها - وهى لا تكون محلا لتجريم أو عقاب لان المشرع الجنائى لا يعاقب على النوايا ما لم تفصح عنها سلوك مادي .

وثانيها مرحلة التحضير والاعداد للجريمة مثل شراء السلاح الذى يستخدم في القتل ومعاينة مكان الجريمة والأصل أن هذه الاعمال أيضا تكون خارجة عن نطاق التحريم مالم يجد الشارع فيها خطر ذاتيا فيسبح عليها حينئذ صفة الجريمة .

وثالثها وهى مرحلة البدء في التنفيذ أى الشروع وفيه يبدأ الفاعل في تنفيذ مشروعه الاجرامى ولكنه النتيجة لا تتحقق لسبب لا دخل فيه لارادته فيه أما لتدخل عامل خارجى يحول بينه وبين تمام الجريمة - الجريمة الموقوفة - أو لاستنفاده سلوكه الاجرامى وعدم تحقق النتيجة رغم ذلك - الجريمة الجنائية وقد يستحيل تحقق النتيجة الاجرامية لسبب يرجع الى قصور الوسيلة المستخدمة في احداثها أو لكون موضوعها غير صالح لتحقيقها فيه وهى صورة الجريمة المستحيلة التى ثارت بشأنها مناقشات فقهية وقضائية عديدة ويتجه الرأى حاليا ، الى تصور الشروع فيها وتر الجريمة الدولية أيضا بنفس المراحل السابقة وتخرج المرحلة الأولى (التفكير فيها) من مجال الجرائم والتجريم أما الثانية (التحضير) فهى قد تكون محلا للتجريم اذا كانت منظوية على جسامه خاصة

وفي هذا يقرر الفقيه الروماني « بلا » جدارة هذه الأعمال بالتجريم والعقاب للخيولة دون وقوع الجريمة المبتغاه فجريمة حرب الاعتداء مثلا تكون مسبقة بالعديد منها التي تفصح عن نية الدولة المعتدية كإنشاء خطوط حديدية استراتيجية في مواضع معينة من الاقليم ، وضع الاسلحة والعتاد والبوارج الحربية أثناء التوتر الدولي - بكميات تجاوزت ضرورات الدفاع المحتمل ورصد أموال طائلة تزيد على الضرورات المعتادة . وقد كان لهذا الرأي صدى بعد ذلك فيما صدر من موثائق دولية حيث أخذ شبه لائحة نيرمبرج في المادة ٦ ولائحة طوكيو م ٥ منها ونص عليه مشروع قانون الجرائم ضد سلام وأمن البشرية في الفقرتين ٢ ، ٣ من المادة رقم ٢ كما أنه مستفاد كذلك من نص الفقرة ٤ من المادة رقم ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ومن نص الفقرة ٣ من اتفاقية مكافحة ومعاينة إبادة الجنس سنة ١٩٤٨ ومن أعمال لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥١ التي اعتبرت مجرد التهديد بالعدوان جريمة دولية (وهو ما طبقه هتلر عندما دخل النمسا وتشيكوسلوفاكيا دون اراقة دماء عن طريق تهديدها باستخدام القوة المسلحة ضدها) .

أما بالنسبة للمرحلة الثالثة - الشروع - فانه يفرق بين الجريمة الموقوفة والخائبة من حيث العقاب ولكنه لم يفصح عن وجوب توحيد تلك المعاملة بالنسبة للصورتين معا وبالنسبة للجريمة الثالثة أيضا أخذ بالاتجاه السائر في هذا الشأن خاصة وأن أيا من الموثائق الدولية المتقدمة لم ينص على مثل هذه التفرقة ويرى « بلا » أنه يجب الاحتكام الى المذهب الموضوعي لتحديد البدء في التنفيذ حتى يعود الناس على العقاب الدولي كما يرى أخيرا رفض فكرة الجريمة المستحيلة لعدم امكان الأخذ بها في الوضع الراهن للقانون الدولي الجنائي ونحن لا نرى ذلك فلو فرض أن دولة صغيرة لا تملك السلاح اللازم لشن حرب عدوانية ويستحيل عليها تديره ومع ذلك فقد أصدرت بيانا تهدد فيه دولة أخرى بالعدوان فان مثل هذا التصرف لا يمكن اعتباره جريمة دولية لاستحالة وقوعها .

الفصل الثاني

المساهمة الجنائية في الاعتناء على أمن المواصلات

تتخذ المساهمة الجنائية في القانون الداخلي احدى صورتين : —

المساهمة الجنائية الأصلية :

عندما يتعدد فاعلو الجريمة فيقومون بإتيان السلوك المكون للجريمة بالمعنى الضيق أو يدخل أحدهم أو بعضهم في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أعمال وحدد الدور الذي يقوم به كل منهم • ويكون كل منهم فاعلا كما لو كان قد ائرد بارتكابها ويصبح هذا التعدد ظرفا مشددا للعقاب لما يوفره التعدد من تسهيل لارتكاب الجريمة م ٣٩ ع (١) •

المساهمة الجنائية التبعية :

وتتحقق اذا قام شخص بدور ثانوى في ارتكاب الجريمة فأتى فعلا لا يقوم به الركن المادى ولكنه يعضد الفاعل الأصلى في اتمام مشروعة الاجرامى وتتخذ صورة التجريض أو الاتفاق أو المساعدة ويشترط في هذه الحالة أن يكون الفعل الأصلى معاقبا عليه — فان كان مباحا لم نكن بصدد جريمة ولا مساهمة أصلية أو تبعية وثمة صورة أخيرة يقال لها صورة الفاعل المعنوى أو الفاعل بالواسطة وهو ذاك الذى يسخر شخصا غير كامل الاهلية في ارتكاب الجريمة ويعتبر هذا الاخير غير مسئول عنها لانعدام عنصر الخطأ لديه ويسأل عنها من حرضه أو سخرة من أجل اتيانها وبالنسبة للعقاب فمن المقرر أن توقع عقوبة الجريمة على كل من اتاها بصفته فاعلا أصليا أما بالنسبة للشريك فثمة اختلاف بين التشريعات في شأن معاملته عقايا فمنها ما يقرر له نفس عقاب الفاعل الأصلى ومنها ما يحدد له عقوبة أدنى. أما بالنسبة للفاعل المعنوى فهو يتحمل وحده عقوبة الجريمة التى اتاها الفاعل المباشر هذا عن الوضع في القانون الداخلى •

أما الوضع في القانون الدولي فثمة نظرية عادة تحكم نظرية المساهمة الجنائية تخلص في التسوية الكاملة بين المساهمين في الجريمة على مختلف مراحلها المعاقب عليها ابتداء من مرحلة العمل التحضيري حتى مرحلة التنفيذ الكامل (١) . وقد أقرت الموائيق الدولية منذ الحرب العالمية الثانية هذه القاعدة فبالنسبة للمعرض («Provocateur») والشريك بالمساعدة («Complice par assistance») انزلتهما نصوص دولية منزلة الفاعل الاصلى من ذلك ما نصت عليه م ٦ من لائحة نيرمبرج والمادة رقم ٥ من لائحة طوكيو من معاقبة المدبرين والمنظمين والمعرضين والشركاء الذين ساهموا في رسم أو تنفيذ خطة عامة أو مؤامرة لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في كلتا اللائحتين وما نصت عليه م ٣ من اتفاقية مكافحة ومعاقبة جريمة إبادة الجنس من اعتبار الافعال الآتية جريمة:

إبادة الجنس - أى الجريمة التامة - والاتفاق بقصد ارتكابها والتحريض المباشر والعلنى على ارتكابها والاشتراك فيها وما نصت عليه كذلك م ١٣/٢ من مشروع قانون الجرائم ضد سلام وأمن البشرية من اعتبار كل من المؤامرة التى يكون موضوعها ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه والتحريض المباشر على ارتكابها والاشتراك فيها جريمة دولية وبالنسبة للفاعل المعنوى «Auteur moral» أو الفاعل بالواسطة فإنه يسأل عما اتاه من تحريض أو مساعدة للفاعل الاصلى «المباشر» لاستحالة نسبة الخطأ الى هذا الاخير .

ويرفض الفقه الدولي الجنائي التفرقة بين الفاعل الاصل والفاعل مع غيره «Co-auteur» ويعتبر الدور الذى يقوم به احدهما معادلا للدور الآخر ولا يعتبر الفاعل مع غيره صورة من صور الاشتراك وأخيرا - فهو ينزل مرتكب الجريمة بالاتفاق الجنائي «entente criminelle» منزلة الفاعلية الاصليين ولو لم ترتكب الجريمة المتفق عليها اذ يعتبر جريمة في ذاته وذلك بالنظر الى خطورة تلك الظاهرة في المجال الدولي من ناحية ولجسامه الجرائم المتفق عليها من ناحية أخرى وقد سجلت الموائيق الدولية أكثر من هذا فإن الصفة الاجرامية تسحب على المنظمات

Glaser : l'infaction : op. cit. p. 199, Lombois : op. cit. n. 85(١)
et sa. p. 94.

الدولية التي تستهدف ارتكاب الجرائم الدولية وهو ما أكدته لائحة
فيرمبرج بالنسبة للمنظمات الارهابية الألمانية ونحن (١) نؤيد الاتجاه في
شأن التسوية بين كافة المساهمين في الجريمة الدولية أيا كان الدور الذي
يقوم به احدهم وذلك بالنظر الى ما تنطوي عليه من جسامه بالغة تهدد
السلم والأمن الدوليين بالخطر المين - فضلا عن هذا فان من تحدته
نفسه بالمساهمة في جريمة دولية انما يكون على قدر كبير من الخطورة
الاجرامية وكلتا الفكرتين جسامه الجريمة وخطورة الجاني تستوجبان
توسع نطاق التجريم بحيث ينال كافة صور المساهمة في الجريمة ولا مانع -
في رأينا - من أن يتضمن القانون الدولي الجنائي - مستقبلا - الذي
يحدد هذه الجرائم نصوصا عقابيا توسع من السلطة التقديرية للقاضي
الدولي الجنائي يستطيع على ضوءها ازالة العقاب المناسب بكل
مساهم حسب طبيعة الدور الذي قام به .

(١) د. هـ. راشد - القانون الجنائي وأصول النظرية العامة ص ٤٥٤ .

الفصل الثالث

النظرية العامة للركن المعنوي لجرائم الاعتداء على أمن المواصلات

لا يكفي لانعقاد المسؤولية الجنائية ارتكاب فعل غير مشروع ، وإنما ينبغي أن يكون ذلك صادرا عن ارادة آثمه هي جوهر الخطأ «Culpabilité» الذى هو اساس المسؤولية الجنائية فى العصر الحديث - فالركن المعنوي ليس الا انعكاسات لماديات الجريمة فى نفس الجاني وبعبارة أخرى هي الرابطة المعنوية بين السلوك والارادة التي صدر عنها - فهي القوة المحركة لهذا السلوك ومن هنا كان الانسان وحدة هو محل المسؤولية الجنائية لايه ذو الارادة التي يعتد بها القانون - ويفترض الخطأ توافر شرطين هما : -

الادراك والتمييز وحرية الاختيار وهذين الشرطين لا يتوافران الا لدى الانسان ومن هنا كان وحده المسئول جنائيا وأصبح القول بمسؤولية الاشخاص المعنوية رغم تزايد عددها وعلى رأسها الدولة مرجوحا فى الفقه الحديث ونصت على ذلك صراحة بعض المواثيق الدولية (اتفاقية مكافحة ومعاينة جريمة اباداة الجنس البشرى سنة ١٩٤٨ - ومسجلة مشروع قانون الجرائم ضد السلام وأمن البشرية) .

صورتنا للركن المعنوي

القصد الجنائي والخطأ غير العمدى

اولا : القصد الجنائي : - يعرف القصد الجنائي بأنه علم الجاني بكافة العناصر المكونة للجريمة وانصراف ارادته الى احداثها وينصرف هذا التعريف الى ما يسمى بالقصد المباشر (dol direct) أو الأصيل . وهناك صورة أخرى يقال لها القصد الاحتمالى (dol eventuel) وفيها ينصرف علم الجاني الى مكان تحقيق النتيجة ويرتضيها فهو لا يسعى الى تحقيقها منذ البداية ولكنه لا يمانع فى ذلك أى مستوى لديه تحقيقها أو تخلفها ولا يختلف مفهوم القصد الجنائي فى القانون الدولي

الجنائي عنه في القانون الداخلي فهو ينهض على ذات العنصرين العلم والارادة كما انه محل اجماع بين كافة فقهاء وقد سجلته كافة المواثيق الدولية المعنية ومن ناحية أخرى فقد ظهرت فكرة القصد الاحتمالي بدورها بهذا التأييد بل انها قد جاوزت مجالها في القانون الداخلي أو يسوى الفقه الدولي الجنائي دائماً بينها وبين فكرة القصد المباشر بحجة أن موقف الجاني في الحالتين محل تأميم وأن النتيجة الاجرامية قد تحققت بازادته وإن كان من فارق يسير في دور الارادة فانه لا يستأهل المغايرة في الحكم القانوني والعقوبة الواجبة التطبيق وأصبحت المسبالة على أساس القصد الاحتمالي المعادل للقصد المباشر ضرورة من ضرورات العدالة الدولية الجنائية .

ونشير بعد ذلك الى وجود بعض الجرائم الدولية لا يتصور ارتكابها بغير قصد مباشر مثل جريمة الارهاب الدولي (Terrorism) وأخذ الرهائن (prise d'otage) ويعرف القانون الدولي الجنائي أيضاً حدوث سبق الاصرار Préméditation باعتباره صورة مكثفة للقصد الجنائي وقد ظهر ذلك في جرائم الحرب العالمية الثانية تضمنتها لائحة نيرمبرج وطوكيو كما يعرف أيضاً فكرة القصد الخاص وهو ذاك الذي يسعى بمقتضاء الجاني الى تحقيق غاية أخرى تجاوز مجرد النتيجة الأصلية في الجريمة .

dans l'intention de détruire en tout ou en partie, un groupe national, ethnique, racial, ou religieux,

ثانياً : الخطأ غير العمدى : - قد يتخذ الركن المعنوي للجريمة صورة أقل من القصد الجنائي تتمثل في الخطأ غير العمدى الذي تنصرف فيه ارادة الجاني الى الفعل دون النتيجة وهو يتخذ احدى صورتين يكون في أولاهما واعياً (Consciente) حيث يتوقع الجاني إمكان تحقق النتيجة بناء على فعله ولكنه لا يريد لها ويسعى الى الجيلولة دون حدوثها (١) .

Plawisky, op. cit. p. 198.

(١)

د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق (دروس في القانون الدولي الجنائي ص ١٧) .
د. محمد محيي الدين عوض المرجع السابق (دراسات في القانون الدولي الجنائي ص ٥٢٠) .

ويكون في الصورة الثانية غير واع (in consciente) حيث لا يتوقع الجاني النتيجة بينما كان ذلك في استطاعته ومن واجبه ولا تمثل الجريمة غير العمدية مكانة كبيرة في التشريع الجنائي الداخلي وإن بدأ نطاقها يتسع أخيرا - ذلك أن أغلب الجرائم عمدية وأن وجد منها ما يتصور ارتكابه بوصف العمد والخطأ معا . كالقتل والايذاء البدني ويجب أن تقرر أن فكرة الجريمة الدولية غير العمدية وإن كان من الممكن تصورهما نظريا نتيجة للاعتراف بفكرة المسؤولية الجنائية إلا أن الواقع العملي لم يكشف عن وجودها حتى اليوم . فلم يرد لها ذكر في محاكمات الحربين العالميتين والمجتمع الدولي لم يعترف حتى الآن بجرائم دولة غير عمدية ولا تعرف المحاكم الدولية أيضا حتى الآن جرائم دولية غير عمدية وإن كانت كل الدول المتقدمة تعترف بوجود هذه الجرائم في قوانينها الداخلية (١) .

موانع المسؤولية :

من المتفق عليه في القانون الداخلي أن المسؤولية تمتنع نتيجة لعدة أسباب مثل الجنون - العاهة العقلية - صغر السن - السكر غير الاختياري والاكراه ... الخ .

وغنى عن البيان أن بعض هذه الأسباب لا يمكن القول به في القانون الدولي الجنائي لعدم اتفاقية مع فكرة الجريمة الدولية كالجنون وصغر السن - والسكر - ذلك أن هذه الجريمة لا ترتكب في لحظة ولا يقدم على ارتكابها مجنون أو حدث بالنظر لما تستوجبه من أعداد وتجهيز سابقين يفترضان تميزا وحرية في الاختيار لدى الجاني وهو أمر من العسير تصوره بالنسبة للجريمة الدولية ومع ذلك فمن الممكن تصور ارتكابها تحت ضغط الاكراه ومن ثم كان هذا السبب جديرا بالبحث - ومن المتفق عليه أن القصد الجنائي يقوم على عنصرى العلم والارادة .

ومن هذه الزاوية تدرس مشكلة ثارت في الفقه والقضاء الدوليين تتعلق بمدى علم الجاني بعدم مشروعية فعله واثره على مسؤوليته وعليه تحدثت عن الاكراه وحكم الجهل والغلط في الوقائع والقانون .

الامراء : - في كافة التشريعات الجنائية المعاصرة لامتناع المسؤولية وهو نوعان مادي ومعنوي .

(١) د. محمد محيي الدين عوض المرجع السابق ص ١٩ .

أولاً : الإكراه المادى : - يقصدية محو ارادة الجانى تماما بحيث لا ينسب اليه غير مجرد حركة عضوية أو موقف سلبي متجرد من الصفة الارادية والحق أن الإكراه المادى لا يعتبر من موانع المسئولية لانه سابق على البحث فيها - فهو يفترض أن السلوك الاجرامى - ايجابيا أو سلبيا - لم يتفق بعد لأن الارادة وهى عنصر فيه - وقد تخلفت ومن ثم تعتبر الجريمة غير قائمة بدائه لعدم تحقق ركنها المادى مثال ذلك (١) أن يمسك شخص بيد غيره لكى ينتزع توقيع على سند بالدين ومثاله فى القانون الدولى الجنائى أن تغزو دولة قوية بجيوشها دولة صغيرة وتعتبر أراضيها بقصد مهاجمة دولة ثالثة فتتركها الدولة الصغيرة تفعل ذلك متخذة من أرضها قاعدة للهجوم لعدم استطاعتها المقاومة .

ثانياً : الإكراه المعنوى : ويقصد به ضغط شخص على ارادة آخر بقصد حيلة على اتيان سلوك اجرامى معين ويتخذ هذا الضغط صورة التهديد بأذى جسيم أو شر مستطير يحقق بالمكره فيقدم على الجريمة تجنباً لما عسى أن يحقق به من خطر والتعريف المتقدم يفترض أن يصدر الإكراه من انسان كالرئيس الذى يهدد مرؤسه بالفصل من العمل أن لم يقدم مبلغاً من المال على سبيل الرشوة ومع ذلك فقد يكون مصدر الخطر غير انسان أى قوة الطبيعة مثلاً هنا نكون بصدد حالة ضرورة تشترك مع الإكراه المعنوى فى أغلب شروطها مما دفع بعض المشرعين الى اعتباره من موانع المسئولية (م ٦١ عقوبات مصرى) (٢) .

ويلعب الإكراه المعنوى دوراً كبيراً فى الجريمة الدولية وغالباً ما يتمثل فى صورة الأمر الأعلى الصادر من الرئيس إذ قد تصل قوة هذا الأمر الى شل حرية المسئول عن العمل وقد يقدم على ارتكاب جريمة دولية قبل جريمة شن العدوان أو إبادة جنس تحقيقاً لرغبة رئيسية ومن هنا نكرر ما سبق القول به من أن الجريمة الدولية غالباً ما ترتكب بوحي من الغير وليس بوحي من تفكير فاعلها ولا لحسابه الخاص .

Glaser : L'infraction : op. cit. 135.

(١)

(٢) د. حسنين ابراهيم صالح عبيد - المرجع السابق - ص ١٢٤ .
د. احمد فتحي سرور - اصول قانون العقوبات ، القسم العام ، النظرية العامة للجريمة ط - النهضة - ٣٩ ص ٤٤٥ .

(م ١٩ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

وقد جاء في تقرير لجنة القانون الدولي تعليقا على مشروع تقنين الجرائم ضد السلام وأمن البشرية أن الاتجاه العام في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يفصح عن ظهور فكرة الاكراه كوسيلة لدفع المسؤولية الجنائية اذا ثبت أن الفعل قد ارتكب لتفادي خطر حال جسيم لا يمكن دفعه دون ارتكابه وهو يقدر على أسس شخصية لا موضوعية أى بالنسبة لحالة الشخص المكرة والظروف التي احاطت به اذ لا يوجد قانون يتطلب من أى شخص التضحية بحياته أو سلامه جسمه لتجنب ارتكاب جريمة (١) .

الجهل أو الغلط في الصفة الاجرامية للفعل :

من المعلوم أن القصد الجنائي ينهض على عنصرين هما العلم والارادة وينصرف العلم الى عدد من الوقائع يستلزم القانون العلم ببعضها ولا يتطلب العلم ببعض الآخر (٢) فسأل الجاني عنها ولو لم يعلم بها وينصرف العلم أيضا الى التكييف القانوني ولكن القاعدة العامة في شأنه انه يفترض بالنسبة للقانون الجنائي فلا يقبل من الجاني الاعتذار بجهل أحكامه أو بفهمها على نحو يغير ارادة المشرع .

ويهمنا في مجال القانون الدولي الجنائي التعرض لمشكلة الجهل أو الغلط في الاحاطة بالتكييف القانوني للواقعة المرتكبة - ويقصد بالجهل عدم العلم اما الغلط فهو العلم على نحو غير صحيح وفي الحالتين تتساءل عن امكان الدفع بعدم الاحاطة بالصفة الاجرامية للفعل وصولا الى الحكم بامتناع مسؤولية الجاني وقبل أن تتصدى لبيان ذلك في القانون الدرلي الجنائي نقرر أن افتراض العلم بالصفة الاجرامية في القانون الداخلي ليس مطلقا وذلك على الرغم مما يكفله المشرع الداخلي من وسائل لاعلام الكافة بمضمون ما يصدره من قوانين - فثمة حالات يقبل فيها من الجاني اثبات عكس ما تقضى به قرينه افتراض العلم وترتد هذه الحالات الى ثلاثة وهي :

(١) د. محمد محيي الدين عوض - المرجع السابق ص ٢٨٧ ، ص ٤٢٠ .
(٢) المزيّد راجع د محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات قسم عام - طبعة ثالثة سنة ٧٢ ص ٦٤٢ وما بعدها .

استحالة العلم بالقانون والجهل أو الغلط في قانون آخر غير القانون الجنائي والجهل أو الغلط دون خطأ •

وقد بدأت هذه الاستثناءات تشق طريقها الى كثير من التشريعات لاتفاقها مع العدالة من ناحية ومصلحة المتهم من ناحية أخرى وبالنسبة للتشريعات التي لم تنص عليها فان الفقه والقضاء يتجهان الى القول بهذا الرأي •

هذا هو الوضع في القانون الداخلي التي يتمتع بجملة صفات تخلع عليه صفة الوضوح والتحديد نتيجة لكونه مكتوبا فما هو الوضع في القانون الدولي الجنائي • من المعلوم ان هذا الأخير ذو صفة عرفية أصيلة ولم تحظ قواعده - في غالبيتها - بتقنين يضمن عليها الوضوح والدقة والتحديد ويعود هذا الى القول بأن أغلب هذه القواعد يكتنفها غموض كثيف - بل انها تكون خلافية في أغلب الأحيان ومن بين هذه القواعد بل وفي مقدمتها - قاعدة افتراض العلم بأحكامه فهل يخفف من غلوائها أم انه يقبلها بعين مضمونها في القانون الداخلي •

لا شك ان قبول قاعدة افتراض العلم بالقانون في مجال القانون الدولي الجنائي انما يتعارض مع طبيعة هذا الأخير مما يحمل على القول بوجوب الأخذ بمضمون مختلف لها - اذ كثيرا ما يكون فاعل الجريمة الدولية غير عالم بصفته الآثمة مثال ذلك ما تقضى به قوانين وعادات الحرب من التزامات معينة على المتحاربين يعتبر الاخلال بها جريمة دولية على الرغم مما قد تنطوي عليه هذه الالتزامات من غموض وما تثيره من خلاف في تفسير أحكامها - ونستشهد على ذلك بالفعل الذي يترتب عليه اغراق سفينة تجارية مسلحة تسليحا دفاعيا دون انذار سابق • فقد كانت صفته الاجرامية محل خلاف بين أغلب دول أوروبا من ناحية والمانيا والولايات المتحدة من ناحية أخرى حيث ذهب الفريق الاول الى اعتباره عملا غير مشروع يستوجب المحاكمة الجنائية بغير جدال بينما ذهب الفريق

الثانى الى عدم اعتباره كذلك بحجة انه لا يجوز تزويد السفينة التجارية بأى نوع من الاسلحة - هجومية أو دفاعية - وذلك نتيجة لعدم السماح لها بأعمال المقاومة فاذا ما زودت بمثل هذه الاسلحة فانها تتحول الى سفينة حربية يجوز اغراقها دون سابق انذار .

وكان بث اللغام البحرية الذاتية أى تلك التى تنطلق تلقائيا بمجرد اصطدامها بجسم صلب - بدورة محل خلاف فى تفسير مضمونه بين الدول المعنية كما كان فعل أخذ الرهائن بدوره مثار جدل منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى حيث اعتبره البعض جريمة وأنكر البعض الآخر عليه مثل هذا التكييف الى أن تم ترجيح الاتجاه الأول وذلك بمقتضى المادة رقم ٣٤ من الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف الانسانية سنة ١٩٤٩ واخيرا فقد كشفت الحرب الحديثة عن كثير من المشاكل التى لم تحسم بعد فى رحاب القانون الدولى - فقها أو قضاء أو تشريعا مثال ذلك حالة حرب المدن المفتوحة أو المحصنة بالقتال من الجو . فالى أى حد يعتبر مثل هذا السلوك مؤثما وما هو الجزاء المترتب عليه - وما هى الضمانات الدولية التى تحول دون التوسل به فى مثل هذه الأحوال وغيرها كثير فيأتى الجانى فعلته تنفيذا لأمر رئيسه وقد يحمله هذا على الاعتقاد بمشروعية فعله أو لعدم مشروعيته وان ما يقوم به هو من قبيل المعاملة بالمثل فهل يقبل منه مثل هذا الدفع وبعبارة أخرى هل يقبل منه القول بأنه لم يعلم بالصفة الاجرامية لفعله لكونه فى نظره ممارسة لسبب من أسباب الاباحة .

نعتقد مع جانب من الفقهاء - أن المرتكب الجريمة الدولية دفع مسئوليته بعدم احاطته بالصفة الاجرامية الغير مشروعة لفعله ذلك أن العلم بالقانون العرفى أو الاتفاقي الذى يؤثم فعله يجب أن يكون متوافرا لديه حتى يمكن القول بتوافر القصد الجنائي فى الجريمة العمدية - بل ان امكان هذا العلم ضرورى أيضا للقول بتوافر الخطأ غير العمدى فى الجريمة غير العمدية - فاذا اثبت عدم توافر العلم بالصفة الآتية للفعل

المرتكب - أى الجهل بها - أو الإحاطة بها على نحو غير مطابق لإرادة الشارع - أى الغلط - فإن كلا من الموقعين يجب أن يكون سببا لدفع مسئولية الجاني ومعنى هذا أن الغلط في القانون الدولي الجنائي يأخذ نفس الحكم المقرر للغلط في الوقائع فبكليهما ينتفى القصد الجنائي لتخلف أحد عنصريه وهو العلم كما يمكن أن ينتفى الخطأ غير العمدى إذا لم يكن أى من الجهل أو الغلط راجعا الى خطأ من جانب المتهم . وقد واجه هذا الاتجاه تأييدا من جانب محكمتى نورمبرج وطوكيو ثم من لجنة القانون الدولي التى تكفلت بوضع مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية .

الخلاصة أن المسئولية الدولية الجنائية تتمتع بنفس أسبابها فى القانون الداخلى وتمتنع فى حالتى الاكراه المادى والمعنوى وعدم الإحاطة بالصفة الاجرامية للفعل المرتكب فى الحدود التى أوضحناها .

الفصل الثالث

الركن الدولى (١)

تمهيد وتقسيم :

ان الركن الدولى هو الذى يميز الجريمة الدولية بالمعنى الصحيح عن الجريمة الداخلية وبدون توافر هذا الركن الهام تعد الجريمة داخلية .
لذا سنتناول بالحديث فيما بعد للشروط الواجب توافرها فى الركن الدولى وأهم صورة وسنخصص للحديث عن كل منهما مبحث مستقل على حده وذلك على النحو التالى :

المبحث الأول : - شروط الركن الدولى .

المبحث الثانى : - صور الركن الدولى .

المبحث الأول

شروط الركن الدولى

بشرط لتحقيق صفة الدولية فى الجريمة أن يكون الفعل أو الامتناع المؤدى اليها يمس مصالح أو قيم المجتمع الدولى أو مرافقة الحيوية أو اذا كان الجناه ينتمون بجنسياتهم الى أكثر من دولة أو اذا هرب مرتكبو الجريمة الى دولة أخرى غير التى ارتكبت فيها الجريمة أو اذا وقعت الجريمة على أشخاص يتمتعون بالحماية الدولية (٢) كما قد يتحقق الركن الدولى اذا وقعت الجريمة الدولية بناء على خطة مدبرة أو تدبير من دولة ضد دولة أخرى كما يتوافر هذا الركن فى الأفعال الاجرامية التى ترتكبها بعض المنظمات الارهابية أو الافراد اذا كانت موجهة ضد دولة ما أو

(١) د. محمد عبد المنعم عبد الخالق - الجرائم الدولية - سنة ١٩٨٩ ط ١ .

(٢) د. عبد العزيز مخيمر - الارهاب الدولى ص ٣٥ .

تضمنت اعتداء على المصالح أو المرافق الدولية أو على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية ولو لم تكن هناك دولة تدير أو تحرض على ارتكاب هذه الجرائم ضد دولة طالما توافر لها أحد العناصر الدولية (١) فلا يشترط لتحقيق الركن الدولى أن تصدر الأفعال الإجرامية من دولة ما أو عن أحد أجهزتها بل يكفي ارتكابه ضد دولة أو أن ينتمى الجناه الى أكثر من دولة أو أن يفر الجناه لدولة أخرى كما فى جرائم الارهاب وخطف وسائل المواصلات خاصة خطف الطائرات والسفن وغيرها .

كما تكتسب الجريمة صفة الدولية اذا وقعت على النظام السياسى الدولى كالجريمة ضد السلام وضد أمن البشرية أو ضد الافراد أو الملكيات أو الأموال فى أكثر من دولة كما تكتسب صفة الدولية أيضا لمجرد ترويع الضمير العالمى وبث الرعب فى نفوس الناس على الرغم من ارتكابها فوق اقليم محدد وترتب آثارها فوق هذا الاقليم . كما تكتسب الجريمة صفة الدولية عندما تمس الاهداف المحمية دوليا وقد حددتها المؤتمرات الدولية فى الأشخاص الدبلوماسيين المعتمدين والمنتمين بالحماية الدولية الخاصة والملاحة المدنية الدولية والبريد والاتصالات الدولية الأخرى (٢) فالجريمة الدولية هى عدوان على المصالح التى يحميها القانون الدولى الجنائى وتتميز تلك المصالح بكون الدول أطرافها - أى ان الجريمة الدولية تقع بناء على خطة مدبرة - أى بقصد جنائى أو باهمال أى بخطأ غير عمدى - صادرة عن دولة ضد أخرى وهذا هو جوهر الركن الدولى وهو بذلك يعتبر مميذا وجوهريا للجريمة الدولية عن الجريمة الداخلية (٣) وتتعدد المصالح التى يحميها القانون الدولى الجنائى وبقدر تعددها تتعدد الجرائم المنطوية على مساس بها . وسوف نرى ان هذه الجرائم ترتد لمواقف أربعة هى الجرائم ضد الانسانية ، الجرائم

(١) د. عبد العزيز مخيمر - الارهاب الدولى ص ٣٦ .

(٢) د. عبد العزيز مخيمر - الارهاب الدولى ص ٣٦ .

(٣) د. حسنين ابراهيم صالح عبيد - الجريمة الدولية ط ١٩٧٩ ،

د. محمد محيى الدين عوض دراسات فى القانون الجنائى الدولى ص ٤٦١ وما بعدها .

ضد السلام ، الجرائم ضد أمن البشرية ، جرائم الحرب وقد بين « بلا » (١) (Pella) أنه يشترط لتوافر العنصر الدولي في جرائم الارهاب أن تؤدي تلك الأفعال الى أحداث ضرر بالعلاقات الدولية الودية وان تكون موجهة الى دولة بخلاف التي اعدت فيها أو ضد رعايا دولة أجنبية أو ضد أموالهم . ويضيف الفقيه البولوني بيكرمان الى ذلك مسألة أخرى وهي خاصة بالتجاء الفاعل الى دولة أجنبية حيث قرر ان الضرر الواقع على العلاقات الدولية لا يمكن أن يعد عنصرا وحيدا قادرا على اضافة الطابع الدولي على الجريمة .

ووفقا لمفهوم الركن الدولي وما يتطلبه من توافر شروط معينة كما سلف القول فان عدم توافر هذه الشروط يجعل من الفعل المؤثم جريمة داخلية كما في الحالات التالية : (٢) .

١ - ان يدخل الفعل في الاختصاص القضائي الوطنى باعتبار ان الجريمة وقعت على اقليم الدولة وتنطبق عليها قوانينها كجرائم الحرب المرتكبة من مواطنى الدولة ضد أبناء اقليمهم من الجرحى والمرضى أثناء الحرب أو تلك التى يرتكبونها ضد جرحى الاعداء (م ٣١٧ / تاسعا ٢٥١ مكرر عقوبات مصرى) وهذه جرائم داخلية بحته حتى لو نص القانون الدولي على التزام الدول بالمحاكمة عنها أو تشديد العقاب عليها .

وقد أقرت بذلك الدول المتحالفة عقب الحرب العالمية الثانية حيث جعلت من اختصاص كل دولة محاكمة من ارتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الانسانية على اقليمها أمام محاكمها الوطنية طبقا لقوانينها الخاصة . ويشمل هذا الاختصاص أيضا الدولة التى كانت محتلة سابقا وطبقا لقانونها الوطنى فى محاكمة المجرمين الذين يتسببون لقوات الاحتلال أو الغزو بالنسبة لما اقترفوه من جرائم دولية على اقليمها أثناء الاحتلال (٣) .

(١) د. محمد مؤنس محب الدين ورقة عمل حول الجرائم الدولية وقانون العقوبات الوطنى ، بحث مقدم للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائي ١٩٨٧ ، ص ٩ .

(٢) د. محمد محيى الدين عوض — الجرائم الدولية — ص ٢٥ .

(٣) د. محمد محيى الدين عوض — المرجع السابق ص ٢٥ ، ٢٦ .

٢ - قد يدخل الفعل في الاختصاص العالمى أو الشامل للقانون الوطنى على أساس من التعاون والتضامن الدولى وبناء على التزام دولى ينص عليه القانون الدولى ولو لم تكن الجريمة مرتكبة كلها أو بعضها على إقليم لدولة كأن ترتب فى مكان آخر أو فى البحر ووقع الجانى فى يد الدولة (١) بينما تعد الجريمة دولية أو بمعنى آخر متوافرا لها الركن الدولى اذا لم يكن فى مقدور الدولة المعاقبة عنها بناء على التزام دولى نابع من معاهدة دولية لكون الدولة ومثيلها أو هيئاتها متورطة فى هذه الجريمة كأن تكون الجريمة قد ارتكبت باسم الدولة أو لحسابها أو بناء على تفاضيتها أو علمها بها . فهذه الجرائم تمس القيم السائدة فى المجتمع الدولى والعنصر الدولى واضح فيها سواء من ناحية الجانى أو المجنى عليه كما فى جرائم حرب الاعتداء وجرائم إبادة الجنس البشرى والجرائم ضد أمن الانسانية كما يشترط لاعتبار الفعل جريمة دولية بجانب مخالفته للقانون الدولى وتضمنه انتهاكا للقيم والمصالح الدولية السائدة فى المجتمع الدولى أن تكون هذه الجريمة قد أقرها العرف الدولى وجرى عليها زمن فى نصوص معاهدة أو اتفاقية دولية حتى يتولد عنه اعتقاد بضرورة العقاب عن تلك الافعال والعرف بطبيعته لا يكون مجمعا عليه من جانب الدول وهذا يعنى أن الأفعال التى تظل فى دائرة العرف ولا تنظمها معاهدة أو اتفاقية قد تعد فى نظر بعض الفقه والدول موجهة للمساءلة غير الجنائية .

وتتعدد المصالح التى يحميها القانون الدولى الجنائى وبقدر تعييدها تتعدد الجرائم الدولية المنطوية على المساس (٢) وسوف نتحدث فى المبحث التالى عن صور الركن الدولى ممثلا فى الجرائم ضد السلام وأمن البشرية وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية .

(١) د. محمد محيى الدين عوض - المرجع السابق ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد - المرجع السابق ص ١٨٨ .

المبحث الثانى

صور الركن الدولى

تمهيد وتقسيم : سبق أن تحدثنا عن شروط الركن الدولى والتي يترتب على عدم توافرها اعتبار الجريمة داخلية . وسوف نتحدث عن مدى توافر الركن الدولى فى الجرائم ضد السلام وأمن البشرية وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وذلك وفقا للتقسيم الثلاثى الذى أخذت به محكمة نورمبرج وطوكيو والتي أقرته التوصية الثانية للجنة الرابعة للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائى سنة ١٩٨٧ حيث أوصت بأن يقتصر التقنين على الجرائم الدولية التى تمس النظام القانونى أو الاجتماعى الدولى وأوضحتها الاتفاقيات الدولية وأيدها السوابق القضائية الدولية وهى الجرائم الدولية بمعناها الضيق استثناء لمشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية الذى أعدته لجنة القانون الدولى سنة ١٩٥٤ وهم الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب وضد الانسانية .

أولا : الجرائم ضد السلام وأمن البشرية :

تعتبر جريمة شن العدوان المسلح من الصور التى تتخذها هذه الطائفة من الجرائم وقد يأتى استلزام الركن الدولى فيما نصت عليه م ٢ من مشروع تقنين الجرائم ضد السلام وأمن البشرية (١) حيث جاء فيها ان العدوان المسلح والتهديد به والتحضير لاستخدام القوة فى العدوان وتنظيم العصابات بقصد الاغارة على اقليم دولة أخرى ومباشرة أو تشجيع النشاط الذى يرمى الى اثاره حرب مدنية أو نشاط ارهابى فى دولة أخرى والافعال المخالفة للقانون الدولى مثل ضم اقليم تابع لدولة أخرى أو اقليم خاضع لنظام دولى أو التدخل فى الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى باجراءات تسوية ذات صفة اقتصادية أو سياسية بقصد شل اختيارها والحصول على فوائد ايا كانت طبيعتها لا يمكن

(١) د. حسنين. ابراهيم. صالح عبيد المرجع السابق ص ١٨٩ .

ارتكابها الا من قبل سلطات الدولة) وعلى هذا فان جريمة شن العدوان ايا كانت الصورة التي يتخذها السلوك الاجرامى فى ركنها المادى وفقا للنص المتقدم يجب أن تكون بناء على خطة مدبرة من قبل الدولة المعتدية تجاه الدولة المجنى عليه وبناء على ما تقدم لا تعتبر الجريمة دولية بل داخلية فى الأحوال الآتية : —

١ — قيام ضابط عظيم أو موظف كبير بجمع عدد من الجند وقيادتهم للاغارة على دولة أخرى بطريقة يحتل معها نشوب الحرب لأن مثل هذا الاعداد والتجهيز والاغارة لم يتم بناء على خطة مدبرة واذن سابق من جانب سلطات الدولة (١) .

٢ — اشتباك القوات المسلحة التابعة لدولة معينة مع أفراد أو مع شركة أو هيئة تابعة لدولة أخرى وتلحق بهذه الصورة مهاجمة سفن القراصنة لسفن الدولة أو العكس . واغارة عصابات مسلحة على قوات الدولة أو العكس . طالما أن هذه الاغارة الاخيرة قد تمت بغير تخطيط سابق من سلطات الدولة المعنية .

٣ — الحرب الأهلية التى تقوم بين قوات الثوار من رعايا الدولة الواحدة وقوات الحكومة المركزية الشرعية وكذا الأمر بالعدوان المرتكب من قبل دولة تابعة ضد دولة متبوعة والاشتباكات المسلحة بين الولايات التى تتكون منها الدولة الفيدرالية .

كما يشترط لتوافر الركن الدولى فى الجرائم المرتكبة ضد أمن البشرية من خطف طائرات وارهاب دولى أن تقع تلك الجرائم بناء على خطة مرسومة من جانب الدولة بهدف العدوان على دولة أخرى وجريمة خطف الطائرات قد تقع فى وقت السلم كما قد تكون بداية لعمليات عسكرية تالية وفى هذا تعد جرائم ضد السلام ، اما اذا ارتكبت خلال العمليات العسكرية خلافا لما تقضى به قوانين وعادات الحروب فان فى هذه الحالة تكون جريمة حرب (٢) وجرائم خطف الطائرات لم تشترط اتفاقا طوكيو ولاهاي توافر الركن الدولى ولكن يمكن استخلاص هذا الركن من

(١) د. محمد محمود خلف المرجع السابق ص ٣٦٠ .

Graven : op. cit., P. 267-268.

(٢) د. محمد محيى الدين عوض — المرجع السابق — ص ٥٣٣ .

المادة الأولى من اتفاقية لاهاي التي تتحدث عن فاعل الجريمة كشخص طبيعي (Toute Personne) دون اشارة الى قيامه بهذا العمل بأسم الدولة ولحسابها (١) كما يتوافر هذا الركن الدولي في جرائم الارهاب اذا اقدم الجاني على الجريمة بأسم الدولة ولحسابها سواء كان يحمل جنسيتها أم لا (٢) ويميز هذا الركن الدولي الارهاب الدولي عن الارهاب الداخلى أو الوطنى . وهذا الركن قد يتعلق بجنسية الفاعل أو شركائه أو بجنسية الضحية أو الضحايا أو مكان تنفيذ الفعل الارهابى أو بالمصالح التى اضررت من جراء ذلك أو بالمكان الذى لجأ اليه مرتكبو الأفعال الارهابية أو بمعنى آخر يتوافر الركن الدولي فى الارهاب الدولي اذا كان عنصرا وأكثر من عناصره يمس ويتعلق بأكثر من دولة ويتمثل هذا العنصر فى التحضير للجريمة أو فى تنفيذها أو فى الوسائل المستخدمة أو فى فاعليها أو ضحاياها أو فى الآثار المترتبة عليها ويصنأ طبقا لطبيعة البحث أن نبأ فى الجرائم ضد أمن البشرية « ومنها خطف الطائرات » ويقصد بها تلك الجرائم المنطوية على اشاعة الفزع والرعب فى نفوس الناس دون أن يؤدى ذلك الى نشوب حرب بين دولتين وتعتبر جريمة خطف الطائرات والارهاب الدولي من امثلتها وسوف نرى أن الركن الدولي فيها كقاعدة لا يختلف عن نظيره فى بقية الجرائم الدولية وأن اتأخذ صورة أقل وضوحا .

ثانيا : جرائم الحرب :

ويقصد بهذه الطائفة من الجرائم ما يقع اثناء الحرب من أفعال تعد مخالفة لقوانين وعادات الحروب ويستلزم توافر الركن الدولي فيها أن تقع بين الوطنيين التابعين لدولة محاربة سواء كانوا عسكريين أو مدنيين كحكام الاقليم المحتل على رعايا دولة العدو سواء كان وقوعها فى اقليم الدولة المحاربة كما لو وقعت فى معتقلات الاسرى أو فى ميدان القتال أو فى الاقليم المحتل وبناء عليه لا تعتبر الجريمة دولية بل داخلية فى الأحوال الآتية :

١ - ما يرتكبه أحد الخونة أو المتعاونين مع العدو ضد بنى وطنه ما لم يكن اعتباره مسئولاً عنها بصفته شريكا فيها وتطبيقا لهذه الصورة

(١) ، (٢) ا.د. حنفي إبراهيم صالح عبيد - المرجع السابق ص ٢١٧ ، ٢٢٠ .

قضية كراسنودار (Krasnodar) التي فصل فيها القضاء السوفيتي في ١٤/٧/١٩٤٣ وادين فيها عدد ثمانية من الروس ساعدوا السلطات الألمانية في قهر الجمهور المدني في هذه المدينة باعتبارهم خونة وشركاء للفاعلين الأصليين الألمان ويلاحظ أن القضاء الوطني هو الذي تولى أمر الفصل في جريمة دولية وهو أمر غير صحيح ولكن ضرورات الحرب قد بررت فضلًا عن أن محكمتي نيرمبرج وطوكيو لم تكونا قد انشستا بعد ولم يوجد قضاء دولي جنائي مختص .

٢ - ما يرتكبه الوطنيون من جرائم على الأسرى وجرحى الحرب ولو من الأعداء أثناء سير المعارك الحربية .

٣ - ما يرتكبه الوطنيون في بلد محارب على رعايا دول الأعداء المقيمين معهم على ذات الاقليم منذ البداية أي قبل نشوب للحرب مع دولهم .

ثالثا : الجرائم ضد الانسانية :

يقصد بهذه الطائفة من الجرائم ما يقع على الحقوق الأساسية للإنسان بحسبانه عضوا في الجماعة الدولية ويعتبر جريمة إبادة الجنس من أهم الصور التي تتخذها صورة الطائفة من الجرائم وهي تتخذ إحدى صورتين :-

في أولاهما تقع مرتبطة بإحدى الجرائم ضد السلام أو ضد أمن البشرية أو بجرائم الحرب مثل استعمال القوة مع أسرى الحرب واضهاد سكان الاقليم المحتل وهنا يكون الركن الدولي متوافرا بغير جدال .

وتحدث في الثانية مستقلة عن الجرائم المتقدمة كإساءة معاملة أقلية سياسية أو دينية أو مذهبية أو إبادة في السلم وهي أمور تدخل كلها تحت طائلة التجريم في كافة التشريعات الجنائية ويمكن اعتبارها جريمة دولية في حالة ما إذا تمت بتعاون أو سماح الحكومة الوطنية ويمكن أن يسأل عنها الأفراد العاديون بوصفهم شركاء وفقا للمادتين ٣ ، ٤ من اتفاقية مكافحة ومعاقبة الجنس (١) أما إذا تمت دون تدخل أو تشجيع

الدولة فانها تعد جريمة وطنية لأن هذه الاتفاقية قد أبرمت لتكون صالحة للتطبيق في المجالين الداخلى والخارجى معا (١) .

والخلاصة أن الركن الدولى يقتضى أن يكون طرفا الجريمة دولتين أو أكثر وأن يكون ارتكابها بتدبير سابق عمدى أو غير عمدى من جانب احدهما ضد الاخرى فان تخلف هذا الركن كانت الجريمة داخلية .

وكما سبق أن أهم صور الجريمة الدولية هي :

١ - الجرائم ضد السلام فهي تنطوى على المساس بالسلام العالمى .

٢ - الجرائم ضد أمن البشرية .

٣ - جرائم الحرب .

٤ - جرائم ضد الانسانية .

ويمنا فى البحث الصورة الثانية وهى الجرائم ضد أمن البشرية فهي من الجرائم الدولية وتنطوى على المساس بأمن البشرية أى أمن المجتمع الدولى فى مجموعة وأهم مثال لهذه الجرائم الدولية جريمة خطف الطائرات والارهاب الدولى .

اولا : جريمة خطف الطائرات :

حيث تعتبر الطائرات من أهم وسائل النقل الحديث بالنظر لما تتميز به من سرعة وأمان وقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وثمة محاولات للانقاص من الميزتين المتقدمتين (السرعة والامان) تمثلت فى التدخل فى مسار الطائرات باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها وتحويلها عن خط سيرها العادى وهو ما اطلق عليه فى العمل اصطلاح خطف الطائرات Capture Hijacking ولا ريب فى خطورة هذا الفعل من جملة نواح :

(١) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٤٠ ، د. محمد

محيى الدين عوض - المرجع السابق ص ٤٦٤ .

فهو يذهب بالميزتين المتقدمتين تماما (السرعة والامان) اذ ينجم عنه تأخير في حركة انتقال الاشخاص وتبادل السلع والخدمات فضلا عن تعريضه سلامة المسافرين لخطر رهبة بل تحقق الكوارث بالفعل ثم أن مجرد تغيير مسار الطائرة بالقوة - ولو لم تستخدم القوة بالفعل - ينطوى على مخاطر واضحة فالطائرات التى تحلق فوق اليابس لا تكون عادة مزودة بأجهزة الهبوط الاضطرارى على سطح الماء مما يعرضها للغرق فى أعماقه وتظهر هذه المخاطر بشكل أوضح فى المجالات التى يتولى فيها الخاطف قيادة الطائرة بنفسه أو يفرض على قائدها تصرفا معيناً اذ قد لا يكون على دراية كافية بفن القيادة أو بالمرات الجوية أو بمشاكل الاقلاع والهبوط خاصة فى حالات تقلب الطقس فاهيك عن مشكلة الوقود وغيره من المشاكل الفنية العديدة التى تواجه الملاحه الجوية .

من أجل هذا كان موضوع خطف الطائرات محل عناية كبيرة من جانب الدول وقد اسفر ذلك عن ابرام اتفاقيتين على طريق تجريم هذا السلوك وكفالة ما يتبع فى شأنه من تدابير جنائية وغير جنائية أبرمت أولاهما فى طوكيو ١٤/٩/١٩٦٣ والثانية فى لاهاي ١٦/١٢/١٩٧٠ وغيرها من الاتفاقيات فى هذا الشأن .

ثانيا : الارهاب الدولى :

يقصد بالارهاب الدولى *Terrorisme Internationale* كافة أفعال التخريب والتهديد التى تقع على المرافق العامة والقتل الجماعى الذى يقع على الاشخاص ومن ثم فهو يشيع الاضطراب فى المجتمع الدولى والفرض أنه يحدث فى وقت السلم وقد استهجن المجتمع الدولى أفعال الارهاب الدولى منذ مطلع القرن العشرين وخاصة فى اعقاب الحرب العالمية الأولى وثمة حادثة شهيرة تجدر الإشارة اليها تبلورت فيها جريمة الارهاب الدولى بصورة واضحة تتعلق بالاعتداء على مارسيليا فى ٩/١٠/١٩٣٤ ومصرع اسكندر الأول ملك يوغسلافيا ولويس بارتو

Louis Parthou وزير خارجية فرنسا آنذاك وهذا هو الحادث الذي هز مشاعر الفرنسيين جميعهم وحمل حكومتهم على الامساك بزمام المبادرة صوب تجريم هذا العمل المريع واسفرت جهودها عن ابرام اتفاقتين في جنيف بتاريخ ١٦/١١/١٩٣٧ اما الأولى فهي تتعلق بمكافحة ومعاينة الارهاب الدولي والثانية بانشاء محكمة دولية جنائية تتكفل بمحاكمة المتهمين بارتكابه وعلى الرغم من أن هاتين الاتفاقتين غير مطبقتين حتى اليوم لعدم تصديق الدول عليها الا أن ذلك لا يحول دون اعتبار الارهاب الدولي جريمة دولية استنادا الى العرف الدولي الذي لا تفعل الاتفاقيات أكثر من الكشف عنه دون تقريره .

الباب الثاني

تجريم التهديد بالخطر لأمن المواصلات

الفصل الاول : فلسفة تجريم التهديد بالخطر وأسبابه •

الفصل الثاني : نطاق تجريم التهديد بالخطر وصورة •

الفصل الاول : تجريم التهديد بالخطر وأسبابه :

لقد عني الاسلام منذ فجره الاول ببناء مجتمع سليم كقاعدة لقيام الدولة التي جاء لاقامتها ولما كانت اقامة المجتمع السليم لا تتحقق بدون اعداد اللبنة الاولى منه وهم الافراد فقد كان للفرد النصيب الاوفى من مهمة البناء والاعداد على أساس ان الفرد الصالح هو أساس المجتمع الصالح •

وللفرد في المنظور والمقصود الاسلامي شخصيتان شخصية مستقلة يسأل عن نفسه في روحه وعقله وماله « التكاليف الفردية » وشخصية عامة باعتباره جزءا من البناء الاجتماعي يسأل فيها بالتضامن مع الآخرين عن صلاح هذا المجتمع « التكاليف الجماعية » ما لذلك من أثر في ابراز دور الافراد في منع الجريمة والانحراف ووقاية المجتمع ومن هنا كانت فلسفة تجريم التهديد بالخطر لأمن المواصلات التي هي عصب الحياة في أي مجتمع من المجتمعات البشرية وقد أصبح أي مساس اجرامي بها « وسائل المواصلات » يؤثر تأثيرا كبيرا في حياة تلك المجتمعات بالسلب في جميع مناحي الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية وغيرها من المجالات والانشطة لحياة أفراد المجتمع ويكفي القول في هذا الشأن أنه اذا أصبحت وسائل المواصلات مصدر خطورة وازعاج ولم تتمتع بالامن والامان والطمأنينة والاستقرار فليس هناك ادنى شك ان كل فرد في المجتمع من مستخدمي هذه الوسائل سوف يخشى على حياته وحياة افراد أسرته ويحجم عن استخدامها ويترتب على ذلك مباشرة تعطيل كافة المصالح وشئون الافراد (م ٢٠ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

ودواوين الحكومة وغيرها وهذا يدل بحق على مدى أهمية وسائل
المواصلات التي أصبحت تمثل حقيقة عصب الحياة فعلا وحقا .

ولذلك يهتم الاسلام بتربية وتكوين الفرد الفاضل ويكون ذلك
عبر سلسلة من الفرس النقي في نفسه وجوارحه ثم يكمل بناؤه
بحصوله على حقوقه التي هي المرتكز الاول لقيامه لواجباته .

وفي سبيل ذلك خطت الشريعة الاسلامية الغراء خطوتين هامتين :

الاولى : تربية الضمير الديني في الفرد بحيث يتحكم في باطنه
وظاهره ويربط الفرد بالرقيب الذي لا ينام وبالعالم الذي لا يجهل
« الله سبحانه وتعالى » وبهذا الضمير الرقيب والحسيب وبهذه الرقابة
الذاتية يكون الفرد قد وجد نفسه وسلمت له الحياة وقال تعالى :
« فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (١) (البقرة ٣٨)
وللضمير الديني عند الفرد سلطان قوى ذو أثر فعال يفوق سلطان
القانون بكثير من حيث أن الضمير حاضر لا يغيب اما القوانين فقد
جبلت النفوس على الخروج عليها لانها مفروضة من سلطة خارجية
عنها ومن أجل هذا كانت القوانين المتسمة بالاقناع والحجة أكثر تقبلا
واستجابة لدى الافراد في المجتمع (٢) .

الخطوة الثانية : حصول الفرد على حقوقه :

بعد بناء الضمير الديني وتكوينه لدى الفرد لابد من حصوله
على حقوقه المشروعة التي تساعد على رفع مستواه وتمكينه من
المشاركة في العمل لخير الجماعة واهم هذه الحقوق التي قررها
الاسلام للفرد هي الحرية والمساواة حيث يسوى الاسلام بين المسلمين
وغيرهم في الدولة الاسلامية تحقيقا للوحدة الاجتماعية ، والحرية في
الاسلام ليست انطلاقا من القيود بل هي معنى لا يتحقق في الوجود
الا مقيدا - فالحر هو الذي يسيطر على ارادته وهو سيد نفسه وهو

(١) المجلة العربية الدفاع الاجتماعى - الرباط - العدد الثانى سنة
١٩٨١ - دور الجمهور في الوقاية من الحرية .

(٢) د. عبد العظيم شرف - تكوين الضمير الديني عند الفرد - مجلة
الازهر جزء ٦ سنة ٣٤ .

القوى حقا ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم « انما الشديد من يملك نفسه عند الغضب » .

والحرية معنى اجتماعى لا يتصور وجوده الا فى مجتمع متكافل يأخذ الأفراد منه ويعطونه - وهناك قيود ضابطة للحرية هى فى أصلها قيود نفسية وليست قيودا خارجية وهذه القيود هى :

١ - السيطرة على النفس والخضوع لحكم العقل .

٢ - الاحساس الدقيق بحق الناس فى المجتمع على الفرد والا كانت الانانية وهى نقيض الحرية .

ولهذا تمكن الفرد من ان ينال قسطه من الحرية التى تبنى فيه الصلاحية للاتتماء الى المجتمع الفاضل والحريات التى منحها الاسلام للفرد من أجل أن يكون لبنة قوية فى البناء الاجتماعى هى حرية التفكير - حرية الاعتقاد - حرية القول - حرية العلم - حرية التملك . وما يهنا هنا فى مجال البحث هو حرية التفكير والقول التى جعلتهما الشريعة حقا لكل فرد بل جعلت القول واجب على كل مسلم فى كل ما يمس الاخلاق والمصالح العامة ومنها شئون المواصلات العامة بجميع أنواعها ووسائلها البرية والجوية والبحرية سواء كانت داخلية ام خارجية « وكذلك فى كل ما يمس النظام العام والاداب العامة ومع ذلك قيدت هذه الحرية بالقيود التى تمنع من العدوان واساءة الاستعمال . اما حرية التملك فقد قررها الاسلام للفرد ضمن حدود مرسومة تدور بين ثلاثة امور هى :

أولا : ان تكون الملكية فى دائرة منع الضرر .

ثانيا : انه ليس كل شئ كاملا للامتلاك الفردى .

ثالثا : تقرير بعض الحقوق المفروضة للدولة أو للجماعة على الملكية الخاصة كما ان لولى الامر العادل ان يتدخل ليقرر القيود على حرية الملكية الخاصة اذا اصطدمت تلك الحرية بمصالح الآخرين أو كانت حرية معتدية كما روى انه كان لسعرة بن جندب نخل فى حائط رجل من الانصار وكان يدخل هو واهله فيؤذيه فشكا الانصارى ذلك الى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فقال الرسول صلى الله عليه وسلم

الى صاحب النخل بعنه فأبى فقال له الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فأقطعه فأبى قال له الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فهبه ولك مثله فى الجنة فأبى فالتفت الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم الى صاحب النخل وقال له انت مضار ثم التفت الى الانصارى وقال له اذهب فأقلع النخلة .

(رواة ابو داوود فى الاقضية) .

وهكذا نجد أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لم يحترم الملكية المعتدية ومع ذلك فان حرية التملك من حيث الأصل مكفولة فى الشريعة الاسلامية هذا هو الفرد الصالح الذى اراده الاسلام لبنة صلبة قوية فى البناء الاجتماعى المؤثر لان الظاهرة الاجتماعية تحدث نتيجة عدد كبير من الضمائر الفردية أى ان الفرد مثل فى هذا المجتمع تمثيلا ايجابيا له ضغطه ووزنه ودفعه للحياة باتباع الضمير الفردى له أثره فى وليعة الضمير الاجتماعى لان الاخضاع الذى يفرضه المجتمع على الفرد ليس الا حالة من حالتين فاما انه اخضاع صالح ناتج عن اجتماع عدد كبير من الضمائر الفردية الصالحة التى تفرض سلطانها على الفرد المنحرف وتلزمه بعدم الخروج عن الحدود المرسومة واما انه اخضاع فاسد ناتج عن اجتماع عدد كبير من الضمائر الفاسدة والمنحرفة التى تفرض سلطانها على الفرد الصالح فهو اما ان يسير معها أو تبعده عن الطريق وهذا ما حذرت منه الشريعة الاسلامية وندبت الفرد الى الصمود والمقاومة بقوله صلى الله عليه وسلم « لا يكن احدكم امعه » ويقول صلى الله عليه وسلم « ان احسن الناس احسنت وان اساءوا اسأت ووطنوا انفسكم ان احسن الناس ان تحسنوا وان اساءوا أن تجنبوا اساءتهم » .

وبهذا الفرد الصالح الفاضل يتحقق المجتمع الفاضل ويكون مجتمع متكافل ومتعاون تتعاون منه كل القوى الانسانية بحيث تلتقى على على المحافظة على مصلحة الفرد أولا ثم يتدرج الامر بهم الى مرحلة صيانة البناء الاجتماعى والعمل على ارساء فواعده المتراصة التى لا ينفذ الدخن من اجزائها ويتحقق ذلك بالالتزام بمصالح الآخرين والقيام بها لأن فى الاخلال بذلك يكمن فى انهيار المجتمع ويترجم الرسول الكريم

صلى الله عليه وسلم بهذه المعاني بقوله « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا - مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » وهذا هو المجتمع المتكافل الذى يؤمن افراده بمسئولية بعضهم تجاه البعض الاخر فى سبيل تحقيق هذا يجب تربية الفرد التربية الصحيحة القائمة على عادات سليمة وقيم اجتماعية صالحة بحيث تخلق شخصية سوية تعمل لصالح المجتمع ولا تضره فى أى مجال من مجالات أنشطة الحياة مثل تهديد وسائل المواصلات بالخطر والتعرض لها بالنشاط الاجرامى والذى يعرض حياة مستخدميها للازعاج والخطر والتهديد والخوف والانهيار العصبى فى بعض الحالات الحرجة مثل اختطاف الطائرات والسفن وغيرها من وسائل المواصلات المختلفة .

التحليل الفلسفى لمفهوم القيم : - (١)

من الضرورى البحث فى القيم الاجتماعية وبيان اثرها فى تكوين الشخصية للفرد فى المجتمع .

فالقيم من المفاهيم الفلسفية التى كانت ومازالت الى حد كبير محور الخلافات الاساسية بين المدارس والمذاهب الفلسفية المختلفة واهمية القيم ترجع الى انها ترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها لان القيمة ترتبط بدوافع السلوك وبالامال والاهداف وكلمة القيم من الكلمات التى يستخدمها الناس عندما يبحثون فى أمر من الامور الهامة مثل مستقبل العالم ومصير الانسانية وكذلك سلوك الافراد وهو وسيلة من الوسائل الهامة فى التمييز بين أنواع وسلوك الافراد والجماعات .

والانسان فى الحياة له أهداف وغايات يسعى لتحقيقها وهو يتأثر فى اتقائه لاهدافه وغاياته بمعان صريحة أو ضمنية كما يجب أن يكون وما لا يجب أن يكون وهذه المعانى هى القيم ولكن ليس معنى هذا أن القيم بهذا المعنى هى العامل الاوحد فى تحديد السلوك وتوجيهه ولكنها أحد العوامل التى توجه السلوك الفردى والجماعى لانه يوجد غيرها .

فالسلك الانساني تتاج عوامل مختلفة تحيط بالفرد مثل الظروف المحيطة به والدوافع والحوافز المباشرة والقلّة من الناس يسلكون السلوك الذي يتفق مع قيمهم مثل الفلاسفة والمصلحين ولكن قد تضطر الظروف معظم الناس الى سلوك يتعارض مع القيم التي يؤمنون بها وهنا يتعرض الفرد الى نوع من الصراع الداخلي الذي قد يؤدي بالبعض الى الاصابة بالامراض النفسية وأحيانا العضوية •

الموقف الفلسفي من القيم :

لقد انقسم الفلاسفة في موقفهم من موضوع القيم الى قسمين أو اتخذوا موقفين مختلفين هما الموقف المثالي أو العقلي والموقف الطبيعي أما الموقف المثالي أو العقلي : فهو موقف افلاطون وأول من قال به الفيلسوف الاغريقي افلاطون اذ تعتبر فلسفته من زاوية معينة بحثا في القيم فيما يجب أن يكون وما لا يجب أن يكون ويرى ان الناس لهم مثالا عليا وافكارا سامية ومصدرها عالم آخر غير محسوس توجد فيه الاشياء كاملة هو عالم المثل وهذا العالم كان يعيش فيه الناس قبل مجيئهم الى هذا العالم المحسوس •

ونقطة الضعف في هذا الرأي المثالي ان عالم المثل هذا لا يخضع للتجربة لذلك لا يمكن ان يدرس دراسة علمية تتناسب مع اتجاهات عصرنا •

اما العالم (كانت) يعتبر مثالا للموقف المثالي أو العقلي من القيم في العصر الحديث ولو أنه اختلف عن افلاطون في تحديد مصدرها فقد عاش (كانت) في عصر تقدمت فيه البحوث العلمية وساءت النزعات التشكيلية فتصدى « كانت » بهذا الشكل الخطيرة وحاول ان ينقذ القيم جميعا •

وارجع (كانت) مصدر القيم الى العقل الانساني فهو أى العقل الذي يعطى للخبرات الحسية شكلها الخاص الذي تدركه فمعاني الاشياء الحسية موجود في وجودها في العقل سابق على وجودها في العالم الحسى أى انه يختلف كثيرا عن (افلاطون) في انه جعل للقيم مكانا آخر غير العالم الحسى وذلك لا يحل مشكلات العصر الحديث التي هي من واقع هذا العالم ولا بد ان يكون الحل من الواقع كذلك •

اما الموقف الثانى من القيم فهو الموقف الطبيعى من القيم : -

ويمثل هذا الموقف الفيلسوف (سيوزا) الذى اعتبر القيم جزء لا يتجزأ عن الواقع العضوى للحياة والخبرة الانسانية فالاشياء فى نظرى ليست فى ذاتها خيرة أو شريرة ، صحيحة أو خاطئة ، قيحة أو جميلة وإنما هذه الاحكام نصورها من واقع تأثيرنا فى هذه الاشياء وتأثرنا بها من واقع خبراتنا بها فى مواقف معينة .

القيم والخبرة الانسانية : -

القيمة لفظ نطلقه ليدل على عملية تقويم يقوم بها الانسان وتنتهى هذه العملية باصدار حكم على شىء أو موضع أو موقف ما ينتهى بالانسان الى اتخاذ قرارا أو حكما ينصرف بمقتضاه فى موقف ما وهذا التقويم أو الحكم الذى يقوم به الانسان يكون مبنيا على مجموعة من المبادئ أو المعايير وهذا يجعل القيمة تختلف عن الدافع أو الرغبة أو الاتجاه أو غير ذلك من المفاهيم « مفاهيم » التى تؤدى الى سلوك معين .

والعناصر الثلاثة التى تعتمد عليها القيم فى الحكم على الاشياء هى الحق والخير والجمال وهذا يجعل للقيمة والخبرة الانسانية مفهوم واحد باعتبار ان الخبرة الانسانية تجمع الجوانب المعرفية والجمالية والخلقية . واذا سار سلوك الانسان وفق قيم الفرد والمجتمع الذى يعيش فيه عاش الفرد عيشه هادئة مطمئنة اما اذا حدث العكس فان الفرد يتعرض لصراع قد يؤدى به الى المرض .

وخلاصة القول ان القيمة ليست مستقلة عن الشىء وانما هى صفات أو خصائص تميز الشىء فى مواقف معينة وظروف معينة .

مصدر القيم : القيم هى عمليات اختيار يقوم بها الانسان فى مجالات الحياة والانسان فى اختياره لاشياء معينة أو مواقف معينة يكون متأثرا بالاساس الثقافى للمجتمع الذى يعيش فيه وما يتضمنه من نظم وتقاليد وأعراف اتفقت عليها الجماعة التى يعيش فيها والقيم ليست ثابتة أو جامدة ولكنها تتغير تبعا للظروف والزمن لكى تتلاءم مع ما يستجد أو يختفى من أمور الحياة .

فالقيمة الاجتماعية مثلا هي نتاج خبرات اجتماعية وعمليات اتقاء جماعية لمواقف معينة يصطلح افراد المجتمع عليها لتنظيم العلاقات بينهم .

انواع القيم : ١ - القيم الالزامية : وهي القيم ذات القدسية وهي التي يلزم المجتمع افراده على تنفيذها عن طريق الغرف أو القانون أو الاثنين معا وذلك مثل المسئولية (مسئولية الأب نحو أسرته) .

٢ - القيم التفضيلية : وهي لا تحتل مكانه الالزام أو القدسية ولكن هذا لا يعنى انها ضعيفة الأثر في حياة الناس وفي سلوكهم لأن المجتمع يكافئ من يسير تبعا لها مثل النجاح في العمل وفي العلاقات الاجتماعية أو الفشل فيها فالأول يجازى صاحبه بالتقدير من البيئة الاجتماعية علاوة على الثواب المادى في حين ان الثانى يعرض صاحبه للخسارة المعنوية علاوة على الخسارة المادية .

٣ - القيم الطوبائية : أو المثالية وهي القيم التي يستحيل تحقيقها بصورة كاملة ولكنها تؤثر تأثيرا بالغا في توجيه سلوك الافراد مثل القيمة التي تطلب من الانسان ان يعمل لدنياء كأنه يعيش ابدا ولآخرفته كأنه يموت غدا وكذلك مواجهة الاساءة بالاحسان .

ومستوى الالزام في القيم السابقة ليس ثابتا ولكنه يتغير بتغير العصور وتغير المستوى الثقافى للمجتمع . فالقيم المثالية مثلا قد تصبح قيما الزامية أو تفضيلية .

والخلاصة ، كما سبق ان بينا هي الركيزة التي تؤدي الى مختلف أنواع السلوك لأفراد المجتمع الواحد .

انتشار القيم في المجتمع وتجاوبها : -

تندرج القيم في أهميتها وفي درجة الزامها وكذلك في عموميتها وشيوعها بين أفراد المجتمع الواحد فمن القيم ما يقاوم التغير رغم تغير ظروف المجتمع ومنها ما يسهل تغيره اذا اقتضت ظروف الحياة ذلك وكلها كانت هناك فوارق كبيرة بين طبقات المجتمع الواحد كلما ادى ذلك الى اختلاف درجات الالزام بالنسبة للقيم باختلاف طبقات المجتمع أى ادى الى اختلاف تقدير الطبقات المختلفة لما يجب ان يكون وما يجب الا يكون

أى حول القيم الالزامية أو حول بعضها على أقل تقدير ويندر تمسك الفرد بقيمة معينة بقدر ما يكون لها من تأثير في حياته وقد يصل هذا التأثير في بعض الأحيان ان يضحي الفرد بحياته في سبيل قيمة معينة يؤمن بها كما يتضح في قصص الشهداء وغيرهم من المواقف البطولية لبعض الأفراد مثلما يحدث عند تعرض احدى وسائل المواصلات لخطر أو اختطاف وهو موقف صعب جدا على ركاب الطائرة وهنا يبرز بعض الأفراد من ذوى الشجاعة أو التضحية بحياته في سبيل الجماعة وانقاذها من الخطر أو الاختطاف حسب الأحوال .

وكذلك يؤدي ايمان الفرد بقيمة معينة الى تحديد سلوكه فيما يختص برسم خطة معينة بالنسبة لمستقبله واختيار نوع معين من الحياة تحدده الوان معينة من النشاط الذى يختاره الفرد تحت تأثير هذه القيمة .

وفي بعض الأحيان تجمد القيم عند الفرد وتصبح من المسلمات التى لا يمكن تغييرها حتى ولو أدى ذلك الى مخالفة القانون للتمسك بها .

التناقض فى القيم والصراع القيمى وعلاقة ذلك بالتغير الاجتماعى :

ان التفاوت الطبقي فى المجتمع يؤدي الى اختلاف القيم التى تعتنقها كل فئة وهذا بالطبع يؤدي الى التفكك الاجتماعى الذى يتخذ صوراً شتى منها الا مبالاة أو لامبالاة طبقة معينة بأمور تعتبرها باقى الطبقات فى المجتمع غاية فى الأهمية .

وقد يؤدي الانقسام القيمى فى المجتمعات الطبقيّة الى صراع شديد بين طبقات المجتمع الواحد كما يحدث فى المجتمعات الرأسمالية بين طبقات الرأسمالية والطبقات الشعبية والعمالية .

وقد يحدث اختلاف فى القيم كذلك بين الريف والحضر بل بين أجزاء الريف المختلفة وكذلك بين الاجيال القديمة والحديثة وكذلك بين الجنسين ولكن هذا الاختلاف القيمى لا يؤدي عادة الى حدوث صراع بين هذه الفئات .

والواقع الذى يؤدي الى الاحساس بضرورة تغير القيم هو التغير الذى يطرأ على المجتمع بحيث يصبح من المتعذر ان تسير الحياة بنفسى العادات أو العلاقات أو القيم التقليدية القديمة .

والعصر الحاضر يتميز بالحاجة الماسة الى تعديل القيم نظرا للتقدم العملى السريع فى مختلف نواحي الحياة وقد أصبحت بعض القيم التى كانت تعتبر فى الماضى مثالية بعيدة التحقيق أصبحت واقعية من الممكن تحقيقها مثل المساواة والمناداة بالسلام والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة فى العالم وغيرها من القيم التى كان من المتعذر والمستحيل اعتناقها •

التربية وتكوين القيم :

ان ضمير الفرد يتكون منذ الطفولة الأولى نتيجة للالتزام بالأوامر الصادرة اليه من الوالدين ثم من المدرسين ثم غيرها من السلطات التى تمثل ثقافة المجتمع وبالتدريج يتعلم الطفل عمل الصواب وتجنب الخطأ دون توجيه من الخارج وهذه العملية هى عملية تكوين الضمير وحينما يصير سلوك الفرد متفقا مع صورة الذات المثالية أو متفقا مع ما ينبغى ان يكون حتى لو تعرض الفرد نتيجة لذلك لأى نوع من العقاب فان الفرد يكون قد وصل الى ارقى المستويات فى نمو الضمير وهو المستوى الذى يجب ان تستهدف التربية الوصول بالنشء اليه - ويكون تعريف الضمير على هذا الأساس انه قدرة عقلية مكتسبة تتضح فى معالجة الفرد لما يواجهه من مواقف الصراع بارجاعها الى الدستور القيمى الذى يدين به والذى تنطوى عليه ذاته المثالية والقُدوة عامل هام له تأثير بالغ فى تربية الطفل وفى تكوين قيمة الواقعية والمثالية وكثيرا ما تكون أقوى أثرا من أساليب الثواب والعقاب والتوجيه والارشاد اللفظى •

واذا ما تعارضت أساليب التربية والمطالب التى يفرضها الكبار على الاطفال مع تصرفاتهم هم أنفسهم فان الطفل تتعرض شخصيته للضرر والانحراف ومن ثم فلا بد من ان تتفق تصرفات الكبار مع ما يملونه على الطفل من أساليب السلوك •

ولابد ان يسير التسليم النظرى جنبا الى جنب مع الجانب العملى أى الاتفعال والممارسة حيث ان التعليم النظرى وحده لا يكفى لتعديل سلوك الفرد منذ الطفولة وحتى نهاية رحلة الشباب والحكم على الأشياء أى تحديد قيم الأشياء •

ولا شك ان مفهوم التربية قد تعددت معانيه ودلالاته - فهي عملية بواسطتها ينمو الانسان ويزدهر وتتفتح ملكاته وقدراته .

القيم الايجابية والقيم السلبية :

ان قيم المجتمع وجماعاته قد تكون قيما ايجابية بناءه تتكون من وراء أفكار أعضاء المجتمع ومن وراء اتجاهاتهم ونظرتهم نحو الأمور والأشياء والأشخاص أى نحو الحياة التى يعيشونها أو التى يضعونها أو التى يحاولون صنعها على السواء وهى قيم بناءه لأنها تدعو الى الخير ولا تدعو الى الشر ويعنى بالخير كل ما يعين على التغيير الى الأفضل وإلى الأقوى وإلى الأعظم ومن ثم فهى قيم حميده تدعم الروح المعنوية فى صفوف أعضاء المجتمع وترتفع بهذه الروح وتثبتها وتقويها وقد تكون قيم المجتمع وجماعاته على عكس ذلك . قيما سلبية غير بناءة لا تدعو الى عمل الخير بل تدعو الى الشر وتدعو الى ما يعين على العمل غير الصالح من أجل الآخرين .

والقيم الاجتماعية تؤدي دورا خطيرا فى المجتمع وامنه وامانة واستقراره والوصول الى الامان والهدوء والسكينة بنسبة كبيرة .

ومصادر هذه القيم الاجتماعية بأنواعها مصادر عديدة أهمها التراث الدينى والتراث التاريخى ومنها التراث الأدبى والفنى ومنها الامثال الشعبية التى تحيا فى نفوس أعضاء المجتمع . والتراث الدينى أهم مصادر القيم الحميدة وهى قيم شتى أى ان أنواعها عديدة فيها القيم الاجتماعية الايجابية التى تتضمن الصبر والمثابرة والكفاح والايمان بالنصر وتقويه العزائم والامثلة على ذلك نجدها فى الآيات القرآنية الكريمة التى تزهر بمعانى هذه القيم وتشر شذاها . ومن امثلة هذه الآيات القرآنية الكريمة ما يأتى :

- (يا أيها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم)
(سورة محمد ٧٠٠)

- (بلى ان تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين ، وما جعله الله الا بشرى لكم ولتطمئن قلوبكم به وما النصر الا من عند الله العزيز الحكيم) (٣ : آل عمران)
(١٢٥ - ١٢٦)

- (وما يلقاها الا الذين صبروا وما يلقاها الا ذو حظ عظيم)
(فصلت ٣٥)

ومن القيم الحميدة التى تضمنها التراث الدينى نجد القيم الاجتماعية الايجابية التى تتضمن التضحية فى سبيل المجموع بالمال والجهد واداء الواجب وتحمل المسؤولية فى العمل الايجابى المشترك وآيات القرآن الكريم تشع بدلالات هذه القيم وتشر هداها مثال ذلك :

- (مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم)

(البقرة - ٢٦١)

- (يا أيها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وانفسكم ذلكم خير ان كنتم تعلمون)
(الصف - ١٠ ، ١١)

- (واتفقوا مما رزقناكم من قبل ان يأتى احدكم الموت فيقول رب لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدق واكن من الصالحين) (المنافقون - ١٠)

ومن القيم الحميدة قيم الأخوة والألفة والتماسك فى محيط المجتمع وجماعاته العديدة وكلها قيم اجتماعية ايجابية تتلأأ بمعانيها هذه الآيات وتحت عليها :

- (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان)
(المائدة - ٢)

- (انما المؤمنون أخوة فاصلوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون)
(الحجرات - ١٠)

- (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هى احسن فاذا الذى بينك وبينه عداوه كأنه ولى حميم)
(فصلت - ٣٤)

ومن القرآن الكريم والاحاديث النبوية الشريفة ما يدل على شخصية القدوة (لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا)
(الاحزاب - ٢١)

فالمؤسسات الدينية في المجتمع تؤدي دورا عظيما بين أجهزة التنشئة الاجتماعية الأخرى من الأسرة أو العائلة والمدرسة والمؤسسات السياسية الاعلامية والثقافية التي تضم الكثير من وسائل الاعلام من صحافة وكتب وسينما وتلفزيون واذاعة ومعارض فنية مختلفة ومكتبات حديثة شاملة لكافة أنواع المعرفة وعلى أحدث ما يكون والندوات والمسارح والمؤتمرات وخلافه .

ولاشك ان كل ذلك يؤثر تأثيرا كبيرا في تنشئة الفرد والمجتمع والوصول الى الشخصية السوية المندمجة في المجتمع ومحاولة علاج الأفراد من ذوي الشخصية الغير سوية والتي تمثل عنصر الشر والازعاج والخطر في المجتمع خاصة ان عدو جرائم التعريض للخطر تزداد في جميع أنظمة القانون الجنائي جرائم التعريض للخطر والتهديد (١) .

لاشك ان عدد وأهمية جرائم التعريض والتهديد بالخطر تزداد في المجتمعات وفي جميع الأنظمة القانونية الجنائية وذلك استجابة لمتطلبات الحياة الاجتماعية التي طرأ عليها التغير بفعل التقدم الفني ونمو العلاقات الدولية .

والمخاطر الناتجة عن ذلك تجعل المشرع في حل من ان يطور آليات قانونية لتوفير الحماية ضد أي محاولة لتهديد حياة وأمن الأفراد وذلك وذلك بأن يفرض على كل منهم واجب اتباع سلوك يتفق مع هذا التنظيم .

ونجد ان هناك احساس متزايد بالتضامن بين بنى البشر في كل مكان حيث بتدعيم هذا الاحساس بزيادة الاعتراف الكامل بقيمة المساواة بين الناس كما ان الاماني والأمال في الحياة الاجتماعية قد تحررت من الفردية المطلقة .

وان هذا الموقف يجد له تعبيرا في المجال الجنائي عن طريق التوسع في القواعد القانونية التي تهدف الى حماية وجود الأفراد والجماعات وذلك في صورة سن وتشريع عقوبات على الأفعال أو الامتناعات التي تشكل ذلك الخطر والتهديد به .

(١) من توصيات المؤتمر الدولي العاشر لقانون العقوبات - المجلة الجنائية القومية العدد ١ مارس سنة ١٩٧٠ المجلد الثالث عشر - يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

فان ايجاد جريمة تكون من مجرد التعريض للخطر والتهديد به يقوى الضمانات التى قررتها مجموعة جرائم الخطأ التقليدية عندما يقع اعتداء حال . وبناء على ذلك فان المؤتمر الدولى العاشر لقانون العقوبات يضع فى الاعتبار :

ان السياسة التشريعية التى تصنع جرائم من مجرد أفعال التعريض والتهديد بالخطر لا تتعارض مع المبادئ العامة للقانون الجنائى وذلك بشرط ان تحترم هذه السياسة متطلبات التعريف القانونى بصفة خاصة عن طريق تجنب المفاهيم التى تصاغ باصطلاحات مبهمه للغاية أو غير دقيقة .

وان اعتبار التهديد والتعريض للخطر جريمة جنائية يمثل فقط حلا أخيرا يتم اللجوء اليه عند عدم كفاية الوسائل غير العقابية لمنع الجريمة . ويجب تحديد مبدأ الخطر المفترض بعناية واهتمام وتوفير امكانية اقامة الدليل على عكس حتى لا يطبق هذا الافتراض على الأقل فى الحالات التى ينص عليها القانون صراحة .

وعلى هذا يوحى المؤتمر العاشر الدولى لقانون العقوبات بالآتى :

١ - من الواجب اسباغ الحماية الجنائية على القيم الفردية والاجتماعية الأساسية مثل تعريض القيم الانسانية للخطر بواسطة جرائم الاعتداء على السلام أو الانسانية أو الحث على نشوب الحرب أو الكراهية العنصرية .

٢ - الاهتمام الكامل بمبدأ الشرعية قد يبدو واضحا من التعريف الدقيق للعناصر التى تكون الجريمة وبتعداد انماط الخطر التى تتضمنها أو فى تحديد الأشخاص الذين يخضعون للالتزامات المهنية الخاصة وذلك باصطلاحات قانونية .

٣ - ان يتضمن الجزاء على جرائم التعريض للخطر تدابير احترازية مادية وتدابير اجتماعية ذات طبيعة تربوية بجانب العقوبات التقليدية وذلك حتى يتمكن القاضى من ان يقوم بتقرير اختيار الجزاء الأكثر فعالية .

وقد ثارت المناقشات في الجمعية العمومية للمؤتمر حول ان تكون جرائم التعرض للخطر والتهديد به اداة اضطهاد من جانب المشرع ولذلك طالب الكثيرون بضرورة التمسك بقاعدة الشرعية واقتراح « جرائن » اضافة بعد تهديد حياة وأمن الأفراد (أو تخريب مال مادي يدخل في نطاق الأموال العامة - مثل وسائل المواصلات العامة موضوع البحث) وقد وجه ليوني الأنظار الى ملحوظتين :

الأولى : تتعلق بالتوصية التي وردت في الفقرة الأولى والمتعلقة بالأمثلة على الخطر (السلام - التفرقة العنصرية) وذكر انها صيغة سياسية لا قانونية .

والثانية : ان دراسات المؤتمر لم تتعرض لحالة المتهم النفسية بل اعتدت فقط بالموقف الخطر ولذلك اقترح ليوني ان تكون صياغة هذه التوصية على النحو التالي :

(من الواجب اسباغ الحماية الجنائية على القيم الفردية والاجتماعية الأساسية مثل تعريض القيم الانسانية للخطر بواسطة جرائم الاعتداء على السلام أو الاعتداء على مال عام يستحق الحماية بأن يعد ذلك ظرفا مشددا تتأثر به العقوبة المنصوص عليها قانونا) الا ان ترسل (Versel) رد على هذه الاقتراحات وذكر ان اقتراحات (جرائن) تتفق مع روح اعمال المؤتمر وان هناك خطر من التعديل الذي ذكره (ليوني) لأن تشديد العقاب لا محل له آثار النقاش حول فكرة العمد والخطأ وذكر (شاتان) ان اقتراح (ليوني) يدخل تحت فكرة « الخطأ مع التبصر » الا أن المجتمعين لم يصلوا الى اتفاق على هذه البنود والمقترحات وانتقلوا الى الموضوع التالي دون تصويت بالمؤتمر .

اسباب تجريم التهديد بالخطر : -

ان التهديد هو كل قول أو كتابة من شأنه القاء الرعب والخوف في قلب الشخص المهدد من ارتكاب الجاني لجريمة ضد النفس أو المال أو افشاء أو نسبة أمور مخدشة للشرف وقد يحمله التهديد نحت تأثير ذلك الخوف الى اجابة الجاني الى ما ابتغى متى اصطحب التهديد بطلب . وللتهديد أثر خطير في نفوس الأفراد بما يوقعه من خشية في قلوبهم واضطراب في حياتهم وقد يترتب عليه تعطيل اعمالهم ومصالحهم مثلما

يحدث في حالة قيام الجاني بتهديد أى قائد لوسيلة من وسائل المواصلات بالخطر مما يشكل ذلك التهديد من تعريض حياة مستخدمى وسائل المواصلات للخطر وتعريضهم لمواقف فزع ورعب واثّر ذلك في نفوسهم وما يوقعه ذلك التهديد من خشية في قلوبهم واضطرابات شديدة في نفوسهم وحياتهم واصاباتهم بالآم نفسية رهية تصل لحد الموت المؤقت لحين اقتراج الازمة بأى وجه من الوجوه وقد يؤدى ذلك التهديد الى موت أصحاب الأمراض القلبية وضعاف الصحة وكبار السن من وقع التهديد والخوف ويتجلى ذلك بوضوح كبير في حالات اختطاف وسائل المواصلات خاصة اختطاف الطائرات وعليها عدد كبير من الأفراد من مختلف الاعمار والجنسيات من رجال ونساء وأطفال وشيوخ وتعريضهم للتهديد بالخطر والقاء الرعب في قلوبهم جميعا وفقدان الأمل في النجاة خاصة اذا تم الاختطاف في الجو وربما يحدث اشتباك مسلح داخل الطائرة وهي تسير في الفضاء كل هذا يصيب الركاب بالرعب المفزع لأمنهم وفقدانهم الطمأنينة والهدوء وتعريضهم للاضطرابات النفسية الرهية من جراء ذلك الاختطاف المصحوب بالتهديد بالخطر وتحمل من هم تحت التهديد للاستجابة لطلبات المختطف والقائم بالتهديد .

ولذلك نصت كثير من التشريعات على عقوبات مشددة للجاني الذى يستخدم الاعتداء الفعلى أو التهديد بالخطر لوسائل المواصلات المختلفة في العديد من دول العالم خاصة اختطاف الطائرات وهي تمثل ظاهرة حديثة وان معظم التشريعات العقابية قد صدرت في الأغلب قبل ظهور حوادث اختطاف الطائرات حيث انه لم يرد في تلك التشريعات أى نص يعرف على وجه التخصيص جريمة اختطاف الطائرات أو غيرها من وسائل المواصلات كالسفن وغيرها ولم يخرج على هذا المسلك سوى عدد من التشريعات الحديثة ومن ثم تبدو أهمية معرفة حكم اختطاف الطائرات في الدول الأخرى التي تكون ٦/٥ خمسة اسداس العالم والتي سكنت تشريعاتها العقابية عن جريمة اختطاف الطائرات ولا شك ان عبارة الجرائم والأفعال التي ترتكب ضد أمن وسلامة الطيران المدني هم من العمومية بحيث تشمل الجرائم والأفعال التي نصت عليها المادة رقم ١ من اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ (اتفاقية الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات) واتفاقية لاهاي لسنة ١٩٧٠ (اتفاقية

قمع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات) واتفاقية مونتريال سنة ١٩٧١
(اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني) •

ومن حيث ان م ٢ من اتفاقية لاهاي (قمع الاستيلاء) تقضى بأن يتعهد كل طرف متعاقد ان يجعل جرم الاستيلاء غير القانوني على الطائرات كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من الاتفاقية (معاقبا عليه بعقوبات شديدة) ويمكن ان تضيف مثل هذه الجرائم العادية التي تقع تحت طائلة قانون العقوبات في البلاد التي لا ينص فيها مثل هذا القانون على اختطاف الطائرات كجريمة محددة على وجه التخصيص •

التشريعات القانونية في شأن الاختطاف والتهديد بالخطر لوسائل المواصلات :-

من الأهمية بمكان ان نبحث عن مدى امكانية الرجوع في هذا المجال الى قواعد القانون الداخلي للدول المختلفة وبوجه خاص لقوانين العقوبات الوطنية حيث انه من المعلوم - وكما سبق ذكره - ان قوانين العقوبات قد تم صدورها في أغلب الدول قبل ظهور حوادث الاختطاف لوسائل المواصلات وتهديدها بالخطر خاصة اختطاف الطائرات بزمان طويل ومن ثم فلم يرد في تلك القوانين نص خاص بالجرائم التي ترتكب على متن الطائرات أو جريمة اختطاف الطائرات وغير ذلك من الجرائم التي ترتكب ضد الطائرات والتي تخل بسلامة النقل الجوي بوجه عام وتشكل خطورة وتهديد وقلق لكل من يستخدم هذه الوسائل من المواصلات التي تمثل عصب الحركة في أي مجتمع وتأثيرها مباشر يمتد الى كل نواحي الحياة غير ان الأفعال التي تشكل تلك الجرائم قد تدخل في نطاق الجرائم العادية المعروفة والتي تعاقب على ارتكابها قوانين العقوبات كجرائم الاعتداء على الأشخاص أو خطفهم أو تقييد حريتهم في الانتقال وجريمة السلب أو الاستيلاء أو السيطرة بالقوة أو بالتهديد على مال منقول - كالطائرة أو السفن أو غيرها من وسائل المواصلات (١) وكل ذلك يعود للغير على ان عددا من الدول يتزايد يوما بعد يوم وأخذ يصدر خلال السنوات الأخيرة تشريعات خاصة بمسألة اختطاف الطائرات وغيرها وهناك بعض الأمثلة للتشريعات الوطنية في بعض الدول •

(١) انظر وثيقة المنظمة الدولية للطيران المدني •

(م ٢١ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

فقد صدرت خلال الفترة الأخيرة منذ عام سنة ١٩٦٠ نصوصا تشريعية تعاقب صراحة على اختطاف الطائرات وتهديدها بالخطر واتخذت هذه النصوص التشريعية أحد شكلين إما شكل تشريع مستقل خاص وإما تشريع معدل لقانون العقوبات أو قانون الطيران وغير ذلك كما سنرى في الأمثلة التي سنذكرها لكلا الشكلين تباعا كالتالي :

اولا : التشريعات المستقلة : -

قانون اختطاف الطائرات الانجليزي سنة ١٩٧١ : -

صدر القانون بغرض تنفيذ اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ والخاصة بالاستيلاء غير القانوني على الطائرات والعقوبة هي السجن مدى الحياة ولم يتطرق القانون الى المعاقبة على الشروع كما فعلت لاهاي .

قانون اختطاف الطائرات في المانيا الديمقراطية سنة ١٩٧٣ : -

وقد صدر القانون بهدف تعزيز سلامة الطيران على الخطوط الداخلية والدولية وتحسين حماية حياة وصحة وأمن الركاب والملاحين والعقوبة من ثلاثة سنوات حتى مدى الحياة طبقا لضخامة الجرم ويعاقب على التحضير أو الشروع للاختطاف .

مرسوم الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٧٣ في شأن عقوبة اختطاف الطائرات

يعاقب بالسجن من ٣ - ١٥ سنة مع مصادرة الأموال وقد تصل العقوبة الى الاعدام مع المصادرة أيضا .

ويعاقب على الاعداد والشروع في ارتكاب هذه الأفعال .

قانون الطيران بجنوب افريقيا رقم ٧٤ سنة ١٩٦٢ : -

صدر القانون بفرض عقوبة على مختطفى الطائرات وتتراوح العقوبة بين ست سنوات وحتى عشر سنوات .

قانون الجرائم الماسة بالطائرات في استراليا سنة ١٩٦٣ : -

عالجت مواد القانون الجرائم التي تمس الطائرات التي تستعمل أو يحتمل استعمالها وجرائم السيطرة على الطائرة .

ويعاقب المتهم بالسجن مدة تتراوح بين ٧ - ٢٠ سنة وكذا تدمير الطائرة بقصد القتل والاضرار بسلامة تشغيل الطائرة والقيام بالاعتداء أو التخويف أو التهديد الموجه ضد أحد ملاحى الطائرة بقصد التدخل فى وظائف وواجبات ذلك الملاح المتعلقة بتشغيل الطائرة وتعريض سلامتها للخطر والعقوبات من ٧ سنوات وتصل حتى الاعدام .

قانون الاختطاف الكوبى سنة ١٩٦٩ :

يتميز بأنه لا يقتصر على اختطاف الطائرات بل شمل أيضا اختطاف السفن لمقاومة سياسة فرض الحصار الأمريكى وحكومات دول أمريكا اللاتينية التى تسير فى ركاب الولايات المتحدة الأمريكية والتى تعمل على فرض الحصار على كوبا هذا بالإضافة الى تغيير مسار السفن والطائرات بالقوة يجعل حياة الابرياء من الركاب عرضه للخطر ويضر بالملاحة البحرية والجوية .

قانون الاستيلاء غير القانون على الطائرات فى اليابان سنة ١٩٦٩ : -

لقد أصدرت اليابان تشريعا مستقلا بفرض عقوبات على الاستيلاء غير الشرعى على الطائرات والجرائم المشابهة والعقوبة هى الأشغال الشاقة مدى الحياة ولا تقل عن عشرة سنوات وهناك قوانين أخرى صدرت فى هذا الشأن مثال القانون الاسترالى صدر سنة ١٩٦٣ والقانون البرازيلى سنة ١٩٦٩ والقانون الاسرائيلى سنة ١٩٧١ والقانون المغربى سنة ١٩٧٤ .

ثانيا : التشريعات المعدلة :

بعض الدول اتبعت طريقة تعديل قانون العقوبات أو قانون الطيران فيها لادخال نصوص تعاقب على جريمة اختطاف الطائرات بصورة صريحة مثال .

التشريعات المعدلة فى امريكا سنة ١٩٦١ : -

لقد ادخلت الولايات المتحدة الأمريكية فى شأن اختطاف الطائرات سلسلة تعديلات فى قانون الطيران الاتحادى لسنة ١٩٠٨ وذلك منذ سنة ١٩٦١ ويعود هذا الاهتمام المبكر فى قمع الجريمة « اختطاف

الطائرات « الى ان طائرات الولايات المتحدة كانت عرضه لحوادث الاختطاف أكثر من أى بلد آخر فى العالم .

ويعاقب التعديل على جريمة لصوصية الطائرة بالاعدام أو السجن ٢٠ سنة ومن يقوم بالاعتداء أو الاخافة أو التهديد ضد أى عضو فى هيئة قيادة الطائرة أو أى عضو من أعضاء طاقم الطائرة بما فيهم المضيف والمضيفة أثناء وجوده على الطائرة بغرامة لا تزيد على ١٠٠٠٠٠ عشر الاف دولار أو بالسجن لمدة لا تتجاوز ٢٠ عشرين سنة أو بهاتين العقوبتين معا وفى حالة استخدام السلاح القاتل تشدد العقوبة الى السجن مدى الحياة .

الرسوم المكسيكى سنة ١٩٦٨ بتعديل قانون العقوبات : -

بفرض عقوبة من ٥ - ٢٠ سنة على الشخص الذى يحول الطائرة عن مسالكها أو يكره الطائرة على تغيير المكان الذى تنتهى به رحلتها بطريق التهديد أو العنف أو التخويف أو بأى طريقة أخرى غير شرعية .

قانون التعديل الارجنتينى لسنة ١٩٦٨ لقانون العقوبات : -

يعاقب على جريمة اختطاف الطائرات بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز خمس عشر سنة على كل من يفتصب بطريق العنف أو التهديد باستعدالة أو الاحتيال قيادة سفينة أو طائرة بقصد الاستيلاء عليها وعلى من فيها من أشخاص وأموال .

قانون التعديل الفرنسى سنة ١٩٧٠ لقانون العقوبات : -

يعاقب على من يرتكب جريمة الاختطاف للطائرات بعقوبة تتراوح بين ٥ خمس سنوات وعشر سنوات وتشدد فى حالة الأذى البدنى من ١٠ - ٢٠ سنة واذا حدث موت فالعقوبة السجن مدى الحياة وقد تصل العقوبة الى الاعدام فى حالة الاختطاف المقرون بالقتل مع سبق الاصرار أو التعذيب أو الأعمال الوحشية .

قانون التعديل الهولندى سنة ١٩٧٠ لقانون العقوبات : -

يعاقب على جريمة اختطاف الطائرات بالسجن حتى ٩ سنوات وفى حالة قيام أكثر من شخص واحد بالاختطاف تكون العقوبة من عشر سنوات وحتى اثنا عشر سنة - وفى حالة اذا حدث موت كانت العقوبة السجن ١٥ سنة .

قانون التعديل الكندي سنة ١٩٧٢ لقانون العقوبات : -

أهتم التعديل بالاختصاص القضائي الجنائي في جريمة الاختطاف فمنح القانون الكندي المعدل المحاكم الكندية ولاية القضاء في أى فعل أو امتناع يرتكب على متن الطائرة في حالة الطيران خارج كندا اذ ارتكب ذلك الفعل أو الامتناع في كندا أو على متن طائرة مسجلة في كندا وكان من شأن ذلك الفعل أو الامتناع ان يشكل اختطاف طائرة أو يجعل سلامتها عرضة للخطر طبقا لتعريف القانون .

ويجيز القانون المعدل ان يحاكم المختطف في المحاكم الكندية وان سبقت محاكمته في الخارج عن نفس الفعل ولكن القانون يمنح في هذه الحالة حق الدفع بحجيه سبق البراءة أو بحجيه سبق الادانة .

موقف القانون المصرى : -

لقد نص قانون العقوبات المصرى رقم ٥٨ الصادر في سنة ١٩٣٧ في المادة رقم ١٦٧ على عقوبة من يعرض عمدا سلامة وسائل النقل العامة برية كانت أو المائية أو الجوية أو عطل سيرها وتتراوح العقوبة بين الأشغال الشاقة المؤقتة والسجن .

وتنص المادة على (كل من عرض للخطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو عطل سيرها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن) واذا نشأ عن الجريمة السابقة جروح أو امراض أو عاهات طبقا لنص المادتين ٢٤٠ ، ٢٤١ من القانون المصرى تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وتصل العقوبة الى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة في حالة حدوث الموت لأى شخص .

وقد تم تعديل القانون المصرى بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ونص على ذلك في المادة رقم ١٦٩ (كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لاحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين يعملون بها للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى واذا نشأ عنه موت شخص أو اصابات بدنية تكون العقوبة الحبس .

وشمل التعديل أيضا المادة رقم ١٧٠ والتي عدلت مرتين الأولى بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ ثم بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ونصها (كل من نقل أو شرع في نقل مفرقات أو مواد قابلة للاشتعال في قطارات السكة الحديدية أو في مركبات أخرى معدة لنقل الجماعات مخالفا في ذلك لوائح البوليس الخاصة بالقطارات أو المركبات المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط) •

راى الباحث

يرى الباحث ان معظم دول العالم قد سارت التطور وقامت باصدار التشريعات وتعديلها لتنص صراحة على الجرائم التى ترتكب ضد أمن المواصلات سواء داخلية أو خارجية وكذلك جرائم التهديد بالخطر لركاب ومستخدمى هذه المواصلات وترويع الأفراد خاصة فى حوادث خطف الطائرات التى انتشرت أخيرا لأسبابها المتعددة وكذا السفن وغيرها من وسائل المواصلات •

ويأمل الباحث ان تحذو باقى دول العالم حذو تلك التى قامت بصياغة التشريعات وتعديلها بدقة لتشمل وتنص على وجه التخصيص على هذه الجرائم البشعة حتى لا تكون هناك أدنى فرصة لافلات المجرم من العقاب والتوجه بوسيلة النقل المختطفة الى دولة لا تنص تشريعاتها على عقوبة لمثل هذه الجريمة أو تكون عقوبتها مخففة •

ويناشد الباحث جميع دول العالم فى مختلف القارات الوقوف وقفة رجل واحد فى وجه من يخرج على الشرعية والقانون خاصة بعد ان أصبح العالم كله اليوم حاققة متصلة ومتشابكة المصالح فى جميع الاتجاهات وأى حدث يحدث فى أى اتجاه ما لا بد وان يصل صدها وتأثيره الى الاتجاهات الأخرى ولن يتحقق ذلك الا بالنص على العقوبات المشددة صراحة وكذلك عدم التنازع على الاختصاص بشأن محاكمة المتهم وتنفيذ الاتفاقات الدولية والمعاهدات فى هذا الشأن خاصة اتفاقية طوكيو ولاهاى وموتريال والاهتمام بمحاكمة المجرم بأسرع ما يكون أو تسليمه لمن يطلبه من الدول لمحاكمته والتعاون الدولى الجاد والمثمر بهدف ملاحقة المجرم وعقابه على

ما يرتكبه ضد أمن المواصلات وتهديدها بالخطر واتخاذ الاحتياطات
والاجراءات الوقائية والأمنية بالمطارات والموانئ لمنع حدوث الاختطاف
لوسائل النقل والمواصلات أو تهديدها بالخطر حتى يسود جو الأمن
والامان والاستقرار والطمأنينة لمستخدمي هذه الوسائل ويحدث رواج
عالمى فى كل مجال وتحقيق أكبر فائدة مشتركة ومصالح مرجوة لكافة
دول العالم فى العصر الحالى وهو عصر السرعة والتكنولوجيا وملاحقة
ركب الحضارة فى كل اتجاه وهو أمل كل انسان فى العالم لخلق مجتمع
متقدم ومتميز •

الفصل الثاني

نطاق تجريم التهديد وصورة :

مقدمة :

لقد تناول المشرع المصري تجريم التهديد واعتبره جريمة ونص على عقوبة لها طبقا لنص المادة رقم ٣٢٧ عقوبات مصرى ولم يكن التهديد منطويا تحت أى نص من نصوص القانون الجنائى فى مصر حتى عام ١٩١٠ على حين رأى المشرع اعتباره جريمة وضرورة ايقاع العقوبة على من يصدر منه وذلك بموجب القانون رقم ٢٨ الصادر فى ١٩١٠/٦/٢٦ •

وكذلك التهديد جريمة دولية ونصت عليه المواثيق الدولية وأهمها ميثاق الأمم المتحدة على تحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى العلاقات بين الدول وبعد ان الزم الميثاق بالرجوع الى الوسائل السلمية لحسم المنازعات الدولية وعدم الاعتراف بالمكاسب الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة اشتمل الميثاق على وسائل وضع تلك القواعد موضع التنفيذ •

وقد أخذ واضعو ميثاق الأمم المتحدة بسبيلين لضمان تحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى العلاقات الدولية — اما السبيل الأول هو الأخذ بتدابير وقائية لمنع وقوع الحروب والخلافات بين الدول وتلك الوسائل هى وسائل حسم المنازعات الدولية ونزع السلاح والعناية بالأمور الاقتصادية والاجتماعية بهدف خلق مجتمع متقدم •

اما السبيل الثانى وهى تدابير القمع التى تروغ المعتدى وتعمل على منعه من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وتتمثل تلك التدابير فى الأحكام الواردة بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة •

والجدير بالذكر ان نجاح عمل التدابير الوقائية يؤكد عمل تدابير القمع بمعنى ان التدابير الوقائية وتدابير القمع تكمل كل منهما عمل الآخر ويسعيان الى تحقيق هدف واحد هو منع نشوب الخلافات بين

الدول واستخدام القوة بينها أو التهديد باستخدامها (١) وقد استهدف العديد من المواثيق الدولية تنظيم الحقوق التي يتمتع بها الانسان على وجه العموم والأجنبي على وجه الخصوص داخل الحدود الاقليمية لدولة بعينها وحاولت جهودها قدر المستطاع توطيد دعائم احترام الحقوق والواجبات والحريات لما لها من أهمية في سبيل النهوض بالمستوى الحضارى - كل ذلك في سبيل احترام حقوق وحريات الفرد ومنع تهديده بأى شكل من الأشكال في أى مكان بالعالم ويتبادر الى الذهن ان تلك الجهود الصادرة التي حاولت بها الأمم المتحدة تأكيد القاعدة سالفة الذكر (احترام الحقوق والحريات ومنع التهديد) فمنذ عام ١٩٤٨ صدرت ثلاث وثائق دولية في شأن حقوق الانسان وهى الاعلان العالمى لحقوق الانسان والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية وأخيرا العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد اشار الاعلان العالمى لحقوق الانسان الى العديد من الحقوق الأساسية للانسان ويهنا هنا وفقا لطبيعة البحث ان نشير الى ما يخدم بحثنا فقد نصت م ٥ منه على انه لا يعرض أى انسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة كما قررت المادة السابقة ان كل الناس سواسية امام القانون ولهم الحق فى التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة كما ان لهم جميعا الحق فى حماية متساوية ضد أى تمييز يخل بهذا الاعلان أو ضد أى تحريض على تمييز كهذا واكدت م ٩ على انه لا يجوز القبض على أى انسان أو حجزه أو نفيه تعسفا واشارت المادة رقم ١٠ الى (ان لكل انسان الحق على قدم المساواة التامة مع الآخرين فى حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه اليه ونصت م ١١ على انه لكل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا الى ان تثبت اداته قانونا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية والكافية للدفاع عنه (٢) .

(١) المزيد راجع رسالة دكتوراه تحريم الحروب فى العلاقات الدولية مقدمة من د. يحيى الشيمى على سنة ١٩٧٦ ص ٥٧٦ وما بعدها .
(٢) المزيد راجع : د. مصطفى احمد فؤاد - مفهوم انكار العدالة سنة ١٩٨٦ - معارف الاسكندرية .

الفصل الثالث

نطاق تجريم التهديد بالخطر وصورة

يقاس حلول الخطر على ضوء ما تتعرض له المصلحة المحمية ولا يشترط ان يكون المعتدى قد بدأ ايقاع الضرر بالمجنى عليه بل يكفي مجرد القيام بفعل يحتمل معه وقوع الجريمة مستقبلا سواء كان هذا الفعل بدءا في تنفيذ الجريمة أو مجرد اعمال تحضيرية •

وهنا يجب ان نميز بين الخطر والضرر • فالخطر هو الذى يهدد وقوع نتيجة ضارة بخلاف الضرر فهو الحدث الذى يقع فى العالم الخارجى بطريقة مادية ملموسة ولا يشترط القانون سوى الخطر لا الضرر •

فاذا اخرج شخص مسدسة وصوبه نحو آخر فان الخطر يكون حالا ولم لم يبدأ بعد فى اطلاق النار وبعبارة أخرى فانه بينما يشترط فى الخطر ان يكون حالا فانه يكفي فى الضرر ان يكون وشيك الوقوع •

وتقدير حلول الخطر يجب ان يستند الى اعتبارات موضوعية واقعية أى ان يقاس وفقا لتوقع الشخص العادى فى مثل الظروف التى كان عليها الدافع وقت الاعتداء (١) وبدراسة جريمة التهديد نجد انها تقوم على ركنين الركن المادى والقصد الجنائى (الركن المعنوى) ولا بد ان يصدر من الجانى نشاطا ماديا لتخويف المجنى عليه وازعاجه كما يتبين من دراسة جريمة التهديد •

اولا : الركن المادى للتهديد بالخطر :

يتطلب القانون لقيام الجريمة ان يصدر من الجانى نشاطا ماديا هو فعل التهديد ويتحقق ذلك بكل فعل يأتى الجانى يكون من شأنه تخويف المجنى عليه وبث الرعب فى نفسه وازعاجه من خطر معين يراد إلحاقه به •

(١) الوسيط فى العقوبات قسم عام - د. أحمد فتحى سرور ص ٣٥٥.

والركن المادى لهذه الجريمة يتكون من عنصرين :

العنصر الاول : موضوع التهديد **العنصر الثانى** فهو وسيلة التهديد

اما العنصر لاول وهو موضوع التهديد المعاقب عليه يكون باحد الامور الثلاثة الآتية :

(ا) التهديد بارتكاب احدى الجرائم التى تقع على النفس ومن قبيل ذلك التهديد بالقتل أو الضرب وما الى ذلك من صنوف الايذاء الاجرامى ويدخل فى هذا المعنى جرائم الاعتداء على العرض كالاعتصاب وهتك العرض وجرائم الاعتداء على حرية الأشخاص كالخطف والحبس بدون وجه حق . . . الخ هذه هى الامور والجرائم التى تقع فى حالات اختطاف وسائل المواصلات وخاصة الطائرات وما يحدث من تعذيب وتهديد لركاب الوسيلة ومستخدميها وطاقمها وكل من عليها يقضون ساعات رهيبة يشعرون فيها بالموت كل دقيقة وكل لحظة حتى تنفرج الازمة .

(ب) التهديد بارتكاب احدى الجرائم التى تقع على المال ويعد من قبيل ذلك جرائم السرقة واتلاف وسائل المواصلات واحراقها . . . الخ .

(ج) التهديد بافشاء أمور أو نسبة أمور تخدش الشرف والمقصود بذلك التهديد بافشاء أو اسناد أمور لو كانت صادقة لا وجبت عقاب من اسندت اليه قانونا أو دعت الى احتقاره بين الناس ولا يشترط لقيام الجريمة فى هذه الحالة ان تكون الوقائع الشائنة المهدد بافشاءها قد اختلقها الجانى ونسبها كذبا الى المجنى عليه اذ تقوم الجريمة ولو كانت هذه الوقائع صحيحة مادام من شأنها خدش شرف المجنى عليه أو ذويه - كذلك فانه لا يلزم ان يكون التهديد بافشاء هذه الوقائع قد حصل علانية باحدى الطرق المبينة فى المادة ١٧١ عقوبات بل يكفى لقيام الجريمة ان يحصل التهديد فى غير علانية ولو امام شخص واحد ما دام من شأنه احداث الرعب فى نفس المجنى عليه وبث القلق والاضطراب فيها .

ويقوم التهديد اذا كان الجانى هدد المجنى عليه بقتل ابنه أو آخر يهمة أمره حيث لم يتطلب القانون أن يكون الامر المهدد به فى جميع الأحوال متعلقا بالمجنى عليه نفسه اذ يصح ان يتعلق التهديد بشخص آخر يهمة أمره كما لو هدد الجانى المجنى عليه بقتل ابنه أو ابنته أو شقيقه أو أحد والديه . . . الخ .

وهذا هو ما يحدث مع قائد وسيلة المواصلات المختطفة لتغيير مسارها بالقوة وبطريقة غير مشروعة ان يقوم قائد مجموعة الاختطاف بتهديد قائد وسيلة المواصلات بتنفيذ اوامره والا سيقتله هو شخصا أو أحد ذويه .

ويلاحظ ان التهديد بالأمر الثلاثة السابقة قد يكون مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر ومثال ذلك ان يقرن التهديد بقتل المجنى عليه بطلب مال أو رفع جزاء وقعه على الجاني أو على غيره أو اطلاق سراح بعض المسجونين أو المعتقلين في مكان معينة أو اعلان عن شيء معين يهم المختطف اعلانه للعالم الخارجى ... الخ . وهذا ما يحدث في حالات اختطاف وسائل المواصلات .

اما العنصر الثانى من الركن المادى الجريمة التهديد بالخطر لوسائل المواصلات هو وسيلة التهديد التى قد تحصل باحدى وسيلتين نص عليهما المشرع فاما ان يحصل كتابه واما ان يحصل شفويا بواسطة شخص آخر .

أولا : التهديد بالكتابة : والتهديد بهذه الوسيلة يحدث بطرق مختلفة كما لو كتب الأمر المهدد به بخط اليد أو مطبوعا أو على الآلة الكتابة أو غير ذلك من الطرق الا انه لا أهمية في هذه الحالة لوسيلة الكتابة كذلك فانه لا يلزم ان يكتب الأمر المهدد به على مادة معينة اذ يصح ان يكتب على ورقة أو خطاب أو على جدار منزل المجنى عليه أو على باب كذلك لا يشترط ان تكون الكتابة موقعة من الجاني ويستوى الأمر ان يكون التهديد بالكتابة مباشرة أى موجهة الى الشخص المهدد بالاعتداء على نفسه أو على ماله أو على شرفه او ان يكون الاعتداء غير مباشر وموجهة الى شخص آخر غير المهدد كما لو ارسل خطاب التهديد الى شخص آخر الا انه يلزم في هذه الحالة ان يكون بين المرسل اليه الخطاب والمهدد صلة يتوقع معها الجاني حتما انه سيطلع المجنى عليه على خطاب التهديد .

ثانيا : التهديد الشفوى : ويلزم لقيام الجريمة بهذه الوسيلة الا يصدر التهديد في مواجهة المجنى عليه بل ينبغى ان ينقله اليه شخصا آخر ولا يشترط ان يكون الجاني قد كلف من صدر التهديد امامه بابلاغه الى المهدد بالضرر اذ يكفي ان يكون نقل التهديد اليه امر متوقعا حتما أو

واجبا على من نقله نظرا لعلاقته بالشخص المهدد أو بحكم وظيفته وتقدير ذلك متروك لقاضى الموضوع يبحثه على ضوء ظروف الواقعة .

الركن المعنوى « القصد الجنائى »

يتحقق القصد الجنائى فى هذه الجريمة لعلم الجانى بأن كتابته أو أقواله يترتب عليها عند وصولها للمجنى عليه أو إبلاغه بها بث الخوف أو الرعب والقلق فى نفسه اما اذا كان التهديد مصحوبا بشئ من ذلك فان القصد الجنائى يتحقق اذا كان الجانى يعلم بحقيقة نشاطه ويدرك ما يترتب عليه من حيث ايقاع الرعب لدى المجنى عليه وان يكون قصده من ذلك ارغام المجنى عليه الاذعان الى اجابة ما طلب منه رغما عنه وبصرف النظر عما اذا كان الجانى قد اتوى تنفيذ ما هدد به فعلا من عدمه .

فاذا ما توافر الركنان السابقان تقوم جريمة التهديد وتختلف العقوبة المقررة للجانى باختلاف موضوع التهديد ووسيلته على النحو التالى :

١ - التهديد بالكتابة : اذا كان موضوعه ارتكاب جريمة على النفس أو المال معاقبا بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان موضوعه افشاء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوبا بطلب أو تكليف بأمر يعاقب الجانى بالسجن .

اما اذا كان التهديد الكتابى موضوعه جريمة من الجرائم السابقة أو افشاء أمر من الأمور المخدشة بالشرف والاعتبار لكنه غير مقترن بطلب أو تكليف بأمر فان الجانى يعاقب بالحبس .

اما اذا كان التهديد الكتابى موضوعه جريمة من الجرائم السابقة سواء كانت على المال أو على النفس لكنها لم تبلغ درجة الجسامة المتقدمة من حيث عقوبتها فان الجانى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرون جنيها .

ثانيا : التهديد الشفوى :

اذا كان موضوعه ارتكاب جريمة على النفس أو المال أو افشاء أمور مخدشة للشرف وسواء كان مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر أو غير مصحوب بذلك الطلب أو التكليف فان الجانى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

اما اذا كان التهديد الشفوى موضوعة ارتكاب جريمة على النفس أو المال لم تبلغ درجة البسامة السابقة من حيث العقوبة المقررة على الجريمة المهدد بها وكونها الاعدام أو الاشغال الشاقة بنوعها فالجاني يعاقب في هذه الحالة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرون جنيها •

« تطبيقات محكمة النقض على جريمة التهديد »

ان المادة ٣٢٧ عقوبات اذ نصت على عقاب كل من هدد غيره كتابه بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال اذا كان التهديد مصحوبا بطلب أو تكليف بأمر لم توجب بصيغتها العامة ان تكون عبارة التهديد داله بذاتها على أن الجاني سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة اذا لم يجب الى طلبه بل يكفي ان يكون الجاني قد وجه التهديد كتابه الى المجنى عليه وهو يدرك اثره من حيث ايقاع الرعب في نفسه وانه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه ان يذعن المجنى عليه راغما الى اجابة الطلب بغض النظر عما اذا كان الجاني قد قصد اني تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة اني تعرف الأثر الفعلي الذي احدثه التهديد في نفس المجنى عليه ولا غيره بعد ذلك بالأسلوب أو القالب الذي تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المصنوع منها ان الجاني قد قصد ترويع المجنى عليه وحمله على اداء ما هو مطلوب - فاذا كانت المحكمة قد استخلصت من عبارات التهديد ومن ظروف الواقعة وملابساتها ان الطاعن رمى الى اثاره الرعب والفرع في نفس المجنى عليهما بارتكاب جريمة خطف ثلاث من الطائرات التابعة لشركتهما وتدمير اثنتين منها وانه هو المهدد فعلا بارتكاب هذه الجريمة رغم ان عبارات التهديد قد صيغت غامضة وافرغت في قالب يوهم بأن الطاعن مجرد وسيط ومحذر من جرائم سوف يرتكبها آخرون لا يصح مصادرتها فيما استنبطته طالما كان استخلاصها سائعا لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي •

وما دامت قد أقامت قضائها على أسباب من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها - لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضة موضوعا •

(الحكم رقم ق ١٦١ س ٢٥ جلسة ١٧/١١/١٩٧٤)

ولا تشترط المادة ٣٣٧ للعقاب ان توجه عبارات التهديد الى ذات الشخص الذى قصد تهديده مباشرة بل يكفى ان يكون الجانى قد اعد رسالة التهديد لتصل الى علم المراد تهديده سواء ارسلها اليه فتلقاها مباشرة ام بعث بها الى شخص فتلقاها الآخر ثم ابلغه او لم يبلغه اياها - بل يكفى ان يتوقع الجانى ان المرسل اليه سوف يبلغ الرسالة .

(٢٦/٤/١٩٥٥ س ٦ ل ١٩٤٤)

وان المادة ٣٣٧ عقوبات لا يعاقب الا على التهديد بارتكاب جريمة او افشاء امور او نسبة امور مخدشة بالشرف . اذن فمتى كانت الواقعة كما اثبتها الحكم هي ان المتهم هدد المجنى عليها شفهيا بواسطة شخص ثالث بالفاظ يفهم فيها ايذاؤه في أمنه وسعاشة - فان الجريمة لا تكون متوفرة الاركان .

(١٩/٢/١٩٥٢ ط ٥١٤ هام س ٢)

ويكفى للعقاب ان يكون الجانى قد اعد رسالة التهديد لتصل الى علم المراد تهديده سواء ارسلها اليه وتلقاها مباشرة ام بعث بها الى شخص آخر وتلقاها الآخر ثم ابلغها اياها او لم يبلغها - ثم انه لا يشترط ان يكون الجانى الذى اختار هذا الطريق الأخير في توجيه تدبرة قد قصد ان يقوم من ارسلت اليه بتليغها الى المجنى عليه بل يكفى ان يثبت في حقه انه لا يجهل ان الطريق الذى اختاره يتوقع معه حتما ان المرسل اليه بحكم وظيفته أو بسبب علاقته أو صلته بالشخص المقصود بالتهديد سيبلغه الرسالة .

(٧/١٢/١٩٤٢ مج ج ٦ ق ٣٩)

- المقصود بالتهديد بافشاء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف والمنصوص عليها بالمادة ٣٣٧ عقوبات هو افشاء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة لاوجب عقاب من اسندت اليه أو اوجب احتقاره عند أهل وطنه وفي الأمور التي اشير اليها في جريمة القذف مادة ٣٠٢ ع عقوبات والتهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء كانت صحيحة وقعت بالفعل وكانت مختلفة .

(٢١/٥/١٩٥٦)

- التهديد بإفشاء الأمور المخدشة للشرف بطريقة نشرها انما هو جريمة مستقلة بذاتها تتم بمجرد صدور التهديد سواء حصل الافشاء بالنشر فعلا أو لم يحصل .

(٢٢/٢/١٩٣٢ مج ج ٢ ق ٢٣٩)

- ركن القصد الجنائي في جريمة في التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت ان الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك اثره من حيث ايقاع الرعب في نفس المجنى عليه بغض النظر عما اذا كان الجاني قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة الى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه .

فاذا كان القرار المطعون فيه قد خلط بين القصد والباعث بان جعل للباعث معيارا لثبوت القصد أو نفيه فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(١٦/١١/١٩٦٢ س ١٣ ص ٦٣٧)

- من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة التهديد يتوافر متى ثبت للمحكمة ان الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك اثره من حيث ايقاع الرعب في نفس المجنى عليه وانه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من ان يذعن المجنى عليه وانغما الى اجابة الطلب وذلك بغض النظر عما اذا كان قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة الى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه . ولا يلزم التحدث استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي ان يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد والظروف الواقعة كما أوردها كما لا يعيب الحكم اغفال التحليل عن اثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يقال من المتهم لم يكن بجادا في تهديده .

(١١/٦/١٩٦٣ س ١٤ ص ٥٢١)

فالتهديد هو ترويع المجنى عليه والقاء الرعب في قلبه بتوعده بانزال شر معين به وقد تطلب المشرع لتوافر التهديد تحقيق شرطين الأول يتعلق بموضوع التهديد فيجب من ان يكون موضوع ارتكاب جريمة أو افشاء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف والثاني يتعلق بوسيلة التهديد اذ يجب ان يكون كتابيا أو شفويا بواسطة شخص ثالث .

(م ٢٢ - تعريف وسائل المواصلات للخطر)

« تطبيقات قضائية »

ان المادة ٣٣٧ عقوبات لاتعاقب الا على التهديد بارتكاب جريمة او بافشاء أمور ونسبة أمور مخدشة بالشرف . اذن فمتى كانت الواقعة كما اثبتها الحكم هي ان المتهم هدد المجنى عليه شفها بواسطة شخص ثالث بالفاظ يفهم منها ايذاؤه في أمنه ومعاشه فان الجريمة لا تكون متوافرة الأركان (حكم نقض ١٩٥٢/١٢/١٩ س ٣ ق ٢٦٢ ص ٧٠٢) .

التهديد بالتبليغ عن جرائم تتضمن نسبة أمور خادشة للشرف في سبيل الحصول على حق لاتحميه المادة ٦٠ عقوبات .

(١٩٥١/٣/٢١ س ٢ ق ٣٠٨ ص ٨١٤)

وقانوننا المصرى يستلزم في التهديد المعاقب عليه ان يقع باحدى طريقتين اما بالكتابة واما ان يكون شفها لكن عن طريق شخص ثالث . اما الشفوى المباشر دون وسيط فلا تقوم به الجريمة مهما كان الأمر المهدد به خطيرا ومهما توافر لدى الجانى من قصد جنائى .

والقصد الجنائى في جريمة التهديد هو ركن أساس فى جريمة عمدية ويلزم لتحقيقها توافر القصد الجنائى ويتمثل في علم الجانى وقت ارتكاب فعل التهديد ان من شأن فعله ان يزعج المجنى عليه ويث الرعب في نفسه والذي يحمله اذا كان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر على تنفيذ ما طلبه من المهدد أو ما كلفه به واتجاه ارادته الى تحقيق هذا الأثر .

« تطبيقات قضائية »

متى يتوافر القصد الجنائى في جريمة التهديد المصحوب بطلب :

يتوافر متى ثبت لدى المحكمة ان الجانى ارتكب التهديد وهو يدرك اثره من حيث ايقاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه ان يذعن المجنى عليه راغما الى اجابة الطلب وذلك بغض النظر عما اذا كان الجانى قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة الى تعرف الأثر الفعلى الذى أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه .

(١٩٥١/٣/٢١ طعن رقم ٧٦١٦ لسنة ق)

ولا يلزم التحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التهديد بل يكفي ان يكون مفهوماً من عبارات الحكم وظروف الواقعة كما أوردها.

(طعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٩ من ٧ ص ٢٧٩)

ومتى ثبت ان الجاني قد ارتكب التهديد بالقتل وهو يدرك اثره من حيث ايقاع الرعب في نفس المجنى عليه بغض النظر عما اذا كان الجاني قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة الى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه ومن ثم فان الحكم المطعون عليه اذ قضى ببراءة المتهم استناداً الى انه لم يثبت انه قصد تنفيذ التهديد يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٨ من ١٨ ص ١٢٦٤)

صور وعقوبة التهديد :

لقد ميز المشرع فيما يتعلق بالعقوبة التي يقرها لجريمة التهديد بين التهديد الكتابي والشفوي :

عقوبة التهديد الكتابي : تميز المادة ٣٢٧ عقوبات بين حالاه ثلاثه من حالات التهديد الكتابي :

١ - التهديد الكتابي اذا كان موضوعه ارتكاب جريمة ضد النفس أو المال مما يعاقب عليه بالاعدام أو الاشغال الشاقة بنوعها أو بإنشاء أموراً أو نسبة أمور مخدشة بالشرف .

يعتبر جنابة عقوبتها السجن اذا كان مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر (طبقاً للمادة ٣٢٧/١ عقوبات)

ويترتب على اعتباره جنابة ان يعاقب المشرع فيه وفقاً للمادة ٤٦ عقوبات ويعتبر الجاني شارباً في جنابة التهديد اذا كان قد ارسل خطاب التهديد الى المجنى عليه ولكنه لم يصل اليه لأي سبب خارج عن ارادة

الجانى . فالشروع يتحقق بمجرد القاء الخطاب فى صندوق البريد أو تسليمه لشخص ليوصله الى المجنى عليه لما مجرد الكتابة للخطاب مع بقاءه فى يد محرره فلا يكون الا مجرد عمل تحضيرى وتصبح الجريمة تامة بوصول الخطاب الى المجنى عليه (١) .

٢ - التهديد الكتابى اذا كان موضوعه ارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالاعدام أو الأشغال الشاقة بنوعها أو افشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ولم يكن مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر فانه يكون جنحة عقوبتها الحبس (م ٣٣٧/٢ عقوبات) .

٣ - التهديد الكتابى اذا كان موضوعه ارتكاب جريمة لا تبلغ الجسامة المتقدمة أى يعاقب عليها بعقوبة أدنى من الأشغال الشاقة المؤقتة يعتبر جنحة عقوبتها الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائتى جنيه (م ٣٣٧/٤ عقوبات)

عقوبة التهديد الشفوى :

يميز المشرع فيما يتعلق بالتهديد الشفوى بين حالتين :

الحالة الأولى : التهديد الشفوى بواسطة شخص ثالث اذا كان موضوعه ارتكاب جريمة ضد النفس أو المال يعاقب عليها بالاعدام أو بالأشغال الشاقة بنوعها أو بافشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة للشرف يعتبر جنحة عقوبتها الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه سواء كان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا (٣٣٧/٣ ع) .

الحالة الثانية : التهديد الشفوى بواسطة شخص ثالث بارتكاب جريمة لا تبلغ الجسامة المتقدمة يعتبر جنحة عقوبتها الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه سواء كان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا (٣٣٧/٤ ع)

(١) د. فوقية عبد الستار - القسم الخاص - ص ٨٢٥ .

وتقدير قيام التهديد مرجعة الى محكمة الموضوع تستخلصه من عناصر الدعوى المطروحة امامها ولا معقب عليها في ذلك مادام استخلاصها سائعا ومستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل ثابت في الأوراق •

(١٩٦٧/٦/٢٦ أحكام تقض س ١٨ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

ولا يشترط لقيام جريمة التهديد ان تبث رسالة التهديد الى المراد تهديده مباشرة بل يكفي ان يكون المتهم قد اعدّها وارسلها الى زوج المجنى عليها مما يتوقع معه انه بحكم صلته بالمجنى عليه سوف يبلغها بالرسالة •

(١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام تقض س ٦ ق ٢٦٧ ص ٨٩٤)

القسم الثالث

الاجراءات الجنائية في شان جرائم الاعتداء والتهديد لامن المواصلات

الباب الاول

الاجراءات الوقائية ازاء جرائم الاعتداء على امن المواصلات

تمهيد وتقسيم : يهتم المجتمع الدولي اليوم باتخاذ كافة الاجراءات الوقائية لمنع جرائم الارهاب بشكل عام ومنع جرائم الاعتداء على وسائل المواصلات التي تشكل عصب الحياة سواء على المستوى المحلى لاية دولة أو بالنسبة للمجتمع الدولي ككل بشكل خاص واذا تعطلت هذه الوسائل أثرت كثيرا على حركة الحياة في المجتمعات الحديثة التي تميزت بالسرعة والتطور في كل مجال .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير الى قرارات الامم المتحدة والخاصة بالتدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي ودراسة الاسباب الكامنة وراءه أو نشير الى قراراتها أرقام ٣٠٣٤ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ ، ٣١ / ١٠٢ المؤرخ في ١٥ ديسمبر ١٩٧٦ ، ٣٢ / ١٤٧ المؤرخ في ١٦ ديسمبر ١٩٧٧ ، ٣٤ / ١٤٥ المؤرخ في ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ ، ٣٦ / ١٠٩ المؤرخ في ١٠ ديسمبر ١٩٨١ ، ٣٨ / ١٣٠ المؤرخ في ١٩ ديسمبر ١٩٨٣ (١) .

ونشير أيضا الى اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون الدولي وفقا لميثاق الامم المتحدة وأيضا الى اعلان تعزيز الأمن الدولي والى تعريف العدوان والى الصكوك ذات الصلة المتعلقة بالقانون الانساني المطبق في المنازعات المسلحة .

واذ نشير الى الاتفاقات الدولية القائمة المتعلقة بجوانب مختلفة من مشكلة الارهاب الدولي ومن بينها الاتفاقات الدولية القائمة المتعلقة

(١) الارهاب الدولي - الصادر عن مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية - ملحق رقم ٥ ص ١١٣ - لسنة ١٩٨٥ .

بالجرائم وبعض الاعمال الاخرى المرتكبة على متن الطائرات الموقعة في طوكيو في ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ واتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ واتفاقية مكافحة الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال في ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص المتمتعين بحماية دولية بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها والموقعة في نيويورك في ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ •

ويجب على المجتمع الدولي أحكام التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر ارواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات الاساسية ودراسة الاسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل والشعور بالضييق واليأس والتي تدفع وتحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية بريئة بما فيها أرواحهم هم محاولين بذلك احداث أهداف معينة •

ومن ثم يجب العمل على ضرورة أمن وسائل المواصلات وحمايته والمحافظة على حقوق الفرد الاساسية وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان والتي تحظى بقبول عام وضرورة التزام الدول بتنفيذ التزاماتها في اطار الاتفاقات الدولية ذات الصلة كحالة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القانون فيما يتصل بالجرائم التي تتناولها هذه الاتفاقات خاصة وان الارهاب قد اتخذ في السنوات الاخيرة أشكالا ذات آثار ضارة بشكل متزايد على العلاقات الدولية ويمكن ان يهدد السلامة الوطنية والاقليمية الفعلية للدول وأمنها الداخلي والخارجي •

ويهم الباحث في هذا الصدد ان يشير الى ضرورة المشاركة الشعبية ومساهمة الافراد في كل دولة لمقاومة الجريمة ومنع ارتكابها ومكافعتها بكل السبل المتاحة وفقا للقانون والشرعية الاسلامية الفراء التي تحثنا جميعا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والرقابة الجماهيرية على المجتمع والتي يطلق عليها الفقهاء اسم « الحسبة » لتصبح الأمة الاسلامية خير أمة صدقا لقول الله تعالى :

(كنتم خير أمة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)

سورة آل عمران - الآية ١١٠ •

ولذلك فإن الباحث يرى أهمية مشاركة كل فرد وطنى مخلص فى معاونة جهات الاختصاص لمكافحة الجريمة ومنع الاعتداء على أمن وسائل المواصلات داخليا وخارجيا وسوف نخصص الفصل الأول عن ضرورة المشاركة الجماهيرية فى الإجراءات الوقائية ازاء جرائم الاعتداء على أمن المواصلات والفصل الثانى للتدابير الوقائية فى شأن وسائل المواصلات البرية على المستويين المحلى والدولى وعلى نفس المنوال سيكون الفصلين الثالث والرابع فى شأن المواصلات البحرية والجوية طبقا للتقسيم التالى :

الفصل الأول : ضرورة المشاركة الجماهيرية فى الإجراءات الوقائية ازاء جرائم الاعتداء على أمن وسائل المواصلات •

الفصل الثانى : التدابير الوقائية فى شأن المواصلات البرية على المستوى الداخلى والمستوى الدولى •

الفصل الثالث : التدابير الوقائية فى شأن المواصلات البحرية على المستوى الداخلى والمستوى الدولى •

الفصل الرابع : التدابير الوقائية فى شأن المواصلات الجوية على المستوى الداخلى والمستوى الدولى •

الفصل الأول

ضرورة المشاركة الجماهيرية في الإجراءات الوقائية ازاء جرائم الاعتداء على أمن وسائل المواصلات :

مقدمة وتقسيم : تبدى المحافل الدولية في الوقت الراهن اهتماما كبيرا بموضوع مساهمة الجمهور في تنظيم العدالة الجنائية ومساهمة في الوقاية من الجريمة ومكافحتها ومعاملة المذنبين تلك المساهمة التي تتمثل في القيام بأدوار معينة بالاشتراك مع الشرطة وأجهزة تنفيذ العقوبات لتحقيق الأمن المنشود في وسائل المواصلات داخليا وخارجيا .

وسوف نخصص المبحث الأول عن مفهوم المشاركة الجماهيرية وأهمية الدعوة لها في مكافحة جرائم المواصلات أما المبحث الثاني يخصص للدور الذي يمكن أن يضطلع به الجمهور في شأن الوقاية ومكافحة الجريمة في مجال المواصلات ومساندة القانون والحكومة والمبحث الثالث عن الربط بين الدور الشعبي وأجهزة الشرطة لتحقيق أمن المواصلات طبقا للتقسيم التالي :

المبحث الأول : مفهوم وأهمية الدعوة للمشاركة الجماهيرية في مكافحة جرائم المواصلات .

المبحث الثاني : دور الجمهور في مكافحة ومساندة القانون والحكومة .

المبحث الثالث : الربط بين الدور الجماهيري والشرطة في مكافحة الجريمة .

المبحث الأول : مفهوم وأهمية الدعوة للمشاركة الجماهيرية في مكافحة جرائم المواصلات :

ان المشاركة الجماهيرية أصبحت ضرورة ملحة في الوقت الحاضر للتعاون مع الاجهزة المختصة في شأن مكافحة الجريمة والوقاية منها ومنع ارتكابها بكل السبل لتحقيق الأمن في المجتمع والحفاظ عليه .

والمشاركة الجماهيرية تعنى ببساطة تامة الوقوف جنباً الى جنب بجوار الاجهزة الشرطية وجميع الاجهزة المختصة قانوناً بهدف التحفظ على المجرم والجاني والمساعدة في القبض عليه ومساندة الادعاء والتحقيق الى ان يتم محاكمته محاكمة عادلة تؤمن له فيها كافة الضمانات الضرورية والكافية لحين صدور حكم عادل والقصاص منه نظير ما ارتكبه في حق المجتمع وافراده .

فالمشاركة الجماهيرية تعنى جملة التعاون في نصرة الحق وتحقيق الأمن فهي الرقيب على الكيان الاجتماعى وهى ضرورة ملحة تليها ضرورات أخرى في المجتمع داخليا وخارجيا بهدف توفير الأمن والطمانية في ربوع المجتمع عامة ووسائل المواصلات خاصة التى تشكل عصب الحياة في الوقت الحاضر وتؤثر بشكل كبير في جميع مناحى الحياة .

والمشاركة الجماهيرية تعنى الحفاظ على مقومات الحياة المادية والمعنوية واستقرار الاوضاع في المجتمعات وتوفير الحياة الهادئة والكرامة للفرد وقد حرص الاسلام والشريعة الاسلامية الفراء على ربط أفراد المجتمع الواحد برباط متماسك وجعلهم وحدة متماسكة وقوية في مقاومة الفساد والافساد ومواجهة بكل شدة والاهتمام الجاد في مقاومة الانحراف والجريمة بل ومنعها من واقع تقرير حقوق العباد وتوفير الكرامة للانسان وسعادته وأمنه وذلك من منطلق الحفاظ على الحقوق الخمسة وهى حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل .

ومن ثم فالمشاركة الجماهيرية هى مسئولية وطنية بالدرجة الأولى لتقويم المعوج وتشجيع المستقيم مصداقا لقول الله تعالى :

(ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)
سورة آل عمران الآية ١٠٤

ومقتضى ذلك يجب على المسلمين جميعا التضامن القوى في مواجهة كل شر وانحراف في المجتمع والضرب بشدة على يد المجرم والظالم والجاني الذى يستهدف أمن المجتمع ويريد النيل من أمن أى وسيلة من وسائل المواصلات التى تخدم أفراد المجتمع الآمنين في كل مكان داخليا وخارجيا لتحقيق الاستقرار والهدوء والسكينة .

فالمشاركة الجماهيرية المخلصة تساعد بقدر كبير على محاربة الفساد والاجرام وتحقيق الاجراءات الوقائية ومنع ارتكاب جرائم وسائل المواصلات قبل ان يستفعل الخطر وبدون هذه المشاركة الفعالة والمخلصة للمجتمع سوف تنشر اللامبالاة ويصبح هناك التهاون ويتتاب المجتمع التدهور والانحيار بدلا من التقدم والتطور وتحقيق حياة كريمة للانسان في ظل الامن والامان لوسائل المواصلات المختلفة والمجتمع بصفة عامة .

لماذا الدعوة الى المساهمة الجماهيرية في مكافحة الجريمة :

لقد ظهر الاهتمام جليا في مؤتمر الامم المتحدة الثالث لمنع الجريمة^(١) ومعاملة المذنبين الذي انعقد في استوكهلم سنة ١٩٦٥ حيث تناول البحث في الموضوع « دون الجمهور والأسرة والمدرسة وفرص العمل في الوقاية من الاجرام » .

وأما في المؤتمر الرابع للامم المتحدة الذي انعقد في كوتو سنة ١٩٧٠ فقد خصص القسم الثاني منه لبحث هذا الموضوع الهام تحت عنوان مساهمة الجمهور في منع الجريمة والجناح والسيطرة عليها .

ولقد أكد المؤتمر الرابع أهمية المساهمة الجماهيرية في كفاح الجريمة بصفة دائمة ويجب أن تؤيد الحكومات المساهمة الشعبية والجماهيرية وتدعيمها وتعاون الفئات المتطوعة من الجماهير وان تراعى تلك المساهمات في خطط الدفاع الاجتماعي كما اهتم المؤتمر بأهمية توعية الجماهير بأخطار الجريمة ومسئوليتهم عن منعها وعلى الاخص فئات الشباب التي يجب الاهتمام بها وبإشراكها على نحو فعال في برامج الدفاع الاجتماعي وتناول المؤتمر دور الفرد ودور الجماعات المحلية في المساهمة الجماهيرية وأشار الى مشاركة الجهود التي يمكن ويجب بذلها لاعلام الجماهير بأهمية المساهمة في مكافحة الجريمة وتدريب المتطوعين منهم على ذلك واقتراح القيام ببحوث ودراسات تغطي هذا الموضوع .

أما في المؤتمر العربي لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد بالكويت سنة ١٩٧٠ فقد تلاقت وجهات النظر في هذا المؤتمر حول بعض الاتجاهات

(١) المرجع : دور الجمهور في الوقاية من الجريمة - سلسلة الدفاع الاجتماعي - العدد الثاني - تصدرها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي - الرباط سنة ١٩٨١ .

الرئيسية ومن ذلك مثلاً ما رآه المؤتمر من أن في أحكام الشريعة الإسلامية وفي التقاليد العربية الأصيلة وفي بعض التشريعات المطبقة في الوطن العربي خير معين على قيام الجمهور بدور فعال في مساندة القانون لمنع الجريمة وضبطها .

كذلك أوصى المؤتمر ضرورة الاهتمام بتربية النشء وتوجيهه دينياً وتوضيح مفهوم الجريمة وخطرها على المجتمع وتوعية الجماهير بمساندة القانون واجهزته والاهتمام برفع مستوى رجال الشرطة حتى يقبل الجمهور على التعاون معهم وأشار إلى أهمية نشر القوانين الجديدة على الناس ووجوب أن تكون هذه القوانين متمشية مع واقع الجماهير وقيمتها حتى تقبل على مساندتها .

ومما سبق يتضح لنا أهمية الدعوة إلى المساهمة الجماهيرية في مكافحة الجريمة ولا شك أنه من الثابت تاريخياً أن المساهمة الجماهيرية في منع الجريمة قد سبقت أي تنظيمات ابتكرها المجتمع للدفاع عن نفسه ضد الجريمة ففي المجتمعات القديمة حيث تكون الضوابط التقليدية كالدين والعرف والتقاليد هي القانون الذي يحكم سلوك الأفراد فإن الخروج على هذه الضوابط يلقى من سائر الأفراد الاستنكار والزجر وتكون مساندة الجمهور لتلك الضوابط هي الدرع الواقى للجماعة ضد صدد الانحراف والجريمة .

وبظهور الدولة الحديثة وتدخلها في سائر المرافق في الحياة ومنها شئون الأمن ومكافحة الجريمة حل القانون محل أدوات الضبط الاجتماعي الأخرى التي تضاعف أثرها بشكل واضح حتى كاد أن يختفى إلا أنه وجد أن القانون لم يستطع أن يقوم بالدور الذي كانت تقوم به هذه الضوابط وإن أي جهود رسمية لمكافحة الجريمة يمكن أن تفشل ما لم تجد مساندة من الجمهور لذلك اتجه الرأي حديثاً إلى ضرورة إحياء وتنمية مشاركة الجمهور في مكافحة الجريمة والحفاظ على الأعراف والتقاليد والعادات والقيم الدينية الإيجابية التي تدعم جهود الدولة في هذا الصدد والوصول إلى مساندة الرأي العام للقانون .

وفي نسيل ذلك فان الجهود التربوية والاعلامية يجب ان تتجه الى :

١ - تعميق شعور الفرد باتمائه الى مجتمعه المحلي وإلى المجتمع الكبير واشعاره بما يحصل عليه من خدمات وميزات نتيجة انتمائه لهذا المجتمع .

٢ - اعلام الفرد بالمخاطر التي يتعرض لها المجتمع نتيجة تفشى الجريمة والجناح سواء من النواحي الاقتصادية أم الاجتماعية وأثر ذلك على أمن الافراد وعملهم ومصادر رزقهم وحياتهم الاجتماعية بصفة عامة واعتبار المشاركة الجماهيرية هي نوع من الدفاع الشرعى للمجتمع عن وجوده .

٣ - توعية الافراد بمسئوليتهم عن الجريمة التي تقع في المجتمع وبضرورة مشاركتهم الفعالة في مكافحتها ومساندة القانون وأجهزة العدالة الجنائية .

المبحث الثانى : دور الجمهور فى المكافحة ومساندة القانون والحكومة :

يمكن للأفراد المساهمة فى الوقاية من الجريمة أى قبل وقوعها ثم تمتد هذه المساهمة الى كشف الجريمة والمشاركة فى الارشاد عن الجناة وضبطهم ثم محاكمتهم وتنفيذ العقوبات عليهم وبتطبيق ذلك . فى حالة حدوث تعرض احدى وسائل المواصلات لجريمة من الجرائم مثل جريمة خطف الطائرات فيمكن للجمهور من المسافرين القيام بدور كبير لمنع وقوع الجريمة مثال الارشاد عن الافراد المشتبه فيهم والابلاغ عن الاسلحة والمتفجرات الموجودة مع المختطفين ومقاومتهم والقبض عليهم ومساعدة طاقم الطائرة وأمن الطائرة والشرطة والاجهزة المختصة فى المطارات وغيرها من الاجراءات الوقائية فى سبيل منع الجريمة ومقاومة الفساد والانحراف وتهيئته الظروف المناسبة لتحقيق الأمن والاستقرار .

ولا شك أن هذا الدور والجهود الكبير من جمهور المسافرين له تأثير كبير فى منع وقوع الجريمة والقبض على المجرم فى حالة بدء مشروعة الاجرامى والاعتداء على وسيلة المواصلات وبذلك يمكن تحقيق الاجراءات الوقائية بالمشاركة الجماهيرية فى شأن أمن المواصلات بصفة عامة ومساندة القانون وجهود الحكومة ممثلة فى الأجهزة المختصة حتى يمكن مقاومة الفساد والاعتداء على أى وسيلة من وسائل المواصلات .

والاجراءات الوقائية والوقاية من الجريمة في شأن وسائل المواصلات
متعددة الجوانب والزوايا •

فكما سبق بيان المشاركة الفعالة من جانب الجماهير في منع وقوع
الجريمة بالابلاغ والارشاد عن المنحرفين وكذلك بالمساعدة في القبض عليهم
في حالة بدء اعتدائهم على المواصلات وتعرضها للخطر •

أيضا يمكن منع وقوع الجريمة والوقاية منها وذلك بمنع تكوين
الشخصية الاجرامية ويقع عائق ذلك على الاسرة وعنايتها بتربية اطفالها
وتلقينهم المبادئ الاخلاقية السليمة والتعاليم الدينية وتنشئتهم تنشئة
اجتماعية تبعدهم عن الانحراف وتقيهم خطر القدوة السيئة ويقع على
الدولة هنا - ممثلة في مؤسساتها الاجتماعية - واجب توعية الافراد
بالأسس السليمة للتنشئة الاجتماعية - كما تقع أيضا على المدرسة
والمنظمات الاجتماعية الاخرى واجبات مماثلة في تنشئة الصغار والشباب
وحمايتهم من الانحراف •

كذلك فان وسائل الاعلام - حكومية وغير حكومية - يجب ان
يكون لها دور فعال في الوقاية من الجريمة ويمثل دورها سليا في القيام
بالامتناع عن الاثارة في نشر أخبار الجريمة وأظهار المجرمين في مظهر
الأبطال - وكذلك ايجابيا في بيان اخطار الجريمة والدعوة الى المشاركة
الجماهيرية في كبحها •

أما فيما يتعلق بمكافحة الجريمة - فان للجمهور أدوار هامة وعليه
ان يمارسها والمساعدة لاجهزة الشرطة والتحقيق والادعاء والقضاء والتنفيذ
فواجب الابلاغ عن الجرائم وعدم التستر عليها يعتبر من أهم واجبات
الافراد لانه عادة مالا يصل علم أجهزة الأمن بالجرائم الا عن طريق
الابلاغ عنها والتفريط في هذا الواجب يتضمن تشجيعا للجريمة والمجرمين
وكثيرا ما يتضمن قوانين العقوبات نصوصا توجب على الأفراد الابلاغ
عن جرائم معينة ثم يأتي واجب الأفراد في المساعدة في ضبط الجناة
واسداء المعونة للمجنى عليهم - حيث ان أجهزة العدالة قد يصعب
عليها التوصل الى الجناة بغير مساعدة الجمهور وفي بعض المجتمعات توجد
مجموعات من المتطوعين تساعد رجال الأمن في القيام بواجباتهم وتلقى
تدريباً على أداء هذه الاعمال ويتضمن ذلك القبض على الجناة خاصة

في حالات التلبس بالجريمة وتسليمهم الى رجال الأمن وواجب الشهادة امام هيئات التحقيق والمحاكمة واجب هام يساعد على الوصول بالمسئور الجنائية الى غايتها وعقاب الجناة .

وتعتبر المشاركة الشعبية في القضاء من واجبات الأفسراد في النظم الاجرائية التي تعرف بنظام المحلفين أو غيره من صور القضاء الشعبي كذلك قد يساهم الجمهور في تنفيذ بعض أنواع الجزاءات التي توقع على الجناة ومن ذلك مثلا مجموعات المتطوعين لتطبيق نظام الاختبار القضائي أو نظام البارول .

وأخيرا فان رعاية أسر المسجونين المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية ثم قبول المخرج عنهم بعد قضاء مدة العقوبة في المجتمع ورعايتهم واعادة اندماجهم في الحياة الاجتماعية - كل ذلك يعتبر من الادوار الهامة التي تناط بالجمهور في مجال مكافحة الجريمة ومنع وقوعها - ويتم ذلك من خلال الجمعيات الاجتماعية وأسر رعاية المسجونين وذويهم ويقوم بذلك في مصر جمعيات اجتماعية على أكمل وجه وتحت رعاية واشراف حرم رئيس الجمهورية ووزارة الشؤون الاجتماعية وهناك الكثير من المتطوعين في هذا المجال بالمسال والمجهودات والهدايا العينية وغيرها وكل ذلك حتى يتم رعاية الصغار من أسرة المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية والاشراف عليهم . حتى يتم تنشئتهم تنشئة سليمة بعيدا عن مجال الجريمة وهو دور هام للمشاركة الجماهيرية في شأن منع الجريمة ووقاية المجتمع منها .

المبحث الثالث : الربط بين الدور الجماهيري والشرطة في مجال (١) مكافحة الجريمة ومنع ارتكابها :

لقد تزايدت معدلات الجريمة وأساليبها في كل انحاء العالم تزايدا آثرا قلق المهتمين بتوفير الأمن للمجتمع كما استوجب ضرورة اعادة تقييم دور الشرطة ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته - اعتمادا على قدرته الذاتية التي وضع جليا - أنها لم تعد تكفى وحدها لتحمل هذه الاعباء - فمن المعروف أنه ليس في استطاعة أى جهاز شرطى مهما بلغ عدده أو تكاملت امكانياته ان يوفر الحراسة للدولة المنوط به حمايتها وتوفير

(١) بحث عميد / سيد ابو مسلم - دور الجمهور في الوقاية من الجريمة - سنة ١٩٨١ .

الأمن بها كما ظهر جليا أنه ما من سبيل لتحقيق هذا الأمن دون تحمل الجمهور قسطا من هذه الاعباء ومشاركته فيها مشاركة ايجابية فعالة وهي مشاركة يفرضها الادراك السليم كما يفرضها الأمر الواقع ومن هذا المنطلق نستهدف في بحثنا هذا دراسة امكانية تحقيق هذا التعاون والربط بين أجهزة الشرطة والدور الشعبى وهى دراسة يجب ان تلتزم بالخط العلمى السليم اذا قدر لها ان تساهم مساهمة متواضعة في تحقيق هذا الهدف الحيوى .

لذا فاننا نرى لزاما علينا استعراض العوامل التى تؤثر سلبا في امكانات هذا التعاون حتى يمكن من خلال دراستها الاقلال من أثرها وخلق المناخ الصحى الذى يكفل لمثل هذا التعاون الازدهار وتحقيق اهدافه وسنحرص على أن نلتزم في تلك الدراسة بمناهج البحث العلمى في مجالات علم النفس الاجتماعى وابحاثه التى تعد نتائجها الاسس العلمية لاي تطور مرتقب وقد تغطى تلك العوامل صورة تتشابه في أول الأمر خاصة لأولئك الذين يفضلون تجاهل الجانب القائم لكل مشكلة حتى على حساب الصراحة العلمية التى تحتّمها دراسة بناءة هادفة ولكن الجانب الأكثر تفاعلا من هذا العرض للعوامل السلبية التأثير هو ما سيسفر عنه من ان التعاون بين الجماعات في المجتمع هو السبيل الوحيد للقضاء على ما قد يشوب العلاقة بين تلك الجماعات من صراع وعداوة بحكم تعاملها سويا في الاطار الاجتماعى .

ويجب العمل دائما على زيادة فاعلية التعاون بين أجهزة الشرطة والجماهير التى يستحيل بدون معوتها الجادة والعملية تحقيق أى نتائج أو أهداف لصالح أمن الوطن والمواطنين ولذلك يجب العمل أيضا على دراسة وبحث العوامل ذات التأثير السلبى في العلاقة بين الشرطة والشعب ومنها العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية فاذا افترضنا ان المشكلة الرئيسية هى عزوف الجمهور عن ان يتخذ موقفا ايجابيا تجاه الشرطة ولو كان الهدف هو دفع هذا التعاون نحو مستويات أفضل يحتملها واقع العمل الشرطى والتزاماته التى يستحيل عليه الوفاء بها وهو في معزل عن المجتمع لوجب علينا ان نعرض لتلك العوامل التى أثرت في الجمهور وجعلته ينتهج ذلك الاتجاه السلبى في كثير من الاحيان ولعل في سرد هذه العوامل ما يوحى لنا بالطول والاقتراحات التى تحسن صورة رجل (م ٢٣ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

الشرطة في نظر الجمهور وبالتالي نقضى على تلك السلبية ويمكن دراسة تلك العوامل وبحثها كما يلى :

العوامل التاريخية :

بدراسة وبحث العوامل التاريخية نجد انه على امتداد العصور كانت الشرطة دائما في يد السلطة الحاكمة وكم قاسينا من الاختلال الاجنبى لسنوات طويلة في عالمنا العربى - وكان الاستعمار - يحقق اغراضه للسيطرة على الجماهير من خلال اجهزة الشرطة التى كان يتولى امرها ويرأسها ضباط أجنبى حاولوا في كثير من الاحيان ان يخطوا من الشرطة الذراع السوداء والطويلة التى تنال من المواطنين وتتصدى لانتفاضاتهم الوطنية ولم تكن للانتفاضات الداخلية في جهاز الشرطة جدوى وسرعان ما يقضى عليها وهناك أمثلة لا حصر لها عن مواطنين مخلصين من رجال الشرطة اعلنوا العصيان على هذا الارهاب الاستعماري وكان مصيرهم الاعدام وكان الاستعمار يحاول دائما ان يجعل من الشرطة في تلك الأزمنة عصا الاستعمار الغليظة التى تسوق أبناء الشعب الأبرياء الى ساحة الحرب وتحرم المزارع والمصانع من قوته .

وعلى الرغم مما قدمه لنا التاريخ من عناصر وطنية مخلصه ومشرفة من رجال الشرطة الا ان الصورة التى توارثتها الاجيال عن هذا الجهاز قد تكون احيانا قاتمة وكريهة فالاساءة لا تنسى خاصة عندما تمس شعبا وعندما ترتبط بمستعمر كره وظالم .

العوامل السياسية :

يبحث العوامل السياسية نجد أنه عندما قدر لأقطار الوطن العربى ان تنال استقلالها تنازعتها تيارات سياسية متباينة وتعثرت بعضها في خطواتها الاولى نحو تطبيق النظم الديمقراطية . فاساء بعض الساسة فهمها في بعض الاحيان وحاول البعض منهم ان يستغل الشرطة في تزيف ارادة الشعب ضمانا لاستمرارهم في الحكم الا ان الشعب العربى باصالة لم يكن ليقبل هذا الاسلوب فيتصدى له دائما بصورة تزايدت بنمو الوعي السياسى العربى ورسوخه ولكن تلك التجربة لا شك انها هزت المفهوم الذى توارثته الاجيال عن الشرطة .

فالماضى يمثل دائما خبرة متميزة في تاريخ الكائنات الحية تنقل من جيل الى جيل عبر الأساطير والفولكلور والأغاني والتاريخ التي تصور انجازات الانسان محاسنه ومثاليته ولكل هذه القوامل مدلولاتها وهي الصورة التي يكوها المجتمع تجاه فرد أو جماعة اشترك معها في تجربة . فالطفل عندما ينمو يحصل من الذات الخضارى على ماضى من العلاقات الانسانية ويصبح هذا التراث ملكا له صينا ورجلا بحكم ميوله وعواطفه تجاه ما يحب وما يكره ويشكل مفاهيمه التي قد يستحيل أو يصعب تغييرها مستقبلا .

العوامل الاجتماعية :

عندما ادرك الانسان ضرورة تجمعه مع بنى جنسه في شكل جماعات تكدح سويا من أجل هدف عام موحد يتشاركون في النجاح والفشل كونت جماعات في صورة أكبر من التجمع الاسرى ومن هنا نمت علاقات نفسية من نوع جديد وتطورت الميول الفردية تجاه الجماعة في نهاية الأمر لتأخذ شكل التكوين الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى في مظهرة الذى نراه في مجتمعنا الحديث .

فالانسان مازال يشعر بالانتماء الى ما يعتبره جماعته هو ويقارنها بالجماعات الاخرى كما ان الموقف الذى تتخذه هذه الجماعات أو تلك قبل جماعة أخرى هو الذى يحكم مسلك أفرادها تجاه بقية الجماعات - ويقصد بالجماعات هنا ذلك التكوين الذى ينتمى اليه الفرد ويشاركه مفاهيمه وأفراده ومصالحه .

ثم كان لكل جماعة مصالحها واهتماماتها التي تتركز في تحقيق النفع لافرادها وهي مصالح قد تتعارض مع مصالح غيرها من الجماعات ومن ثم فقد تضاربت المصالح بين الجماعات وهنا بدأ الانسان لسن القوانين والقواعد التي تحكم العلاقات وتوفر العدالة التي ترتضيها تلك الجماعات وكانت تلك هي البداية التي خرج القانون فيها الى الوجود في صورته البدائية في أول الأمر ثم تطور على مر السنين حتى اقتضى ان يوكل تنفيذه الى جماعة من الجماعات بالمجتمع كسلطة تنفيذية تطورت بدورها عبر السنين من حيث الشكل ولما كان موقف الانسان تجاه القانون هو موقفه تجاه كل ما يعتبر قيда على حريته المطلقة ونزعاته القطرية الانانية

ومصالحه ومصالح جماعته فانه لا ريب في ان ينصرف هذا الموقف وتمتد تلك المشاعر تجاه من يتولون امر تطبيقه وتنفيذه ولا بد ان ينظر اليهم بنفس المنظار الذي ينظر به الى تلك القيود فالنزعات والرغبات غير المحدودة تنبثق من عواطف الانسان وترتبط بمشاعرة بينما تقبل القيود وتعقلها انما يرتبط بالفكر والعقل والمنطق ومن هنا صار الانسان يعتبر متحضرا بقدر تقبله والتزامه بتلك القيود وانصياعه لها وبقدر قدرته على تطويع ذاته للفكر والمنطق .

والخلاصة هي ان هيئة الشرطة مثالها مثل كل هيئة تفرض قيودا على بقية افراد المجتمع فانها تشكل جماعة متميزة لها صفات معينة تجدد لنفسها مكانا في الصراع بين الجماعات خاصة لما تؤديه من دور في الحد من الميول الانانية المتطرفة والغريزية لتطبيق ما ارتضاه المجتمع وما سنه من قيود تقيد الافراد والجماعات وتقف حاجزا امام تلك النزعات الفردية المتطرفة ومن هنا ينبثق الشعور بالعدوانية تجاه جهاز الشرطة كعامل سيكولوجي له تأثيره على علاقة الشرطة بالجمهور .

فاذا ما كانت الشرطة تشكل جماعة تنفرد بتنفيذ القانون وتحقيق الأمن للمجتمع وحدها دون مشاركة الجمهور معها مشاركة فعالة وايجابية فان الشعور ومشاعر الجمهور ضد الشرطة كجماعة متميزة تنفرد بالاداء لا شك انها ستكون مشاعر عدائية بل والاكثر من هذا انه كلما زاد توفيق جماعة الشرطة ونجاحها في تحقيق هذه الاهداف كلما زاد عداؤ بقية الجماعات لها - وقد يبدو هذا غريبا خاصة اذا كانت تلك الاهداف تنصرف نتائجها لصالح الكل والمجموع .

فلو نظرنا الى الأمن كهدف مشترك لصالح المجتمع وان الشرطة تتكفل وحدها بتحقيقه فانه مهما افلحت فانها لن تصل الى حب بقية الجماعات في المجتمع بل على العكس فان جهودها ستثير مشاعر الكراهية والعداء ولعل فيما سرده أكبر العلماء المعاصرين في مجال علم النفس الاجتماعي « مظفر شريف » في هذا الصدد وتحديد هذه الظاهرة مما يؤكد صحة رأينا (١) وصوابه .

(١) عميد / سيد أبو مسلم - بحث الربط بين أجهزة الشرطة والدور الشعبي في مكافحة الجريمة .
المرجع دور الجمهور في الوقاية من الجريمة - سلسلة الدفاع الاجتماعي - العدد الثاني - الرباط سنة ١٩٨١ .

لقد عرضنا لهذا العامل لما له من أهمية في الواقع العلمي من حيث تحديد أساس تلك الفجوة التي تفصل بين الشرطة والجمهور وليس من الناحية النظرية فحسب بل في إيضاح مدى حتمية وضرورة اعتماد الشرطة على الجمهور بصورة ايجابية واشعاره بمساهمة فيما تقوم به من واجبات وهي جهود لو شارك فيها الجمهور لتغيرت الصورة تماما وتفتحت آفاق جديدة ولتحققت نتائج قد لانستطيع ان نتصور مداها مسبقا .

اساليب ووسائل تستهدف ازالة المشاعر العدوانية

لا شك ان الجماعات سرعان ما تندمج لمواجهة الخطر المشترك أو لتحقيق الصالح العام الذي تشارك كل منها في شق منه تنفرد احداها بكل الادوار الايجابية وقد يساعد في تحقيق هذا التطور في العلاقات الاجتماعية بالمجتمعات ما تحقق من تقدم تكنولوجيا في العصر الحديث يسهل من فرص وامكانيات الاتصال بين الجماعات ودفعها الى أبعد الحدود .

ولا تود ان يأخذنا التفاؤل بعيدا بالنتائج التي يحققها مثل هذا الاسلوب . فقد تجد حالات وظروف تضع الشرطة في مواجهة الجماهير وجها لوجه كما هو الحال في حالات المظاهرات الجماعية وحالات الاستياء الشعبي وهي ظروف يتحتم فيها على الشرطة التصدي للجمهور وقد تأخذ تلك المواجهة بعض مظاهر العنف أحيانا وازاء تلك الظروف نجد ان الجماهير يزداد تلاحمها على اختلاف طبقاتها فيتخذون في مواجهة عدوهم المشترك في تلك اللحظة وهو الشرطة وسرعان ما تتضاءل وتختفى كل أواصر العلاقات بينهم كما يتوارى الصالح المشترك الذي طالما اشتركوا في تحقيقه كما تتعمق في تلك اللحظات مشاعر انتماء كل الى جماعته ولعل في تلك الظروف أفضل محك لدى عمق التلاحم .

فاذا كان التلاحم والتوافق السابق بين الشرطة والجمهور قد حقق نتائج ايجابية خلال تعاونهما قبل تلك اللحظات فلا شك ان المواجهة ستكون أخف وطأه مما لو كانت علاقتهما السابقة ضعيفة أو واهنة .

وهناك أسس علمية خرج بها علماء الاجتماع نسترشد بها لتحقيق هذا التعاون .

لذا يلزم أن نحدد المراحل التي يمكن لجهاز الشرطة أن يحقق هذا التعاون من خلالها ويعرض علماء علم النفس الاجتماعي أن تبدأ المشاركة في الأهداف المحددة تحديدا دقيقا والواضحة المعالم ثم يلي ذلك الأهداف الأقل تحديدا ويأتي في المرحلة الأخيرة الأهداف العامة والبعيدة وكذا السبل الاعلامية والاقناعية - ولتطبيق هذا يمكن ان تشترك الشرطة والجمهور في التصدي لجريمة معينة محددة يعاني منها المجتمع كخطوة أولى من مراحل التعاون ويأتي في المرحلة الثانية التعاون مثلا في تنظيم المرور في المدن وفي المرحلة الثالثة تأتي الندوات الاعلامية والانشطة الاجتماعية المشتركة .

فمن المعروف انه بدون المواطنين لا أمل في أن تنجح أجهزة الشرطة في الحد من الارتفاع المتزايد للموجات الاجرامية وما لم تمارس خطوات المقاومة على مستوى البيت والمدرسة والشارع فلا أمل في كبح جماح الجريمة والحد منها حيث انه من المستحيل عمليا أن يتمكن أى مجتمع من توفير قوات الأمن التي تتولى حماية كل شبر فيه والدليل على ذلك اننا نرى مظاهر العنف والجريمة حتى عندما يتكامل تجهيز وامداد أفراد الشرطة باحتياجاتهم من الافراد والمعدات الحديثة ومن هنا ينبثق التزام الشرطة بكل أجهزتها بتوجيه المواطنين فهو التزام لا يقل أهمية عن التزامهم بأعمال البحث الميداني .

ويجب العمل دائما على ضرورة التزام رجال الشرطة بالقيام بواجباتهم على أكمل وجه وبدون أى تجاوز لعدم آثاره أى مشاعر عدائيه ضدهم والعمل أيضا على التزام رجال الشرطة في مسلكهم وتصرفاتهم بالمظهر اللائق الملتزم بالنظم والقيم الاجتماعية وكلها أمور هامة وإن بدت غير ذات خطورة في حد ذاتها لأول وهلة إلا أن لها آثار غايه في السوء لما تتركه في نفوس الجماهير من مشاعر حققد وضيق وتبتأى مع ما تهدف إليه والى غرسه من مفاهيم تؤكد أن رجل الشرطة واحد من الجمهور يعاني ما يعانيه ويتمتع بما يتمتع به وأنه ليس بالفرد المتميز عن بقية أفراد الشعب

ويتأتى هذا بالتركيز على الدراسات النفسية والاجتماعية والتربوية خاصة في معاهد وكليات التدريب وبالتالي يكسب رجل الشرطة أصدقاء أكثر مما يكسب من الاعداء حتى ولو كانوا من المذنبين بل قد يكون في مثل هذا المسلك ما يكسب رجل الشرطة أعوانا يساعدونه على كشف أسرار عالم الجريمة الغامض وتجنيد المرشدين ولا شك أن هذا المسلك أكثر فائدة للمجتمع من التصرفات الطائشة والمندفعة التي ترى في استخدام العنف والقسوة مع المنحرفين ما يشيهم عن نشاطهم الاجرامى .

وبذلك يصبح جهاز الشرطة عضوا متلاحما قادرا على اجتياز كل الجواجز النفسية وتخطى كل العقبات التي أورثتها العوامل السابقة .
(التاريخية والسياسية والاجتماعية والاعلامية) وربط الشرطة بالشعب رباط وثيق يعود بالنفع على المجتمع ككل .

الفصل الثاني

التدابير الوقائية في شأن المواصلات البرية على المستوى المحلى والمستوى الدولى

تمهيد بقسم :

لقد انتشرت الآن اعمال الاجرام والارهاب فى جميع اجزاء العالم تقريبا ، وبصورة غير عادية ويصعب مواجهتها بالنظر الى انها تنطوى على اعمال يائسة من اشخاص يائسين يرغبون فى انتهاك القانون الوطنى والدولى مجازفين بأرواحهم وتتمثل أكثر الجوانب المفجعة من هذه المشكلة فى تزايد أرواح بريئة من المدنيين ، وهذا ما حدث فعلا فى اوائل فبراير سنة ١٩٩٠ حيث قام مجموعة من الارهابيين بالهجوم المسلح على الأوتوبيس السياحى الذى يقل مجموعة من السياح الاسرائيلين قرب الاسماعيلية ليكشف من جديد عن عمق المأساة التى تعيشها المنطقة فى ظل غياب السلام الحقيقى الذى يوفر العدل والأمن والطمأنينة للبشرية أجمع . ولم تفلح الاجراءات الأمنية فى وقف مثل هذه الهجمات الاجرامية التى تحدث كل يوم فى بلاد الدنيا .

لذلك فالوقت مناسب بأن تبذل الحكومات والشعوب جهودا متضافرة فى سبيل التعاون الدولى الجاد فى شأن مكافحة الاجرام والارهاب الدولى وتحقيق العدالة والمساواة والأمن والامان والطمأنينة فى كل ربوع الدنيا باتخاذ كل ما يمكن من تدابير للتعاون الدولى .

وسوف نعالج هذا الموضوع فى مبحثين الأول يشمل سبل التعاون الدولى والمبحث الثانى يعالج الاجراءات الوقائية المتخذة فى هذا الشأن كما يلى :

المبحث الأول : سبل التعاون الدولي لمكافحة الاجرام الدولي في شأن المواصلات ،

ومن الضروري اللجوء الى الوسائل الدولية لمكافحة الاجرام الدولي والاعتداء على وسائل المواصلات سواء داخليا أم خارجيا وذلك نظرا لتزايد العمليات الارهابية وتصاعدها الأمر الذي اضطرت معه العديد من الدول الى سن التشريعات الجديدة لمواجهة هذه الظواهر الارهابية وقمع الارهاب في كل مكان ، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه التشريعات الوطنية في شأن مكافحة الارهاب فلا مفر من ضرورة اللجوء الى التعاون الدولي بين الدول للقضاء على هذه الظواهر الاجرامية الخطيرة واستخدام كافة الوسائل الدولية المتاحة التي يقرها القانون الدولي في هذا الشأن لمعاقبة مرتكبيها .

فالجريمة الارهابية نتيجة الاعتداء الصارخ على وسائل المواصلات البرية هي بلا شك جريمة خطيرة واعتداء على المشاعر الانسانية وانتهاك صارخ لحقوق الانسان وحرية في التنقل من مكان لآخر في وسائل المواصلات المختلفة وفي جو يتمتع بالأمان الكامل والاستقرار ، والاعتداء يلحق الاذى بكل طوائف البشر من أطفال وشيوخ ونساء والشباب ، وعندما يفقد الانسان الشعور العام بالأمان والطمأنينة في وسائل مواصلاته تنتابه عوامل الخوف والفرع والاضطراب ويصبح عاجزا عن العمل والعطاء والانتاج ويؤثر ذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وغيرها في كل مجتمع .

ومنذ زمن بعيد دعا سيدنا الخليل ابراهيم عليه السلام ربه ويناجيه أن يجعل هذا البلد آمنا مطمئنا قبل دعائه بالرزق حيث ان هدوء النفوس يذهب الخوف وتعم نعمة الأمن والأمان والاستقرار والطمأنينة ويسود الهدوء وهو الجو المطلوب لقيام الانسان بالعمل والانتاج بل والتفكير والابداع .

كل هذا دافع لجميع الدول والشعوب لبذل المزيد من التعاون الدولي لملاحقة المجرمين في كل مكان حيث ان الملاحظ ان معظم العمليات الارهابية تحدث وتشمل أكثر من اقليم ودولة وحتى لا تظل بعض الجرائم بمنأى

عن العقاب فلا بد من التعاون الدولي ويرى الباحث انه لا يمكن تصحيح هذا الوضع الا بمزيد من التشريعات الدولية التي تأخذ بصور المعاهدات والاتفاقيات الدولية حتى نصل الى تشريع موحد لمكافحة الاجرام الدولي في كل مكان في شأن منع وقوع الاعتداء أو التهديد لجميع وسائل المواصلات البرية وغيرها . مع ملاحظة ان الاعتماد على التشريعات العقابية وحدها لا يكفي اذ يلزم ومن الضروري ان يعقبا التزام جاد بالتنفيذ والاصرار على مكافحة الاجرام ولا يقف عقبه في وجه ذلك بعض المسائل الشكلية كالجنسية والاختصاص والسيادة وكلها أمور يمكن معالجتها بالاتفاقيات والمعاهدات ومن أبرز الوسائل في شأن التعاون الدولي ما يلي:

أولاً : عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية .

ثانياً : الاعتراف الكامل للآثار الدولية للأحكام الجنائية الأجنبية .

ثالثاً : حق ابعاد الأجانب وترحيلهم .

رابعاً : تسليم المجرمين .

خامساً : اتخاذ الاجراءات الوقائية في هذا الشأن وهو موضوع المبحث الثاني ويتناول البحث هذه الوسائل تفصيلاً بالباب الأخير من القسم الثالث .

المبحث الثاني :

الاجراءات الوقائية المتخذة في شأن وسائل المواصلات البرية

تشمل المواصلات البرية العديد منها القطارات والأوتوبيسات والمترو والسيارات بأنواعها المختلفة والتزام وغيرها من وسائل المواصلات البرية . ويقسم المبحث الى مطلبين نعالج في المطلب الأول الاجراءات المتخذة قبل مستخدمى هذه الوسائل من المواصلات البرية والمطلب الثاني الاجراءات المتخذة قبل العاملين على هذه الوسائل حيث ان لهم دور كبير في منع الاعتداء أو التهديد لهذه الوسائل طبقاً للتقسيم التالي :

المطلب الأول :

الاجراءات الوقائية المتخذة قبل مستخدمى وسائل المواصلات البرية :

تتطلب مكافحة جرائم الاعتداء أو التهديد لوسائل المواصلات البرية اتخاذ الدول العديد من الاجراءات من بينها :

١ - تنظيم ركوب مستخدمي هذه الوسائل بطريقة تضمن فحص ما يحملونه .

٢ - تفتيش المشتبه فيهم ومراقبتهم في تصرفاتهم وسلوكهم .

٣ - وضع الحراسة المشددة عند المداخل والمخارج وبدايات ونهايات مراكز الاستخدام والمحطات الرئيسية لهذه الوسائل .

٤ - تفتيش الملابس والحقائب في الظروف التي تستدعي ذلك يدويا أو بالأجهزة .

٥ - وضع الحراسة المناسبة في الوحدات الكبيرة كالقطارات والمترو .

٦ - عمل شبكة اتصالات لاسلكية لسرعة مواجهة الارهاب والجرائم في الوقت المناسب والسيطرة على الموقف .

٧ - اشعار مستخدمي هذه الوسائل بالتواجد الأمني على مدى ٢٤ ساعة (مثال مترو الاتفاق) .

٨ - سرعة اتخاذ الاجراءات للقضاء على الجرائم المرتكبة وسرعة اعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل ارتكاب الجرائم مما له أثر كبير في النفوس للركاب .

٩ - تطبيق القوانين واللوائح بكل شدة وحزم .

١٠ - سماع مقترحات مستخدمي هذه الوسائل والحوار معهم على فترات منتظمة لمعرفة احتياجاتهم الأمنية بما يدعم القوانين والتشريعات واللوائح في هذا الشأن .

١١ - عمل متابعة ورقابة شعبية استكمالا لدور الرقابة الرسمية وعمل دورات تثقيفية للجمهور .

١٢ - تنشيط الحملات الاعلامية لغرس السلوك السليم للمحافظة على وسائل المواصلات البرية .

المطلب الثاني : الاجراءات المتخذة قبل العاملين بهذه الوسائل للمواصلات البرية : يجب ان تقوم الدول ببعض الاجراءات قبل العاملين بهذه الوسائل منها :

- ١ - دراسة المشكلات الخاصة بهم والعمل على حلها .
 - ٢ - اقامة دورات تدريبية وتوعية بغرض تحسين معدل الاداء وتقديم خدمات أفضل .
 - ٣ - القدوة وحسن التعامل مع المال العام والمحافظة عليه .
 - ٤ - تنمية الوعي المرورى وعدم التسبب فى الازمات خاصة اوقات الذروة .
 - ٥ - انشاء قيادات متدرجة ومتابعة ميدانية ولها سلطات التصرف السريع قبل الارهاب .
 - ٦ - تجنب قيام العاملين بالاضرابات وتعطيل وسائل المواصلات البرية (كما حدث فى اضراب سائقى القطارات بالسكك الحديدية لعدم تحقيق مطالبهم المالية ٠.٠٠ الخ) .
 - ٧ - سماع مقترحات العاملين لتطوير وسائل المواصلات والخدمة .
 - ٨ - العمل على حسن صيانة وسائل المواصلات وحسن استخدامها والمحافظة عليها .
 - ٩ - ضرورة عزل قائد المركبة بعيدا عن الركاب فى كابينة مستقلة .
 - ١٠ - حراسة كابينة السائق حراسة مشددة منعا لتعرضه للمخاطر والاعتداء عليه . وبالتالي تعطيل وسائل المواصلات وتعريضها للخطر .
- ويجبذ البعض تكوين وحدات خاصة من القوات المتخصصة على مستوى تدريبى لائق لمنع الارهاب وجرائم المواصلات وتحقيق الأمن والامان واستقرار وسائل المواصلات وتواجد هذه القوات فى اماكن قريبة من المحطات الرئيسية والمراكز الكبيرة لهذه الوسائل من المواصلات البرية .

الفصل الثالث

التدابير الوقائية في شأن وسائل المواصلات المائية :

من الضروري بحث التشريعات الخاصة بهذه الوسائل ثم بحث الاجراءات والتدابير الوقائية في شأنها طبقا للتقسيم التالي :

المبحث الأول : التشريعات البحرية :

المبحث الثاني : الاجراءات الوقائية :

المبحث الأول : التشريعات البحرية :

القانون البحري (١) :

لعل أول ما يتبادر الى الذهن ، لدى ذكر القانون البحري ، هو انه لا يتحدد بنوع قواعده ، كالقانون الجنائي أو التجاري ، وانما يمكن تطبيقها • فهو القانون الذي ينطبق في البحر •

لذلك فان القانون البحري ينحصر في نطاق المجتمع العارض الذي يتخذ من السفينة أرضا خلال الرحلة البحرية •

ولا شك ان اهتمام كل دولة بالقانون البحري يرتبط بمدى حاجتها أو استفادتها من البحر ، فدولة ليس لها شواطئ على البحار وليس لها أسطول تجارى ، قد لا تحس ضرورة في تنظيم قواعد القانون البحري ولكن أهمية هذا التنظيم تزداد في الدولة كلما ازداد فيها الاهتمام بالملاحة البحرية بوجه عام • ويبلغ الاهتمام بدراسات القانون البحري ذروته في الدول البحرية التي تعتبر اسطولها البحري وتجارها عماد قوتها وأساس اقتصادها (كإنجلترا والدول الاسكندنافية) •

(١) د. على البارودي - مبادئ القانون البحري - ط ٧٥ - المعارف بالاسكندرية ص ٥ .

ولا حاجة بنا الى الاسهاب في وصف مركز مصر الممتاز بين الشرق والغرب ، وأشرفها بموانئها الهامة على البحرين الأبيض المتوسط والأحمر .

لذلك فمن الطبيعي ان تهتم مصر بالملاحة البحرية . فقد صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحرى ثم أصبحت مؤسسة عامة للنقل البحرى بمقتضى القانون ١٤٦ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ، وصدر القرار الجمهورى رقم ٣١٩٤ لسنة ١٩٦٤ الذى اسند تبعية هذه المؤسسة لهيئة قناة السويس ثم القرار الجمهورى رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تبعية المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى والشركات التابعة لها لوزير النقل البحرى .

وهذا الاهتمام المتصل بالملاحة البحرية قد اقترن باهتمام مماثل بالتشريع البحرى والدراسات الفقهية البحرية . فقد حدث فعلا ان انتهى اعداد مشروع القانون البحرى الجديد بعد ان تضمن القواعد الحديثة والمعاهدات الدولية وأنشئت فى سبتمبر سنة ١٩٧١ وزارة للنقل البحرى^(١) للاهتمام بالملاحة وشئون النقل البحرى . وأيضا قد تشعب القانون البحرى الى عدة فروع كفروع القانون البرى وهذه الفروع موجودة فعلا وتشمل :

١ - القانون الدولى العام البحرى : ويختص بالعلاقات البحرية الدولية ويشمل قواعد حرية الملاحة وتنظيم المواصلات البحرية .

٢ - القانون الادارى البحرى وينظم العلاقات بين المشتغلين بالملاحة من جانب وبين الادارة من جانب آخر .

٣ - القانون المالى البحرى ويحدد الرسوم والعوائد المختلفة على السفن وطرق تحصيلها .

٤ - القانون الدولى الخاص البحرى ويبحث مشكلات تنازع القوانين البحرية عند وجود علاقات بحرية ذات عنصر أجنبى وهى كثيرة مما يجعل فرص تنازع القوانين كثيرة أيضا .

(١) صدر قرار جمهورى رقم ٨٩٥ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم وزارة النقل البحرى وتحديد اختصاصاتها .

٥ - القانون الجنائي البحري : فيهمم بالجرائم المتعلقة بالملاحة البحرية كالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٣٩ بشأن المحافظة على النظام والتأديب في البواخر والمعدل بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأمن والنظام والتأديب في السفن .

وعلى ذلك فالقانون البحري ليس مجرد فرع من القانون التجاري (١) وإنما هو اوسع منه في النطاق وأن كان يسرى بصفة اساسية على الملاحة التجارية الخاصة بالنقل البحري ، باعتبارها ولا شك أهم أنواع الملاحة البحرية .

ومن ثم يمكن تعريف القانون البحري بأنه مجموعة القواعد التي تحكم العلاقات الخاصة الناشئة عن استغلال السفن في الملاحة البحرية .

والواقع أن التقنين البحري القائم بتعديلاته الواردة عليه - في حاجة ملحة (شأنه شأن التقنين التجاري) الى التعديل ويبدو أن التقنين البحري سيكون اسعد حظا من التقنين التجاري فقد انتهت لجنة التنقيح من اعدادده ولم يبق الا اصداره قريبا انشاء الله تعالى (وقد صدر بالفعل أثناء مشول البحث للطبع) .

العرف البحري :

للعرف البحري دور هام الى حد أنه استطاع أن ينسخ نصا بحريا مكتوبا (٢) ويحترم القضاء هذا العرف والترتيب الطبيعي لمصادر القانون البحري هو التشريع البحري ثم العرف البحري الذي يوضع في مكانه المنطقي قبل النصوص التجارية أو المدنية (٣) .

المعاهدات البحرية :

لا تذكر محاولات التوحيد في مجال القواعد البحرية الا وتذكر معاهدات بروكسل العديدة التي غطت أهم موضوعات القانون البحري بست عشر معاهدة كبرى وافقت عليها دول كثيرة . وكان الفضل الاكبر في احراز هذا النجاح الى هيئة خاصة تألقت في مدينة اقرس بلجيكا عام ١٨٩٧ باسم اللجنة البحرية الدولية
Comité maritime international

(١) د. على البارودي - المرجع السابق - ص ٨ .

(٢) د. على البارودي - المرجع السابق - ص ١٥ .

(٣) د. على البارودي - المرجع السابق - ص ١٦ .

من بعض الفقهاء وبعض المشتغلين بالأعمال البحرية وسوف نذكر بعض هذه المعاهدات المتعلقة بموضوع البحث :

المعاهدات المتعلقة بموضوع البحث :

١ - معاهدة بروكسل بتوحيد بعض قواعد المصادمات البحرية
سنة ١٩١٠ •

٢ - معاهدة بروكسل بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالاختصاص الجنائي في مادة التصام وحوادث الملاحة الأخرى في ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ •

٣ - معاهدة بروكسل بتوحيد بعض قواعد الاختصاص المدني في مادة التصادم سنة ١٩٥٢ •

٤ - معاهدة بروكسل بتوحيد بعض قواعد الحجز التحفظي على السفن سنة ١٩٥٢ •

٥ - معاهدة بروكسل بتوحيد بعض قواعد تحديد مسؤولية ملاك السفن سنة ١٩٥٧ •

٦ - معاهدة بروكسل الخاصة بالركاب المتسللين في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧ •

٧ - معاهدة بروكسل بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بنقل الركاب بطريق البحر في ٢٩ أبريل سنة ١٩٦١ •

٨ - معاهدة بروكسل بتوحيد بعض قواعد نقل أمتعة المسافرين بطريق البحر في ٢٧ مايو سنة ١٩٦٧ •

المبحث الثاني : الإجراءات الوقائية في شأن المواصلات البحرية •

يرى الباحث ضرورة بحث الإجراءات الوقائية المتخذة في شأن المواصلات البحرية في فرعين طبقاً للتقسيم التالي :

الفرع الأول : تدابير وقائية على الأرض وفي الموانئ البحرية •

أن طبيعة عمل السفينة تماثل إلى حد كبير لطبيعة عمل الطائرة وهما من وسائل المواصلات الدولية والداخلية أيضاً لذا نجد أن أغلب التدابير

والاجراءات الوقائية المتخذة في شأن الطائفة ينطبق اغلبها على السفينة من حيث استخدام الأجهزة الالكترونية والمقياس المغناطيسي وفحص الصورة النفسية للمختطف المحتمل للسفينة والتي يسبب لها الخطر ولركابها وتفتيش ما قد يحمله من معدن حديد وأمتعة يحملها معه الى داخل السفينة عندما تكون نتائج تفتيش الأجهزة الالكترونية ايجابية وكذلك الحراسة المسلحة للموانئ والمنائر الخاصة بالملاحة والسفن لذا يحيل الباحث دراسة تلك الاجراءات في شأن المواصلات البحرية الى الاجراءات المتخذة في شأن الطائرات في الفصل التالي .

الفرع الثاني : التدابير أثناء الابحار (في البحرين الساحلى والعالى) .

تعريف البحر الساحلى (١) : Territorial sea merterritorial

تقول المادة ١ ، ٢ من اتفاقية جنيف ، م ٢ من المشروع غير الرسمى في تعريف البحر الساحلى ما نصه (تمتد سيادة الدولة الساحلية خارج اقليمها البرى ومياهها الداخلية الى حزام بحرى ملاصق يعرف بالبحر الاقليمى (الساحلى) وتمتد هذه السيادة الى الحيز الجوى فوق البحر الاقليمى وكذلك على قاعة) .

وكان مبرر الأخذ بفكرة البحر الساحلى أن الدول التى تطل على البحار قد تتعرض من ناحية البحر الى مخاطر تضاربها مصالحها التجارية والمالية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والصحية هذا فضلا عن حاجة الدولة الى أحكام تضمن لها حقها الافرادى فى استثمار ثروات البحار .

لذا رؤى أنه لابد من أن تمنح الدول الساحلية نطاقا معيناً من البحر الذى يجاورها تشرف عليه ويكون بمثابة صمام الأمن ضد ما قد يهدد مصالحها من ناحية البحر ويضمن لها مصالحها فيه .

وهناك خلاف حول امتداد البحر الساحلى وقد عقد مؤتمر فى لاهاى سنة ١٩٣٠ تحت رعاية عصبة الأمم لتقنين القانون الدولى ولكن رفض دون الاتفاق بشأن النطاق البحرى على رأى موجد وانقسمت الدول فريق يشايح فكرة الثلاثة أميال وفريق يطالب بامتداد البحر الساحلى

(١) د. محمد طلعت الغنيمى - قانون السلام - ط ١٩٨٢ معارف الاسكندرية ص ٧٧٣

(م ٢٤ - تعريف وسائل المواصلات للخطر)

أكثر من ذلك وفريق ثالث له موقف وسطا وهذه الخلافات التي طرأت فيما بين عامي ١٩٣٠ - ١٩٥٨ كانت تبرر تكرار المحاولة وعقد مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٨ وأسفر عن اربع معاهدات بشأن البحر العالي والبحر الساحلي والمنطقة المتاخمة ، والافريز القارى ، والصيد وحفظ الثروة الحية في البحار العالية .

وعقدت عدة مؤتمرات جانبية تطالب أن يكون البحر الساحلي ستة أميال وظلت الجماعة الدولية تتجاذبها الآراء المختلفة والاتجاهات المتباينة في تحديد امتداد البحر الساحلي الى أن عقد المؤتمر الثالث لمؤتمر البحار الجارى حاليا والذي أوشك أن يستقر على امتداد اثني عشر ميلا (١) .

سلطات الدولة في البحر الساحلي (٢) :

وصفت المادة الأولى من اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ الخاصة بالبحر الساحلي - حق الدولة على بحرها الساحلي بأنه حق سيادة . ومع ذلك فلا يمكن أن نعلم القول بأن الدول تعتبر بحرها الساحلي متماثلا من كافة الوجوه مع اقليمها البري . لأن حقوق السيادة للدولة يقيد بها حق المرور البريء المقرر للسفن الأجنبية ، حق السفن المكروبة والتي تلجئها ضرورة قاهرة لأن تلوذ بسيادة دولة من الغير .

وعندما تتعرض سفينة لأي خطر اعتداء عليها أو تهديدها أو حدوث محاولة لخطفها يمكنها اللجوء لأقرب دولة للنجدة والضرورة .

وأهم الوجوه التي تظهر فيها سيادة الدولة على مياهها الساحلية هي (موارد الدولة والثروة - وشنون الأمن والمراسم البحرية) .

وقد تحدث من الوقائع في البحر الساحلي ما يتعارض فيه الاختصاص لكل من دولة العلم أو الدولة التي يعمل الشخص صاحب العلاقة جنسيتها والدولة الساحلية .

لذا حددت اختصاصات الدولة الساحلية حيال السفن للمارة بتلك المباشرة الساحلية حيث يحدث ازدواج في الاختصاص قوانين الدولة الساحلية

(١) د. محمد طلعت الفنيمي - المرجع السابق ص ٧٧٨ .

(٢) د. محمد طلعت الفنيمي - المرجع السابق ص ٧٨٤ .

وقوانين دولة العلم لذا كان لا بد من حل الاشكال وذلك بتضييق اختصاص الدولة الساحلية لحساب دولة العلم في توازن لا يخل بصالح الدولتين .

ويجب بحث المسائل الجنائية طبقا لاتفاقية جنيف وهو ما سيتم ذكره والمسائل الجنائية (١) طبقا لمعاهدة جنيف سنة ١٩٥٨ الخاصة بالبحر الساحلى تنص م ١٩ من الاتفاقية على (لا ينبغي للدولة الساحلية أن تمارس الولاية الجنائية على ظهر سفينة أجنبية ملارة خلال البحر الاقليمى (الساحلى) من أجل توقيف (القبض) على أى شخص أو إجراء تحقيق بصدد اية جريمة ارتكبت على ظهر السفينة اثناء مرورها الا فى الحالات التالية فقط .

(أ) اذا امتدت نتائج الجريمة الى الدولة الساحلية .

(ب) اذا كانت الجريمة من نوع يخل بسلم البلد أو بحسن النظام فى البحر الاقليمى .

(ج) أو اذا طلب ربان السفينة أو ممثل دبلوماسى أو موظف قنصلى لدولة العلم مساعدة السلطات المحلية .

(د) أو اذا كانت هذه التدابير لازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمعاهدة تتكلم عن القبض والتحقيق والوثيقة (المعاهد) صامته لزاء تطبيق القانون الجنائى للدولة الساحلية على ما يحدت فى مياهها الساحلية اذا ما أحضر الشخص المتهم بارتكاب جريمة على ظهر السفينة الأجنبية فى المياه الساحلية امام قضاء الدولة الساحلية . ويبدو من استقراء الممارسة الدولية - فى الدول البحرية الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية انه لا عاصم لهذا الشخص من تطبيق القانون المحلى عليه . وذلك لمواجهة اعمال الاجرام والارهاب الدولى التى انتشرت فى جميع اجزاء العالم تقريبا . وقد آن الآوان بأن تتعاون كافة الدول لمواجهة الخطر اينما كان فى سبيل مكافحة الجرائم التى تسبب خطرا كبيرا لوسائل المواصلات الدولية وتحقيق الأمن والاستقرار والطمانينة لمستخدمى هذه الوسائل والمحافظة عليها من العبث والامبالاة والخطر الجسيم .

(١) د. محمد طلعت الفخيمى - المرجع السابق ص ٧٨٦ .

تدابير وشروط تعيين الربان :

الربان هو قائد السفينة ، يعينه المجهز الا أنه لا شك في ان الربان يعتبر أهم أشخاص الملاحة البحرية عندما تكون السفينة في عرض البحر ، بعيدة عن متناول سلطات الدولة ، وعن متناول يد المجهز نفسه وأهمية الربان لا تصدر عن انه المسيطر على المصالح المادية المرتبطة بالمرحلة البحرية فحسب ، بل لأنه أيضا رئيس المجتمع الصغير من البشر والكائن فوق السفينة كالجزيرة وسط أمواج البحر . وإذا تصورنا ان الرحلة البحرية (على خلاف الرحلة الجوية السريعة) قد تطول أياما متتالية تفضل الى الأسابيع بل والشهور ، فان الربان قائد هذا المجتمع الصغير المعزول ، تواجهه مشاكل أخرى غير المشاكل الفنية المتعلقة بقيادة السفينة هذه المشاكل تعتبر في الحقيقة صورة مصغرة من المشاكل العامة التي تواجهها الحكومات في ادارة شئون الدولة . كذلك ينبغي ان تكون أحكام عقد العمل البحري الذي يرتبط به أفراد طاقم السفينة مختلفة عن أحكام عقد العمل البري بما يتفق وهذا الوضع الخاص .

وقد تولى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ (في شأن الربانبة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين في السفن التجارية) وضع الشروط الخاصة بهم والشهادات التي تتفاوت بتفاوت نوع الملاحة التي تقوم بها السفينة .

وهناك شهادة ربان أعالي البحار ، وهي أعلى الشهادات تليها شهادة ضابط أول أعالي البحار ثم شهادة ضابط ملاحة ثان لأعالي البحار ثم ربان ملاحة ساحلية وأخيرا شهادة ريس سفينة شراعية وينص القانون على معاقبة المجهز الذي يعين ربان لا تتوافر فيه المؤهلات القانونية التي تطلبها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيها أو احدي هاتين العقوبتين (م ١٠) .

وهناك اختصاصات للربان تشمل اختصاصات خاصة وتنقسم بدورها الى نوعين هي اختصاصات فنية وتجارية . ويهنا في البحث دراسة الاختصاصات العامة للربان والتي تشمل بعض التدابير الهامة التي تتناسب مع طبيعة المجتمع الصغير فوق السفينة والمحافظة عليها من التعرض للاخطار والاعتداء والتهديد لخطتها وتعريض ركابها للخطر .

الاختصاصات العامة للربان (١) :

رغم ان الربان ليس موظفا عاما ، الا ان الضرورة تحتم تفويضه في اختصاصات لا تكون الا للموظفين العموميين . فهو قائد السفينة ومن عليها في عرض البحر . لذا ينبغي ان يكون الربان ممثلا للسلطة العامة في الحالات التي يغيب فيها وجود السلطة العامة .

(ا) فلاربان أولا التحقيق في الجرائم التي ترتكب أثناء الرحلة (م ١ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠) في شأن الأمن والنظام والتأديب في السفن) .

فيجري التحريات الأولى ويحرر محضرا بها . أى ان له صفة الضبطية القضائية وله عند الضرورة - القاء القبض على المتهم وحجسه احتياطيا - وذلك حتى يقوم بتسليم المتهم الى سلطات ميناء التسجيل .

(ب) وله سلطة التأديب وتوقيع العقوبة على البحارة اذا ارتكب احدهم مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في م ٢ من القانون سالف الذكر وأيضا للربان ان يوقع جزاءا على المسافر الذى يرفض اطاعة تدابير الربان أو يحدث اضطرابا بالسفينة أو يتلف أدواتها ويعرضها للخطر ، كما ان للربان سلطة توثيق فيحرر شهادات الميلاد أو الوفاة ويحرر العقود والتصرفات التي تشترط فيها الرسمية . وله ان يقوم بإبرام عقود الزواج بين الموجودين على ظهر السفينة في عرض البحر أو في ميناء أجنبي لا يوجد به قنصل لمصر .

كذلك ينص القانون ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ على عقاب الربان بعقوبة جنائية بالحبس أو الغرامة وتصل العقوبة الى الاعدام اذا ارتكب فعلا بقصد أغراق السفينة أو إحراقها أو تعطيل سيرها ونشأ عن أحد هذه الأفعال موت شخص (م ١٨ من القانون سالف الذكر) .

(١) د. على البارودى - مبادئ القانون البحرى - ص ١٠١ - دار المعارف بالاسكندرية..

المختصر الرابع

التدابير الوقائية في شأن وسائل المواصلات الجوية

تقديم وتقسيم :

من البديهي ان التنظيم القانوني الفعال لمعاقبة مختطفي الطائرات وذلك عن طريق عقد المعاهدات الثنائية أو الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف واصدار التشريعات الوطنية اللازمة لتسليم مختطف الطائرة ومحاكمته ما هو الا اجراء لاحق لارتكاب الجريمة يقع بعد حصول الضرر وقد يكون هذا الاجراء في حالة تطبيقه من قبل جميع الدول وفرض العقوبات المشددة على مرتكبي جرائم الاعتداء أو التهديد على وسائل المواصلات الجوية خاصة الطائرات واختطافها . وبذلك يمكن حرمان مرتكبي هذه الجرائم من ايجاد مأوى لهم في احدى الدول يكونون فيها بمنجى من أى عقاب وسيلة تردع الكثير عن ارتكاب جريمة من جرائم الاختطاف الخطيرة .

ولذلك قامت بعض الحكومات وشركات الطيران باتخاذ اجراءات وقاية وتدابير من شأنها منع وقوع الجريمة . وقد اسهمت المنظمة الدولية للطيران المدني في وضع التوصيات اللازمة في هذا الشأن .

وتتيز هذه الاجراءات الوقائية انها تستهدف الحيلولة دون وقوع جريمة اختطاف وسائل المواصلات الجوية وسوف نعالج ذلك في مبحثين الأول ويشمل جهود المنظمة الدولية للطيران المدني في هذا الشأن والمبحث الثاني يشمل الاجراءات الوقائية الفعلية طبقا للتقسيم التالي :

المبحث الاول : جهود المنظمة الدولية للطيران المدني .

المبحث الثاني : الاجراءات الوقائية الفعلية .

المبحث الأول

دور المنظمة الدولية للطيران المدني الدولي في حماية أمن وسلامة (١)
الطيران المدني الدولي

أولاً : أهداف منظمة الطيران المدني الدولي :

نشأت منظمة الطيران المدني الدولي بموجب المادة ٤٣ من اتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو في السابع من ديسمبر عام ١٩٤٤ (٢) . وقد أوضحت المادة رقم ٤٤ من الاتفاقية السالفة الذكر أهداف المنظمة ومنها تحقيق تقدم منظم وسليم للطيران المدني الدولي في العالم بأكمله ، ومواجهة حاجة العالم الى نقل جوى مأمون ومنظم ، وتحسين سلامة الطيران في الملاحة الجوية الدولية . وتحقيقاً لهذه الأهداف خولت الاتفاقية المنظمة القيام بوظائف عديدة تؤدي من خلالها دورها الخطير في خدمة الطيران المدني الدولي وأهمها :

١ - وضع القواعد الخاصة بسلامة وانتظام الملاحة الجوية الدولية :

ويتمثل ذلك في اعداد المنظمة للملاحق الفنية واصدارها وتعديلها وذلك عن طريق النماذج والتوصيات في توليها تحديد الاجراءات الخاصة بالخدمات الملاحية الجوية والاجراءات الاقليمية المكملة لها .

ولما كانت الاتفاقية قد أغفلت ايضاح تعريفات للنماذج الدولية ، وللاجراءات الموصى بها ، فان الجمعية العامة للهيئة قد أخذت على عاتقها ، في دور انعقادها الأول في يونيو عام ١٩٤٧ ، وضع تعريفا للنموذج والنمط الدولي في مسائل الملاحة الجوية بأنه « أى تحديد - لخصائص مادية ، أو لشكل أو لطريقة اداء أو الأشخاص أو الاجراءات - يعتبر تطبيقه الموحد ضروريا لسلامة وانتظام الملاحة الجوية الدولية ، وتمثل له الدول المتعاقدة طبقاً لأحكام الاتفاقية ، وعند استحالة الامتثال يلزم اخطار مجلس المنظمة طبقاً للمادة (٣٨) من الاتفاقية .

(١) د. محمد منصور الصاوي - احكام القانون الدولي - ط ١٩٨٤

ص ٥٧١ .

(٢) انظر نصوص الاتفاقية في

A. Marin, L'organisation de L'aviation civil international, L.G.D.J., Paris 1970. PP, 299, et s,

كذلك عرفت الاجراء الموصى به على انه « أى تحديد لخصائص مادية ، أو لشكل أو لطريقة اداء ، أو لأشخاص أو لاجراءات - يعتبر تطبيقه الموحد مرغوبا فيه لسلامة وانتظام أو حسن اداء الملاحة الجوية الدولية ، والتي ستحاول الدول المتعاقدة الأخذ به طبقا للاتفاقية » .

وواضح من هذين التعريفين ان القانون بين النموذج الأول الدولي والاجراء الموصى به يكمن فى ان الأول - نظرا لضرورته - تلتزم الدول الاعضاء باتباعه وتلتزم اذا تعذر عليها ذلك اخطار مجلس المنظمة فى حين ان اتباع الاجراء الموصى به يكون من قبيل الرخصة لا الالتزام (١) .

ولسلامة وانتظام الملاحة الجوية الدولية فانه الى جانب وضع النماذج الدولية والاجراءات الموصى بها التى يصدرها مجلس المنظمة ، تقوم الهيئة عن طريق المجلس أيضا باصدار قواعد أخرى هى :

(ا) الاجراءات الخاصة بخدمات الملاحة الجوية .

(ب) الاجراءات الاقليمية المكملة .

وهذان النوعان من الاجراءات فى مرتبة أدنى من النماذج والاجراءات الموصى بها ، ولذا لا يسمح لها البتة ان تكون فى قوتها أو باقرارها كنموذج أو توصيات .

وتختلف اجراءات خدمات الملاحة الجوية عن الاجراءات الاقليمية فى مجال تطبيق كل منهما ، فالثانية يقصر تطبيقها على المستوى الاقليمى وفى مجالات جوية محددة على خلاف الاجراءات الأولى التى تطبق عالميا على مستوى كافة الدول المتعاقدة .

ولا شك ان اعداد المنظمة للملاحق الفنية واصدارها وتعديلها عن طريق النماذج والتوصيات يعتبر بمثابة مهام تشريعية تمارسها المنظمة الدولية للطيران المدنى استهدافا لسلامة وانتظام الملاحة الجوية الدولية .

٢ - التمويل الجماعى :

خول الفصل الخامس عشر من اتفاقية شيكاغو للطيران المدنى لسنة ١٩٤٢ منظمة الطيران المدنى الدولى ، ما يسمى بالتمويل الجماعى كوسيلة

١ - د . ابراهيم فهمى شحاته - القانون الجوى الدولى وقانون القضاء - دار النهضة - القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٩٧ .

تيسر في حالات معينة أعمال منشآت وخدمات الملاحة الجوية اللازمة لاستثمار الخطوط الجوية الدولية ، والتمويل الجماعي هو مساعدة فنية من ناحية ومساعدة مالية من ناحية أخرى .

٣ - الإشراف على إبرام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة اختطاف الطائرات وكل ما يخل بأمن وسلامة الطيران المدني الدولي .
تستهدف المنظمة الدولية للطيران المدني الدولي ضمن ما تستهدفه تحقيق أمن وسلامة الطيران المدني الدولي في العالم ودراسة المشاكل التي تواجه حركة الملاحة الجوية وبصفة خاصة المخاطر التي تتعرض لها وسائل المواصلات الجوية وطرق القضاء عليها (١) .

والحقيقة ان مسألة وضع تشريع دولي لقمع وردع كل ما يخل بأمن وسلامة الطيران المدني الدولي كان موضع اهتمام المنظمة الدولية للطيران المدني ومسئوليتها (٢) ومن ثم نجد ان الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال مكافحة اختطاف الطائرات وغيرها من الجرائم المخلة بأمن وسلامة الطيران المدني الدولي (اتفاقية طوكيو لسنة ١٩٦٣ ، واتفاقية لاهاي لسنة ١٩٧٠ ، واتفاقية مونتريال لسنة ١٩٧١) ، والسابق التعرض لها قد تمت من خلال تلك المنظمة وتحت إشرافها (٣) وتقوم الدول أطرافها من خلال أجهزتها المختصة بتنفيذ أحكام تلك الاتفاقيات .

فالاتفاقية الأولى - طوكيو ١٩٦٣ - لردع ما يرتكب على ظهر الطائرة من جرائم وأفعال أخرى - تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام تلك الاتفاقية ، وتلتزم بإعادة السيطرة والرقابة على الطائرة إلى قائدتها الشرعي عند هبوطها في اقليمها (م ١/١) والسماح للركاب - وطاقم الطائرة بمواصلة السفر في أقرب فرصة ممكنة (م ٢/١) وإعادة الطائرة بعد هبوطها إلى من لهم الحق في ملكيتها (م ٢/١) كذلك تقوم الدولة التي يوجد مختطف الطائرة على اقليمها بحجزة تمهيدا لمحاكمته جنائيا أو تسليمه أو إبعاده وكذلك أخطار دولة جنسية الطائرة

(١) انظر (م ٤٤ / ١ / ج / د) من اتفاقية شيكاغو للطيران المدني لسنة ١٩٤٤ .

(٢) د. محمد المجذوب - خطف الطائرات - ص ١١٢ .

S. Glaser : op. cit., PP. 70-71.

ودولة المتهم والدول التي يعينها الأمر بالتدابير التي تنوي اتخاذها تجاه
المتهم (م ١٣ / ٢ - ١٤ ، ١٥ ، ١٥) .

كذلك تضطلع الدول أطراف اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٧٠ - لردع
اختطاف الطائرات .

تنفيذ أحكام تلك الاتفاقية :

فوفقا للمادة الثانية من الاتفاقية المذكورة تقوم الدول الأطراف فيها
بفرض عقوبة صارمة على اختطاف الطائرات ، ويكون لكل دولة اتخاذ
التدابير الضرورية للنظر في جريمة الاختطاف أو أى فعل من أفعال
العنف الموجهة ضد ركاب الطائرة أو طاقمها والتي قد يرتكبها المتهم بمناسبة
ارتكاب جريمته (م ٤) ومن ثم يكون لكل دولة طرف - عند وجود
مختطف الطائرة في اقليمها - أن تقبض عليه وفقا لما يقضى به تشريعها
الوطني وتجري معه تحقيقا أوليا للتثبت من الواقعة وفي نفس الوقت
تقدم له التسهيلات الممكنة التي تتيح له الاتصال بأقرب ممثل للدولة
التي يحمل جنسيتها . وتقوم الدولة الطرف كذلك باخطار الدولة المسجلة
بها الطائرة ودولة مستأجر الطائرة والدولة التي يحمل المتهم جنسيتها
وأية دولة أخرى ذات مصلحة بما اتخذته من اجراء ضد المختطف
(م ١ / ٦ - ٤) كذلك تقوم الدولة على اعادة السيطرة على الطائرة المخطوفة
- عند هبوطها في اقليمها - الى قائدتها الشرعى أو للمحافظة على
سيطرته عليها (م ٩ / ١) وتسهيل للركاب وأفراد الطاقم مواصلة
رحلتهم في أقرب فرصة ممكنة ، وان تعيد الطائرة وحصولتها الى من لهم
حق حيازتها (م ٩ / ٢) واذا قررت الدولة عدم تسليم المتهم بالاختطاف
الموجود في اقليمها فعليها - بصرف النظر - عما اذا كان الاختطاف
قد ارتكب أو لم يرتكب في اقليمها - أن تحيل القضية على سلطاتها
المختصة لمحاكمته جنائيا . وعلى هذه السلطات ان تتخذ قرارها طبقا
لقوانين هذه الدولة وبنفس الطريقة التي تتبع بشأن أى جريمة عادية
ذات مابع خطير (م ٧) .

كذلك تقوم الدولة أطراف اتفاقية معاهدة مونتريال لسنة ١٩٧١ بتنفيذ
احكامها على نحو مماثل لما أوردته اتفاقية لاهاي سالفة الذكر ، حيث

اعتبرت اتفاقية مونتريال بمثابة اتفاقية تكميلية لاتفاقية لاهاي (١) بل وتشابه احكام الاتفاقيتان الى حد كبير (٢) وتعتبر هذه الاتفاقيات حتى الآن الأساس القانوني الدولي لمكافحة أعمال الارهاب الدولي الموجه ضد سلامة وأمن الطيران المدني الدولي ، وذلك على المستوى العالمي .

والخلاصة ان جهود المنظمة الدولية للطيران المدني في مجال مكافحة الأعمال الارهابية الموجهة ضد الطيران المدني الدولي في نقطتين جوهريتين الأولى هي الاشراف على ابرام الاتفاقيات الدولية لمنع وقوع أفعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات بالقوة ولحماية منشآت الطيران المدني الأرضية . أما الثانية فتتلخص في محاولة ايجاد ضمانات الالتزامات الدولية الخاصة بقمع التدخل الغير مشروع في النقل الجوي . وهي ضمانات فعالة يكون من شأنها حمل جميع الدول على تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة باختطاف الطائرات وغير ذلك من صور التدخل غير المشروع الموجه ضد سلامة الطيران المدني الدولي .

والجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الامريكية قد حثت الدول أثناء اجتماع مجلس المنظمة في دورته الحادية والسبعين على اتخاذ اجراءات مشتركة تتضمن وقف الخدمات الجوية مع الدول التي تتعاضد عن محاكمة مختطفى الطائرات أو تسليمهم . وفضلا عن ذلك تقدمت الولايات المتحدة الامريكية في ٩ / ١٠ / ١٩٧٠ الى مجلس المنظمة بمشروع اتفاقية دولية للجزاءات التي تقوم على فكرة الحصار الجوي المشترك في مجال النقل الجوي على أية دولة تحتجز في اقليمها طائرة مع ركبائها وملاحيها بقصد الابتزاز الدولي أو تجعل من اقليمها ملاذا لمختطفى الطائرات ، ولكن هذا المشروع لم يلق التأييد في مجلس المنظمة ولا في لجنتها القانونية (٣) .

ومع ظهور موجة جديدة من حوادث الاختطاف للطائرات دعا الاتحاد الدولي لجمعيات طياري الخطوط الجوية الاضراب العام لمدة ٢٤ ساعة يوم التاسع من يونيو ١٩٧٢ ، وكان الاضراب موجه ضد الدول التي

S. Glasery, vol., 2. op. cit., P. 87,

(١)

R.H. Mankiewicz, op. cit., PP. 862, et s.

(٢)

(٣) د. عبد العزيز عبد الهادي - الارهاب الدولي - ط ١٩٨٦

من ٢٥٣ هـ (١٣٦٦) .

لم تنفذ الاتفاقيات الثلاث الخاصة بقمع الافعال المخلة بسلامة الطيران المدني الدولي وقرارات الامم المتحدة الخاصة بهذا الموضوع أو الدول التي لم تسلم أو تعاقب المختطفين .

ثانيا : المشروعات والمقترحات المقدمة للجمعية العامة لمنظمة الطيران المدني والمقترحات المقدمة الى المؤتمر الدبلوماسي :

يمكن اعطاء موجز سريع عن المشروعات والمقترحات التي قدمت الى الجمعية العامة للمنظمة الدولية للطيران المدني والمؤتمر الدبلوماسي نظرا لانها تعكس تفكير وآراء الدول المختلفة حول كيفية تنفيذ الالتزامات الدولية الخاصة بقمع الاعمال الارهابية الموجهة ضد أمن وسلامة النقل الجوي الدولي .

١ - المقترحات المقدمة للجمعية العامة لمنظمة الطيران المدني (١) :

لقد تقدمت فرنسا وبريطانيا وسويسرا الى الجمعية بمشروع مشترك لتعديل اتفاقية شيكاغو سنة ١٩٤٤ ، حيث يتم ادماج نصوص اتفاقتي لاهاي ومونتريال في الاتفاقية (شيكاغو) وذلك لتمكين مجلس المنظمة من اللجوء الى التحقيقات ، وصياغة التوصيات ، ومعالجة المنازعات المثلة في حالة انتهاك نصوص اتفاقتي لاهاي ومونتريال بواسطة الدول الأطراف . ومن ناحية أخرى يمكن عن طريق ادماج هذه النصوص في اتفاقية شيكاغو أن تكون الدول محلا للجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٨ من اتفاقية شيكاغو الأمر الذي يسهم في تحقيق الهدف من ابرام اتفاقية لاهاي ومونتريال .

وقد اقترحت علاوة على ذلك كل من المملكة المتحدة وسويسرا تعديل المادة ٨٧ من اتفاقية شيكاغو حتى يمكن جرمان الدولة التي تخالف قرارات مجلس المنظمة من حق المرور .

كما اقترحت فرنسا ان يكون الانضمام الى اتفاقتي لاهاي ومونتريال اجباريا بالنسبة للدول الاطراف في اتفاقية شيكاغو .

(١) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي - المرجع السابق، ص ٢٥٧ .

٢ - المقترحات المقدمة الى المؤتمر الدبلوماسي (١) :

قام المؤتمر بفحص مشروع اتفاقية مقدم من بلجيكا يهدف الى خلق لجنة خبراء للتحقيق في سلوك الدول ، ونقل نتائج هذه التحقيقات الى الحكومات المعنية .

كما تقدمت الدول الاسكندنافية بمشروع اتفاقية بتحويل مهمة التحقيق في سلوك الدول بشأن عدم احترام اتفاقات لاهاي وموتريال الى مجلس المنظمة ، وينص هذان المشروعان على اتخاذ تدابير ضد الدول غير الاطراف في اتفاقيتي لاهاي وموتريال .

وقد اقترح الاتحاد السوفيتي توقيع بروتوكول أحدهما لاتفاقية لاهاي ، اما الآخر لاتفاقية موتريال ، ويلزمان الدول الاطراف بالتسليم التلقائي لمرتكبي الجرائم المنصوص عليها لدولة تسجيل الطائرة .

اما اليونان فقد اقترحت الموافقة على بروتوكول يلحق باتفاقية موتريال تسرى بموجب أحكام هذه الاتفاقية على أعمال العنف التي ترتكب في المطارات .

ولم تحظى جميع هذه الاقتراحات لا بموافقة الجمعية العامة ، ولا بموافقة المؤتمر الدبلوماسي . ورغم الرفض فانها قد أفصحت عن عدة طرق ووسائل يمكن من خلالها اجبار الدول على احترام التزاماتها الدولية في مجال مكافحة الارهاب الذي يمس النقل الجوي الدولي .

ونعتقد (٣) ان المقترحات سالفة الذكر تظل صالحة لبحثها من جديد ، خاصة بعد أن أخذت الحوادث الارهابية ضد الطيران المدني الدولي منعطفا خطيرا تمثل في قتل الابرياء وترويع المسافرين ، واحتجازهم لمدة طويلة داخل الطائرات المخطوفة .

(١) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي - المرجع السابق - ص ٢٥٨ .

(٢) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي - المرجع السابق - ص ٢٥٩ .

لقد شهدت الحالات الميكرة لخطف الطائرات حسن معاملة الركاب وملاحى الطائرة ، والافراج عنهم بعد فترة قصيرة نسبيا من وقوع حادث الاختطاف . أما ما نشاهده الآن من حوادث ارهابية ، فقد تجاوزت كل الحدود ، وانتهكت فيها كل قيم الاخلاق والمرؤء والانسانية . وأظهر الخاطفون انهم فئة ضاله من شواذ البشر ، يرتكبون جريمتهم بمشاعر متبلدة ودماء باردة ، وغدت حوادث خطف الطائرات فى عيون الحكومات والشعوب بمثابة جرائم خسيصة ، وأفعال تتسم بالجبن والعدو . لا يأتيها أبدا انسان يدافع عن قضية عادلة ، ويطالب بحق مسلوب لشعب ، أو ينادى برفع ظلم لحق بمواطنة .

ونعتقد انه قد آن الأوان للجماعة الدولية أن تقف بحزم وصلابة فى وجه الدول الخارجة على القانون والاعراف والتي تمنح الدعم والتأييد لجماعات الارهاب ، وتبذل من اقليمها ملجأ وملاذا للقتلة والمجرمين .

ونعتقد (١) أيضا أن ينبغى ردع أفعال الارهاب الدولى سواء قام به فرد أو مجموعة أو دولة . فالأرهاب هو الإرهاب فإذا كانت جماعة الدولية تدين وتحارب فعال الإرهابية التى يرتكبها أفراد يان ون أو مصللون ، فإن ادانة الإرهاب الذى تقوم به دولة سواء أكان وجهها ضد الطائرات المدنية أو غيرها من الأهداف وقمعه وانزال العقاب بمرتكبيه، يصبح التزاما دوليا ودينا أخلاقيا .

والباحث يؤيد وجهة النظر السابقة لأسبابها وحيثياتها نظرا لانتشار الحوادث الخطيرة التى دى بحياة أبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ والمدنيين بصفة عامة ولا ذنب لهم فى ذلك . ولعل ذلك يكون بمثابة الدافع القوى لاتخاذ خطوات جادة نحو انشاء القضاء الدولى المختص لمعاقبة مرتكبي هذه الحوادث الارهابية .

(١) د. عبد العزيز بخيمر عبد الهادى - المرجع السابق - ص ٢٦٠ .

المبحث الثاني

الاجراءات والتدابير الوقائية الفعلية

تتميز هذه الاجراءات والتدابير الوقائية في انها تستهدف الحيلولة دون وقوع جريمة اختطاف لأى من وسائل المواصلات الجوية أو الاعتداء عليها أو تهديدها . وذلك باتخاذ ما يلزم لمنع صعود المختطف المشتبه فيه الى الطائرة وكذلك منع ادخال الأسلحة والمواد المتفجرة وما شابه ذلك الى داخل الطائرة وكذلك الاجراءات المتخذة أثناء الطيران لمنع وقوع مثل هذه الجرائم (١) .

ويبدو ان تطبيق هذه الاجراءات الوقائية قد أقل في واقع الأمر حوادث الاختطاف للطائرات بنحو ملموس في السنوات الأخيرة (٢) ويمكن تصنيف الاجراءات الوقائية الى صنفين ، تلك التى يجرى تنفيذها على الأرض قبل صعود الركاب الى الطائرة ، وتلك التى تتخذ على متن الطائرة أثناء الطيران .

المطلب الاول

الاجراءات الوقائية على الأرض

لقد طلب الكونجرس الأمريكى في فبراير سنة ١٩٦٩ الى الادارة الاتحادية للطيران في الولايات المتحدة الأمريكية القيام بدراسة طرق جديدة لمنع اختطاف الطائرات . ولعل من أهم التوصيات التى توصلت اليها تلك الادارة هو وضع نظام الرقابة يجرى تنفيذه قبل صعود الركاب الى الطائرة ويعتمد على فحص الصورة النفسية للمختطف العادى المحتمل ، واستخدام المقياس المغناطيسى لاكتشاف ما قد يحمله المسافر معه من معدن الحديد . وعندما تكون نتائج الفحص ايجابية يصار حينئذ الى تفتيش الشخص وما يحمله معه من أمتعة الى داخل الطائرة . وقد تحمست بعض شركات الطيران في الولايات المتحدة الأمريكية الى التعجيل بتطبيق هذا المنهاج الجديد ، قبل الانتهاء من اجراء التجارب ويعود سبب حماس تلك الشركات (٣) الى كثرة حوادث اختطاف الطائرات التى كانت عرضة لها .

(١) هيثم الناصرى - خطف الطائرات - رسالة ماجستير ص ٣٧٥ .

(٢) يبدو ان تطبيق اجراءات الوقائية في الولايات المتحدة الأمريكية .

واضحاً من الجدول الذى نشرته الادارة الاتحادية للطيران .

(٣) من تلك الشركات Eastern Air Lines

وبذلك أخذ تطبيق الاجراءات الوقائية ينتشر الى مختلف انحاء العالم بعد حوادث اختطاف الطائرات التي قام بها العدائيون الفلسطينيون في سبتمبر ١٩٧٠ وقد تضمنت تلك الاجراءات فضلا عما تقدم تزويد الطائرات بحرس مسلح .

ويتضح مما سبق ان الاجراءات الوقائية على الأرض وفي المطارات يمكن ان تشمل فحص الصورة النفسية ، استخدام المغناطيس والأجهزة الاليكترونية ، وتفتيش الأشخاص وحقائبهم اليدوية والتحقق من هوية المسافرين والحراسة المسلحة للمطارات وستتناول هذه الاجراءات في الفروع التالية :

الفرع الاول

الصورة النفسية للمختطف المحتمل (١)

لقد أخذ علماء النفس في الادارة الاتحادية للطيران بالولايات المتحدة الأمريكية بدراسة أوضاع البيئة السابقة ومظاهر السلوك الحالي لمن قاموا أو حاولوا القيام باختطاف الطائرات وذلك بصرف النظر عن الباعث الذي حملهم على ذلك . وكان الغرض من هذه الدراسة هو معرفة مدى وجود مظاهر مشتركة بين مختطفي الطائرات . وقد تمكن الخبراء في علم النفس من تحديد ملامح نفسية وسيكولوجية يتميز بها الأشخاص الذين قاموا باختطاف الطائرات . وقد بلغ عدد هذه الملامح خمسة وعشر تقريبا ، غير انه لا يستعمل منها في فحص الركاب سوى عدد محدود في كل حالة .

ويأخذوا على طريقة الصورة النفسية انها من الناحية النظرية لم تأخذ جميع الحالات بنظر الاعتبار ، ومن الناحية العملية انشغال القائمين بالفحص بأمور متعددة أخرى كفحص البطاقات الخاصة بالسفر ووزن الأمتعة والاجابة عن الاستفسارات ، الأمر الذي يجعل الفحص سطحيًا .

وبالنظر للسرية التي تقتضي ان يحاط بها هذا البرنامج فقد روعي كتمان هذه الملامح عن الجمهور . ولا تعتمد هذه الملامح على المميزات الموروثة أو الاجتماعية ، بل على خصائص السلوك للمسافرين العاديين

(١) هيثم الناصري - رسالة ماجستير - خطفة الطائرات ص ٢٧٨ .

الذين يريهون الصعود الى الطائرة بصرف النظر عن البواعث المختلفة لأختطاف الطائرات .

ويجرب تدريب القائمين بهذا في المطارات بصورة مستمرة لاكتشاف هذه الملامح أو المعايير على الفور . وأول مكان يمكن فيه مراقبة هذه الملامح هو المكان الذي يتواجد فيه المسافرين لابرار بطاقات سفرهم .

ومن المهم في هذا المجال أن يتلقى الموظف بالخطوط الجوية للمكلف بهذه الرقابة تدريباً نفسياً خاصاً من شأنه أن لا يظهر على وجهه ما يدل على تأثره بالحقائق التي قد يكتشفها أثناء استقراء ملامح الركاب . وتبلغ القواعد الخاصة باستقراء الملامح بصورة شفوية وغير مدونة للموظفين وذلك محافظة على سريتها .

ويمكن القول ان ما لا يقل عن ٩٩.٥٪ من الركاب لا يشتبه في أمرهم نتيجة لفحص الصورة النفسية ، كما ان الركاب أنفسهم لا يشعرون بهذا الفحص . وفي حالة الاشتباه في أحد الأشخاص توضع اشارة معينة سرية على بطاقة ذلك الشخص . كما يكلف بمراقبته أحد موظفي الأمن في المطار فيبادر هذا الموظف عند الاقتضاء - وبالرغم من عدم وجود اجراءات ازامية ينبغي اتباعها - الى مطالبة ذلك الشخص بابرار هويته ومقارنتها بالاسم المكتوب على بطاقة سفره . ولتغطية الأمر ، توضع نفس الاشارة السرية على بطاقات أشخاص آخرين من الركاب ، فيطلب اليهم جميعاً ابرار هوياتهم حتى لا يشعر الشخص المعنى بأنه مراقب ، ولكي لا تكتشف الملامح أو المعايير السرية من قبل الجمهور .

الفرع الثاني

استعمال المقياس المغناطيسي

يمر المسافرين في أغلب المطارات بعد تسليم أمتعتهم وتدقيق جوازات سفرهم ، عبر جهاز خاص هو المقياس المغناطيسي . ويكتشف هذا المقياس وجود معدن الحديد الذي قد تكون في حوزة المسافر . والمقياس المغناطيسي هو عبارة عن جهاز يمكن بواسطته اكتشاف الحديد عن طريق الاحساس . بمدى الانحرافات التي يحدثها هذا المعدن في الحقل المغناطيسي الأرضي ومجاله فاذا كان الراكب يحمل معه حداً معيناً من ذلك المعدن ، أطلق الجهاز اشارة ضوئية أو صوتية لا يشعر بها سوى الموظف المسئول عن (م ٢٥ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

ادارة الجهاز • ويجرى تحديد معيار حساسية الجهاز عادة على أساس كمية المعدن الموجود في مسدس صغير • ولم يكن في مقدور هذه الأجهزة في بادئ الأمر ان تميز بين آلة التصوير وبين المسدس • غير ان المقاييس المغناطيسية اللاحث طرازاً تستطيع ان تشير الى الكتلة المعدنية أو مقدارها وان تشير حتى الى مكان وجودها لدى المسافر وهي مخفية داخل ملابسه • وتستعمل بعض المطارات مقياساً مغناطيسياً يدوياً (١) • وقابلاً للنقل ويمكن عن طريق تحريك هذا المقياس حول جسم الانسان أو الامتعة عن مكان أى معدن حديدى •

غير انه لا ينبغي أن لا يغيب عن البال أن المقياس المغناطيسى لا يستطيع أن يكتشف الا المعدن الحديدى • ومن ثم يعجز عن اكتشاف الاسلحة التى تخلو من الحديد • كذلك يعجز عن تمييز القطع الحديدية غير المضرة التى يحملها المسافر كالمفاتيح وقداحه السجائر • ولا شك أن عدم قطعيه النتائج التى يشير اليها استعمال هذا المقياس تؤثر فى كيفية الانتفاع به •

ويلاحظ أن اتخاذ هذه الاجراءات الوقائية قوبلت بيزيد من شكاوى الركاب بسبب ما تحدثه لهم من ازعاج أو مضايقات أو بحجة مخالفتها للحريلت الدستورية فقد أدت اجراءات الوقاية لمنع اختطاف الطائرات فى الولايات المتحدة مثالا الى احتجاز ٦٠٠٠ شخص خلال مدة تقل عن سنتين وكما تم احتجاز عدد ١٣٥٠ شخصا خلال ثلاثة أشهر (يوليو - اكتوبر ١٩٧٢) وكانت نسبة من احتجز منهم بسبب اخفائه السلاح لا تتجاوز الخمسين • ولذلك فقد أخذت الادارة الاتحادية للطيران فى الولايات المتحدة الامريكية تدرس منذ يونيو ١٩٧٣ مسألة تخفيف الاجراءات الوقائية • ومن جهة أخرى بذلت جهود فنية ضخمة فى تحسين أجهزة الاكتشاف الالكترونية وجعلها أشد حساسية وأكثر دقة وتمكينها من تسهيل عمليات التفتيش بأدنى قدر من الازعاج للركاب • فقد تم صنع جهاز فى أواخر عام ١٩٧١ يوضع بمدخل يمر منه الراكب الى الطائرة فتظهر صورته على شاشة • كما يظهر على الشاشة موضع وحجم ما قد يحمله من أشياء معدنية • وأدى تحسين المقياس المغناطيسى لتمكينه من تمييز المسكين من المسدس مثلاً •

(١) ومنها مطار المملكة العربية السعودية •

واعلنت إحدى الشركات الأمريكية في مجال الطيران أنها قد استخدمت جهاز جديد لاشعة أكس يستخدم لتفتيش الحقائب بسرعة لا تقل عن سرعة تفتيش الركاب بالمقياس المغناطيسية وذلك في أواخر يونيو سنة ١٩٧٣ .

الفرع الثالث تفتيش الركاب والحقائب

يجرى في كثير من المطارات عادة تفتيش الراكب المشتبه فيه استنادا الى انه قد أثار من الشكوك ما يكفي لتبرير القيام بمثل هذا التفتيش من الناحية الدستورية أو القانونية ، ويقوم بهذا التفتيش وكلاء الأمن المتخصصون . فاذا عثروا على سلاح في حوزة الشخص القوا القبض عليه . ولا تقتصر اجراءات التفتيش على الاشخاص بل أيضا الحقائب اليدوية التي يحملها الراكب معه الى داخل الطائرة ، وكذلك الأمتعة والحقائب الأخرى التي يجري شحنتها في الطائرة وقد تستخدم أجهزة خاصة لتفتيش الحقائب والأمتعة ، وهي أجهزة لا تحدث أى تلف أو ضرر بالمواد التي يجري فحصها بتلك الأجهزة .

هذا وتتخذ بعض المطارات أو شركات الطيران اجراءات اضافية زيادة في الاحتياط وذلك فضلا عن الاجراءات العامة التي سبق ذكرها والتي تتبع في أغلب المطارات العالمية (مطار هيثرو في لندن / مطار اورلي في باريس / مطار رامين / ماين في فرانكفورت وغيرها) وفي فرنسا فيتم تفتيش الركاب جميعا في المطارات التي لا توجد فيها أجهزة اكتشاف المعادن . ويقوم بهذا التفتيش أفراد الشرطة داخل غرف محجوبة بستائر وتنقسم الى غرف مخصصة لتفتيش الرجال واخرى مخصصة لتفتيش النساء بمعرفة امرأة من الشرطة . وكذلك تفتيش جميع الأمتعة التي يحملها المسافر بيده تفتيشا دقيقا يشمل حتى علب السجائر .

وتقوم سلطات الجمارك الفرنسية بتفتيش حقائب المسافرين طبقا لصلاحتهم القانونية بينما لا يملك أفراد الشرطة أو اية سلطة أخرى تفتيش الحقائب وتوضع الحقائب قرب الطائرة ليتعرف المسافرون عليها قبل صعودهم الى الطائرة ويتم ذلك تحت اشراف أحد رجال الشرطة ، ويتم ذلك بناء على طلب شركة الطيران وفي حالة عدم ظهور صاحب إحدى الحقائب تعاد تلك الحقبة الى بناءه المفقودات بعد تفتيشها . وفي حالة

بقاء المسافرين داخل الطائرة لمواصلة سفرهم تقوم سيارة شرطة بالمراقبة ومسيارة اطفاء بالقرب من الطائرة استعدادا للطوارئ .

ويجرى في بيروت تطبيق نفس الاجراءات الوقائية المعمول بها في أغلب المطارات العالمية . ويقف في الاغلب شرطيان مسلحان قرب الطائرة مدة بقائها في المطار والى أن تسحب السلام قبل مغادرة الطائرة .

ولعل أكثر الاجراءات الوقائية صرامة هي تلك التي تنفذها شركة طيران العال الاسرائيلية . وتتضمن تلك الاجراءات التفتيش الدقيق للحقائب اليدوية وفي حالة أى شبهة أو شك في احتمال اختطاف الطائرة يجرى فتح وتفتيش جميع الأمتعة المعدة للتحميل في الطائرة . ويكتفى في الحالات الاخرى بالتفتيش الميكانيكى للامتعة . كما يجرى نقل الركاب بسيارة خاصة الى الطائرة التي تكون جاثمة في أرض المطار في مكان بعيد عن نهايته الأمر الذي يوفر ضمانا أفضل لسلامة الطائرة . ويجرى تنفيذ جميع هذه الاجراءات اضافة الى الاجراءات الوقائية التي تسبق صعود الركاب الى الطائرة .

الفرع الرابع

تحقيق هوية المسافرين

قد يثور الشك أثناء انجاز معاملات المطار المعتادة في هوية الشخص فيطلب اليه ابراز ما يثبت هويته وشخصيته الحقيقية . ويطلب مثل هذا الشخص في الولايات المتحدة الامريكية ابراز وثيقتين كاجازة قيادة للسيارة وبطاقة ائتمان مثلا فاذا عجز الشخص عن ابراز الوثائق التي تثبت هويته ، أخذ الى مكان بعيد عن بقية الركاب لغرض استجوابه من قبل رجال الأمن المختصين . وبعد ان يقتنع الموظف القائم بالتحقيق بالتفسير الذي يحصل عليه عن جميع ما استفسر عنه يولا يجد في حقيقة ذلك الشخص المستجوب ما يؤاخذ عليه ، يسمح له حينئذ بالصعود الى الطائرة ، وفي خلاف ذلك يمنع المشبه في أمره من امتطاء الطائرة أو الصعود اليها مهما كانت الاسباب .

الفرع الخامس الحراسة المسلحة للمطارات

من أوجه الرقابة الوقائية الأخرى والتدابير الضرورية لمنع وقوع اختطاف الطائرات هي أعداد فريق من الشرطة الخاصة من ذوي المهارات العالية في الرماية واللياقة البدنية وحسن التصرف وخفة الحركة وسرعة البديهة والذكاء العالي على أن يكونوا متكرين بملابس مدنية بحيث يمكن اللجوء اليهم عند الحاجة واستدعائهم بسرعة للقيام على أرض المطار بعمل مركز ضد مختطف محتمل واثارت الشكوك حوله .

وقد دعت الجمعية العامة للمنظمة الدولية للطيران المدني في سنة ١٩٧٠ الى توفير قوة أمن كافية لحراسة الطائرة على الأرض . كما ظهرت الحاجة الى ذلك في كثير من الدول ولا سيما بعد حوادث هجوم الفدائيين الفلسطينيين على الطيران الدولي المدني خلال المدة من يوليو الى سبتمبر ١٩٧٠ . ولما جرى في خريف ١٩٧٢ من اختطاف طائرتين أمريكيتين الى كوبا حيث أدى أحد الحادثين الى مقتل أحد موظفي شركة الطيران وجرح خمسة آخرين ، تقرر إصدار الأمر الى جميع مطارات الولايات المتحدة بأن تضع حراسا مسلحين على جميع الابواب المؤدية الى الصعود الى الطائرات وذلك اعتبارا من ٦ فبراير سنة ١٩٧٣ . كما تقرر فرض غرامة على المطارات أو شركات النقل الجوي التي تمتنع عن تنفيذ الأمر المذكور (١) .

ويضيف الباحث أنه من الضروري احاطة جميع المطارات بسور من المباني المزودة بأجهزة انذار على مسافات معقولة وكذلك بأبراج مراقبة بها أفراد من الشرطة المختصة مزودين بأجهزة اتصال وإسلحة ومعدات تمكنهم من الدفاع حول حرم المطار ومنع التسلل اليه وصد كل المحاولات لاختراق المطار وهذا هو ما يحدث حاليا لمطار القاهرة الدولي حيث تم رصد الميزانية المخصصة لذلك وجارئ استكمال بناء السور المزود بأجهزة اتصال ومراقبة اليكترونية لحماية المطار والطائرات ومنع جرائم الاعتداء أو تهديد أو اختطاف الطائرات (حيث نشر أنه ينتهى العمل خلال شهر يوليو ١٩٨٩ من انشاء سور دائري بطول

(١) . فرضت غرامة ألف دولار يوميا وتستمر الغرامة حتى اشباع الإدارة بالاجراءات المتخذة .

٣٤ كيلو متر وبارتفاع ٥ أمتار كما جاء على لسان اللواء حسنى فراج مدير أمن المطار الذى أضاف أنه يجرى عمل طريق دائرى مواز للسور من الداخل وتتضمن المرحلة الثانية للسور تزويده بأجهزة اليكترونية وكاميرات تليفزيونية (١) .

المطلب الثانى

للاجراءات الوقائية أثناء الطيران (٢)

الفرع الأول

استخدام حرس خاص

ان السياسة العامة التى تتبعها شركات الطيران كافة تقضى بتجنب العنف قدر الامكان على ظهر الطائرة . وتنطبق هذه السياسة على ما يقتضيه العقل ويملية المنطق السليم . فاللجوء الى العنف أثناء الطيران يجعل سلامة الطائرة ومن عليها من اشخاص عرضه لخطر حتى . ولهذا السبب لا يسمح لافراد طاقم الطائرة بحمل الاسلحة النارية خشية أن يؤدى ذلك قصدا أو عرضا ، الى البدء فى اطلاق النار . وتحتم التعليمات التى تصدر الى أفراد طاقم الطائرة بأن عليهم أن يقبلوا كل شئ ممكن لضمان سلامة الركاب ، فاذا ما قرر قائد الطائرة أن من الحكمة الاذعان لمطالب مختطف الطائرة كان له أن يفعل ذلك .

ومع ذلك فقد اعتادت بعض شركات النقل الجوى على أن يتواجد على متن طائراتها أثناء رحلاتها الجوية عدد من الحراس المسلحين والمدربين تدريباً خاصاً تكون مهمتهم الحيلولة دون اختطاف الطائرة كلما لمكن ذلك (٣) . وقد سبق القول أن الولايات المتحدة الامريكية قد أدخلت هذه الطريقة فى خريف ١٩٧٠ على أثر تدمير بعض الطائرات التى اختطفها الفدائيون الفلسطينيون فى سبتمبر من تلك السنة .

(١) جريدة الاخبار يوم ٢٩/٦/١٩٨٩ ص ٧ .

(٢) هشام أحمد الناصرى - المرجع السابق ص ٣٩٢ .

(٣) من الدول التى تستعمل الحراس المسلحين على ظهر الطائرة (مصر - إسرائيل - الاردن - العراق - اثيوبيا - بلغاريا - والولايات المتحدة الامريكية وتشيكوسلوفاكيا) .

ويجتمع الحراس بقائد الطائرة والمضيفين قبل البدء بالرحلة الجوية وذلك لآتاحة المجال لقائد الطائرة ليوضح تعليماته في شأن أية ترتيبات يرغب في اتخاذها من الاتفاق على طرق اتصال خفية أو إشارات مكتومة بين القائد والمضيفين وحرس الطائرة .

ولا يرتدى أى ملابس خاصة متميزة ، بل يظهرون في لباسهم وتصرفهم وكأنهم رجال أعمال . وهم يتوزعون على مقاعد الطائرة على نحو يمكنهم من الوثوب فوراً للعمل متى لزم الأمر . وهم يغيرون مقاعدهم من رحلة لآخرى ، ويتصرفون كأي راكب آخر . فيمرون قبل الصعود إلى الطائرة من أجهزة المقياس المغناطيسي ويكونون عرضة لمختلف إجراءات التفتيش أسوة ببقية الركاب . كما أنهم يعدون قصصاً مختلفة عن مهتهم في حالة دخولهم في حديث مع أحد الركاب .

ويحمل الحرس بالإضافة إلى الأسلحة النارية الهراوات المكسوة بالجلد وصند لتقييد اليدين . ولكنه لا يسمح لهم بحمل الأسلحة الكيميائية .

والجدير بالذكر بأن إطلاق الرصاص داخل الطائرة لا يؤدي إلى إلحاق أى ضرر يذكر بهيكل الطائرة (٢) . وذلك بعكس الانطباع الحاصل لدى الكثير من الناس بأن أى ثقب يحصل في هيكل الطائرة يؤدي إلى فقدان الضغط داخلها .

وعلى الرغم من أن على حرس الطائرة أن يحرصوا أشد الحرص على سلامة الركاب والملاحين ، فإن لهم أن يستعملوا كل ما يلزم من قوة لمنع اختطاف الطائرة ولحماية حياة الآخرين . ويجوز لحارس الطائرة أن يلجأ إلى القتل في حالات المقاومة المسلحة .

ولا شك في أن المهمة الأولى لحرس الطائرة هي منع اختطافها ، ومن ثم لا يتدخل حارس الطائرة لمنع وقوع جريمة أخرى اللهم إلا لغرض إنقاذ حياة إنسان أصبحت عرضة للخطر . وبخلاف ذلك يكون حارس الطائرة قد عرض تآدية مهمته الأصلية للخطر .

(٢) هيثم أحمد الناصري - المرجع السابق - ص ٢٩٢ .

على أن اللجوء الى العنف على متن طائرة وهي في حالة طيران لغرض منع اختطافها لم يهلم من نقد . فتبادل اطلاق النار داخل الطائرة قد يؤدي الى مجزرة تؤثر في سلامة الركاب . وقد يلحق الرصاص الذي يجرى اطلاقه اضرارا كبيرة وخطيرة بالشبكة الكهربائية وانايب المياه والسوائل الاخرى واسلاك السيطرة في الطائرة . وفي محاولة اختطاف طائرة في سان فرانسيسكو في ٥ يوليو ١٩٧٢ نجح حراس الطائرة في قتل مختطفين اثنين وبالتالي في احباط محاولة الاختطاف غير أنه نتج عن تبادل اطلاق النار مقتل أحد الركاب .

وبينما امتدح رئيس شركة الخطوط الجوية التي كانت تتبع لها الطائرة ما قام به الحراس ، وصف مدير شركة طيران أخرى حادثة سان فرانسيسكو بأنها « كارثة تامة » وقال أن تصعيد القوة في معاملة المختطفين سوف لن يؤدي الا الى تصعيد العنف من قبل مختطفي الطائرات . وفي حادثة اختطاف أخرى وقعت في فيتنام في نفس الوقت تقريبا ، قتل أحد الركاب مختطف الطائرة بينما كان قائدها يمسك المختطف من عنقه . وقد أثارت إحدى الصحف الامريكية سؤالا في هذا الشأن « متى يجوز قانونا قتل المختطف » وفضلا عن ذلك يبدو أن وجود حراس مسلحين على متن الطائرة لا يقدم رادعا فعالا بسبب ما يشهده تبادل اطلاق النار أثناء الطيران من قلق ، ولأن العمل الوقائي أثناء الطيران ضد مختطف مسلح تنشأ عنه في الغالب اخطار تفوق اخطار الاختطاف نفسه .

الفرع الثاني

حماية غرفة قيادة الطائرة وغير ذلك

من وسائل تعزيز الاجراءات الوقائية

وتدخل ضمن الاجراءات الوقائية التي تتخذ على متن الطائرة حماية غرفة قيادتها . والغرض من ذلك هو توفير حماية خاصة لقائد الطائرة وملاحيه . ومن ثم جرت العادة على غلق باب غرفة قيادة الطائرة أثناء تحليقها . وقد جرت دراسة استعمال انظمة من شأنها أن تغلق باب غرفة القيادة بصورة تلقائية تجعل من المتعذر فتح تلك الباب من خارج غرفة القيادة . غير أن بعض الطيارين أو شركات الطيران يعارض في غلق باب غرفة القيادة ، ويرى في ذلك وسيلة عديمة الفعالية في الظروف الفعلية .

ولا شك في أن فوائد هذه الوسيلة أمر مشكوك فيه . فمتى لو استحال على مختطف الطائرة أن يقتحم غرفة القيادة ، لكان في مقدوره مع ذلك أن يكره قائد الطائرة على تغيير مسارها عن طريق أخذ إحدى المضيفات أو أحد الركاب بمثابة رهينة وتهديد حياته .

وتدخل شركات طيران عدة تعديلات في طائراتها لتمكين الملاحين من رؤية ما يجرى داخل غرفة الركاب فتقوم بعض شركات الطيران مثلا بوضع شباييك على أبواب غرفة القيادة . كما اقترحت الجمعية العامة للمنظمة الدولية للطيران المدني وضع دائرة مغلقة للتليفزيون داخل الطائرة يتمكن بواسطتها ملاحو الطائرة من مراقبة حجرة الركاب .

وتقوم بعض شركات الطيران بتجهيز طائراتها بأجهزة مكالمات توضع في أماكن يسهل الوصول إليها وذلك لكي يستطيع ملاحو الطائرة من التحدث مع المختطفين دون فتح أبواب غرفة القيادة المقفلة . ويؤمل أن تسمح هذه الاجراءات لافراد طاقم الطائرة أن يقيموا أى وضع مضطرب ، وتمكنهم من اتخاذ قرار في ما يجب عمله لمعالجة الوضع .

اقترحت الجمعية العامة للمنظمة الدولية للطيران المدني كذلك أن تدرس الدول المتعاقدة مسألة وضع نظام سرى للانذار في الطائرة يكون تحت رقابة من هم في حجرة القيادة لتمكينهم من تنبيه ملاحى الطائرة الى أى مشكلة في حجرة الركاب .

والى جانب هذه الاجراءات سبق أن وضعت مقترحات عديدة لمقاومة مختطف الطائرة اثناء الطيران غير أنها على ما يبدو غير مجدية بالرغم من أنها لا تخلو من قدرة على التخيل ومن تلك الاجراءات تخفيض الضغط فجاء في حجرة الركاب بحيث يغنى على المختطف وسائر الركاب ومحاولة تخدير المختطف بمحلول يرشى عليه واستدراج المختطف ليقف على باب يجرى فتحها بمجرد الضغط على زر ... الخ .

الباب الثاني

الخصائص الدائمة للإجراءات الجنائية في جرائم المواصلات

تمهيد وتقسيم :

سبق الحديث عن أركان جريمة المواصلات الداخلية والدولية والتي والتي تمثل في الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي والركن الدولي الاخير هو الذي يميز الجريمة الدولية عن الجريمة الداخلية .

وقد شمل الحديث تفصيلا عن أركان الجريمة التي اذا ما توافرت تكون بعدد جريمة دولية ومتهم (accuse) مرتكبا لها . ويلزم عقابه يعنى انه اذا ارتكبت الجريمة وفقا للنموذج القانوني المحدد لها في القانون سواء الدائلي أو الدولي الجنائي العرفي أو الاتفاقي يلزم بها بالضرورة عقاب مرتكب تلك الجريمة ولا يمكن توقيع العقاب على المتهم بعدد القانون الدولي الجنائي خطوت قانونية يلزم السير فيها لعقابه تبدأ باتخاذ الاجراءات القانونية من اجراءات الاستدلال واجراءات التحقيق واجراءات المحاكمة أمام المحكمة المختصة التي قد تصدر أحكامها بلا دالة أو البراءة وسوف تفرد لشرح خطوات كل منها فصلا مستقلا الفصل الاول عن الاستدلال والثاني عن اجراءات التحقيق والثالث عن اجراءات المحاكمة طبقا للتقسيم التالي :

الفصل الاول : اجراءات الاستدلال .

الفصل الثاني : اجراءات التحقيق .

الفصل الثالث : اجراءات المحاكمة .

الفصل الأول

اجراءات الاستدلال :

لا شك انه قبل أن تصبح الدعوى الجنائية بصفة عامة بين يدي القضاء للفصل فيها ينبغي أن تمر بمرحلة أولية هي مرحلة جمع الادلة وتمحيصها ويطلق عليها عادة مرحلة التحقيق الابتدائي تميزا لها عن مرحلة التحقيق النهائي الذي يجرى امام محكمة الموضوع في مرحلة المحاكمة .

والتحقيق الابتدائي بمعناه الضيق يشمل كل ما قد تجريه سلطات التحقيق المختلفة من اجراءات بشأن جمع الادلة والتصرف فيها . أى ما يتم بمعرفة النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق أو بمعرفة قاضى التحقيق ومن فى حكمه اذا ما ندب لتحقيق قضية معينة بذاتها .

وما يتم فيها أيضا بمعرفة بأمورى الضبط القضائي فى أحوال معينة كما فى حالة التلبس والاتسداب من احدى سلطات التحقيق اما اجراءات الاستدلال فلا تعد من التحقيق بمعناه الضيق حتى وان جاز ان تنصرف اليها أحيانا عبارة التحقيق الابتدائي بمعناه الواسع الذى يشمل أيضا اجراءات جمع الاستدلالات باعتبارها تصاحب هذا التحقيق عادة وتسبقه غالبا .

والأصل فى تقرير نظام لجمع الادلة وتمحيصها يسبق المحاكمة ويجرى بمعرفة سلطات مسئولة هو الا تقدم الى المحاكمة دعوى لا تسند لها اسباب واضحة مقبولة ضنا بوقت القضاء ان يضيع فى الجرى وراء الادلة وجمع شتاتها من هنا وهناك .

وضمانا لاشخاص المتهمين من أن يتعرضوا لمحاكمات متسرعة يجب مراعاة ذلك وسوف نورد المبحث الاول بشرح مفهوم الاستدلال والقائمين به والمبحث الثانى عن كيفية جمع الاستدلالات والتصرف فيها هو المبحث الثالث من البحث فى هذا الصدد طبقا للتقسيم التالى :

المبحث الاول : مفهوم الاستدلال والقائمين به .

المبحث الثانى : كيفية جمع الاستدلالات .

المبحث الثالث : التصرف فى الاستدلالات .

المبحث الاول : مفهوم الاستدلال والقائمين به :

الاستدلال عبارة عن جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالجريمة عن طريق التحرى عنها والبحث عن فاعليها بشتى الطرق والوسائل القانونية وبالتالى اعداد العناصر اللازمة للبدء فى التحقيق الابتدائى بمعناة الضيق اذا كان له وجه ، أو فى المحاكمة مباشرة .

ويقوم بالاستدلال موظفون عموميون يطلق عليهم مأمورو الضبط القضائى وعملهم من الخطورة بمكان ، اذ كثيرا ما يتوقف نجاح سلطات التحقيق والمحاكمة فى اداء رسالة القصاص على مدى نشاطهم ومبادرتهم الى جمع الاستدلالات بتعقب آثار الجريمة والسعى لمعرفة شهودها حينما وجدوا الى السعى سبيلا مشروعا هذا الى أن القانون منحهم أيضا سلطة اجراء تحقيق ابتدائى بمعناة الضيق فى أحوال استثنائية يكون لمحضرهم فيها جميع الخصائص التى يضيفها القانون على محضر التحقيق الذى يتم بمعرفة وكيل النيابة أو قاضى التحقيق .

ويمكننا التمييز فى هذا الشأن بين وظيفتين مختلفتين من وظائف الدولة الحديثة ازاء الجريمة هما وظيفة الضبط الادارى (Police Administrative) ووظيفة الضبط القضائى (Police Judicial) اما الوظيفة الأولى هى منع الجريمة قبل وقوعها باتخاذ التدابير الوقائية واحتياطات الأمن .

والوظيفة الثانية هى تعقب الجريمة بعد وقوعها بالفعل والبحث عن فاعليها وجمع الاستدلالات اللازمة لاثبات التهمة عليهم .

ووظيفة الضبط الإداري من اختصاصات الإدارة العامة ولا صلة لها بمباشرة القضاء ووظيفته إنما يعنى قانون الإجراءات بوظيفة الضبط القضائي فحسب لأنها داخلة ضمن النظام الموضوع لجميع الأدلة وتحصيلها وليس مقتضى التمييز بين وظيفتي الضبط الإداري والقضائي وجوب انفصل التام بين أشخاص القائمين على كل منهما بل أن رجال الضبط القضائي يتخيرون عادة من رجال الضبط الإداري بالنظر إلى قيام أوثق الصلة بين مهام الوظيفتين فيسبغ القانون عليهم وظيفة الضبط القضائي بصفة إضافية إلى صفتهم الأصلية كما موزى ضبط إداري منوط بهم - بحسب الأصل - السهر على الأمن العام أى منع الجرائم قبل وقوعها فعلا ومنوط بهم بصفة استثنائية المعاونة في تعقب الأدلة بعد أن تقع الجرائم فعلا .

وهذا الاختصاص الأخير هو الذى يباشرونه بوصفهم من مأموري الضبط القضائي - لذا كانت الروابط متعددة بين وظيفة الضبط القضائي وبين وظيفة النيابة العامة أظهرها أن أعضاء النيابة العامة يعتبرون في جملتهم من رجال الضبط القضائي ولهم عليهم الرقابة القانونية (م ٢٢ من قانون السلطة القضائية) إذ أنهم يمثلون السلطة الأصلية المختصة بتعقب الجرائم بعد أن تقع باتخاذ إجراءات التحقيق والاتهام اللازمة ولا صفة لهم في منع الجرائم قبل أن تقع بالفعل .

ومن ثم يمكن بيان الوضع بالنسبة لجميع المتصلين بالدعوى الجنائية من حيث منع الجريمة ووقوعها رتب - بعد الوقوع فعلا وجمع الاستدلالات والتحقيق فيها إلى أن يصدر فيها حكم جنائي نهائي :

١ - رجال الضبط الإداري وهؤلاء يجمع الكثيرون منهم بين صفتهم هذه وبين صفتهم كأعضاء في الضبط القضائي ويكون اتصالهم بالدعوى الجنائية بهذه الصفة الأخيرة فقط .

٢ - أعضاء النيابة العامة وهؤلاء يعدون من رجال الضبط القضائي دون الإداري وفي نفس الوقت أعضاء في الهيئة القضائية .

٣ - رجال القضاء الجائس وهؤلاء لهم صفتهم القضائية الخالصة فلا صلة لهم بوظيفة الضبط القضائي ولو كانوا قضاة تحقيق (١) وينطبق ذلك على موضوع جرائم المواصلات الدولية عند تعريضها للخطر في القانون الدولي الجنائي فنجد مثلا اتفاقية طوكيو الموقعة في ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ تطبق في حالة ارتكاب الجرائم الخاضعة لاحكام قانون العقوبات والافعال التي تعد جرائم أو لا تعد كذلك والتي من شأنها أن تعرض أو يحتمل أن تعرض للخطر سلامة الطائرة أو الاشخاص أو الاموال الموجودة فيها أو تعرض للخطر حسن النظام والضبط على متنها وكذلك الجرائم التي ترتكب أو الافعال التي يقوم بها أي شخص على متن أي طائرة مسجلة في دولة متعاقدة اثناء وجود هذه الطائرة في حالة الطيران أو فوق سطح اعالي البحار أو فوق أي منطقة أخرى تقع خارج اقليم أي دولة ولا يجوز تفسير أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية (٢) بحيث تخول أو تتطلب اتخاذ أي اجراء يتعلق بالجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي يكون لها طابع سياسي أو تستند على تفرقة عنصرية أو دينية وطبقا للاتفاقية يقوم قائد الطائرة اذا اعتقد استنادا لاسباب معقولة ان شخصا قد ارتكب أو شرع في ارتكاب احدي الجرائم أو الافعال السابقة على متن الطائرة أن يتخذ قبل هذا الشخص اجراءات معقولة بما في ذلك اجراءات القسر الضرورية وذلك حماية للطائرة وسلامتها والاشخاص الموجودة عليها والمحافظة على حسن النظام والضبط على الطائرة وتمكينه من القيام بتسليم مثل هذا الشخص الى السلطات المختصة أو انزاله طبقا لاحكام الاتفاقية وبمكن لقائد الطائرة تكليف باقي اعضاء هيئة طاقمها أو الترخيص لهم بمساعدته في القبض على أي شخص يكون له الحق في القبض على أي شخص يكون له الحق في القبض عليه كما يجوز له التماس هذه المساعدة من الركاب أو الترخيص لهم بها واتخاذ اجراءات وقائية معقولة اذا ما توافرت وقائية معقولة بناء على اسانيد معقولة بأن هذه الاجراء يعد أمرا ذا صلة ضرورية عاجلة لحماية سلامة الطائرة أو فيها من اشخاص وأموال .

(١) قضاة التحقيق في فرنسا لهم صفة الضبط القضائي - المرجع -

الاجراءات الجنائية .

(٢) الإرهاب الدولي - اتحاد المحامين العرب - ص ٨٤ لسنة ١٩٨٥ .

المبحث الثاني

كيفية جمع الاستدلالات

في القانون الداخلي كما سبق يملك مأمورو الضبط القضائي اتخاذ عدة اجراءات للتمكن من جمع للاستدلالات عن الجرائم ولو في غير حالة التلبس وبلاستئذان سلطة التحقيق واجراءات الاستدلال يصح أن يكون قبل ظهور الجريمة أو بعد ظهورها بالفعل - وهي لا تتطلب حتما اتجاة الشبهات الى متهم معين بالذات .

لذا يشترط فيها دائما الا تتضمن معنى المساس بحرمة شخص المتهم أو مسكنه وهذا هو ما يميزها عن اجراءات التحقيق بمعناه الضيق اذ أن هذه الاخيرة لا تكون الا بعد أن تظهر الجريمة ويتجه فيها التحقيق بالفعل الى متهم معين دون غيره وتتضمن أيضا معنى المساس بحرمة الشخص أو المسكن - فكل اجراء ماس بحرمة الشخص أو المسكن يعد من اجراءات التحقيق بالمعنى الضيق وهي التي لا يملكها بحسب الاصل سوى سلطات التحقيق كالنيابة العامة . ولكن ليس كل اجراء من اجراءات التحقيق بالمعنى الضيق ماس بالضرورة بحرمة الشخص أو المسكن فسماع شاهد يمين في حضور الكاتب المختص من اجراءات التحقيق الضيق رغم أنه لا يمس حرمة انسان ويهنا هنا في هذا الشأن كيفية جمع الاستدلالات وأهم اجراءاتها هي :

اولا : جمع الايضاحات عن الجريمة من المبلغ والشهود بعد التوصل اليهم بلا حلف يمين .

ثانيا : سماع أقوال المتهمين والتحرى عنهم بجمع المعلومات المختلفة ممن يعلم عنهم شيئا بل ومواجهتهم ببعضهم البعض وبالشهود في الجرح والمخالفات . والمواجهة بين المتهم والشهود في الجنايات فقد أخضعها القانون لضمانات خاصة وينبغي أن تجري بمعرفة سلطات التحقيق دون غيرها .

ثالثا : الانتقال لمكان الجريمة ومعاينته والبحث عن آثار الجريمة فيه والمحافظة عليها بشرط الا تكون المعاينة داخل منزل مسكون لانها تعتبر عندئذ من اجراءات التحقيق لا الاستدلال وتنفذ بقيوده فلا تتم

بمعرفة أجد مأموري الضبط القضائي إلا في حالة التلبس (١) أو بناء على آتداب من سلطة التحقيق أو برضاء حائز المكان بالأجراء .

رابعاً : ضبط المنقولات المختلفة بعيداً عن المنازل وعن حيازة أصحابها ، أى بلا تفتيش عنها لان التفتيش يعد بحسب الاصل من اجراءات التحقيق لا الاستدلال .

خامساً : ندب الخبراء لفحص الآثار التي قد توجد على الاشياء المضبوطة أو في مكان الجريمة اذا استدعت الحال وخيف ضياعها وطلب رأيهم ففاهة أو بالكتابة أما ندب أحد الاطباء لفحص جسم المتهم أو المجنى عليه لبيان ما به من آثار أو اصابات وسببها ونوعها فيعد من اجراءات التحقيق لا الاستدلال فيخضع لنفس قيودها لانه من الاجراءات التي تتضمن معنى المساس بشخص من يراد توقيع الكشف عليه . لذا لا يجوز اجزاؤه بمعرفة سلطة جمع الاستدلالات وحدها الا اذا رضى صاحب الشأن بتوقيع الكشف الطبى عليه رضاءاً صريحاً أو ضمناً مستفاداً من عدم الاعتراض على اجرائه في الوقت المناسب .

ولا يجوز لمأموري الضبط تحليف الشهود أو الخبراء اليمين الا اذا خيف الا استطاع فيما بعد سماع الشهادة بيمين (م ٢٩) .

وليس لهم أن يأمرؤا باحضار متهم أو شاهد بل أن لهم استدعاء من يشاء فاذا حضر بمحض اختياره سمعت أقواله واذا ارفض الحضور فلا سبيل الى اكراهه عليه بأمر ضبط واحضار لان هذا الامر الاخير من اجراءات التحقيق لا الاستدلال وليس لهم استجواب المتهم في جنائية وأن كان لهم مجرد السماع لأقواله واثباتها في محضر كما أنه ليس لهم القبض عليه الا في الاحوال الاستثنائية المعينة حيث القبض من اجراءات التحقيق لا الاستدلال .

ويمكن لمأموري الضبط القضائي أن يستعين بكافة الطرق الفنية للتحري والبحث في استدلالاته مادامت مشروعة مثل عملية الفرض القانونية وقص الاثر الذي قد تركه الاقدام وأخذ البصمات وقد حكم

(١) صدر حكم محكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة ٤٧ اجراءات جنائية .

(م ٢٦ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

بأن له أن يستعين بالكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين كما أنه لا مانع يمنع القاضي من أن يعزز بها ما بين يديه من أدلة (لم) .

في حين لا يعد مشروعا استراق السمع أو التجسس من ثغوب الابواب ولو بدافع من مجرد الفضول أو حب الاستطلاع وبغير تعدد البحث عن جريمة معينة .

ولا يعد من هذا القبيل أن يتخفى ضابط الشرطة في محل المجنى عليه بناء على طلب صاحبه - وهو وحده صاحب الشأن فيه - ليسمع اعتراف للمتهم بارتكاب جريمة الاقراض بربا فاحش فقد قضى بأنه لا يعارض ذلك الاخلاق كما قضى بأنه متى ثبت أن رجال مكتب مكافحة ادعاء الطب قد دخلوا الى منزل المتهم بالحيلة لكنه هو الذي تقدم طائعا مختارا وأوقع الكشف الطبى على احدهم فلا يسوغ له بعد ذلك ان يطعن ببطلان الاجراءات ارتكافا على دخول المنزل في غير الأحوال التى بينها القانون .

وليس للأمر الضبط ان يحرض على ارتكاب الجريمة حتى يتمكن من ضبط الجاني أو أن يخلقها خلقا بطريق الغش والخداع لان مثل هذا التصرف يأباه الخلق القويم ولا يتفق مع رسالة السلطات العامة وهى ضبط الجرائم بعد وقوعها أو منعها قبل وقوعها اذا أمكن لا التحريض على ارتكابها لضبط الجناة متلبسين بها .

ومن ذلك ان يحرض مأمور الضبط القضائي لصا على السطو في أى وسيلة من وسائل المواصلات أو يعرضها للخطر بالاعتداء عليها أو على طاقم القيادة أو تعطيلها بأية طريقة وفي نفس الوقت يكمن له فيها المأمور لضبطه متلبسا بالجريمة فهنا يعتبر مأمور الضبط محرضا على ارتكاب الجريمة شأنه في ذلك شأن أى محرض عادى من آحاد الناس - وهو من واجباته كرجل سلطة عامة ان يضبط الجريمة التى وقعت من فاعلها تلقائيا .

ويعد التحريض متوافرا طالما كان قبول ارتكاب الجريمة من جانب الجاني ملحوظا فيه صفة مأمور الضبط المحرض على ارتكابها ولا يعد من

ذلك ان يتظاهر مأمور الضبط لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه فيبيعه إياها
بأكثر من السعر المحدد رسميا أو ان يتظاهر لتاجر مخدرات بأنه يريد
شراء كمية منها فيتوصل بذلك الى كشف الجريمة فهذا لا يعد تحريرا
على ارتكابها ما دام قبول البيع لم يكن ملحوظا فيه صفة للمرشد وكان
يحصل لو ان عرض الشراء كان من غير رجال الشرطة .

وأحيانا قد يحتاج مأمور الضبط القضائي بالاستعانة برشد ولا ينبغي
الاجراءات ان تبقى شخصية المرشد غير معروفة والا يفصح عنها رجل الضبط
القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته .

وقيام النيابة العامة أو قاضى التحقيق باجراء التحقيق لا يقتضى قعود
مأمورى الضبط عن القيام بواجباتهم الاستدلالية في نفس الوقت والى
جانب المحقق .

ضرورة تحرير محضر باجراءات الاستلال

لقد أوجب القانون اثبات جميع الاجراءات التى يقوم بها مأمور
الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم ويبين بها وقت اتخاذ الاجراءات
ومكان حصولها ويجب ان تشتمل أيضا على توقيع الشهود والخبراء
الذين سمعوا وارسالها الى النيابة العامة مع الأوراق والاشياء المضبوطة
(م ٢٤ / ٣) .

وفي حكم قضى بأن ايجاب تحرير محضر على مأمور الضبط القضائي
لا يترتب على مخالفته البطلان لانه تقرر من قبيل تنظيم العمل وضمان
حسن سيره ومن باب أولى اغفال التوقيع على المحضر ممن حرره فهو
أمر لا يترتب عليه البطلان .

ولم يوجب القانون حضور كاتب مع مأمور الضبط - فلهذا لا يهتم
اذا كان هذا الاخير قد حرر محضره بنفسه أو بواسطة الاستعانة بألة
كاتبة أو يد أجنبية ما دام تحريرها قد تم في حضوره وتحت بصره فمأمور
الضبط مسئول وحده عن صحة ما ورد وعما دونه بمحضره .

والأصل ان للمتهم ان يستعين بنظام أثناء اجراءات الاستدلال قبله
لانها تمثل جزءا من التحقيق الابتدائي بالمعنى الواسع - وللمحامي حق

حضور هذه الاستدلالات فلا يجوز منعه من حضورها متى كان المتهم جاضراً بالأقل لأنه يمثل مع المتهم شخصاً واحداً . ولذا فقد نصت م ٨٢ من قانون المحاماة رقم ٩١ لسنة ١٩٦٨ على أنه :

(للمدعى دون غيرهم حق الحضور عن ذوى الشأن أمام المحاكم والنيابات وهيئات التحكيم ودوائر الشرطة وجميع الجهات الأخرى التي تباشر تحقيقاً جنائياً أو إدارياً أو اجتماعياً ولا يجوز تعطيل هذا الحق في أية صورة أو لأي سبب) .

كما نصت م ٢/١٢٥ اجراءات جنائية معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه (في جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق) وجعلها عام يسرى على جميع الاجراءات في التحقيق الابتدائي بمعناه الواسع المتضمن جمع الاستدلالات كما يسرى على جميع أنواع الجرائم .

وبتطبيق ذلك على حالات تعريض وسائل المواصلات للخطر في القانون الجنائي نجد أنه عندما تتعرض وسيلة من وسائل المواصلات للخطر ويصل علم بذلك للشرطة ومأمورو الضبط القضائي يتم جمع كل الايضاحات عن الجريمة التي عرضت أو تعرض وسيلة المواصلات للخطر (سواء قطار - مترو - اوتوبيس - سفينة - طائرة - .. الخ) وذلك من المبلغ عن الجريمة وكذلك الاستماع ومعرفة التفاصيل من الشهود مع مراعاة كافة الضمانات في هذا الشأن .

ويعقب ذلك سماع أقوال المتهمين وجمع التحريات عنهم ومعرفة كل المعلومات المختلفة ممن يعلم عنهم أي تفاصيل تفيد جمع الاستدلالات بل ويمكن في حالات معينة مواجهة المتهمين والشهود وبعضهم ببعض مع مراعاة كافة الضمانات في هذا الشأن .

ويمكن الانتقال لمكان الجريمة واجراء المعاينات اللازمة والبحث عن آثار الجريمة والمحافظة عليها بشرط ألا تكون المعاينة داخل منزل مسكون فهي من اجراءات التحقيق وليست من اجراءات الاستدلال وأيضاً يتم ضبط جميع المقتولات والادوات والاثياء المتعلقة بالجريمة وذلك بلا تفتيش فهو من اجراءات التحقيق لا الاستدلال .

ويمكن لمأموري الضبط القضائي ندب الخبراء لفحص الآثار التي قد توجد على الأشياء المضبوطة أو في مكان الجريمة إذا استدعت الحال ذلك وخيف على ضياعها ويطلب رأيهم في ذلك شفاهة أو كتابة أما ندب الأطباء لبيان الإصابات وخلافها فيعد ذلك من إجراءات التحقيق وليس من الاستدلال ويمكن القيام بذلك إذا رضى صاحب الشأن دون اعتراض وذلك للكشف الطبى الضرورى فى الوقت المناسب ولا يجوز لمأمورى الضبط القضائى تحليف الشهود أو الخبراء اليمين القانونية الا اذا خيف الا استطاع فيما بعد سماع الشهادة يمين (م ٢٩) •

وليس لمأمورى الضبط القضائى السلطة فى احضار ومن باب أولى القبض على المتهم أو شاهد — الا فى حالة التلبس — أما الإكراه على الحضور بأمر ضبط واحضار من إجراءات التحقيق لا الاستدلال •

ويمكن لمأمورى الضبط القضائى الاستعانة بكافة الطرق الفنية للتحرى والبحث مادامت مشروعة مثل العرض القانونى وقص الاثر — أخذ البصمات والاستعانة بالكلاب البوليسية لتعزيز الأدلة الموجودة •

المبحث الثالث

التصرف فى الاستدلالات

يحرر مأمورى الضبط القضائى محضر الاستدلالات لكنه لا يتصرف فيه بنفسه بل عليه ان يرسله الى النيابة العامة وهى تملك وحدها ولاية التصرف فيه اما برفع الدعوى بناء عليه واما بحفظها •

أولاً : اقامة الدعوى بناء على الاستدلالات :

وقبل ذلك تقوم النيابة العامة باعطاء الدعوى القيد اللازم لها أى فى مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات والتي جمعت وتطلب المتهم بالخصور مباشرة امام المحكمة •

وقبل ذلك تقوم النيابة العامة باعطاء الدعوى القيد اللازم لها أى بيان المواد القانونية المنطبقة على الواقعة وكذلك الوصف القانونى أى بيان ما يفيد توافر أركانها المطلوبة فى القانون هذا فضلاً عن ضرورة بيان اسم المتهم والمجنى عليه وتاريخ الواقعة ومكانها •

اما في الجنايات فلا يمكن رفع الدعوى على محضر جمع الاستدلالات بل لا بد أن تتولى النيابة تحقيقها بنفسها أو أن تطلب نذب قاضى لتحقيقها إذا رأت هي أن تحقيقها بمعرفة أكثر ملائمة لظروفها (م ٦٤ معدلة) وعندئذ يرفق محضر جمع الاستدلالات بأوراقه وللمحكمة أن تستد في الحكم الى ما ورد بمحاضر جمع الاستدلالات ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(حكم نقض ١٩٣٩/١/٢٣ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٣٩ ص ٤٤١) ويكون تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في المخالفات وثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجنح غير مواعيد المسافة م (٢٣٣) ويجوز في حالة التلبس أن يكون التكليف بغير ميعاد . فاذا حضر المتهم وطلب ميعادا لتحضير دفاعه تأذن له المحكمة بميعاد التكليف بالحضور واذا اعلن المتهم لميعاد أقل مما يتطلب القانون كان من حقه أن يطلب تأجيل الدعوى لتحضير دفاعه ، فاذا رفضت المحكمة طلبه كان حكمها معيبا لبطلان لحق اجراءاتها - وكذلك الحال تكون اذا لم يكن قد اعلن أصلا وعلم بميعاد الجلسة عن طريق آخر ورفضت المحكمة رغم ذلك التأجيل للاستعداد .

واذا انقطعت الدعوى الجنائية عن السير بأن لم تنظر في الجلسة الاخيرة المحددة لها ، كما في حالات التأجيل الادارى اذا تصادف وجود عطلة رسمية في يوم الجلسة أو اذا طرأ عذر قهرى على القاضى وتعذر نذب غيره ، فانه يتعين أن يعلن المتهم من جديد بورقة تكليف من جديد صحيحة كما يترتب عليها أثرها فاذا لم يعلن كان الحكم باطلا (حكم نقض ١٩٧٠/٥/٤ أحكام النقض س ٢١ رقم ١٥٤ ص ٦٥١) وكذلك الشأن اذا انتقلت المحكمة من مقرها فانه يلزم اعلان اصحاب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الدعوى بالمقر الجديد .

(حكم نقض ١٩٧٠/٥/٤ س ٢١ رقم ١٥٤ ص ٦٥١) .

ما يجب ان تشتمل عليه ورقة التكليف بالحضور من بيانات :

يجب أن تشتمل ورقة التكليف بالحضور على التهمة ومواد القانون التى تنص على العقوبة (م ٣/٢٣٣) وينبغي أن يتبين التهمة بياناً كافياً

متضمنا الفعل المنسوب الى المتهم والمكون للجريمة . ولا يفنى عن ذلك الاشارة الى نوع الجريمة اجمالا بالقول مثلا أنها ضرب أو نصب والا كانت الورقة باطلة وكذلك الشأن اذا اغفلت مواد القانون التي تنص على العقوبة على أن البطلان هنا في غالب صورته - نسبي لا-يمس النظام العام ويمكن للمحكمة اصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام ولها بطبيعة الحال تغيير الوصف القانوني اذا كان معيبا وأيضا لها تعديل التهمة وعليها أن تنبه المتهم اليه وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد اذا طلب ذلك .

فاذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور وانما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطاءه مياعدا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة اجابته الى طلبه (م ٣٣٤) .

اما اذا طلب الدفء التأجيل للاستعداد دون ادعائه ببطلان اجراء التكليف بالحضور أو أنه لم يعلن في الميعاد فان هذا الطلب تقديرى لمحكمة الموضوع دون ما حاجة للرد عليه .

(حكم نقض ١٢/١٠/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ رقم ٣ ص ٦)
وبالبطلان يجب أن يسمع بالجلسة قبل سماع أحد من الشهود والاستقط الحق فيه . (حكم نقض ١٦/٣/١٩٥٩ أحكام نقض س ١٠ رقم ٦٨ ص ٣٠٨) ومن ثم يزول اذا نزل عنه صراحة من شرع لمصلحته أو اذا تنازل عنه ضمنا (م ٢٢ مرافعات) وذلك مثلا اذا رد على الاجراء بما يدل على انه اعتبره صحيحا . أو قام بعمل أو اجراء آخر باعتباره كذلك ومن ذلك أيضا أن يتكلم في موضوع الدعوى أو أن يبدى فيها دفوعا .

واما اذا وقع في ورقة التكليف بالحضور خطأ أعدم أثرها وأدى الى تفويت العلم بتاريخ الجلسة ومكانها على المعلن اليه فهي باطلة لا تنتج أثرها المطلوب قانونا وهو اتصال المحكمة بالدعوى ، كالخطأ في اسم المعلن اليه أو في عنوانه اذا وصل الاعلان بسبب الخطأ الى غيره . أو كالخطأ في تاريخ الجلسة خصوصا اذا كانت لاحقة للجلسة الصحيحة أو كالخطأ في تعيين المحكمة وكذلك اذا كانت الورقة غير مقروءة أصلا

وكل ذلك بشرط الا يحضر المعلن اليه بالجلسة لتعذر قراءتها أو للخطأ في زمان الجلسة أو مكانها . أما اذا حضر فتنطبق عليه عندئذ الاحكام السابقة .

اعلان ورقة التكليف بالحضور :

تعلم ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه في محل اقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية . واذا لم يؤد البحث الى معرفة محل اقامة المتهم يسلم الاعلان للسلطة الادارية التابع له آخر محل كان يقيم فيه في مصر ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل اقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك (م ٢٣٤ / ١ ، ٣) .

وجدير بالذكر أن الامر بالحفظ هو اجراء ادارى لا قضائى حين أن الامر بالا وجه لاقامة الدعوى اجراء قضائى لا ادارى .

ويصدر أمر الحفظ من أى عضو نيابة مهما كانت درجته لكن تعليمات النيابة العامة أنه اذا كانت الواقعة كما هي ظاهرة في محضر الاستدلالات تحمل شبهة الجناية فلا يكون الحفظ إلا من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه . وهو ما لم يرد في قانون الاجراءات الجنائية لذا يجب القول بأن مخالفته لا تستوجب البطلان بل المسؤولية الادارية فحسب .

وأسباب الامر بالحفظ هي قانونية أو موضوعية وهي في جملتها كل ما يصحح أن يبنى عليه الحكم في الموضوع بالبراءة أو بانقضاء الدعوى الجنائية مضافا اليها الحفظ لعدم الاهمية الذى هو سبب موضوع قائم بذاته .

الاسباب القانونية للحفظ :

وقد تستند الاسباب القانونية للحفظ الى نصوص في قانون العقوبات أو في قانون الاجراءات والاسباب في قانون العقوبات هي :

١ - عدم انطباق قانون العقوبات على الواقعة لأن الفعل لا يعد جريمة .

٢ - إباحة الفعل في ذاته مثل الدفاع الشرعى أو استعمال حق مقرر فى القانون والحفظ فى الحالتين ١ ، ٢ يطلق عليه « لعدم الجنائية » أى لعدم توافر أية جريمة فى الواقعة .

٣ - امتناع مسئولية الجانى لمثل الجنون أو صغر السن أو الاكراه أو حالة الضرورة ويطلق عليه الحفظ « لعدم المسئولية » .

٤ - توافر عذر مفف من العقاب كعذر التبليغ عن جريمة الاتفاق الجنائى أو تزيف المسكوكات وهذا يطلق عليه الحفظ (للاعفاء من العقاب)

أما أسباب الحفظ المستندة الى نصوص قانون الاجراءات الجنائية هى :

١ - الحفظ لعدم تقديم الشكوى أو الطلب أو للتنازل عنهما أو السقوط الحق فيهما .

٢ - الحفظ لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة أو بوفاة المتهم أو بالعمو الشامل أو بسبق الفصل فيها بحكم نهائى .

أما الاسباب الموضوعية هى :

عدم كفاية الادلة - عدم معرفة الفاعل - عدم الصحة - عدم الأهمية (١) ويلاحظ فى تقدير كفاية الادلة أو عدم كفايتها عند حفظ الدعوى أنه اذا كان الشك ينبغى أن يفسر أمام محكمة الموضوع لصالح المتهم فإنه قد يفسر أمام سلطة الاتهام ضيقة فإذا كانت الادلة تترجح بين الاداة وعدمها وكان يعتمل معها احتمالاً مقبولاً بالحكم بالاداة ، ففى تصلح سبباً لاحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لا لحفظها حتى ولو اعتبرتها هذه الاخيرة بعد المحاكمة دون الحد الكافى للقول بثبوت التهمة - ذلك أن المحكمة - بما لها من سلطة اجراء التحقيق النهائى وسماع مرافعة الخصوم - تكون أقدر من سلطة الاتهام على وزن الادلة وبتين أوجه الشك فيها أو اليقين .

(١) راجع الرشد ٢٨ من تعليمات النيابة العامة بشأن تنفيذ قانون الاجراءات الجنائية .

وهذه الاسباب جميعها - بين قانونية وموضوعية - يصح أن يبنى عليها أيضا الأمر بأن لا وجه للدعوى ، عدا سبب عدم الاهمية فله حكمة الخاص أما الحفظ لعدم الاهمية فهو يمكن للنيابة العامة أن تأمر بحفظ الدعوى ولو كانت جناية لعدم الاهمية وبناء على محضر جمع الاستدلالات ، فإذا فاذا كانت قد أجرت فيها تحقيقا فلها أن تأمر بأن لا وجه لاقامتها لنفس هذا السبب . ذلك أن م ٦١ أ.ج جاءت خالية من أى قيد إذ أنها أباحت للنيابة حفظها « إذا رأت أن لا محل للسير في الدعوى » .

كما ان المادة ٢٠٩ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ جاءت خالية من كل قيد كذلك فأباحت لها « إذا رأت بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى ان تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى » في حين ان اية سلطة أخرى من سلطات التحقيق لا تملك ان تصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى « لمجرد عدم الاهمية » إذ ان المواد المتعلقة بها صريحة في أن هذا الأمر لا يكون الا اذا « كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون او أن الادلة على المتهم غير كافية » .

وتتميز النيابة بالحق في عدم اقامة الدعوى لمجرد « عدم الاهمية » تميزا لها بسلطان خطير لا يملكه قاضى الموضوع الذى لا يمكنه ان يرى المتهم لمجرد عدم الاهمية للجريمة وقالت محكمة النقض في هذا الشأن ان النيابة لا تزال تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية وأنها بهذه الصيغة قد تحتاج في تصرفها الى قسط من المرونة لا يرى قاضى التحقيق انه بحاجة الى مثله لأن مهمته قضائية) .

(حكم تقض ١٨/٢/١٩٣٥ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٣٦ ص ٤٤٢٩) .

(حكم تقض ١٢/١٢/١٩٣٥ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٠٤ ص ٥١٠) .

وانعدام الاهمية يخضع لتقدير النيابة وحدها ومن ذلك أن يكون الضرر المترتب على الجريمة تافها أو ان يتضالح الطرفان أو ان تراعى أواصر القربى بين الخصوم أو ان يكتفى بالجزاء الادارى - وفي الجملة كل ما قد يعد من الظروف القضائية المخففة قد يصلح لدى النيابة سببا لقض النظر عن الدعوى « لعدم الأهمية » .

آثار الامر بالحفظ :

أولا : أمر الحفظ اجراء ادارى ولا يكسب المتهم حقا ولا يمنع النيابة من العدول عنه واحالة الدعوى الى المحكمة أو اجراء أى تحقيق فيها دون توقف ذلك على الغائه أو حتى على ظهور أدلة جديدة (١) .

حين ان الامر بأن لا وجه لإقامة الدعوى متى أصبح نهائيا يكتسب حجية خاصة تحول دون العودة الى التحقيق أو طرح الدعوى على محكمة الموضوع ما لم تظهر أدلة جديدة أو ما لم يبلغ من النائب العام فى مدة معينة ، لكن هذا الأمر أو ذاك لا يقيد القاضى المدنى فى دعوى التعويض ولا القاضى الجنائى فى دعوى البلاغ الكاذب التى قد تقام مستقبلا قبل المبلغ عن الواقعة .

ثانيا : أمر الحفظ لا يمنع المضرور من الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر اذا ما توافرت له شروطه ، حين ان الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى يمنعه من ذلك على ما ذكرناه فى حينه . . لذلك أوجبت المادة ٦٢ اجراءات جنائية اعلان أمر الحفظ الى المجنى عليه والى المدعى بالحقوق المدنية ، فإذا توفى احدهما كان الاعلان الى ورثته جملة فى محل اقامته وبذلك يعرف المجنى عليه والمدعى المدنى مصير الدعوى ويتخذان ما قد يرياه كميلا بالمحافظة على حقوقهما . ولم يقيد القانون الاعلان بأجل معين ، وأن كان

(١) حكم نقض فى ٢٠/١/١٩٥٩ احكام النقض س ١٠ رقم ١٤٥ ص ٦٥١ .

يحسن بأن يتم في أقرب فرصة ، ويظهر من الأعمال التحضيرية ان الاعلان يجب أن يكون مشتملا على أسباب الحفظ حتى يكون صاحب الشأن على بينة من أمره (١) .

ثالثا : أمر الحفظ لا يجوز الطعن فيه امام القضاء لا من المدعى بالحقوق المدنية ولا من المجنى عليه وان كانت الشكوى منه يمكن تقديمها الى الرؤساء لالغائه أو لنفس العضو الذي أصدره لانه من الناحية القانونية لا يقيد ، وليس ثمة ما يحول دون العدول عنه اما الامر لا وجه لاقامة الدعوى فقد رسم القانون طرقا للطعن فيه ايه كانت الجهة التي اصدرته ولو كانت هي النيابة العامة .

وعدم اباحة الطعن في أمر الحفظ لا يترتب عليه ضرر كبير يذكر بالضرور من جنحة أو مخالفة لوجود سبيل الادعاء المباشر مفتوحا امامه في غالبيتها يسلكه ان شاء . اما في الجنايات فعدم اباحته قصور في التشريع يحسن تداركه ، وهو قصور مع ذلك محدود الأثر من الوجهة العملية لانه من المستبعد عملا ان تعتمد النيابة الى حفظ جناية بناء على محضر جمع الاستدلالات ودون ان يقتضى الأمر منها تحقيقا بالمعنى الضيق واذا اريد صرف النظر عن الدعوى بعد هذا التحقيق فلا يكون ذلك الا بالأمر بأن لاوجه لاقامة الدعوى ، مما يجوز للمدعى المدنى الطعن فيه بالاستئناف وبالنقض .

رابعا : أمر الحفظ بناء على محضر جمع الاستدلالات لا يقطع التقادم الا اذا اتخذ في مواجهة المتهم أو اذا اخطرت به بوجه رسمي كما هو الشأن في إجراءات الاستدلالات نفسها (م ١٧ معدلة) ، اما الأمر بالالوجه لاقامة الدعوى فهو قاطع للتقادم في جميع الاحوال كما هو الشأن في كل الاجراءات الخاصة بالتحقيق والاثام .

الفصل الثاني

اجراءات التحقيق

تقديم وتقسيم :

لو بحثنا عن سبب كل انحلال في أى مجتمع من المجتمعات - لوجدناه - بلا أدنى شك وكما يقول الفيلسوف منتسكيو - في افلات الجرائم من العقاب لا في اعتدال العقاب (١) فالعقوبة تكون اداة رقى واصلاح عندما تتناسب مع مدى خطورة الجرم في نظر المجتمع ، وتضمن بتناسبها واعتدالها تطبيقا مضطردا دون تراجع ممن يقضى بها ، لكى تقع موقع الرضا والتأييد من المجتمع الذي يترقب قضاءه .

على انه لا يكفى لضمان التطبيق المضطرد للعقوبة اعتدالها ، وعدلها بل لابد من وجود نظم سليمة تقرر لتعقب الجريمة ومحاكمة فاعلها في سرعة غير تسرع ، وفي حزم غير افتئات ولا تطرف وهذا هو موضوع الاجراءات الجنائية واجراءات التحقيق العادلة والسليمة .

وانه اذا كانت من مقتضيات العدالة أن يؤخذ المنيء باساءته دائما فان من مقومات وجودها أن لا يؤخذ البريء بجريمة المنيء ، والا يكون من وسائل الوصول اليها تهديد الابرياء أو الاعتداء على الآمنين المسالين في حرياتهم وفي حقوقهم كمواطنين .

والناس جميعا - في شرع الله تعالى وهو شرع عادل - سواسية كأسنان المشط ، ومفروضة فيهم جميعا البراءة حتى يثبت عكسها ، والحقيقة في النهاية بنت البحث والتحقيق الذي يجرى في جو من الحرية والقانون ، لا بنت التعسف في الاتهام أو التحيز لفكرة ثابتة قد تسيطر على بعض الأفهام .

لذلك نجد أن لاجراءات التحقيق والاجراءات الجنائية بصفة عامة خطورة خاصة لا تقل بحال عن قواعد التجريم المقررة في القانون الموضوعي

(١) د. رؤوف عبيد - عا الاجراءات الجنائية وروح القوانين ج ١

لأنها مثلما تمس مباشرة حريات المواطنين واستقرارهم في حياة اجتماعية كريمة .

بل ان قواعد التجريم الجنائي تصبح لغوا ، وأداة محاباة وتحكم في يد الحاكم اذا لم تكن قواعد التحقيق الجنائي وليدة تدبر عميق عند وضعها بما تستلزمه من حبس وافراج أو قبض وتفتيش ومن قواعد للمحاكمة تتطلب للخصوم ضمانات كافية لحيدة القاضي وسداد قضائه ، وأخرى للظمن في الأحكام عندما تخطئ ويتم تنفيذها عندما تصبح قرينة على الصواب لتكون عند التطبيق دستورا حقيقيا يحفظ للحاكم الساهر رغبته المشروعة في تتبع الجريمة ، كما يحفظ أيضا للمحكوم البريء رغبته المشروعة في ألا يناله من تتبعها عنت أو ارهاق واذا كان لشيء من ذلك بد فليكن في أضيق نطاق ممكن ، وبحافز البحث عن الحقيقة وحده ، بغير التواء قصد أو انحراف غاية وسوف تفرد مبحث لكل من اجراءات التحقيق طبقا للقانون الداخلي وآخر طبقا للقانون الدولي .

طبقا للتقسيم التالي :

المبحث الأول : اجراءات التحقيق طبقا للقانون الداخلي .

المطلب الأول : اجراءات التحقيق بمعرفة مأمورو الضبط القضائي .

المطلب الثاني : اجراءات التحقيق بمعرفة سلطات التحقيق .

المبحث الثاني : اجراءات التحقيق طبقا للقانون الدولي .

المطلب الأول : طبقا لاتفاقية طوكيو .

المطلب الثاني : طبقا لاتفاقية لاهاي .

المطلب الثالث : طبقا لاتفاقية مونتريال .

المبحث الأول : اجراءات التحقيق طبقا للقانون الداخلي .

المطلب الأول : اجراءات التحقيق بمعرفة مأمورو الضبط القضائي .

لقد منح القانون مأموري الضبط القضائي الحق في اتخاذ قدر معين من الإجراءات التي تعد بحسب الأصل إجراءات تحقيق لا استدلال ، لما فيها من معنى الاعتداء على حرمة شخص المتهم أو حرمة مسكنه ، وذلك في أحوال استثنائية وهي :

أولاً : أنه منحهم حق القبض على المتهمين في نطاق معين يبينته المادة ٣٤ إجراءات مع ان القبض يعد بحسب الأصل من إجراءات التحقيق لا الاستدلال .

ثانياً : أنه منحهم حق تفتيش أشخاص المتهمين في أحوال التلبس بالجنايات أو بالجناح المعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، وحق التحفظ عليهم في حالات أخرى .

ثالثاً : أنه منحهم الحق في مباشرة قسط كبير من إجراءات التحقيق في أحوال التلبس (م ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٥) وهي القبض وتفتيش الأشخاص والمنازل وضبط الأشياء عن طريق التفتيش وكلها إجراءات تحقيق لا استدلال (١) .

رابعاً : أنه منحهم الحق في مباشرة بعض إجراءات التحقيق في حالة ذهابهم من سلطات التحقيق .

ولم يمنحهم كل سلطات التحقيق الابتدائي ، لأن صفتهم الأصلية هي الضبط الإداري لا القضائي ، أي ان وظيفتهم هي منع الجرائم قبل ان تقع بالفعل لا التحقيق فيها بعد أن تقع ، ومن جهة أخرى لانهم مسئولون عن حفظ الأمن ، ويخشى في سبيل حماسهم في أداء واجبهم ان يبالغوا في وزن الدلائل أو شبهات الاتهام في الدعاوى التي قد تنشأ عن الجرائم بعد وقوعها - وسنبين نطاق كل حق في فرع مستقل كالتالي .

الفرع الأول : « القبض على المتهمين » (٢) :

لاشك ان القبض على أي فرد في المجتمع هو اجراء خطير لما فيه من اعتداء على حرته الشخصية . وهو من إجراءات التحقيق دون غيرها (مواد ٤٠ - ٤٣ / ٢) .

(١) صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة ٤٧ إجراءات جنائية .

(٢) د. رؤوف عبيد - الإجراءات الجنائية - ط ١٩٧٨ .

ونصت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه (لأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو بالجناح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه) .

ثم أودفت المادة ٣٥ معدلة بنفس القانون قائلة انه « اذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال الميينة في المادة السابقة جاز لأمور الضبط القضائي ان يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر وفي غير الأحوال الميينة واذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة بالقوة والعنف جاز لأمور الضبط القضائي ان يتخذ للاجراءات التحفظية المناسبة وان يطلب فورا من النيابة ان تصدر أمرا بالقبض عليه » .

وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والاحضار والاجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة » .

تعريف القبض : القبض على متهم عبارة عن حجزه لفترة من الوقت لمنعه من الفرار وتمهيدا لسماع أقواله بمعرفة الجهة المختصة (١) وقد عرفت محكمة النقض بأنه (عبارة عن مجموعة احتياطات وقتية صرحت للتحقق من شخصية المتهم واجراء التحقيق الأولى وهي احتياطات متعلقة بحجز المتهمين ووضعهم في أي محل كان تحت التصرف لمدة بضع ساعات كافية لجمع الاستدلالات التي يمكن ان يستتج منها لزوم توقيع الحبس الاحتياطي وصحته قانونا) (٢) .

وهناك حكم آخر قال في شأن القبض (امساك المقبوض عليه من حبسه وتقييد حريته وحركته وحرمانه من التجول دون ان يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة أي مهما قلت مدته) (٣) .

(١) راجع جازو ج ٣ فقرة ٦٤٣ - ولبواتفان م ٤٧ فقرة ٨ ، وجراتمولان ج ١ فقرة ٢٠٩ .

(٢) حكم تقض ١٩١٢/٦/١٥ مج س ١٣ ص ٢٠٧ .

(٣) حكم تقض ١٩٥٩/٤/٢٧ س ١٠ رقم ١٠٥ ص ٤٨٢ .

وبذلك يكون القبض غير الحبس الاحتياطي ، لان هذا الاخير يكون لايام قد تطول الى شهور ولا يصدر الأمر به الا من سلطات التحقيق دون الاستدلال وبشروط خاصة ، أما القبض فلا يمتد لأكثر من يومين : يوم واحد قبل تحويل المتهم الى النيابة ويوم آخر بمعرفة النيابة •

ولا يفوتنا في هذا الصدد ان نبين الفرق بين القبض والاستيقاف الذي هو عبارة عن مجرد ايقاف عابر السبيل لسؤاله عن اسمه وعنوانه ووجهته وهو أمر مباح لرجال الحفظ عند الشك في أمر عابر السبيل وله شروط ينبغي توافرها قبل اتخاذ هذا الاجراء وهي على حد تعبير محكمة النقض - أن يضع الشخص نفسه طواعيه واختيارا في موضع الشبهات والريب وأن ينبىء هذا الوضع عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته وهو عمل لا يتنافى مع طبائع الأمور ولا يؤدي الى ما يتطلب القبض من مظاهر تبرره • فان الاستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذي لا يستند الى أساس في القانون فهو باطل (١) •

لذا قضى أكثر من مرة بأنه اذا استوقف رجل حفظ الأمن شخصا لما اية من أمرة ولما يعمل من حايزته محددا ، فالقى هذا الأخير ما معه من مادة مخدرة على الفور فليس في ذلك ما يمكن عدة من اجراءات القبض أو التفتيش الباطلة قبل ظهور المخدر بل تكون الحالة حالة تلبس صحيحة (٢) •

وانه اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم اسرع ما يشبه عليه في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضغها بأسنانه محاولا ابتلاعها ، فانه يكون قد وضع نفسه باراداته واختياره موضع الريب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره •

وأیضا اذا استوقف ضابط الشرطة عابر سبيل لطلب بطاقته فهو استيقافا لا قبضا وتخلی المتهم بعد ذلك عن الكيس الذي انفرط ما به من مخدر قد تم طواعيه واختيارا ، بما يوفر حالة التلبس التي تبيح القبض والتفتيش •

(١) نقض ١٢/٣٠/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٧٣ ص ٩٩٨ •
(٢) ٣٧ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

وتوسعت محكمة النقض في تطبيقات الاستيقاف في بعض أحكام حديثة لها فذهبت الى أن الاستيقاف متى توافرت مبرراته يسمح لرجال الحفظ - ولو من غير مأموري الضبط القضائي - باصطحاب المتهم الذي وضع نفسه موضع الريب والظن اختيارا الى قسم الشرطة لاستيضاحه والتحرى عن أمره وأن ذلك لا يعد قبضا .

كما ذهب حكم حديث الى أن الاستيقاف قانونا لا يعدو أن يكون مجرد ايقاف انسان وضع نفسه موضع الريبة في سبيل التعرف على شخصيته وهو مشروط بالألا تتضمن اجراءاته تعرضا ماديا للمتحرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها ، وبالتالي ابطلت محكمة النقض هذا الاجراء وما اعقبه من تفتيش المتهم (١) .

ولا شك ان هذا القضاء الأخير جدير بالتنويه عنه ، ويبدو - دون ما ريب - أكثر التثاما مع حكم المادة ٣٤ حتى قبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من القضاء الذي توسع في سلطة الاستيقاف لحد يبدو منتقدا ويتلخص في ان مخبرين من الشرطة اشتبها في أمر متهم كان جالسا على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيقتان جديدتان من الجلد سألاة عن صاحبهما وعما تحويانه فتردد في قوله وبذلك قويت لديهما الشبهة في أمره فضبطا الحقيقتين واقتاداة الى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيقتين فوجد باحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية - فان ما أقام رجلا الشرطة وهما ليسا من مأموري الضبط القضائي - على تلك الصورة انما هو القبض بمعناه القانوني الذي لا تجيزه المادة ٣٤ اجراءات الا لرجال الضبط القضائي .

فاذا كان الحكم قد اعتبر ان ما وقع من رجال الشرطة ليس قبضا (أى استيقاف) على الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية فانه يكون قد اخطأ في تأويل القانون على وجهه الصحيح ويكون ما اسفر عنه تفتيش الحقيقتين باطلا كذلك مما يتعين معه نقض الحكم وبراءة المتهم ومصادرة الاسلحة والذخيرة المضبوطة (٢) .

(١) نقض ١٩٦٦/٥/١٦ احكام النقض س ١٧ رقم ١١٠ ص ٦١٣ .

(٢) نقض ١٩٦١/١١/٢٨ احكام نقض س ١٢ رقم ١٩٣ ص ٩٣٨ .

والاستيقاف يختلف عن القبض من حيث (١) :

أولاً : انه يجوز اجراؤه بمعرفة أى شخص من رجال السلطة العامة ولو لم يكن من مأمورى الضبط القضائى حين لا يجوز القبض - بمعناه الفنى الدقيق - الا من مأمورى الضبط القضائى وحدهم .

ثانياً : انه لا يشترط فيه التلبس اللازم لامكان القبض الصحيح ، بل يجوز عند الاشتباه فى توافر ايه جناية أو جنحة .

ثالثاً : انه لا يجوز تفتيش شخص المتهم فى الاستيقاف عكس القبض القانونى الصحيح الذى يجيز بذاته هذا التفتيش .

رابعاً : انه لا يعد كالقبض من اجراءات التحقيق بمعناها الضيق ، فهو أدنى الى ان يكون من اجراءات الاستدلال أو حفظ الأمن التى يملكها رجال السلطة العامة . ويمكن اعتباره أيضاً من الاجراءات التحفظية المناسبة التى اشارت اليها المادة ٣٥ / ٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

خامساً : انه اذا كان القبض يبيح احتجاز المتهم لمدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة بمعرفة رجال الضبط القضائى فان الاستيقاف لا يبيح - على أوسع الآراء - أكثر من اصطحاب المتهم المشتبه فيه الى اقرب مأمورى الضبط القضائى للتثبت من شأنه ولاستيضاحه .

وقد توسع بعض أحكام النقض فى أحوال الاستيقاف قصد به - على الأرجح - تمكين رجال السلطة العامة من ضبط كثير من الجرائم التى تنبىء عنها شبهات قوية ظاهرة ، ولو لم يكونوا من مأمورى الضبط القضائى ولا تحت اشرافهم المباشر لكن يخشى أن يؤدى هذا التوسع - فى نهاية المطاف - الى اهدار ضمانات القبض ، بما يتضمنه من مساس بحرمة الاشخاص التى يكفلها الدستور وبما يتجاوز مراد الشارع الاجرائى من تعيين شروطه وأحواله تعييناً محدداً صريحاً فى المادتين ٣٤ ، ٣٥ خصوصاً وان سلطة الاستيقاف أصبحت تسمح - فى ضوء هذا الاتجاه المتوسع - باصطحاب المتهم الى قسم الشرطة ، أى انها أصبحت تقارب فى جوهرها سلطة القبض القانونى .

والأمر الذي قد يصدر من مأمور الضبط القضائي لاشخاص موجودين في مكان ما بعدم التحرك هو إجراء تنظيمي يقصد به ان يستقر النظام في المكان الذي يدخله حتى تتم المهمة التي حضر من أجلها - كأن تكون قبضا على متهم أو تفتيشا للمكان ، أو تفقدا لحالة الأمن أو للبحث عن المحكوم عليهم والمشبوهين . وهو على هذا النحو لا يعد قبضا ولا استيقافا (١) فلا يتطلب حتى توافر دلائل كافية قبل الاشخاص الموجودين في هذا المكان . ولا تجيز مخالفته بذاتها القبض ولا التفتيش ، ما لم تنشأ حالة تلبس بارتكاب الجريمة ، أو بالأقل ظهور دلائل كافية مما يبيح طلب القبض على شخص المتهم طبقا للمادة ٣٥ ، ثم تفتيشه طبقا للمادة ٤٦ اجراءات جنائية .

ما يترتب على بطلان القبض :

يترتب على بطلان القبض على شخص المتهم بطلان محضر سماع أقواله ، كذلك بطلان تفتيشه أو اعترافه الذي قد يقع تحت تأثير القبض أو التفتيش الباطل ، وأيضا بطلان التلبس اذا أدى القبض الباطل الى ظهوره ، وبطلان تفتيش المسكن اذا جرى بسبب التلبس الباطل وبطلان الحبس الاحتياطي اذا بنى على الأدلة الباطلة .

وفي الجملة يبطل كل ما قد يكون قد اسفر عنه القبض الباطل من أدلة أي كان سبب البطلان ، انتفاء أحوال القبض بانتفاء الدلائل الكافية في الجرائم التي عينها القانون أو انتفاء التلبس اذا كان القبض بمقتضى المادة ٣٤ (التي تجيز القبض على المتهم الحاضر بمعرفة مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بأكثر من ثلاثة شهور حبس والغالبية العظمى من الجنح ينطبق عليها هذا الوصف) .

أو انتفاء أمر سلطة التحقيق أو بطلان الأمر لعيب فيه مثل صدوره في غير نطاق قواعد الاختصاص العامة أو لمثل عدم اثباته بالكتابة أو لاغفال بعض البيانات الجوهرية فيه كأسم المحقق الذي اصدره أو تاريخ الأمر أو لعدم تعيين المتهم المطلوب القبض عليه تعيينا كافيا وافيا نافيا للخطأ بينه وبين غيره .

(١) نقض ١٦/٢/١٩٦١ احكام النقض س ١٢ رقم ٢٦ ص ١٧٠ .

وللمزيد راجع د. رؤوف عبيد - المشكلات العملية والاجراءات الجنائية ط- ١٩٧٣ ج ١ ص ٢٨٩ .

لذا قضى بأن الطلب الموجه الى الشرطة من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل صحيفة الحالة الجنائية « فيش وتشيه » له لا يعتبر أمرا بالقبض ولا بالاحضار ولا يصح الاستناد اليه في تبرير صحة القبض والتفتيش لمخالفة ذلك لنص المادة رقم ٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية كما انه لا يصح الاستناد الى لائحة السجون في تبرير تفتيش المتهم ما دام انه لا يوجد أمر قانوني بإيداعه السجن كما تقضى المادة ٤١ منه (١) وبطبيعة الحال لا يؤثر بطلان القبض في الادلة غير المترتبة عليه ما دامت صحيحة في ذاتها ، مثل اعتراف المتهم بعدئذ في محضر النيابة أو أمام المحكمة أو تلك التي أسفر عنها تفتيش منزله تفتيشا صحيحا بمعرفة النيابة (٢) .

الفرع الثاني : « تفتيش اشخاص المتهمين » :

لقد نصت المادة ٤٦ على أنه (في الاحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأموري الضبط القضائي ان يفتشه) .

وقد انقسم الرأي حول نطاق تفتيش المتهم وحق المأمور في هذا الشأن . فذهب قول الى انه حق عام على جميع الاحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم وذلك للبحث عن أدلة الجريمة التي في حيازته وضبطها وأيضا لتجريمه مما يحتمل ان يكون معه من سلاح خشية ان يستعمله في المقاومة أو في الاعتداء به على نفسه أو على غيره .

والتفتيش للبحث عن أدلة الجريمة في حيازة المتهم هو التفتيش المعتبر بحسب الأصل من اجراءات التحقيق .

وذهب قول ثان الى ان التفتيش الوقائي أو البوليسى هو وحده الذى يجوز لمأمور الضبط ان يجريه على شخص المتهم عند القبض عليه بعيدا عن حالة التلبس ، أما التفتيش للبحث عن أدلة وضبطها فلا يجوز له في هذه الحالة .

والرأى الاخير له نزيه تحقيق ضمان هام لمصلحة المتهمين لما يرمى اليه من تقييد حرية مأمور الضبط في تفتيش الاشخاص في غير حالة التلبس

(١) حكم نقض ١٢/١٣/١٩٥٤ احكام نقض س ٦ رقم ٨٩ ص ٢٩٢ .

(٢) حكم نقض ١٢/٤/١٩٥٦ احكام نقض س ٧ رقم ٢٤٣ ص ١٢٣٨ .

بانكار حقه فى التفتيش بحثا عن أدلة الجريمة ، لكنه لا يمثل
ية واضع المادة رقم ١/٤٦ الواضحة من اطلاق عبارة المادة والتي
تقرر (انه فى الاحوال التى يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز
لمأمور الضبط القضائى ان يفتشه) •

وقد رددت محكمة النقض فى احكامها التى صدرت فى ظل القانون
الحالى القول بأن « التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى على من
يقبض عليه هو اجراء صحيح من اجراءات جمع الاستدلالات التى تلزم
للتحقيق وفقا للمادة ٤٦ •• والقول بأن التفتيش المشار اليه فى هذه
المادة قصد به التفتيش الوقائى هو تأويل يقع دون صيغة التعميم التى
ورد بها النص ، واحال فيها على الاحوال التى يجوز فيها القبض قانونا
على المتهم » (١) •

واباحة تفتيش المتهم المقبوض عليه مقصورة على شخصه - فلا يملك
مأمور الضبط القضائى تفتيش منزله لمجرد ان القبض عليه وقع صحيحا
ولم يستوجب القانون حضور شاهدين عند تفتيش المتهم بمعرفة مأمور
الضبط القضائى على نحو ما فعل عند تفتيش منزله •

ويجب مراعاة ان المادة ٤٦ فقرة ثانية اوجبت أن تفتيش الاثنى يكون
بمعرفة اثنى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائى وينبغى عليه أن يثبت
اسمها فى المحضر حتى تؤدي الشهادة بعدئذ عما تكشف لها من التفتيش
ولا تحلف اليمين امامه الا اذا خيف الا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين
طبقا للقاعدة التى وضعتها المادة ٢٩ وهناك أنواع من التفتيش لاتعد من
اجراءات التحقيق مثال ذلك أن القانون قد سمح باجراء تفتيش ادارى بحث
تحقيقا لاغراض ادارية متعددة بغير وجود دلائل كافية وبغير رغبة تعزيز
هذه الدلائل مثل تفتيش السجين عند دخوله السجن والتفتيش للاشخاص
والامتعة داخل الدائرة الجمركية واذا عثر أثناء هذا التفتيش على دليل
بكشف عن جريمة أى كان نوعها فانه يصح الاستناد الى هذا الدليل
لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول
عليه أية مخالفة (٢) • وأيضا تفتيش جندى الجيش عند القبض عليه

(١) نقض ١٩٥٤/١١/٢ احكام النقض س ٦ رقم ٥ ص ١٦٢ •

(٢) نقض ١٩٦١/٢/٢٠ احكام النقض س ١ رقم ٦٨ ص ١٩٦ •

لمخالفته التعليمات العسكرية هو اجراء تحفظي يسوغ القيام به من أى فرد من أفراد السلطة العامة المنفذة لأمر القبض وذلك للتحوط من استعمال الشخص ماعساه أن يكون معه من أشياء فى ايداء نفسه أو غيره ممن قد يتواجد معه فى محبسه (١) .

وكذلك التفتيش الذى يتم عند خروج العمال من المصانع والملاجئ والمستشفيات والشكنات بمعرفة ملاحظ العمال - فيعد صحيحا اذا ما كشف عن ضبط شئ مسروق فى حيازته أحد منهم .

وفى كل هذه الاحوال يمكن أن تنشأ حالة تلبس صحيحة ويعد الاجراء الذى كشف عنها ماديا أيضا واذا حضر مأمور الضبط القضائي وتحقق من حالة التلبس بنفسه كانت له جميع السلطات الاستثنائية التى يضيفها عليه توافر هذه الحالة (٢) ومن باب أولى ما تضيفه عليه المادة ٣٥ من سلطة طلب القبض لتوافر الدلائل الكافية اذا كانت جريمة المتهم من بين الجرائم المشار اليها فيها كما يكون له اعادة تفتيشه بحثا عن شئ له صلة بالجريمة ويعد هذا التفتيش الأخير وحده من اجراءات التحقيق لانه يكون بعد ظهور الجريمة ومتعمدا لتعزيز الادلة فيها .

الفرع الثالث : سلطة مأمور الضبط فى احوال التلبس بالجريمة :

لقد خول القانون مأمورى الضبط القضائي سلطات واسعة عند ضبط الجريمة فى حالة تلبس ، اذ تستحسن عندئذ المبادرة الى جمع الادلة قبل أن تضع بددا أو أن تنال منها يد العبث والتضليل من جهة ، ولضعف احتمال الخطأ فى الاتهام أو التسرع فيه من جهة أخرى . ويشمل التلبس حالاته المختلفة والشروط الواجب توافرها وآثارها .

اولا : حالات التلبس :

نصت م ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه (تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة . وتعتبر الجريمة متلبسا بها اذا تبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح أثر

(١) نقض ١٩٦٠/٣/٢٤ س ١١ رقم ١٣٢ ص ٦٩٩ .

(٢) نقض ١٩٦٠/١/١٨ س ١١ رقم ١٢ ص ٧٠ .

وقوعها أو اذا وجئد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو اسلحة أو أمتعة أو اوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على انه فاعل لها أو شريك فيها أو اذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك) ومفاد هذا النص ان أحوال التلبس خمس هي :

أولا : مشاهدة الجريمة حال ارتكابها : وهي تمثل التلبس بمعناه الحرفي الصحيح وتتحقق بمشاهدة الجريمة في مجرى تفاذها أى أثناء مقارفة الفعل أو الافعال التى يتكون منها ركنها المادى أو الشروع فيها . وتتحقق الجريمة بمشاهدتها لا بمشاهدة الجانى شخصيا ويكفى ان يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وادرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً (١) فلذا تكون للأمور الضبط الاختصاصات .

ثانيا : مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة :

ان تكون الجريمة قد تمت منذ لحظات قصيرة وتمت بالفعل لكن آثارها لازالت بادية تنبىء عن وقوعها ونارها لم تخبأ بعد ، بل تخلفت عنها بقايا لا زالت خامدة ودخان لازال داخنا (٢) .

وتتحقق بمشاهدة الجانى وهو يغادر مكان الجريمة ولو لم تشاهد واقعة الجريمة ذاتها .

وقضت محكمة النقض بأن التفتيش الذى يجريه العمدة في منزل المتهم عقب انتقاله الى محل القتل وتحققه من وقوع الجناية يعتبر حاصلا في حالة تلبس وصحيحا قانونا ولا يشترط العثور على آثار مادية للجريمة عقب وقوعها .

ثالثا : تتبع الجانى اثر وقوع الجريمة :

تتحقق هذه الصورة اذا تبع المجنى عليه الجانى أو تبعته العامه مع الصياح أثر وقوع الجريمة . فالمتابعة اتهام صريح من أفراد قد يكون بينهم شهود رؤيه وتكفى المطاردة بالصياح والاشارة بالأيدى .

(١) تقض ١٠/١٩٦٦ احكام نقض س ١٧ رقم ١٦٨ ص ٩١١ .

(٢) جارو ج ٢ فقرة ٩٢٩ .

رابعاً :- وجود الجاني بعد وقوع الجريمة : بوقت قسريب ماضيا
أشياء يستدل منها على انه فاعل لها أو شريك فيها. ويشترط أن يكون
هنالك صلة بين وجود هذه الاشياء مع المتهم وبين وقوع الجريمة متعمدا
لتعزيز الأدلة فيها .

خامساً :- أن توجد بآثارهم عقب وقوع الجريمة :- بوقت قريب أو آثار أو
علامات يستدل منها على أنه فاعل لها أو شريك فيها .

ويلاحظ أن حالات التلبس واردة على سبيل الحصر ولا يجوز القياس
عليها - ويلزم فيها كلها شرط توافر مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع
الجريمة (١) أى يقوم التلبس على سبيل الجزم والتثبت ولا يبنى التلبس
على مجرد الظن أو الاشتباه .

ثانياً : شروط التلبس :

حتى يكون التلبس صحيحاً منتجا لآثاره القانوني من ناحية مخرج المأمور
الضبط القضائي حق اتخاذ اجراءات تحقيق صحيحة كالتفتيش والتفتيش
للاشخاص والمنازل ، ينبغي ان تتعدد له عدة خصائص اهمها :

١ - ان يكون سابقا على اجراءات التحقيق التي اتخذت وليس لاحقا لها :

لابد وان يكون التلبس سابقا على أى اجراء من اجراءات التحقيق
التي جرت بمعرفة مأمور الضبط القضائي بلا اذن من سلطة التحقيق .
أى يحدث التلبس أولا ثم يكون لمأمور الضبط القضائي نتيجة له -
ان يقبض على المتهم أو ان يفتشه أو يفتش منزله ويضبط الاشياء وليس
العكس والا سيكون الاجراء باطلا وكل ما يترتب عليه باطلا .

٢ - ان يجيء التلبس عن سبيل قانوني مشروع :

يلزم ان يجيء اكتشاف التلبس عن سبيل قانوني مشروع ولا يعد
كذلك اذا كان قد كشف عنه تفتيش باطل ايا كان سبب البطلان .
مثلا تفتيش متعسف في تنفيذه ولو كان بناء على اذن صحيح قانونا .

(١) نقض ١٦٤٣/٢/٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٢٤ ص ٩٨ .

فأذن التفتيش عن سلاح أو مسروقات لا يسوغ ولا يخول فض ورقة صغيرة في داخل حافظة نقود للمتهم عثر عليها بين طيات فراشه ولا يعقل ان تحتوي على ما يجرى البحث عنه فإذا عثر على مخدر فيها لا تكون حالة التلبس قائمة (١) لذا يجب على المحكمة ان تعنى يبحث الظروف والملابسات التي تتم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما اذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بالرشوة ودون سعى يستهدف البحث عنه أو أن العثور عليه كان نتيجة التعسف في تنفيذ اذن التفتيش بالبحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة الرشوة التي جرى التحقيق فيها لكي تقول كلمتها فيها (٢) .

اما اذا كان البحث يجرى في ملابس المتهم عن حقن مسروقة فأسفر مصادفة عن العثور على مخدر كان الضبط صحيحا .

لا يصح ان يكون اكتشاف التلبس نتيجة مشاهدات بطريقة تنافي الآداب العامة وتمس حرمة الساكن كالنظر من خلال ثقب الابواب أو استراق السمع المتعمد .

٣ - اكتشاف التلبس بمعرفة مأمور الضبط الذي اتخذ اجراء التحقيق او تحقق من التلبس بنفسه :

فلا يكفي ان يتلقى نبأها عن طريق الرواية ممن شاهدها حين لا يكون قد شاهد هو أية صورة - لكن ليس من الضروري ان يشاهد مأمور الضبط الجاني أثناء ارتكابه الجريمة فعلا ، بل يكفي ان يحضر الى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة ببرهة يسيرة ويشاهد بنفسه أثرا من آثارها الباقية . اما اذا كانت آثارها قد انقضت عند حضوره فلا تتوافر حالة التلبس .

الخلاصة ان التلبس لا يثبت بشهادة الشهود كقاعدة عامة بل ينبغي ان يتحقق منها مأمور الضبط القضائي بنفسه أولا بانتقاله الى محل الجريمة وان يشاهد في مكان الجريمة آثار عالقة بها أو متصلة بها .

(١) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ احكام النقض س ٢ رقم ٨٤ ص ٢١٧ .

(٢) نقض ١٩٦٧/١٠/١٦ احكام نقض س ١٨ رقم ١٩٥ ص ٩٦٥ .

ثالثا : سلطة مامورى الضبط عند التلبس (١) :

لقد منحت المواد من ٣١ - ٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية مامورى الضبط القضائي في احوال التلبس بالجريمة قسما كبيرا من اجراءات التحقيق استثناء يختلف مداه من اجراء لآخر كما يلى :

١ - بالنسبة للشهود :

أوجبت م ١/٣١ اجراءات على (على مامور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة ان ينتقل فورا الى محل الواقعة ويعاين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ويثبت حالة الاماكن والاشخاص وكل ما يفيد في كشف الحقيقة (٢) ويسمع اقوال من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات في شأن الواقعة ومرتكبيها) •

وكما جاء بنص المادة كلها اجراءات استدلال يملكها مامور الضبط في الاحوال العادية الا ان المادة اضافت له ان يمنع الحاضرين مغادرة المكان محل الواقعة حتى يتم تحرير المحضر وله ان يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على ايضاحات في شأن الواقعة ومخالفة ذلك عقوبتها الحبس مدة لا تزيد عن اسبوع والغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو احدى هاتين العقوبتين (م ٣٣) ويكون الحكم بها من المحكمة الجزئية وفقا للقواعد العامة •

وتتبع عند سماع الشهود نفس الاجراءات عند سماعهم في محضر جمع الاستدلالات فلا يجوز تحليفهم اليمين الا اذا خيف الا استطاع فيما بعد سماع الشهادة بيمين (م ٢٩) لذا لا يعد محضر سماع الشهود محضر تحقيق رغم قيام حالة التلبس • ومن ثم لاعتقاب على الشاهد المتنع عن الادلاء بمعلوماته وأيضا شاهد الزور اذا تبين كذبه (م ١٤٥ ع) •

وكل ما جد لمأمور الضبط من اختصاصات استثنائية بالنسبة للشهود في حالة التلبس هو سلطة اكراههم على البقاء في محل الواقعة حتى يتم تحرير المحضر أو دعوتهم بدون اكراه للحصول منهم على ايضاحات بشأنها •

(١) د. رؤوف عبيد - الاجراءات الجنائية - ص ٣١٢ طبعة ١٩٧٨ •

(٢) يمكن لمأمورى الضبط المعاينة في حالة التلبس ولو كانت داخل

منزل مسكون وبغير رضاء حائز المكان •

٢ - بالنسبة للقبض على المتهمين وتفتيشهم :

أعطت م ٣٤ مأموري الضبط في أحوال التلبس سلطة القبض على المتهمين من غير إذن من سلطة التحقيق بأي مكان كان في حدود اختصاصهم المكانى وفي أى وقت مآدامت حالة التلبس قائمة .

وأباح القانون لكل انسان شاهد الجانى متلبسا بجناية أو جنحة - ولو كان فرد عادي - أن يسلمه الى أقرب رجال السلطة العامة دون احتياج الى أمر يضبطه بشرط أن تكون الجريمة يجوز فيها للحبس الاحتياطى . (م ١٣٧) .

وأباح لرجال السلطة ولو من غير رجال الضبط القضائى فى الجرح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس ان يخضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور ضبط وليس لرجال السلطة العامة - من غير مأموري الضبط القضائى المختصين - سلطة تفتيش المتهم المتلبس بالجناية أو بالجنحة لكن هذا لا ينفى أن لرجل السلطة العامة كالعسكرى أو المخبر أن يتحفظ على جسيم الجريمة أو السلاح المستعمل فيها الذى يكون قد شاهده مع المتهم فى حالة التلبس والقول بغير ذلك يعرض ادلة الدعوى للضياع وهو ما يتجافى ومراد للشارع (١) .

٣ - تفتيش منازل المتهمين :

نصت م ٤٧ على انه المأمور الضبط فى حالة التلبس بجناية أو جنحة ان تفتيش منزل المتهم ويضبط الاشياء والاوراق فيه والتى تفيد فى كشف الحقيقة اذا اتضح له من امارات قوية انها موجودة فيه - فلا تفتيش فى المخالقات ولو كان متلبسا بها - فتفتيش المنازل هو البحث عن الحقيقة فى مستودع السر - وهو شأن تفتيش الاشخاص - من اجراءات التحقيق الاستدال - لذا انه يرمى الى تحقيق أدله معينة ضد متهم معين فى جناية أو فى جنحة معينة بعد ظهورها بالفعل وبعد اتجاه الدلائل الكافية اليه بوصفه مرتكبا لها ثم انه يمس حرمة مسكن المتهم التى تعنى بكفالتها الشرائع كلفة .

(١) حكم نقض ١٩٥٩/٢/٢٣ احكام نقض س ١٠ رقم ٥٠ ص ٢٣٠ .

٤ - ضبط الأشياء :

الغاية الوحيدة التي تبرر تفتيش منزل المتهم أو شخصه هي محاولة ضبط الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يهتمل أنه يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها وكل ما يفيد في كشف الحقيقة (١/٥٥م)
فضبط الأشياء مع شخص المتهم أو في منزله لا يكون وسيلة لاكتشاف الجريمة بل يشترط فيه أن يكون نتيجة تلبس أو ندب بالتفتيش صادر من سلطة التحقيق في جريمة معينة اتجه فيها التحقيق إلى شخص معين أو مكان معين .

المطلب الثاني : التحقيق بمعرفة سلطات التحقيق :

سبق أن التحقيق الابتدائي بمعناه الضيق ينصرف إلى مجموع الإجراءات التي قد تجرى بمعرفة سلطات التحقيق المختلفة قبل المحاكمة فلا يدخل فيه إجراءات الاستدلال سواء أجرت بمعرفة جهة الضبط القضائي كما هو الأصل أم بمعرفة النيابة العامة كما هو الاستثناء وتختص في بلادنا بإجراء تحقيق ابتدائي بمعناه الضيق جهتان قضائيتان هما :

(أ) النيابة العامة وهي صاحبة الولاية الأصلية في إجراءاته لا يخرج عن نطق هذه الولاية إلا ما خرج بنص صريح .

(ب) قاضي التحقيق إذا ما ندب لإجراء التحقيق الابتدائي عندما تريد النيابة أن تتخلى طواعية عن إحدى القضايا فتطلب ندب قاضي تحقيقها أو عندما يجيب رئيس المحكمة الابتدائية طلب المتهم أو المدعى المدني فيندب قاضيا لتحقيق دعوى معينة .

وسوف نبحث أهم موضوعات التحقيق بمعرفة سلطات التحقيق كما يلي :

أولا : خصائص التحقيق الابتدائي بوجه عام :

١ - تدوين التحقيق بمعرفة كاتب مختص :

تدوين التحقيق أمر لازم حتى يكون حجة على الكافة وتكون إجراءاته أساسا صالحا لما قد يبنى عليها من النتائج ، إذ أنه لا محل للاعتماد على ذاكرة المحقق .

وينبغي أن يجرى تدوين التحقيق بمعرفة كاتب مختص ويختلف هنا محضر التحقيق عن محضر الاستدلال الذي يحرره نفس المأمور ويجب على الكاتب أن يوقع على المحضر مع المحقق .

وحضور الكاتب أمر لازم في جميع اجراءات التحقيق التي تستلزم تحرير محاضر (سماع شهود - معاينة - تفتيش - استجواب) حتى يتفرغ ذهن المحقق للعمل الفنى وحده . هذا فضلا عن الضمانة في الدقة لتدوين المحضر وصحته ويترتب على عدم حضور الكاتب بطلان الاجراء بطلانا نسبيا فيسقط الحق في التمسك به اذا لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع (١) ويمكن اعتبار المحضر الذي لم يدون بمعرفة كاتب ودونه المحقق يمكن اعتباره محضر استدلال - ذلك ان عضو النيابة بجمع بين صفتين في آن واحد فهو جزء من سلطة التحقيق وكذلك من سلطة الاستدلال حيث ان اجراءات الاستدلال الصحيحة لا يلزم لها تدوينها بمعرفة كاتب مختص (٢) .

٢ - التحقيق غير علنى للجمهور :

أخذ قانون الاجراءات الحالى بمبدأ سرية التحقيق بالنسبة للجمهور ، اسوة بالقانون الفرنسى (م ٣٨) والايطالى (م ١٣٠ ، ٣٠٧) لذا نص في المادة ٧٥ على أنه (تعتبر اجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الاسرار . ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم افشائها ، ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقا للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات) .

وهذه السرية مقصورة على من لم يكن طرفا في الدعوى ، اما الاطراف فيكون التحقيق في مواجهتهم كما يجوز لهم الاطلاع عليه .

(١) نقض ١٩٣٣/١٢/١٧ ملحق مجلة القانون والاقتصاد س ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٣ .

(٢) نقض ١٩٦١/٢/٢٠ احكام نقض س ١٢ رقم ٤٠ ص ٢٣٣ .

٣ - التحقيق على الخصوم :

أوجب القانون ان يجرى التحقيق في مواجهة من يريد الحضور من الخصوم وهم المتهم والمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها وتعتبر النيابة فيما يتعلق بالتحقيق الذي يجريه قاضي التحقيق ومن في حكمه أو مستشار الاحالة عندما يجرى تحقيقا تكميليا ضمن الخصوم الذين يحق لهم حضوره (م ٧٧) لهذا أوجب القانون اعلان الخصوم باليوم الذي يباشر فيه المحقق اجراءات التحقيق وبمكانها (م ٧٨) .

واستثناء من ذلك سمح القانون للمحقق ان يقرر سرية التحقيق حتى عن الخصوم متى رأى ضرورة ذلك لاطهار الحقيقة وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيح لهم الاطلاع على التحقيق . .

ولا يجوز منع محام من الحضور مع موكله بحجة السرية لأى سبب كان لأن الخصم ومحاميه يعتبران في الدعوى شخصا واحدا في التحقيق الابتدائي والمحاكمة طبقا لنص المادة ١٢٥ اجراءات جنائية (في جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق) .

ثانيا : دور النيابة العامة في التحقيق الابتدائي :

طبقا لقانون الاجراءات الجنائية الحالي فان قاضي التحقيق يختص بالتحقيق كقاعدة عامة في الجنايات ، ومن اختصاص النيابة في مواد الجنع فحسب .

وسوف نعالج في هذا الشأن اجراءات جمع الادلة والاحتياط ضد شخص المتهم للتمكن من التحقيق معه أو لمنعه من الفرار .

١ - اجراءات جمع الادلة :

وردت هذه الاجراءات ضمن الباب الثالث من قانون الاجراءات الجنائية وعنوانه (في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق) ثم أصبحت عند بحث التحقيق بمعرفة السلطة التي أصبحت هي صاحبة الولاية الأصلية به وهي النيابة العامة .

وهذه الاجراءات تشمل ندب الخبراء والانتقال للمعاينة والتفتيش و ضبط الاشياء المتعلقة بالجريمة والتصرف فيها وسماع الشهود والاستجواب والمواجهة .

وللمحقق ان يرتب اجراءات جمع الادلة بالترتيب الذى قد يراه أكثر ملائمة للجريمة فله ان يبدأ بسماع الشهود (وهو ما يحصل عادة) وله ان يبدأ بالمعاينة اذا خشى على تيجتها من فوات الوقت أو بالتفتيش اذا خشى سرعة اخفاء أدلة الجريمة أو يندب أحد الخبراء أو باستجواب المتهم اذا كان معترفا ويخشى أن يعدل عن اعترافه وهكذا دون أن يقيد به أى قيد غير ما عليه حسن التصرف واتقان فن التحقيق وهو يتطلب دائما المبادرة الى الدليل قبل أن تمتد اليه يد العبث أو التضييل .

٢ - الاجراءات التى تملكها النيابة فى حق المتهم :

يتطلب التحقيق حضور المتهم شخصيا ويخشى هربه أو اتصاله بالشهود أو ان تمتد يده الى العبث بالادلة مهما كان نوعها - لذلك خول القانون للنيابة والسلطات التحقيق بصفة عامة - أن تتخذ فى حقه اجراء أو أكثر من الاجراءات الثلاثة وهى :

اولا : الامر بالحضور :

للمحقق فى جميع الأحوال أن يكلف المتهم بالحضور بمقتضى أمر يصدره (م ٢٢٦) وهو محرر دعوة للمتهم بالحضور فى مكان وزمان معين وهى غير ملزمة له ولا تميز لمن يحملها الحق فى تنفيذها بالقوة لأن للمتهم الخيار التام فى تليتها أو رفضها مثلها مثل دعوة الشاهد للحضور لسماع أقواله لكن اذا تخلف المتهم عن الحضور بعد تكليفه قانونا دون عذر مقبول ، جاز اصدار الامر بالقبض عليه واحضاره ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها الحبس الاحتياطى (١٣٠) .

ثانيا : الامر بالقبض او بالقبض والاحضار م (١٢٧) :

اذ كان المتهم حاضرا جاز للمحقق أن يصدر أمرا بالقبض عليه . اما اذا كان غائبا فله ان يصدر أمرا بالقبض عليه واحضاره وكلاهما لا يجوز أن يصدر الا فى احدى الاحوال الاتية وهى :

- ١ - اذا كان المتهم يجوز حبسه احتياطيا .
- ٢ - اذا لم يحضر بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول .
- ٣ - اذا خيف هربه .
- ٤ - اذا لم يكن له محل اقامة معروف .
- ٥ - اذا كانت الجريمة في حالة تلبس .

ويجوز في الجنايات والجنح اذا توافرت شروطه ولا يجوز في المخالفات ويجب سماع المتهم المقبوض عليه فورا واذا تعذر ذلك يودع في السجن الى حين سماعه ويجب الا تزيد مدة ايداعه على أربع وعشرين ساعة فاذا مضت وجب على مأمور السجن تسليمه الى النيابة العامة (م ١٣١) وعليها أن تسمع أقواله وبعد ذلك تخطي سبيله أو تأمر بحبسه احتياطيا في الأحوال التي يجوز فيها ذلك .

ويترتب على القبض في غير الأحوال التي يبيحها القانون بطلان القبض وبطلان ما قد يترتب عليه أو يسفر عنه من أدلة وليدة القبض فضلا عن وجوب الافراج عن المتهم فورا .

ويقضى القانون بأن يبلغ فورا كل من يقبض عليه بأسباب القبض ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه .

ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم تعتمد لمدة أخرى (طبقا للمادة ١٣٩ / ٦ معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، ٢٠١ / ٢) .

ثالثا : الحبس الاحتياطي :

حبس المتهم اجراء شاذ وخطير ، اذ ان الأصل هو الا تسلب حرية الإنسان الا تنفيذا لحكم قضائي واجب النفاذ ، لكن قد تقتضيه مع ذلك مصلحة التحقيق منعا لتأثير المتهم في الشهود أو العبث بالأدلة ودرءا لاحتمال هربه من الحكم الذي قد يصدر ضده .

(م ٢٨ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

ويتم الافراج المؤقت وهو اخلاء سبيل المتهم المحبوس احتياطيا على ذمة التحقيق لزوال مبررات الحبس وقد يكون وجوبيا أو جوازيا .

والوجوبى يكون فى الاحوال التالية :

١ - الافراج حتمى عن المتهم المحبوس احتياطيا بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه اذا كان له منزل إقامة معروف فى مصر وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانونا لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائدا وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة (م ١٤٢ / ٢) أى يفرج عنه حتما اذا كان الحكم السابق بالحبس لمدة سنة فأقل - وعبء اثبات عدم توافر الشروط المطلوبة للافراج للوجوبى يقع على عاتق سلطة التحقيق فالأصل فى الانسان ألا سوابق له وكذا المتهم لا يملك حمل ادارة تحقيق الشخصية على المبادرة بارسال صحيفة سوابقه فى الميعاد خاصة وهو رهين الحبس لا يملك حراكا .

٢ - يجب الافراج حتما اذا أمرت سلطة التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى ما لم يكن المتهم محبوسا لسبب آخر (م ١٥٤ / ٣ ، ٢٠٩ / ١) .

٣ - الافراج اذا تبين ان الواقعة مخالفة (م ١٥٥) أو انها جريمة لا يجوز فيها الحبس الاحتياطى أصلا .

٤ - يجب الافراج حتما اذا انهارت الدلائل التى اجازت الحبس .

٥ - يجب الافراج حتما بعد مضي ستة أشهر اذا لم يكن المتهم قد اعلن بالاحالة الى محكمة الموضوع قبل انتهاء هذه المدة (م ١٤٣ / ٢) .

٦ - يجب الافراج حتما فى الجنب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الحبس الاحتياطى ولو كان المتهم قد اعلن بالاحالة الى محكمة الموضوع .

أما الافراج الجوازى فهو الأصل اذ إنه لا يكره المحقق فيه شيء سوى اعتبار مصلحة التحقيق دون غيرها وتقدير احتمال هرب المتهم ومدى تأثيره فى الأدلة القائمة وقد يكون بكفالة أو بغير كفالة .

التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق :

قاضي التحقيق هو أحد قضاة المحكمة الابتدائية بنديه رئيس المحكمة لمباشرة التحقيق في جريمة معينة ويكون نديه في مواد الجنايات أو الجنح بناء على طلب النيابة العامة أو المتهم أو المدعى المدني إذا لم تكن الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط بالجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وقاضي التحقيق يملك كل ما تملكه النيابة من إجراءات سواء فيما يتعلق بجمع الأدلة أم فيما يتعلق بالإجراءات الاحتياطية قبل المتهم إلا أن القانون ميز قاضي التحقيق بسلطات أخرى إضافية لا تملكها النيابة العامة إلا إذا استأذنت فيها القاضي الجزئي أو لا تملكها النيابة أصلاً وكذلك يخضع نظام الحبس الاحتياطي والافراج المؤقت أمام قاضي التحقيق لقواعد خاصة تغاير بعض المغايرة تلك التي أمام النيابة العامة .

المبحث الثاني

إجراءات التحقيق طبقاً للقانون الدولي

تقديم وتقسيم :

إن القانون الدولي والقانون الداخلي من طبيعة فلسفة واحدة (١) وإن القاعدة الدولية تشترك مع القاعدة الداخلية في المقومات الأساسية ولكن الواحدة تختلف عن الأخرى في بعض التفاصيل لذا ثور في العمل بالنسبة للمفتي والقاضي مشكلة تحديد نطاق تطبيق كل من القانونين والمثل الواضح لذلك أنه إذا قبض على سفينة لتجاهلها القوانين الجمركية لتولة ما وثارت الدولة التي تتبعها السفينة في حق الدولة القابضة بدعوى أن المنطقة التي جرى فيها القبض لا تدخل في اختصاص الدولة القابضة طبقاً لأحكام القانون الدولي وتبعاً لذلك فالسفينة تخضع لأحكام القانون الدولي الخاصة بالبحر العام فإن السؤال الذي يثور أي القانونين - الدولة القابضة أم القانون الدولي - هو الذي يطبقه القاضي ؟ ويبحث الفقهاء عادة عن حلول لهذه المشاكل العملية في دراسات نظرية تتجاوز الواقع

(١) د. طلعت الفنيهي - الوسيط في قانون السلام - دار المعارف
بالاسكندرية - ط ١٩٨٢ ص ٨٧ .

الى الفلسفة المجردة وتعرض هذه الحلول عموما في التقابل الذى يجريه
الفقهاء بين فكرتى ثنائية ووحدة القانونين •

فهنالك من يقول بأن القانون الدولى والقانون الداخلى نظامان
قانونيان مستقلان ولا يتداخلان وهناك من يقول بأن القانون وحدة متكاملة
من قواعد ملزمة سواء كانت ملزمة للدولة أم للأفراد أم لوحدات أخرى
لكن هذه المدرسة الأخيرة تختلف فيما بينها حول علاقة الفرعين احدهما
بالآخر وايهما يعلو على الآخر - فالبعض يرى ان العلوية للقانون الداخلى
ومن الاحكام التى أخذت بهذا الاتجاه حكم المحكمة العليا فى كلكتا فى
قضية (١) Shri-Krishna ضد ولاية البنغال الغربية - والبعض الآخر
يرى ان العلوية للقانون الدولى (٢) •

وهذا ما أكدته م ١٤ من مشروع التصريح الخاص بحقوق الدول
وواجباتها الذى أعدته لجنة القانون الدولى سنة ١٩٤٩ •

وفريق ثالث يرى ان القانون الدولى جزء من القانون الداخلى
ويعادله وعندئذ تحكم علاقة القانونين احدهما بالآخر قاعدتا أصوليتان
احدهما ان الخاص يخصص العام والثانية تقضى بأن اللاحق ينسخ
السابق •

والحق ان من يطرح علاقة القانون الداخلى بالدولى على بساط
البحث يجد انها تثير مشكلة نظرية خالصة - وذلك ان لكل موقف منزلته •

فالقاضى الوطنى يطبق قانونه ولم يعرف بعد منزلة بين المنزلتين
وعندما يطبق القاضى الداخلى قانونه لا يعرف من القانون الدولى
الا ما يستقطبه القانون الداخلى وكذلك عندما يطبق القاضى الدولى فان

(١) Lauterpacwt - The Function of Law in the International
community 1933, P. 431.

(٢) المزيد انظر كتاب د. على صادق ابو هيف القانون الدولى العام،
الاميدورية ١٩٧٠ ص ٩٢ - ٩٨ •
وايضا د. بدرية عبد الله العوضى - القانون الدولى العام فى وقت
السلم والحرب وتطبيقه فى الكويت دمشق ١٩٧٩ - ص ٣٦ - ٤٥ •

القانون الداخلى يتضاءل فى تقديره الى مجرد واقعة تحتاج الى اثبات ولعل البحث الحقيقى أمام هذا انما يدور حول كيف يستحيل القانون الدولى الى قانون داخلى وكيف ينقلب القانون الداخلى قانونا دوليا .

وازاء المثالب التى تعاب على كل من المدارس ذهب فريق من الفقهاء الى استنطاق الواقع العملى بدلا من النظريات واستقرار العمل الدولى يدل على ان نشاط الدول ينتحى بصورة عامة الاتجاهات التالية :

١ - تطبق القواعد العرفية فى معظم الدول على أنها قوانين البلاد دون حاجة إلى اجراء معين يدمجها فى القانون الداخلى شريطة الا تخالف القانون المحلى المعمول به والقلة هى التى تتطلب اجراءات معينة لادماج هذه القواعد ضمن القانون المحلى .

٢ - ليس هناك من اتفاق بين الدول فيما يتعلق باحكام المعاهدات فلكل دولة نظامها فى شأن الأخذ باحكام المعاهدات ضمن القانون الداخلى ومن أكثر الاحكام تقدما فى هذا الخصوص حكم الدستور الهولندى فهو يحرم على القاضى بحث دستورية المعاهدات ويجيز ابرام المعاهدات بخالف الدستور اذا حازت المعاهدات أغلبية ثلثى أعضاء البرلمان (م ٦٣) وقد تعرض دستور سنة ١٩٧١ المصرى الى علاقة القانون الدولى المكتوب بالمعاهدات - بالقانون الداخلى فنص فى المادة رقم ١٥١ منه على ان المعاهدات يكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة - ومعنى هذا ان المعاهدة لا تعتبر بذاتها قانونا يطبق فى مصر وانما لا بد لى تكسب هذه القوة من ان تمر بمرحلة شكلية لازمة لتوافر القانون الداخلى وهى التصديق والنشر طبقا للاوضاع المقررة .

اذن فالقاضى المصرى لا يملك ان يطبق المعاهدة ولو كانت نافذة طبقا لاحكام القانون الدولى وانما لا بد لذلك من توافرها طبقا لاحكام القانون المصرى .

وهذا فيما أرى (١) - أخذ بنظرية ثنائية القانونين وهناك مثل على وحدة القانونين هو الدستور الأمريكى الذى ينص على أن المعاهدات هى القانون الأعلى للبلاد (م ٦ / ٢) لذلك فإن الثابت فيها وقضاء أن المعاهدة تنفذ تلقائياً Self - executing ويطبقها القاضى دون انتظار تشريع يلزم بها .

وسوف نبحث إجراءات التحقيق طبقاً للقانون الدولى المكتوب - المعاهدات التى أبرمت فى هذا الشأن وهى على التوالى :

اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ - اتفاقية لاهاي ١٩٧٠ - اتفاقية مونتريال سنة ١٩٧١ الاتفاقية الدولية بشأن توحيد بعض القواعد المتعلقة بالاختصاص الجنائى فى مسائل التصادم وحوادث الملاحة الأخرى .

القبض على المجرم أو المتهم وجسه احتياطياً (٢) :

لقد منحت طوكيو ١٩٦٣ قائد الطائرة والأشخاص الآخرين من ملاحينها وركابها سلطات واسعة فى القبض على الأشخاص المشتبه بارتكابهم إحدى الجرائم على متن الطائرة ومنها جريمة اختطاف الطائرة وانزالهم أو تسليمهم إلى السلطات المختصة (مواد ٦ - ٩) ورتبت نفس الاتفاقية على الدول المتعاقدة بعض السلطات والواجبات فى هذا المجال (مواد ١٢ - ١٥) .

وقد استعارت اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٧٠ م فى المادة رقم ٦ كثيراً من القواعد التى وردت فى اتفاقية طوكيو فى شأن واجب الدول المتعاقدة التى يتواجد فيها مختطف الطائرة فى القبض عليه واتخاذ الإجراءات الأخرى التى تكفل التحفظ عليه وسيكون بحث هذه الإجراءات بمقتضى اتفاقية طوكيو فى المطلب الأول وبمقتضى اتفاقية لاهاي فى المطلب الثانى .

(١) د. محمد طلعت الغنيمى - الوسيط فى قانون السلام - دواى معروف الاسكندرية ط ١٩٨٢ .

(٢) هيثم أحمد الناصرى - رسالة ماجستير فى خطف الطائرات .

المطلب الأول

اجراءات القسر والقبض بمقتضى اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ :

تتضمن اجراءات القسر ضد المشتبه بارتكابهم اختطاف الطائرات والقبض عليهم الى نوعين - هما الاجراءات التى يتخذها قائد الطائرة ومن يخولهم أو يطلب اليهم من الركاب والملاحين والاجراءات التى تخص الدول المتعاقدة .

أولاً : سلطات قائد الطائرة والأشخاص الآخرين :

تبدو فائدة اتفاقية طوكيو من السلطات الواسعة التى منحها لقائد الطائرات والأشخاص الآخرين ممن هم على متنها لاحتجاز أى شخص مشتبه فى ارتكابه أحد الأفعال المنصوص عليها فى تلك الاتفاقية بما فيها أفعال الاختطاف .

وقد قيدت اتفاقية طوكيو سلطات قائد الطائرة فى هذا المجال من حيث المكان فلا تسمى هذه السلطات على الجرائم والأفعال التى يرتكبها أحد الأشخاص أو يشرع فى ارتكابها على متن الطائرة فى حالة طيران عندما تحلق الطائرة فى الاقليم الجوى لدولة التسجيل أو فوق البحار العالية أو فوق أية منطقة أخرى تقع خارج اقليم أية دولة الا اذا كانت آخر نقطة لاقلاع الطائرة أو النقطة التالية التى قصد الهبوط فيها تقع فى اقليم دولة هى غير دولة التسجيل أو اذا حلت الطائرة فيما بعد فوق دولة غير دولة التسجيل وما زال المتهم على متنها .

وتعتبر الطائرة فى حالة طيران لاغراض ممارسة سلطات قائد الطائرة منذ اللحظة التى تقفل فيها جميع أبوابها الخارجية بعد تحميلها حتى لحظة قنح أى من هذه الأبواب بقصد تفريغ الطائرة . وفى حالة الهبوط الاضطرارى ويشمل ذلك الهبوط الذى يقع بفعل المختطف نفسه ، يجوز ان يستمر تطبيق مختلف الاجراءات المنصوص عليها فى المواد (٦ - ٩) من الاتفاقية فيما يتعلق بالجرائم والأفعال التى ترتكب على متن الطائرة وذلك الى ان تقوم السلطات المختصة لدولة ما بالاضطلاع بمسئوليتها عن الطائرة وعمتن على متنها من أشخاص وأموال ويلاحظ ان

تعريف حالة الطيران للطائرة جاء في هذه الحالة على نحو أوسع منه في حالة تحديد الاختصاص القضائي .

وقضت الفقرة الأولى من المادة رقم ٦ من اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ بأنه يجوز لقائد الطائرة عندما تكون لديه أسباب معقولة تدعوه للاعتقاد بأن شخصاً قد ارتكب أو كان على وشك أن يرتكب على متن الطائرة إحدى الجرائم الخاضعة لأحكام قانون العقوبات أو الأفعال التي تعد جرائم أو لا تعد كذلك والتي من شأنها أن تجعل عرضة للخطر سلامة الطائرة أو الأشخاص أو الأموال الموجودة فيها أو حسن النظام أو الضبط على متنها أن يفرض على هذا الشخص (إجراءات معقولة) بما فيها إجراءات القسر التي قد تكون ضرورية لحماية سلامة الطائرة أو الأشخاص والأموال الموجودة بها وكذلك للمحافظة على حسن النظام والضبط والربط على متن الطائرة وأيضا التمكن من تسليم مثل هذا الشخص للسلطات المختصة أو انزاله من الطائرة ضمن أحكام هذا الباب من الاتفاقية .

ويلاحظ أن النص أجاز لقائد الطائرة أن يفرض على الشخص المذكور آنفاً (إجراءات معقولة) متى ما توفرت الشروط المنصوص عليها وذلك بدون أن يحدد النص معيار أو ما هي تلك الإجراءات باستثناء القول بأنها تشمل إجراءات القسر . ولكنه يبدو من الأغراض التي عددها النص لاتخاذ تلك الإجراءات أنها يمكن أن تتضمن تقييد حركة الراكب وتجريد من يشرع في اختطاف الطائرة من السلاح الذي يحمله والقاء القبض على أي شخص يكون مصدر تهديد لسلامة الطائرة أو الضبط على متنها .

أما الشخص الذي يجوز لقائد الطائرة أن يتخذ قبله الإجراءات المختلفة فلم يحدده النص الذي جاء مطلقاً في هذا الشأن بناء عليه يمكن أن يكون ذلك الشخص من أحد الركاب أو أحد أعضاء هيئة القيادة أو أي شخص مكلف بواجبات على الطائرة أثناء طيران الطائرة متى ما ارتكب ذلك الشخص جريمة أو كان على وشك أن يرتكبها أو حتى لو كان شخصاً مجنوناً .

ويجوز طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٦ من اتفاقية طوكيو لقائد الطائرة أن يستعين لمباشرة السلطات المذكورة آنفاً بأشخاص آخرين فله أن

يكلف اعضاء هيئة طاقم الطائرة الآخرين أو يفوضهم بمساعدته في القبض على أى شخص يكون له الحق في القبض عليه كما يجوز له ان يلتمس هذه المساعدة من الركاب أو يفوضهم القيام بها ولكن دون ما أى الزام عليهم في ذلك وفضلا عن ذلك يجوز لاي من أعضاء طاقم الطائرة أو ركبها ان يتخذ دون ما أى ترخيص اجراءات وقائية معقولة عندما تكون لديه أسباب معقولة تدعوه للاعتقاد بأن مثل هذا الاجراء أمر ضرورى بصورة فورية لحماية سلامة الطائرة أو ما فيها من أشخاص أو اموال .

وقضت م ٧ بأن اجراءات القسر التى فرضت على شخص طبقا للاحكام التى ذكرت توا يجب الا تستمر فيما وراء اية نقطة تهبط فيها الطائرة الا في حالات معينة .

١ - اذا هبطت الطائرة في اقليم دولة غير متعاقدة ورفضت السماح بانزال الشخص المقبوض عليه أو اذا كانت تلك الاجراءات المختصة أو انزاله طبقا للفقرة (١ - ج) م ٦ .

٢ - اذا هبطت الطائرة هبوطا اضطراريا ولم يتمكن قائد الطائرة من تسليم ذلك الشخص للسلطات المختصة .

٣ - اذا وافق الشخص الذى اتخذت الاجراءات ضده على مواصلة رحلته الجوية مقبوضا عليه .

وعلى قائد الطائرة ان يخطر سلطات الدولة التى ينوى الهبوط فيها بالسرعة الممكنة وقبل الهبوط ان امكن بوجود شخص مقبوض عليه على متن الطائرة وأسباب هذا القبض عليه (فقرة ٢ مادة ٧ من اتفاقية طوكيو) .

ويجد هذا الاخطار ما يبرره في ان من حق سلطات الدولة التى هبطت فيها الطائرة أو حتى الدولة التى حلت فوق اقليمها الطائرة ان تعرف ما اذا كان يوجد على متنها شخص مقبوض عليه لاسيما وان القاء القبض على شخص يعد ممارسة لاختصاص تنفيذى وبالتالي عملا مخالفا للقانون الدولى اذا تم في اقليم دولة أجنبية عن غير طريق سلطاتها الوطنية وبدون رضاها .

وقد أجازت المادة رقم ٨ من الاتفاقية لقائد الطائرة أن يقوم بانزال أى شخص فى إقليم أية دولة تهبط فيها الطائرة وإن لم تكن من الدول المتعاقدة وذلك عند تحقق شرطين هما (١) أن يكون انزال ذلك الشخص ضرورياً لحماية سلامة الطائرة أو الأشخاص أو الأموال الموجودة فيها أو للمحافظة على حسن النظام والضبط على متن الطائرة (٢) أن توجد لدى قائد الطائرة الأسباب المعقولة التى تجعله يعتقد أن ذلك الشخص قد ارتكب أو كان على وشك أن ترتكب على متن الطائرة أحد الأفعال التى تعد جرائم أو لا تعد كذلك، والتى من شأنها أن تجعل عرضة للخطر سلامة الطائرة أو من يوجد على متنها من اشخاص أو أموال وحسن النظام والضبط والربط على متن الطائرة .

وأوجبت الفقرة (٢) من نفس المادة على قائد الطائرة أن يقدم الى سلطات الدولة التى يتم فيها انزال الشخص المذكور فى هذه المادة تقريراً يبين فيه حقائق هذا الانزال وأسبابه ويجد تقديم التقرير فى هذه الحالة نفس ما يبرر اخطار الدولة التى ينوى قائد الطائرة الهبوط فيها بوجود شخص مقبوض على متن الطائرة وأسباب ذلك طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٧ السابق ذكرها .

وفضلاً عن سلطة قائد الطائرة فى أن يقرر انزال شخص من الطائرة بمقتضى م ٨ من الاتفاقية ذهبت المادة ٩ منها الى أبعد من ذلك فأجازت فى الفقرة الأولى منها أن قائد الطائرة أيضاً أن يسلم للسلطات المختصة فى أية دولة متعاقدة تهبط فيها الطائرة أى شخص يعتقد قائد الطائرة استناداً الى أسباب معقولة انه قد ارتكب على متن الطائرة وليس مجرد انه كان على وشك أن يرتكب أحد الأفعال التى يعتبرها مكونة من وجهة نظره (لجريمة جسيمة) طبقاً للقانون الجنائى لدولة تسجيل الطائرة ومن الواضح أن الأمر لا يقتصر فى هذه الحالة على ما هو متوقع من قائد الطائرة فى أن يعمل من أجل حفظ ما وضع تحت رعايته بل يتعداه الى ممارسة ما ينبغي أن واجبات ضباط الشرطة وحيث أن الأمر فى هذه

الحالة قد لا ينحصر في الاقبال التي تجعل عرضة للخطر سلامة الطائرة وحسن النظام والضبط على متنها ويشمل الجرائم ضد الاشخاص كالقتل والأذى الجنسيم بالسلامة البدنية والجرائم ضد الاموال كالسرقة والتخريب فان تقرر كل ذلك من قبل قائد الطائرة يفترض فيه ان يكون على معرفة بقانون العقوبات لدولة تسجيل الطائرة الى حد يكفي معه لتكوين اعتقاد يستند الى اسباب معقولة في أن الفعل يكون على رأيه جريمة جسيمة .

ان قائد الطائرة لا يفترض فيه ان يكون من رجال القانون أو ضليعا بعلم القانون وتفسير هذه الأمور قد يكون صعبا بالنسبة لقائد الطائرة الذي هو من مواطني دولة التسجيل فكيف به اذا لم يكن من وطنيها كحالة الطائرة المستأجرة بدون ملاحين مثلا .

غير انه قد يبدو ان قائد الطائرة قد وضع ليس في موضع الضليع بعلم القانون بل في موقع رجل ذي فطره سليمة وحسنة ويلاحظ ان استعمال السلطة الممنوحة لقائد الطائرة في هذه الحالة أمر جوازي طبقا للنص .

وشرح المندوب الايطالي في مؤتمر طوكيو السبب في جعل التسليم جوازيا بقوله ان (قائد الطائرة) قد يشعر بأنه كان من الأفضل مواصلة الرحلة والاستمرار على الاحتفاظ بالشخص المعنى على متن الطائرة الى ان تصل الى اقليم دولة التسجيل .

ويجب على قائد الطائرة كما في حالة ازال شخص ان يقوم في اقرب وقت ممكن باخطار سلطات الدولة المتعاقدة التي ستهبط فيها الطائرة في اقليمها بنيتها في تسليم شخص على متنها مع بيان أسباب ذلك على ان يتم هذا الاخطار قبل هبوط الطائرة قدر الامكان وعلى قائد الطائرة بخلاف حالة ازال شخص فيها ان يقوم في حالة تسليم المتهم المشتبه فيه بتزويد السلطات بالادلة والمعلومات التي تكون في حيازته شرعا طبقا لقانون دولة تسجيل الطائرة .

وكان الغرض من التعميم الامريكي الذي جاء في نص م. ١٠٠ من اتفاقية طوكيو هو حماية مختلف الأشخاص الذين قاموا باتخاذ الاجراءات

من أجل المحافظة على سلامة الطائرة من المسؤولية في أية دعوى فهذه المادة تتيح للأشخاص الذين قاموا بإجراءات القصر أو القاء القبض أو الانزال من الطائرة أو التسليم التي تقدم ذكرها وسيلة للتخلص وقد نصت تلك المادة على :

بالنسبة الى الإجراءات التي اتخذت وفقا لهذه الاتفاقية لا يعد قائد الطائرة أو أى عضو آخر من طاقم القيادة أو أى راكب أو مالك الطائرة أو مستثمرها أو الشخص الذى تم تسيير الرحلة لحسابه مسئولاً عن أى دعوى بسبب المعاملة التي كان عرضة لها الشخص الذى أعدت تلك الإجراءات ضده .

وكان هذا النص موضع خلاف خلال الاعمال التحضيرية من عتدة وجوه ولا سيما من ناحية الحاجة اليه - والأشخاص الذين يشملهم الإعفاء من المسؤولية ونوع المسؤولية التي يجب ان يشملها الإعفاء ومسألة الحماية من الدعاوى التي يقيمها اشخاص أخرى لهم صلة وثيقة بالشخص الذى القى القبض عليه وانزل من الطائرة أو يعملون بالنيابة عن هذا الشخص .

لقد اقترح الوفد الفرنسى فى طوكيو ١٩٦٣ حذف المادة بكاملها وذلك على أساس انه (لم يجز العرف على تأسيس حصانة فى التشريعات لشخص معين بمثل هذه الصراحة ولم يكن القيام بذلك ضروريا واعتبر الوفد الفرنسى النص مخالفا للمبدأ الذى يقضى بعدم إعفاء أى شخص بصورة كاملة من مسؤوليته عن اعماله وذلك حتى فى حالة قائد الطائرة الذى تصلح ظروف وضعه الخاص لتكون أساس لعدم محاسبته على مسؤوليته بوجه قاس جدا وقد ايدت وفود عديدة وجهة نظر الوفد الفرنسى بحذف المادة غير ان الاقتراح الفرنسى فشل بأغلبية ضئيلة (١٩ صوتا ضد ١٦ صوتا) .

وفىما يخص الأشخاص الذين تشملهم الحماية فقد قرر مؤتمر طوكيو منيح هذه الحماية لجميع الأشخاص الذين ورد ذكرهم فى مشروع الاتفاقية الذى أعدته اللجنة القانونية فى دورتها ١٤ فى روما .

أى قائد الطائرة أو أعضاء طاقمها أو ركبائها أو مالكيها أو مستثمريها أو الشخص الذى تم تسيير الرحلة لحسابه .

ولما بحث مؤتمر طوكيو مسألة نوع المسؤولية التي يجب ان يتضمنها الاعفاء اقترح الوفد الفرنسى قصر الاعفاء على المسؤولية المدنية دون الجنائية غير ان المؤتمر رفض الاقتراح الفرنسى فعلق رئيس المؤتمر على هذا الرفض بالملاحظة التالية . . . (انه فهم رغبة اعضاء المؤتمر وهى حماية قائد الطائرة من جميع أنواع المسؤولية وليس فقط المسؤولية المدنية) .

وأخيرا حدد الشق الاخير من المادة ١٠ الحماية الممنوحة لقائد الطائرة وغيره من الاشخاص الذين ذكرتهم المادة بأية دعوى تقام بسبب المعاملة التي كان عرضه لها الشخص الذى اتخذت ضده تلك الاجراءات وسكت النص عند الشخص الثالث البرىء الذى لم تتخذ ضده تلك الاجراءات ولا تقيم مع ذلك الدعوى للمطالبة بالتعويض عن ضرر اصابه واوضحت لجنة الصياغة في مؤتمر طوكيو التي اعادت النظر في صياغة هذه الفقرة من المادة رقم ١٠ عدة مرات أنه بالرغم من ان النص بصيغته الاخيرة قد سكت عن الطرف الثالث فانه لم يقصد بذلك اسكات حق الطرف الثالث البرىء من اقامة الدعوى وقد يكون هذا الطرف الثالث مثلا احد الركاب على متن الطائرة وقد أصيب جهاز تصويره بضرر أثناء شجار وقع بين أحد ملاحى الطائرة وبين راكب آخر كان يهدد سلامة الطائرة ويمكن نقول اذن انه يحق للأشخاص الاغيار الذين اصابوا بضرر أو أذى في ما لهم أو بدنهم نتيجة لاستعمال السلطة الممنوحة لقائد الطائرة وغيره ممن ورد ذكرهم في م ١٠ ان يقيموا الدعاوى على من استعمل تلك السلطة الممنوحة لقائد الطائرة وغيره ممن ورد ذكرهم في المادة ١٠ ان يقيموا الدعاوى بشرط ان لا يكون المدعى العام من الأشخاص الذين اتخذت ضدهم الاجراءات ولا ممن يستمد مثل هذا الحق من صلته بالمجرم كأن يكون مثلا زوجة المجرم التي تطالب بتعويض عن الضرر الذي اصاب زوجها أو الاب الذى يقيم الدعوى بالنيابة عن وأده القاصر الذى قبض عليه قائد الطائرة وأخيرا يلاحظ ان م ١٠ قد اعفت قائد الطائرة أو الاشخاص الآخرين المذكورين بالمادة من المسؤولية ولكنها لم تمنحهم الحصانة القضائية التي تمنح لرؤساء الدول وممثلها الدبلوماسية . كما ان هذا الاعفاء من المسؤولية اعفاء محدود يعادل افتراض البراءة وهو افتراض قابل لإثبات العكس .

المطلب الثاني

اجراءات القسر والقبض طبقا لاتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠

لقد عالجت اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ هذه المسألة في المادة رقم ٦ وقد تناولت هذه الأمور المتعلقة بواجب الدولة التي يتواجد في اقليمها مختطف الطائرة أو المتهم باختطافها على النحو التالي :

(١) احتجاز المتهم أو المجرم أو غير ذلك من الاجراءات التي تكفل وجوده :

وجوده : تقضت الفقرة الأولى من المادة ٦ من اتفاقية لاهاي بأن على الدول المتعاقدة التي يتواجد في اقليمها المجرم ان تقوم باحتجازة أو تتخذ ضده اجراءات أخرى من شأنها ان تضمن وجوده في اقليمها .

وقد تشمل هذه الاجراءات تبعا للقانون الوطني مثلا اخضاع المجرم أو المتهم للإقامة الجبرية أو رقابة الشرطة والدولة المتعاقدة التي يقع عليها هذا الواجب قد تكون اما الدولة التي هبطت الطائرة المختطفة في اقليمها والمختطف مازال على متنها واما تلك التي هرب اليها المجرم بعد هبوط الطائرة .

ويخضع واجب الدولة التي يتواجد المجرم أو المتهم في اقليمها في ان تقوم باحتجازة أو اتخاذ ما يلزم لضمان وجوده للشروط التالية :

أولا : ان تفتح الدولة يأن الظروف تبرر القيام بذلك وجاء هذا الشرط في الفقرة الاولى من المادة رقم ٦ من الاتفاقية رعاية لاحترام حقوق الانسان وقد اقترح المندوب البرازيلي في مؤتمر لاهاي سنة ١٩٧٠ إلغاء هذا الشرط لما يترتب عليه من اضعاف الاتفاقية نتيجة لمسح المبدأ الذي دونه متعاقدة لتعلن بنا معتبره ظرفا مبررا لعدم تنفيذ احكام المادة (٦) ولكن المؤتمر وافق على الابقاء على شرط (عند اقتناعها بأن الظروف تبرر ذلك) بأغلبية (٤٩ ضد ١١ وامتناع مندوبين عا التصويت) .

ثانيا : لا يجوز ان تقوم الدولة المتعاقدة بالقاء القبض أو الاحتجاز أو الاجراءات الأخرى موضع البحث الا في الحالات التي تبررها قوانين تلك الدولة وعلى النحو المنصوص عليه في تلك القوانين .

ثالثا : لا يجوز ان تستمر مدة الاحتجاز أو الاجراءات الاخرى الا بمقدار ما تكون تلك المدة ضرورية لتمكن الدولة من القيام بالاجراءات الجنائية واجراءات التسليم في حالة عدم رغبة تلك الدولة في ممارسة اختصاصها القضائي وفضلا عما تقدم يلاحظ ان مؤتمر لاهاي سنة ١٩٧٠ مقرر بعض التعديلات التي اقترح اجراؤها على النص الذي أعدته اللجنة القانونية للمنظمة الدولية للطيران المدني فيما يخص الفقرة الأولى من م (٦) ومن تلك التعديلات اضافة كلمتي « المجرم أو » قبل كلمة المتهم وقد تم قبول هذه التعديلات بأغلبية ٦٤ ضد صوتين وامتناع اربعة عن التصويت وقد تم كذلك قبول حذف عبارة (بوجه معقول) من الشرط الخاص بعدم جواز استمرار الاحتجاز أو الاجراءات الاخرى الا للمدة التي تكون ضرورية بوجه معقول ٠٠٠٠ بأغلبية ٥٠ ضد ثلاثة وامتناع ١٣ عن التصويت ٠

وأخيرا تمت الموافقة على النص المعدل للفقرة الأولى من م (٦) بأغلبية ٦٥ ضد لا شيء وامتناع سبعة ٠

(ب) القيام بالتحقيق الابتدائي :

قضت الفقرة الثانية (م ٦) من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ بأن تقوم الدولة التي يتواجد فيها المجرم أو المتهم بتحقيق ابتدائي في الوقائع ويبدو ان هذه الفقرة تجعل تطبيق ما ورد في الفقرة الأولى من نفس المادة موقوفا على شرط القيام بتحقيق ابتدائي في الوقائع فلا يصار الى احتجاز المجرم أو المتهم الا عندما ينتج عن التحقيق الابتدائي في الوقائع ما يبرر القيام بالاحتجاز أو الاجراءات التي تضمن حضور المجرم المشتبه فيه غير انه يجوز ان يحتجز المجرم أو المتهم أو يتخذ ضده الاجراءات الاخرى التي سبق ذكرها في الحالة التي يقتضي فيها الاتهام من اجراءات التحقيق الابتدائي وتوضيظ الافادات والحصول على الأدلة الاخرى الى بعض الوقت ويحصل ذلك مثلاً عندما يهرب المجرم أو المتهم من الدولة التي هبطت

فيها الطائفة الى اقليم دولة أخرى من الدول المتعاقدة ويتم فيها القبض عليه .

(ج) تمكين الشخص المحتجز من الاتصال بممثلي دولته :

لقد أوصت الفقرة الثالثة من المادة رقم ٦ من الاتفاقية مساعدة أى شخص محتجز بمقتضى الفقرة الأولى منها على الاتصال فوراً بأقرب ممثل مختص للدولة التى يكون الشخص أحد وطنيها. وقد رفض مؤتمر لاهاى سنة ١٩٧٠ اقتراحاً من دولة الارجنتين يتضمن اضافة عبارة (طبقاً لقانونها المحلى) بعد عبارة (يجب ان يساعد) وكان الغرض من هذا الاقتراح هو ضمان عدم اعتبار حق الشخص المحتجز فى الاتصال بأقرب ممثل لدولته بمثابة حق يعلو على القانون المحلى أو يتجاوزه غير ان المؤتمر رفض هذا الاقتراح بأغلبية ٢٩ ضد ١٤ صوتاً وامتناع ١٧ صوتاً عن التصويت من الواضح ان لهذه الفقرة من الناحية العملية أهميتها فى الحالات التى يكون فيها الباعث على الاختطاف هو هرب الشخص من الدولة التى ينتمى اليها بجنسيته وعلى العكس من ذلك تظهر فى الحالات الأخرى أهمية تمكين الشخص المحتجز من الاتصال فوراً بممثلي دولته من المبعوثين الدبلوماسيين أو الضباط القنصلين .

فالقانون الدولى العرفى لا يلزم الدول فى ما يخص معاملة الاجانب الموجودين فى اقليمها بسوى التزامات محددة تقتصر على حماية شخص الاجنبى وأمواله ومنحه على الأقل المساواة فى هذا الشأن مع وطنيها تجاه القانون والمحاكم ومتى أوفت الدولة بهذا القدر من الالتزامات تجاه الاجانب كان لها ان تعاملهم كما تشاء مالم تلزمها المعاهدات الدولية التى ارتبطت بها بخلاف ذلك ، على انه ينبغى ان يلاحظ من جهة أخرى ان القانون الدولى العرفى لا يلزم الدولة بأن تمنح الحماية الدبلوماسية لوطنيها فى الخارج فالتدخل لغرض الحماية الدبلوماسية أمر متروك للسلطة التقديرية للدولة بمقتضى القانون الدولى ومن ثم ليس للمواطن الموجود فى الخارج الحق فى ان يطلب الحماية من دولته وذلك حتى ولو كان هذا الحق بمقتضى القانون .

(د) اشعار الدول المعنية باحتجاز الشخص ونتائج التحقيق الابتدائي:

قضت الفقرة ٤ من المادة رقم ٦ من الاتفاقية بأن على أية دولة متعاقدة تكون قد احتجزت مجرماً أو متهماً بمقتضى الفقرة (١) من نفس المادة ان تشعر فوراً الدول التالية .

دولة التسجيل للطائرة التي وقعت الجريمة على متنها والدولة التي يكون فيها المركز الرئيسى لاعمال المستأجر للطائرة بدون ملاحين أو تكون محل اقامته الدائمة في تلك الدولة والدولة التي ينتمى الشخص المحتجز بجنسيته اليها .

واية دولة معنية أخرى ترى الدولة المحتجز فيها الشخص بأن من المنسب اشعارها بذلك ويتضمن هذا الاشعار الاشارة الى حقيقة ان الشخص المذكور رهن الاحتجاز والى الظروف التي تبرر اعتقاله وعلى الدولة التي تقوم بالتحقيق الابتدائي وهى الدولة التي قامت باحتجاز المجرم أو المتهم طبقاً لما أشارت اليه الفقرة الثانية من المادة رقم (٦) من الاتفاقية « لاهى » ان تقوم فوراً بتقديم تقرير عن نتائج تحقيقها الابتدائي الى الدول المذكورة اعلاه وان تصرح بما اذا كانت تنوى ممارسه اختصاصها .

الفصل الثالث

اجراءات المحاكمة

تمهيد وتقسيم :

بحث الاجراءات التى ينبغى اتباعها فى المحاكمات الجنائية يقتضى معالجة أمرين أولهما القواعد العامة التى تحكم هذه الاجراءات وثانيهما الكيفية التى تجرى بها المحاكمة أمام المحكمة الجنائية ونعالج ذلك فى مبحث مستقل عن اجراءات المحاكمة طبقا للقانون الوطنى ومبحث آخر عن اجراءات المحاكمة طبقا للقانون الدولى كما يلى :

- مبحث أول : اجراءات المحاكمة طبقا للقانون الوطنى
- مبحث ثان : اجراءات المحاكمة طبقا للقانون الدولى

المبحث الاول

اجراءات المحاكمة طبقا للقانون الوطنى(١)

تنظم المحاكمات الجنائية قواعد عامة ينبغى اتباعها والا بطلت الاجراءات اذ انها قد تقررت حماية للمصالح العام فضلا عن حقوق الخصوم وتشمل هذه القواعد :

- **اولا :** ان القاضى الذى يحكم فى الدعوى ينبغى ان يكون قد باشر بنفسه جميع الاجراءات
- **ثانيا :** ان الاجراءات يجب ان تتم فى مواجهة الخصوم • وبعد تمكينهم من الحضور
- **ثالثا :** ان الجلسات يجب ان تكون علنية للجمهور

(١) د. رؤوف عبید - الاجراءات الجنائية - ط ١٩٧٨ ص ٥٣٥ .

- **رابعاً :** ان الاجراءات يجب تدوينها بمعرفة الكاتب المختص .
- **خامساً :** ان الاجراءات امام المحكمة يجب ان تكون شفوية .

المطلب الاول

مباشرة القاضى جميع اجراءات الدعوى

يجب على القاضى الذى يفصل فى الدعوى ان يكون قد اشترك فى جميع الاجراءات بما فى ذلك تحقيقها النهائي وسماع مرافعة النيابة وباقى الخصوم ، لان الأصل ان تبنى الاحكام الجنائية على المرافعة التى تحصل امام نفس القاضى الذى أصدر الحكم ، وعلى التحقيق الشفوى الذى اجراه ، لذلك أوجب قانون المرافعات ان لا يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا « المادة رقم ٣٣٩ منه » .

ولا يجوز للمحكمة ان تحيل الدعوى الى سلطة التحقيق لاجراء تحقيق تكميلى ، والا كان هذا التحقيق باطلا بطلافا متعلفا بالنظام العام لمساسة بقواعد التنظيم القضائى ، وواجب المحكمة فى مباشرة جميع اجراءات الدعوى بنفسها ، ولا يصحح هذا البطلان رضاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء المحالف للقانون (١) .

أما بالنسبة للنيابة فانه طبقا لقاعدة عدم تجزئة النيابة يجوز ان يتعاقب فى الدعوى الواحدة عدة أعضاء من النيابة .

وغنى عن البيان ان عدم مباشرة القاضى بنفسه جميع اجراءات الجلسة كما سبق يترتب عليه بطلان الحكم .

المطلب الثانى

حضور الخصوم

حضور النيابة شرط لصحة تشكيل المحكمة اما بالنسبة لباقى الخصوم وهم المتهم والمدعى بالحق المدنى والمسئول عن الحقوق المدنية فكل ما يلزم هو تمكينهم من الحضور - فاذا تبين أن أحدهم لم يعلن أصلا كانت المحاكمة بالنسبة له باطلة ، وكذلك اذا وقع فى الاعلان خطأ اعدم أثره فى

(١) حكم نقض فى ١٦/٥/١٩٦١ أحكام النقض س ١٣ رقم ١١٠ ص ٥٨١ .

تعريف المعلن اليه بزمان الجلسة ومكانها ، وذلك لان الاعلان هو السبيل القانوني لاتصال المحكمة بالدعوى اتصالا صحيحا . أما اذا تبين أن الخصوم جميعا قد اعلنوا اعلانا صحيحا فالمحاكمة صحيحة ، حتى ولو تغيب احدهم عن شهودها كلها أو بعضها . فلا تأثير لذلك في الاجراءات وصحتها .

واذا كان حضور الخصوم حق لهم في التحقيق الابتدائي فهو كذلك أيضا - ومن باب أولى - في التحقيق النهائي . ومن ثم قضى ببطلان حكم استند الى محضر معاينة اجرتها المحكمة بحضور النيابة دون اخطار المتهم ولا اطلاعه عليه^(١) ولا يغنى في نظرنا^(٢) الاطلاع اللاحق على الاخطار السابق ولا يجوز ابعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظري الدعوى الا اذا وقع منه تشويش يستدعي ذلك ، وفي هذه الحالة تستمر الاجراءات الى ان يمكن السير فيها بحضوره ، وعلى المحكمة ان توقعه على ما تم من اجراءات في غيبته (م ٢٧٠) والاجراءات التي تتم في غيبة المتهم في هذه الحالة تعتبر حضورية لان ابعاده كان بناء على خطئه هو^(٣) واذا انقطع تشويش المتهم وجبت اعادته فورا واطلاعه على ما تم في غيبته . اما اذا أبعاد المتهم بغير سبب قانوني ، وسألت المحكمة المدعى المدني في غيابه ، فانها تكون قد خالفت القانون ، لكن ما دامت الواقعة التي سئل عنها الاخير لا علاقة لها بالتهمة الموجهة الى المتهم فلا مصلحة للاخير في التمسك بهذه المخالفة .

ومن واجب المحكمة أن تهىء للشاهد الجواب الذي يدلى فيه بأقواله بكامل حريته - يمكن في غير وجود خصم معين - اذا خشيت ان يكون في وجوده تأثير في شهادته نتيجة اضطراب في افكاره أو تخوفه بشرط ان يتبين بشكل كاف مبررات سماع الشاهد في غير حضور الخصم من ملائسات الدعوى . وبذلك يمكن للشاهد الادلاء بأقواله بكامل حريته ، بعيدا عن المؤثرات القوية التي قد تحمله على تغيير الحقيقة .

(١) نقض ١٩٠٣/٥/٣ مج س ٤ رقم ٣٥ .

(٢) د. رؤوف عبيد - الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٧٨ - ص ٥٣٧ .

(٣) نقض ١٩٤٨/٥/٢٤ المحاماة س ٩ ص ٥٤٦ .

المطلب الثالث

علنية الجلسات

الأصل في الجلسات علنيتهما للجمهور لا للخصوم فحسب (م ٢٦٨ اجراءات) وهذه قاعدة رئيسية اجمعت الشرائع الحديثة عليها في دور المحاكمة ، لان حضور الجمهور يجعل منه رقبيا مع عدالة اجراءاتها مما يدعم ثقته في قضائها هذا فضلا عن ان سماعه الحكم بنفسه قد يكون ادعى لتحقيق غاية لردع من العقاب على اوسع نطاق ممكن ولا يتعارض مع علنية الجلسات ان يحدد الدخول الى قاعاتها ببطاقات لاعتبارات تتعلق بضيق المكان أو بأجراءات أمنية كما هو الحال في حالة محاكمات الارهابيين .

واستثناء مما تقدم أجاز القانون ان تأمر المحكمة بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو ان تمنع فئات معينة من الحضور فيها مثل السيدات أو الاطفال . ولا تكون السرية الا مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العام (م ٢٦٨ اجراءات ، ١٨ ق السلطة القضائية) .

وجرى العمل على نظر جرائم العرض بوجه خاص في جلسات سرية . وقد ترك القانون تقدير السرية للمحكمة لا من رئيسها وحده اذا كانت مشكلة من أكثر من عضو ، وينبغي أن تكون مسببا ، ولو بمجرد الاستناد الى اعتبارات النظام العام أو الآداب دون ايضاح آخر (١) ولا سرية مطلقا للخصوم في الدعوى . ويجب ان يتبين في الحكم وفي محضر الجلسة ما اذا كانت المحاكمة قد جرت علنية أم سرية ، وقد أوجب القانون النطق بالحكم في جلسة علنية دائما ، ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية (م ٣٣٢ اجراءات ، ١٨ قانون السلطة القضائية) .

المطلب الرابع

شفهية الاجراءات

الأصل في الاجراءات في جميع المحاكمات الجنائية ان تكون شفوية فتبدى شفاهة وفي حضور الخصوم جميعا كافة الطلبات والدفعات والمرافعات وتطرح الأدلة عليهم للمناقشة فيها ، وتسمع شهود الدعوى من جديد في مواجعتهم وشفهية الاجراءات قاعدة اساسية يترتب على

اغفالها بطلان اجراءات المحاكمة لما في هذا الاغفال من اهدار لحق الدفاع، بحرمان من الالمام بالادلة المقدمة ضده لتنفيذها اذا شاء وليس هناك من دليل لا يصلح للمناقشة العلنية قبل ان يوضع موضع الاعتبار عند الادانة أو البراءة وبغير ذلك لا يستقيم عدل صحيح .

وشفهية الاجراءات أو المرافعة - تثير عدة موضوعات هامة في العمل اخصها موضوع التحقيق النهائي الذي ينبغي ان تجريه المحكمة في مواجهة الخصوم واجراءات وموضوع تلاوة المحاضر والأوراق في حضورهم، وطرح الدليل في الجلسة واخيرا موضوع واجب استماع المحكمة الى مرافعة الخصوم وتمكينهم من ابداء دفاعهم .

الفرع الاول

التحقيق النهائي

على كل محكمة جنائية ان تجري تحقيق الادلة من جديد فتعتبر سماع الشهود والخبراء في مواجهة الخصوم ، يسمى هذا التحقيق بالنهائي تميزا له عن التحقيق الابتدائي الذي يجري بمعرفة سلطات الاستدلال والتحقيق الابتدائي . وللمحكمة بطبيعة الحال ان تسمع شهودا غير من سبق سماعهم وتناقش الخبر ولو سبقت مناقشته ، بل عليها ان تسأل المتهم عن التهمة ولو سبق سؤاله وهكذا .

حكمة التحقيق النهائي :

الحكمة من ايجاب سماع الشهود بمعرفة المحكمة متعددة الجوانب :

أولا : تمثل المحاكمة للخصوم الفرصة الاخيرة لمراجعة الادلة وتدارك ما يكون قد فات أمرة على سلطة التحقيق الابتدائي من قصور أو اهمال، والمحاكمة هي الفرصة الوحيدة لذلك .

ثانيا : لأن اقتناع المحكمة بثبوت التهمة أو عدم اقتناعها ينبغي ان يكون مستمدا من الثقة التي توحى بها اقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير الذي تحدثه هذه الاقوال في نفوس القضاة وهم ينصتون اليها بأنفسهم ، ثم ان سماع الشاهد في جلسة علنية حضورية من جديد - اذا كان قد سبق سماعه - امر كثيرا ما ينبه الى خطورة أقواله بما يدفعه الى الاصرار عليها ان كانت صادقة أو العدول عنها ان كانت كاذبة .

ثالثا : لانه ليس للتحقيق الابتدائي كله ايه حجية في الاثبات . أو على حد تعبير محكمة النقض (ان محاضر التحقيق التي يجريها البوليس أو النيابة ، وما تحوية من اعترافات المتهمين ومعاينة المحققين واقوال الشهود هي عناصر اثبات تحتل الجدل والمناقشة كسائر الادلة . وللمحكمة حسبما ترى ان تأخذ بها أو تطرحها اذا لم تطمئن اليها مهما كان نوعها) (١) .

فاذا كان الأمر كذلك فان اجراء التحقيق من جديد بمعرفة محكمة الموضوع يصبح واجبا بدهيا لا مكان البحث والمناقشة في عناصر التحقيق الابتدائي ، ولتمكين المحكمة بالتالى من اداء وظيفتها في الموازنة بين هذه العناصر .

رابعا : لان مناقشة الشهود في حضور الخصوم ، وبين سمع المحكمة وبصرها ، أمر يعد جزءا لا يتجزأ من دفاع الخصوم ، ووسيلة ميسرة عملية لاتصال المحكمة بالدعوى الاتصال المطلوب للفصل فيها بقضاء مستنير بكافة ظروفها وملابساتها . اما الحكم بمجرد الاطلاع على الأوراق فمغامرة خطيرة لا يؤمن معها احتمال زلل القاضى واقتناعه المبسر بأدلة قد تكون أملت شهادات الخصوم وأهوائهم .

وتقيد المحكمة الجنائية بمبدأ تحقيق الدعوى وسماع شهودها من جديد ليس متوقفا على رغبة المتهم أو النيابة أو غيرهما وهذا ما يفرقه عن مبدأ تقيد المحكمة الجنائية بإجابة طلبات التحقيق المعنية المتصلة بموضوع الدعوى أو بدفعها القانونية والتي قد يقدمها أحد الخصوم فيها . فحيث تلزم المحكمة هنا بمبدأ التحقيق بدون توقف على طلب من أحد ، اذ بها لا تلتزم هناك بالتحقيق الا اذا تقدم بطلبه أحد الخصوم مكان الطلب المعين مستوفيا شروطا المطلوبة .

كما تلتزم المحكمة تطبيقا لشفوية المرافعة بالاستماع بحسب الاصل - الى كافة شهود الدعوى الذين تلزم أقوالهم لتكوين اقتناعها فيها ، من سمع منهم في الاستدلال أو التحقيق الابتدائي ومن لم يسمع ، من اعلن منهم بالجلسة ومن لم يعلن ، من وردت اسماؤهم في قائمة اسماء الشهود التي تحررها جهة الاحالة في الجنايات ومن لم ترد (٢) مادام يبين

(١) نقض ١٩٤٣/١/١١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦٠ ص ٩٥ .

(٢) نقض ١٩٧٤/٢/١٨ احكام النقض س ٢٥ رقم ٣٣ ص ١٤٨ .

ان المحكمة ادخلت أقوالهم في الاعتبار عند حكمها بالادانة أو البراءة فاستحدث منها دليلا رئيسيا في حكمها ، والا كان حكمها معيبا لا خلاله بشبهة المرافعة هذه ، وهي وثيقة الصلة بحق الدفاع .

ولا يغير من ذلك شيئا ان يكون الشاهد مقيما بالخارج ، مالم يثبت انه امتنع عن الحضور ، خصوصا وانه في وسع المحكمة سماع الشهود عن طريق الاذبة القضائية (١) لا يغنى عن سماع الشاهد قول الحكم ان هذا الشاهد يشهد عن واقعة يشهد بها غيره متى كان شاهدا اساسيا في الدعوى وتناولت شهادته وقائع بالغة الاهمية كان لها تأثيرها في عقيدة المحكمة ، فكان من حق الدفاع ان يناقشها ، فاذا كانت المحكمة قد غضت الطرف عن طلب الدفاع سماع هذا الشاهد ، ولم يثبت انه امتنع عليها سماعة فان حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع (٢) .

واذا بنت المحكمة حكمها على شهادة شاهد في قضية اخرى رغم انها لم تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا اثر لاقواله فيها ولم تأمر بضم قضية الجنحة المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم (٣) فان حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

واذا صرحت المحكمة للمتهم باعلان شهود تفي لم يحضروا رغم اعلانهم وتمسك المتهم بسماعهم كان على المحكمة ان تؤجل الدعوى لسماعهم والا كان عدم اجابتها لطلبه اخلالا بحق الدفاع .

اما اذا كان هناك عذر في عدم حضور الشاهد مثل مرضه وكانت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماع من حضر من الشهود وكانت الاجراءات صحيحة وقضى بأنه لا يتعارض مع شفوية المرافعة ان تفصل المحكمة في الدعوى دون شهادة المجنى عليها بعد عجز النيابة والدفاع عن الاهتداء اليها .

ويجب مراعاة ان هناك أحوال استثنائية لا يكون فيها التحقيق النهائي وجوبيا فأجاز القانون للمحكمة في أحوال معينة ان تستغنى عن سماع شهود الدعوى وهذه الأحوال هي :

-
- (١) نقض ١٣/١٠/١٩٦٩ احكام النقض س ٢٠ رقم ٢١٠ ص ١٠٦٩ .
 - (٢) نقض ٢٤/١/١٩٥٦ احكام النقض س ١٢ رقم ٢١ ص ١٢٠ .
 - (٣) نقض ٣/٣/١٩٥٨ احكام النقض س ٩ رقم ٣٠ ص ١٠٨ .

احوال استثنائية لا يكون فيها التحقيق النهائي وجوبيا :

أولا : للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادات التي أبدت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات أو امام الخبير اذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك (م ٢٨٩ معدله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧) وحالة تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الاسباب سبق عرضها مثل المرض أو سفره .. الخ فهي حالة استثنائية فادرة هي كون أقوال الشاهد الغائب مسلما بها من الخصوم جميعا ، فعندئذ فقط يمكن الاستغناء عن سماعه ، بشرط قبول المتهم على اساس انه صاحب المصلحة الاولى في اجراء التحقيق في مواجهته بالجلسة . وبالتالي ينبغي ان يكون لهذا الاستغناء اسباب صحيحة تبرره مستمد من ظروف الدعوى ، مثل رغبة عدم تعطيل الفصل في الدعوى اذا كان في التمسك بسماع أحد الشهود أو بعضهم تعطيل فعلى لها ، وبشرط تلاوة أقوال الشاهد الغائب عند طلبها .

اما الترخيص للمحكمة بالاستغناء عن سماع شهود الدعوى جملة سواء احضروا أم غابوا فأمر لا ينصرف اليه هذا التعديل مهما قبل المتهم أو محاميه ولا سبيل اليه الا اذا الغيت من اساسها شفهية لمرافعة امام القضاء الجنائي وهو ما لم يقل به أحد في بلادنا .

• فان استظهار وجه الحق في الدعوى والفصل فيها بقضاء مستير وصحيح أمر ملك للمجتمع صاحب هذه الدعوى ، وليس ملكا للقاضي ولا الخصوم . وكل ذلك متصل بحسن سير العدالة أكثر منه بصالح الفرد أن شاء تنازل عنه وإن شاء تمسك به وبعبارة محكمة النقض (ان تحقيق الادانة ليس رهنا بمشينة المتهمين) (١) .

ثانيا : اعتبر الشارع محضر الاستدلال حجة بالنسبة للوقائع التي اثبتتها الأمور المختصة فيه الى ان يثبت ما ينفيها كما هي الحال في محاضر المخالفات بوجه عام (م ٣١٠) . وعندئذ يجوز الاكتفاء بالمحضر

(١) نقض ١٩٤٥/١١/٥ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢ ص ٢ .

المكتوب (١) ولا يجرى اى تحقيق الا اذا اراد المخالف ان يثبت عكس ما ورد به .

ثالثا : اذا تغييب المتهم عن جلسة المحاكمة جاز الحكم فى غيبته بعد الاطلاع على الاوراق (م ٢/٢٣٨) ولا يجرى تحقيق جديد الا اذا رأت المحكمة ضرورة لذلك سواء كانت محكمة جزئية ام محكمة جنايات .

رابعا : اذا اعترف المتهم جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير شهود (م ٢/٢٧١) .

خامسا : والأصل ان المحاكم الاستئنافية تحكم على مقتضى الاوراق ، فلا تجرى تحقيقا الا استكمالا لنقص او تداركا لاخلال بحق الدفاع وقع من المحكمة الجزئية .

الفرع الثانى تلاوة الاوراق والمحاضر فى الجلسة

اشار القانون بالتلاوة للاوراق والمحاضر فى الجلسة لكنه جعلها كلها جوازيه لا وجوبية مثال ذلك حالة تعذر سماع الشاهد كلية لاي سبب من الاسباب أو اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك (م ٢٨٩ م) أو اذا قرر انه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع فيجوز ان يتلى من أقواله السابقة الجزء الخاص بهذه الواقعة . أو اذا تعارضت شهادته فى الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة (م ٢٩٠ م) وكذا عند استيضاح المتهم عن بعض الوقائع اذا امتنع عن الاجابة أو اذا كانت اقواله فى الجلسة مخالفة لأقواله فى المحاضر السابقة (م ٣٤٢/٢٧٤) .

وفى جميع هذه الأحوال للمحكمة أن تعول على الأقوال السابقة دون أن تأمر بتلاوتها مادام صاحب المصلحة فيها لم يطلبها وكانت هذه الأقوال على بساط البحث عند نظر الدعوى وتناولها اطراف الدعوى المناقشة أو على حد تعبير محكمة النقض (على الخصوم ان يطلبوا من المحكمة ان تسمع فى مواجعتهم من سمعوا فى التحقيقات الابتدائية أو أن تتلوا اقوالهم الواردة فيها ، فاذا هم لم يفعلوا فلا يصح لهم النعى عليها

(١) نقض ١٢/٦/١٩٦٩ احكام النقض س ٩ رقم ١٣٦ ص ٥٤٠ .

بأنها استندت في حكمها الى أقوال وردت في تلك لتحقيقات دون ان تسمعها أو ان تأمر بتلاوتها (١) اما اذا طلبها أحد الخصوم أو المدافع عنه وجبت تلاوتها والا كان الحكم معيبا للاخلال بحق الدفاع .

الفرع الثالث

طرح الدليل في الجلسة

منعت المادة رقم ٣٠٢ القاضي من بناء حكمه على دليل لم يطرح في الجلسة تطبيقا لمبدأ شفوية المرافعة ، اذ تبنى الاحكام على التحقيقات التي تحصل بالطرق والشروط القانونية ، فلا يسوغ للقاضي ان يحكم بمقتضى معلوماته الشخصية في الدعوى أو على ما ارتأه بنفسه أو حقه في غير مجلس القضاء وبدون خصوم . فاذا توافرت لديه معلومات خاصة في الدعوى وجب عليه التحي عن ظرها وابداء أقواله كشاهد فحسب حتى يتمكن الخصوم من مناقشتها بحريه وبيتمد هو عن الدعوى خشية تأثره بمعلوماته ولو لم يكن لهذا التأثير من صدى ظاهر في اسباب حكمه .

ولا يعد من قبيل قضاء القاضي بمعلوماته ان يستند الى بعض المعلومات العامة التي يلم بها كل شخص ، لان القانون لم يوجب عليه ندب خبراء لكشف أمور هي في ذاتها واضحة يدركها القاضي وغير القاضي (٢) مثلا كأن تقول المحكمة أن القمر ساطعا في ليلة الثامن من الشهر العربي فانه حقيقة لا يحتاج العلم بها الى التقويم (٣) .

الفرع الرابع

واجب الاستماع الى مرافعة الخصوم ودفاعهم

حق الدفاع امام القضاء الجنائي اجتمعت عليه كافة الشرائع ، من ناحية المبدأ على الأقل ، ولعل اصله مستمد من حق الانسان الطبيعي في الدفاع عن نفسه ضد كل اذى يهدده في حياته أو في صحته ، أو في ماله ، أو في حريته .

(١) نقض ١٩٥٢/١٠/٦ احكام النقض س ٤ رقم ٣ ص ٥ .
(٢) نقض ١٩٤٤/١٢/١١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٢٢ ص ٥٦١ .
(٣) نقض ١٩٦١/٦/١٣ احكام النقض س ١٣ رقم ١٢٣ ص ٦٨٥ .

وايضا مستمد من قاعدة جوهرية ترتب اخطر النتائج والزمها لتحقيق العدالة القضائية على قدر طاقة البشر وهي ان الأصل في الانسان البراءة لا الادانة .

ومنذ أقدم المصور وجد الباحثون في الآثار على قبر تحتس الثالث (حوالى سنة ١٥٠٠ ق م) هذه التوجيهات الحكيمة الصادرة منه الى رئيس القضاء « ويكماير » عند تعيينه : « أن أعمل ما يطابق القانون ولا تحيز ، لان التحيز يفضب الله ، ولا ترفض الانصات الى من يشكو ، فلا تهز له رأسك عندما يتحدث ، ولا تعاقب أحدا قبل ان تسمع دفاعه عما ستعاقبه عليه . وان مما يبعث على غضبي أن تضار العدالة » وضوابط كفالة هذا الحق تمثل في الواقع دستورا حقيقيا للعدل القضائي وای تخاذل فيها أو اضطراب يمس اساسا مباشرا دعائم هذا العدل كما ظفرت بها الانسانية بعد نضال طويل مرير بين قوى الحق وسلطات البغى . وتحقيقها العملى يتطلب من النصوص ومن أحكام القضاء التوفيق بين كفالة حق الدفاع من جانب والمطالب المشروعة لأمن الجماعة من جانب آخر . وهى المشكلة الابدية التى واجهت كل بنيان عقابى واجرائى . فلا يستحق البقاء بنيان يهدد التوفيق بين هذه المطالب المتضاربة لانه سرعان ما يتداعى عند اصطدامه بالواقع المر من احقاد الانسان وشهواته وعوامل الضعف فيه والجموح وما أكثرها وما اغنفها عند الضرورة وايضا بلا ضرورة .

لذلك نصت المادة ٦٩ من الدستور القائم على ان (حق الدفاع أصاله او بالوكاله مكفول) واذا كان دور الدفاع فى التحقيق الابتدائى مقصورا على التقدم بالدفع والطلبات فان دوره فى المحاكمة اخطر من ذلك بكثير لانه يصبح عليه فيها عبء ضخيم جديد هو مناقشة الأدلة المطروحة بعد اذ تم جمعها وتعزيزها قبل المتهم مناقشة غالبا ما تكون عسيره متطلبه الغايه من الصبر والفظنه لاثهار أوجه الضعف أو التناقض التى قد تكون فيها فضلا عن اخطاء المبالغة والتسرع بالاضافة الى تعدد الكذب والتلفيق احيانا .

لذلك يوجب كل تشريع حديث على كل محكمة جنائية - ايا كان نوعها أو درجتها - ان تفسح صدرها لسماع مرافعة الخصم ودفاعه حتى النهايه .

وتجرى محكمة النقض على التشدد التام في تطبيق هذا الإضمار
إلزام لحسن سير العدالة فهي تعتبر أن منع الدفاع من ابداء وجهة نظره
مبطل وحده لاجراءات المحاكمة سواء أكانت الواقعة جنائية أم جنحة أم
مخالفة . وسواء أكانت مطروحة على محكمة جنايات أم على محكمة جزئية
أم استئنافيه .

والمرافعة الشفوية تلعب الدور الأول في تكوين عقيدة القاضي
الجنائي حين تلعب المذكرة المكتوبة نفس الدور امام القاضي المدني لان
عماد الاثبات في الواقعة الجنائية هو شهادة الشهود بما تحتمله من صدق
أو كذب ومن خطأ أو صواب اما الواقعة المدنية فهي تمثل غالبا تقابل
الايجاب مع القبول على أمر معين ويحتاج سرد البيانات والمستندات
والارقام الى ما لا تحتاجه الواقعة الجنائية من ذاكرة وجهد ، وتثير عادة
من البحوث القانونية والفنية ما لا يثار على نفس النحو في الواقعة
الجنائية ، لذا كان اعتماد القضاء الجنائي في المقام الأول على المرافعات
الشفوية حتى ولو احتاج الأمر احياها الى مذكرات مكتوبة الى جانبها
واذا تصرح للدفاع بتقديم مذكرة فانها بحسب تعبير محكمة النقض
تعتبر تنمه للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة ، ولصاحب الشأن
أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع وله أن يشير فيها ما يمن له من
طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها ويعتبر اغفال الرد عليها
اخلاقا بحق الدفاع كالمرافعة الشفوية سواء بسواء (١) .

وقانوننا الاجرائي صريح في انه ليس للمحكمة ان تمنع المتهم أو
محاميه من الاسترسال في المرافعة الا اذا خرج عن الموضوع او عمد الى
التكرار (م ٢٧٥) . فعند التكرار للمحكمة ان تطلب الى الدفاع عدم
الاسترسال فيه بغير ان يعد هذا الطلب اخلاقا بحق الدفاع وبشرط ان
يقع تكرار حقيقي واضح فلا يصح ان تعد الافاضة وحدها تكرارا
والعبرة في اثبات هذا التكرار تكون بما قد ثبت من مرافعة الدفاع في
محضر الجلسة .

ولا يصلح ان يكون ضيق وقت المحكمة ذريعة لضيق صدر القاضي

(١) نقض ١٩٦٤/١١/٣٠ احكام النقض س ١٥ رقم ١٥١ ص ٧٦٥ .

أو عذوفة عن واجب الاستماع اذا ان القضاء رسالة انصات وجلالها بل نجاحها يكون بقدر سعة صدر القاضى وانصاته لما يبدى من دفاع .

واذا أبدى القاضى رأيا فى الدعوى قبل الحكم فيها أو تقيدا بوجه نظر معينة وعندئذ يجوز ردة عن الفصل فى الدعوى طبقا للمادة ٢٤٨ جراءات وكذلك المادة رقم ١٦٤ من قانون المرافعات .

واذا تبين أن المحكمة منعت الخصم أو محامية من المرافعة أو لم تفسح صدرها لأيهما الافساح المطلوب لاظهار وجه الحق فى الدعوى كان ذلك اخلايا بحق الدفاع بما يقتضيه من بطلان الحكم الصادر فيها حتى ولو كان عدم الانصات غير صادر عن سؤنية ، بل عن مجرد تعسف من القاضى فى استعمال سلطة او ضيق صدر منه لا يشفع له فيه ازحام الجلسة بالقضايا احيانا .

والمنع الضمنى كالمنع الصريح ، واذا كان المنع الصريح نادرا عملا ، فان المنع الضمنى قد يقع أيضا بسبب سوء تفاهم من المحكمة والدفاع على أمر معين من الامور المتصلة بترتيب الدفاع أو باجراءات نظر الدعوى وكذلك ايضا اذا كان المنع من المرافعة بسبب خطأ فى الاجراءات (١) لذا قضى بأنه اذا حضر المتهم ومعه محامية فى جلسة المرافعة ، وحكمت المحكمة فى الدعوى بعد ان سمعت دفاع محامى المدعى وقبل ان يبدى محامى المتهم دفاعه ، فإن حكمها يقع باطلا ويتعين نقضه لما وقع فيه من اخلايا بحق الدفاع (٢) اما أمر فتح باب المرافعة يدخل فى تقدير المحكمة فلها ان تقرره اما من تلقاء نفسها لتبين بعض أمور غامضة تحتاج الى جلائها واما بطلب من أحد الاخصام لتحقيق أمور متعلقة بالدعوى متى رأت ان فى اجابة الطلب ما يحقق العدالة حسبما تراه هى ، واذا افسحت المحكمة لاطراف الخصومة استيفاء دفاعهم وقررت افعال باب المرافعة ، فالقانون لا يلزمها باعادتها الى المرافعة او طلب ذلك بعضهم او كلهم .

لكنها تكون ملزمة بفتح باب المرافعة اذا قبلت مذكرة من أحد الاطراف بعد افعال باب المرافعة وبغير اطلاع الطرف الاخر عليها والا كان

(١) نقض ١٩٦٧/١٠/٩ احكام النقض س ١٧ رقم ١٦٠ ص ٩٤٣ .

(٢) ١٩٢٩/١١/٢٨ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٤٨ ص ٣٩٣ .

ذلك اخلا لا بحق الدفاع واذا كانت هذه المذكرة مقدمة ضد المتهم فان عدم اعادة الدعوى للمرافعة يتضمن انتهاكا لقاعدة المادة ٢٧٥ اجراءات التي توجب ان يكون المتهم آخر من يتكلم في الدعوى

وينبغي ان يكون للخصم حق مقرر في فتح باب المرافعة اذا بنى على سبب جديد جوهري طرأ بعد قفله ويترتب عليه لوضح تغيير وجه الرأي فيها ، لان الاسباب الطارئة لا يمكن اغفالها أو يقال فيها أن هناك تقصيرا حصل في ابدائها للمحكمة بشرط ان يوضح هذا السبب وان يكون مؤثرا بالفعل في مصير الدعوى ولو تأثيرا محتملا مؤسسا على سبب له وجاهته .

واذا اعادت المحكمة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم فيجب دعوه الخصوم للاتصال بها وذلك باعلانهم او بثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار ، والا صدر الحكم عليهم غايبا ، ولو وصف خطأ بأنه حضوري (١) .

عن تكيف العلاقة بين المحامي والمتهم :

جرى الرأي السائد في تكيف طبيعة العلاقة بين المحامي وصاحب الدعوى على القول بأنها في حقيقتها علاقة وكالة . وقد لاحظ بعضهم ان هذا التكيف لا يصدق على جميع الحالات مثلا عند نذب محام للحضور عن المتهم في دعوى جنائية أو حتى في دعوى ادارية أو مدنية .

ذلك ان الوكالة تتطلب ان يتلاقى الايجاب مع القبول ، مع انه في حالة النذب لا يتوافر هذا التراضي . لذا قيل أنه في حالة النذب تكون ازاء نيابة قانونية مفروضة بحكم القانون . وهذه النيابة القانونية لاينبغي أن تفهم في معنى القوامة أو الوصاية على المتهم ، أو على صاحب الدعوى المدنية او الادارية .

وذلك لان طبيعة النيابة القانونية لاتسلب صاحب الشأن حقه في تقدير ما قد يعن له من أوجه الدفاع المختلفة أو المستندات . كما لا تسلبه حقه في اختيار محام آخر أو في الاعتراض على المحام المنتدب اذا كان يملك

(١) نقض ١٩٦٧/٥/٢٣ احكام النقض س ١٨ رقم ١٣٩ ص ٧٠٨ .

وجها للاعتراض عليه مثل صلته بأحد الخصوم مثلا أو وجود خصومة سابقة بينهما .

كما قيل في الاعتراض على تكليف الوكالة أن عقد الوكالة يقتضى أن يقوم الوكيل بتنفيذ محض رغبات الاصيل ، وأن يكون فحسب ناطقا بأسمه وبلسانه ولكن الوكالة في شأن مهنة المحاماة بالذات فان من المسلم به أن للمحامى الا يتقيد في ابداء الدفاع بوجهة نظر صاحب الدعوى فمن حقه مثلا طلب سماع شهود ولو اعترض عليهم المتهم . أو طلب ضم قضيه اخرى ولو لم يرض عن ذلك الاصيل ، او طلب رد المحكمة او أحد القضاة ولو كان الاصيل لا يرغب في الرد ، او طلب فتح باب المرافعة بدون الرجوع الى الاصيل .

وعلى أية حال ، فان الاتجاهات الحديثة كلها في هذا الشأن لا تنبىء عن رغبة الخروج عن تكليف العقد بين المحامى وصاحب الدعوى بأنه عقد وكالة رغم الاعتراضات التى قد اثيرت في هذا الشأن ، وانما يمكن القول بأنها وكالة عقديه أو قانونية المصدر ، لكنها من نوع خاص .

المطلب الخامس

تدوين الاجراءات

أوجب القانون تدوين جميع اجراءات المحاكمة حتى تكون حجة على الكافة في محضر يوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالى على الاكثر . ويشمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ويبين به ما اذا كانت الجلسة علنية أم سرية واسماء القضاة والكاتب وعضو النيابة العامة الحاضر بالجلسة ، واسماء الخصوم والمدافعين عنهم وشهادة الشهود واقوال الخصوم ، ويشار فيه الى الاوراق التى تليت وسائر الاجراءات التى تمت ، وتدون به الطلبات التى قدمت أثناء نظر الدعوى ، وماقضى به في المسائل الفرعية ومنطوق الاحكام الصادرة وغير ذلك من اجراءات وما يجرى في الجلسة (م ٢٧٦) .

المبحث الثاني كيف تجرى المحاكمة

تختلف الكيفية التي تجرى بها المحاكمة بحسب نوع المحكمة التي تجريها اختلافا قد يكون جوهريا أحيانا ، وغير جوهري أحيانا أخرى كذلك سنعالج ماهية الاجراءات أمام كل محكمة من المحاكم الجزئية ، والاستئنافية ، الجنائية ، النقض

المطلب الأول الاجراءات أمام المحاكم الجزئية

بين قانون الاجراءات للقواعد التي ينبغي اتباعها في اجراءات التحقيق في الجلسة بنصوص لا يعوزها الصراحة ولا الوضوح . ومن ذلك النص على أن يبدأ التحقيق في الجلسة بالمناداة على الخصوم والشهود ويسأل المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومحل اقامته ومولده . وتتلئ التهمة الموجهة اليه بأمر الاحالة أو بورقة تكليف بالحضور على حسب الاحوال ثم تقدم النيابة والمدعى بالحقوق المدنية ان وجد طلباتها .

ثم يسأل المتهم عما اذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند اليه فان اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع الشهود والا فتسمع أولا شهود الاثبات . ويكون توجيه الاسئلة الى الشهود من النيابة العامة أولا ثم من المجنى عليه ثم من المدعى بالحقوق المدنية ثم من المتهم ثم من المسئول عن الحقوق المدنية .

وللنيابة العامة والمجنى عليه أو للمدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبوا الشهود المذكورين مرة ثانية لا يضلح الوقائع التي ادوا الشهادة عنها في أجوبتهم (م ٢٩٧) .

وبعد سماع شهادة جميع الشهود الاثبات يسمع شهود النفي ويسألون بمعرفة المتهم أولا . ثم المسئول عن الحقوق المدنية ثم بمعرفة النيابة العامة . ثم بمعرفة المجنى عليه ثم بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية . وللمتهم وللمسئول عن الحقوق المدنية أن يوجها للشهود المذكورين أسئلة مرة (م ٣٠٠ ، تعريض وسائل المواصلات للخطر)

ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في اجوبتهم عن الأسئلة التي وجهت اليهم (١) .

ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لايضاح أو تحقيق الوقائع التي أدوا شهادة عنها ، أو أن يطلب سماع شهود غيرهم لهذا الغرض (م ٢٧٣) وللمحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى ان توجه للشهود أى سؤال ترى لزومه لظهور الحقيقة أو تأذن للخصوم بذلك .

ويجب على المحكمة منع توجيه أسئلة للشاهد اذا كانت غير متعلقة بالدعوى أو غير جائزة القبول ، ويجب أن تمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو بالتلميح ، وكل اشارة مما يبنى عليه اضطراب افكاره أو تخويفه . ولها أن تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحا كافيا (م ٢٧٣) .

ولا يجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك .

واذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة ، يلفته القاضي اليها ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات (م ٢٧٤ / ١) .

وبعد سماع شهادة الشهود للاثبات والنفي يجوز للنيابة العامة وللمتهم ولكل من باقى الخصوم في الدعوى أن يتكلم .

وفي كل الأحوال يكون المتهم آخر من يتكلم .

وحضور محام مع المتهم ليس بلازم أمام المحاكم الجزئية الا انه اذا كان المتهم قد وضع ثقته في محام معين ليقوم بالدفاع عنه فانه يجب على المحكمة أن يتيح له الفرصة الكافية للقيام بمهمته ، واذا لم يتمكن من ذلك بسبب قهرى كان من المتعين أن تؤجل الدعوى لحضرة أو لتمكين المتهم من توكيل محام آخر غيره (٢) .

(١) يلاحظ ان القانون قسم اطراف الدعوى الى فريقين : فريق الالابات مكون من النيابة والمجنى عليه ثم المدعى المدني حسب الترتيب وفريق النفي من المتهم ثم المسئول عن الحق المدني .

(٢) .نقض ١٩٦٥/٥/٢٤ احكام النقض من ١٦ رقم ١٠٣ ص ٥١١

وللمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية بوساطة مترجم بعد حلف اليمين (م ١٩ ق • السلطة القضائية) • وبعد سماع المرافعة تصدر المحكمة قرارها باقوال باب المرافعة ثم تصدر حكمها بعد المداولة (م ٢٧٥) •

وهذه الاجراءات ليست من النظام العام ولا يترتب على مخالفتها بطلان الا اذا تضمنت المخالفة بذاتها اخلافا بحق الدفاع •

المطلب الثاني

الاجراءات امام المحكمة الاستئنافية

تختلف الاجراءات امام المحاكم الاستئنافية عنها امام المحاكم الجزئية من ناحيتين : -

اولا : ما أوجبه القانون هنا من عمل تقرير خاص يتلى في الجلسة يعرف بتقرير التلخيص •

ثانيا : ان الأصل هنا هو عدم اجراء تحقيق بمعرفة المحكمة ، وذلك على التفصيل الآتي : -

تقرير التلخيص :

أوجب القانون أن يضع أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية تقريرا موقعا عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وادله الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية والاجراءات التي تمت وبعد تلاوة التقرير - وقبل ابداء رأى في الدعوى من واضعه أو بقية الاعضاء - وتسمع أقوال المستأنف والاوجه المستند اليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ، ويكون المتهم آخر من يتكلم ، ثم تصدر المحكمة حكمها بعد اطلاعها على الاوراق (م ٤١١) •

وحكم بأن وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة لا يعيب الحكم مادام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا •

وحكم أيضا بأن الادعاء بأن هذا التقرير كان من عمل هيئة غير تلك التي أصدرت الحكم لا يؤثر في هذا الاجراء ، لأن ذلك قد يفيد ان

المقرر بعد أن درس الدعوى رأى أن التقرير المشار اليه يكفى في التعبير عما استخلصه هو من دراسته (١) وفقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته لا يقتضى القول بطلان الاجراءات (٢) .

واغفال توقيع التقرير من المقرر لا يترتب عليه اى بطلان مادام غرض الشارع قد تحقق بوضعه وتلاوته بمعرفة أحد اعضاء الهيئة ، فلا تجوز من ثم اثارة الجدل في ذلك امام محكمة النقض ، وانه مادام قد ثبت ان تقريراً قلى بالجلسة ولم يقدم الطاعن ما يثبت خلاف ذلك فلا تقبل منه المناقشة في هذا الشأن . اما اذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية وفي الجلسة الجديده تغيرت الهيئة ، فان تلاوة التقرير من جديد واجبه والا تكون المحكمة قد أغفلت اجراء جوهريا لازما لصحة حكمها .

التحقيق امام المحكمة الاستئنافية استثناء :

سبق المحكمة الاستئنافية لا تجرى - بحسب الاصل - تحقيقا ولا تسمع شهودا ، فهي غير ملزمة بذلك الا استكمالا لما كان يجب على محكمة أول درجة اجراؤه أو ما ترى هي لزوما لاجرائه . فهي تسمع بنفسها أو بواسطة قاضى تنديه لذلك - الشهود والذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفى كل نقص في اجراءات التحقيق . ويسوغ لها في كل الاحوال أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود . لذا لا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور امامها الا اذا أمرت هي بذلك (٤١٣) .

وعند عدم سماع شهود أمام محكمة أول درجة فللمتهم طلب سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية في حضوره ويترتب على عدم اجابته الى طلبه بطلان اجراءات المحاكمة (٣) كما حكم بأن على المحكمة الاستئنافية أن تسمع الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة في غيبة المتهم سواء طلب ذلك هو سماع الشهود أم لم يطلب (٤) واذا مثل المتهم أمام محكمة ثانية درجة لأول مرة فانه يجب تحقيق كل أوجه دفاعه المؤثرة في الدعوى .

(١) نقض ١٩٥٠/٢/٢٧ احكام النقض س ١ رقم ١٢٠ ص ٣٥٩ .

(٢) نقض ١٩٦٦/٢/٨ احكام النقض س ١٧ رقم ٢١ ص ١١٥ .

(٣) نقض ١٩٥١/٦/١٣ احكام النقض س ٢ رقم ٢٣٧ ص ٦٢٢ .

(٤) نقض ١٩٥١/١٠/٢٨ احكام النقض س ٢ رقم ١٦ ص ٢٢ .

اما اذا كان الشهود قد سمعوا في المحكمة الجزئية والمحكمة الاستئنافية أن ترفض سماعهم ولو طلب المتهم سماعهم وتمسك به لأن الأصل فيها انها تحكم على مقتضى الاوراق . لذا قضى بأنه لا يعد اخلافا بحق الدفاع الا تجيب المحكمة الاستئنافية المتهم الى تأجيل الدعوى لسماع شاهدين مادامت قد تحققت شفوية المرافعة أمام محكمة أول درجة وقضى أيضا بأنه اذا كانت المحاكمة بدرجةها قد جرت في ظل المادة ٢٨٩ اجراءات المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع الشهود للاثبات ، وكانت محكمة ثاني درجة تقضى انما تقضى على مقتضى الاوراق - وهي لا تسمع شهود الاثبات الا من ترى لزوما لسماعهم - فانه لا يحق للمتهم أن يطعن ببطالان اجراءات المحاكمة .

لكن يلزم على أية حال الا يكون في رفضها اخلافا بحق الدفاع ومن ثم ينبغي أن تعرض لهذا الطلب لكي تستبين مبلغ تأثيره في الدعوى فاذا مارأت من ورائه ولو فائدة محتملة في ظهور الحقيقة كان عليها أن تجيبه (١) .

المطلب الثالث

الاجراءات امام محاكم الجنايات

القاعدة هي ان تتبع أمام محاكم الجنايات جميع الاحكام المقررة في الجناح والمخالفات ما لم ينص على خلاف ذلك (م ٣٧١ / ١) فمحاكم الجنايات تتبع نفس الاحكام مثلا في شأن التقيد باجراء تحقيق نهائي ، وفي ترتيب الاجراءات في الجلسة والتقيد بالاستماع الى مرافعات الخصوم الشفهية ، وحق المتهم في أن يكون آخر من يتكلم متى طلب ذلك . الا ان القانون قد خص محاكم الجنايات بأحكام خاصة في نطاق محدود منها :

أولا : ان تكليف المتهم والشهود بالحضور أمامها يكون قبل الجلسة بشمانية أيام على الأقل (م ٣٧٤) والاعلان لميعاد أقل من ذلك لا اثر له في صحة الاعلان ولكن للمتهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه وعلى المحكمة اجابته والا كانت الاجراءات باطلة (٢) وذلك الا في القضايا التي

(١) نقض ١٩٤١/٢/٢٤ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢١٦ ص ٤٠٨ .

(٢) نقض ١٩٦٦/٢/٢١ احكام النقض ص ١٧ رقم ٦٤ ص ٢٢٩ .

أوجب القانون نظرها على وجه السرعة فإن الميعاد يكون ثلاثة أيام كاملة فقط غير ميعاد المسافة (م ٢٧٦ مكررا) .

ثانيا : وأن للنيابة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها ان يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق اعلانهم باسمائهم (م ٢٧٩) والرأى الأخير يكون للمحكمة بطبيعة الحال ذلك أن اعلان الشهود واعداد قوائمهم أمام محاكم الجنايات تتبع فيه قواعد خاصة سبق بيانها عند الكلام في احالة الجنايات الى محاكم الجنايات ، وقد وضعت هذه المادة جزاء على مخالفة تلك القواعد (١) .

ثالثا : وأنه يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكمها بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية ويجب ارسال الاوراق اليه ، فاذا لم يصل رأيه انى المحكمة خلال العشرة الايام التالية لارسال الاوراق اليه . حكمت المحكمة في الدعوى ، وفي حالة خلو وظيفة المفتى أو غيابه أو قيام مانع لديه يندب وزير العدل بقرار منه من يقوم مقامه (م ٢٨١ / ٢ ، ٣) معدل بالقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥ وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١) وهى غير مقيدة برأى المفتى ، واذا فات الميعاد بغير أن يبدية كان حكمها بالاعدام سليما لا مطعن عليه (٢) وحكم الاعدام ينبغى أن يصدر باجماع آراء المحكمة .

على أن اخص ما تستقل به محاكم الجنايات من اجراءات مختلفة عن تلك المتبعة أمام المحاكم الجزئية يتعلق بموضوعين : هما ضرورة حضور محام أمامها عن المتهم بجناية ، وخضوع غياب المتهمين أمامها لقواعد خاصة ، وذلك كما يلى : -

حضور محام عن المتهم امام محاكم الجنايات :

حضور محام مع كل متهم بجناية تنظرها محكمة الجنايات قاعدة أساسية فى قانوننا وقد نصت عليها صراحة المادة ٦٧/٢ من الدستور الدائم . لهذا أوجب قانون الاجراءات أن يعين مستشار الاحالة من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية يصدر أمرا باحالته الى محكمة الجنايات

(١) نقض ١٩٥٥/١١/١٩ احكام النقض س ٦ رقم ٣٩٢ ص ١٣٣٢ .
(٢) نقض ١٩٥١/٥/٢١ احكام النقض س ٢ رقم ٤٠٨ ص ١١٢٠ .

إذا لم يكن قد انتخب من يقوم بالدفاع عنه (١/٨٨) • وتعين محام
عن المتهم لا يكون وجوباً إلا في جناية تنظرها محكمة الجنايات ، لا في
أية جنحة قد تحال إليها •

وحق المتهم في اختيار محاميه مقدم على حق المحكمة في تعيينه ،
فاذا اختار المتهم محامياً فليس لمحكمة الجنايات أن تفتت على اختياره
وتعين له مدافعاً آخر ، إلا إذا كان المحامي المختار قد بدأ منه ما يدل على
أنه يعمل على تعطيل السير في الدعوى (١) وإذا لم يحضر المحامي الموكل
عن المتهم ورفضت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لحضرة وندبت محامياً
آخر ترافع في الدعوى فإن ذلك منها لا يعد إخلالاً بحق الدفاع مادام
المتهم لم يبد أي اعتراض على هذا الإجراء ، ولم يتمسك أمام المحكمة
لطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل (٢) وبمفهوم المخالفة
من هذا القضاء فإنه ينبغي التأجيل وجوباً إذا تمسك به المتهم لحين حضور
محاميه الموكل ، أو إذا تمسك به المحامي المنتدب للاطلاع والاستعداد
في الدعوى •

وإذا كان لدى المحامي المنتدب من قبل مستشار الإحالة اعدار أو
موانع يريد التمسك بها يجب إبدائها بدون تأخير • فإذا طرأت عليه بعد
إرسال ملف القضية إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف وقبل فتح دور
الانعقاد وجب تقديمها إلى رئيس محكمة الاستئناف ، فإذا طرأت عليه
بعد بدء دور الانعقاد تقدم إلى رئيس محكمة الجنايات ، وإذا قبلت الإعدار
يندب محام آخر (م ٢/٨٨ ، معدله بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) •

وفيما عدا حالة العذر أو المانع الذي يثبت صحته يجب على المحامي ،
سواء كان منتدباً من قبل قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار
الإحالة أو رئيس محكمة الجنايات ، أم كان موكلاً من قبل المتهم ، أن
يدافع عن المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه ، وإلا حكم عليه من
محكمة الجنايات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مع عدم الإخلال بالمحاكمة
التأديبية إذا اقتضاها الحال • وللمحكمة إعفاؤه من الغرامة إذا ثبت لها
أنه من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة بنفسه أو أن ينيب عنه غيره
(م ٣٧٥ معدله بالقانون ١٠٧/١٩٦٢)

(١) نقض ١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ رقم ١٨٥ ص ٩٢ •
(٢) نقض ١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٠٨ ص ١١٨ •

والمحامى المنتدب من قبل قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الاحالة أو رئيس محكمة الجنايات أن يطلب تقرير اتعاب له على الخزاة العامة اذا كان المتهم فقيرا ، وتقدر المحكمة هذه الاتعاب فى حكمها فى الدعوى ، ولا يجوز الطعن فى هذا التقدير بأى وجه ، ويجوز للخزاة العامة متى زالت حالة الفقر للمتهم أن تستصدر عليه مع الأمر بالتقدير أمرا باداء الاتعاب المذكورة (م ٣٧٦ ، والفقرة الأخيرة أضيفت بالقانون ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ والاولى معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) (١) .

والمحامون المقبولون للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محاكم الجنايات (م ٣٧٧) فاذا لم يراع ذلك بطلت الاجراءات (٢) .

وليس هناك مانع من أن يتولى محام واحد الدفاع عن جميع المتهمين ما دامت ظروف الواقعة ومركزها لا يؤدي الى أى تعارض بين مصالحهم . واذا ترفع أحد المحامين عن المتهم ولم يتمسك بحضور المحامى الآخر معه ثم قضى فى الدعوى فلا يعد ذلك اخلافا بحق الدفاع ، أما اذا ندب محام للدفاع عن متهم بجناية بعد سماع الشهود فتبطل اجراءات المحاكمة . وفى الجملة ينبغى أن يكون المدافع قد حضر كل اجراءات محاكمة المتهم من أولها حتى نهايتها ، فلا بد ان يتم سماع الشهود ومرافعة النيابة فى وجود المحامى بشخصه أو ممثلا فيمن ينوب عنه ، فاذا لم يتحقق ذلك فان الحكم يكون مشوبا بىطلان الاجراءات .

ويستوى فى الحضور مع المتهم بجناية المحامى المنتدب ، مع المحامى الموكل ، مع أحد المحامين نيابة عن المحامى الموكل ، مع المحامى المتطوع من تلقاء نفسه طالما ان المتهم لم يبد أى اعتراض ، ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، وبشرط ان تكون المحكمة قد ناقشت الشهود فى حضور المحامى الحاضر ، وسمعت مرافعة غنه وان كان من المقرر انه لا يلزم فى القانون ان يحضر مع المتهم بجناية أكثر من محام انه اذا كان المتهم قد وكلوا اثنين من المحامين للدفاع عنهم ، واتفقا على تقسيم الدفاع فيما بينهما ، ثم حضر احدهما

(١) د. رؤوف عبيد - الاجراءات الجنائية ط ١٩٧٨ ص ٥٧٥ .

(٢) تقض ١٩٥٤/٦/٢٩ أحكام النقض س ٥ رقم ٢٦٨ ص ٨٣٥ .

فقط وتمسك بطلب تأجيل الدعوى لحضور زميله الذى حال عذر قهرى دون حضوره ، الا ان المحكمة التفتت عن هذا الطلب ومضت فى نظر الدعوى ، فان ذلك يعد منها اخلافا بحق الدفاع مبطلا لاجراءات المحاكمة (١) .

غياب المتهم امام محكمة الجنايات : الاجراءات :

اذا غاب المتهم بجنحة مقدمة الى محكمة الجنايات اتبعت الاجراءات المعمول بها امام محكمة الجنح ، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة (م ٣٩٧) وكذلك الشأن فى نظر الدعوى فى غيابه ، وفى آثار المعارضة وقواعد الفصل فيها ، وذلك أيضا تطبيقا للقاعدة التى وضعتها المادة ١/٣٨١ .

أما اذا غاب المتهم بجناية محالة الى محكمة الجنايات فان الاجراءات التى تتبع تخضع للقواعد التالية :

اولا : يجوز الحكم فى غيبته بعد تحقق المحكمة من اعلانه قانونا بأمر الاحالة وورقة التكليف بالحضور ، كما يجوز لها ان تؤجل الدعوى وتأمر باعادة تكليفه بالحضور (م ٣٨٤ معدلة بالقانون ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣) واذا لم يستدل رجال الادارة على المتهم ولا على محل اقامته صرح قانونا اعلانه فى مواجهة النيابة ومحاكمته غايبا بالمادة ٢٣٤ اجراءات (٢) .

ثانيا : اذا كان المتهم مقيما بالخارج يعلن اليه أمر الاحالة وورقة التكليف بالحضور بمحل اقامته ان كان معلوما . وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بشهر على الاقل غير مواعيد المسافة ، فاذا لم يحضر بعد اعلانه يجوز الحكم فى غيبته (م ٣٨٧) . وتخضع كيفية الاعلان لحكم المواد ٩ - ١٣ مراقبات ، كما يخضع احتساب مواعيد المسافة للمادة رقم ١٦ منه .

ثالثا : لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو لينوب عن المتهم الغائب ، ومع ذلك يجوز ان يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو اصهاره

(١) نقض ١٩٧٤/١٠/٢٠ احكام النقض س ٢٥ رقم ١٤٨ ص ٦٩١ .

(٢) ١٩٧٣/٤/٢٢ احكام النقض س ٢١٤ رقم ١١١ .

ويبدى عذره في عدم الحضور ، فاذا رأت المحكمة ان العذر مقبول تعين ميعادا لحضور المتهم امامها (م ٣٨٨) .

رابعاً : تجرى المحاكمة بأن يتلى في الجلسة أمر الاحالة ثم الاوراق المثبتة لاعلان المتهم ، وتبدى النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية ان وجد ، أقوالهما وطلباتهما ، وتسمع المحكمة الشهود اذا رأت ضرورة لذلك ثم تفصل في الدعوى (م ٣٨٦ معدلة بالقانون ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣) .

خصائص الحكم الغيابي من محكمة الجنايات في جناية :

اولاً : يشترط أن يكون الحكم صادرا من محكمة الجنايات .

ثانياً : أن يكون في جناية ولا يلزم أن يكون الحكم صادرا بعقوبة جناية ، والعبرة هي بالوصف الذي تكون قد اقيمت به الدعوى وأعلن به المحكوم عليه .

ثالثاً : أن يكون غاييا لا حضوريا . ولا تسرى عليه في هذا الشأن أحكام الحضور الاعتباري التي رسمها القانون للجنح والمخالفات دون الجنايات .

رابعاً : أن يكون الحكم بالادانة فلا يسقط حكم بالبراءة وحدها ، أو بالبراءة ورفض التعويض ، وكلما سقط الحكم في الدعوى الجنائية تلقائيا سقط بالتبعية الحكم في الدعوى المدنية والعكس بالعكس .

سقوط الحكم الغيابي من محكمة الجنايات في جناية من النظام العام :

سقوط الحكم الغيابي بالعقوبة أو بالتضمنات يقع بالنسبة للأمرين معا ، ويعاد النظر في الدعوى أمام المحكمة . وهذا السقوط وجوبي ومن النظام العام فلا يلزم تمسك المتهم به ، ولا يحول دون وقوعه قبول المتهم للحكم الصادر عليه غاييا . الا انه اذا قبل أطراف الدعوى المدنية الحكم الغيابي الصادر فيها تنقض الدعوى المدنية بالصلح على المبلغ المحكوم به ، ويعاد طرح الدعوى الجنائية وحدها عند حضور المتهم المحكوم عليه أو القبض عليه .

المطلب الرابع

الاجراءات امام محكمة النقض

محكمة النقض كالمحاكم الاستئنافية في أنها لا تجرى بحسب الأصل تحقيقا ولا تسمع شهودا لأن رسالتها بعيدة عن مناقشة الوقائع ، مقصورة على مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع التي سلم بثبوتها الحكم المنطعون فيه ، وعلى تأويله ، ومراقبة سلامة الإجراءات التي اتبعت في المحاكمة وتحرير الحكم .

ومن ثم فتشبه اجراءاتها الى حد ما الاجراءات أمام المحاكم الاستئنافية فان المحكمة تحكم في الطعن بعد تلاوة التقرير الذي يضعه احد أعضائها ، ويجوز لها سماع أقوال النيابة العامة والمحامين عن الخصوم اذا رأت لزوما لذلك (م ٣٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩) وانما يكون لمحكمة النقض - استثناء مما تقدم - أن تجرى تحقيقا في أحوال نادرة هي :

أولا : اذا كان هذا التحقيق لازما للفصل في الطعن ، على الا يمس الوقائع التي اثبتها الحكم المطعون فيه ، ومن ذلك أن يدعى الطاعن أن محكمة الموضوع خالفت اجراء جوهريا ، ولم يكن في الحكم المطعون فيه ولا في محضر الجلسة ما يفيد مراعاته ، فان له أن يثبت بكافة الطرق - ومنها شهادة الشهود - أن تلك الاجراءات أهملت أو خولفت (م ٣٠ فقرة أخيرة من القانون سالف الذكر) . ومن باب أولى اذا طعن بالتزوير في محضر الجلسة ، أو في الحكم المطعون فيه بالنقض .

ثانيا : اذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة اليها الدعوى تحكم محكمة النقض - اذا قبلت الطعن - في الوقائع ، وفي هذه الحالة تتبع الاجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت (م ٥٤ من نفس القانون السابق) .

المبحث الثانى

اجرامات المحاكمة طبقا للقانون الدولى

تمهيد وتقسيم :

أن العقاب على جرائم المواصلات الدولية موكول للقضاء الوطنى (١) لذا استقر العرف الجنائى الدولى على أن المحاكم الوطنية فى كل دولة ذات اختصاص عام بالنسبة لجميع الجرائم ما كان منها ضد قانون الشعوب كجرائم القرصنة والاتجار فى الرقيق وجرائم المواصلات ذات الطبيعة الدولية . أو ما كان منها ضد القانون العام الداخلى وكل ذلك رغم اهتمام الجماعة الدولية بل وأخذها خطوات عملية فى مجال انتشار قضاء جنائى درلى للعقاب على الجرائم ذات الطبيعة الدولية .

فباتهاء الحرب العالمية الثانية انشأت القوات المتحالفة فى أغسطس سنة ١٩٤٠ محكمتين دوليتين عسكريتين (نورمبرج - طوكيو) لمحاكمة وعقاب كبار مجرمى الحرب من دول المحور الالمانى وولفت النظر الى ان هاتين المحكمتين كانت محاكم مؤقتة (٢) .

ونشايح (٣) الاستاذ الدكتور / محمد سامى عبد الحميد فى ان هاتين المحكمتين لم يكن لهما من الصفة الدولية الا الاسم . فالتكييف الصحيح لها هو انها محاكم داخلية المانية انشأتها قوات الاحتلال بما لها من سلطة مباشرة اختصاص للسيادة فى الاقاليم المحتلة وفقا لقواعد القانون الدولى لمحاكمة كبار المسئولين فى الحكومة النازية عن اخلاصهم بقواعد القانون الداخلى الالمانى بما فى ذلك قواعد القانون الداخلى الأعلى للدولة الالمانية - وهذه المحاكم صورة معبرة عن رغبة الدول فى انشاء قضاء جنائى دولى (٤) .

A.K. Kuhn, op. cit., P. 499.

(١)

G.A. Fiuch, the genocid convection, A.J., 1949, Vol., 49 No. 4 .p. 733,

R. Merde, A. Vitn, op. cit., P. 255.

(٢)

(٣) د. محمد منصور الصاوى - احكام القانون الدولى ط ١٩٨٤ -

ص ٦١٦ وما بعدها .

(٤) للمزيد د. محمد سامى عبد الحميد - القاعلة الدولية - اصول

القانون الدولى - ج ١ ١٩٧٤ الاسكندرية .

وقد مارست الامم المتحدة نشاطها الدولي في الرابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٤٥ (١) وتعتبر الاتفاقية الدولية لمنع وعقاب إبادة الاجناس التي أقرتها الامم المتحدة في التاسع من ديسمبر ١٩٤٨ نقطة البداية التي تعبر عن اهتمام منظمة الامم المتحدة بانشاء قضاء جنائي دولي .

(وبهذا المعنى د. جمال العطيني - دراسة في القانون الدولي - نحو انشاء محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الاسرائيلين - المجلد الأول - الجمعية المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٦٦ ص ١٨٢) .

ودعت الجمعية العامة لتلك المنظمة بقرارها رقم ٢٦٠/ب (د - ٣) لجنة القانون الدولي لدراسة ما اذا كان من الممكن والمرغوب فيه انشاء هيئة قضائية تتولى محاكمة الاشخاص المدانين بارتكاب جريمة إبادة الاجناس أو غيرها من الجرائم التي يمكن ان تختص بها هذه الهيئة بمقتضى اتفاقيات دولية كما طلبت الجمعية العامة من نفس اللجنة في دراستها لهذا الموضوع ان تنظر بعين الاعتبار الى امكان انشاء دائرة جنائية لدى محكمة العدل الدولية واثمت لجنة القانون الدولي من تلك الدراسات بانه ممن الممكن انشاء قضاء دولي ولم تحبذ انشاء دائرة جنائية لدى محكمة العدل الدولية اذ يتطلب ذلك تعديل النظام الاساسي لتلك المحكمة وهو أمر عسير نظرا لما ورد بالميثاق من احكام خاصة بتعديله .

وبعد ذلك في ١٢/١٢/١٩٥٢ قررت الجمعية العامة للامم المتحدة تشكيل لجنة خاصة من ممثلي سبعة عشر دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة تتولى اعداد مشروع اتفاقية خاصة لانشاء محكمة جنائية دولية وعقدت تلك اللجنة عدة اجتماعات في جنيف اتمت منها عام ١٩٥٣ بمشروع يقترح أربعة طرق لانشاء قضاء جنائي دولي .

اولا : اقتراح يرى اقامة هذا النوع من القضاء عن طريق تعديل ميثاق الامم المتحدة وبالتالي النص فيه على انشاء دائرة جنائية بمحكمة العدل الدولية .

ثانيا : اقتراح يرى اقامة هذا النوع من القضاء عن طريق قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة توصي فيه بإنشاء محكمة جنائية دولية .

ثالثا : اقتراح يرى انشاء تلك المحكمة عن طريق اتفاقية دولية جماعية .

رابعا : ان تنشأ هذه المحكمة بطريقة مزدوجة بأن تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار توصي فيه بإنشاء المحكمة ويكون ذلك متوقفا على ابرام الدول الاتفاقية الدولية الجماعية عملا بتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وفي النهاية وافقت اللجنة على افضل طريقة لإنشاء محكمة جنائية دولية (وكان ذلك بناء على اقتراح اسرائيل) انما يكون عن طريق اتفاقية دولية تبرم لهذا الغرض من خلال مؤتمر دبلوماسي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة .

غير ان الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر ١٩٥٤ قررت ارجاء النظر في موضوع انشاء محكمة جنائية دولية لحين الانتهاء من وضع تعريف للعدوان واعداد مشروع تقنين الجرائم ضد السلام وأمن الانسانية وبرغم انتهاء الجمعية المذكورة في دورتها التاسعة والعشرين في ١٤ / ١٢ / ١٩٧٤ من تعريف للعدوان الا ان المحكمة الجنائية الدولية لم تنشأ بعد رغم رغبة الدول وتشوقها لمثل هذا الكيان .

وما زالت الاصوات تتعالى من خلال العديد من الندوات الدولية المعنية بإنشاء قضاء جنائيا دوليا (١) ومن الثابت ان الجرائم الدولية أنواع متعددة (٢) . وفي تزايد مستمر فاختطاف الطائرات تمثل اضافة لقائمة الجرائم ذات الطبيعة الدولية (٣) ولا شك ان وجود جرائم ذات طابع دولي يتطلب تعاونا بين الدول لعقاب تلك الجرائم مثلا في انشاء جهاز دولي مختص بالمحاكمة والعقاب على تلك الجرائم .

S. Glaser op. cit., Note 5 P. 237.

(١) للمزيد

J.Y. Dautricourt op. cit., P. 639.

(٢) للمزيد

A.E.E. vans, Air hijacking Its. cause and cure op. cit., P. 659 (٣)

خاصة بعد ان أصبح التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية تصورا مألوفا في عالمنا الحديث واذا كان العرف الجنائي الدولي قد استقر على ان المحاكم الوطنية ذات اختصاص عام بالنسبة لجميع الجرائم ما كان منها ضد قانون الشعوب (اباداة الاجناس - اختطاف الطائرات والمواصلات الدولية) أو ما كان منها ضد القانون العام الداخلى - فلا شك ان وجود محكمة جنائية دولية تختص بالمحاكمة والعقاب بالنسبة للجرائم ذات الطبيعة الدولية أمر له فاعلية في مكافحتها وردعها بدلا من ترك ذلك للقضاء الوطنى الذى قد يشوبه النقص أو عدم النزاهة والبعد عن الحيـد ولا شك ان فى خلق مثل هذا الجهاز ومباشرة لمهامه يعتبر فى الحقيقة توفيقا بين مبدأ احترام القضاء الوطنى ومبدأ التعاون الواجب بين الدول من أجل الصراع ضد الجرائم الدولية فضلا عن انه يعد علاجا حاسما للصعوبات التى تعترض نظام تسليم المجرمين كذلك ان وجود قضاء جنائى دولى يدفع الحرج عن القضاء الوطنى فى الدول عما قد يشور حوله من شبهات عند تولية محاكمة وعقاب من يدان بجريمة دولية .

وتقسم المبحث الى ثلاثة مطالب نين فى الاول ما هى الجرائم الدولية التى سوف تكون محل الدعوى الجنائية الدولية أما المطلب الثانى سيخصص لبيان المركز القانونى لاطراف الدعوى الجنائية والضمانات القانونية للاطراف والمطلب الثالث هو محاكمة المجرم ومعاقبته والايجراءات التى تتخذ فى هذا الشأن طبقا للتقسيم التالى :

المطلب الاول : الجرائم الدولية محل الدعوى الجنائية .

المطلب الثانى : المركز القانونى لاطراف الدعوى الجنائية .

المطلب الثالث : محاكمة المجرم ومعاقبته .

المطلب الأول

الجرائم الدولية محل الدعوى الجنائية (١)

يُثار تساؤل حول ماهو المعيار الذي يعتبر به الجريمة الدولية والتي يجب تقنينها على المستوى الدولي والتي يجوز بالتالي ان ترفع بشأنها الدعوى الجنائية الدولية . ولهذا سوف نعرض أولا اراء الفقه في هذا الشأن ثم تتبع ذلك بتحديد الجرائم الدولية التي يجب ان تكون محلا للتقنين والدعوى الجنائية الدولية كما يلي :

اولا : موقف الفقه من تقنين الجرائم الدولية :

ونعرض فيه لتقسيم الجرائم الدولية وفقا لاسلوب التجريم أو لموضوع الجريمة أو تبعا لمعيار مرتكب الجريمة ثم نشير في النهاية لتقسيم (ييلا) لتلك الجرائم طبقا للنحو التالي :

تقسيم الجرائم الدولية وفقا لاسلوب التجريم (٢) :

يذهب انصاره الى ان الجرائم الدولية تنقسم وفق أسلوب التجريم الى نوعين :

النوع الاول : ويتضمن الجرائم الدولية بطبيعتها «Par Mature» وتستمد تلك الفئة من الجرائم صفتها الدولية من خطورتها وجسامة انتهاكاتها للمصالح الدولية التي تهم الدول ولو لم تتضمن القواعد الوطنية تجريمها ومثالها الحرب العدوانية .

النوع الثاني : ويتضمن الجرائم الدولية بالتجريم Par le seule وتستمد هذه الجرائم صفة الدولية كسلوك ضار بمصالح عامة دولية من تجريم التشريعات الداخلية واعضاء الجماعة الدولية ومثالها جرائم الاتجار في المخدرات وتزييف العملة والرق وتداول المطبوعات المخلة

(١) د. محمد عبد الخالق - الجرائم الدولية ط ١٩٨٩ ص ٣٤٧ وما بعدها .

Lombois, op. cit., P. 32 et ss.

(٢)

بالحياء (١) فغالبية التشريعات المتعدنية تجرم تلك الأفعال وترتبط الدول فيما بينها بمعاهدات دولية لردع هذه الفئة من الجرائم ومن هنا تكتسب هذه الفئة من الجرائم طابعها الدولي (٢) .

تقسيم الجرائم وفقا لموضوع الجريمة (٣) :

يذهب انصاره لتقسيم الجرائم الدولية طبقا لموضوع الجريمة الى نوعين :

أما النوع الأول : فهو يشمل الجرائم التي تنتهك فيها مصالح أو قيم معنوية غير ملموسة تهدم الجماعة الدولية كجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية أو في صورة التداول غير المشروع للمخدرات أو مطبوعات الفحش والدعارة وتعد جريمة دولية لانتهاكها قيما ومصالح معنوية تهم الجماعة الدولية (٤) .

النوع الثاني : يتضمن جرائم دولية تنتهك فيها مصالح أو قيم مادية تهم وتعنى الجماعة الدولية أو موضوع اهتمامها .

فالاعتداء على أمن وسلامة الملاحة البحرية في أعالي البحار أو الملاحة الجوية يعد انتهاكا لقيم ومصالح مادية ملموسة تهم الجماعة الدولية ويشكل جريمة دولية (٣ مكرر) ولا يغير من طبيعة الجريمة كونها تشكل اعتداء على مصلحة أو قيمة مادية أو معنوية سواء اكانت جريمة دولية بطبيعتها أو بالتجريم (٥) .

(١) لا يعاقب القانون المصرى على الرق والمنشورات الفاضحة الا في حدود مايقع داخل حدود اقليم مصر (م ١٧٨ ع) ويعاقب القانون المصرى على تزيف العملة بعقوبة الجنائية اذا كانت عملة وطنية اما الاجنبية فيعاقب عليها بجنحة تزوير بشرط أن تكون العملة متداولة قانونا في مصر أو الخارج (م ٢٠٣ ، ٢١٥ عقوبات) .

(٢) Lombois : op. cit. P. 165-166, 195 et ss.

(٣) Glaser : op. cit., P. 52-45.

د. محمد محي الدين عوض - الجرائم الدولية - المرجع السابق ص ٢٨ .

(٤) Ibid : op. cit., P. 53

د. محمد محي الدين عوض - السابق ص ٢٨

(٥) Lombois : op. cit., P. 33.

(م ٣١ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

تقسيم الجرائم وفقا لمعيار مرتكب الجريمة (١) :

- النوع الاول : جريمة دولية يرتكبها الدول مثل الحرب العدوانية •
- النوع الثانى : جرائم دولية يرتكبها الافراد مثل جرائم القرصنة والاتجار فى الرقيق •
- وبذلك يتضح موقف الفقه من تقسيم وتقنين الجرائم الدولية المختلفة •

ثانيا : الجرائم الدولية محل الدعوى الجنائية :

ينبغى ان يتم تقنين الجرائم الدولية بمنعها الضيق وهى تشمل الجرائم الدولية المؤيدة بالسوابق القضائية كما ورد فى لائحة فورمبيرج سنة ١٩٤٥ وأيدته لجنة القانون الدولى فى مشروع التقنين الخاص بالجرائم ضد أمن وسلام الانسانية سنة ١٩٤٥ المعد بناء على مشروع سيرو بولوس وفى التوصية الثانية للجنة الرابعة للمؤتمر الاول للجمعية المصرية للقانون الجنائى بالقاهرة سنة ١٩٨٧ وهى الجرائم ضد الانسانية بما فى ذلك اتفاقية لاهاي سنة ١٨٩٩ ، سنة ١٩٠٧ وجرائم الارهاب التى ورد بشأنها اتفاقية مكافحة الارهاب سنة ١٩٣٧ والتى نصت على اعتبار الارهاب جريمة دولية اذا مارسته الدولة أو سمحت به أو تفاضت عنه سواء اكان ذلك فى زمن السلم أو زمن الحرب •

وقد جاء النص على اعتبار الارهاب جريمة دولية ضمن قائمة الجرائم الدولية المرتكبة أثناء الحرب العالمية الاولى •

وصدرت عدة اتفاقيات بشأن الاستيلاء غير المشروع على الطائرات فى طوكيو سنة ١٩٦٣ ولاهاي سنة ١٩٧٠ ومونتريال سنة ١٩٧١ وروما سنة ١٩٧٣ (٢) ومونتريال سنة ١٩٧١ ، ومعاهدة سنة ١٩٧٩ الخاصة

(١) Pmdupuy : observaton sur le crime international L, etat, (١) R.G.D.I. P. 1980. P. 443 et ss, Glaser - op, cit., P, 51,

(٢) راجع نصوص الاتفاقيات عند كل من د. عبد الرحمن علام - الافعال غير المشروعة ضد الطائرات المدنية - بحث مقدم للمؤتمر الاول للجمعية المصرية للقانون الجنائى سنة ١٩٨٧ - ص ٢ وما بعدها ، الدكتور محمد منصور الصاوى - السابق ص ٢٤٧ •

بأخذ الرهائن (١) كما نصت الاتفاقيات الدولية على عدم اعتبار جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية من قبيل الجرائم السياسية مما يعنى جواز التسليم فيها سواء ارتكبها وطنى أم أجنبى وهذا ما أكدته م ٤٩ من اتفاقية جنيف سنة ١٩٤٩ .

ويقتضى الواقع العملى للمجتمع الدولى فى وقتنا الحاضر ألا تتوسع فى تقنين الجرائم الدولية لعدة اعتبارات هى :

١ - ان الاجراءات الجنائية الدولية اذا اتخذت أمام محكمة دولية سوف تنتهك بلا شك سيادة الدولة وتعرض للتدخل فى الشؤون الداخلية لها وهذه ما ترفضه الدول فى الوقت الحاضر أعمالا للفقرة السابعة من م ٢ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٥ الذى ينص على حظر التدخل بطريق مباشر أو غير مباشر بما فى ذلك التدخل المسلح وغيره من صور التدخل الأخرى (محاولات التهديد الموجهة ضد الدولة) اذ يتطلب الأمر أن تلتزم الدول فى اتفاقية دولية بالغاء كافة نصوص القانون الوطنى أو الدستور المتعارضة مع التدخل العقابى الدولى والمحاكمة الدولية وهو ما أقرت به التوصية السابقة للجنة الرابعة للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائى سنة ١٩٨٧ .

٢ - التوسع فى تقنين الجرائم الدولية قد يرسخ فى الاذهان بناء على تواتر تطبيق الاجراءات الجنائية الدولية بمعناها الضيق أمام محكمة دولية أن هذا يعد استثناء على قاعدة المستاس بالسيادة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول فى نظر المجتمع الدولى لمساس تلك الجرائم بالقيم والمصالح الدولية التى تقرها المجموعة الدولية .

٣ - من الأفضل التوسع فى الالتزامات الدولية فى المعاهدات بالزام الدول بادخال الافعال التى تتضمن الجرائم الدولية التى تسمى بالجرائم العالمية والدولية فى قوانينها الوطنية لتطبيق تلك القوانين سواء بناء على الاختصاص الاقليمى أو الاختصاص العالمى أو الشامل كلما كان ذلك مستطاعا اما اذا تبين عدم خديه المحكمة الوطنية فى محاكمة المتهمين أو تبين عدم مناسبة العقوبة يمكن احوالة المتهم للمحاكمة أمام محكمة دولية

(١) انضمت مصر لهذه الاتفاقية سنة ١٩٨٠ ولا عقاب على اخذ الرهائن المدنيين فى القانون المصرى سوى خطف الاطفال م ٢٨٠ عقوبات .

لسمو القانون الدولي على القانون الوطني وهذا ما افترضته اللجنة الرابعة للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائي سنة ١٩٨٧ في توصيتها الثالثة .

مع ملاحظة التقييد بعدم محاكمة الشخص عن نفس الفعل مرتين كما جاء النص عليه في التوصية العاشرة للجنة الرابعة للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائي سنة ١٩٨٧ . حيث افترضت أن يكون محاكمة الشخص أمام القضاء الدولي مانعه لمحاكمته أمام القضاء الوطني بينما محاكمته أمام القضاء الاخير سواء محكوم بالبراءة أو الادانة لا تحول دون محاكمته أمام قضاء دولي لسمو القانون الدولي على الوطني .

٤ - انه من الممكن أن يضاف أفعال مجرمة الى التقنين الدولي للجرائم الدولية بمقتضى معاهدة أو اتفاقيات مثل فعل أخذ الرهائن فلم تجرمه قائمة لجنة الفقهاء المشكلة عن المؤتمر التمهيدى للسلام سنة ١٩١٩ وانما جرمت أفعال الاجهاز على الرهائن كجريمة حرب وهذا الفعل الاخير ورد في ضمن لوائح المحاكم الدولية العسكرية في نورمبرج سنة ١٩٤٥ وطوكيو سنة ١٩٤٦ اما معاهدة جنيف سنة ١٩٤٩ فقد نصت الاتفاقية الرابعة منها في المادة ٣٤ على تحريم أخذ الرهائن واعتبرته من الجرائم الجسيمة طبقا لنص المادة ١٤٧ اذا اتخذ حيال المدنيين في زمن الحرب وبالتالي أصبح من الجرائم الدولية . ولا شك أن الانسانية في حاجة ماسة لتقنين الجرائم الدولية خاصة جرائم العدوان والحرب كما تأمل في تشكيل محكمة دولية لمواجهة هذه الجرائم عند وقوعها طبقا لقانون قائم يعلن سلفا هذه الجرائم قبل ارتكابها ويحدد نموذج السلوك المعاقب عليه فيه .

وهذا يقتضى أن يكون تقنين الجرائم الدولية متزامنا مع اقامة القضاء الدولي الجنائي وسابقا على الوقائع المقامة عنها الدعوى امامه وهذا ما اقترحته اللجنة الرابعة من المؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائي سنة ١٩٨٧ في توصيتها الثامنة . ويقتضى الأمر أن يشمل تقنين الجرائم ضد أمن وسلام البشرية سواء ارتكبت بطريقة عمدية أو غير عمدية سلبية ام ايجابية مرتكبه بطريق سلبى مع ايضاح أركانها والعقوبة المقررة لها في ضوء ما هو مقرر من مبادئ في القوانين الوطنية للعالم المتمددين واتفاقيات حقوق الانسان وهذا ما اقترحته اللجنة السابقة في توصيتها الأولى .

المطلب الثاني

المركز القانوني لأطراف الدعوى الجنائية (١)

والضمانات القانونية للأطراف

لقد أعطى القانون سواء كان جنائيا دليخيا أو جنائيا دوليا للمتهم مجموعة من الضمانات والحقوق سواء بالنسبة للمحاكمات الوطنية أو الدولية وقد نص على ذلك الاعلان العالمى لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ فى المواد من ٩ - ١٢ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية سنة ١٩٥٠ فى المواد ٣ ، ٥ ، ٧ والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان المدنية والسياسية سنة ١٩٧٦ فى المواد (٩ ، ١٠ ، ٢٤) (٢) ولائحة نورمبرج فى المواد (١٧ ، ٢٤ ، ٢٧) وتقر هذه الحقوق والضمانات المبادئ القانونية المعترف بها فى الدول المتمدية كما وردت فى مشروعى تقنين محكمة دولية سنة ١٩٥١ ، سنة ١٩٥٣ م ٤٨ وهذه الضمانات والحقوق تتمثل فى الضمانات التى تضمنتها توصيات المؤتمر الدولى الثانى عشر لقانون العقوبات الذى عقد فى هامبورج فى سبتمبر سنة ١٩٧٩ بشأن حقوق وضمانات المتهمين وهى تتمثل فى الآتى : -

١ - أن توجد دلائل كافية على الاتهام بأرتكاب جريمة دولية تستوجب القاء القبض عليه وأن يمثل أمام القضاء خلال فترة معقولة من القاء القبض عليه .

٢ - يجب أن يعامل معاملة كريمة بما يحفظ عليه كرامته كإنسان فى فترة حبسه وخلال الاجراءات .

٣ - أن يعطى للمقبوض عليه الحق فى الاتصال بمحاميه الذى يختاره وينتمى لدولته ان طلب ذلك وعدم جواز الفصل بين المتهم ومحاميه فى أى دور من ادوار الدعوى والسماح لمحاميه بالاطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة وان يكون من حق المتهم الا يجيب الا بحضور محاميه ، فاستجواب المتهم حق له يدافع به عن

(١) د. محمد عبد النعم عبد الخالق - الجرائم الدولية - ط ١٩٨٩

ص ٣٥٠ وما بعدها .

(٢) د. محمد محى الدين عوض ص ٣٥ وما بعدها ، د. جسنين عبيد

ص ٨٧ وما بعدها .

نفسه فلا يجوز للمحقق أو المحكية استجوابه الا اذا قبل ذلك ومن ثم لا يجوز أن يكون رفضه للاستجواب قرينه ضده .

٤ - يجب اعتبار المتهم بريثا حتى تثبت اداته بحكم قضائي فقرينه البراعة مبدأ أساسى فى القضاء الجنائى بصفة عامة ويستفيد المتهم دائما بأى شك فلا يكلف باثبات براءته أو تقديم دليل ضد نفسه أو على جلفه اليمين أو أن يرغم على الكلام ، فلا يجوز توقيع جزاء جنائى عليه طالما لم تثبت مسئوليته على الوجه المنصوص عليه قانونا كما لا يجوز اداتته إلا اذا حوكم بالمطابقة للقانون وبناء على اجراءات قضائية صحيحة .

٥ - اعلان المتهم بالتهم الموجه اليه أو المسنده اليه والمستندات الداله عليها بلغه يفهمها وبطريقة واضحة وترجم الى لغته جميع للمستندات المقدمة ضده وذلك قبل محاكمته بفترة كافية ولا يعتد بأى أقوال تصدر من المتهم تحت تأثير الاكراه المادى أو المعنوى أو اغراء أو تفرير وان يعتد بالاعتراف الذى يصدر منه امام المحكمة فقط مع عدم جواز اداتته اذا كان اعترافه هو الدليل الوحيد ضده . كما لا يجب أن يدان على مجرد اعتراف لم يتحقق من صحته كما لا يعتد بالادانة التى تنتج عن استعمال وسائل تشكى اعتداء على حقوق الانسان كالتعذيب أو المعاملة الوحشية أو غير الانسانية أو المهينة له كإنسان .

٦ - يجب أن تتم محاكمته فى مدة معقولة لاعداد دفاعه وأن تشير كل الاجراءات بما فيها المحاكمة ودون تأخير وفى حضور المتهم ومحاميه كما يجب أن يتاح له الدفاع عن نفسه بالأصالة أو بالوكالة وتقديم أدلته وفى حالة عدم قدرته على الاستعانة بمحام يجب تزويده بمحام على نفقة خزانة المحكمة الدولية مع السماح له فى بداية أية مرحلة كانت عليها الدعوى سواء كانت فى مرحلة التحقيق الابتدائى أو النهائى بتقديم ما يرغب من ايضاحات تفيد فى درء التهمة عن نفسه .

٧ - ان يكفل له محاكمة علنية وجاهة ونزيهة ومحايدته وأن يتاح له الفرصة لاعلان شهوده واستجوابهم ومناقشة شهود الاتهام سواء بنفسه أو بواسطة محاميه .

٨ - الا يحاكم مرة أخرى عن نفس الوقائع سواء بنفس الوصف أو تحت وصف آخر أمام محكمة وطنية طالما انه سبق له أدين أو بريء عن نفس الوقائع أمام محكمة جنائية دولية بينما يجوز وفق اتجاه بعض الفقه إعادة محاكمة من سبقت محاكمته أمام محكمة وطنية تعاد محاكمته أمام محكمة جنائية دولية مع ادخال ما سبق الحكم به من عقوبة في الحساب اذا كان الحكم بالادانة عملاً بقاعدة سمو القانون الدولي على القانون الوطني وقد أخذت بهذا الاتجاه التوصية العاشرة للجنة الرابعة للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائي سنة ١٩٨٧ •

٩ - ان يكون للمحكوم عليه حق الاستئناف بالنسبة للحكم والعقوبة بواسطة محكمة أعلى (م ١٥/٥) من الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان المدنية والسياسية سنة ١٩٧٦ •

كما قررت اللجنة الدولية للفقهاء في مؤتمر نيودلهي سنة ١٩٥٩ ان كل ادانة وعقوبة وكل رفض للافراج بكفالة يجب ان يتاح له النظر أمام محكمة فضلاً عن التماس إعادة النظر (١) كما ورد النص على هذه الضمانات والحقوق للمتهم في الشريعة الاسلامية الفراء (٢) منها فهي الشريعة الاسلامية عن اكراه الفرد على الاقرار بجرمه والحكم بطلانه وعدم جواز القبض التعسفي أو الحبس أو التعذيب أو التصفية الجسدية ويستدل على ذلك من قوله تعالى (ولقد كرّمنا بنى آدم وحملنهم في البر والبحر ورزقنهم من الطيبات وفضلنهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) الاسراء ٧٠ وقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم (الانسان بنیان الله ملعون من هدم بنیان الله) صديق رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وقد أقر بهذه الضمانات المخولة للمتهم في احكام الشريعة الإسلامية المؤتمر الدولي الأول المنعقد في سيراكوزا بإيطاليا في ٢٨ مايو سنة ١٩٧٩ لبحث موضوع حماية الانسان وتحقيق العدالة في النظام القضائي الجنائي الاسلامي •

(١) د. محمد مجي الدين عوض - السابق - ص ٢٦ •

(٢) د. عمر الفاروق الجيبي - التعذيب جرم دولة وجريمة

وطنية - ص ٢٠ •

ولا شك أن تقرير تلك الضمانات والحقوق للمتهم بارتكاب الجريمة الدولية واجبة خواء اثناء القبض عليه أو في اجراءات الدعوى أو المحاكمة لكونه الطرف الضعيف امام خصمه الذى قد يكون دولة أو مجموعة من الدول لديها كافة الامكانيات التى تمكنها من اثبات ما تدعيه لذا كان من الواجب ان يضمن للمتهم المساواة فى الاسلحة «egalite de armes» أى أن يكون للدفاع الحق فى مساواة حقيقية اثناء الاجراءات توفر له الوسائل الضرورية لتنفيذ الأدلة التى يقدمها الادعاء وتقديم أدلة النفى .

المطلب الثالث محاكمة المجرم ومعاقبته

أخذت اتفاقية لاهاي بعد ان نصت على احتجاز المجرم أو المتهم بمبدأ اما التسليم واما المعاقبة ويعنى ذلك ان على الدولة التى يتواجد فيها المجرم أو المتهم ان تقوم اما بتسليمه واما بمحاكمته وجاء النص على المحاكمة فى المادة رقم ٧ بينما جاء النص على التسليم فى المادة رقم ٨ وقد اثارت هاتان المادتان نقاشا طويلا فى مؤتمر لاهاي وذلك لان الدول تعارض فى تسليم المجرمين السياسيين الى الدول التى تطلب ذلك كما انها تكره فى الغالب محاكمة المجرمين السياسيين الذين ترفض تسليمهم ومن ثم كان ينبغى ان تصاغ الاحكام المتعلقة بتسليم مختطفى الطائرات أو محاكمتهم بنحو يراعى معه عدم المساس بالمجال الحساس لسيادة الدولة فى الأمور الجنائية وقد نصت م ٧ من الاتفاقية على ما يلى :

على الدولة المتعاقدة التى يعثر فى اقليمها على المجرم المزعوم ان تقوم فى حالة عدم تسليمها اياه دون أى استثناء مهما كان وسواء ارتكب ام لم يرتكب الجريمة فى اقليمها بتقديم القضية الى سلطاتها المختصة لغرض المحاكمة الجزائية .

وعلى تلك السلطات ان تتخذ قرارها بنفس الطريقة المتبعة فى حالة اية جريمة عادية ذات طبيعة خطيره بمقتضى قوانين تلك الدولة .

ويتضح من هذا النص انه يرتب على الدول المتعاقدة التزاما بأن تحيل قضية المجرم الذى يعثر عليه فى اقليمها على سلطاتها المختصة لغرض المحاكمة الجزائية وينشأ هذا الالتزام عندما تقرر الدولة المتعاقدة عدم تسليم المجرم ولا يخضع هذا الالتزام بمقتضى النص لاي استثناء فليس

للدولة المتعاقدة ان ترفض احالة مثل هذه القضية لغرض المحاكمة بحجة عدم ارتكاب الجريمة في اقليمها .

وتظهر اهمية المادة السابقة من كثرة عدد المقترحات التي قدمتها الدول المختلفة قبل انعقاد مؤتمر لاهاي سنة ١٩٧٠ وفي اثناء انعقاده وقد استهدفت تلك المقترحات تعزيز فاعليه المادة السابعة وبالنظر لكثرة تلك المقترحات التي بلغ عددها اربعة عشر اقترحا عينت لجنة لكل جماعة عمل مهمتها تصنيف المقترحات التي وردت في شأن م ٧ . وقد تم سحب اغلب المقترحات وكان الاتجاه العام في المؤتمر يميل نحو تسليم المجرم ويقضى في حالة عدم القيام بذلك بمحاكمة المجرم ومعاقبته حيثما يعثر عليه .

واقترح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي منح أولوية تسليم المجرم الى دولة تسجيل الطائرة وفشل اقتراح تقدم به بعض مندوبين يقضى بادخال جملة في المادة السابعة يمنع بمقتضاها منح اللجوء السياسي لمختطفى الطائرات وعلى العكس من ذلك فجح اقتراح تقدمت به كل من سويسرا والنمسا يقضى بوجوب محاكمة المجرم بصرف النظر عما اذا كان قد ارتكب الجريمة في اقليم الدولة التي عثر فيها عليه وبذل عدد من المندوبين جهودا كبيرة للتوفيق بين مختلف الآراء والمقترحات الى ان انتهوا من وضع اقتراح مشترك تبنته وفود ست وعشرين دولة ويتضمن النص التالي للمادة السابعة .

(تكون الدول المتعاقدة التي يعثر في اقليمها على المجرم المزعوم في حالة عدم تسليمها اياه ملزمة مهما كان الباعث على الجريمة وسواء ارتكبت ام لم ترتكب في اقليم تلك الدولة بأن تقدم القضية الى سلطاتها المختصة لغرض المحاكمة الجزائية وعلى هذه السلطات ان تتخذ قرارها بنفس الطريقة المتبعة في حالة جريمة عادية ذات طابع خطير بمقتضى قوانين تلك الدولة) .

واخيرا اقترحت كينيا في مؤتمر لاهاي في اجتماعه العاشر بكامل اعضائه حذف عبارة « مهما كان الباعث على الجريمة » ووضع عبارة « دون استثناء » محل العبارة المحذوفة من م ٧ كما ان المندوب السوفيتي ايد هذا الاقتراح وأضاف اليه كلمة « مهما كان » مبينا ان عبارة (بدون استثناء مهما كان) قد وردت في صلب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد أيد مندوبو عدد كبير من الدول ضرورة استعمال نفس الصيغة التي وردت في ذلك القرار . فوافق مؤتمر لاهاي في اجتماعه المباشر على الاقتراح الكيني المعدل بأغلبية ٦١ صوتا ضد لا شيء وامتناع ١١ صوتا .

وأخيرا وافق مؤتمر لاهاي على الصيغة النهائية للمادة السابعة على النحو المذكور بأغلبية ٦٠ ضد صوتين وامتناع ١٣ صوتا .

وقد رفض المؤتمر اقتراحا تقدم به مندوب شيلي ويقضي بحذف عبارة (لغرض المحاكمة الجنائية) من الجملة واجلال عبارة (لتقرر ما اذا كانت محاكمه) محلها وواضح ان من شأن هذا الاقتراح اضعاف نص المادة السابعة وقد رفضه المؤتمر بأغلبية ٤١ ضد ٢٢ صوتا وامتناع ١١ صوتا .

وعلى هذا النحو جرى تعزيز المادة السابعة كثيرا في مؤتمر لاهاي بحيث تكون مع احكام المادة الثامنة المتعلقة بتسليم المجرم أو المتهم اداة فعالة لقمع جريمة اختطاف الطائرات على ان الاعمال التحضيرية لتلك المادة لا تدل على ان عبارة (لغرض المحاكمة الجزائية) تعني وجوب محاكمة المجرم أو المتهم من قبل الدولة التي لها ان تثبت في مسألة محاكمة المجرم وما يتصل بذلك من مسائل طبقا لقوانين تلك الدولة بـ كمسألة وقف الاجراءات في الحالات الاستثنائية آخذة بنظر الاعتبار ظروف كل قضية على حده على ان ينتج عن المحاكمة من حيث المبدأ توقيع العقوبة على المجرم .

ويتضح من احكام مادة ٧ ان على الدولة المتعاقدة التي يعثر في اقليمها على المجرم المزعوم سواء كانت الدولة التي هبطت فيها الطائرة المختطفة والمختطف مازال على متنها ام الدولة التي هرب اليها مختطف الطائرة ان تقدم القضية دون أى تأخير الى سلطاتها المختصة لغرض المحاكمة الجزائية للمجرم غير ان واجب الدولة المذكورة آنفا في تقديم القضية الى سلطاتها المختصة لا يرد عليه سواء استثناء واحد هو عدم تسليم المجرم ويكون عدم التسليم نتيجة لقرار تتخذه الدولة التي عثر فيها على المجرم لسبب أو آخر ومن ذلك حالة عدم تقديم طلب من دولة اخرى بالتسليم أو برفض التسليم لكون الشخص المطلوب تسليمه من رعايا الدولة التي طلب اليها التسليم أو حالة منح الشخص المطلوب تسليمه حق اللجوء السياسي في هذه الدولة أو حالة المطالبة بالتسليم ليس لجريمة ارتكبتها الشخص بل

بسبب آرائه السياسية ... الخ • ويجب في جميع هذه الحالات التي لا يحصل فيها تسليم المجرم ان تبادر الدولة التي يوجد فيها الى اجراء محاكمته الجزائية •

ولم تسمح اتفاقية لاهاي بأى استثناء آخر فيما يخص واجب تقديم القضية بغرض المحاكمة وذلك حتى عند ارتكاب الجريمة في اقليم الدولة التي احتجز فيها المجرم •

ويرى بعض الفقه في ذلك توسيعا آخر لمبدأ الشمولية الذي ورد في الفقرة ٢ من المادة الرابعة من اتفاقية لاهاي التي قضت بأن تتخذ كل دولة منعقدة الاجراءات التي قد تكون ضرورية لتقرير اختصاصها في حالة وجود المجرم المزعوم في اقليمها وكونها لا تسلمه •

ويلاحظ اخيرا بأن الجملة الاخيرة من م ٧ يجب ان تفسر في ضوء م ٢ من نفس الاتفاقية التي نصت على تعهد كل طرف متعاقد بأن يجعل جريمة اختطاف الطائرات معاقبا عليها بعقوبات شديدة كما ان ما ورد في الجملة المذكورة آنفا في شأن اتخاذ القرار من قبل السلطات المختصة بنفس الطريقة المتبعة بالنسبة لاية جريمة عادية يقصد به ان تعامل المحاكم الداخلية جريمة اختطاف الطائرات بمثابة جريمة عادية وذلك في الدول التي تميز الجرائم العادية من الجرائم السياسية •

الباب الثالث

التعاون الدولي في مكافحة جرائم التهديد لامن المواصلات الدولية

تمهيد وتقسيم :

لقد أصبح الشغل الشاغل للمجتمع الدولي ، خاصة في الفترة الاخيرة ، هو كيف يمكن منع العمليات الارهابية والقضاء على الارهاب الدولي والاعتداء على وسائل المواصلات داخليا وخارجيا لانها هي بحق عصب الحياة ولها تأثير مباشر على كل النواحي والعمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية وغيرها .

والسؤال أصبح مطروحا ليس فقط أمام الهيئات والمنظمات الدولية أو على مستوى الحكومات وصانعي القرارات السياسية ، بل وايضا على مستوى الشعوب والافراد فالارهاب يضرب في كل مكان ، وفي اى وقت ويمس في ذات الوقت أفراد ينتمون الى دول متعددة ، وشعوب مختلفة .

وهناك وسائل عديدة يمكن اللجوء اليها لمنع العمليات الارهابية أو الحد منها ومع ذلك فان اختيار الطرق والوسائل المناسبة يعتمد الى حد كبير على نوع الارهاب الواجب مكافحته . فالاجراءات والوسائل التي تتخذ لمنع الارهاب الموجهة الى وسائل المواصلات خاصة النقل الجوى . تختلف عن تلك الموجهة الى مقار البعثات الدبلوماسية أو غيرها من العمليات الارهابية .

وايا كانت الوسائل التي يمكن اللجوء اليها لمكافحة الارهاب ، فانه ينبغي التأكيد على حقيقة هامة وهي ان مكافحة الارهاب ينبغي ان يبدأ من افكار الناس ومعتقداتهم وايمانهم بنبد العنف وعدم الاعتداء على الارواح البريئة واحترام القيم والمشاعر والحياة الانسانية .

فتكوين رأى عام على المستوى الدولى يهم الى حد كبير فى مؤازرة الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها هذا فضلا عن اهمية توسيع وتحسين التعاون الدولى فيما بين الدول على اساس ثنائى ومتعدد الاطراف والذي يسهم فى القضاء على اعمال الارهاب الدولى واسبابه الكامنة ومنع هذا البلاء الاجرامى والقضاء عليه .

وقد تحقق تدابير منع الارهاب ، وقد تفشل الوسائل الفنية والامنية فى احباط الجرائم الارهابية ، ولهذا يصبح من الضرورى ردع الارهاب وملاحقة الارهابيين ، وتقديمهم للمحاكمة لانزال العقاب بهم جزاء لما اقترفوه .

وقمع الارهاب الدولى كمنعة يستلزم التعاون الدولى بين الدول لاحكام الحصار حول الارهابيين ، وتسهيل القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة ، او تسليمهم للدول التى تطلب ذلك حتى يمثّلوا امام العدالة . كما يتطلب تقديم المساعدة القضائية المتبادلة لجمع الأدلة ، واجراء التحقيقات ، ، والبحث عن المتهمين وشركائهم والقبض عليهم وجمع المعلومات عن المنظمات والجماعات الارهابية وابعاد الاجانب المشبوهين وترحيلهم .

واذا كانت الجريمة الارهابية تعد اعتداء على أمن واستقرار المجتمع الدولى وسلامة مرافقة الحيوية ، لذا كان من الضرورى ان تتعاون الدول فى اتخاذ التدابير الضرورية لقمع الارهاب فى كل مكان . ولسوف نعالج موضوع التعاون الدولى فى شأن مكافحة جرائم الاعتداء والتهديد لامن المواصلات الدولية فى ثلاث فصول طبقا لما يلى :

الفصل الاول : الآثار الدولية للحكم الاجنبى .

الفصل الثانى : حق ابعاد الاجانب وترحيلهم .

الفصل الثالث : تسليم المجرمين .

الفصل الأول

الأثر الدولي للحكم الأجنبي (١)

تمهيد : يشترط في الاحكام التي تحوز القوة التي تمنع تجديدها المحاكمة امام القضاء الوطنى ان تكون احكام جنائية صادرة في موضوع الدعوى الجنائية بشأن وقائع يعاقب عليها القانون . فهل تقتصر هذه القوة على الاحكام الجنائية الوطنية ام تمتد الى الاحكام الجنائية الأجنبية .

لذا سوف نعالج هذا الموضوع الهام في ثلاثة مباحث مستقلة نخصص الأول لشرح ماهية الاحكام الأجنبية الجنائية وعناصرها الأساسية والمبحث الثانى لبيان مدى قوة الاحكام الجنائية الأجنبية امام القضاء الوطنى أما المبحث الثالث سيخصص لشرح شروط الدفع بالقوة السلبية للحكم الجنائى الاجنبى امام القضاء الوطنى وذلك طبقا للتقسيم التالى :

المبحث الأول : عناصر الاحكام الجنائية الاجنبية .

المبحث الثانى : قوة الحكم الجنائى الاجنبى امام القضاء الوطنى .

المبحث الثالث : شروط الدفع بالقوة السلبية للحكم الجنائى الأجنبى .

(١) د. سمير محمود عالية - رسالة دكتوراه - قوة الحكم الجنائى امام القضاء الجنائى - سنة ١٩٧٥ - القاهرة .

المبحث الأول

العناصر الأساسية للاحكام الجنائية الاجنبية

تعريف الحكم الجنائي الاجنبى :

الحكم الجنائي الاجنبى هو القرار الصادر عن سلطة اجنبية ذات اختصاص قضائى باسم سيادة الدولة التى تتبعها فصلا فى موضوع الدعوى الجنائية (١) ويتضح من هذا التعريف العناصر الاساسية للحكم الجنائى الاجنبى وتشمل :

— ان يصدر الحكم عن سلطة الحكم فى الدعوى .

— ان يفصل فى موضوع الدعوى .

— ان يصدر باسم سيادة الدولة الاجنبية .

العنصر الاول : ان يصدر عن سلطة الحكم فى الدعوى :

يتطلب هذا العنصر ان يصدر الحكم الجنائى الاجنبى عن سلطة الحكم فى الدعوى أى من هيئة لها ولاية النطق به سواء كانت محكمة عادية أو استثنائية أو خاصة أو جهة ادارية ذات اختصاص قضائى . ويعنى هذا انه لا يشترط صدوره من هيئة ذات تشكيل قضائى . فاذا تطلب ذلك يعتبر تدخلا فى بحث الاختصاص الداخلى لهيئات الدولة الاجنبية مما لا يتفق مع المبادئ المقررة فى هذا الشأن (٢) . لكن يتعين ان يكون صادرا عن هيئة ذات اختصاص قضائى .

العنصر الثانى : يشترط صدور الحكم فى موضوع الدعوى الجنائية الاجنبية .

يشترط ان يصدر الحكم الجنائى الاجنبى فى الدعوى المرفوعة بشأن واقعه معاقب عليها فى القانون الاجنبى . اما اذا كان صادرا فى موضوع

(١)

M. Traver, Droit Pénal international T. 3 (1921) n. 1491. 350,-1 Bouzat : les effets internationaux de la sentence pénal no. 3 p. 94; Jeerge levasseur : Droit pénal international et compate, cour de doctorat paris 1969-1970, p. 5.

د. محمد زهير جرانة — اثر الاحكام الاجنبية فى مصر — مجلة القانون والاقتصاد س ٧ عدد ٢ رقم ٩ ص ٣٢٣ .

(٢) د. محمد زهير جرانة — المرجع السابق رقم ٩ ص ٣٢٤ .

الدعوى المدنية فقد انتفت عنه صفة الحكم الجنائي ولو كانت الهيئة التي أصدرته محكمة جنائية لأن العبرة بطبيعة الواقعة المحكوم فيها بغض النظر عن طبيعة الهيئة التي نظرت فيها (١) .

العنصر الثالث : يشترط صدور الحكم باسم سيادة الدولة الأجنبية :

ويعنى هذا أن الطابع الأجنبي للحكم الجنائي الأجنبي لا يتوقف على جنسية الجهة التي أصدرته أو المكان الذي صدر فيه بل على تبعية هذه الجهة لسيادة الدولة الأجنبية . أى أن الحكم يعتبر أجنبيا إذا كان باسم صاحبه السلطات في الدولة الأجنبية بغض النظر عن جنسية من أصدره أو الاقليم الذي صدر فيه . وبناء عليه الحكم الصادر من المحاكم الخاصة برجال القوات الأجنبية الذين يرابطون في إقليم الدولة بترخيص منها يعتبر حكما أجنبيا ولو كان صادرا في حدود الاقليم (٢) . وعلى العكس من ذلك فإن الحكم يعتبر وطنيا بالرغم من صدوره خارج الدولة التي أعلن باسمها ، أما لأن هيئة وطنية مخصوصة اتخذت لها مكانا في الخارج في ظروف طارئة كظروف الحرب وما تقتضيه من وجود جيش وطني في أرض أجنبية وتنظيم محاكم له فيها لمحاكمة أفراد من أجل جرائمهم العسكرية وأما لأن اتفاقا عقد بين دولتين خول أحدهما حق إقامة محاكم في الثانية لمحاكمة فئات من أشخاص يتبعونها .

والخلاصة : يجب أن يكون الحكم الجنائي الأجنبي لكي يعتد به أمام القضاء الوطني أن يصدر عن سلطة الحكم في الدعوى سواء هيئة محكمة عادية لها ولاية النطق به أو هيئة محكمة استثنائية أو محكمة خاصة ويمكن أيضا أن يصدر الحكم عن جهة إدارية ذات اختصاص قضائي .

كذلك يشترط صدور الحكم في موضوع الدعوى الجنائية الأجنبية وهي الدعوى المعاقب عليها قانونا في القانون الأجنبي والشرط

(١) د. محمد زهير جرانه - المرجع السابق رقم ١٠ ص ٢٢٥ .

(٢) د. أحمد عبد العزيز الألفى - العود إلى الجريمة والاعتیاد على الإجرام - ص ٢٢٨ .

د. سمير محمود عالية - قوة الأحكام الجزائية ص ٢٠ .
(م ٣٢ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

الآخر والمهام ان يكون الحكم صادرا باسم السلطة وسيادة الدولة الأجنبية بغض النظر عن جنسية من أصدره أو الاقليم الذي صدر فيه .

المبحث الثاني

قوة الحكم الجنائي الأجنبي أمام القضاء الوطني (١)

إذا كانت اقليمية قانون العقوبات تعنى ان تكون له السلطان على كل الجرائم التي ترتكب في اقليم الدولة ، فإن هذا المبدأ يعنى أيضا ان الاحكام الجنائية تقتصر آثارها على الدولة التي صدرت فيها ، بحيث لا يكون لها آثار ايجابية أو سلبية خارجها . وللقصود بالآثار الايجابية للحكم الأجنبي قوته التنفيذية خارج الدولة التي صدر فيها والنتائج التي تترتب عليه والمتعلقة بالعود ووقت التنفيذ ورد الاعتبار وفقدان الأهلية والحرمان من الحقوق . أما الآثار السلبية للحكم الجنائي الأجنبي فتعنى قوته في الحيلولة دون تجديد محاكمة الشخص عن ذات الواقعة ، أو في التأثير على مقدار الجزاء الذي يحكم به عليه عند محاكمته من جديد أمام القضاء الوطني حيث ان الحكم الجنائي البات له قوته أمام القضاء الجنائي (٢) .

الجدل الفقهي حول الاعتراف لاحكام الجنائية الأجنبية : آثارها :

ان الاعتراف بآثار الحكم الجنائي الأجنبي خارج الاقليم الذي صدر فيه آثار جدلا فقها - أدى الى ظهور نظريتين متعارضتين لحداهما تنكر عليه هذه الآثار والثانية تعترف له بها .

اولا : نظرية انكار آثار الحكم الجنائي الاجنبى :

استند اصحاب هذه النظرية في انكارهم الآثار القانونية للحكم الأجنبي الى عدة حجج ترجع في مجموعها الى مبدأ الاقليمية وسيادة

(١) د. سمير محمود عالية - المرجع السابق ص ٦٢ .
(٢) يذهب الدكتور مأمون سلامة الى ان القوة لا تعتبر اثرا مترتبا على الحكم البات ، ولكنها صفة من صفاته ، بل أنها هي الصفة الأساسية للحكم البات وعليها تتوقف الآثار المترتبة على هذا الحكم (الاجراءات الجنائية في التشريع الليبي ج ١ طبعة أولى ١٩٧١ ص ٢٧٠ .

للدولة وتمثل هذه الحجج فيما يلي (١) :

أولاً : أن الحكم الجنائي يعتبر مظهراً من مظاهر مباشرة الدولة وسيادتها فيتعين تبعاً لذلك أن يكون من حيث آثاره مرتبطاً بهذه السيادة ومن ثم فإن تعديه آثاره إلى خارج الاقليم الذي صدر فيه يمس بسيادة الدولة الأجنبية ويحد من سلطاتها .

ثانياً : إذا كان من المقرر أن كل دولة تستأثر وحدها بتقدير الاجراءات اللازمة لاستتباب الأمن في اقليمها ، فإن الاعتراف بآثار الحكم الجنائي الأجنبي من شأنه أن يؤدي إلى احلال القانون الأجنبي محل القانون الوطني في تحديد الاجراءات المتطلبه لمواجهة حالات الاخلال بالأمن في الدولة . هذا بينما ممارسة الدولة لسلطاتها لمعاقبة الجاني هو رد الفعل البسيط الذي يجب أن تواجه به بنفسها الخطر الذي تعرض له نظامها وأمنها .

ثالثاً : ان عدم الاعتراف بآثار الحكم الجنائي الأجنبي يطله انتفاء أحد شروط الدفع بقوة الاحكام الجنائية وهو شرط وحدة الخصوم . فشرط وحدة الخصوم غير متحقق في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي الأجنبي والدعوى الجنائية المرفوعة امام المحاكم الوطنية عن ذات الواقعة فذاتية النيابة العامة كممثل لجهة الادعاء في الدعوى تختلف من دولة لآخرى .

رابعاً : ان تجاهل آثار الحكم الجنائي الأجنبي ينسجم في ظروف معينة مع بعض الاعتبارات السياسية التي تهدف الدول إلى تحقيقها . فقد تقتضي طبيعة الظروف التي تمر بها الدولة مؤاخضة الجاني بالشدة في حالة محاكمته امام محاكمها ومن ثم فليس مقبولا الاعتداد بحكم البراءة أو الحكم بعقوبة مخففة كبديل للجزاء الشديد الذي يجب ان تجاوزه المحاكم الوطنية في هذه الظروف .

.. (١) انظر في هذه الحجج : د. احمد فتحي سرور - القسم العام - رقم ٧٥ ص ١٢٨ ، د. كمال أنور محمد - تطبيق قانون العقوبات من حيث المكان رسالة سنة ١٩٦٥ .

Donnedieu de vabres : les principes modernes... P. 304 et s ;
Zlatovic - P. 418, et s.

خامسا : ان عدم الاعتداد بآثار الحكم الجنائي الاجنبى يؤدى الى تفادى العقوبات الناشئة عن اختلاف العقوبات المقررة في تشريعات الدول في حال الاعتراف به . وقد يصدر الحكم الاجنبى بجزاء جنائى لا يعرفه التنظيم العقابى او يقتضى تنفيذه بطريقة تختلف عما هو متبع في القانون الاجنبى .

سادسا : اذا كان من المقرر ان الاحكام المدنية لا يجوز تنفيذها في دولة اجنبية اذا كانت تخالف النظام العام السائد في هذه الدولة ، فانه يتعين أيضا عدم تعدية آثار الحكم الجنائى الاجنبى خارج دولته لانه يتعلق دائما بالنظام العام وفي الاعتراف بآثاره في داخل الدولة مساس بالنظام العام المستقر فيها .

ثانيا : نظرية الاعتراف بقيمة وآثار الحكم الجنائى الاجنبى :
وتتمثل اهم الحجج التى اعتمدت عليها النظرية لحدثة ولتى تعترف بآثار الحكم الجنائى الاجنبى فيما يلى :

أولا : ان القول بأن الحكم الجنائى الاجنبى يعتبر مظهرا من مظاهر سيادة الدولة لا يحول دون سريان آثاره في الخارج ، لان اقامة خارج دولته لا يكون الا باختيار الدولة وموافقتها ، فهى التى تكسبه القوة وتضفى عليه ما تريده له من آثار ، فضلا عن ان فكرة السيادة لم تعد تتنافى مع القيود التى يقتضيها التعاون بين الدول في مكافحة الاجرام (١) .

ثانيا : ان على كل دولة واجب حماية المصالح المشتركة للمجتمع الانسانى فالى جايب الجرائم التى تسيء الى النظام الوطنى والمصالح الوطنية هناك جرائم تسيء الى المجتمع الدولى بأكمله ، فاذا كان صحيحا ان لكل دولة وضعها السياسى الذى يختلف في كل دولة الا ان هناك أيضا وضعاً اجتماعيا يكون بصفة عامة واحد في كل الدول ، وهذا الوضع الاجتماعى يضار بالجرائم العامة كما ان القيم الاخلاقية واحدة تقريبا في كل الدول فتوقيع العقاب يكون عادة لحماية هذه القيم والدولة التى تنزل العقاب بالجاني تمثل المجتمع العالمى بأسرة .

(١) Donnedien de vabres : les principes modernes, p. 306.

د. أحمد فتحى سرور - القسم العام ص ١٢٩ ، د. أحمد عبد العزيز
الافى - المرجع السابق - ص ٢٢٠ .
د. محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات اللبنانى - قسم
عام - رقم ١٤٥ ص ١٦٠ .

ثالثا : ان القول باتتفاء شرط وحدة الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم الاجنبى والدعوى الجنائية المرفوعة أمام المحاكم الوطنية غير صحيح لانه اذا كانت النيابة العامة باعتبارها تمثل الادعاء في الدعوى الجنائية تختلف من دولة الاخرى . فان المدعى في هذه الدعوى وهو المجتمع الانساني واحد في جميع الدول فضلا عن ان المبادئ والقيم الاخلاقية التي تنالها هذه الجرائم بالعدوان واحدة في معظم الدول وبالإضافة الى ذلك فان اغلب الجرائم يعاقب عليها أيضا من أجل حماية القيم الانسانية في كل مكان .

فاذا اعتبرنا المجنى عليه الحقيقي في جميع الجرائم هو المجتمع الانساني بأكمله ، فان ذلك يقتضى اعتبار المدعى في جميع الدعاوى الجنائية أية كانت الدولة التي تباشر فيها هذه الدعاوى ، ومن ثم فان شرط وحدة الخصوم يكون متحققا ، ومؤدى ذلك وحدة المدعى في الدعاوى الجنائية كافة .

رابعا : ان القول لوجود اختلاف بين الدول في نظرتها الى الجرائم السياسية مما يؤدي الى عدم الاعتداد بالحكم الاجنبى في هذه الجرائم أو غيرها من جرائم أمن الدولة فمردود عليه بأن هذا ليس هو الشأن في سائر الجرائم - وهى الغالبة العظمى للجرائم - كما هو الحال في جرائم القتل والسرقة والتزوير والمخدرات التي تنص عليها أغلب التشريعات .

خامسا : ان القول بتعذر الاعتراف بالقوة التنفيذية للحكم الجنائي الاجنبى بسبب وجود اختلاف بين العقوبات المقررة في القوانين الجنائية الحديثة ، مردود عليه بأن هذا الامر ليس بالصعوبة التي يتعذر تذليلها . ويمكن التغلب عليه عن طريق الاتفاق بين الدول على تقرير نوع من التقابل والتعادل بين العقوبات المقررة في تشريعاتها (١) .

سادسا : وأخيرا فان القول يمساس الأحكام الجنائية الاجنبية بالنظام العام مما يقتضى عدم انفاذ آثارها بتطبيق هذا القول كذلك على الاحكام المدنية لم يحل ذلك دون انفاذ هذه الاحكام في الخارج في الحدود التي

Donnedien devabres : les principes modernes, p. 311.

(١)

د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - رقم ١٤٥ ص ١٦٠ .

لاتصطدم بالنظام العلم وهذا الامر الذى يمكن الاخذ به ايضا بالنسبة
للاحكام الجنائية بحيث يكون للمحاكم الوطنية الحق فى عدم الاعتراف
بالحكم الاجنبى اذا كان يتضمن مخالفة للنظام العام • كآن يعاقب على
جريمة لا يعاقب عليها فى قانونها •

ونحن نرى (١) ان هذه النظرية جديرة بالتأييد لسلامة الحجج التى
اعتمد عليها ، سيما وان الاعتراف ببعض آثار الحكم الجنائى الدولى
الاجنبى لا يعتبر نزولا عن السيادة الوطنية لان ترتيب هذه الآثار لا يكون
الا باختيار الدولة وموافقتها وطبقا للاجراءات والقواعد التى تضعها هى •
وفضل عن ان التعاون بين الدول فى مجال مكافحة الاجرام وضرورة حماية
الانسانية فى اى مكان يوجب الاعتراف ببعض آثار الحكم الجنائى الاجنبى
خارج حدود الاقليم الذى صدر فيه •

وقد اتجهت الجهود الدولية الى الاعتراف ببعض آثار الحكم الجنائى
الاجنبى فقد اعترف مؤتمر معهد القانون الدولى الذى انعقد فى ميونيخ
سنة ١٨٨٣ بالآثر السلبي للحكم الجنائى الاجنبى حتى ولو كان صادرا
من قضاء دولة غير مختص وأقر مؤتمر توحيد قانون العقوبات الذى انعقد
فى فارسوفيا سنة ١٩٢٧ هذا الآثر السلبي بالنسبة للشخص الوطنى وقد
أوصى المؤتمر الدولى لقانون العقوبات الذى انعقد فى بوخارست سنة
١٩٢٩ بالاعتراف بالحكم الجنائى الاجنبى الصادر من محكمة مختصة
وفقا للقانون الواجب التطبيق وذلك تحت اشراف السلطة القضائية المحلية
كما أوصى المؤتمر الدولى التاسع لقانون العقوبات الذى انعقد فى لاهاي
سنة ١٩٢٤ بالاعتراف بالآثار السلبية والايجابية لاحكام الجنائية الاجنبية
على أوسع لدى (٢) •

ومن ثم يرى الباحث ان تأييد هذه النظرية واجب بل وضرورة فى الوقت
الحاضر الذى يشهد اجرام ومجرمين لامثيل لهم من قبل وهم يرتكبون
جرائمهم بلا رحمة وينفذون مخططاتهم الاجرامية ولو على حساب الاطفال

(١) د. سمير محمود عالية .

(٢) المريد : د. كمال أنور محمد - الآثار الدولية لاحكام الجنائية -
ص ٦٩٩ وما بعدها .

والنساء والتضيوع مثال لحظف الطائرات وتعذيب ركابها لدرجة امتناع وصول العلاج للمرضى من مستخدمى وسائل المواصلات المختطفة وبالتالي يجب ان تؤيد هذه النظرية حيث انها تدعم وسائل التعاون الدولى لمكافحة الاجرام فى العالم وحماية الانسانية وتحقيق الامن والامان لوسائل المواصلات المختلفة .

المبحث الثالث

القوة السلبية للحكم الجنائى الاجنبى امام القضاء الوطنى

اذا كانت القوة التنفيذية للحكم الجنائى الاجنبى قد آثارت جدلا وخلافا فى الراى فان الاعتراف للحكم الجنائى الاجنبى بقوته السلبية لم يصادف صعوبات تذكر لان الاعتبارات التى تقوم عليها مبدا عدم حواز محاكمة الشخص عن فعله الواحد مرتين واضحة ومستقرة على نحو لا يمكن تجاهلة ان على الصعيد المحلى ام على الصعيد الدولى .

فالقوة السلبية للحكم الجنائى الاجنبى والتى تعتبر عقبة قانونية فى وجه تجديد محاكمة الشخص من أجل ذات الواقعة يتعين الاخذ بها لا فى حدود القضاء الوطنى الداخلى فحسب وانما أيضا فى المجال الدولى لقضاء الدول المختلفة ، بحيث يعترف للاحكام الجنائية الاجنبية بذات القوة التى تتمتع بها الاحكام الوطنية وعلة هذا الاعتراف قاعدة عدم جواز محاكمة الشخص مرتين من أجل ذات الواقعة (Non bis in idem) وهى قاعدة أساسية تمثل ضمانا هاما من ضمانات العدالة التى يضيرها ان يحاسب الشخص عن فعله الواحد أكثر من مرة - فهذه القاعدة الرومانية الشهيرة ترقى الى مرتبة القواعد الدولية التى تتخطى الحواجز والحدود بين الدول ، فضلا عن ان التضامن بين الدول فى مكافحة الاجرام يوجب عليها احترام الاحكام الجنائية الصادرة من الدول الاجنبية (١) .

(١) Donnedien devabres : les principes de modernes, P. 303.

د. عاطف النقيب : اثر القضية المحكوم بها ص ٢٠١ ، د. محمد الفاضل : التعاون الدولى ص ٢٣٢ وما بعدها .

إذا ان القاضي الاجنبى بإصداره الحكم الجنائى يكون قد مارس
حقا ثانيا في مكافحة الاجرام لا لدولته فحسب وانما للانسانية جمعاء
(Dr. Ramses Behnam P. 323) وبثاء على الاعتبار السابقة فان غالبية الدول
اعترفت للحكم الجنائى الاجنبى بقوة المانعة من تجديد المحاكمة امام
قضاها الوطنى الا انها لم تتفق فيما بينها حول مدى ونطاق هذا الاعتراف.

ففى فرنسا مثلا نجد ان الشارع قد اعترف للحكم الجنائى الاجنبى
بالقوة التى تمنع نظر الدعوى من جديد وان يكون ذلك فى نطاق محصور
اذ قصر هذه القوة على الاحكام الصادرة بوجه المواطنين الفرنسين فقط
عن الجرائم التى ارتكبوها فى الخارج وعن أفعال الاشتراك المقررة منهم
فى فرنسا عن جرائم وقعت فى الخارج (مادة رقم ٦٩٢ من قانون الاجراءات
الفرنسى) .

فالجنسية الفرنسية للجاني شرط للحيلولة دون تجديد محاكمته فى
فرنسا عن الجرائم التى ارتكبها فى الخارج ، أو عن افعال الاشتراك التى
قام بها فى الاراضى الفرنسية ، اما اذا كان الجاني لا يحمل الجنسية
الفرنسية اى كان اجنبيا وفقا للقانون الفرنسى فانه لا يقبل منه الدفع
بقوة الحكم الجنائى الاجنبى امام القضاء الفرنسى عن الجرائم التى
اقتصرها فى الخارج . كما ان الشارع الفرنسى اعتد بالجنسية للجاني بشأن
الجنایات والجنح الواقعة على أمن الدولة أو الماسة بسلامة نقدها واجتامها
فقصر الافاده من قوة الحكم الجنائى الاجنبى الصادر فى هذه الجرائم
كذلك على المواطنين الفرنسين ، أما ما عداهم من الاشخاص فلا يمكنهم
الدفع بهذه القوة وليسوا بمنأى عن تجديد المحاكمة بوجههم امام القضاء
الفرنسى (المادة رقم ٦٩٤ اجراءات فرنسى) .

ويبدو ان الذى حدا بالشارع الفرنسى الى اجراء هذه التفرقة هى
نوع من سوء الظن بالقضاء الاجنبى . ونحن (١) نرى ان التفرقة فى
المعاملة بين المتهمين على اساس جنسياتهم سببها عدم الثقة فى قضاء الدول
الأخرى ، فقد كان من الأجدى المساواة بينهم امام القضاء بصرف النظر
عن جنسية كل منهم اعمالا لمبادئ العدالة واظهار لروح التعاون مع

الدول الأخرى في مكافحة الاجرام والباحث يؤيد هذا النظر هذا بالنسبة للجرائم الواقعة خارج الاقليم الفرنسى او أفعال الاشتراك المقررة في داخله اما بالنسبة للجرائم المرتكبة في فرنسا فان الاحكام الجنائية الصادرة بشأنها في الخارج تتجرد من القوة امام القضاء الفرنسى ايا كان مرتكبها اذ ان الاختصاص بنظر هذه الجرائم ينعقد للمحاكم الفرنسية استنادا الى مبدأ الاقليمية .

اما في جمهورية مصر العربية :

فقد عالج الشارع موضوع الاعتراف بالقوة السلبية للحكم الجنائى الاجنبى في المادة رقم ٤ من قانون العقوبات التى تنص على (لاتقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج الا من النية العامة ولا تجوز اقامتها على من يثبت ان المحاكم الاجنبية برأته مما اسند اليه او انها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته) ومن ظاهر النص نجد ان الشارع المصرى يعترف للحكم الجنائى الاجنبى بقوة التى تمنع نظر الدعوى من تجديد امام محاكمة ولكنه قصر هذا الاعتراف على الاحكام الصادرة في شأن جرائم أو أفعال وقعت في الخارج وتصدر الاشارة الى ان النص المصرى يمتاز بعموم نطاق اذ جعل الافادة من قوة الحكم الجنائى الاجنبى من حق جميع المتهمين دون تفرقة بينهم تبعاً لما اذا كانوا يحملون الجنسية المصرية أو لا يحملونها وقد اخرج الشارع المصرى من دائرة الاعتراف بقوة الاحكام الاجنبية الاحكام الصادرة في جرائم تخضع لمبدأ الاقليمية اذ تتجرد من كل قوة لها امام القضاء المصرى ويلاحظ على النص السابق انه جاء مطلقا فيما يتعلق بحكم البراءة الصادر عن القضاء الجنائى الاجنبى بمعنى ان سلطة العقاب بهذا الحكم ايا كان السبب للبراءة ولو كان عدم المعاقبة على الفعل بمقتضى القانون الاجنبى الا اننا نرى (١) تفسيره على ضوء ما جاء في المادتين ٢ ، ٣ عقوبات وعلى ضوء الضلة بينها . فالفقرة الثانية من المادة رقم ٤ عقوبات تطبق على اطلاقها بالنسبة للجرائم المشار اليها في م ٣ (الجنایات والجنح المرتكبة من مصرى في الخارج) والتي تشترط صراحة كون الفعل معاقبا عليه في قانون البلد الذى اقترف فيه اما المادة الثانية بشقيها فلا تشترط ان يكون الفعل معاقبا عليه

(١) د. سمير محمود عالية .

في القانون الاجنبي ، الامر الذي يؤدي الى استبعاد حكم البراقة الصادر في الجرائم المشار اليها في هذه المادة (١) وهي الجرائم الواقعة كلها او بعضها في مصر والجنايات المحلة بامن الدولة وجنايات تقليد وتزييف العملة وأوراق النقد .

اما في لبنان :

فقد ذهب الشارع في الحالات التي تتجرد بها الاحكام الاجنبية من قوتها المانعة من تجديد محاكمة الشخص الى وجوب الاعتداد بالعقوبة والتوقيف الاختيالي للذين هتدوا في الخارج ، فالزم التقاضي بحسبهما بالمقدار الذي يحدده هو من اصل العقوبة التي يقضى بها اثر تجديد المحاكمة (م ٢/٤٨ عقوبات لبناني) ويبدو ان هذا النص الاخير قد املت اعتبارات العدالة في توقيع العقاب بحيث لا يجوز ان يتحمل المحكوم عليه اكثر مما يستحقه عن جريمة الواحدة (٢) .

المطلب الثاني : شروط الدفع بالقوة السطوية للحكم الجنائي الاجنبي :

لكي يصيح الحكم الجنائي الاجنبي حائزا لقوة الدفع السلية يشترط الاتي : -

اولا : ان يكون باتا : والمقصود بالحكم الجنائي البات الحكم الذي لا يقبل الطعن بأي طريق امام المحاكم الاجنبية وبذلك يكون الشارع باستعماله تعبير الحكم النهائي (المادتين ٦٩٠ ، ٦٩٢ اجراءات قرنسي ، المادة ٤ عقوبات مصري ، المادة ٢٧ من قانون العقوبات اللبناني) بدلا من الحكم البات قد استعمل تعبيراً في غير محله .

اذ المطلوب الحكم غير القابل للطعن بأي طريق وهو الحكم البات وليس فقط الحكم النهائي وعلى هذا الاساس ، فان الاحكام الاجنبية

(١) د. محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - قسم عام رقم ٦٨ ص ١٤٥ - ٢٤٦ ، د. محمود نجيب حسني السابق ص ٢٥٥ . انظر عكس ذلك د. محمد محي الدين هوتم - القانون الجنائي ج ٥ ص ٥٥ .

د. السعيد مصطفى السعيد ص ١٥٠ ، الاستاذ / جندى عبد الملك الموسوعة الجنائية ج ٥ ط ١٩٤٢ رقم ٢٥٨ ص ٦١٢ .

(٢) د. د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١٦٥ .

وقرارات سلطات الاتهام وقرارات سلطات التحقيق الاجنبية لا تحول دون اعادة النظر في الدعوى عن ذات الواقعة امام القضاء الوطنى .

ثانيا : ان يكون الحكم فاصلا في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة او الإدانة :

وقد اشترط في حال صدور الحكم الاجنبى بالادانة ان تكون العقوبة قد نفذت بكاملها ويعنى ذلك انه اذا كانت العقوبة لم تنفذ اصلا أو كانت قد نفذت تنفيذا جزئيا ، فان الحكم الاجنبى لا يقف عقبة في وجه محاكمة المتهم من جديد عن ذات الجريمة امام القضاء الوطنى وقد جاء النص على التنفيذ الكامل مطلقا بحيث يكون للحكم الجنائى الاجنبى الذى هذه قوته في العيلولة دون تكرار المحاكمة حتى ولو كانت العقوبة التى يقررها القانون الاجنبى أدنى في المرتبة أو الشدة من نظيرتها في القانون الوطنى (١)

واشترط التنفيذ الكامل للعقوبة يعتبر استثناء من القواعد العامة في قوة الاحكام المانعة من تجديد المحاكمة ، اذ الاصل ان تنسب هذه القوة الى الاحكام فانها لا الى تنفيذها (٢) ويبدو ان خطة الشارع في اشتراط التنفيذ الكامل للعقوبة مردها الحرص على عدم افلات الجانى من العقاب بعد ادائه طالما ان العقوبة لم تنفذ فيه .

ويتم التحقيق من استيفاء العقوبة بكاملها وفقا لاحكام في القانون الاجنبى بحيث لا يحول دون هذا الاستيفاء ان تفرج السلطات الاجنبية عن المتهم طبقا لقواعد الافراج الشرطى ولكن ماذا يكون الحل لو كان الحكم الجنائى الاجنبى صادرا بالعقوبة مع وقف التنفيذ ؟

لاشك ان التقيد بحرفيه النص القانونى يودى الى استبعاد من دائرة الاحكام المعترف بها ، اذ ان المتهم لم يستوفى العقوبة المفروضة ولكن اذا اخذنا بعين الاعتبار طبيعة وقف التنفيذ ، والحكمة من اعتراف الشارع به ، لتبين لنا انه نوع من المعاملة العقابية لصنف معين من المجرمين تستوجب

(١) د. محمود محمود مصطفى - شرح القانون العقوبات - قسم عام - رقم ٦٨ ص ١٢٦ .

(٢) د. محمود نجيب حسنى - السابق - ص ١٥٦ ، د. كمال أنور محمد - السابق ص ٧٠٧ ، د. محمد الفاضل - السابق ص ٢٥٩ .

حالتهم عدم ايداعهم في السجن ، وانه وصف مكمل للعقوبة المحكوم بها وان المتهم يظل مهلدا بتنفيذ العقوبة فترة معينة اذا اساء سلوكه على نحو معين وبالتالي فانه لا يحول دون الاعتداد بالحكم الصادر بعقوبة مع وقف التنفيذ اشتراط القانون تنفيذ العقوبة لان مجال هذا النص ان يكون العقوبة مشمولة بالنفاذ هذا فضلا عن ان مضي فترة وقف التنفيذ دون الغاء الحكم سوف يؤدي الى اعتبار حكم الادانة كانه لم يكن مما يجب معه قياسا على حكم البراءة وهو قياس جائز طالما كان في مجال الاباحة او التخفيف وتجدر الاشارة هنا الى ان القانون المصري لم يسو بين حالة التنفيذ الكامل للعقوبة وحالة سقوطها بمضي المدة او صدور عفو عنها على عكس ما هو مقرر في القانونين الفرنسي واللبناني اللذين اعتبر في حكم تنفيذ العقوبة سقوطها أو بصدور عفو عنها - ويبدو ان السبب في المساواة بين تنفيذ العقوبة وسقوطها بالتقادم أو بصدور عفو عنها في القانونين الفرنسي واللبناني يكمن في الاعتبار التي يستند اليهما نظاما تقادم العقوبة والعفو عنها وهي تعني ان العقوبة تحقق عن طريقهما اغراضها على الرغم من عدم تنفيذها مما يقتضي اعتبار عدم التنفيذ استنادا اليهما في منزلة التنفيذ (١) .

وأخيرا يتعين القول بأن الاجماع منعقد على ضرورة اخضاع الحكم الاجنبي لنوع من الرقابة للتأكد من صحته دون ان تصل هذه الرقابة الى حد التعرض لموضوع الحكم اذ ان اية محاولة لاعادة فحص القضية من جانب القضاء الوطني تعتبر انتهاكا لمبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين (٢) .

(١) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - رقم ١٤٧ ص ١٦٤ .

(٢) تنص الفقرة الاخيرة من م ٢٩ عقوبات لبثاني على ان « للقاضي اللبناني ان يتثبت من كون الحكم الاجنبي منطبقا على القانون من حيث الشكل والاساس وذلك برجوعه الى وثائق القضية » .

والخلاصة : ان الاحكام الاجنبية الجنائية يعترف لها بالقوة امام القضاء الجنائي الوطني اذا ما توافرت شرائطها القانونية ويعترف لها بآثارها المتعددة سواء السلبية أم الايجابية طالما كانت تصدر عن سلطة الحكم في الدعوى وتكون فاصلة في موضوع الدعوى وتصدر باسم سيادة الدولة الاجنبية .

ويؤيد ذلك الجهود الدولية لتحقيق ضمانات العدالة والمساواة وتحقيق التعاون المستمر في شأن مكافحة الاجرام الدولي خاصة في مجال الاعتداء على وسائل المواصلات الدولية .

الفصل الثاني

حق ابعاد الاجانب وترحيلهم

تمهيد وتقسيم :

لا يقتصر سكان الدولة على الاشخاص الذين يتكون منهم شعبها ويرتبطون بها برابطة الولاء وهم من يطلق عليهم وصف الرعايا أو الوطنيين، بل يضم اقليم الدولة عادة الى جانب هؤلاء أشخاصا آخرين لا ينتسبون اليها ولا تربطهم بها سوى رابطة الإقامة على هذا الاقليم ، وهم من يطلق عليهم وصف الاجانب .

وللتمييز بين الوطنيين والاجانب من سكان الدولة اهميته من ناحية مدى الحقوق التي يستمتع بها كل فريق والاعباء التي تفرض عليه .

والأصل ان علاقة الدولة بالافراد المقيمين في اقليمها سواء كانوا من رعاياها أو من الاجانب تخضع لقانون الدولة الوطنى ولا شأن للقانون الدولى العام بها على اعتبار ان تنظيم هذا العلاقة مما يتصل بها من حقوق وواجبات مظهر من مظاهر السيادة التي تنفرد بها كل دولة على اقليمها (١) . غير انه مع تطور العلاقات والاتجاهات الدولية اهتمام القانون الدولى العام شيئا فشيئا بأمر الفرد ، أدخل على حرية الدولة في معاملة الاشخاص الخاضعين لها بعض قيود ترمى لحمايتهم مما قد يقلوه من عنف أو تحكم السلطات العامة في بعض الدول وتمتد هذه الحماية الى الوطنيين والاجانب على السواء .

(١) د. على صادق أبو هيف - القانون الدولى العام - ط ١٩٧١ -
ص ١٢٠ ، معارف الاسكندرية .

لذلك نقوم بمعالجة موضوع الأجانب في مبحثين طبقا للتقسيم التالي :

المبحث الأول : المركز القانوني للأجانب .

المبحث الثاني : حق إبعاد الأجانب من إقليم الدولة .

المبحث الأول

المركز القانوني للأجانب (١)

يحدد مركز الأجانب إما بواسطة التشريعات الداخلية للدول وأما بواسطة الاتفاقيات الدولية . وقد زاد عدد الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن وساهم في الحد من تعسف الدول مع الأجانب .

والمرکز القانوني للأجانب يتحدد بالأمور التالية :

- ١ - السماح بدخول الإقليم .
- ٢ - حالة الأجانب عندما يقيم في الإقليم .
- ٣ - تدابير الأمن والمقوبات التي يمكن اخضاعه لها .

أولا : السماح بدخول الأجانب :

في أي الحالات يكون للأجانب حق في قبوله على إقليم الدولة ؟

وهنا لا ينظر إلى الدخول المؤقت أو مجرد المرور ، ولكن يقصد فقط الإقامة الدائمة التي تنتج عنها المشكلات الرئيسية .

وبسبب الطبيعة المعقدة لهذه المسائل فإن استقلال الدول بها مازال قويا .

ومن حيث المبدأ فإن دخول الأجانب إلى الإقليم يمكن أن تنظمه هذه الدولة بحريتها . وتطبيقا لذلك نجد المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية تقرر في قضية إبعاد الصينيين ، بأن سلطة إبعاد الأجانب هي بحق من حقوق السيادة لحكومة الولايات المتحدة . وبذهبت المحكمة العليا للإرجنتين في ٣ مارس سنة ١٩٥٦ إلى تأكيد سلطة الحكومة في تنظيم

(١) د. الشافعي محمد بشر - القانون الدولي العام - ص ١٦٩ -
دار الفكر العربي .

قبول الاجانب والهيمنة عليها طبقا للقواعد الدستورية ، مع ضرورة تمشى هذه السلطة مع المركز الاستثنائي للاجانب .

وقد أدت اعتبارات الجنسية من ناحية ، والخوف من الهجرة المتزايدة من ناحية اخرى الى تشدد الدول في قبول الاجانب على اقلها .

ثانيا : حالة الاجنبي المقيم على الاقليم (١) :

ويفرض القانون الدولي في هذا الصدد مبدأ المساواة في المعاملة . ومع ذلك نجد عدة تحفظات ناتجة عن :

- (أ) العداء الجنسي الذي يسود بعض البلاد .
- (ب) الاحتياطات العديدة التي يجب على دول معينة ان تتخذها ضد الهجرة المتزايدة مثل (فرنسا فيما يتعلق بالعمال الاجانب) .
- (ج) ضرورة حماية الأسرة ووقاية التراث الوطني .
- (د) تختلف المدنية في بعض البلاد مما يحتم اعطاء الاجانب معاملة أحسن من تلك المقررة للمواطنين .

ويمكن تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة - كما يلي :

١ - أن يخضع الاجانب لنفس الالتزامات التي يخضع لها المواطنون :

فالأجنبي يجب ان يكون مطيعا لكل قوانين الأمن والبوليس ، ولقوانين العقوبات ويلزم الأجنبي بأداء الضريبة ، وليس فقط الضريبة غير المباشرة وانما ايضا الضريبة المباشرة واذ يستفيد من الخدمات التي تؤديها السلطات العامة فانه يجب عليه المساهمة في نفقات هذه الخدمات الاجتماعية .

على ان الاجنبي لا يخضع للالتزامات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالجنسية مثل اداء الخدمة العسكرية .

٢ - المساواة في الحقوق : Egalite des droits

تحدد الاتفاقيات الدولية عادة (المعاهدات التجارية - معاهدات الإقامة - المعاهدات القنصلية بصفة خاصة) الحقوق التي يمكن أن يتمتع

بها الاجانب ، وهذه الاتفاقيات وكذلك القضاء يتجهان نحو مساواة الوضع القانوني للاجانب بالوضع القانوني للمواطنين . فكما هو الشأن بالنسبة للمواطنين ، فان سلطات الدولة يجب ان تحترم الدستور والقوانين في مواجهة الاجانب .

ومن الناحية المدنية والتجارية والاقتصادية ونظام القضاء ، فان المساواة معترف بها ايضا وقد اكدت ذلك نظم الحماية والالتدابير والحماية والمحكمة الدائمة للعدل الدولي ومن بين هذه الحقوق يبرز بصفة خاصة حق الملكية الذي يعلق على اذن من سلطات الدولة بل وقد يحرم منه كلية .

وفي أغلب الأحوال فان التشريعات الوطنية لا تقيم صراحة تفرقة رسمية بين الأجانب والمواطنين في موضوع الملكية وانما تقتصر على تعليق اكتساب ملكية العقارات للاجانب على تصريح ويمكن الرفض لهم .

ويتمتع المواطن والاجنبي بالحقوق والحريات الفردية كحرية العقيدة والمساواة امام القضاء وحق الانتفاع بالمرافق العامة . والالتحاق بالوظائف والحماية والأمن .

مع بعض الاستثناءات والتدابير داخل الدولة ليست في صالح الاجانب ، ويرجع ذلك لاسباب مختلفة ، منها ، رغبة الدولة في حماية نفسها ضد الاجانب وفكرة التضامن داخل الدولة .

فالدولة مثلا ترفض ان يمارس الاجانب بعض الحريات مثل حرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات وحرية التعليم في المجالات التي تعطى المتعلمين قوة ونفوذا ، اذ ان ممارسة الاجانب لهذه الحريات قد يهدد أمنها وسلامتها .

وفضلا عن ذلك فان الاجانب لا يتمتعون بالحقوق السياسية *droits politiques* التي يتمتع بها المواطنون .

٢ - تدابير الأمن والعقوبات (١) :

فقد يخضع الاجانب لتدابير خاصة للأمن لا يخضع لها المواطنون . ففى زمن الحرب يمكن للدولة ان تحجز الاجانب ، وقد يصل الأمر لطردهم

(١) د. الشافعي محمد البشير - المرجع السابق - ص ١٢٠ .
(م ٣٣ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

من البلاد وقد نوقش حق الطرد بصفة خاصة في عدة حالات للتحكيم .
وحكمت محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي في ٩ يونيو سنة ١٩٣١ بحق
الدولة في استعمال حق الطرد بشرط الا يستخدم الا في الظروف
الاستثنائية ، والا يستعمل الا بالطرق الأقل ضررا على الأجنبي ، وان
تكون الدولة مسئولة عن التعويض في حالة اساءة استخدام هذه السلطة ،
وان الشخص المطرود يجب ان تكون له فرصة الدفاع عن نفسه والاتصال
بالقنصل الخاص بدولته .

ويعتبر الطرد بالنسبة للأجنبي في الظروف الاستثنائية اجراء من
اجراءات الأمن والبوليس وليس عقوبة وهو موضوع المبحث التالي .

المبحث الثاني

حق ابعاد الأجنبي من الاقليم وطرده وترحيله

يجوز للأجنبي المقيم على اقليم دولة اخرى ان يغادر ذلك الاقليم في
أى وقت يشاء . ولا تملك سلطات الدولة التى يقيم الأجنبي على اقليمها
ان تكرهه على البقاء فيه أو تحتجزه الا لاسباب خاصة تبرر ذلك ،
كمحاكمته من اجل جريمة ارتكبها كان يقوم بالاعتداء أو تهديد وسيلة من
وسائل النقل والمواصلات أو خطفها وتهديد أمنها وأمن ركابها وكذا اذا
كان قد تمت محاكمته ويقوم بتنفيذ عقوبة محكوم بها عليه أو لمطالبته
بدفع ما عليه من ضرائب (١) .

وتشترط بعض الدول على الأجنبي الذى يرغب في مغادرة اقليمها ،
ان يحصل على اذن خروج Exitvisa من السلطات المختصة .
ولا يمنح الأجنبي هذا الاذن الا بعد ان تتحقق السلطات من انه لا يقصد
بمغادرة الاقليم الفرار من وجه العدالة ، ومن انه قام بدفع الضرائب
والديون المستحقة عليه .

وكما يجوز للأجنبي الخروج من اقليم الدولة باختياره ، فان هناك
حالات يكره فيها على ذلك ، فكما ان للدولة ان ترفض دخول الأجنبي
الى اقليمها ، فان لها أيضا ان تخرج في أى وقت شاءت الأجنبي الذى

(١) د . حامد سلطان ، د . عائشة راتب ، د . صلاح عامر - القانون
الدولى العام - ط ١٩٨٥ ص ٣٦٩ .

شأنت ان سمحت له بدخول اقليمها ، وذلك نتيجة لما تتمتع به من سيادة داخل حدود هذا الاقليم (١) . والدول تملك اخراج الأجنبي، سواء اكان موجودا على اقليمها في زيارة مؤقتة ، أم كان قد استقر عليه واتخذ منه محل اقامته .

وتوجد الى جانب هذه الصورة العادية من صور اخراج الأجنبي من اقليم الدولة والتي تعرف بحق الابعاد والطرء ، صورة أخرى تقوم فيها الدولة بتسليم الأجنبي المقيم على اقليمها الى دولة أخرى لمحاكمته من أجل جريمة يكون قد ارتكبها في اقليم تلك الدولة التي تطلب تسليمه أو لتنفيذ عقوبة صادرة عليه من محاكمها . وهو موضوع الفصل التالى (تسليم المجرمين) .

احكام الابعاد للأجنبي(٢) :

اولا : يخول المبدأ العام فى القانون الدولى الدولة الحق فى ابعاد من ترى ابعاده من الأجانب عن اقليمها ، سواء اكان الاجنبى من المقيمين اقامة مؤقتة على اقليم الدولة أو من المقيمين اقامة عادية أو دائمة . وتعليل ذلك ان الدولة التى يقيم الأجنبي على اقليمها هى دولة مضيضة ، وللمضيف ان يبعد الضيف الذى لم يعد يرغب فى ضيافته .

واسباب ابعاد الأجنبي متروكة لتقدير الدولة ، لها ان تتوسع فيها أو تضيق منها كما تشاء ، كما لها ان تسبب قرارها بالابعاد ، أو ان تصدره خلوا من التسبيب . وقد يكون قرار الابعاد قرارا فرديا ، وقد يشمل طائفة من الاجانب . وتفسير ذلك انه قد يكون فى وجود الأجنبي ، أو فى وجود طائفة معينة من الاجانب على اقليم الدولة ، خطر يمس سلامة الدولة وأمنها فى الداخل أو فى الخارج أو يهدد الأسس التى يقوم عليها النظام العام . أو الأمن العام فيها . أو يهدد بالخطر وسائل المواصلات وتهديد حياة ركاها أو قاموا بالاعتداء عليها فعلا وهددوا حياة مستخدمى هذه

(١) د. حامد سلطان ، د. عائشة راتب ، د. صلاح عامر - المرجع

السابق ص ٣٦٩ .

(٢) د. حامد سلطان ، د. عائشة راتب ، د. صلاح عامر - المرجع

السابق ص ٣٧٠ .

الوسائل مما يشكل تهديدا من الدولة وسلامة رعاياها ومواطنيها أو بهددوا النظام الاجتماعى أو السياسى أو الاقتصادى فى الاقليم .

ولما كان للدولة مطلق التقدير فى هذا الشأن ، وجب الاعتراف لها بحقها فى ابعاد من ترى ابعاده من الاجانب غير المرغوب فى أشخاصهم أو غير المرغوب فى بقائهم على اقليم الدولة — وذلك دفعا للخطر عنها وتأمينا لسلامتها وسلامة وسائل مواصلاتها وتحقيق امنها وأمن رعاياها من الاعتداء عليهم أو تهديد حياتهم .

ثانيا : يذهب الفقه الدولى الى ان ابعاد الاجنبى وان كان حقا متروكا لتقدير الدولة الا ان ممارسته يجب الا تنطوى على سوء الاستعمال او على التعسف ، ويفرق الفقه بين حالتى الحرب والسلم ، ويقرر ان حق الابعاد فى حالة الحرب يجب اطلاقه من كل قيد (١) ، لان الدولة التى تدافع عن حياتها واستمرار بقائها يجب ان تترك لها الحرية الكاملة فى اتخاذ الاجراءات التى تراها كفيلا بدفع العدوان عنها ، وتأمين اسباب سلامتها وانتصارها اما فى حالة السلم فللدولة ان تمارس حقها فى الابعاد بغير تعسف او تحكم غير انه لا يوجد فيما يجرى العمل عليه بين الدولة ثمه معيار ثابت بين الممارسة العادية لحق الابعاد وممارسته ممارسة تعسفية . فقد جاء مثلا فى المادة السادسة من الاتفاقية التى عقدها فيما بينها الدول الامريكية فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٨ ان للاطراف ابعاد الاجانب عن الاقليم لاسباب متعلقة بالنظام العام أو لسلامة الدولة . وظاهر ان هذين السببين يخولان الدولة فى الواقع سلطانا واسعا ان لم يكن سلطانا مطلقا فى التقدير .

ثالثا : والابعاد اجراء من اجراءات الامن تتخذها السلطات المختصة فى الدولة لتدفع عن الدولة الضرر الذى يسببه لها بقاء الاجنبى على اقليمها .

ولذلك لا يعد الابعاد — من الزاوية النظرية — عقوبة تفرض على المبعد بل اجراء اداريا فى غالبية الدول — وقانون الدولة هو المرجع فى بيان السلطة التى يكون لها اختصاص اصدار الامر بالابعاد . وعلى وجه العموم يجب ان يراعى فى تنفيذ امر الابعاد الامتناع عن اتخاذ اجراءات

(١) ابعدت مصر بعض الرعايا الانجليز والفرنسيين من مصر وقت العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ وكذلك ابعدت مصر الرعايا البلجيكين المقيمين فى مصر اثر قطع بلجيكا لعلاقتها السياسية سنة ١٩٦١ .

تعسفيه او قاسية في شذوذها ، والا كان للدولة المنتسب لها الاجنبى المبعد ان تحتج على ذلك كما ان لها ان تطالب بالتعويض باسمه على اساس المسئولية الدولية (١) .

هذا وقد ترى الدولة انه ليس من مصلحتها استمرار بقاء الاجانب المتشردين او المعدمين او المشتبه في سلوكهم على اقليمها . وعند ذلك يجوز القبض عليهم واقتيادهم الى حدود الوطا وترحيلهم عنها .

وسلطان الدولة في هذا الشأن لا معقب عليه .

رابعاً : تسليم المجرمين :

تسليم المجرمين اجراء بمقتضاه تتخلى الدولة عن شخص موجود على اقليمها لسلطات دولة اخرى تطالب بتسليمه اليها بزعم انه ارتكب جريمة على اقليمها او بزعم انه حكم عليه فيها بعقوبة جنائية .

وقد ذهب علماء القانون وعلى رأسهم (جروسيوس) الى انه يوجد ثمة واجب على كل دولة يلزمها اما بمعاقبة الشخص الذي يرتكب جريمة في الخارج اما بتسليمه لسلطات الدولة التي ارتكب الجريمة على اقليمها لتتولى هي فرض العقوبة عليه . كما ذهب المفكرون في الوقت الحاضر الى ان مثل هذا الواجب تفرضه المصلحة المشتركة للدول المتحضرة كي لا يفلت المجرم من العقاب وهذا هو موضوع الفصل الاخير من الرسالة سوف نعالجه بشيء من التفصيل « بمشيئة الله تعالى » تحت عنوان « تسليم المجرمين » .

(١) د. حامد سلطان - د. عائشة راتب - د. صلاح عامر - المرجع السابق - ص ٣٧٢ .

الفصل الثالث

تسليم المجرمين (١)

تمهيد وتقسيم :

لقد آل التقدم العلمى الهائل الى سهولة المواصلات وسرعتها ووضع وسائلها المتعددة فى متناول كل انسان صالحا كان أم طالعا ، فاضلا أم شريرا ، فطريق العلم وطريق الاخلاق منفصلتان ، ولعل من بلايا التقدم العلمى أنه للخير تارة وللشر تارة أخرى •

وسرعان ما أفاد المجرمون من ثمار هذا التقدم فأرهنفوا وسائلهم وشحنوا اسلحتهم وامتطوا متون الاجواء وخاضوا البحار فلم تعد جرائمهم وقفا على بلد معين دون بلد آخر بل طفقوا يتعاونون على الاثم فيؤلفون الجمعيات والعصابات والاتجار فى المخدرات وتقليد النقود وتزييفها واختطاف وسائل المواصلات بأنواعها المختلفة من طائرات وسفن وقطارات وغيرها •

وبذلك أصبح الاجرام (دوليا) واستحال المجرم أيضا (دوليا) • فوجب بالتالى ان (يدول) العقاب • فتدويل العقاب اذن ضرورة قصوى تقضى بها المخاطر الاجرامية لتصيب باذاها الشامل دولا متعددة وشعوبا كثيرة بل المجتمع الدولى بأسرة •

ولعل من البداهة بمكان ان نقول ان القرون العابرة لم تكن تدرك هذا النوع من أنواع التضامن الدولى ، فهو مظهر من مظاهر

(١) د. محمد الفاضل - محاضرات فى تسليم المجرمين - ط ١٩٦٦ -
معهد الدراسات العربية - جامعة الدول العربية •

تشابك المصالح في هذا العصر ، وقد جاءت سهولة الطواف من قطر الى قطر ونمو المبادلات الدولية وسرعتها تدعم منذ منتصف القرن التاسع عشر هذه النزعة نحو ضرورة توطيد أسس التعاون بين الدول لمكافحة الاجرام .

ولقد استخدم الجناة آخر مستحدثات الفن والمخترعات العلمية في اقتراف جرائمهم ، فلم يتورعوا عن استخدام السيارات والبواخر والطائرات للانتقضاخ على هدف اجرامهم في مكانه ، والركون الى الفرار العاجل تخلصا من قبضة العدالة . فقد يعدون العدة لارتكاب جرائمهم ويهيئون وسائلها في بلد معين وينفذون ما عقدوا عليه عزائمهم في بلد ثان ثم يطرون الى ملجأ أمين في بلد ثالث . وطالما أن الحدود السياسية للدول لم تعد حاجزا يمنع الأفراد من ارتكاب الجرائم ، فلا يجوز أن تبقى الحدود عائقا يحول دون تنظيم وسائل الدفاع ضد الاجرام وفاعلية مرتكبيه ، وليس من المستساغ في رأينا (١) ان يظل رجال الأمن يسرون على الارض مشيا على الأقدام بينما غدا المجرمون يمتطون متون الاجواء ولعل أول من أحس بضرورة التعاون الدولي لملاحقة المجرمين ومعاقتهم هم رجال الادارة والقضاء بحكم ما يلمسونه من عجز وسائل الدفاع الاجتماعي ونقصها . . ومن هنا تعددت المؤتمرات الدولية وقد تعاقبت لبحث وسائل صيانة المجتمع من المجرمين وجرائمهم على الصعيدين القومي والعالمي ومن هنا أيضا كثرت الاتفاقات الدولية والاقليمية في تسليم المجرمين وسائر مظاهر التعاون القضائي والبوليس ومن هنا عقدت اتفاقات قضائية ثنائية بين ستي الدول العربية وتم نفاذ الاتفاق القضائي المعقود بين الدول الاعضاء في الجامعة العربية في عام ١٩٥٢ ، كما تجلى أيضا اهتمام الدول العربية في هذا الصدد في اقامة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة منذ عام سنة ١٩٦٠ والأمل كبير في ان تدخل الدول العربية في صلب تشريعاتها الجزائية نصوصا موحدة حول هذا الموضوع فنضع بذلك لبنات الاسس العلمية السليمة لتشييد صرح التعاون العربي في شتى مجالات التشريع والقضاء والأمن بغية الحد من بلوى الاجرام والمجرمين .

(١) د. محمد الفاضل - المرجع محاضرات في تسليم المجرمين -

والواقع ان العدالة الجزائية قوامها ركائز ثلاث القانون والقاضى والبوليس والتعاون العربى فى رأينا بل كل تعاون دولى لا يكون ناجحا وكاملا الا اذا كان تعاونا تشريعا وقضائيا وبوليسيا فى آن واحد .

التعاون القضائى الدولى :

ليس التشريع هو الاداة الوحيدة للتعاون بين الدول فى مكافحة الاجرام ولكن السلطة القضائية يمكن ان تقوم بدور هام جدا فى هذا الصدد .

والتعاون القضائى ينبع من الضرورة ذاتها التى ينبع فيها التعاون التشريعى وما دامت الدول لا تتجاوز حدود سيادتها فانه يمتنع عليها القيام بأى عمل قضائى أو اجراء عدلى فى الاراضى الخاضعة لسيادة دولة أخرى غيرها . ولذا يتوجب عليها - اذا اقتضت الحاجة - ان تطلب العون من الدولة التى ينبغى اجراء العمل القضائى المطلوب فوق اراضيها .

ويقضى العدل والمنطق ان تلبى هذه الدول رغبة الدولة الطالبة حتى يبلغ المجتمع الدولى الحكمة من قول بكاريا (ان الاقتناع العميق بالألا مناص ولا عاصم للمجرم من العقاب هو الوسيلة الفعالة لمنع وقوع الجرائم واتقائها) .

ولكن هل التعاون القضائى واجب الزامى تجبر الدولة على أدائه ، أم انه منحه تهبها الدولة من تشاء حين تشاء وتمنعها عن تشاء ، كيف تشاء .

ومهما يكن فان حق السيادة لم يعد مطلقا وبعض فقهاء القانون الدولى يذهبون الى أبعد من ذلك فينكرون وجوده - لذلك فان محض وجود الدولة عضوا فى المجتمع الدولى يفرض عليها واجبات جمة لا غنى لها عن ايتائها والقيام بها والا عرضت مركزها الدولى ومصالح رعاياها للخطر الاكيد .

لذا فمن الضرورى تحقيق التعاون الدولى فى مجال مكافحة الاجرام الدولى خاصة فى مجال اختطاف وسائل المواصلات المختلفة حيث أن الحكم بالعقاب لا معنى له ولا جدوى منه ما لم يقترن بالتنفيذ الفعلى

وكذا التعاون في تسليم المجرمين الفارين من المحاكمة والعقاب والسلطة القضائية صاحبة الاختصاص الاقليمي لذلك سوف يعالج هذا الموضوع في مباحث ثلاثة كما يلي :

المبحث الأول : ماهيته القانونية ومراحل تطوره ومصادره .

المبحث الثاني : شروط تسليم المجرمين .

المبحث الثالث : اجراءات التسليم وآثاره .

المبحث الأول

المفهوم القانوني لتسليم المجرمين ومراحل تطوره ومصادره

وسوف نتناول بالشرح والتحليل في المبحث الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين ومراحل تطوره ومصادره طبقا للتقسيم التالي :

المطلب الأول : المفهوم القانوني لتسليم المجرمين .

المطلب الثاني : مراحل تطوره ومصادره .

المطلب الأول

الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين (١)

تمهيد : لقد مر على بعض البلاد العربية زمن كانت فيه ملجأ للاشتقاء والخارجين على القانون يفدون اليها من اطراف المملكة العثمانية فيجدون فيها أمنا لهم وسكنا وخلاصا من العقاب .

وقد المح الى هذه الحال كاتب أوربي جاس خلال سورية قيل الحرب العالمية الأولى فقال في معرض حديث له عن الأمن (٢) .

(١) يستعمل قانونا العقوبات السوري واللبناني اصطلاح « استرداد المجرمين عوضا عن تعبير تسليم المجرمين الشائع في مصر وبعض البلدان العربية الاخرى ثم عاد المشرع لاصطلاح تسليم المجرمين .

(٢) د. محمد الفاضل - محاضرات في تسليم المجرمين - ط ١٩٦٦ -

(لقد كان العصاه والمجرمون أوفر عددا وأقوى عدة من رجال الأمن العثمانيين وكثيرا ما كانوا يتنازعون الحكم فلم أكن ادري ايهما يضع قواعد الأمن ويمارس السلطة) •

ولقد وضعت جمهورية مصر العربية (وزارة العدل) تعليمات عن ضبط المتهمين اداريا وتسليمهم الى الحكومات التي تطلبهم ويعود تاريخ هذه التعليمات الى المنشور الجنائي ذي الرقم ٨ المؤرخ ٢ مارس ١٩٠١ على أن الحكومة المصرية قد عقدت اتفاقات مع بعض البلدان بشأن تسليم المجرمين كالوفاق المصري السوداني الذي وقع عليه مجلس الوزراء في ١٦ مايو ١٩٠٢ وكالاتفاق المؤقت بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين في ٢١ ديسمبر ١٩٢١ والمعاهدة المصرية العراقية بشأن تسليم المجرمين في ٢٠ ابريل ١٩٣١ • وما عدا هذه الاتفاقات الثلاثة واتفاقية تسليم المجرمين التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢ والتي اربطت بها مصر ، فان الحكومة المصرية تقبل تسليم المجرمين التي ترد اليها من الحكومات الاخرى شريطة ان لا تتعارض هذه الطلبات مع القواعد المنصوص عليها في القانون الدولي العام وشريطة المعاملة بالمثل •

التعريف بالتسليم :

لقد اختلف رجال القانون في ذلك ، ولكن التعريف الذي قد يحظى بتأييد الأغلبية هو ما يلي (تسليم المجرمين أو استردادهم هو ان تتخلى دولة عن شخص موجود في اقليمها الى دولة أخرى بناء على طلبها لتحاكمه عن جريمة يعاقب عليها قانونها أو لتنفذ فيه حكما صادرا عليه من محاكمها) •

وبذلك نجد ان التسليم يتناول فئتين من الاشخاص :

فئة المتهمين وفيها يقترب الشخص جناية في بلد ما « العراق » مثلا ثم قبل ان يلقي القبض عليه يهرع هاربا الى « مصر مثلا » فتطلب الحكومة العراقية من مصر استرداد هذا المتهم لملاحقته ولمحاكمته امام القضاء العراقي من أجل التهمة المنسوبة اليه والتي ارتكبها في العراق •

أما الفئة الثانية وهي فئة المحكوم عليهم وفيها يقترب الشخص جرماً ما في قطر « مصر مثلاً » فيلاحق وتصدر المحاكم المصرية قرارها وحكمها عليه في الجريمة المنسوبة إليه وقبل أن ينفذ فيه الحكم القطعي البات يفر هارباً إلى « سوريا مثلاً » فتطلب الحكومة المصرية من الحكومة السورية استرداد وتسليم هذا المحكوم عليه ليس لمحاكمته كما هو الحال في الفرض الأول وإنما لتنفيذ الحكم والعقوبة المحكوم عليها بها قبل هربه للخارج •

ويلاحظ أن التسليم يراعى مصالح الدولتين فهو من صالح الدولة الطالبة للتسليم لأنه يضمن معاقبة المجرم وعدم إفلاته من العقاب نتيجة إخلاله بقانون تلك الدولة وعيئه بنظامها وكذلك من صالح الدولة المطلوب إليها التسليم لأنه يساعدها على إنقاذ بلادها من عنصر سيء غير مرغوب فيه • هذا فضلاً عن المعاملة بالمثل والتعاون في هذا الشأن •

هل التسليم اجباري أم اختياري :

إذا كان ثمة معاهدة أو اتفاق بين الدولتين الطالبة والمطلوب إليها التسليم وكانت الجريمة موضوع الطلب منصوصاً عليها في صلب المعاهدة أو الاتفاق ، فإن التسليم اجباري • أما إذا لم تكن الجريمة مذكورة في صلب المعاهدة أو الاتفاق ، فلا يعني ذلك أن التسليم ممنوع بل هو جائز ولكنه يعود إلى اختيار ورغبة الدولة المطلوب إليها التسليم وموافقتها •

وأما إذا كانت أحكام التسليم لا تركز بين الدولتين إلى نصوص معاهدة أو أحكام اتفاق دولي فإن التسليم اختياري • فإذا شأنت الدولة المطلوب إليها التسليم تلبية الطلب نصت في الأمر القاضي بالتسليم على شرط المعاملة بالمثل ، واقتضت من الدولة طالبة التسليم تعهداً تلزم نفسها بموجبه أن تقوم مستقبلاً بالتسليم من أجل كل جرم يقترب من هذا النوع •

الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين (١) :

وقد يتساءل الباحث عن الماهية القانونية لتسليم المجرمين :

هل التسليم عمل من أعمال القضاء أم انه عمل من أعمال السيادة ؟

ولعل من الصعوبة بمكان كبير أن نصل في الجواب على هذا السؤال الى حل حاسم مطلق . ذلك انه اذا كان المقصود من تعبير « التسليم عمل من أعمال السيادة » ان السلطة التنفيذية تتصرف في البت في شئون التسليم دون ضابط أو رقيب وانها لا تخضع في ذلك لاية قاعدة من القواعد القانونية وان الفرد محروم في هذا المجال من حقوقه المقررة ، فان مثل هذا المفهوم آخذ في الانقراض والزوال . بل ان معاهدات التسليم وقوانينه شرعت لتقر للفرد الذي سلم أو الذي طلبت تسليمه بحقوق معينة لا يجوز خرقها أو اغفالها سواء كان ذلك من قبل الدولة طالبة التسليم أم من قبل الدولة المطلوب اليها التسليم .

والواقع ان هذه مسألة من مسائل الشرائع الوطنية فالسلطة التشريعية هي التي تقرر أن التسليم هل هو عمل من الاعمال الادارية أو ضمن الاعمال القضائية والأمر في رأينا (٢) لا يعدو أن يكون توزيعا للاختصاص بمقتضى القوانين الداخلية في كل بلد .

رأى الباحث في الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين :

ان تسليم المجرمين كان عملا من أعمال السيادة وقد تحول بفعل تشابك المصالح بين الدول والشعوب ونتيجة تطور التعاون والتضامن بينها فقد تحول تسليم المجرمين الى عمل من أعمال القضاء .

فلا شك ان تسليم المجرمين كان طابعة سياسيا صرفا ثم أخذ يتسم بطابع العدالة والقانون وهو لم يبلغ ذروة تطوره حتى الآن (حتى يتم وضع اتفاق دولى موحد لجميع الدول في شأن تسليم المجرمين) فانه في مرحلته التشريعية يتصف بصفة مزدوجة فهو حاليا وفي الوقت الحاضر يعد عمل من أعمال السيادة ومن أعمال القضاء في آن واحد فهو يجمع

(١) د. محمد الفاضل - المرجع السابق ص ٢٦ .

(٢) د. محمد الفاضل - المرجع السابق ص ٢٧ .

بين الأمرين ويلبى مطلباً من مطالب الصالح العام المشترك للأمم المتعدية في العصر الحاضر وتستلزمه مقتضيات العدالة ويؤلف حقاً من حقوق كل دولة في النطاق الداخلي بالنسبة للأفراد وفي النطاق الدولي بالنسبة للدول وتعترف الدول بعضها لبعض بحقها في التسليم للمجرمين وتقر بعضها لبعض بحق العقاب فالتسليم حق معترف به لكل دولة تمارسه حيال الأفراد بمقتضى سيادتها الداخلية كما تمارسه بمقتضى قواعد القانون الدولي العام بحكم سيادتها الخارجية ، وبناء على ذلك فإن كل شخص بوجه عام يوجد في أى بلد يخضع لقواعد التسليم المستمدة من القانون الداخلي أو من الأعراف الدولية في ذلك البلد دون أن يستطيع التذرع بحق اللجوء .

ومما لا جدال فيه أن تسليم أحد مواطني دولة ما لا يشكل في ذاته افتئاتاً على سيادة هذه الدولة ولا مساساً بكرامتها كما لا يمكن أن ينشأ عنه أية مسئولية دولية على عاتق الدولة التي قامت بالتسليم .

والواقع أن جميع الدول تطلب تسليم المجرمين الفارين من وجه العدالة كما أن جميع الدول توافق على التسليم سواء كان ذلك تنفيذاً لأحكام القوانين الداخلية أو عملاً ببنود المعاهدات أو الاتفاقات الدولية أو بيانات المعاملة بالمثل .

والحقيقة أن أحكام المعاهدات أو الاتفاقات الدولية لا تنشئ حق التسليم انشاء وانما هي تعلن عن وجوده اعلانياً .

ويصدق هذا القول حتى بالنسبة للبدان التي لا تقر التسليم الا اذا كان بينها وبين الدولة طالبة التسليم معاهدة أو اتفاق قضائي تلتزم فيه بالتسليم كما هو الحال في بريطانيا . ذلك ان مثل هذا الحل ان هو صيغة الا من صيغ ممارسة حق التسليم . وقد اشار معهد القانون الدولي الى ذلك في جملة القرارات التي اتخذها في دورة انعقاده في عام ١٨٨٩ بقوله (ان أحكام المعاهدات ليست هي وحدها التي تجعل من التسليم عملاً موافقاً للقانون ، ويمكن أن يحصل التسليم ولو لم يكن ثمه أى ارتباط تعاقدى) .

وهذا يؤكد ان تسليم المجرمين انما هو عمل من أعمال التعاون الدولي في مضمار تحقيق العدالة العقابية . فعندما تعتمد دولة من الدول الى تسليم متهم او محكوم عليه الى دولة أخرى فانها بذلك انما تقدم لهذه الدولة الاخرى يد المعونة وتتيح لها تطبيق تشريعها العقابي . وهو بذلك يعتبر تدبير من تدابير التعاون الدولي في مكافحة الاجرام واجراء يمنع من أن تكون بعض الدول ملاجئ آمنة للمجرمين الذين يتمكنوا من الهرب والافلات من العقاب العادل باللجوء الى دولة لا يملك قضاؤها حق محاكمتهم قانونا .

ويأمل الباحث بل ويناشد دول العالم أن تقر في شرائعها بعض المبادئ التي تسهم مساهمة فعالة واكيدة في تسليم المجرمين خاصة في الوقت الحاضر الذي يشهد صورا بشعة من الاجرام والمجرمين الذين يتطور اسلوب ارتكابهم للجرائم بسرعة كبيرة لذلك كان لزاما علينا جميعا في كل انحاء الدنيا أن نتعاون من أجل تطوير اسلوب القبض عليهم بسرعة أكبر وتطبيق الشعار القائل (حيث الجريمة ، فثمة يجب العقاب) .

وغنى عن البيان ان للدول المتمدينه مصلحة حقيقية في حماية أمن بعضها بعضا ضد المجرمين الذين يتبادلون تسليمهم وبذلك تتيح كل دولة للدولة الاخرى أن يضع قضاؤها يده على من يتناوله اختصاصها التشريعي والقضائي . ويجب تحطيم الحواجز التي تقف عقبة في اقامة ميزان العدالة وتحقيق الأمن والامان لافراد المجتمع الدولي .

المطلب الثاني

مصادره ومراحل تطوره

مصادر تسليم المجرمين :

سبق وأشرنا الى ان تسليم المجرمين يتم وفقا للشروط التي تتفق عليها الدول اذا كان بينها معاهدات بهذا الشأن وفي حدود قوانينها اذا كان ثمة قانون داخلي في الدولة ينظم اجراءات التسليم ، فان لم يوجد معاهدة تسليم أو نص في القانون الداخلي اتبع في التسليم ما استقر عليه العرف الدولي السائد .

ولهذا رأى بعض علماء القانون أن التسليم يدخل في نطاق القانون الدولي العام لأنه يقتضى وجود علاقة بين دولتين بمناسبة جريمة يقترفها في أحدهما شخص لجأ الى الأخرى .

فتسليم المجرمين اذن يخضع في الدرجة الأولى للمعاهدات بين الدول ثم القوانين الداخلية فإذا لم يكن ثمة معاهدة أو قانون داخلي اعتمد على العرف الدولي .

تصنيف المصادر القانونية لتسليم المجرمين :

يمكن تصنيف المصادر القانونية في شأن تسليم المجرمين - كما سبق القول - الى التصنيف التالي : -

أولاً : المعاهدات أو الاتفاقات الدولية لتسليم المجرمين .

ثانياً : قوانين التسليم والاجتهادات القضائية .

ثالثاً : الاعراف الدولية :

ومن المعروف أن أول هدف من أهداف معاهدات التسليم هو تحديد الشروط التي تتعهد الدول المتعاقدة بمقتضاها بالتسليم والتي اذا ما توافرت في حالة من الحالات يعدو بها التسليم اجبارياً . وقد ترمى هذه المعاهدات أحياناً الى تعيين الحالات التي يكون فيها التسليم اختيارياً . ثم قد تحقق تلك المعاهدات هدفاً ثالثاً هو : تنظيم قواعد الأصول أو الشكل في الحالين أى في التسليم الاجبارى والتسليم الاختيارى على السواء .

أما الاهداف التي تنشدها الدول من وراء اصدار قوانين داخلية لتسليم المجرمين فتختلف باختلاف تلك الدول مثال ذلك القانون الاتحادي السويسري الصادر في عام ١٨٩٢ يهدف الى :

١ - تحديد شروط التسليم الاختيارى في حالة عدم وجود معاهدة أو اتفاق دولى في هذا الشأن .

٢ - تحديد الشروط للتسليم الاختيارى في الحالات التي لا تشملها أحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية .

٣ - تنظيم قواعد اجراءات التسليم وأصوله .

٤ - وضع الخطوط الرئيسية والقواعد العامة التي يمكن أن تكون أساسا لما قد تعقده الدولة في المستقبل من معاهدات واتفاقات .

وأیضا في فرنسا يبيح قانون تسليم المجرمين الصادر في عام ١٩٢٧ للحكومة الفرنسية حق عقد معاهدات تنطوي بنودها على ما يخالف الأحكام الواردة في ذلك القانون . ولا يضع القانون الفرنسي المشار اليه أية عقبات اطلاقا في السبيل المؤدى الى توحيد الأحكام الدولية الخاصة بتسليم المجرمين . وانما هو يرسم القواعد الواجبة الاتباع في حالات التسليم الاختياري كما يرسم القواعد التي يترك للحكومة الحرية في مراعاتها أو عدم مراعاتها في حالات التسليم الاجباري . ولا جدال في أن هذه النصوص المرنة التي انطوى عليها القانون الفرنسي لتسليم المجرمين تساعد على تحقيق الغاية المثلى في رسم أحكام موحدة في موضوع تسليم المجرمين تشمل جميع الدول والبلدان . وقد نهج هذا النهج القانون المغربي الخاص بتسليم المجرمين والصادر في عام ١٩٥٨ .

وفي القانون الالماني القديم سنة ١٩٢٩ تملك الحكومة حق عقد معاهدات لتسليم المجرمين دون أن تخضع هذه المعاهدات للتصديق عليها من البرلمان طالما ان أحكامها تتفق وأحكام القانون . اما اذا خالفت أحكامها أحكام القانون فلا مناص من عرضها على البرلمان للتصديق عليها .

مراحل تطور تسليم المجرمين :

لقد مر تسليم المجرمين بمراحل ثلاثة هي :

المرحلة العقديّة أو التعاقدية : وفيها تعتمد حكومتان الى عقد اتفاق بينهما يقضى بتسليم كل منهما الاخرى المجرمين الذين يلجأون الى اراضيها تأمينا لمصالحهما المتبادلة وقد كان هذا التعامل يتناول المجرمين السياسيين وكان وسيلة للتعاون والتضامن بين الملوك والأمراء والحكام بغية القبض على اعدائهم وخصومهم والانتقام منهم وظل هذا الحال الى القرن السابع عشر ثم امتد التسليم الى مرتكبي الجرائم العادية واصبحت الاتفاقات

الدولية القضائية لا تتجلى في هذا المجال في بنود المعاهدات وأحكامها العامة فحسب وإنما كثيرا ما كان يقع التسليم نتيجة قرار فردي يرتبط في أغلب الأحيان ببيان تتعهد فيه الدولة طالبة التسليم بالمعاملة بالمثل .

المرحلة الثانية وهي المرحلة التشريعية :

لقد عمدت بعض الدول الى اصدار قوانين وتشريعات داخلية تنظم بمقتضاها التسليم وتحدد قواعده وشروطه واجراءاته وآثاره وهكذا اخرجت قواعد التسليم من مرحلة الهوى للامراء والحكام ودخلت في مرحلة الضبط القانوني والوضوح والضمانات للأفراد المطلوب تسليمهم ضد تعسف السلطات واضطهادها واقامة الدعائم في الرقابة القضائية على اجراءات التسليم على أسس صريحة من الحق والعدالة والمساواة .

المرحلة الثالثة وهي العلاقات الدولية :

وتمت فيها عقد المعاهدات الدولية لتسليم المجرمين وتشترك فيها الدول وتعديل قوانينها الداخلية المختلفة وفاقا لها وظهرت فكرة جديره بالاهتمام وهذه الفكرة (عقد المعاهدة الدولية العامة لتسليم المجرمين) قد روج لها المؤتمر الدولي للضابطة القضائية وقد عقد موناكو عام ١٩١٤ كما دعا اليها المؤتمر الدولي العقابي الذي عقد في عام ١٩٢٥ ثم تناولت جهود الفقهاء والعلماء والدبلوماسيين والجمعيات الدولية والاقليمية فوضعت دائرة البحث العلمي في جامعة هارفارد مشروع اتفاق دولي لتسليم المجرمين في عام ١٩٣٥ وقد نشر المشروع في العام ذاته في ملحق من ملاحق الجمعية الامريكية للقانون الدولي . وفي نفس السنة وضعت اللجنة الدولية للعلوم الجنائية والعقابية مشروع معاهدة دولية لتسليم المجرمين وتبنت منظمة الشرطة الدولية هذا المشروع في دورتها السابعة عشرة المنعقدة في براغ خلال مايو عام ١٩٤٨ بعد اجراء تعديلات وفي عام ١٩٣٩ بادرت جامعة هارفارد أيضا الى وضع مشروع اتفاق دولي للتعاون القضائي .

وكان من ثمرات هذه الجهود عقد عدد من الاتفاقات الدولية ذات الصبغة الاقليمية كالاتفاق المعقود بين الدول الامريكية حول تسليم المجرمين، وذلك في مونتفيدو في ٢٦ ديسمبر ١٩٣٣ والذي وضع موضع النفاذ

في ٢٥ يناير ١٩٣٥ وكذلك اتفاقيات تسليم المجرمين والاعلانات والاناتات القضائية وتنفيذ الاحكام ، المعقودة بين الدول الاعضاء في الجامعة العربية والتي وافق مجلس الجامعة عليها في ١٩/٤/١٩٥٢ •

وكذلك الاتفاق الاوربي لتسليم المجرمين المعقود في باريس في ١٣ ديسمبر ١٩٥٧ والاتفاق الاوربي للتعاون القضائي في الشئون الجزائية وهو المعقود في ستراسبورج في ٢٨ ابريل ١٩٦١ وهذان الاتفاقان الاخيران كلاهما نافذان بين الدول الاعضاء في المجلس الاوربي •

ولا جدال في ان هذه الاتفاقات الدولية الاقليمية ترسي قواعد التعاون القضائي بين الدول المتماثلة في نظمها الحقوقية أو المتشابكة المصالح أو المتجاورة في مواقعها الجغرافية كما تؤلف خطوة جدية نحو وضع اتفاق دولي عام يوحد أحكام تسليم المجرمين وقواعده ، وتجمع عليه الدول قاطبة •

المبحث الثاني

شروط تسليم المجرمين (١)

لعل من المفيد قبل الخوض في بحث شروط التسليم ان نعرف هل يشترط ان يكون زمان وقوع الجريمة بعد تاريخ نفاذ القانون أو المعاهدة أو الاتفاق الدولي الخاص بتسليم المجرمين حتى يصح فيها التسليم ؟

ليس ثمة أي مبدأ قانوني يحول دون سريان أحكام قوانين التسليم أو المعاهدات أو الاتفاقات الدولية المعقودة بهذا الصدد على الجرائم الواقعة قبل نفاذها •

وظالما أن التسليم جائز ولو لم يكن ثمة معاهدة أو اتفاق أو قانون داخلي ، فلماذا تتردد في ان تشمل أحكام المعاهدة أو الاتفاق أو القانون الداخلي - في حال وجودها - الجرائم التي تقع قبل نفاذها ، اذا وردت بشأنها طلبات تسليم بعد النفاذ •

ان اضافة المفعول الرجعي على نصوص المعاهدات والاتفاقات الدولية والقوانين الداخلية الخاصة بالتسليم بحيث تصبح آثارها على الجرائم

المقترفة قبل صدورها ووضعها موضع التطبيق هو مبدأ مقرر في الفقهين الجزائي والدولي ، وفيه سوابق قضائية كثيرة (١) وقد أشار واوصى معهد القانون الدولي الذي عقد في اكسفورد عام ١٨٨٠ بضرورة الأخذ بذلك وأشار بوضوح الى ان قوانين ومعاهدات التسليم يجوز تطبيق احكامها على ما يقع قبل تفاذها من أفعال ووقائع وعلى الرغم من ان بعض معاهدات التسليم وقوانين قد نصت على ذلك بصراحة ، فان عدم وجود مثل هذا النص في صلب المعاهدة أو القانون الداخلي لا يحول دون تطبيق القاعدة .

الشرط الاول : شرط ازدواج التجريم :

يشترط للتسليم ان يؤلف الفعل جريمة في تشريع الدولة طالبة التسليم وفي تشريع الدولة المطلوب اليها التسليم .

وهذا الشرط يجب توافره في الفعل المنسوب الى الشخص المطلوب تسليمه ، وهو منصوص عليه تارة ضمنا وتارة أخرى صراحة في أغلب المعاهدات والاتفاقات القضائية وقوانين التسليم .

وأما أن يكون الفعل موضوع التسليم جريمة في قانون الدولة طالبة التسليم فذلك من البداهة بمكان كبير . وما لم يكن هذا الفعل يؤلف جريمة في تشريع الدولة طالبة التسليم ، فانه لا يمكن ان تصور وجود دعوى عامة أو ملاحقة جزائية ضد فاعلة كما لا يمكن ان تصور قيام حكم جزائي يقضى بعقوبة عليه وبالتالي لا يوجد في نظر القانون ولا يمكن ان يوجد مدعى عليه أو متهم أو محكوم عليه وبذلك يغدو طلب التسليم غير ذي موضوع .

أما ان يشترط ان يكون الفعل المنسوب الى الشخص المطلوب تسليمه جريمة في تشريع الدولة المطلوب اليها التسليم - فقد حاول في ذلك بعض الفقه ومنهم العلامة الفرنسي ترافير Travers في كتابه الضخم : القانون الجزائي الدولي الجزء الرابع البند رقم ٢١٥٠ حيث يرى ترافير ان الدولة المطلوب اليها التسليم يجب الا يغيب عنها ان من حق أية

(١) المزيد . ترافير Travers القانون الجزائي الدولي - ج ٤
بند ٢٢٠٢ وما يليه .

دولة أجنبية أخرى ان يكون لها في تشريعها نظرة تختلف عن نظرتها •
فاختلاف التشريع بين الدول أمر طبيعي وينبغي ان يكون مقبولا ، ويكفى
ان يتوافر اليقين لدى الدولة المطلوب اليها التسليم بأن العدالة تأخذ
مجراها الصحيح في الدولة طالبة التسليم •

بيد ان نظرية ترافير لا تحظى بتأييد الرأي الغالب في جميع البلدان
وانه في الواقع لما يسىء الى الشعور العام ان تلزم الدولة بتسهيل المعاقبة
على فعل لا يعتبره قانونها جريمة •

وهناك استثناء من شرط ازدواج التجريم :

أشارت اليه المادة ١١ من مقررات معهد القانون الدولي في اكسفورد
سنة ١٨٨٠ وهو (يقتضى - كقاعدة عامة - ان تكون الافعال التي يجرى
من أجلها التسليم معاقبا عليها في تشريع البلدين ما لم تكن ظروف الفعل
التي تؤلف الجريمة لا يمكن قيامها في بلد الملجأ بسبب مؤسساته
الخاصة أو بسبب وضعه الجغرافى) •

وقد أخذ بهذا الاستثناء بعض المعاهدات الدولية والقوانين الخاصة
بالتسليم (١) •

وقد أخذت اتفاقية تسليم المجرمين التي وافق عليها مجلس جامعة
الدول العربية في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ على الشرط والاستثناء وأصبحت
الاتفاقية نافذة المفعول بين الدول العربية • فقد اشترطت بدورها في مادتها
الثالثة ازدواج التجريم من أجل التسليم لكنها قد استثنت حالتين :

اولا : اذا كان الشخص من رعايا الدولة طالبة التسليم :

ثانيا : اذا كان الشخص من رعايا دولة تقرر العقوبة ذاتها طبقا للنص :

« يشترط للتسليم ان تكون الجريمة جنائية أو جنحة معاقبا عليها
بالحبس مدة سنة أو بعقوبة أشد في قوانين كلتا الدولتين - طالبة التسليم
والمطلوب اليها التسليم ، وان يكون المطلوب تسليمه عن مثل هذه الجريمة
محكوما عليه بالحبس لمدة شهرين على الأقل » •

(١) المادة الرابعة من القانون الاتحادى السويسرى سنة ١٨٩٢ •

« اما اذا كان الفعل غير معاقب عليه في قوانين الدولة المطلوب اليها التسليم أو كانت العقوبة المقررة للجريمة في الدولة طالبة التسليم لا نظير لها في الدولة المطلوب اليها ، فلا يكون التسليم واجبا الا اذا كان الشخص المطلوب من رعايا الدولة طالبة التسليم أو من رعايا دولة أخرى تقرر نفس العقوبة » .

متى يجب ان يتوافر شرط ازدواج التجريم :

١ - اذا كان نص التجريم أو المعاقبة صادرا في الدولة المطلوب اليها التسليم بعد تاريخ وقوع الفعل المنسوب للشخص المطلوب تسليمه ، فإن شرط ازدواج التجريم والمعاقبة يعتبر متوافرا والتسليم ممكن . أما اذا ألغى نص التجريم والمعاقبة في تشريع الدولة المطلوب اليها التسليم بعد وقوع الفعل ، وقبل الفصل في طلب التسليم فإن ازدواج التجريم يعتبر غير قائم ، والتسليم يغدو غير جائز .

كل هذا ما لم يرد في القوانين الداخلية أو في نصوص المعاهدات أو الاتفاقات الدولية ما يخالف ذلك .

٢ - ولا شك أن الفیصل في تحديد الوسيلة العلمية الدقيقة المتبعة لتحديد ما اذا كان الفعل موضوع التسليم يؤلف جريمة في تشريع الدولة طالبة التسليم ؟

فالفيصل هو أحكام القانون الجزائي كما هي عليه في الدولة طالبة في تاريخ اقتراف الفعل موضوع التسليم . ولا يجوز الاعتداد اطلاقا بنصوص أى تشريع لاحق يصدر بعد ارتكاب هذا الفعل والا كان في ذلك خرق صريح لمبدأ أساسى مقرر عالميا ومنصوص عليه في الدساتير في القوانين في دول العالم وفي البيان العالمى لحقوق الانسان الا وهو مبدأ عدم رجعية القوانين الجزائية (الا ما فيه صالح المتهم) .

الدولة صاحبة الاختصاص للتثبت من توافر شرط الازدواج :

اذا كان يشترط من أجل التسليم ان يكون الفعل معاقبا عليه في قانون الدولة طالبة وفي قانون الدولة المطلوب اليها التسليم فإن هذه الاخيرة هي التي تملك حق تدقيق قيام هذا الشرط والتثبت من وجوده

وتوافره بالنسبة لقوانينها الخاصة أم بالنسبة لقوانين الدولة طالبة التسليم وليس ثمة أى مبدأ قانونى أو أية قاعدة عامة تحول دون ممارستها هذا الحق فى تقدير مدى توافر شرط الازدواج فى التجريم ما لم يكن فى التزاماتها الدولية الناشئة عن المعاهدات والاتفاقات الدولية ما يفيد حقها هذا بنص صريح •

والجدير بالذكر فى هذا الشأن أنه قد يختلف وصف الفعل فى قانون عن وصف قانون آخر مثال ان يطلق وصف الاحتيال فى قانون عقوبات دولة ما بينما يعتبره قانون دولة أخرى سرقة أو اساءة أئتمان أو خيانة امانة لذلك فلا عبرة للوصف والتسميات المختلفة طالما ان الفعل مجرم ومعاقب عليه فى القانون •

الشرط الثانى من شروط تسليم المجرمين :

شرط عدم انقضاء الجريمة أو العقوبة :

يجب الا تكون الدعوى العامة أو الحكم الجزائى القاضى بالعقوبة قد سقط بالتقادم أم بالعفو العام بغيرهما من أسباب السقوط بمقتضى أى من قانونى الدولتين طالبة التسليم أو المطلوب اليها التسليم •

وقد ورد النص على هذه القاعدة فى عدد من المعاهدات والاتفاقات الدولية كما نصت عليها القوانين الداخلية مثال القانون الاتحادى الشويسترى سنة ١٨٩٢ (م ٦) والمعاهدات بين سويسرا وهولندا سنة ١٨٩٨ •

أما معاهدات التسليم بين سويسرا مع ايطاليا سنة ١٨٦٨ وروسيا سنة ١٨٧٣ والبرتغال سنة ١٨٧٤ والمانيا سنة ١٨٧٤ فقد اقتضت على التنويه بأن التسليم يرفض فى حالة اذا سقطت الدعوى العامة أو العقوبة بالتقادم بمقتضى قانون الدولة المطلوب منها التسليم ومن الواضح ان هذه المعاهدات اعتبرت عدم انقضاء الدعوى العامة أو العقوبة بالتقادم بموجب قانون الدولة طالبة من قبيل التحصيل الحاصل فلا يعقل ان تطلب دولة ما تسليم مجرم اليها اذا كانت لم تعد تملك حق ملاحقة أو انفاذ العقاب فيه بسبب التقادم •

وهناك بعض المعاهدات تجعل التسليم اختياري في هذه الحالة اذا ما سقطت الدعوى أو العقوبة بالتقادم بمقتضى قانون الدولة المطلوب اليها التسليم مثال ذلك معاهدة سويسرا مع فرنسا سنة ١٨٦٩ ومع البلجيك سنة ١٨٧٤ .

أما التشريعات والمعاهدات الدولية في العالم العربى فلم تحد عن هذا الاتجاه فقد قضت اتفاقية تسليم المجرمين بين الدول العربية في مادتها السادسة بأن التسليم لا يجرى اذا كانت الجريمة أو العقوبة قد سقطت بمرور الزمن (التقادم) وفقا لقانون احدى الدولتين طالبة التسليم أو المطلوب اليها التسليم الا اذا كانت الدولة الطالبة لا تأخذ بمبدأ السقوط بمرور الزمن (التقادم) مثال (اليمن والسعودية) وكان الشخص المطلوب تسليمه من رعاياها أو من رعايا دولة أخرى لا تأخذ بهذا المبدأ وهو استثناء للقاعدة .

الشرط الثالث من شروط تسليم المجرمين :

شرط الخطورة في الجريمة التى تبيع التسليم :

لا يكفى ان يكون الفعل المنسوب الى الشخص المطلوب جريمة معاقبا عليها في قوانين الدولتين طالبة التسليم والمطلوب اليها التسليم ، وإنما يجب أيضا ان تكون هذه الجريمة على قدر معين من الخطورة والاهمية . ذلك ان اجراءات التسليم كثيرة التعقيد ، باهظة النفقات ، طويلة الأمد ، فلا يجوز ان يلجأ اليها الا من أجل الجرائم الهامة الخطيرة ولا يجوز ان تشغل أجهزة الدولتين الطالبة والمطلوب اليها التسليم في قضايا بسيطة وتافهة اذ في جرائم لا ينجم عنها ضرر عام بالغ أو في أنماط من السلوك ضررها الخاص محدود كالذم والقدح والتحقير .

أساليب تحديد الجرائم الخاضعة للتسليم :

ما هو الاسلوب المتبع في المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفي القوانين الداخلية لتعيين الجرائم الخاضعة للتسليم ؟ ان في ذلك أساليب ثلاثة :

الاسلوب الاول :

هو الاسلوب المتبع في أغلب المعاهدات والاتفاقات الدولية حول تسليم المجرمين ويتلخص في انه يضع في صلب بنود المعاهدة أو الاتفاقية أو في صلب التشريع الداخلى جدولاً أو لائحة يحدد فيها بنص صريح وعلى وجه الدقة والتحديد والتفصيل جميع الجرائم التي تخضع للتسليم وهذا الاسلوب له مساوئه . فالقوائم مدنية اللغات ومدلولات التعابير والمصطلحات في تشريعات الدول المختلفة تجعل من العسير جداً الوصول الى وضع جدول مفصل بالجرائم التي تيسر التسليم . فالأفعال التي تؤلف جريمة الاختلاس في تشريع إحدى الدول قد تؤلف جريمة خيانة الأمانة في تشريع دولة أخرى . كذلك اللفظ الواحد قد يعنى شيئين مختلفين كذلك أن بعض أنماط السلوك التي يعاقب عليها مجتمع معين لحماية قيم ومصالح معينة قد لا يعاقب عليها مجتمع آخر بسبب اختلاف المجتمعين في التنظيم السياسى أو الاقتصادى وفى طراز العيش وفلسفة الحياة .

ولا شك أنه يمكن التغلب على ذلك بوضع تفسير يحدد المقصود من كل جريمة من جرائم التسليم والاتفاق على وحدة التفسير بين الأطراف المتعاقدة ويقضى ذلك تحديد نمط السلوك ومضمون الفعل الذى تريد هذه الأطراف إخضاعه للتسليم ولا يهم بعد ذلك اختلاف الأوصاف أو التسميات .

وهذه الطريقة قد حظيت بتأييد معهد القانون الدولى فى أكسفورد سنة ١٨٨٠ م ١٢ وتبنته جمعية القانون الدولى فى فارسوفيا سنة ١٩٢٨ فى المادة ٢ من مشروعها .

الاسلوب الثانى :

يتلخص فى تحديد نوع العقوبة ومقدارها وبالتالى يقسم الأشخاص المطلوب تسليمهم الى صنفين هما : المتهمون والمحكوم عليهم . فإذا كان متهماً أو ملاحقاً أو مدعى عليه فيشترط لتسليمه أن تكون العقوبة المقررة للجريمة المنسوبة اليه لا يقل حدها الأقصى عن مقدار معين (الحبس سنتين مثلاً) وذلك وفقاً لقانون الدولة طالبة التسليم أو وفقاً لقانون الدولتين . وإذا كان المطلوب تسليمه محكوماً عليه فيشترط لتسليمه أن

تكون العقوبة المقررة بها عليه لا تقل عن حد معين (الحبس ثلاث أشهر مثلا) وهذه الطريقة تبنتها معاهدة واشنطن المعقودة في عام ١٩٠٧ بين خمسة دول من دول أمريكا الوسطى . وقد أوصى المؤتمر الدولي الثالث لتوحيد القانون الجزائي المعقود في بروكسل سنة ١٩٣٠ بموجب اتباع هذا المعيار (مدى خطورة العقوبة) .

الاسلوب الثالث :

يجمع بين الاسلوبين السابقين ، تعداد الجرائم وخطورة العقوبة واتبعت هذا النهج المعاهدة المعقودة بين سويسرا والارغواي ١٩٣٣ فعددت الجرائم الخاضعة للتسليم ثم استثنت :

الجرائم التي قضى فيها بعقوبة أقل من سنة حبسا ، والجرائم التي لم يبت فيها اذا كان الحد الأقصى للعقوبات المقررة لها في قوانين الدولة الطالبة أو المطلوب اليها التسليم هو أقل من سنتي حبس .

ويرى بعض الفقهاء أن أفضل اسلوب يجب اتباعه في اتفاق عام حول تسليم المجرمين هو هذا الاسلوب الثالث الذي يكمل تعداد الجرائم القابلة للتسليم بالمعيار المبني على أساس العقوبة المنصوص عليها أو المقررة بها .

وأيا كان الاسلوب المتبع في تحديد الجرائم الخاضعة للتسليم فلا بد من ان نجد في أحكام المعاهدات أو القوانين نصوصا أخرى تنطوي على عدد من الجرائم التي يجب رفض التسليم فيها بالنظر الى طبيعتها الخاصة مثال ذلك بأن التسليم في الجرائم السياسية والجرائم المقررة ضد القوانين المالية والجرائم العسكرية الصرفة ، وذلك لان هذه الجرائم لها طبيعة خاصة وتمس السيادة بالدولة .

وهناك جدل فقهي وأحكام قضائية حول تعريف معنى الجريمة السياسية ولذلك سوف نلقى بعض الضوء والايضاح في هذا الشأن تبعا لما يلي :

تعريف الجريمة السياسية : (١)

تُحظر معاهدات التسليم وكذلك قوانين التسليم ، مبدأ التسليم في الجرائم السياسية (١) ولهذا فإن تحديد مفهوم الجريمة السياسية يكتسب أهمية كبيرة نظرا لأنه يترتب على ذلك معرفة ما إذا كان الشخص يستلم أو لا يستلم .

ويندر أن تتعرض معاهدات أو قوانين التسليم لتعريف الجريمة السياسية . وربما كان القانون الألماني الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ يمثل استثناء من هذا الأصل العام فقد جاء في م ٣ « تعتبر جرائم سياسية الاعتداءات المعاقب عليها مباشرة ضد وجود الدولة أو أمنها أو ضد رئيسها أو أحد أعضاء الحكومة . أو ضد هيئة نص عليها الدستور أو ضد الحقوق المدنية السياسية في حالة الانتخاب أو التصويت أو ضد حسن العلاقات التي تربط الدولة بغيرها » .

وقد اختلفت الآراء الفقهية ، والاحكام القضائية حول تعريف معنى نادرا ما توجد هناك جريمة سياسية خالصة . أي تقع على حق سياسي الجريمة السياسية ، ومما يضاعف من صعوبة وضع مثل هذا التعريف أنه بل الغالب أن تكون الجريمة السياسية مركبة (Complexe) أو نسبية (Relative) بمعنى أنها إما تقع اعتداء على حقين في وقت واحد أحدهما سياسي والآخر غير سياسي . وإما أن تقع على حق غير سياسي ولكنها في نفس الوقت تتصل على نحو وثيق باضطراب سياسي .

ويمكن تقسيم الاتجاهات الفقهية والقضائية في شأن تعريف الجريمة السياسية إلى ثلاثة اتجاهات أساسية هي المذهب الموضوعي ، المذهب الشخصي ، ومذهب العنصر الراجع .

ويرى الاتجاه الموضوعي أن تعريف الجريمة السياسية يجب أن يستند إلى طبيعة الحق محل الاعتداء : فالجريمة السياسية تقع اعتداء على النظام

(١) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي - الإرهاب الدولي - ط ١٩٨٦ ص ٣٠٩ .

(٢) د. محمود حسن العروسي ص ٦٥ - تسليم المجرمين ، هيثم أحمد الناصري ص ٣٤٣ ، د. برهان محمد توحيد أمر الله ص ٣١٦ ، Glaser : Les in fractions internation ales les delits.

السياسى للدولة وتكون موجهة ضد الدستور ونظام الدولة وسلطاتها الأساسية ، وتمس استعمال المواطنين لحقوقهم العامة .

وفي أمريكا يميل القضاء إلى الأخذ بالمذهب الموضوعى . فقد قضت محكمة جنوب نيويورك سنة ١٩٦٣ بأن قيام الشخص المطلوب تسليمه إلى دولة أخرى بقتل اثنين من المسجونين لا يعتبر جريمة سياسية لأن القتل لم يرتكب في أثناء ثورة أو فتنة سياسية .

وتوجد بعض التطبيقات أيضا للمذهب الموضوعى في القضاء السويسرى

فبعض الاحكام الصادرة تعرف الجريمة السياسية بأنها التى تقع باعتبارها جزءا من الاضطرابات السياسية - أو الصراع على السلطة .

اما المذهب الشخصى فيعول على الظروف الخاصة بالمجرم السياسى . فالجريمة تكون سياسية اذا ارتكبت نتيجة لباعث سياسى أو من أجل تحقيق غاية سياسية ، أو الجرائم التى ترتكب بدافع سياسى لتحقيق غاية سياسية وتطبيقا لهذا المذهب تعتبر جريمة سرقة الاموال من أجل تمويل حزب سياسى ، قتل معارض للحكومة لتدعيم النظام الحاكم ، وقتل رئيس الدولة لتغيير نظام الحكم جرائم سياسية .

ومن تطبيقات هذا المذهب رفض المحكمة الفيدرالية السويسرية سنة ١٩٥٣ طلب يوغسلافيا تسليمها ثلاثة من أفراد طاقم طائرة ركاب يوغسلافية قاموا بتغير مسار الطائرة وارغامها على الهبوط فى سويسرا . وقد اعتبرت المحكمة ان هذه الافعال جرائم سياسية ، ورفضت طلب التسليم (١) و نظرا لأنه يندر وجود جريمة سياسية خالصة . فالغالب ان تقرر الجريمة السياسية بجريمة من جرائم القانون العام او ترتبط بها . ومثال ذلك ما يرتكب أثناء الثورات من أعمال السرقة والحرق والقتل وغير ذلك من الجرائم . وفى هذه الحالة يثور التساؤل حول حقيقة هذا النوع من

الجرائم وعما اذا كان العنصر السياسى فيه يكفى لاعتباره من الجرائم السياسية .

ويذهب رأى راجح فى الفقه باتباع معيار العنصر الغالب او الراجح فى الجريمة بحيث اذا تبين ان هذا العنصر هو الخاص بالجريمة العادية فالجريمة لاتعد سياسية واذا تبين العكس فالجريمة فى هذه الحالة سياسية .

عدم جواز التسليم فى الجرائم السياسية :

يجب الاشارة الى ان الجرائم السياسية مثلها مثل جرائم القانون العام كانت حتى أواخر القرن ١٨ من الجرائم التى تخضع للتسليم (١) .

ومع قيام الثورة الفرنسية وانتشار مبادئ الحرية السياسية بدأ التمييز بين هؤلاء الذين يرتكبون الجريمة لتحقيق دوافع ذاتية أو شخصية ، وهؤلاء الذين يضطرون لارتكابها دفاعا عن قضية سياسية ، أو مناصرة مبدأ أو مذهب معين ولقد تأكد هذا الاتجاه مع قيام الأنظمة السياسية الليبرالية فى أوروبا الغربية يضاف لذلك انه ازاء التغييرات السياسية المتلاحقة التى شهدتها القارة الأوروبية عمدت بعض الدول الى التريث فى مسألة تسليم الاشخاص المتهمين بارتكاب جرائم سياسية - فهؤلاء قد يصبحون بين عشية وضحاها روساء دول أو وزراء .

وفى النصف الأول من القرن ١٩ تأكد مبدأ عدم جواز التسليم فى الجرائم السياسية ففى ٥ ابريل سنة ١٨٣١ اكدت الحكومة الفرنسية انها لن توافق فى المستقبل على التسليم فى الموضوعات السياسية .

ونصت بلجيكا فى تشريعها على مبدأ عدم جواز التسليم فى الجرائم السياسية . وهى أول دولة تنص على ذلك فى تشريعها . وادخلت العديد من البلدان هذا المبدأ فى تشريعاتها ودساتيرها الوطنية (فرنسا - السويد - هولندا - سويسرا - ايطاليا) ونص على المبدأ فى الاتفاقات الدولية العديدة مثال المعاهدة بين فرنسا وبلجيكا ومعاهدة دول المجلس الاوربى وهكذا تأكدت قاعدة عدم جواز تسليم الاشخاص فى كل مرة تكون الافعال المنسوبة اليهم ارتكابها ذات طابع سياسى .

(١) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادى - الارهاب الدولى ط ١٩٨٦ ص ٧٠٣ .

اسباب الاعفاء من التسليم في الجرائم السياسية :

هناك اسباب كثيرة لتبرير القاعدة نذكر منها :

١ - الطابع النسبي لهذه الجريمة واختلاف النظرة الى الفعل المكون لها في الدولة طالبة التسليم والدولة المطلوب اليها التسليم - فالفعل المكون للجريمة السياسية يكون غير معاقب عليه في الدولة المطلوب اليها التسليم بل قد يعتبر فيها بمثابة الاستعمال العادي لاحد الحقوق الاساسية المقررة للمواطنين . كانتقاد سياسة الحكومة - تشكيل حزب سياسى - ولهذا فان تعقب المجرم السياسى يعبر اعتداء على القيم القانونية ومفاهيم العدالة السائدة في الدولة المطلوب اليها التسليم كذلك فان الدولة طالبة التسليم قد تنظر الى مرتكب الفعل المكون للجريمة السياسية على انه من اخطر المجرمين في حين يعتبر ذات الشخص من الابطال لذلك فان بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتسليم تشترط ان يكون التسليم فى الافعال المعاقب عليها فى تشريع الدولة طالبة والمطلوب اليها التسليم (ازدواج التجريم) .

٢ - بواعث الجريمة السياسية قد تدعوا الى الاحترام لما تدل عليه من السمو الأدبى والتضحية بالنفس واىثار المبدأ ، ومن ثم فهى تستحق معاملة أفضل من الناحية العقابية .

٣ - تدل الحوادث التاريخية على ان المجرمين السياسيين ليسوا دائما من الاشقياء بل يكونون فى الغالب من ذوى الشرف واصحاب المبادئ والوطنية ، والاخلاص .

٤ - يرى البعض انه فى مواجهة الأنظمة الديكتاتورية والمتسلطة فان الاعمال الموجهة ضد نظام الحكم القائم ليست كلها جرائم او اعتداءات على القانون بل هى فى حقيقة الأمر من قبيل الدفاع عن النفس .

٥ - ان تحقيق العدالة فى الجرائم السياسية يعد أمرا صعبا اذا ما قورن بالجرائم العادية . فقد تلجأ سلطات الدولة طالبة الى المبالغة فى عقاب المجرم السياسى خاصة فى الجرائم الموجهة ضد السلطة الحاكمة .

٦ - ان الأخذ بمبدأ التسليم فى الجرائم السياسية يدفع سلطات الدولة المطلوب اليها التسليم الى فحص النظم السياسية القائمة فى الدولة

الطالبه ، وهذا تدخل في الشؤون الداخلية للدولة الطالبه لا تقره القوانين والنظم الدولية .

التضييق من نطاق الجرائم السياسية : جواز التسليم :

يشهد القرن العشرين اتجاها الى التضييق من نطاق الجرائم السياسية . ولقد بدأ هذا الاتجاه في الظهور في النصف الثاني من القرن ١٩ في اعقاب محاولة اغتيال الامبراطور نابليون الثالث . فقد حاول احد الاشخاص نسف القطار الذي يقل الامبراطور سنة ١٨٥٤ وقد تمكن المتهم من الهرب الى بلجيكا . فطالبت فرنسا بتسليمه الا ان المحاكم البلجيكية رفضت التسليم على اعتبار ان الجريمة المنسوبة الى الفاعل جريمة سياسية وبالتالي لا يجوز تسليم مرتكبيها عملا بالمادة السادسة من قانون تسليم المجرمين البلجيكي الصادر سنة ١٨٣٣ م .

وتأزمت العلاقات بين فرنسا وبلجيكا وتقدمت الحكومة البلجيكية للبرلمان بمشروع تعديل نص المادة السادسة وافر البرلمان التعديل سنة ١٨٥٦ وعرف فيما بعد بالشرط البلجيكي أو شرط الاعتداء (La clause d'attentat) (١) وتضمن التعديل على عدم اعتبار واقعة الاعتداء على شخص رئيس حكومة دولة اجنبية أو أحد افراد اسرته جريمة سياسية أو جريمة مرتبطة بها اذا كان الاعتداء بقصد القتل أو الاغتيال أو القتل بالسم .

وسرعان ما انتقل الشرط البلجيكي الى عدد كبير من معاهدات التسليم .

كما نصت عليه تشريعات عدد من الدول . فمثلا التشريع السويسري الصادر في سنة ١٨٩٢ نص على (لا يتم التسليم بالنسبة للجرائم السياسية . ويمنح مع ذلك اذا كان الفعل الذي طلب من أجله المتهم يعتبر بصفة أصلية مكونا لجريمة من جرائم القانون العام ، ولو ادعى انه ارتكب لغرض سياسي أو كان الباعث عليه سياسيا . وللمحكمة التعاهدية ان تقرر في كل حالة على حده - خصائص الجريمة التي ارتكبت - وفقا لوقائع الدعوى .

التسليم في جرائم الارهاب الدولي :

على الرغم من ان معظم جرائم الارهاب الدولي تتميز بطابعها السياسي ، الا ان جميع الاتفاقيات الدولية التي ابرمت لمواجهة بعض صور الارهاب الدولي قد نصت على جواز تسليم مرتكبيها . وهذا يعني ازالة الصفة السياسية عن هذه الجرائم حتى يمكن اجراء التسليم بدون عقبات قانونية لمكافحة الارهاب الدولي .

فأى اسلوب من هذه الأساليب أتبعته الدول العربية :

١ - قانون تسليم المجرمين الاردني لعام ١٩٢٧ قد أخذ بأسلوب تحديد الجرائم الخاضعة للتسليم على وجه الدقة والتفصيل (م ٢ من القانون) .

٢ - ايضا اخذت بنفس الاسلوب المعاهدة المعقودة بين العراق والولايات المتحدة سنة ١٩٣٤ .

٣ - سارت على نفس النهج معاهدة تسليم المجرمين المعقودة بين العراق وبريطانيا سنة ١٩٣٣ والعراق والحجاز سنة ١٩٣١ والعراق واليمن في سنة ١٩٤٦ .

٤ - اما اسلوب تحديد الجرائم بالاستناد الى نوع العقوبة ومقدارها فقد أخذ به قانونا العقوبات السوري واللبناني .

٥ - وفي نطاق المعاهدات والاتفاقات الدولية العربية فقد نص صراحة على الأخذ بهذا الاسلوب (تحديد الجرائم استنادا الى نوع العقوبة ومقدارها) في الوفاق المصري السوداني الذي أقره مجلس الوزراء المصري في ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ ويعتبر هذا الوفاق أول خطوة خطتها مصر نحو تنظيم تسليم المجرمين في اتفاق ثنائي . وكذا في الاتفاق بين مصر وفلسطين سنة ١٩٢١ ومصر والعراق سنة ١٩٣١ .

وقد اعتمد معيار نوع العقوبة ومقدارها في اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين الدول العربية ولا تكتفى بذلك بل ترسم القواعد التي تفصح بمقتضاها عن الجرائم التي يجب فيها رفض التسليم والجرائم التي يجوز فيها الامتناع عن التسليم .

الشرط الرابع من شروط تسليم المجرمين : شرط المعاملة بالمثل :

ليست المعاملة بالمثل - كما يتوهم البعض - قوام العلاقات الدولية القانونية ، لهذا فان من الجائز ان تقبل دولة من الدول بالتسليم تنفيذا لبنود معاهدة ما دون ان تشترط على الدولة الطالبة المعاملة بالمثل - ذلك ان التسليم قد تقضى به الاعتبارات السياسية دون ان تستلزمه مقتضيات العدل . وقد يؤول شرط المعاملة بالمثل - في بعض الحالات - الى خلق أوضاع جائرة بايجاد فروق في معالجة طلبات التسليم من قبل الدولة المطلوب اليها التسليم . وتنشأ هذه الفروق عن كون الدولة طالبة التسليم قد تقرر أو لا تقرر الخضوع لشرط المعاملة بالمثل . وقد لا يكون شرط المعاملة بالمثل - بالضرورة وباستمرار - من صالح الدولة المطلوب اليها التسليم ، وربما طرأت حالات تجد فيها هذه الدولة بأن مصلحتها تتطلب منها التخلص من مجرم لاجئ الى اراضيها وتسليمه دون ان تكون ملزمة بحكم قانونها الوطني باشتراط المعاملة بالمثل لان تحقيق هذا الشرط يتوقف على مشيئة غيرها من الدول (الدولة طالبة التسليم) فقد ترفض قبول شرط المعاملة بالمثل ، فيتعطل عندئذ اجراء التسليم ويبقى الجاني غير المرغوب فيه مقيما في الدولة المطلوب اليها التسليم .

وشرط المعاملة بالمثل لا تجده في بيانات المعاملة بالمثل ، وفي معاهدات التسليم والاتفاقات القضائية فحسب ، وانما تجده ايضا احيانا في تضاعيف قوانين التسليم . ولا جدال في ان اشتراط المعاملة بالمثل قد يؤلف وسيلة ناجحة من وسائل الضغط حيال دولة ما .

وليس لمثل هذا الشرط أثر في المعاهدات واتفاقات التسليم المعقودة بين الدول العربية .

الشرط الخامس من شروط تسليم المجرمين : شرط الاختصاص :

ان الدولة المطلوب اليها التسليم يحق لها ان ترفض التسليم وان تمارس الاختصاص المعقود لقضاياها الجزائي حيال الجريمة موضوع التسليم ، ايا كان سند هذا الاختصاص ، وايا كان سند اختصاص الدولة طالبة التسليم . وهنا تظهر مسألة يجب بحثها وهي اذا امتنعت الدولة المطلوب اليها التسليم عن ممارسة اختصاصها واستعمال حقها في ملاحقة

الشخص المطلوب تسليمه ومتحاكمته ومحاكمته وفقاً لقوانينها ، فهل يظل من حقها أيضاً أن ترفض تسليمه إلى الدولة الطالبة .

إن المنطق والعدل يقضيان بأن يكون الجواب قهراً قاطعاً . والا فكيف يستتبع المنطق والعدل أن تتذرع الدولة المطلوب إليها التسليم باختصاصها للنظر في جريمة معينة فتمتنع لهذا السبب عن تسليم فاعلها المتهم أو المحكوم عليه في دولة أخرى مختصة ، في حين أنها - أي الدولة المطلوب إليها التسليم - لا تنوى ممارسة اختصاصها الذي تعللت به لرفض التسليم ؟ إنها تكفل بذلك أفلات الشخص المطلوب من كل عقاب على الرغم من خرقه قوانين الدولتين الطالبة والمطلوب إليها التسليم . وبمهما يكن من سكوت القوانين والاتفاقات والمعاهدات الدولية عن هذا الموضوع وإغفالها إياه ، فإن موقفاً كهذا الموقف من الدولة المطلوب إليها التسليم يتنافى مع المنطق السليم ، ومع مقتضيات العدالة ولا يمكن أن يستند إلى أي مبدأ من المبادئ القانونية أو الحقوقية العامة .

ومع هذا فإن الموقف السلبي غير المنطقي قد أقرته نصوص شتى موزعة هنا وهناك في التشريعات والمعاهدات الخاصة بالتسليم دون أن يدري واضعوا هذه النصوص مدى ما يمكن أن ينشأ عنها من نتائج .

وقد عالجت اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين الدول العربية لحالات تعدد طلبات التسليم التي تستهدف شخصاً واحداً بعينة فنصت في مادتها الثالثة عشرة على أنه إذا تقدمت للدولة المطلوب إليها التسليم عدة طلبات من دول مختلفة بشأن تسليم منهم بذاته من أجل نفس الجريمة فتكون الأولوية في التسليم للدولة التي أضرت الجريمة بمصالحها ، ثم للدولة التي ارتكبت الجريمة في أرضها ثم للدولة التي ينتمي إليها المطلوب تسليمه ، أما إذا كانت طلبات التسليم خاصة بجرائم مختلفة فتكون الأولوية للدولة التي طلبت التسليم قبل غيرها .

الشرط السادس من شروط تسليم المجرمين :

شرط الجنسية للشخص المطلوب تسليمه :

إن الشخص المطلوب تسليمه لا بد من أن يرتبط برابطة الولاء والرعوية:

١- إما بالدولة طالبة التسليم .

(م ٣٥ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

٢ - واما بالدولة المطلوب اليها التسليم .

٣ - واما بدولة ثالثة .

اولا : الشخص المطلوب تسليمه من رعايا الدولة طالبة التسليم :

ان بعض المعاهدات والاتفاقات الدولية تقصر التسليم على الحالات التي يكون فيها الشخص المطلوب تسليمه من رعايا الدولة طالبة التسليم . وهذا ولا شك مفهوم ضيق وبدائي للتسليم ، وليس له أى مبرر يرض عنه العدل والمنطق وتشتط احكام مثل هذه المعاهدات والاتفاقات الدولية للتسليم ان يحمل الشخص المطلوب جنسية الدولة طالبة التسليم . وعاء اثبات هذه الجنسية يقع على عائق الدولة الطالبة ما لم تقدم الدليل على تمتع الشخص المطلوب برعوبتها فان التسليم يغدو واجبا رفضه من معاهدة تسليم المجرمين بين العراق والمملكة العربية السعودية سنة ١٩٣١ ، وكذا معاهدة تسليم المجرمين بين العراق واليمن فى القاهرة سنة ١٩٤٦ .

ثانيا : الشخص المطلوب تسليمه من رعايا الدولة المطلوب اليها التسليم :

من اكثر المبادئ المقررة فى التسليم بدعا وانتشارا : المبدأ القائل بعدم جواز تسليم الرعايا .

ولقد دعا معهد القانون الدولى الدول التى تشمل تشريعاتها وقظمها القضائية المتماثلة على ضمانات وافية الى قبول مبدأ تسليم رعاياها فسن بينها لان ذلك أجدى لحسن سير العدالة وأكمل لصيانة حرمة القانون رعاية الحقوق بين الناس ثم أوصى المعهد الدول التى تنص على عدم تسليم رعاياها ان لا تعتبر بالجنسية التى يكتسبها الجاني بعد ارتكابه الجريمة ، وذلك قطعاً لدراء التحايل ، وحتى لا يفلت المجرم من التسليم لمجرد مبادرته بعد اقترافه جريمة الى اكتساب جنسية الدولة التى يلجأ اليها . لكن هذه الدعوة لم تلق أى صدى لدى الدول الاوربية .

وظلت القاعدة السائدة فى تشريعات معظم الدول وفى معاهدات التسليم المعقودة بينها هى قاعدة عدم جواز تسليم الرعايا . وهذه القاعدة نجدها فى القانون السويسرى سنة ١٨٢٩ وفى مشروع جمعية القانون

للدولى سنة ١٩٢٨ والقانون الفرنسى سنة ١٩٢٧ والالمانى سنة ١٩٢٩ ومن جهة اخرى فان معاهدة التسليم المعقودة بين سويسرا وبريطانيا فى سنة ١٨٨٠ يتعهد فيها الجانب البريطانى بتسليم الرعايا البريطانيين دون شرط المعاملة بالمثل، واما المعاهدة المعقودة بين سويسرا وامريكا فى سنة ١٩٠٠ تقضى بأن أية حكومة من الحكومتين غير ملزمة بتسليم رعاياها وهذه الصيغة لاتنفى او كان تسليم المواطن اذا اجاز ذلك التشريع الداخلى .

والجدير بالذكر من بعض التشريعات والمعاهدات والاتفاقات القضائية تقر بعض القيود على استعمال الدولة حقها فى رفض تسليم رعاياها ، ففى القانون الفرنسى نص يبح تسليم الشخص المطلوب الذى اكتسب الجنسية بعد ارتكاب الجريمة (م ٥) وفضلا عن ذلك فان القانون الفرنسى لا يمنع من مرور شخص فرنسى يقضى بتسليمه عبر الاراضى الفرنسية (م ٢٨) . ويجد القانون الايطالى للعقوبات فى م ١٣ منه تسليم الرعايا الايطاليين اذا قضت بذلك احكام معاهدة او اتفاق دولى .

وفى المؤتمر الدولى الثالث لتوحيد القوانين الجنائية المعقود فى بروكسل فى سنة ١٩٣٠ أشار الفقيه غاروفالو الى « المجرمين الدوليين » الذين يقدمون - بفضل سهولة المواصلات وسرعتها - بممارسة نشاطهم الاجرامى فى جميع بلدان العالم وقد استجاب المؤتمر بهذه الملاحظة القيمة فأوحى بوجوب مبادرة الدول الى عقد معاهدات واتفاقات خاصة فيما بينها توافق فيها على تسليم رعاياها حينما ينتمون الى طوائف معينة للمجرمين أو يرتكبون انماطا من الجرائم التى تؤلف خطرا عاما مشتركا على جميع المجتمعات المتمدينة .

واما اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين الدول العربية فتجيز للدولة المطلوب اليها التسليم الامتناع عنه اذا كان الشخص المطلوب تسليمه من رعاياها . علما ان تتولى هى محاكمته وتستعين فى هذا الشأن بالتحقيقات التى أجرتها الدولة طالبة التسليم (م ٧) . ومثل هذه النصوص لا تقف حائلا دون التسليم مالم تحظر ذلك التشريعات الداخلية لان جواز الامتناع عن التسليم ينطوى ضمنا على جواز التسليم . فان لم يحصل وجدت الملاحقة والمحاكمة وفى هذا تطبيق عملى للشعار الذى رفعه غروسيوس من زمن بعيد وهو « اما العقاب واما التسليم »

ثالثا : الشخص المطلوب تسليمه من رعايا دولة ثالثة :

ان اثناء الشخص المطلوب تسليمه الى جنسية دولة ثالثة لا هي الدولة المطلوب اليها التسليم ولا هي الدولة الطالبة لا تأثير له مبدئيا على اجراءات التسليم ، ولا يشكل عائقا دونه • بيد ان بعض المعاهدات والاتفاقات تقصر الالتزام بالتسليم على رعايا الدولة طالبة التسليم •

وهناك انماطا من المعاهدات والاتفاقات الدولية تشترط من اجل تسليم الشخص الذى ينتمى الى دولة ثالثة ان توافق هذه الدولة التى يحمل جنسيتها على تسليمه ، او تشترط بالاقل ان تبلغ الدولة المطلوب اليها التسليم الى هذه الدولة الثالثة التى يحق لها - اذا شاءت - ان تطلب استرداد مواطنها لتلاحقة وتحاكمه أمام محاكمها الوطنية •

وقد تؤخذ الجنسية بعين الاعتبار عندما تطلب دول متعددة تسليم شخص واحد سواء من أجل الجريمة الواحدة ذاتها ام من اجل جرائم شتى ذلك ان صلة الولاء التى تربطه باحدى هذه الدول من طلبات التسليم قد تكون الحافز الذى يدعو الى منح هذه الدولة الاولوية على غيرها فى التسليم •

هناك بعض الشروط الاخرى فى شأن تسليم المجرمين مثال الاتفاقية المعقودة بين الدول العربية بها نص صريح على انه اذا كانت العقوبة المقررة فى الدولة طالبة التسليم لا ينظر لها فى الدولة المطلوب اليها التسليم فلا يكون التسليم واجبا مالم يكن الشخص المطلوب من رعايا الدولة الطالبة او من رعايا دولة اخرى تقرر نفس العقوبة (م ٣) •

وتعالج اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين الدول الاعضاء فى المجلس الاوروبى مشكلة عقوبة الاعدام فتقضى فى مادتها ١١ بأنه اذا كانت العقوبة المقررة للجريمة بمقتضى قانون الدولة الطالبة هى الاعدام ، وكان قانون الدولة المطلوب اليها التسليم يخلوا من هذه العقوبة القصوى ، لاذ لها لم تعد تنفذ فيها تعتبرها الدولة المطلوب اليها كافيّة لتأمين عدم تنفيذ عقوبة الاعدام •

المبحث الثالث

اجراءات تسليم المجرمين وآثاره :

المطلب الاول : اجراءات التسليم :

يرسل طلب التسليم من الدولة الطالبة الى الدولة المطلوب اليها التسليم بالطريق الدبلوماسي ، ويتضمن هذا الطلب ان تعمد الدولة المطلوب اليها التسليم الى القاء القبض على الشخص المتهم أو المحكوم عليه الذي لجأ الى اراضيها وتوقيفه وتسليمه الى الدولة الطالبة .

وهناك قواعد أصولية واجراءات يجب اتباعها طبقا للتشريع الداخلي والتعاقد الدولي من قبل الدولة الطالبة او من قبل الدولة المطلوب اليها التسليم وتدور هذه القوانين والاصول والاجراءات الشكلية حول صيانة حقوق الافراد وكفالة ضماناتهم الاساسية وحرياتهم وبيان الصالح العام الناشئ عن ضرورات التعاون الدولي في مكافحة الاجرام بحيث يجب الا يفلت مجرم من عقاب .

الفرع الاول : القواعد والاجراءات الواجبة الاتباع في الدولة طالبة التسليم :

ترفع النيابة العامة الطلب الى وزير العدل ثم يقدم الطلب بين الدول بالطرق الدبلوماسية ويكون الطلب بموجب احكام الاتفاقية المعقودة بين الدول العربية ويكون مصحوبا بالوثائق التالية :

١ - اذا كان الطلب خاصا بشخص قيد التحقيق فيرتفق به أمر قبض عليه وترفق به أيضا صورة مصدق عليها لنص القانون المنطبق على الجريمة ، وترفق به أيضا صورة رسمية من أوراق التحقيق مصدق عليها من الهيئة القضائية التي تولية او الموجودة لديها الاوراق .

٢ - اذا كان الطلب خاص بشخص حكم عليه غيابيا أو حضوريا فترفق به صورة رسمية من الحكم (م ٩) .

ويجب في جميع الاحوال - بمقتضى احكام الاتفاقية المعقودة بين الدول العربية ان يكون طلب التسليم مصحوبا ببيان كلف عن شخصية

الملاحق أو المتهم أو المحكوم عليه • وأوصافة ويجب أيضا أن يكون
الطلب مصحوبا بالأوراق المثبتة لجنسية الشخص المطلوب تسليمه متى
كان من رعايا الدولة الطالبة •

وتقضى الاتفاقية بأن يصدق على جميع أوراق التسليم من وزير العدل
في الدولة الطالبة أو من يقوم مكانه •

دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في شأن إجراءات التسليم :

لقد عمدت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أن تلعب دورا حاسما في
الوصول الى أهدافها في شأن تسليم المجرمين •

وقد وضعت المنظمة — ومقرها باريس — تعليمات في هذا الصدر
في كل فروعها في حوالى ثمانين دولة ومن بينها الدول العربية وترتبط
المنظمة بشبكة من محطات الاذاعة اللاسلكية الرئيسية (حوالى العشرين)
وتصدر المنظمة نشرة علمية دورية هي المجلة الدولية للشرطة الجنائية
باللغات الاربع : (الالمانية — الانجليزية — الفرنسية — الاسبانية)
والاجراءات التى تتبعها المنظمة في ملاحقة المجرمين الفارين والقاء القبض
عليهم وتأمين نجاح إجراءات تسليمهم واستردادهم وقد تكون إجراءات
عادية وقد تكون إجراءات عاجلة تستلزمها حالات استثنائية طارئة •

الاجراءات العادية :

تتبع هذه الاجراءات عندما يفر المجرم الى خارج البلاد تطلب الجهة
القضائية المختصة مباشرة أو عن طريق قيادة الامن الداخلى الى المكتب
الوطنى للشرطة الجنائية الدولية في بلدها ان يسأل المنظمة الدولية اذاعة
بحث على الصعيد الدولى عن المجرم الفار وتعميم مركز القبض على
جميع فروع المنظمة في العالم •

يدرس المكتب الطلب في ضوء المادة الثالثة من دستور المنظمة التى
تقضى :

يحظر على المنظمة قطعيا ان تقوم بأى تدخل أو نشاط يتصف
بطابع سياسى أو عسكرى أو دينى أو عنصرى ، فاذا رأى المكتب الوطنى
ان الجريمة المقترفة ذات طابع سياسى أو عسكرى أو عنصرى أو دينى

امتنع عن الكتابة الى المنظمة بهذا الصدد ، والا فانه يطلب الى الامانة العامة للمنظمة اصدار تعميم بمذكرة القبض ولا بد من الاستجابة لهذا الطلب اذا احتوى على بيان مفصل عن هوية الشخص المطلوب واوصافه وسبب التحري عنه وظروف ارتكابه الجريمة ، ويصدر مذكرة القبض الصادرة بحقة ورقمها وتاريخها واصدرت المنظمة في هذا الشأن نموذجاً طرف المكاتب الوطنية بغية املأته بالمعلومات المطلوبة عند اللزوم .

وبعد التدقيق يصدر الامين العام للمنظمة مذكرة فردية ذات صيغة موحدة الى جميع المكاتب للشرطة الوطنية الدولية في بلدان العالم . وتشمل بيانات وافيه حول الشخص المطلوب وعلى الاجراءات الواجب اتخاذها في حالة العثور عليه .

وهذه المذكرات الفردية ذات الشارة الحمراء هي بمثابة تعميم دولي لمذكرات القبض والتحري عن المجرم الفار والقاء القبض عليه وتوقيفه احتياطياً أو وقائياً (Preventive arrest) ويوجد جدول شهري للمنظمة يضاف اليه اسماء جديدة أو تصحيحات أو الغاء اسماء بسبب العثور عليها .

ومعلوم أن التعليمات التي تصدرها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية هي سرية ومكتومة وخاصة بسلطات الامن والقضاء .

وحيثما تتلقى قوى الامن الداخلي في الدول المختلفة هذه التعليمات يجب عليها أن تبادر الى اتخاذ الخطوات الفعالة للتنفيذ العاجل فتبحث عن الشخص المطلوب ، حتى اذا ما عثرت عليه عمدت الى اتخاذ جميع التدابير المفضية الى مراقبته والبحث عن نشاطه وتفتيشه وتوقيفه احتياطياً .

ثم يقوم المكتب في الدولة التي اُلت القبض على الشخص المطلوب بتبليغ الامر الى مقر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في باريس والى المكتب الوطنى في الدولة التى تطلب المجرم الفار وحينئذ يسارع المكتب الوطنى الى احاطة القاضى المختص علماً بذلك فيبادر هذا فوراً الى ارسال طلب التوقيف المؤقت « أمر القبض المؤقت »

الى للسلطة القضائية المختصة في البلد الذي القى القبض فيه على الشخص المطلوب ويتضمن هذا الطلب توكيدا جديدا بأن طلب التسليم في طريقة المعتاد . ويرسل هذا الطلب المؤقت عادة عن طريق شبكة المواصلات اللاسلكية الخاصة بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية التوقيف (القبض) الوقائي أو الاحتياطي قصير الأمد وقد لا يدوم أكثر من ٢٤ ساعة .

وبدهى أن استكمال كل هذه الاجراءات وتوقيف المجرم الفار توقيفا نهائيا بقصد تسليمه يدعو الامانة العامة الى اصدار الغاء للتعيم السابق حتى يبطل مفعوله .

الاجراءات العاجلة في الحالات الاستثنائية الطرقة (١) :

في هذه الحالات يرسل المكتب الوطنى التعيم مباشرة الى المكاتب الوطنية في الدول الاخرى عن طريق شبكة الراديو وتختصر مرحلة الاتصال بالمنظمة بالمقر الرسمى في باريس فاذا لم يقترن هذا التعيم المباشر بنتيجة ايجابية في خلال ثلاثة أشهر فيجب على المكتب الوطنى الذى اصدرت أن يعود فيتبع الاجراءات العادية التى تقضى الى قيام الامين العام للمنظمة باصدار المذكرة الفردية ذات الشارة الحمراء ولا ريب أن التوقيف المؤقت لا يمكن أن يستمر . وما لم ترد مستندات طلب التسليم ووثائقه في خلال مهلة معينة ، فان سلطات الدولة التى القى فيها القبض على الشخص المطلوب تغدو في حل من توقيفه ، وتطلق مراحه .

الفرع الثانى : القواعد والاجراءات الواجبة الاتباع في الدولة المطلوب اليها تسليم هناك نظامان في هذا الشأن النظام الاداري والنظام القضائى .

النظام الاداري : من محاسنة السرعة والبساطة ومن مساوئه اهدار حقوق الافراد فالتسليم هذا عمل من اعبال الحكومة أو تدبير من تدابير

(١) د . محمد الفاضل - محاضرات في تسليم المجرمين - ط ١٩٦٦ - القاهرة ص ١٤٧ .

السلطة التنفيذية وكل طلب من طلبات التسليم انما تدرسة وتبحثه السلطات الادارية في الدولة المطلوب اليها التسليم .

فالطلب يتلقاه وزير الخارجية لاستطلاع رأيه ثم يرفعه الى وزير العدل الذي يحيله مشفوعا بما يراه الى رئيس الدولة الذي يملك الفصل فيه سلبا أو ايجابا .

واذا استلزم الامر القبض على الشخص المطلوب فان رجال الادارة أو الامن هم الذين يقومون بهذا القبض الادارى ولا صلة له بالسلطة القضائية . ويذكر الشراح الفرنسيون أن مثل هذا النظام كان معمولا به في فرنسا قبل صدور قانون التسليم المؤرخ في ١٠ مارس ١٩٢٧ (١) . وكان هذا القبض والنظام معمولا به في فرنسا وكانت مشروعيتها مستمدة - في نظرهم - من قانون صادر في ٣ ديسمبر ١٨٤٩ يبيخ للادارة ابعاد الاجانب . ورأيهم أن القانون الذي يجيز القاء القبض على الاجنبي لادخاله بالقوة من البلاد يجيز في الوقت ذاته - ومن باب أولى - القبض عليه وحجز حريته مؤقتا .

وكان العمل الوحيد الذي يجري حفاظا على حقوق الفرد تقاديا من الوقوع في الغلط هو اخضاع الشخص المطلوب لاستجواب يقوم به أحد قضاة النيابة العامة في محل القبض وكان يمثل الى جانب الشخص المطلوب حين استجوابه أحد المجامين ويقع التسليم دائما بمرسوم من رئيس الدولة .

النظام التفصالي :

هو النظام السائد في الدول الانجلوسكسونيا ويقوم على اساس احترام الحقوق الفردية وصيانة للحريات . ومن المعروف أن السلطة القضائية مؤهلة بحكم طبيعتها ومهامها الاساسية لانه تكونت للحارس الامين على الحقوق الفردية . ففي انجلترا لا يدعي الشخص المطلوب تسليمه الى المثل امام القضاة المختص الذي يجمع بين يديه اختصاصات

(١) د. محمد الفاضل - المرجع السابق - ص ١٤٩ .

القاضي الابتدائي وقاضي التحقيق في آن واحد • وتجري محاكمة علنية تقوم خلالها النيابة العامة بتقديم الوثائق والمستندات التي ارفقتها الدولة وقدمتها مع طلب التسليم ، ومن بينها التحقيقات وأقوال الشهود وسائر أدلة الاثبات ويسأل عنها الشخص المطلوب تسليمه ويناقشها هو ومحاميه المائل معه • ولا يأمر القاضي بالقبض على هذا الشخص الا اذا ترجحت لديه القناعة الوجدانية بثبوت مسئوليته في الجريمة المنسوبة اليه • ويجوز الطعن بطريق الاستئناف في قرار القاضي في هذا الشأن والحكم الصادر منه •

مزايا الاسلوب القضائي :

هذا الاسلوب - ولا شك - يضمن الحرية الفردية ، وهو ارقى من الاسلوب الاداري • ولكنه في الوقت ذاته يجعل التسليم أصعب واندر • وقد يكون التحقيق في الدولة الطالبة لا يزال في بدايته فلا ييسر عندها لهذه الدولة أن تشفع طلبها في التسليم بأدلة قوية وحاسمة تصلح لتكوين اقتناع وجدان القاضي الذي يفصل في الطلب في الدولة المطلوب اليها التسليم مما يؤدي الى الرفض •

كذلك فان اقتران الطلب بالقبول والموافقة بعد النظر في اساس التهمة في الدولة المطلوب اليها التسليم يخلق في اذهان قضاة المحكمة الذي يمثل امامها الشخص في الدولة طالبة التسليم قرينه أو شبه قرينه على ثبوت التهمة المنسوبة اليه ، وهكذا فان مجموعة الاجراءات القضائية التي يقصد منها في الدولة المطلوب اليها التسليم حماية حقوق الشخص المطلوب وصيانة حريته قد تنقلب الى قرينه تستخدم ضده في الدولة طالبة التسليم •

ومهما يكن ، فالتنا (١) تفضل الاسلوب القضائي في التسليم على غيره من الاساليب الاخرى •

ويرى الباحث أيضاً أن الاسلوب القضائي هو الاسلوب الأمثل لضمان حرية الفرد والمحافظة على حقوقه مع مراعاة التشدد عند بحث

(١) د. محمد القاضي - المرجع السابق - ص ١٥٠ •

طلب التسليم في الدولة المطلوب اليها التسليم الا تنظر الطلب الا اذا كانت هناك جميع المرفقات والادلة التي تثبت يقين وجديه التهمة المنسوبة الى المتهم حتى تكون تحت ظر القضاة أثناء المحاكمة العلنية وحتى يجيء حكم المحكمة مطابقا للقانون وتحقيق العدل والعدالة في الدولة المطلوب اليها التسليم . وفي حالة اذا ما قامت المحكمة المختصة في الدولة طالبة التسليم بالاستناد والاقتناع بثبوت التهمة للشخص المطلوب تسليمه فلا يحدث أى ضرر أو إجحاف يلحق بالشخص المطلوب تسليمه مع مراعاة الاستعانة بمحاميين في كافة مراحل الدعوى والمحاكمة وهو أمر ضرورى .

وتساءل الآن ما هو الاسلوب المتبع في الدول العربية ؟ بعض الدول العربية تطبق الاسلوب الادارى الصرف مثل جمهورية مصر العربية مع ملاحظة أنه خلال الفترة الاخيرة خاصة وبعد تحسن العلاقات مع كافة الدول العربية تقوم جمهورية مصر العربية بعقد الاتفاقات القضائية بشأن تسليم المجرمين التي تتضمن المحافظة على حقوق وحریات الافراد لتساير رفع العصر الحالى وتحقيق العدل للانسان في كل مكان .

وأما المغرب فهي تطبق أسلوب وسط وتبت في طلب التسليم في الغرفة الجنائية التابعة للمجلس الاعلى .

والعراق يطبق الاسلوب القضائى وكذلك الاردن ، أما في سوريا فالامر مختلف حيث يعرض الطلب على القاضى فاذا وافق على التسليم فللحكومة الخيار في قبول الطلب أو رفضه . واذا رفض فالحكومة ترفض التسليم وهو نفس نظام لبنان .

آثار التسليم

يتم التسليم بمرسوم يقترحه وزير العدل ويوقعه رئيس الدولة . وتنفيذا لمرسوم التسليم يقوم رجال الامن بنقل الشخص المطلوب تسليمه الى الحدود في ظل حراسة حيث يسلم الى رجال الامن من الدولة طالبة التسليم ويتلقى هؤلاء جميع الاشياء والوثائق والنقود والادوات التي استخدمت في الجريمة والتي ضبطت معه حين القاء القبض عليه في الدولة المطلوب اليها التسليم والتي قد صودرت منها لصلتها بالجريمة المقررة .

لكن ما هو الموقف اذا تعذر تنفيذ التسليم اذا تخلفت الدولة الطالبة أو اجمت عن استلام الشخص المطلوب تسليمه بعد صدور المرسوم القاضى بذلك .

وللاجابة على ذلك فان معظم التشريعات والمعاهدات والاتفاقات تجعل الدولة المطلوب اليها التسليم فى حل من التزامها فى تسليم الشخص المطلوب اذا تخلفت الدولة الطالبة عن المبادرة الى استلامه واسترداده خلال مدة محدودة .

فالقانون الفرنسى سنة ١٩٢٧ يقضى بأنه اذا لم تقم الدولة الطالبة فى خلال شهر من تاريخ تبليغها المرسوم القاضى بالتسليم ، باستلام الشخص المطلوب ، فيجب اخلاء سبيله ولا يعود من الجائز طلب تسليمه من أجل القضية ذاتها .

وكذلك نفس الاسلوب فى اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين الدول الاعضاء فى المجلس الاوروبى .

على أنه اذا طرأت قوة القاهرة تحول دون الاستلام فعلى الفريقين الاتفاق على تحديد موعد جديد للتسليم . مع تطبيق نفس الاسلوب السابق وهو الافراج عن الشخص المطلوب القبض عليه بعد ثلاثين يوما من تخلف الدولة الطالبة عن الاستلام . مع جواز الامتناع للدولة المطلوب اليها التسليم عن تسليم ذلك الشخص من أجل القضية ذاتها . وأيضا نفس النظام تسير عليه المعاهدة الدولية الذى اقرته المنظمة الدولية للشرطة الجنائية سنة ١٩٤٩ .

بطلان التسليم :

هل يملك الشخص المطلوب تسليمه الدفع ببطلان قرار التسليم اذا كان يملك مثل هذا الحق بمقتضى القوانين ، فهل تجوز له ممارسته فى الدولة طالبة التسليم أم فى الدولة المطلوب اليها التسليم ؟

ان القانون الفرنسى سنة ١٩٣٧ عالج ببطلان التسليم وعلى نفس المنهج سار قانون تسليم المجرمين الصادر فى المغرب سنة ١٩٥٨ فعالج ببطلان

التسليم وصرح ببطلانه اذا حصلت عليه حكومة المغرب خلافا لاحكام الظهير الشريف المتضمن قواعد التسليم الصادر سنة ١٩٥٨ ما لم يكن ذلك تنفيذا لبنود معاهدة أو اتفاق دولي . فاذا لم تكن الجريمة المنسوبة للمتهم أو الشخص المطلوب تسليمه تستحق عقوبة جنائية أو جنحة مثلا كان قرار التسليم عرضة للبطلان .

وليس في أغلب التشريعات في البلاد العربية نصوص تعالج بطلان التسليم .»

ومن المقرر ان الذي يؤلف سببا لبطلان التسليم هو ان يكون قد جرى خلافا لاحكام قانون التسليم في الدولة طالبة التسليم ولا يتضمن أحكام التشريع الداخلي ولا أحكام الاتفاقات القضائية أو المعاهدات الدولية (١) التي تربط بها الغالبية من الدول العربية نصوصا كهذه النصوص الخاصة بالبطلان والتي وردت بالتشريع المغربي .

ويثور هنا تساؤل هل يخضع المرسوم القاضي بالتسليم لأي طريق من طرق الطعن ليسلكه الشخص المطلوب تسليمه أمام سلطات الدولة التي صدرت ذلك المرسوم . فالاجتهاد القضائي في فرنسا مستقر ومستمر على أنه اذا قررت فرنسا تسليم شخص ما ، وارتأى هذا الشخص ان التسليم قد قرر خلافا لما تقضى به أحكام قانون التسليم الفرنسي الصادر في سنة ١٩٢٧ ، فان لهذا الشخص أن يقيم دعوى ابطال المرسوم امام مجلس الدولة الفرنسي (٢) الذي اصدر عدة أحكام في هذا الشأن وقرارات منها على سبيل المثال القرار المؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥٢ والمنشور في مجموعة سيرى ١٩٥٣ ج ٣ صفحة ٣٣ تعليق بند ١ ، القرار الصادر في ١١ نوفمبر المنشور في J.C.P سنة ١٩٥٦ الجزء ٢ صفحة ٩١٨٤ تعليق فيتو وغيرها من القرارات .

بيد ان الطعن أمام مجلس الدولة قد يكون عديم الجدوى لانه لا يوقف تنفيذ التسليم حكما ، وان كان يحق له ذلك - اذا شاء وبناء على طلب الطاعن - ان يقرر توقيف تنفيذ المرسوم المطعون فيه والقاضي بالتسليم .»

(١) د . محمد الفاضل د . المرجع السابق . ص ١٧٠ .
(٢) د . محمد الفاضل - المرجع السابق - ص ١٧١ .

أما في جمهورية مصر العربية فلا نسيل لقبول الطعن في الأمر الصادر بالتسليم أمام مجلس الدولة لأن جميع الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة تخرج عن اختصاصه بنص صريح •

عدم جواز معاقبة المجرم الا عن الجريمة التي سلم من أجلها :

ان مبدأ التخصيص هو أثر هام من آثار التسليم وهي قاعدة هامة وتدعى بالفرنسية (*Principe de spécialité*) ومؤداها انه لا يجوز اطلاقا وفي أية حال من الأحوال ان يلاحق الشخص المسلم أو يعاقب عن جريمة اقترفها قبل التسليم ما لم تكن هي ذاتها الجريمة التي سببت التسليم • وهذا مبدأ مقرر دوليا ومنصوص عليه في أغلب تشريعات العالم • وقلما يخلو منه معاهدة أو اتفاق دولي حول التسليم وهذا المبدأ واجب التطبيق حتى في حالة التسليم الطوعي أو الاختياري • فالتسليم بمثابة عقد يقيد في بنوده حق الملاحقة والمعاقبة للدولة الطالبة وتقصره على الوقائع وحدها التي جرت الموافقة على التسليم من أجلها • فالخروج على بنود هذا العقد يشكل مساسا بسيادة الدولة التي وافقت على التسليم •

وقد أقر القانون السوري رقم ٥٣ هذا المبدأ في المادة رقم ٢٢ والتي تقضى بعدم جواز توقيف الشخص المسلم ولا محاكمته ولا تنفيذ العقوبة بحقه عن جريمة أخرى الا في الاحوال التالية :

١ - اذا قبل بذلك : وفي هذه الحالة يدون قبوله في محضر يوقع عليه هو ومنحاميهِ ويرسل ذلك الى الدولة التي سلمته •

٢ - اذا وافقت على ذلك الدولة التي سلمته : وتطلب هذه الموافقة حسب الاصول المتبعة في طلبات التسليم •

٣ - اذا أتيحت له وسيلة للخروج من أراضي الدولة المسلم اليها ولم يخرج منها خلال شهر واحد •

٤ - اذا ارتكب الجريمة بعد التسليم في الدولة التي سلم اليها •

وقد أخذ الاتفاق القضائي المعقود بين سوريا ولبنان وكذا الاتفاق القضائي المعقود بين سوريا والأردن •

أما في اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين الدول العربية فانها تقضى بأن لا يحاكم الشخص في الدولة طالبة التسليم إلا عن الجريمة التي قدم طلب تسليمه من اجلها والافعال المرتبطة بها والجرائم التي ارتكبها بعد تسليمه . على أنه اذا كان قد اتحت له وسائل الخروج من أرض الدولة المسلم اليها ولم يستفد منها خلال شهر ، فانه تصح محاكمته عن الجرائم الاخرى (المادة ١٤ من الاتفاقية المعقودة بين الدول العربية في شأن تسليم المجرمين) .

ولا يحاكم الشخص المسلم عن جريمة أخرى في الدولة المسلم اليها ولو انه قبل هو بذلك فالتسليم عقد بين دولتين . وقاعدة التخصيص من قواعد القانون الدولي فلا يجوز الخروج عليها بناء على رغبة الفرد ولو كان هو الشخص المسلم اليها . لان الدولة عندما قامت بتوقيع العقد انما قامت بعمل من أعمال السيادة .

والجدير بالذكر ان القانون الفرنسى سنة ١٩٢٧ قد أخذ يمثل الحكم الذي أخذت به اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين الدول العربية .

استثناء من مبدأ خصوصية التسليم :

١ - قد يتبين بعد التسليم ان الشخص المسلم كان قد ارتكب قبل التسليم جرائم أخرى لم تكن تدرى بها الدولة طالبة التسليم ، ولذلك لم يرد بها ذكر في طلب التسليم ولم يتناولها القرار الخاص بالتسليم وفي هذه الحالة يجوز للدولة التي تسلمت هذا الشخص ان تطالب الدولة التي سلمته ان تأذن لها بملاحقته من أجل الجرائم التي اكتشفت مجددا بعد تسليمه ولا يمنح هذا الاذن إلا اذا كانت الجرائم المكتشفة معتبرة في عداد الجرائم التي يجوز فيها التسليم ويرفض الاذن المطلوب حتما اذا كانت هذه الجرائم سياسية .

ولا يشترط عند النظر في منح الاذن المطلوب ان يتوافر في هذه شرط الخطورة أي ان تكون هذه الجرائم على قدر معين من الخطورة أو الجسام .

اذ ان الحكمة من وجوب توافر هذا الشرط متعمدة في هذه الحال .
لان الجرائم المكتشفة لا تتطلب من أجل معاقبة فاعليها خطورة معينة .
ولذلك يجوز منح الاذن بملاحقة الشخص المسلم من أجل الجرائم المكتشفة
مجددا والتي سبق له ارتكابها قبل التسليم ولم ترد في قرار التسليم وان
كانت العقوبات المقررة بها بمقتضى قوانين الدولة طالبة التسليم أو المطلوب
اليها التسليم أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه في اتفاقية التسليم
المعقودة بين الدولتين أو المنصوص عليه في القوانين الداخلية المتضمنة
أحكام التسليم للمجرمين .

ويخضع منح الاذن بالملاحقة لما تخضع له قواعد الاصول النظر
في طلبات التسليم .

٢ - أيضا الجرائم التي ارتكبها الشخص المسلم بعد التسليم في أرض
الدولة التي سلم اليها فانه يخضع للملاحقة والمحاكمة والمعاقبة أمام
سلطات هذه الدولة القضائية المختصة ولا ينس ذلك سيادة الدولة التي
قامت بالتسليم لان اقدام الشخص المسلم على ارتكاب جريمة ما - بعد
التسليم - وفوق أراضي الدولة المسلم اليها يجعل هذه الدولة صاحبة
الاختصاص الاقليمي في ملاحقته ومنحاكمته ومعاقبته ، ويمنح محاكمها
حالة القضاء أو إسقاط مبدأ خصوصية التسليم . فاذا ظل الشخص المسلم
حق الفصل في هذه الجريمة المفترقة بعد التسليم في أراضيها .

٣ - ان التشريعات الداخلية والاتفاقات الدولية قد تنشئ احيانا
بعد الافراج عنه نهائيا مقيما في أرض الدولة التي سلم اليها مدة ثلاثين
يوما مثلا . فانما يعتبر بمقتضى هذه الإقامة الاختيارية قد رضخ لاختصاص
هذه الدولة ورضى بالخضوع لقضائها دون أى تحفظ ويعود بعدئذ
لمحاكمها حق النظر في الجرائم التي اقترفها قبل تاريخ التسليم لان هذه
الفترة التي أقام فيها في إقليم تلك الدولة وفي خلال سيادتها تسقط ما للقولة
التي سلمته من حقوق وامتيازات مستمدة من قرار التسليم .

الافراج عن الشخص المسلم :

ان اطلاق سراح الشخص المسلم يمكن ان يكون نتيجة من نتائج
بطلان التسليم أو تقرير البراءة . وقد ينشأ أيضا عن سبب من أسباب

انقضاء العقوبة أو سقوطها وأما بتنفيذها وأما بصدور تدبير من تدابير الرأفة كالعفو ويجب بعد الافراج اعادته الى الدولة التي سلمته اذا كان التسليم باطل وهنا يستلزم موافقة الدولة التي سلمته وقبولها برجوعه اليها وهي نتيجة منطقية وضرورة ناشئة عن بطلان التسليم (الافراج واعادة تسليمه مرة أخرى) •

وبعد الافراج عن الشخص المسلم يخضع للقواعد العامة التي يخضع لها سائر الناس الآخريين وينفرد عنهم في الأمرين التاليين :

١ - في خلال الثلاثين يوما التالية لاطلاق سراحه والتي يظل فيها مقيما في أراضي الدولة التي سلم اليها ، فان الشخص المسلم يبقى متمتعاً بالحصانة التي تضيفها عليه قاعدة خصوصية التسليم ولا يمكن ملاحقته أو يمس من أجل أية جريمة من الجرائم التي قد يكون اقترفها قبل التسليم حيث ان قاعدة خصوصية التسليم تنقضي آثارها وتسقط فور انقضاء الثلاثين يوما التي تلي تاريخ الافراج عن الشخص المسلم ويخضع هذا الشخص لما يخضع له سائر الافراد الآخريين •

اعادة التسليم : La Reéxtradition

اعادة التسليم هي قيام الدولة التي سلم اليها الشخص بتسليمه من جديد الى دولة أخرى •

١ - ويجوز اعادة تسليمه الى الدولة التي سلمته أصلا • عندما يكون الشخص المسلم قد سبق له اقتراف جريمة أخرى تختلف عن الجريمة التي سلم من أجلها وتدخل في اختصاص الدولة المطلوب اليها التسليم • وقد يكون اعادة التسليم واجبا الزاميا بمقتضى قرار أو مرسوم التسليم (مثل م ٦ من الاتفاق القضائي السوري - الاردني) •

٢ - واتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية تقضي في المادة الخامسة انه اذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق أو المحاكمة عن جريمة أخرى في الدولة المطلوب اليها التسليم فان تسليمه يؤجل حتى تنتهي محاكمته وتنفيذ العقوبة المحكوم بها • ويجوز مع ذلك للدولة المطلوب اليها التسليم تسليمه (م ٣٦ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

مؤقتا لمحاكمته بشرط اعلانه للدولة التي سمحت بتسليمه بعد انتهاء محاكمته وقبل تنفيذ العقوبة عليه .

وعلى نفس النهج سارت اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين دول المجلس الاوربي .

٣ - قد تجرى إعادة التسليم لمصلحة دولة أخرى غير الدولة المطلوب اليها التسليم . ولا جدال في ان اقدام الدولة التي استردت شخصا على تسليمه لدولة أخرى دون استئذان الدولة التي تخلت عنه في الأصل . فانه يعتبر خرقا لمبدأ خصوصية التسليم . ولا يجدي التذرع بموافقة الشخص المسلم وحده للخروج على هذه القواعد . فهناك مساس بسيادة الدولة التي تخلت عنه في الأصل أما اذا نص على اقامة الشخص المسلم في اراضي الدولة التي سلم اليها ثلاثون يوما بعد الافراج عنه ، فان هذه التحفظات تسقط جميعا وتطبق على هذا الشخص بعد انقضاء هذه الفترة من الاقامة الاختيارية القواعد العامة في التسليم .

تسهيل مرور المجرمين المسلمين عبر اراضي الدول :

تنص اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين الدول العربية على ان « تتعهد الدول المرتبطة بهذه الاتفاقية بأن تسهل مرور المجرمين المسلمين عبر اراضيها وان تقوم بحراستهم وذلك بمجرد تقديم صورة من قرار التسليم .

وكذلك اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين الدول الاعضاء في المجلس الاوربي نصت على تفصيلات موضوع التراثيت في تسليم المجرمين (م ٢١ من الاتفاقية المشار اليها وكان أحكام الفصل الرابع والاربعون من الاتفاق القضائي المعقود بين فرنسا والمغرب) .

نفقات التسليم :

تنص اتفاقية الدول العربية على ان نفقات تسليم المجرمين تقع على عاتق الدولة طالبة التسليم دفع نفقات التسليم وكذلك جميع نفقات عودة الشخص المسلم الى المكان الذي كان فيه وقت تسليمه اذا ثبتت براءته أو قضي بعدم مسئوليته .

(قانون م ٢٤ من اتفاقية تسليم المجرمين بين الدول الاعضاء في المجلس الاوربي وأحكام الفصل الخامس والاربعون من الاتفاق القضيائي المعقود بين المغرب وفرنسا) .

تسليم المجرمين في جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات
اولا : التسليم طبقا لاحكام اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ :

لقد استبعدت اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ صراحة أى التزام بتسليم الملتهم بارتكاب جريمة الاستيلاء على الطائرة . فهي وان كانت قد طرحت مبدأ التسليم الا انها لا تنظم كيفية تطبيقه .

فالمادة رقم ٢/١٦ تنص على انه ليس في أحكام الاتفاقية ما يمكن ان يفسر بأنه ينشئ التزاما بمنح التسليم .

ثانيا : التسليم طبقا لاتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ :

اعتبرت اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات من الجرائم القابلة للتسليم وتنظم المادة الثامنة من الاتفاقية الاحكام المتعلقة بتسليم مختطفى الطائرات .

وتعالج المادة مسألة تسليم مختطف الطائرة في حالة وجود معاهدة تسليم وكذلك في حالة عدم وجود مثل هذه المعاهدة مع اشتراط وجودها من أجل التسليم . وحالة عدم اشتراط وجود معاهدة لغرض اجراء التسليم (١) .

١ - حالة وجود معاهدة تسليم :

تنص الفقرة الأولى من المادة الثامنة من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ على أنه : « تعتبر الجريمة (أى جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات) احدى الجرائم القابلة للتسليم التى تتضمنها أى معاهدة تسليم تكون قائمة بين الدول المتعاقدة . وتتعهد الدول المتعاقدة بأن

R. H. Mankiewicz : le detournement d'avione

(١)

G. Guill

راجع ايضا د. محمد المجذوب - خطف الطائرات - ص ١٦٤ ،
د. هيثم أحمد الناصري .

تدرج هذه الجريمة في أية معاهدة تسليم متفقاً مستقبلاً كاحدى الجرائم القابلة للتسليم .

وطبقاً لهذا النص التزمت الدول المتعاقدة باعتبار جرائم الاستيلاء غير المشروع احدى الجرائم القابلة للتسليم التى تتضمنها أية معاهدة أو اتفاقية ثنائية أو متعددة الاطراف خاصة بتبادل تسليم المجرمين بين هذه الدول كما التزمت بادراج هذه الجريمة فى قائمة الجرائم التى تجرى تسليم مرتكبيها وذلك بالنسبة لاية معاهدة أو اتفاقية تسليم يتم ابرامها فى المستقبل .

ويلاحظ ان صياغة هذه الفقرة قد جاء معيباً ، فهو يتحدث فقط عن التسليم فى جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرة ولا تسرى فى حكمها بالنسبة لأى فعل آخر من أفعال العنف يرتكب ضد الركاب أو الملاحين أثناء عملية الاستيلاء - وهذه الصياغة المعيبة يمكن ان تؤدي الى نتيجتين: الأولى أن دولة ما قد ترفض التسليم بشأن جرائم العنف التى ارتكبت على متن الطائرة ضد الركاب أو الملاحين . أما الثانية ان الدولة التى تسلم مختطف الطائرة لمحاكمته عن فعل الاختطاف لا يمكنها محاكمته عن أفعال عنف أخرى ارتكبتها أثناء عملية الاستيلاء على الطائرة . وإذا فعلت الدولة ذلك فانها قد تكون قد انتهكت بذلك قاعدة التخصيص التى تقضى بعدم جواز محاكمة الشخص الذى يجرى تسليمه الا عن الجريمة التى قدم طلب لتسليمه من أجلها .

٢ - حالة عدم وجود معاهدة تسليم مع اعتبار وجودها شرطاً للتسليم:

عالجت هذه الحالة الفقرة الثانية من المادة الثامنة من اتفاقية لاهى سنة ١٩٧٠ حيث تنص « اذا طلبت دولة متعاقدة وجوب قيام معاهدة تسليم كشرط لاجراء التسليم وتلقت طلباً للتسليم من دولة متعاقدة أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة فيجوز لها حسب اختيارها اعتبار الاتفاقية الحالية كأساس قانونى للتسليم وذلك فيما يتعلق بالجريمة .

ويجرى التسليم طبقاً للشروط الأخرى التى ينص عليها قانون الدولة التى يطلب منها التسليم .

ويعود أصل هذه الفقرة الى اقتراح تقدم به الوفد الهولندي في مؤتمر لاهاي وقد تركز النقاش في المؤتمر حول معرفة ما اذا كان اعتبار اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ كأساس قانوني للتسليم أمرا الزاميا أم اختياريا بالنسبة للدول المتعاقدة التي تشترط وجود معاهدة لاجراء التسليم . وأنتهى الأمر باعتبار ذلك أمرا جوازيا ، فللدولة المتعاقدة التي تجعل التسليم مشروطا بوجود معاهدة تسليم الخيار في اعتبار اتفاقية لاهاي أساسا قانونيا للتسليم .

وربما يؤخذ على هذه الصياغة انها تمكن الدول المتعاقدة التي ترغب في تجنب التسليم لاعتبارات معينة من تحقيق ذلك عن طريق عدم اعتبار اتفاقية لاهاي بمثابة أساس قانوني للتسليم .

وهذا يعد ثغرة واضحة في النص .

يضاف الى ذلك ان تقييد اجراء التسليم بالشروط الاخرى الواردة في قانون الدولة المطلوب اليها التسليم من شأنه أن يضع بعض العراقيل أمام تسليم المتهم . فالدولة المطلوب اليها التسليم يمكنها تطبيقا لقوانينها - اعتبار الجريمة سياسية أو ذات صلة بجريمة سياسية وان تقضى بعدم التسليم - كذلك قد تشترط قوانين الدولة المطلوب اليها التسليم ضرورة ان يكون الفعل المطلوب من أجله التسليم معاقبا عليه في تشريع كلتا الدولتين - الدولة طالبة التسليم والدولة المطلوب اليها التسليم .

٣ - حالة عدم اشتراط وجود معاهدة لغرض اجراء التسليم :

يلاحظ ان بعض الدول قد لا تجعل تسليم المجرم الهارب مشروطا بوجود معاهدة ثنائية أو متعددة الاطراف مع الدولة طالبة التسليم فهذه الدولة تستند عادة في تسليم المجرم أما الى قوانينها الداخلية التي تعرف الجرائم القابلة للتسليم ، وأما الى مبدأ المعاملة بالمثل ، وأما الى تأسيس ذلك على اعتبارات التضامن بين الدول لمكافحة الجريمة .

ولهذا ألزمت الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ الدول المتعاقدة التي لا تجعل من وجود معاهدة تسليم شرطا لاجراء التسليم ان تعترف فيما بينها باعتبار ان جريمة اختطاف الطائرات

أخدى الجرائم القابلة للتسليم فيما بينها ، مع خضوع ذلك للشروط التي ينص عليها قانون الدولة التي يطلب منها التسليم .

ويبدو لنا من مقارنة التزامات الدول المتعاقدة بتسليم مختطفى الطائرات طبقا للفقرة الأولى من المادة الثامنة هي أشد وأقوى من تلك الواردة في فقرتيها الثانية والثالثة . فقد تعهدت الدول المتعاقدة في الفقرة الأولى بالتسليم على أساس معاهدات التسليم دون الرجوع الى شروط القانون الداخلى ، بينما يرتبط تسليم مختطفى الطائرات طبقا للفقرتين الثانية والثالثة بشروط القانون الداخلى لتلك الدول . وتظهر أهمية هذا الفرق في حالة اشتراط القانون الداخلى . شروطا معينة قد تخول دون اجراء التسليم (١) ربما بدت تلك التفرقة منطقية على أساس انه في معاهدات التسليم يتم بحث الشروط التي يتم بموجبها هذا الاجراء بين الدولتين . أما في حالة عدم وجود معاهدة فانه من الطبيعى العودة الى القوانين الداخلية لمعرفة الشروط التي يتم بمقتضاها تسليم المجرمين .

يتضح كذلك ان المادة الثامنة قد الزمت الدول المتعاقدة التي ترتبط بمعاهدات تسليم ، أو تلك التي ستعقد في المستقبل ، بأن تدرج في هذه المعاهدات جريمة الاختطاف باعتبارها جريمة قابلة للتسليم . وهذا الالتزام يكتسب أهمية كبيرة نظرا لان معاهدات تسليم المجرمين لا تنص عادة الا على تسليم المجرمين العاديين . فإذا اضفت بعض الدول الطابع السياسى على جريمة اختطاف الطائرات فلا يعد لهذا الالتزام أية قيمة واستحال تسليم مختطف الطائرة .

الافتراض لأغراض التسليم بارتكاب جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرة في اقاليم دول أخرى فضلا عن المكان الذى وقعت فيه الجريمة :

نصت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ على اعتبار جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرة فيما يتعلق بأغراض التسليم ، وكأنها وقعت ليس فقط في المكان الذى ارتكبت فيه ، بل كذلك في اقاليم الدول التي ينعقد لها الاختصاص بمقتضى أحكام م ٤ / ١ من الاتفاقية وهي دولة تسجيل الطائرة ، والدولة التي هبطت فيها الطائرة وما زال المختطف على متنها ، وأخيرا الدولة التي يكون فيها المركز

(١) د. سامى بشر : اتفاقية لاهاي عام ١٩٧٠ حول اختطاف الطائرات .

الرئيسي لأعمال مستأجر الطائرة أو تكون له اقامة دائمة في تلك الدولة عند عدم وجود مثل هذا المركز فيها .

وتهدف أحكام الاتفاقية في هذه الفقرة الى تفادي الصعوبات التي قد تعرقل فعالية اجراءات تسليم مختطفى الطائرات والناشئة من اشتراط معاهدات التسليم ، اثبات ان الجريمة قد وقعت في اقليم الدولة التي تطلب تسليم المتهم بارتكاب الجريمة ويضاف الى ذلك ان الدولة قد ترفض التسليم على أساس ان الجريمة قد ارتكبت كليا أو جزئيا داخل اقليمها أو في مكان يعد ضمن اقليمها .

ثالثا : التسليم طبقا لاحكام اتفاقية مونتريال سنة ١٩٧١ :

نكتفى هنا بالاشارة الى ان الاحكام التي وردت في اتفاقية مونتريال بشأن التسليم لا تختلف عن تلك الواردة في اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ السابق شرحها .

وهناك اجراءات اخرى ذات طابع عام لمواجهة الارهاب في شأن وسيلة النقل الجوى وغيرها من وسائل النقل والمواصلات التي تعرضها للخطر بالاعتداء أو التهديد كما يلي :

ويشمل التعاون الدولى لمنع الارهاب وقمعه باجراءات أخرى ذات طابع عام — فالارهاب الموجه للطائرات يستلزم اللجوء الى بعض الوسائل والاجراءات الخاصة التي تتلاءم وتتفق مع طبيعة مرفق النقل الجوى ، فان هناك بعض الوسائل الاخرى للتعاون الدولى التي يمكن اللجوء اليها لمكافحة الارهاب بصفة عامة ونذكر فيها :

١ - المساعدة البوليسية : l'elitraide policiere

يعد التعاون الدولى بين أجهزة الشرطة الجنائية المختصة لمكافحة العمليات الارهابية في الدول أحد الوسائل الهامة التي يمكن من خلالها منع وقوع الجرائم الارهابية أو الاقلال منها ، وكذلك القبض على مدبرى ومنفذى الحوادث الارهابية . ولقد اسهمت المعلومات المتبادلة بين أجهزة الشرطة المعنية في الدول المختلفة ، خاصة في منطقة أوروبا الغربية في احباط العديد من العمليات الارهابية والقبض على مدبريها .

والمساعدة الشرطية المتبادلة يمكن إجراؤها من خلال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية « الاتربول » مع ملاحظة ان هذه المنظمة طبقاً لنظامها المنشئ لا تهتم الا بجرائم القانون العام ، وقد سبق ان أوضحنا ان جرائم الارهاب الدولي تثير العديد من المشاكل السياسية والقانونية والقضائية بسبب طبيعتها أو بواعثها السياسية .

ومع ذلك يمكن للمنظمة المذكورة ان تقوم بدور مفيد في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بالارهابيين والمنظمات الارهابية . ولقد تمكنت السلطات اليونانية في عام ١٩٧٦ من القبض على أحد الارهابيين من المانيا الغربية بفضل الصور التي قدمتها المنظمة لهذه السلطات . فيمكن ان تتم المساعدة الشرطية المتبادلة في اطار العلاقات الثنائية بين الدول . فقد اسهم بنك المعلومات المتعلقة بالارهابيين في المانيا الغربية في مكافحة الارهاب في إنجلترا وفي عمليات مكافحة الارهاب في المانيا الغربية .

وللنهوض بالتعاون الدولي بين أجهزة الشرطة في الدول المختلفة اقترح البعض بانشاء لجنة دولية لتنسيق جهود الدول في مجال مكافحة الارهاب - ويمكن لهذه اللجنة أو الادارة القيام بمهمة تحليل المعلومات، وتقويم التهديدات الارهابية ، والقيام بمهمة تدريب واعلام أجهزة الشرطة، وتقديم النصائح للوزراء المعنيين كوزراء الداخلية والعدل ، ولادارات وخدمات الأمن . كذلك يمكن لهذه الادارة تقديم خطط منسقة يمكن تطبيقها في حالات الحوادث المفاجئة ، والمساعدة في اعداد تدريبات مشتركة لانقاذ الرهائن أو أية عمليات أخرى تتخذ ضد الارهاب ، وتقوية الروابط بين أجهزة مكافحة الارهاب (١) .

كذلك يجيز البعض تكوين وحدات خاصة من القوات على المستوى الدولي أو الاقليمي للتدخل السريع لانقاذ الرهائن أو القيام بعمليات أخرى ضد الارهاب وقد دعت العديد من القرارات الصادرة من المنظمات الدولية العالمية والاقليمية الى ضرورة التعاون الدولي لمنع الافعال الارهابية، خاصة بين أجهزة الشرطة المعنية بمكافحة هذا النوع من الاجرام فان ذلك يسهم في تحقيق المساعدة القضائية المتبادلة وذلك عندما تكلف أجهزة الشرطة بالقيام ببعض المهام في دولة أخرى بناء على أمر صادر من السلطة

القضائية ، أو عند القيام بالبحث الدولي عن بعض الاشخاص بناء على أوامر القبض الصادرة من المحاكم .

٢ - تبادل المعلومات المتعلقة بالاشخاص والنظمات في الجرائم الارهابية :

نصت معظم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالارهاب الدولي على واجب الدول باتخاذ التدابير الملائمة لمنع حدوث الجرائم الارهابية خاصة تلك التى يتم الاعداد لها فى داخل اقاليم الدول الاعضاء . كما نصت على ضرورة تبادل المعلومات المتعلقة بهذه الجرائم ومرتكبيها والاجراءات التى اتخذت ضدهم وغيرها من المعلومات .

فاتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ تفرض على الدولة التى قامت بالقبض على مرتكب الجريمة أو المتهم بارتكابها ان تخطر فوراً دولة تسجيل الطائرة ، والدولة التى يحمل الشخص المقبوض عليه جنسيتها بحقيقة هذا الاجراء والظروف التى دعت اليه .

كما تنص المادة ١١ من نفس الاتفاقية على واجب الدول المتعاقدة ارسال أية معلومات مفيدة تكون فى حوزتها ، وبأقصى سرعة الى مجلس المنظمة الدولية للطيران المدنى خاصة تلك التى تتعلق بظروف حدوث الجريمة ، والتدابير التى اتخذت ضد مرتكبيها أو المتهمين بارتكابها .

وتحدد المادة (٨) من اتفاقية منظمة الدول الامريكية فى شأن منع وقمع الارهاب على واجب الدول اتخاذ التدابير الممكنة لمنع اعداد الجرائم المشار اليها فى م ٢ من الاتفاقية فوق الاقليم الوطنى ضد دولة أخرى متعاقدة .

وتنص المادة السادسة من اتفاقية نيويورك بشأن حماية الاشخاص المتمتعون بحماية دولية ، على أنه فى حالة القبض أو اتخاذ تدابير ضد المتهم بارتكاب أحد الجرائم المشار اليها فى الاتفاقية ، ينبغى اخطار الدول المعنية بهذه الجرائم وبالتدابير التى تم اتخاذها .

ويتم الاخطار مباشرة أو عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة .

وكذلك تنص الاتفاقية على واجب الدول في التعاون لمنع الجرائم المشار اليها في الاتفاقية ، مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لهذا الغرض • وكذلك تبادل المعلومات وتنسيق الاجراءات الادارية أو أية اجراءات أخرى في هذا الخصوص •

وعند ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاقية سالفة الذكر فان المادة الخامسة تفرق بين الدولة التي ارتكب على اقليمها الجريمة وباقي الدول الاطراف • فبالنسبة للدولة الأولى تلتزم - في حالة هروب المتهم بارتكاب الجريمة - باخطار جميع الدول الاخرى المعنية بالمعلومات المتوفرة لديها المتعلقة بالجريمة وبشخصية الفاعل • وتلتزم الاتفاقية الدول الاخرى ، سواء كانت معنية بالجريمة التي ارتكبتها أم لا ، والتي لديها معلومات تتعلق بالمجنى عليه أو ظروف ارتكاب الجريمة ، اخطار الدولة التي يمارس المجنى عليه وظائفه لحسابها •

وتبادل المعلومات يمكن ان يتحقق من خلال المنظمات والهيئات الدولية • ففيما يتعلق بالاستيلاء غير المشروع على الطائرات تتولى المنظمة الدولية للطيران المدني جميع المعلومات المتعلقة بجرائم الارهاب الجوى • والتدابير التي اتخذت في مواجهة المتهمين ، ومحصلة الاجراءات الجنائية التي تم اللجوء اليها • وتلتزم اتفاقية لاهاي ، وكذلك اتفاقية مونتريال الدولة الاطراف بابلاغ مجلس المنظمة بجميع المعلومات المتوفرة لديها بهذا الخصوص • وفي ضوء المعلومات التي تحصل عليها المنظمة يمكن دعوة الدول الاعضاء الى اتخاذ بعض التدابير المنعية التي تتلاءم مع طبيعة جرائم الارهاب الموجه للطيران المدني •

ويدعو الاعلان الخاص بالارهاب الذي صدر عن لجنة وزراء مجلس أوروبا في عام ١٩٧٨ الدول الاعضاء الى منح الأولوية لتحسين وسائل الاخطار السريع بالمعلومات المتعلقة بالحوادث الارهابية الى الدول المعنية، والظروف المحيطة بها والاجراءات التي اتخذت ضد مرتكبيها •

وقد تحقق تدابير منع الارهاب ، وقد تفشل الوسائل الفنية والأمنية في احباط الجرائم الارهابية ، ولهذا يصبح من الضروري ردع الارهاب وملاحظة الارهابيين ، وتقديمهم للمحاكمة لانزال العقاب بهم جزاء لما اقترفوه •

وقمع الارهاب كمنعه يستلزم التعاون الدولي بين الدول لاحكام
الحصار حول الارهابيين ، وتسهيل القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة
أو تسليمهم للدول التي تطلب ذلك حتى يمثلوا أمام العدالة . كما يتطلب
تقديم المساعدة القضائية المتبادلة لجمع الادلة ، واجراء التحقيقات ،
والبحث عن المتهمين وشركائهم والقبض عليهم ، وجمع المعلومات عن
المنظمات والجماعات الارهابية .

واذا كان من المتفق عليه ان الارهاب يكتسب — لاسباب عديدة —
سبق عرضها ضمن البحث — الطابع الدولي ، وان الجريمة الارهابية تعد
اعتداء على أمن واستقرار المجتمع الدولي ، وسلامة مرافقة الحيوية ،
كان من الضروري ان تتعاون الدول في اتخاذ التدابير الضرورية لقمع
الارهاب في كل مكان .

الجديد في هذا البحث

١ - البحث يعبر عن الواقع العملى لما تتعرض له جميع وسائل المواصلات من خطر يعاقب عليه قانون العقوبات على المستوى الوطنى وطبقا للاتفاقيات الدولية على المستوى الدولى خاصة ان البحث قد أوضح بجلاء ظاهرة اختطاف الطائرات والسفن وغيرها من وسائل المواصلات .

٢ - التركيز على أهمية التفرقة بين اختطاف الطائرات والسفن وبين القيام بعمليات القرصنة الجوية والبحرية - فكل منهما شروطه القانونية طبقا للاتفاقيات الدولية حيث اننا نجد فى أعقاب أى حادث لاختطاف وسيلة مواصلات (طائرة / سفينة .. الخ) تطالعنا الصحف على انها عمليات قرصنة جوية أو بحرية وهذا يخالف الواقع .

٣ - مناشدة الدول التى لم توقع على الاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة اختطاف وسائل المواصلات خاصة الطائرات والسفن .

٤ - تناول البحث ظاهرة الارهاب على المستويين الوطنى والدولى وكيفية مقاومته ومكافحته ومواجهته ونشر جميعا فى معالجة الموضوع بنبض الشارع المصرى فى هذا الشأن .

٥ - حث دول العالم بذل المزيد من الاهتمام والتعاون الدولى لمكافحة ظاهرة الارهاب من أجل الحفاظ على الامن والامان للمجتمع الدولى .

٦ - دفع الجهود الدولية لمزيد من الاهتمام والتعاون من أجل انشاء المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة المجرمين الذين يرتكبون الجرائم الدولية .

٧ - لقد أفرد البحث جزءا كبيرا في مجال التركيز على المساندة الشعبية والمعاونة الجماهيرية وقد استعرنا تعبير الرئيس مبارك رئيس الجمهورية بانها (أي المساندة الشعبية) ركيزة المجتمع وصمام الامن والامان للمجتمع المصري حيث لا يمكن لاي جهاز شرطى أو أمنى فى العالم مهما بلغت قوته وامكانياته وتطور معداته ان يحقق الامن والامان بدون المساندة الشعبية للسلطات المختصة خاصة سلطات الامن وهذا ما قاله الارهابى التائب / عادل عبد الباقي على شاشة التلفزيون حيث قال (انصح كل فرد من الشعب بالآلا يستصغر موقعه وعمله ومجهوده فى التعاون مع الامن - فالارهاب يجب ان يكافحه كل الشعب وكل فرد فى المجتمع - ويؤدي ذلك كرسالة يؤمن بها وعقيدة راسخة فى نفسه وليس كعمل يؤديه فقط وهذا يحقق الامن للبلد) .

٨ - التركيز على مقاومة ومكافحة الارهاب بشقيه الداخلى والخارجى من خلال تطبيق السياسة التشريعية المزدوجة الحديثة وتشمل الردع والزجر بتغليظ العقاب ومن ناحية أخرى التشجيع على التوبة والثواب والاعفاء من العقاب والمكافأة بل وتأمين حياة التائب من العناصر الارهابية .

وقد تحقق هذا بالفعل من خلال قانون مكافحة الارهاب رقم ٩٧ الصادر سنة ١٩٩٢ والذي قد أتى بشماره سريعا - فكلنا قد شاهدنا على شاشة التلفزيون الارهابى الذى سارع بالتوبة والعودة الى رشده فى حديث طويل على مدى ساعتين مساء يوم الاحد الموافق ٢٧/٣/١٩٩٤ وقد أدلى بتفاصيل دقيقة وجريئة عن حياة الجماعات الارهابية المختلفة ومسمياتها المتعددة وأسباب الخلاف بينها وتشمل (التكفير والهجرة - الشوقيون - التوقف والتبين - الناجون من النار - وغيرهم ...) .

ونشكر جهاز الاعلام على هذه المبادرة الجريئة وعرضها على الشعب الذى تعاطف كثيرا مع هذه الاحداث وطلب اعادة الحديث مرة أخرى فى اليوم التالى مباشرة ٢٨/٣/١٩٩٤ .

٩- تناول البحث مواجهة الإرهاب من خلال الوسائل المختلفة الأخرى (بخلاف السياسة التشريعية المزدوجة) مثال المكافحة الأمنية - المواجهة الإعلامية - المواجهة الدينية - المواجهة الثقافية - المواجهة التعليمية - المواجهة السياسية من خلال مشاركة الأحزاب وذلك لمحو الأمية السياسية لأفراد الشعب واطلحة الفرصة للشباب ورجل الشارع بممارسة العمل السياسى بإيجابية والادلاء برأيه طبقا لخيار الشعب المصرى الذى لا بديل عنه الا وهو الديمقراطية مهما كانت نتائج الارهاب الذى يلفظ انتفايه الاخيرة فى مصر .

١٠- ان الكلمة والفكر أخطر من السلاح فى مقاومة الإرهاب ومواجهته - ففى احدى الندوات من أجل مواجهة الارهاب (ضمن سلسلة الندوات التى تنظمها الحركة الشعبية لمواجهة الارهاب) فقد أكد وزير الاعلام ان الكلمة بكل اشكالها من خلال الرسالة الاعلامية هى القادرة على ان تلعب دورا هاما وكبيرا فى التصدى لظاهرة الارهاب وتصحح الفكر المتطرف الخاطيء وان رسالة التنوير التى يحملها المثقفون والمفكرون لها تأثير كبير فى مقاومة الارهاب والتطرف فالمجتمع المغلق والمظلم يسهل افتراسه والغيب به والتأثير على افكاره ومعتقداته وعاداته وتقاليده فالفكر أخطر من السلاح وهذا ما جاء على لسان الارهابى التائب فهو لم يحمل سلاحا ولكنه كان زعيما وأميرا لاحدى جماعات الارهاب (جماعة التوقف والتبين) وكان تأثيره كبيرا فى أفكار الشباب وتجنيدهم للعمل الارهابى ويحملون السلاح بأسم الدين لارتكاب العديد من الجرائم واستحلال أموال المسلمين وحياتهم واعراضهم على زعم انهم من الكفار .

وعندما اعلن أمير الجماعة توبته قال عن الجماعات الارهابية انهم جماعة من اللصوص والقتلة استباحوا مال الغير وسرقوه بأسم الدين الاسلامى والاسلام منهم براء فهم جماعة من القتلة قتلوا الاطفال والابرياء والضباط والجنود قتلا عشوائيا على انهم جزء من النظام الكافر .

وقال أيضا عنهم انهم جماعة من القوادين والبغاة اقاموا أوكارا للدعارة حيث تنتقل المرأة الواحدة من رجل لآخر دون طلاق أو عدة أو عقد جديد وقالوا عن البغاء والدعارة انه الزواج فى الاسلام .

فالجماعلت الارهاية تقدم للشباب الذى ينضم اليها العمل
والمسكن والزواج وهو فكر شيطالى لجماعات شيطانية حيث يعملون
على حل ثلاث مشاكل من المشاكل الذى يعانى منها الشباب حتى
ولو كان العمل منافيا للدين والاخلاق مثل السرقة - فالمهم انه
يعمل بتغطية دينية على انه عمل حلال باسم الدين •

ومعنى ذلك ان مشكلة الكثير من الشباب هى العمل والايواء
والزواج لذلك فان حل المشكلة الارهاية فى مصر لابد وان تبدأ
بالعمل على حل مشاكل البطالة والاسكان وتيسير سبل الزواج
للسباب وبغير ذلك سوف يظهر عادل عبد الباقي آخر بلا منطق
وبلا مبادئ ويملك تجنيد العشرات من العاطلين من الشباب الذين
يحملون السلاح والمتفجرات فى وجه اخوانهم ومجتمعهم وبلدهم •

فلا شك انها اعترافات خطيرة وحقائق مريرة ومذهلة من الارهابى
التائب ليكشف لنا اكاذيب واقتراءات جماعات الارهاب فى
تشويهها لديننا الاسلامى الحنيف حيث تقوم هذه الجماعات بتطبيق
نظريات الافك وتدعو ضحاياها اليها مثل نظرية الاستحلال الذى
يحلل السطو على اموال الآخرين ونظرية تحريم توثيق الزواج
ومثل تكفير المجتمع واستخدام السلاح لقتل الكفار حتى ترتفع
بدمائهم راية الاسلام والاسلام منهم براء •

والعلاج هو انه يجب ان تتعامل وتتكامل كافة مؤسسات
الدولة فى المواجهة والمعالجة والتصدى لقضية الارهاب بكل ابعادها
فهو ارهاب اسود وفكر متطرف وخارج عن الاسلام ولا خلاف
على انه فى مقدمة هذه المؤسسات التى تتعامل مع هذه القضية
الحيوية تأتى أجهزة الامن بكل مسمياتها وفروعها لما لديها من
امكانيات وما يقع عليها من مسئوليات فى حماية المجتمع من كل
محاولات النيل منه ومن الحياة الآمنة لابنائهم وكشف كل العناصر
التي تسعى الى تخريب المجتمع وضرب استقراره وذلك فى اطار
الحفاظ على الامن القومى بمفهومه الشامل وابعاده السياسية
والاقتصادية والاجتماعية •

وعلى نفس المستوى يكون دور المؤسسات الاعلامية التي تحمل
مسئولية تنوير المجتمع وتصحيح الفكر المتطرف والخارج على
الاسلام ويحمل لواء ذلك كل من المفكرين والمثقفين والعلماء الذين
يقدمون الكلمة الشريفة والفكر المستنير لتنوير الشعب وصياغة
وجدانه .

وكذلك يجب ان تقوم باقى المؤسسات بالدولة وتضطلع كل منها
بدورها ومهامها وتحمل مسئولياتها وتطور رسالتها في ضوء الحقائق
الثابتة وهى المؤسسات التربوية من مدارس وغيرها والاسرة
والمسجد والمؤسسات الثقافية ومراكز الشباب ودور الفن
وغیرها .

التوصيات

يقترح الباحث عدة توصيات ويأمل تنفيذها لصالح المجتمع
البشرى فى دول العالم قاطبة ، وهى كما يلى :

١ - مناشدة جميع الدول التى لم تصبح طرفا فى الاتفاقات الدولية الحالية
والمتعلقة بمختلف جوانب الارهاب الدولى ان تنظر فى القيام بذلك
لتحقيق أفضل فاعلية ممكنة للاتفاقات الدولية فى هذا الشأن مثال
(اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ - اتفاقية لاهى ١٩٧٠ - اتفاقية مونتريال
١٩٧١ - اتفاقية بروكسل الملاحية وغيرها) والسمى لحث الدول
على التصديق على تلك الاتفاقيات والانضمام اليها لتحقيق أوسع
قبول ممكن ويمكن للامم المتحدة ان تقوم بدور فعال فى هذا
الشأن .

٢ - دعوة جميع الدول الى اتخاذ كافة التدابير المناسبة على الصعيد
الوطنى والدولى من أجل القضاء السريع على مشكلة الارهاب
والتهديد أو الاعتداء على وسائل المواصلات المختلفة وتعرض أمنها
للخطر مع جعل كافة تشريعاتها الوطنية متفقة مع الاتفاقات الدولية
القائمة وتفى بالالتزامات الدولية مع منع اعداد أو تنظيم أى أعمال
فى أراضيها ضد وسائل المواصلات الخاصة بدول أخرى .

٣ - مطالبة جميع الدول بأن تفى بالالتزامات الدولية التى يفرضها عليها
القانون الدولى بالامتناع عن تنظيم أى أعمال ارهابية فى دول أخرى
أو التحريض عليها أو المساعدة على ارتكابها أو المشاركة فيها
أو التغاضى عن أنشطة تنظيم داخل أراضيها بغرض ارتكاب مثل
هذه الأعمال الارهابية .

٤ - حث جميع الدول على الا تسمح تحت أية ظروف بعرقلة التدابير
المناسبة لتنفيذ القانون والمنصوص عليها فى الاتفاقات ذات الصلة
والتي تكون طرفا فيها على الأشخاص الذين يرتكبون أعمال الارهاب
الدولى التى تشملها هذه الاتفاقات .

٥ - حث وتشجيع جميع الدول على التعاون الدولي فيما بينها بصورة أوثق ، خاصة عن طريق تبادل المعلومات ذات القيمة فيما يتعلق بمنع ومكافحة الارهاب ومحاكمة أو تسليم مرتكبي هذه الافعال وابرام معاهدات خاصة أو تضمين المعاهدات الثنائية المناسبة احكام خاصة لاسيما فيما يتعلق بالتسليم أو محاكمة المجرمين والارهابيين

٦ - تشجيع وحث جميع أجهزة الأمم المتحدة على الاهتمام بالقضاء التدريجي على الاسباب الكامنة وراء الارهاب الدولي خاصة جرائم الاعتداء أو التهديد لأمن وسائل المواصلات وتعريضها للخطر .

٧ - التزام جميع الدول باتخاذ التدابير المناسبة التي أوصت بها منظمة الطيران المدني الدولية والتي وردت في الاتفاقات الدولية ذات الصلة ، لمنع الهجمات الارهابية ضد النقل الجوي المدني .

٨ - تشجيع منظمة الطيران المدني الدولية على مواصلة جهودها الرامية الى تعزيز القبول العام للاتفاقات الدولية للأمن الجوي والامتثال الدقيق لها .

٩ - حث المنظمة البحرية الدولية على دراسة مشكلة الارهاب على ظهر السفن أو ضدها بغية اتخاذ التوصيات بالتدابير الملزمة .

١٠ - ان العمل الوقائي الذي يمارس على الأرض هو أفضل واسلم عاقبه من ممارسة العمل الوقائي أثناء الطيران ضد مختطف مسلح وذلك عن طريق حراس مسلحون على متن الطائرة وكذلك على ظهر السفن ومختلف وسائل المواصلات .

١١ - السعي لتعديل اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ لغرض الأخذ بمبدأ الالتزام المطلق بالتسليم أو المحاكمة وقبول مبدأ الاختصاص الشمولي في جرائم الاختطاف للطائرات .

١٢ - توحيد الإجراءات الوقائية في المطارات والموانئ وتقرير جد أدنى لها عن طريق عقد الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن .

١٣ - عقد اتفاقيات دولية تضمن محاكمة الارهابيين ومختطفى وسائل المواصلات من قبل محكمة دولية وتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليهم في سجن دولي وذلك للقضاء على حالات الضغط التي تسبب حرجا شديدا لبعض الدول أو تعريضها لاختطاف وسائل المواصلات الخاصة بها من أجل تحرير وإطلاق سراح الاشخاص المحتجزين لدى تلك الدول بسبب أفعال الاختطاف والاعتداء أو تهديد وسائل المواصلات وتعريضها للخطر .

١٤ - يجب ان تشغل كل دولة بعميق الأسى لفقد الأرواح البشرية البريئة نتيجة لهذه الاعمال الارهابية واختطاف وسائل المواصلات خاصة الطائرات والسفن .

١٥ - جاء في شأن مكافحة الاعمال الارهابية في صلب البحث ومنها على سبيل المثال المواجهة الدينية وتوعية الشباب واثاحة الفرصة لجماهير الشعب بالمشاركة السياسية والديموقراطية والاهتمام بالمناطق العشوائية والمواجهة الأمنية والتشريعية والاعلامية والثقافية وتنشيط السياحة وموارد الدولة للقضاء على البطالة واتباع خطط التنمية الشاملة للمجتمع ومراقبة مصادر التمويل للجماعات الارهابية وتشديد الرقابة على مصادر السلاح والمتفجرات وعلى مداخل ومخارج البلد كل ذلك من أجل مواجهة الارهاب وكيفية علاجه وتحقيق الاستقرار والتنمية .

١٦ - لقد أفرد الباحث جزء كبير في بيان مدى الدور الحيوى الهام للمساندة الجماهيرية ودورها في الوقوف بجانب أجهزة الأمن وسلطات الدولة في مواجهة الارهاب والقضاء عليه ولقد ضرب الشعب المصرى العديد من الامثلة التي تدل على الشجاعة والبطولة في هذا الشأن (خاصة في مواجهة الارهاب في مناطق امبابة والجيزة والهرم وزينهم والمطرية والشرابية وشبرا الخازنندار والشيخ ريحان

وأسيوط والفيوم وغيرها من مناطق جمهورية مصر العربية - لذلك يوصى الباحث بالتركيز على دور المساندة الشعبية وال جماهيرية في مواجهة الارهاب ومكافحة من أجل تحقيق الاستقرار كركيزة هامة في هذا الشأن حيث ان مثل هذه الاعمال (الاغمال الارهابية) تمثل تحديا وتمردا على النظام القانوني (سواء على المستوى الوطني أو الدولي) لكونها تقع على مصالح وقيم تهم أى مجتمع ويحرص على حمايتها •

فالمجتمع الدولي لا يزال يعاني من تلك الجرائم خاصة في مجال خطف الطائرات والسفن باعتبارها تمثل مشكلة كبرى تواجه البشرية وتهدد أمنها واستقرارها وقد دفع تأثير الرأى العام الدولي من جراء كثرة حوادث الاعتداء وتهديد وسائل المواصلات الى اتخاذ المزيد من الاحتياطات والتدابير الخاصة بكل دولة لمنع هذه الجريمة البشعة التى تلحق الاذى بالابرياء وتزهق أرواح الاطفال والنساء والشيوخ والشباب بلا ادنى ذنب اقترفته هذه الأرواح البريئة الطاهرة •

١٧ - يأمل الباحث ان يتجاوب المشرع مع الاحداث الجارية بنفس المعدل حيث نجد ان تطور العمليات الارهابية كان معدلها سريعا منذ ان ظهرت على الساحة عقب اغتيال المرحوم الشيخ الذهبى وزير الاوقاف الاسبق ثم اقتحام الكلية الفنية العسكرية ثم اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات واستمر تعاقب الارهاب وتطوره سريعا الى ان قام المشرع باصدار قانون مكافحة الارهاب فى عام ١٩٩٢ •

١٨ - مواجهة الاعلام الغربى عما يشبه خاصة بعد أن أصبح العالم الآن قرية صغيرة بفضل تكنولوجيا الاتصالات •

١٩ - الاهتمام بالنشء الصغير والاحداث الذين تلتقطهم الجماعات الارهابية بالإغراء المادى وذلك من خلال مؤسسات الدولة الاجتماعية والعمل على اعادة اندماجهم فى المجتمع من جديد وتعميق روح الانتماء والولاء للوطن •

٢٠ - العمل السياسى المكشوف بمصارحة الشعب بعمليات الاصلاح
الاقتصادى وهذا ما تفعله القيادة السياسية والحكومة .

٢١ - العدالة فى توزيع الخدمات والمرافق خاصة بالمناطق العشوائية
وتمشيطها باستمرار بمعرفة سلطات الأمن للقضاء على أوكار الارهاب
بها .

٢٢ - العمل على حل مشاكل الشباب من حيث البطالة والسكن والزواج
حتى لا ينعفس فى الارهاب الذى يقوم بحل هذه المشاكل ويضيع
الشباب وهو نصف الحاضر وكل المستقبل .

٢٣ - القضاء على الامية بكل أنواعها ، الامية الدينية والسياسية والثقافية
والامنية من خلال تكاتف الجهود والمحليات ومؤسسات الدولة
باعتبار ذلك هدف قومى وابرز ، مثال على ذلك ما جاء على لسان
الارهابى التائب عادل عبد الباقي حيث كان تلميذا بالصف الثانى
الثانوى وكان متفوقا علميا ورياضيا ولكن كان شغوقا بمعرفة الدين
فجذبه تيار الارهاب تحت ستار الدين حتى أصبح أمير جماعة
ارهابية ومن زعماء الارهاب فى مصر الى هذه الدرجة ، تصل الامور
نتيجة غياب دور بعض المؤسسات مثل دور الاسرة والمدرسة والمسجد
والاوقاف وغيرهم مما كان يوفر على المجتمع كل ما عاناه من أعمال
ارهابية قام بها هذا الارهابى قبل اعلان توبته .

الختاتمة

لقد استعرضنا في حديثنا عن تعريض وسائل المواصلات للخطر في القانون الجنائي كما سلف الذكر عن حق المجتمع الوطني في أمن المواصلات وكذلك حق المجتمع الدولي ومصادر هذا الحق .

وتم استعراض تقسيمات الجرائم الذي اخذت به محكمة نورمبرج وطوكيو العسكريتان الدوليتان وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي الجرائم المعروفة بالجرائم ضد السلام ، وجرائم الحرب ، والجرائم ضد الانسانية .

واشرنا كيف وضع قضاء نورمبرج علامة بارزة وسبق قيم في القانون الدولي انتشر تأثيره في كل مكان باعلانهم ان جرائم القانون الدولي لا يرتكبها الا الاشخاص الطبيعية وبالمسئولية الجنائية للفرد مرتكب الجريمة الدولية حتما ولو كان يعمل لحساب دولة مهما كانت صفة مرتكبها فليس هناك أحد فوق القانون الانساني . هذا ما أكدته الكثير من الاتفاقات والمعاهدات الدولية .

واذا كان اعمال القانون الدولي الجنائي يعوقه تمسك الدول بالسيادة الوطنية كما يعوق انشاء محكمة دولية جنائية صعوبة تخلى الدول بالتالي عن الاختصاص الجنائي المرتبط أوثق الارتباط بسيادتها الوطنية على اقليمها الا ان هذا العائق قد خفت حدته في الوقت الحاضر الذي صارت فيه الدول تتخلى عن اختصاصها الاقليمي بمحاكمة الاجانب الذين يجرمون على أرضها وأصبح التسليم بهذا الاختصاص لمحكمة دولية أيسر مما كان في الماضي .

واذا كان واقع الحال في المجتمع الدولي الآن يؤكد فقدان الأجهزة التشريعية والقضائية والتنفيذية الفعالية اللازمة في مجال الجرائم الدولية الا ان خضوع قواعد القانون الدولي الجنائي المكتوبة منها أو العرفية لتجارب القرون التي عاشت فيها الانسانية واستمرارها وتطورها دليل واضح على حاجة المجتمع الدولي لهذا القانون والرضا المشترك بتوحيده .

كما تؤيد قوة الرأي العام الدولي والعالمي تنفيذ قواعده ووضع عقاب مناسب على مخالفة أحكامه ولكي تحقق قواعد هذا القانون الأخير تأثيرها الحقيقي في سلوك اشخاص القانون الدولي يجب ان تتفق مع العدالة وعلى الا يتوقف فقط على فرض جزاء وانما على النفوذ الادبي لقواعده ومدى تنشئها مع المصالح المشتركة لشعوب العالم ذلك ان نجاح أى نظام قانونى يتوقف على وجود فهم لما هو مسموح به وهيئة قضائية لتحديد ما يعد انتهاك لاحكام هذا القانون من عدمه .

واذا كان المجتمع الدولي بوضعه الحالي وما يتسببه من صراعات واصبحت مصالحه مخفوفة بالمخاطر في كل مكان وازهاق الارواح باعداد كبيرة في لحظات معدودة كل ذلك يتطلب الاسراع بتقنين الجرائم الدولية بمعناها الضيق وهى تلك الجرائم المعروفة بالجرائم ضد السلام وأمن البشرية وضد الانسانية والتي أيدتها السوابق القضائية . على ان يكون هذا التقنين متزامنا مع انشاء قضاء دولي جنائي وان يكون لهذا القضاء الأخير صفة الديمومة على ان تتولى المحاكم الوطنية المحاكمة عن الجرائم الدولية بمعناها الواسع وان كان لا يعنى نقص الجهاز القضائي الدولي في الوقت الحاضر انتفاء وصف الجريمة عن الفعل أو زوال القانون لان ضعف المسئول عن تنفيذ القانون شيء ووجود القانون أو عدم وجوده شيء آخر .

فالقانون الدولي الجنائي حقيقة قانونية ملموسة غاية ما في الامر ان اغلب قواعده عرفية فلا أحد يستطيع ان يحاول في تجريم أفعال الحرب وما يحدث خلالها من مخالفات لقوانينها والتفرقة بين الاجناس واعمال الارهاب الدولي . فهذه الافعال تمثل جرائم دولية لا تعرف حدودا وتخضع لمبدأ الاختصاص العالمي أو عالمية حق العقاب باعتباره ملازما لهذه الجرائم .

فاذا كانت الانسانية في أمس الحاجة لتقنين الجرائم الدولية فان التقنين يجب ان يشمل الجرائم الدولية سواء كانت عمدية أو غير عمدية سلبية أو ايجابية وهى التي تتمثل في الجرائم ضد السلام وجرائم ضد الانسانية بما فيها جرائم الارهاب وخطف وتهديد والاعتداء على وسائل المواصلات على ان يتم اقرار تلك المدونة الدولية الجنائية من غالبية اعضاء الامم المتحدة وان يضاف لتلك المدونة ما يستجد من أفعال إجرامية .

كذلك يجب ان يشمل التقنين اختصاص المحاكم الوطنية بالجرائم الدولية بمعناها الواسع وهي تلك الماسة بالنظام القانوني الاقليمي والدولي أو المصالح المادية الدولية على ان تسمى هذه الجرائم بالجرائم العالمية •

ويجب ان ينص التقنين على اقامة القضاء الدولي الجنائي وله صفة الديمومة ومتزامنا مع تقنين الجرائم الدولية وسابقا على الوقائع المقامة عنها الدعوى امامه أى ان يثبت للمحكمة اختصاصها في هذه الجرائم وفقا لقانون قائم سلفا يحدد نموذج السلوك المعاقب عليه فيها •

ويجب ان تكون المحاكمة امام هذا القضاء مانعة للمحاكمة أمام القضاء الوطنى على الا يكون محاكمة الشخص عن الجريمة الدولية سواء بالادانة أو البراءة امام القضاء الوطنى حائلا دون محاكمته امام القضاء الدولي الجنائى لسو القانون الدولي على القانون الوطنى •

وان تكفل للمتهم أمام القضاء الدولي الجنائى كافة الضمانات مع عدم محاكمته عن الواقعة الواحدة أكثر من مرة امام هذا القضاء ولو تحت وصف آخر •

ويجب النص على التزام دولى تابع من اتفاقية دولية بالغاء أية نصوص فى القانون الوطنى أو الدستور تتعارض مع التدخل العقابى الدولي والمحاكمة الدولية وان يشمل هذا الالتزام أيضا مساعدة الدول للقضاء الدولي الجنائى فى حالة طلبه منها ذلك ولو كانت تلك الدول لم تمنح الاختصاص للمحكمة •

وان يكون اختصاص المحكمة الدولية اختياريا قاصرا على الجرائم الدولية التى لا يمكن المحاكمة عنها امام المحاكم الوطنية ولا ترى الدول مانعا من المعاقبة على الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والارهاب الدولي والاعتداء على وسائل المواصلات الدولية •

ويجب ان يشمل التقنين على عدم جواز تقادم الدعوى المقامة بشأن تلك الجرائم الدولية أو العقوبة الصادرة فيها نظرا لجسامة تلك الجرائم وخطورة مرتكبيها وسهولة هروبهم من دولة لاخرى مع جواز التسليم فيها سواء بالنسبة للاجانب أو المواطنين وعدم اعتبار هذه الجرائم سياسية •

ويجب ان يزود القضاء الدولي الجنائي بقوة شرطة دولية تشترك في تكوينها دول العالم مثلما يوجد حاليا قوة البوليس الدولي الاتريبول في شأن التعاون بين الدول لتعقب المجرمين وان تكون قوة الشرطة الدولية مزودة بقوات جوية وبحرية تكفل لها الهيمنة على البحر العام والجوم العام وتضمن كفاءة تنفيذ احكام المحكمة الدولية على ان يكون له ممثلون في كافة الدول الاعضاء على ان تزود المحكمة الدولية بنيابة دولية تكون من ممثلين الدول الاعضاء وذلك كله مرهون بموافقة غالبية اعضاء الامم المتحدة ونأمل ان يتم ادراج مسألة المدونة الدولية العقابية والمشروعات المقترحة لانشاء قضاء دولي جنائي في جدول أعمال المؤتمر الدولي الثامن للأمم المتحدة في شئون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين المزمع عقده عام ١٩٩٠ .

فكما وضع القانون الوطني لحفظ السلام والأمن في المجتمع الداخلي فكذلك القانون الدولي الجنائي يوضع لحفظ السلام والأمن الدولي من خطر انتشار الجريمة الدولية وتعدد وسائل الارهاب الدولي وطرقه حيث اثبت الارهابيون براعة وذكاء في استخدام كافة وسائل العلم الحديثة وتطبيقاته في سبيل الوصول الى أغراضهم وتحقيق أهدافهم وهكذا اتخذ الارهاب صورا واشكالا عديدة من خطف طائرات في الجو الى الاستيلاء على السفن في البحر بالإضافة الى تدمير منشآت الطيران المدني واهدار حياة الابرياء من الافراد شيوخا كانوا أم رجالا أو اطفالا أو نساء ناهيك عن خطف الاشخاص واحتجاز الرهائن وتدمير المباني والمنشآت العامة والقطارات والسيارات واشعال الحرائق ووضع المتفجرات والعبوات الناسفة في وسائل المواصلات في محطات القطارات والحافلات والمطارات والموانئ وغيرها .

فدائرة الارهاب قد اتسعت في الآونة الاخيرة واتخذت ابعادا جديدة وخطيرة وتجاوز الارهاب كل الحدود ومما لا شك فيه ان مثل هذه العمليات تهدد بالخطر جريمة الملاحة الدولية في البحار وأيضا تهدد أمن وسلامة النقل الجوي وانتقال الاشخاص والاموال مما له تأثير مباشر وسلبي على حركة التجارة الدولية والتنمية في دول العالم .

ففي الماضي كان الارهاب محدودا وبقدر محسوب من العنف الذي ينتج فورا من الفرع والخوف بهدف جذب الرأي العام العالمي ولفت

الانتظار للعالم الى القضية التي يدافعون عنها أو الظلم الواقع عليهم أو على شعورهم ولذلك كانت المنظمات الارهابية تنأى بنفسها عن ارتكاب المذابح البشرية لان ذلك يفقدها تعاطف الرأى العام اما فى الوقت الحاضر فقد روع العالم بحوادث ارهابية مجنونة بكل المقاييس والمعايير هدفها القتل لمجرد القتل بلا أى قضية يدافعون عنها ولا مطالب عادلة يلتزمون لها العون والتأييد انما هى مجرد عمليات لتحقيق خسائر بشرية ومادية ضخمة وترتكب فى برود تام بل احيانا فى نشوة وسرور وأصدق مثال على ذلك حادثة اختطاف الطائرة المصرية واجبارها على الهبوط فى مطار جزيرة مالطة بواسطة مجموعة من شواذ البشر وما ارتكبوه من جرائم بربرية يندى لها الجبين والانسانية .

وهكذا على مرأى ومسمع من العالم - حكومات وشعوب وافراد - تشهد البشرية اعدام ابرياء لا ذنب لهم ولا جريره واحكام اعدام بالجملة يصدرها طغاة صغار ولا تقض فيها ولا ابرام واناس يموتون ويضربون لمجرد ان الاقدار قد اقلت بهم على متن طائرة أو داخل سفينة أو لانهم من جنسية معينة أو يؤمنون بمذاهب أو افكار لا تروق للارهابيين .

فالارهاب يجب الضرب عليه بيد من حديد لاتخاذ هجمات شرسة ولم تحدث من قبل مثل هذه الشراسة والفضاوة والعنف والقسوة مثلما حدثت فى الثمانينات . فهى حرب خسيصة لا ميدان لها لانها تمتد الى الابرياء كبار وصغار اطفال ونساء وشيوخ الى رجال العلم والفكر والسياسة وهى حرب تدور رحاها على متن طائرة أو سطح سفينة أو داخل قطار أو حافلة أو فى مبنى عام مثل المطارات والموانى وغيرها .

وكذلك يقع الارهاب على وسائل النقل الداخلى والدولى ولا يفرق بينهما كالطائرات والسفن والقطارات الدولية وبذلك يمس سيادة وأمن الدول - لهذا اهتمت الدول بتكثيف التعاون الدولى لمنع الارهاب وقمعه والحد من انتشاره مثل تنظيم القانون الدولى لوضع الاطار المناسب لتسليم الجماعات الارهابية أو محاكمتها والتعاون بين السلطات انقضائية والبوليسية لبحث أفضل السبل لتبادل المعلومات حول أوكار واشخاص وتنظيمات الارهاب فى كل مكان .

فليس هناك أخطر من قتل الأبرياء أو ترويعهم وبث الرعب والفرع في نفوسهم أو تدمير أموالهم وممتلكاتهم وتخريب وسائل النقل الدولي والمرافق الدولية التي تخدم الآلاف والملايين من البشر وتسهل عليهم حرية الحركة والتنقل السريع ونقل الثقافات ودعم النمو الاقتصادي والتبادل التجاري ومما زاد من خطورة الإرهاب أنه قد أصبح يضرب بدون تمييز أو تحديد ولا غاية إلا التلذذ بمنظر القتل وإشلاء الضحايا .

وأدى ذلك إلى توتر العلاقات الدولية وإثارة مشاعر العداء والكراهية بين الشعوب والدول .

وقد شاعت المصادفة أن تأتي هذه الدراسة في وقت تتصاعد فيه موجات الإرهاب والعنف على المستوى الدولي ومن المؤسف أن هذه الأفعال الإرهابية بمعناها السابق لم تعد تنحصر في عمليات الإرهاب الفردي الذي يقوم به أفراد أو مجموعات فردية بل انغمست فيه دول كبرى وصغرى فاختلفت الطائرات وتغير مسارها بالقوة لم يعد احتكارا للمجموعات العدائية بل أصبحت تمارسه الدول من خلال طائراتها الحربية ومن المؤسف حقا أن هؤلاء الذين يمارسون الإرهاب المنظم ويجيدون استخدام الأساليب العنيفة ضد الشعوب ويرفضون الأذعان للشرعية الدولية وتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية هم أكثر الأصوات مطالبة بمكافحة الإرهاب والقضاء عليه .

ومن عجب إن بعض الدول تقيم الدنيا وذلك لمجرد خطف طائرة أو انفجار قنبلة ثم تلوذ بالصمت وتخلد إليه عندما ترتكب المذابح الجماعية وعندما تجتاح الجيوش المدن والقرى الأهلة بالسكان المدنيين حارقة الأخضر واليابس وتروع الأمنين والعزل من السلاح .

فإن محاولة القضاء ومواجهة الإرهاب الدولي أصبح ضرورة وواجب أخلاقيا قبل أن يكون التزاما قانونيا .

فليس هناك أقسى وأبشع من أن يموت الأبرياء بدون ذنب إقترفوه وإن تسفك الدماء بغير ذنب أو خطأ ارتكبه .

لذلك فان أى محاولة للقضاء على الارهاب دون بحث الاسباب والدوافع التى تؤدى اليه ومحاولة معالجتها وايجلد الحلول لها هى محاولة محكوم عليها بالفشل هذا بالاضافة الى ضرورة التعاون الدولى واتخاذ التدابير الضرورية لمنع حدوث الارهاب والقضاء عليه هذا فضلا عن اجراءات القبض على المجرمين وتسليمهم او محاكمتهم .

ومن الأمور التى قد تشهد خلال السنوات القليلة القادمة دفعة دولية قوية فكرة انشاء جهة قضائية جنائية دولية - فاذا كانت هذه الفكرة مجرد أمل فليس من المستبعد ان تنشئ الجماعة الدولية خلال السنوات المقبلة مثل هذه الجهة القضائية الدولية ولو بالنسبة لجرائم محدودة بومنحها اختصاصات معينة .

وخلاصة القول ان موضوع دراستنا من الموضوعات الحديثة التى تعتبر حتى الان فى مراحل تطورها الاولى والتى ينتظر لها ان تتطور وبسرعة تحت ضغط رأى العام الملحوظ والمستهدف تدعيم التعاون خاصة ما يهدد أمن وسائل المواصلات والنقل الجوى والبحرى والبرى الدولى فى المجالات غير السياسية لقمع الارهاب بكافة صورته واشكاله وترويع الابرياء الآمنين .

وأخيرا اختتم بقول الله تعالى :

(الحمد لله الذى هدانا لما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله)

صدق الله العظيم

« تم بحمد الله تعالى »

تم الطبع بمطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعى
المدير العام
البرفس حمودة حسين
١٩٩٤/٤/١٨

رقم الايداع ١٩٩٤/٢٨٢٦
التزقيم الدولى 977-00-662-4

(مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ٧٠٦/١٩٩٢/١٠٠٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

ترتيب المراجع العربية حسب الحروف الابجدية :

- ١ - د. ابراهيم فهمى شحاتة :
- القانون الجوى الدولى وقانون الفضاء - دار النهضة القاهرة
١٩٦٦ .
- ٢ - ابن السبكى :
- الاشباه والنظائر مخطوط بجامعة الازهر رقم ٥٢ .
- ٣ - د. احمد سويلم العمرى :
- السياسة والحكم فى الدساتير المقارنة .
- ٤ - د. احمد عبد العزيز الالفى :
- العود الى الجريمة والاعتياو على الاجرام .
- ٥ - د. احمد فتحى سرور :
- الوسيط فى قانون العقوبات - القسم الخاص ط ١٩٧٩ .
- ٦ - د. احمد فتحى سرور :
- اصول قانون العقوبات - القسم العام ١٩٧٩ .
- ٧ - د. احمد فتحى سرور :
- الوسيط فى قانون العقوبات - قسم عام .
- ٨ - د. احمد فتحى سرور :
- الشرعية والاجراءات الجنائية ١٩٨١ - نظرية البطلان فى قانون
الاجراءات الجنائية - رسالة دكتوراه (١٩٥٩) .
- ٩ - البير بريمو :
- التيارات الكبرى لفلسفة القانون والدولة .
- ١٠ - د. السعيد مصطفى السعيد :
- الاحكام العامة فى ق ٤٠ .
(م ٣٨ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

- ١١ — الإمام جلال الدين السيوطي :
— الاشباة والنظائر ط ١٩٥٩ .
- ١٢ — أ.د. الشافعي محمد محمد البشير :
— القانون الدولي العام — دار الفكر العربي .
- ١٣ — أ.د. بدرية عبد الله العوضي :
— القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب وتطبيقه في دولة الكويت — دمشق ١٩٧٩ .
- ١٤ — أ.د. جندي عبد الملك :
— الموسوعة الجنائية .
- ١٥ — أ.د. حامد سلطان :
— أصول القانون الدولي .
- ١٦ — أ.د. حامد سلطان :
— أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية — دار النهضة ١٩٧٠ .
- ١٧ — أ.د. حامد سلطان :
— الحرب في نطاق القانون الدولي .
- ١٨ — أ.د. حامد سلطان ، أ.د. عائشة راتب ، أ.د. صلاح عامر :
— القانون الدولي العام ط ١٩٨٥ .
- ١٩ — أ.د. حسنين إبراهيم صالح عبيد :
— القضاء الدولي الجنائي ١٩٧٧ .
- ٢٠ — أ.د. حسنين إبراهيم صالح عبيد :
— الجريمة الدولية ط ١٩٧٩ .
- ٢١ — أ.د. رمزي الشاعر :
— القانون الدستوري ط ١٩٧٢ .
- ٢٢ — أ.د. رؤوف عبيد :
— الاجراءات الجنائية ط ١٩٧٩ .
- ٢٣ — أ.د. رؤوف عبيد :
— المشكلات العملية في الاجراءات الجنائية ط ١٩٧٣ .

- ٢٤ — د.أ.د. سلمى بشير :
— حول اتفاقية لاهائ ١٩٧٠ المنشور في مجلة القانون المقارن
عدد ٥٤ بغداد ط ١٩٧٢ .
- ٢٥ — د.أ.د. سموحي فوق العادة :
— القانون الدولي العام ط ١٩٦٠ .
- ٢٦ — د.أ.د. سليمان محمد الطماوي :
— نشاط الإدارة ط ١٩٥٢ .
- ٢٧ — د.أ.د. سليمان محمد الطماوي :
— القانون الدستوري ط ١٩٥١ ، القرار الإداري .
- ٢٨ — د.أ.د. سليمان محمد الطماوي :
— نظرية التعسف في استعمال السلطة ط ١٩٥٠ .
— السلطة التنفيذية والسلطة المقيدة منشور في مجلة الحقوق —
القاهرة ط ١٩٥١ .
- ٢٩ — د.أ.د. سليمان محمد الطماوي :
٣٠ — د.أ.د. طعيمة الجبرف :
— نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم .
- ٣١ — د.أ.د. طعيمة الجبرف :
— القانون الدستوري .
- ٣٢ — د.أ.د. طعيمة الجبرف :
— نظرية الدولة ط ١٩٧٨ .
- ٣٣ — د.أ.د. عبد الحميد متولى :
— القانون الدستوري والانظمة السياسية ط ١٩٦١ .
- ٣٤ — د.أ.د. عبد الحميد متولى :
— الوجيز في النظريات والانظمة السياسية .
- ٣٥ — د.أ.د. عبد الحى حجازى :
— المدخل لدراسة العلوم القانونية ط ١٩٧٢ .

- ٣٦ - د.أ.د. عبد الرحمن بدوي :
- فلسفة القانون والسياسة ط ١٩٧٩ .
- ٣٧ - د.أ.د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي :
- الارهاب الدولي مع دراسة للاتفاقيات الدولية - سلسلة دراسات للقانون الجنائي .
- ٣٨ - د.أ.د. عبد الفتاح الصيفي :
- حق الدولة في العقاب ط ١٩٧١ .
- ٣٩ - د.أ.د. عبد الفتاح ساير ناير :
- القانون الدستوري ط ١٩٥٩ .
- ٤٠ - د.أ.د. عبد المهيم بكر :
- القسم الخاص من قانون العقوبات والجرائم المضرة بالمصلحة العامة ط ١٩٦٨ .
- ٤١ - د.أ.د. عثمان خليل عثمان :
- القانون الدستوري ط ١٩٥٤/٥٣ .
- ٤٢ - د.أ.د. علي البارودي :
- مبادئ القانون البحري ط ١٩٧٥ المعارف الاسكندرية ط ٥ .
- ٤٣ - د.أ.د. علي راشد :
- القانون الجنائي - المدخل واصول النظرية العامة ط ١٩٧٢ دار النهضة .
- ٤٤ - د.أ.د. علي صادق ابوهيف :
- القانون الدولي العام الاسكندرية ١٩٧٠ .
- ٤٥ - د.أ.د. عمر السعيد رمضان :
- مبادئ قانون الاجراءات ط ثانيا ١٩٨٤ .
- ٤٦ - د.أ.د. عمر الفاروق الحسيني :
- التعذيب جريمة دولية وجريمة وطنية .
- ٤٧ - د.أ.د. فوزية عبد الستار :
- القسم الخاص - شرح قانون الاجراءات الجنائية ١٩٨٦ .

- ٤٨ — أ.د. فوزية عبد الستار :
— شرح قانون الاجراءات الجنائية: ١٩٨٦ .
- ٤٩ — أ.د. مامون محمد سلامة :
— الاجراءات الجنائية في التشريع الليبي ط. اولى ١٩٧٤ .
- ٥٠ — أ.د. مامون محمد سلامة :
— قانون العقوبات — القسم العام ١٩٧٩ .
- ٥١ — أ.د. مامون محمد سلامة :
— قانون الاجراءات الجنائية واحكام النقض ط اولى ١٩٨١ .
- ٥٢ — أ.د. محمد أبوزهرة :
— الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي منظمة الدول العربية
١٩٧٤ .
- ٥٣ — أ.د. محمد المجنوب :
— خطف الطائرات .
- ٥٤ — أ.د. محمد الفاضل :
— محاضرات في تسليم المجرمين ط ١٩٦٦ القاهرة .
- ٥٥ — أ.د. محمد حافظ غانم :
— مبادئ القانون الدولي العام ط ١٩٦٧ .
- ٥٦ — أ.د. محمد سامي عبد الحميد :
— القاعدة الدولية — اصول القانون الدولي ط ١٩٧٤ . الاسكندرية .
- ٥٧ — أ.د. محمد سلام مذكور :
— نظرية الاباحة عند الاصوليين والفقهاء .
- ٥٨ — أ.د. محمد سيد عبد التواب :
— الدفاع الشرعي في الفقه الاسلامي ط ١٩٨٣ .
- ٥٩ — أ.د. محمد طلعت الفنيمي :
— قانون السلام — معارف الاسكندرية ط ١٩٨٢ .
- ٦٠ — أ.د. محمد طلعت الفنيمي :
— الوسيط في قانون السلام — معارف الاسكندرية ط ١٩٨٢ .

— ٥١٨ —

- ٦١ — أ.د. محمد عبد المنعم عبد الخالق :
— الجرائم الدولية ط ١٩٨٩ .
- ٦٢ — أ.د. محمد عزيز شكرى :
— القانون الدولى العام ط ١٩٧٣ .
- ٦٣ — أ.د. محمد كامل ليلة :
— النظم السيلسية ط ١٩٦٩ .
- ٦٤ — أ.د. محمد كامل ليلة :
— مبادئ القانون الادارى — كتاب اول ط ١٩٦٨ .
- ٦٥ — أ.د. محمد محمود خلف :
— الدفاع الشرعى فى القانون الجنائى الدولى .
- ٦٦ — أ.د. محمد محمود مصطفى :
— شرح قانون العقوبات — القسم العام .
- ٦٧ — أ.د. محمد محيى الدين عوض :
— الجرائم الدولية ، دراسات فى القانون الجنائى القاهرة ط ١٩٦٥ .
- ٦٨ — أ.د. محمد محيى الدين عوض :
— دراسات القانون الدولى الجنائى ط ١٩٦٥ .
- ٦٩ — أ.د. محمد محيى الدين عوض :
القانون الجنائى (اجراءاته) . التشريعية المصرى والسودانى
الجزء الثانى ١٩٦٤ .
- ٧٠ — أ.د. محمد يوسف علوان :
— القانون الدولى العام — وثائق ومعاهدات دولية ط ١٩٧٨ .
- ٧١ — أ.د. مصطفى احمد فؤاد :
— مفهوم انكار العدالة ١٩٨٦ — معارف الاسكندرية .
- ٧٢ — أ.د. منير ابراهيم شلبى :
— المرفق المحلى — دراسة مقارنة ط ١٩٧٧ .
- ٧٣ — أ.د. محمود محمود مصطفى :
— شرح قانون العقوبات — قسم عام ١٩٦٨ .

- ٧٤ - د. محمود نجيب حسنى :
- شرح قانون العقوبات اللبناني - القسم العام - ط ١٩٦٨ .
- ٧٥ - د. محمود نجيب حسنى :
- دراسات في القانون الجنائي الدولي .
- ٧٦ - د. محمود نجيب حسنى :
- أصول قانون العقوبات ، القسم العام طبعة ثالثة ١٩٧٢ .
- ٧٧ - د. محمود نجيب حسنى :
- شرح قانون العقوبات - القسم العام ١٩٧٧ - شرح لقانون
الاجراءات ١٩٨٠ .
- ٧٨ - د. يسر انور على :
- شرح قانون العقوبات .
- ٧٩ - د. يوسف قاسم :
- نظرية الدفاع الشرعى .
- ٨٠ - د. حسام الدين محمد احمد :
- حق الدولة في الامن الخارجى ومدى الحماية الجنائية المقررة له
(رسالة دكتوراه) .
- ٨١ - د. سمير محمود عالية :
- رسالة دكتوراه قوة الحكم الجنائي امام القضاء الجنائي ١٩٧٥
القاهرة .
- ٨٢ - الباحث شوقي مصطفى كامل :
- القاهرة ١٩٨٦ - الامن القومى والامن الجماعى (رسالة دكتوراه) .
- ٨٣ - د. كمال انور محمد :
- تطبيق قانون العقوبات من حيث المكان (رسالة دكتوراه ١٩٦٥) .
- ٨٤ - الباحث هيثم الناصري :
- خطف الطائرات - رسالة ماجستير .
- ٨٥ - د. يحيى الشيمى :
- تحريم الحروب في العلاقات الدولية - رسالة دكتوراه ١٩٧٦ .

٨٦ - د. علي راشد :

- دراسة تحليلية وفلسفية لاحكام والنظم الجنائية في الشريعة
الاسلامية للدراسة الماجستير في القانون الجنائي - جامعة بغداد .

٨٧ - الباحث العميد / سلامة اسماعيل محمد :

- الامن السياحي والارهاب - مقرر لكلية السياحة والفنادق -
٦ اكتوبر - لشعبة الارشاد السياحية - عام ٩٣/٩٢ .

٨٨ - الباحث العميد / سلامة اسماعيل محمد :

- القانون والسياحة ومواجهة الارهاب على المستويين الوطني
والدولي - مقرر لطلبة كلية السياحة والفنادق - ٦ اكتوبر -
عام ١٩٩٣/٩٢ للشعب الثلاثة (ارشاد سياحي - سياحة
وفنادق) .

مجلات ونشرات - ملاحق ودوريات :

- ١ - المجلة العربية للدفاع الاجتماعى العدد الثانى ١٩٨١ (دور الجمهور فى الوقاية من الجريمة) .
- ٢ - تفسير القرطبي - مفاتيح الغيب للرازي .
- ٣ - مخطوط جامعة الازهر رقم ٥٢ للاشباه والنظائر - ابن السبكي
- ٤ - مجلة مجلس الدولة يناير ١٩٥١ بحث (مستشار محمود سعد الدين الشريف) .
- ٥ - المجلة المصرية للقانون الدولى عدد ١٨ سنة ١٩٦٢ (على هامش من الدفاع الشرعى واستعمال الأسلحة النووية) د. محمد محمود الدين عوض .
- ٦ - مقال للشيخ محمد متولى الشعراوى - صراع الدنيا جريدة الاخبار، ١٩٨٧/٦/٢ .
- ٧ - مقال من مؤتمر التطوير التعليم فى مصر ١٤ - ١٩٨٧/٧/١٦ .
- ٨ - مقال د. الشحات أبو ستيت - كلية اللغة العربية - جامعة الازهر - والمنشور بالأخبار صفحة رمضان ١٩٨٨ .
- ٩ - محاضرة جمعية القانون الدولى بالقاهرة سنة ١٩٧٠ . د. عائشة راتب عن مشروعية المقاومة المسلحة .
- ١٠ - مقال بالمجلة المصرية للقانون الدولى - تغيير مسار الطائرات بالقوة العدد ١٩٦٩ ص ١٧١ .
- ١١ - المجلة العربية للدفاع الاجتماعى - الرباط العدد الثانى سنة ١٩٨١ - دور الجمهورية فى الوقائية من الجريمة (بحث للعميد / سيد أبو مسلم) .
- ١٢ - مجلة الازهر ج ٦ سنة ٣٤ - تكوين الضمير الدينى عند الفرد - د. عبد العظيم شرف .
- ١٣ - النشرة العلمية للمجلس الأعلى للشباب والرياضة العدد ١٧ سنة ١٩٨٥ ص ١٩٢ .
- ١٤ - كتيب الارهاب الدولى - مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ملحق ٥ سنة ١٩٨٥ .
- ١٥ - القرار الجمهورى رقم ٨٩٥ لسنة ١٩٧٢ تنظيم وزارة النقل البحرى واختصاصاتها .
- ١٦ - العدد رقم ١١٢٦٥ الاخبار بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٦ ص ٧ خاص بضرورة انشاء اجراءات أمنية حول مطار القاهرة الدولى .
- ١٧ - نيل الاوطار للشوكانى - والاخبار للشوكانى - الطبعة الثالثة ١٣٤٤ هـ للشيخ محمد بن على بن محمد الشوكانى .

مراجع اجنبية

1. Dugit : Trait de Droit constitutionnal 1923.
2. Crim 4 : Juin 1915 D. 1921-1-57.
3. Rev - sc. crim 1968 - P. 82, note Bouzat.
4. Des devoirs et des droits respectifs des epoux art 215 code civil - D.P. 142 et Rep droit civil 1973 - P. 60 (marige).
5. Code Pénal ord, 1298, du 23 déc - 1968 D.
6. Droit Pénal special - 8 ed - 1972. P. 501.
7. Crim, 20 Juin P. 1946 - 360.
8. Crim, 24 fev, 1893, D 1893-1 - P. 393.
9. Le vasseur : Le droit pénal applique P. 16.
10. Kelsen - Tucker : Principles of international law 2nd ed - 1966.
11. G. starke : introduction to international law.
12. Droit de consorratoin on dexistence. Repertoire de la pratique Française en matière de droit - international Public 1960.
13. G. Burdean - Sienc politque T. I. op. cit,
14. Hauriou - Droit constitutionnel - op. cit., ..
15. Duguit Droit constitutionnel T.I. op. cit.
16. Graven : op. cit., P. 519.
17. Aroneau : op. cit P. 322.
18. Glasseur, op. cit. P. 76.
19. Stefan : et Glevasseur : op. cit. 147.
20. Kelsen Hanss, collective Security under international law PP. 4-6.
21. Fenowick. G. Charl National Security and international Arbitration 1984, P. 779.

22. Salter Arther Sir : Security can we retrieve London 1939 P. 127.
23. Bowell : Selfe - defence in international law London, 1958 - P. 4-7.
24. Le - terrorisme fait l'objet d'une incrimination internationale dans la mesure ou les actes suivants font l'objet d'une incrimination internationale conventionnelle on contunier les de «tournmont d'avions les attentats contre des elipomates les attentats contre les chefs d'Etat Dans la mosure on les actes sonteriges en infraction internatioanle lews encourent une responsabilite Ptnale individue a caratére international C.F.E. David, letrrorism en rroit internationale» op, cit, P, 134,
25. A.M. Bavans : Air craft hijacking what is being done op. cit. P, 642,
 E. David. op. cit. PP. 247-253,
 A.E. Evans : Air craft hijacking - its Cause, op.. cit.,
 S.G. Laser : Quelques observation op; cit, P, 16,
 J.G. Starke, Introduction to international law op. cit., Note, 1,
 P. 252.
26. Conventioin Pour la repression de la Copture illicete d'aronef.
 C. F. Fitzgerald Development of international legal rules for repression of the un law ful s elzure of air craft a cindian year book of international law, 1969.
27. CF. auss RH Mankicurz le de tournment d'avions «AF. PI. 1971. P. 393 et s.
28. ICAO Doc. 8979. L.C. 2165-1, P. I.
 G. villanme : Le terrorisme aérica op. cit., P. 27,
 La répression en droit interne et internationaal op. cit., P. 42.
 La conrention de Hage du 16 decembre 1970 - op. cit., P. 373.
 E. du pontarive : Le de toarmment d'aeronels et les antres alteintes à la Securite de l'aviation civile op. cit., - s.
 S. jacob : La pivaterie aérienne Revue internationale de droit penal, 1970 P. 165.
29. Enutitisant «cetz rédeclilises» auteurs out enter du limiter le contenu convectionn et de l'infraction à certain actes particulièrement dangereux Pour l'aviation civile Iles sont refsés a inclure parue ces acte; des agisse-

ments certes reprehensibles, mais ne créant pas autant de danger. Il appartient aux Etats parties, s'ils le jugent souhaitable de compléter et de renforcer la convention en réprimant en droit national ces agissements de manière appropriée.

30. C.F. G. Guillaume : Le terrorisme aérien op. cit., P.

Graven : op. cit. P. 243.

31. Pompe : Aggressive war and international crime london 1953, P.23.

V. Dimintrijevic : Nouvelles mesures contre le terrorisme aérien - Rev. de politique internationale, op. cit., PP. 26-281.

M.J.J. Bigay - Extra delictum op. cit., P. 116 : A. G. J. Lia - Beauchesne les prises d'otage op. cit., P. 358

G. Levasseur op. cit., P. 100.

J. Buerli : The law of nations 6th edition oxford, 1963 PP. 299-300.

Draft convention on Jurisdiction with respect to crime A.J.I.L. Vol. 29, 1935, P. 483.

G. Levasseur op. cit., P. 101 et 102.

Asotile : le terrorisme international op. cit., P. 199.

A. Galia - Beauchesne op. cit., P. 355, M.G. Jidera : vers un Juridiction pénale internationale op. cit., P. 839, Aroneau Naissance et application de la loi internationale. réprimant le Crime contre l'humanité : Rev. D.P.C., 1947-1948.

Graven : vers op. cit., P. 135 (c) et ss,

Plawski : op. cit., n. 30 P. notss lombois : op. cit., n. 67 - P. 64, et ss,

Wikborg : La juridiction criminelle internationale Revue internationale de droit pénal L 1952 P. 445 et ss.

ICAO, working draft n. 579, 22 APP endix AA.

C.F.P.S. Monzika - ntsika - La Lutte internationale contre la Piraterie aérienne op. cit., P. 179,

Anne Galia - Beauchesne P. 386 op. cit., P. 237.,

Vespasien pella : La Criminalité collective des Etats et : Le droit pénal de l'avenir edition Bulcarest 1926, n. 109, P. 175.

Jean graven : Cours de droit pénal international le Caire 1955 P. 271 et stefan Glaser : L'Infraction international : Paris 1957, P. 10 Ibid Droit intenational pénal Conventionnel, Bruxelles, 19 n, 39. P. 49.

Claude lombois : Droit pénal international 1971 n. 39 m. P. 35 et ss, stanislar plawski. Etudes des principes fend en du Droit international pénal Paris 1971.

Lombois : op. cit, n. 51 P. 52, Plawski : op. cit., P. 148,

Stefan Gleaser : Le principe de la legalite des d'elits et des peines et les proces de criminel de guerre Revue pénale Belge 1947, P. 235 et ss.

Pella : La criminalite op. cit., P. 208 et ss,

Glaser, L'infraction, op. cit., P. 15.

Lombois : op. cit., n. 85 et ss P. 94.

S. Glaser : op. cit., PP. 20-71.

S. Glaser, Vol. 2 op. cit., P. 87,

R,H, Mankiewicz, op. cit., PP. 862 et s.

R.H. Mankiewicz : Le de tournment d'avions A.F.D.A, 1971, P, 406 et

G. Guillaume : PP. 39-40, op. cit., P. 115.

P, wilkinson op. cit., PP. 3-5.

Lanter Pacwt - The function of law in the international Community 1923, P. 431.

S. Glaser. op. cit., Note 5, P, 237,

J,Y, Dautricourt op. cit., P. 639.

A. E. Evans, Air hijack Its Cause and cure op. cit., P, 659,

P.M dupuy : observation sur le crim international. L'etat, R.G. DIP - 1980 - P. 443.

Glaser - op. cit., P. 51.

M. Travers : Droit pénal international. T. 3 (1921). n. 1491. 350; - 1 ,

Bouzat : Les effets international aux de la sentence pénal no. 3 P. 94;

Jearge larasseur : Droit pénal international et compar, cour de doctorat Paris 1969 - 1970, P. 5.

Donnedieu de vabres : Les principes : modernes ... P. 3-4 et s; zlatavic. P. 118 et. s.

Glasser : Les infractions internationales les delits Politiques op. cit., P. 768.

H. Lauter pacht : International law reports. Vol. 19, London 1952.

بسم الله الرحمن الرحيم

خطة البحث التفصيلية لرسالة الدكتوراه

((تعريض وسائل المواصلات للخطر في القانون الجنائي))

القسم الأول :

الموضوع
الصفحة
حق المجتمع الوطني والمجتمع الدولي في أمن المواصلات ١٩ - ٢٦١

الباب الأول :

حق المجتمع الوطني في أمن المواصلات ١٩ - ١٤٤

الفصل الأول :

المصادر القانونية لعناصر حق الدولة في أمن المواصلات ١٩ - ٥٥

المبحث الأول : حق الدولة في الأمن ١٩ - ٢٢

المبحث الثاني : المصادر القانونية لعناصر حق الدولة

في أمن المواصلات ٢٣ - ٥٥

المطلب الأول : القانون الجنائي ٢٤ - ٣٤

الفرع الأول : ذاتية القانون الجنائي واستقلاله ٢٥ - ٣٠

الفرع الثاني : تنظيم القانون الجنائي لحق أمن

الدولة في المواصلات ٣٠ - ٣٤

المطلب الثاني : الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلاميون ٣٤ - ٥٠

المطلب الثالث : القانون الدولي العام ٥١ - ٥٤

الفرع الأول : موقف مدرسة القانون الطبيعي ٥١ - ٥٢

الفرع الثاني : موقف المدرسة الوضعية ٥٢ - ٥٣

الفرع الثالث : محاولات تحديد حقوق الدولة

وواجباتها ٥٣ - ٥٤

المطلب الرابع : القانون الدستوري ٥٤ - ٥٥

الفصل الثاني : تحليل عناصر حق الدولة في أمن المواصلات ٥٦ -

المبحث الأول : بيان ماهية حقوق الدولة الأساسية ٥٦ - ٥٨

المبحث الثاني : عناصر حق الدولة في أمن المواصلات ٥٨ - ١٤٤

(م ٣٩ - تعريض وسائل المواصلات للخطر)

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : تحقيق وجود الدولة واركائها ويقاسؤها	٥٩ - ٦٥
المطلب الثاني : حق الدولة في التشريع والحماية الجنائية لوسائل المواصلات	٦٥ - ٧٤
المطلب الثالث : حق الدولة في الرقابة والسيطرة والاشراف على المرافق العامة	٧٥ - ١٠٧
المطلب الخامس : ضرورة تحقيق الامن لوسائل المواصلات	١٣٣ - ١٤٤
الفرع الأول : كيفية تحقيق الامن والامان في المجتمع	١٣٤ - ١٤٠
الفرع الثاني : ضرورة تحقيق امن المواصلات والحفاظة على المال العام	١٤٠ - ١٤٤
الباب الثاني : حق المجتمع الدولي في امن المواصلات	١٤٥ - ٢٦١
الفصل الأول : المصادر الدولية لحق المجتمع الدولي في امن المواصلات	١٥٠ - ٢٢٩
المبحث الأول : الارهاب كظاهرة دولية وكيفية مواجهتها	١٥١ - ٢٠٥
المطلب الأول : تعريف الارهاب ومواجهته بالاداة التشريعية والقانون الجنائي	١٥٥ - ١٧٩
الفرع الأول : <u>الارهاب في مصر</u>	١٥٥ - ١٦٦
الفرع الثاني : الارهاب في ايطاليا	١٦٦ - ١٧٩
المطلب الثاني : بواعث الارهاب وصوره وانواعه	١٧٩ - ١٩٨
المطلب الثالث : اقتراحات الباحث في شأن مكافحة الارهاب	١٩٩ - ٢٠٥
المبحث الثاني : المصادر الدولية لحق الدول في امن المواصلات	٢٠٦ - ٢٢١
الفرع الأول : اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ في شأن الجرائم والافعال التي ترتكب على متن الطائرات	٢٠٦ - ٢١١
الفرع الثاني : اتفاقية لاهاي ١٩٧٠ بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات	٢١١ - ٢١٩

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث : اتفاقية مونتريال ١٩٧١ بشأن	
جمع الاعتداء على سلامة الطيران المدني	٢١٩ - ٢٢١
المبحث الثالث : تقييم هذه المصادر (الاتفاقيات)	٢٢١ -
الفرع الاول : تقييم اتفاقية طوكيو ١٩٦٣	٢٢١ - ٢٢٥
الفرع الثاني : تقييم اتفاقية لاهاي ١٩٧٠	٢٢٥ - ٢٢٨
الفرع الثالث : تقييم اتفاقية مونتريال ١٩٧١	٢٢٩ - ٢٢٩
الفصل الثاني : الاختصاص التشريعي والقضائي لجسرائم	
الاعتداء على المواصلات الدولية	٢٣٠ - ٢٦١
المطلب الاول : مبدأ التسليم او المحاكمة	٢٣٤ - ٢٣٥
المطلب الثاني : الاختصاص القضائي في القانون	
الدولي	٢٣٥ - ٢٣٥
المطلب الثالث : فكرة انشاء محكمة جنائية دولية	
لجرائم الارهاب الدولية	٢٤٠ - ٢٥١
المطلب الرابع : موقف الاتفاقيات الدولية من	
الاختصاص القضائي في جرائم الارهاب	
الدولي	٢٥٢ - ٢٦١
القسم الثاني : تجريم الاعتداء او التهديد بالخطر لامن	
المواصلات	٢٦٢ - ٣٤١
الباب الاول : تجريم الاعتداء على امن المواصلات	٢٦٢ - ٣٠٤
النظرية العامة للجريمة الدولية	٢٦٢ - ٢٧٣
الفصل الاول : النظرية العامة للركن المادي لجرائم الاعتداء	
على امن المواصلات	٢٧٤ - ٢٨٢
الفصل الثاني : المساهمة الجنائية في الاعتداء على امن	
المواصلات	٢٨٣ - ٢٨٥
الفصل الثالث : النظرية العامة للركن المعنوي لجرائم الاعتداء	
على امن المواصلات	٢٨٦ - ٢٩٣
الفصل الرابع :	
المبحث الاول : شروط الركن الدولي	٢٩٤ - ٢٩٧
المبحث الثاني : صور الركن الدولي	٢٩٨ - ٣٠٤
الباب الثاني : تجريم التهديد بالخطر لامن المواصلات	

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول : فلسفة تجريم التهديد بالخطر واسبابه	٣٠٥ - ٣٢٧
الفصل الثانى : نطاق تجريم التهديد بالخطر وصوره	٣٢٨ - ٣٤١
القسم الثالث : الاجراءات الجنائية فى شأن جرائم الاعتداء والتهديد لامن المواصلات	٣٤٣ - ٣٩٣
الباب الاول : الاجراءات الوقائية ازاء جرائم الاعتداء والتهديد لامن المواصلات	٣٤٣ - ٣٩٣
الفصل الاول : ضرورة المشاركة الجماهيرية فى الاجراءات الوقائية ازاء جرائم الاعتداء	٣٤٦ - ٣٥٩
المبحث الاول : مفهوم واهمية الدعوة للمشاركة الجماهيرية فى مكافحة جرائم المواصلات	٣٤٦ - ٣٥٠
المبحث الثانى : دور الجمهور فى المكافحة ومساندة القانون والحكومة	٣٥٠ - ٣٥٢
المبحث الثالث : الربط بين الدور الجماهيرى والشرطة فى مكافحة الجريمة	٣٥٢ - ٣٥٩
الفصل الثانى : التدابير الوقائية فى شأن المواصلات البرية	٣٦٠ - ٣٦٤
المبحث الاول : سبل التعاون الدولى فى مكافحة المجرم فى شأن المواصلات	٣٦١ - ٣٦٢
المبحث الثانى : الاجراءات الوقائية فى شأن المواصلات البرية	٣٦٢ - ٣٦٤
المطلب الاول : الاجراءات قبل مستخدمى وسائل المواصلات	٣٦٢ - ٣٦٣
المطلب الثانى : الاجراءات قبل العاملين بهذه الوسائل والمواصلات	٣٦٤ - ٣٦٤
الفصل الثالث : التدابير الوقائية فى شأن وسائل المواصلات المائية	٣٦٥ - ٣٧٣
المبحث الاول : التشريعات البحرية فى هذا الشأن	٣٦٥ - ٣٦٧
المبحث الثانى : الاجراءات الوقائية المتخذة	٣٦٧ - ٣٦٧
الفرع الاول : تدابير على لارض وفى الموانى البحرية	٣٦٧ - ٣٦٩
الفرع الثانى : تدابير اثناء الابحار	٣٦٩ - ٣٧٣

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع : التدابير الوقائية في شأن المواصلات الجوية	٣٧٤ - ٣٩٣
المبحث الاول : جهود المنظمة الدولية للطيران المدني	٣٧٥ - ٣٨٢
المبحث الثاني : الاجراءات والتدابير الوقائية الفعلية	٣٨٣ - ٣٩٣
المطلب الاول : الاجراءات على الارض	٣٨٣ - ٣٩٠
الفرع الاول : الصورة النفسية للمختطف المحتل	٣٨٤ - ٣٨٥
الفرع الثاني : استعمال المقياس المغناطيسي	٣٨٥ - ٣٨٧
الفرع الثالث : تفتيش الركاب والحقائب	٣٨٧ - ٣٨٨
الفرع الرابع : تحقيق هوية المسافرين	٣٨٨ - ٣٨٨
الفرع الخامس : الحراسة المسلحة للمطارات	٣٨٩ - ٣٩٠
المطلب الثاني : الاجراءات اثناء الطيران	٣٩٠ - ٣٩٣
الفرع الاول : استخدام حرس خاص	٣٩٠ - ٣٩٢
الفرع الثاني : حماية غرفة القيادة للطائرات	
واجراءات اخرى	٣٩٢ - ٣٩٣
الباب الثاني : الخصائص الداتية للاجراءات الجنائية في	
جرائم المواصلات	٣٩٥ - ٤٩٢
الفصل الاول : اجراءات الاستدلال	٣٩٦ - ٤١٣
المبحث الاول : مفهوم الاستدلال والقائمين	٣٩٧ - ٣٩٩
المبحث الثاني : كيفية جمع الاستدلالات	٤٠٠ - ٤٠٥
المبحث الثالث : كيفية التصرف في الاستدلالات	٤٠٥ - ٤١٢
الفصل الثاني : اجراءات التحقيق	٤١٣ - ٤٤٩
المبحث الاول : اجراءات التحقيق طبقا للقانون الداخلي	٤١٤ - ٤٣٥
المطلب الاول : اجراءات التحقيق بمعرفة مامورى	
الضبط القضائي	٤١٤ - ٤٣٩
المطلب الثاني : اجراءات التحقيق بمعرفة سلطات	
التحقيق	٤٣٩ - ٤٣٥
المبحث الثاني : اجراءات التحقيق طبقا للقانون الدولي	٤٣٥ - ٤٤٩
المطلب الاول : طبقا لاتفاقية طوكيو ١٩٦٣	٤٣٩ - ٤٤٥
المطلب الثاني : طبقا لاتفاقية لاهى ١٩٧٠	٤٤٦ - ٤٤٩
المطلب الثالث : طبقا لاتفاقية مونتريال ١٩٧١	٤٤٩ - ٤٤٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : اجراءات المحاكمة	٤٥٠ - ٤٩١
المبحث الاول : اجراءات المحاكمة طبقا للقانون الوطنى	٤٥٠ - ٤٦٤
المطلب الاول : مباشرة القاضى جميع اجراءات الدعوى	٤٥١ - ٤٥١
المطلب الثانى : حضور الخصوم	٤٥١ - ٤٥٢
المطلب الثالث : علنية الجلسات	٤٥٣ - ٤٥٣
المطلب الرابع : شفوية الاجراءات	٤٥٣ - ٤٦٤
الفرع الاول : التحقيق النهائى	٤٥٤ - ٤٥٨
الفرع الثانى : تلاوة الاوراق والمحاضر فى الجلسة	٤٥٨ - ٤٥٩
الفرع الثالث : طرح الدليل فى الجلسة	٤٥٩ - ٤٥٩
الفرع الرابع : واجب الاستماع لمرافعة الخصوم ودفاعهم	٤٥٩ - ٤٦٤
المطلب الخامس : تدوين الاجراءات	٤٦٤ - ٤٦٤
المبحث الثانى : كيف تجرى المحاكمة	٤٦٥ - ٤٧٥
المطلب الاول : الاجراءات امام المحاكم الجزئية	٤٦٥ - ٤٦٧
المطلب الثانى : الاجراءات امام المحاكم الاستئنافية	٤٦٧ - ٤٦٩
المطلب الثالث : الاجراءات امام محاكم الجنايات	٤٦٩ - ٤٧٤
المطلب الرابع : الاجراءات امام محكمة النقض	٤٧٥ - ٤٧٥
المبحث الثالث : اجراءات المحاكمة طبقا للقانون الدولى	٤٧٦ - ٤٩١
المطلب الاول : الجرائم الدولية محل الدعوى الجنائية	٤٨٠ - ٤٨٤
المطلب الثانى : المركز القانونى لاطراف الدعوى الجنائية والضمانات القانونية	٤٨٥ - ٤٨٨
المطلب الثالث : محاكمة المجرم ومعاقبته	٤٨٨ - ٤٩١
الباب الثالث : التعاون الدولى فى شأن مكافحة جرائم التهديد او الاعتداء على امن وسلامة المواصلات الدولية	٤٩٣ - ٥٧١
الفصل الاول : الآثار الدولية للحكم الاجنبى	٤٩٥ - ٥٠٩
المبحث الاول : العناصر الاساسية للاحكام الجنائية الاجنبية	٤٩٦ - ٤٩٧
المبحث الثانى : قوة الحكم الجنائى الاجنبى امام القضاء الوطنى	٤٩٨ - ٥٠٣

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث : القوة السلبية للحكم الجنائي الاجنبى	
امام القضاء الوطنى	٥٠٣ - ٥٠٩
الفصل الثانى : حق ابعاد الاجانب وترحيلهم	٥١٠ - ٥١٧
المبحث الاول : المركز القانونى للاجنبى	٥١١ - ٥١٤
المبحث الثانى : حق ابعاد الاجنبى من الاقليم وطرده وترحيله	٥١٤ - ٥١٧
الفصل الثالث : تسليم المجرمين	٥١٨ - ٥٧١
المبحث الاول : المفهوم القانونى لتسليم المجرمين ومراحل تطوره ومصادره	٥٢١ - ٥٣٠
المطلب الاول : الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين	٥٢١ - ٥٢٦
المطلب الثانى : مصادر تسليم المجرمين ومراحل تطوره	٥٢٦ - ٥٣٠
المبحث الثانى : شروط تسليم المجرمين	٥٣٠ - ٥٤٨
المبحث الثالث : اجراءات تسليم المجرمين وآثاره	٥٤٩ - ٥٧١
المطلب الاول : اجراءات التسليم	٥٤٩ - ٥٥٥
المطلب الثانى : آثار التسليم	٥٥٥ - ٥٦٣
المطلب الثالث : تسليم المجرمين فى جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات	٥٦٣ - ٥٦٧
المطلب الرابع : وسائل التعاون الدولى لمنع الارهاب	٥٦٧ - ٥٧١
الجديد فى البحث	٥٧٢ - ٥٧٩
التوصيات	٥٧٩ - ٥٨٤
الخاتمة	٥٨٥ - ٥٩٢
المراجع	٥٩٣ - ٦٠٨
الفهرس	٦٠٩ - ٦١٥

